Laboratoire DEHALG Algérie

مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية

دورية دولية علمية محكمة و مفهرسة

ر.د.م.ك ISSN 0827-2253

رقم الإيداع القانوني:65-2011

العدد 15 ديسمبر 2016

المراسلات و الاستفسارات:

تبعث جميع المراسلات إلى الأستاذ الدكتور كمال رزيق

مدير مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية

مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر

جامعة البليدة 02 الجزائر

dehalg.revue@yahoo.fr

laboratoire.dehalg2017@yahoo.com

obeikan.com

مدير المجلة :

أ.د كمال رزيق

رئيس التحرير الشرفي :

المرحوم : أ.رحمون بوعلام

رئيس التحرير:

د. للوشي محمد

هيئة التحرير :

أ.د خضراوي ساسية

أ.د.منصوري الزين

د. مراكشي محمد لمين

د. عامر بشير

د. قاسي ياسين

د. ناصر شرفي

د. مزوغ عادل

د.حاج عيسى سيد احمد

د. بركان زهية

د.عقون عبد السلام

د. ايت عكاش سمير

التصميم والطبع

دار التل للطباعة

اللجنة العلمية :

أ.د سويسي عبد الوهاب جامعة الجزائر 3 الجزائر

ا.د خالص صالح جامعة البليدة 2 الجزائر

أ.د صخري عمر جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د علي عبد الله جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د الطيب ياسين جامعة الجزائر 3 الجزائر

ا.د قدي عبد المجيد جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د بن حمودة محبوب جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د فريد كورتل جامعة سكيكدة الجزائر

أ.د صالح صالحي جامعة سطيف الجزائر

ا.د بوجلال محمد جامعة المسيلة الجزائر

أ.د هواري معراج جامعة غارداية الجزائر

أ.د زكان احمد م.و.ع.للتخطيط و الإحصاء الجزائر

أ.د زايري بلقاسم جامعة وهران الجزائر

أ.د الطيب داودي جامعة بسكرة الجزائر

أ.د بلعزوز بن علي جامعة الشلف الجزائر

أ.د راتول محمد جامعة الشلف الجزائر

أ.د عبد الرزاق بن حبيب جامعة تلمسان الجزائر

أ.د عبيرات مقدم جامعة الاغواط الجزائر

أ.د رمضان الشراح جامعة الكويت الكويت

أ.د عبد الحفيظ بلعربي جامعة العين للعلوم و التكنولوجيا الامارات العربية

أ.د. غالب عوض الرفاعي - جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا، الإمارات العربية

أ.د طارق الحاج جامعة النجاح فلسطين

أ.د زغدار أحمد جامعة المدية الجزائر

أ.د علاش احمد جامعة البليدة 2 الجزائر

أ.د ماضي بلقاسم جامعة عنابة الجزائر

أ.د علي همال جامعة باتنة الجزائر

أ.د درمان سليمان صادق جامعة دهوك العراق

أ.د.حيدر احمد عباس جامعة دمشق سوريا

أ.د باشي أحمد جامعة الجزائر 3 الجزائر

أ.د آيت زيان كمال جامعة خميس مليانة الجزائر

أ.د منور أوسرير جامعة بومرداس الجزائر

أ.د بوكساني رشيد جامعة البويرة الجزائر

أ.د كوثر الأبجي جامعة بني سويف مصر

أ.د بن عبد الفتاح دحمان جامعة أدرار الجزائر

أ.د كمال بن موسى جامعة الجزائر 3

أ.د. غزازي عمر جامعة البليدة 2 الجزائر

د. جليد نور الدين جامعة تيبازة الجزائر

د.عبد الكريم احمد قندوز جامعة الملك فيصل السعودية

د.سميرة صندوقة معهد الموجز للتعليم و التدريب السعودية

د.محمد القاضي جامعة الزيتونة الأردن

د.حسن توفيق جامعة الزرقاء الأردن

د. طالبي بدر الدين المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي

قواعد النشر بالمجلة :

تنشر مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، الأبحاث و الدراسات العلمية غير المنشورة من قبل أو قدمت للنشر بمجلات أخرى أو بملتقيات، في جميع تخصصات العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير (إدارة الأعمال)، و باللغات الثلاث : العربية، الفرنسية و الانجليزية، والتي تهتم بالدراسات التطبيقية والإحصائية، و دراسة الحالة فقط، وفق الشروط التالية :

يرسل المقال فقط الكترونيا إلى مدير المجلة، في حدود 13 صفحة من صفحات 4A وتضبط الهوامش كالتالي: أعلى الصفحة : 5سم، أسفل الصفحة 4، يمين ويسار الصفحة 4.5سم .

يكتب المقال باستخدام Microsoft Word ، وبخط Times New Roman و بحجم خط 12، وبمسافة بين الأسطر simple، و العناوين و العناوين الفرعية تكتب بـ Gras .

تتضمن الورقة الأولى، العنوان الكامل للمقال، (بلغة المقال وبلغة الإنجليزية)، بانسبة للمقالات المكتوبة بالانجليزية يضاف إليها عنوان باللغة العربية ، اسم الباحث و رتبته العلمية و المؤسسة الجامعية التابع لها، و ملخصين للموضوع في حدود 80 كلمة أو 05 اسطر، احدهما بلغة المقال و الثاني بلغة الإنجليزية، على أن يكون إجباريا احد الملخصين باللغة العربية.

يتم الإشارة إلى المصادر العلمية في متن المقال، وفق الأصول العلمية و في النهاية قائمة المراجع

ترقم الجداول و الأشكال حسب ورودها في متن المقال.

تخضع كافة المقالات المرسلة إلى المجلة للتقييم العلمي الموضوعي، و يبلغ الباحث بنتيجة التقييم، أو التعديلات التي تطلب منه، و لا يمكن للباحث الطعن في نتائج التقييم.

لا ترد المقالات المرسلة إلى المجلة سواء قبلت للنشر أو لم تقبل.

تصبح المقالات المنشورة ملكا للمجلة ، فلا يجوز إعادة نشرها في مجلة أخرى أو استعمالها في أي ملتقى.

المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر إلا عن أراء أصحابها.

يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المقال المقدم متى لزم الأمر دون المساس بالموضوع.

لا يحق النشر لنفس الاستاذ سواء لوحده او مع اخرين الا بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ النشر الاول.

لا تقبل المقالات المعدة من اكثر من ثلاث باحثين .

ملاحظة: أي مقال لا يتوافق مع هذه القواعد يرفض ولا يقدم للتحكيم.

تقع مسؤولية أصالة البحث (أي سرقة علمية) على الباحث وحده ولا تتحمل المجلة ولا الأساتذة المحكمين للمقال أي مسؤولية أخلاقية وقانونية في ذالك.

حقوق النشر محفوظة للمخبر
لا تطبع في اي مطبعة الا بترخيص مكتوب من مدير المجلة،
و اي طبع بدون هذا الاذن يعرض صاحبة للمسألة القانونية

openkan.com

فهرس العدد

المراجعة الداخلية كأداة فعالة لدعم اتخاذ القرار في المؤسسات (إشارة إلى حالة عملية)	د. نادر حمد الجيران الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب الكويت	7
قواعد الحاكمية المؤسسية ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية دراسة على عينة من البنوك الأردنية	أ.د. عبد الرزاق قاسم الشحادة جامعة الزيتونة الاردنية د. حاكمي بوحفص جامعة وهران الجزائر	18
الصندوق الوطني للاستثمار كأداة لتنويع الاقتصاد رؤية إستراتجية مقترحة أفاق 2025	د. بوكرديد عبد القادر جامعة الشلف	39
النمذجة القياسية للتنبؤ بالحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر	د.سي محمد كمال المركز الجامعي عين تموشنت	52
التعليم المحاسبي كأداة لتفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة الجامعة الجزائرية-	أ.قادري عبد القادر جامعة مستغانم	63
طريقة التكاليف المستهدفة وعلاقتها بتنافسية المؤسسة	أ. زموري مونير جامعة البليدة 2	72
العوامل المؤثرة في تكوين الخصائص الريادية دراسة لطلاب كلية إدارة الأعمال في جامعة تبوك	د. هاني سعيد عبده جامعة تبوك المملكة العربية السعودية	82
واقع العدالة التنظيمية في المؤسسات الأكاديمية دراسة استطلاعية	د. عدنان عبد الرحمن العلي د. مشعل خميس متلع جامعة الكويت	105
سلسلة التبريد للحد من الفاقد والمهدر من الغذاء في الوطن العربي	أ. بوخاري فاطنة جامعة البليدة 2	160
اليقظة الإستراتيجية ودورها في تعزيز عملية الإبداع في المؤسسة من خلال دراسة نموذج المجموعة الفرنسية L'OREAL	أ. قادري محمد المركز الجامعي غليزان	174
المحاسبة الإبداعية وأثرها على موضوعية مخرجات النظام المحاسبي	د. حسن توفيق محمود جامعة الزرقاء الاردنية	185
دور المشاريع المقاولاتية في دعم التنمية الاقتصادية	أ. مسيخ أيوب جامعة سكيكدة	202

obeikan.com

مدى العلاقة التبادلية بين أنظمة التكاليف البيئية وترشيد القرار الاستراتيجي دراسة استطلاعية على عينة من الشركات الصناعية	د. محمد المعتز المجتبى ابراهيم جامعة الطائف السعودية جامعة النيلين السودان أ. محمد حازم إسماعيل الغزالي جامعة الموصل العراق	212
دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الحساب الجاري للعربية السعودية خلال الفترة (1995-2014)	د. سعيدي وصاف جامعة الملك فيصل- السعودية	232
دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة(1990-2014)	أ. تمار امين جامعة البليدة 2	249
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية -الريادة والتميز في تحلية مياه البحر وتوليد الطاقة الكهربائية-	.د.كمال بوعظم جامعة سطيف-1- أ. امال ينون جامعة جيجل	266
قياس مدى الإفصاح عن الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية على بعض المصارف الإسلامية-	أ. حنان درحمون جامعة سطيف 1	280
ضرورة تفعيل نظام الرقابة المالية كمدخل لمكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر	أ.د . سليمان بوفاسة أ. بناصر جبارة جامعة المدية	296
دور بطاقة التقييم المتوازن في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي.	أ. بونقيب أحمد جامعة برج بوعريريج. أ. هباش سامي جامعة سطيف **1**	307
التحفيزات الجبائية كآلية لترقية التشغيل في الجزائر	أ.د.فريد كورتل أ.دموش وسيلة جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة	319

obeikan.com

كلمة العدد

تواصل مجلة (الاقتصاد والتنمية البشرية) مسيرتها العلمية بإصرار وتميز، وها هي تدخل سنتها السادسة، لتكون أحد المنابر العلمية في مجال العلوم الاقتصادية والتجارية والإدارية. وخلال مسيرتها الحافلة، التزمت المجلة بأن تكون أحد منافذ النشر العلمي المحكم، من خلال سياسة انتقاء البحوث أو من خلال سياسة التحكيم العلمي، وهي حاليا مصنفة ضمن العديد من قواعد البيانات العربية.

ولأن لكل نجاح متحقق رجاله، ممن قضوا فترات طويلة في الجهد والعمل والمتابعة والتواصل والتحرير، وبشكل خاص أولئك الذين يعملون بصمت وهدوء دون أن يثيروا انتباه الكثيرين من حولهم، فإن هيئة تحرير المجلة ارتأت أن تخصص كلمة لواحد منهم، وهو رئيس تحرير المجلة ومدير مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، الأستاذ الدكتور كمال رزيق، والذي كان له - بعد الله تعالى- أكثر الفضل في نجاح المخبر والمجلة، سائلين الله تعالى له التوفيق والسداد.

ولا يسعنا كذلك إلا أن نتوجه بالشكر الجزيل لمعالي مدير جامعة البليدة 2، الأستاذ الدكتور شعلال أحمد والذي أعطى للجامعة عموما ولكلية العلوم الاقتصادية ديناميكية جديدة في اتجاه تشجيع البحث العلمي، مواصلا مسيرة من سبقوه.

وكعادتنا، فقد تنوعت الموضوعات المنشورة في المجلة لتشمل موضوعات محاسبية وإدارية ومالية وتسويق، وتأكيدا على سياسة المجلة في كونها مجلة علمية دولية وانفتاحها على الدول العربية، فقد حفل هذا العدد بمجموعة ثرية من المقالات العلمية من خارج الجزائر، شملت: المغرب والسعودية والكويت والأردن وفلسطين والعراق.

هيئة تحرير المجلة

Obeikan.com

المراجعة الداخلية كأداة فعالة لدعم اتخاذ القرار في المؤسسات
(إشارة إلى حالة عملية)

د. نادر حمد الجيران
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
الكويت

الملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في تفعيل و ترشيد القرارات التي تتخذها المؤسسة، فالمراجعة الداخلية تعتبر من أهم الأدوات التي تمكن المؤسسة من بلوغ أهدافها عن طريق تزويدها بالمعلومات الصحيحة و السليمة التي يمكن الاعتماد عليها و الوثوق بها لاتخاذ مختلف القرارات الصائبة .

The abstract:
This paper aims to highlight the role of internal review in the activation and rationalization of decisions taken by the institution internal review is one of the most important tools that enable the institutions to achieve their objectives by providing them the right and correct informations, which can be relied upon and trusted to take all the rate decisions .

مقدمة

تعتبر عملية اتخاذ القرار من أصعب المسؤوليات التي تقع على عاتق المسؤولين في المؤسسات خاصة الإستراتيجية منها، فهؤلاء الاطراف يجب عليهم اتخاذ القرارات المناسبة و الرشيدة التي تنصب في صالح المؤسسة و تمكن من تحقيق مختلف أهدافها، و للوصول إلى اتخاذ قرارات صائبة يجب أن يكون هناك قدر كافي من المعلومات الصحيحة، السليمة و الموثوق منها الأمر الذي ينطبق على عملية المراجعة بشكل عام و المراجعة الداخلية بشكل خاص باعتبارها أحد الركائز الأساسية التي تمكن من توفير مثل هذه المعلومات من خلال اعتمادها على خبرة مجموعة من الأشخاص يتم توظيفهم خصيصا من أجل المساهمة في عملية الرقابة طرح مختلف آرائهم و إعداد مختلف التقارير لحل الإشكاليات و هذا نسبة إلى المؤهلات التي يتمتعون بها .

مشكلة البحث:
بناء على ما سبق تظهر لنا إشكالية بحثنا التي سنحاول الإجابة عليها عبر طرح التساؤل التالي:
هل يمكن للمراجعة الداخلية أن تدعم من عملية اتخاذ القرار في المؤسسات ؟
الأسئلة الفرعية:
انطلاقا من هذه الإشكالية الرئيسية تظهر لنا الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الآليات التي تعتمد عليها عملية المراجعة الداخلية لتفعيل القرارات داخل المؤسسات ؟
- إلى أي مدى يمكن الاعتماد على عملية المراجعة الداخلية لاتخاذ القرارات و هل يمكن الإكتفاء فقط بعملية المراجعة الداخلية أم يجب اللجوء إلى جهات خارجية لتدعيم نتائج المراجعة الداخلية ؟
- هل تعتمد المؤسسات بشكل عام على عملية المراجعة الداخلية لاتخاذ مختلف القرارات ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية السابقة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- إن اعتماد مراجعة داخلية من شأنه أن يفعل من القرارات المتخذة على مستوى المؤسسات ؛
- إن المؤسسات بشكل عام لا تعتمد كثيرا على نتائج عملية المراجعة الداخلية لاتخاذ مختلف قراراتها .

أهمية الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة تحديد إطار نظري للمراجعة بصفة عامة وإبراز موقع المراجعة الداخلية من هذا الإطار، مع تبيان مدى استفادة المراجعة الداخلية من هذا الإطار مع تبيان مدى استفادة المراجعة الداخلية من هذا الإطار الكلي للمراجعة ؛
- محاولة تحديد الإطار العلمي للمراجعة الداخلية كوظيفة داخل المؤسسة ؛
- التنبيه و إبراز الأهمية ودرجة الاستفادة من المراجعة الداخلية في العملية الإدارية بصفة عامة وعملية إتخاذ القرارات بصفة خاصة ؛
- حاجة المؤسسة إلى التطبيق المشروع والفعال لوظيفة المراجعة الداخلية لمساعدتها في تأدية أنشطتها بصورة سليمة من أجل تحقيق أهدافها المنشودة و التكيف مع ما يحصل من تطورات .

خطة الدراسة:

انطلاقا من الأهداف المرجوة من الموضوع و لمعالجة الإشكالية الرئيسية و التساؤلات الفرعية و لاختبار الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية ؛

المحور الثاني: مساهمة المراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرار ؛

المحور الثالث: إشارة إلى بعض الحالات العملية .

المحور الأول: الإطار النظري للمراجعة الداخلية

منذ بداية ممارستها إلى اليوم عرفت المراجعة الداخلية تغييرات جذرية كبيرة و قد ساهمت هذه التغييرات في تطوير هذه المهنة التي كانت و لا تزال محل اهتمام العديد من المهنيين والمؤسسات، الهيئات الحكومية و الباحثين و كان لهم الفضل الكبير في إعطاء المراجعة نقلة نوعية من عدة جوانب .

أولا: ماهية المراجعة

1- مفهوم المراجعة

تعرف جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة على أنها عملية منظمة لجمع و تقديم أدلة إثبات بشكل موضوعي، تتعلق هذه الأدلة بتأكيدات خاصة بتصرفات و أحداث اقتصادية بهدف توفير تأكيد على وجود درجة تطابق بين تلك التأكيدات و المعايير المقررة و من ثم تبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين[1]، كما تعرفها المعاهد و الجمعيات المهنية أيضا على أنها عملية منظمة و منهجية مخطط لها تتم بواسطة تكليف شخص مؤهل يتصف بالحياد و الاستقلالية، و تتضمن القيام بإنجاز الاختبارات اللازمة للحصول على أدلة للإثبات التي تمكن المراجع من إبداء رأيه في القوائم المالية المحققة[2].

---

[1]: أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2006 ، ص: 18 .

[2]: حازم هشام الألوسي ، الطريق إلى علم المراجعة و التدقيق (المراجعة نظريا) ، منشورات الجامعة المفتوحة ، ليبيا ، 2003 ، ص: 36 .

و بشكل عام يمكن القول أن المراجعة هي عملية منظمة تتأكد من مدى تطابق القوائم المالية مع المعايير المحددة سابقا و كذا تكوين رأي عن نتائج الفحص و هي ليست فرعا من فروع المحاسبة بل هي مستقلة بحيث أنها تبدأ حين تنتهي المحاسبة و تعتمد على الفحص الذي يحدد مدى تطابق النتائج مع التنظيمات المحددة مسبقا .

2- أهمية المراجعة

تلعب المراجعة دورا هاما في تلبية حاجات مختلف الأطراف الداخلية و الخارجية المحيطة بالمؤسسة و يمكن تجسيد أهميتها من خلال ما يلي:[3]

- تمكين الملاك أو المساهمين من الإطمئنان على سلامة مختلف استثماراتهم في المؤسسة.
- تمكين المؤسسة من الاستفادة من البيانات المحاسبية التي تمت مراجعتها لأغراض التخطيط، الرقابة و متابعة أعمال المؤسسة .
- تلبية احتياجات الجهات الحكومية من المعلومات المتعلقة بالمؤسسة .
- مساعدة الاتحادات، الجمعيات المهنية ومن التحقق من حسن سير أعمال المؤسسة وقدرتها على تحقيق التوظيف و العمالة المستقرة .
- زيادة إمكانية فرص الحصول على القروض من المصارف و مؤسسات الإقراض كون أن القوائم المالية للمؤسسة تتمتع بدرجة عالية من المصداقية .
- توفير القوائم المالية المدققة لأطراف هم بحاجة إليها كشركات التأمين في حالة تعويض الخسائر، البائعين، المشترين للمؤسسة و الشركاء في حالة انضمام شريك جديد .

2- أنواع المراجعة

يمكن تقسيم أنواع المراجعة بالنظر إلى عدة اعتبارات و قد اخترنا تقسيم المراجعة بشكل عام إلى داخلية و أخرى خارجية بالنظر إلى معيار الجهة التي تقوم بعملية المراجعة و هذا تماشيا مع الدراسة التي نحن بصدد القيام بها .

2- 1- مراجعة داخلية

هي تلك المراجعة التي تقوم بها جهة توجد داخل المؤسسة و سنتناولها فيما بعد بشئ من التفصيل .

2- 2- مراجعة خارجية

و يقوم بها شخص مستقل تماما عن المؤسسة و الذي تتمثل مهمته الرئيسية في التأكد من مدى صدق القوائم المالية ليعطي في الأخير رأيا محايدا عنها، و على محافظي الحسابات أن تتوفر فيهم الاستقلالية، سر المهنة و المواطنة .

ثانيا: نشأة المراجعة الداخلية و مفهومها

1- نشأة المراجعة الداخلية

يرجع ظهور المراجعة الداخلية كفكرة إلى ثلاثينات القرن الماضي و ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية و من الأسباب التي أدت إلى ظهورها رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيف ثقل المراجعة الخارجية خاصة إذا علمنا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها لمراجعة خارجية حتى تتم المصادقة عليها، و بقي دور المراجعة الداخلية مهمشا بحيث أنها لم تحظى بالإهتمام اللازم في بادئ الأمر إلى أن انتظم المراجعون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1991 و كونوا ما

[3]: حازم هشام الألوسي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 32-33 .

يسمى بمعهد المراجعين الداخليين الأمريكيين الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة و تحسينها.

2- مفهوم المراجعة الداخلية

لقد تعددت التعاريف التي نسبت إلى مصطلح المراجعة الداخلية و التي تم وضعها من قبل الباحثين المتخصصين، المعاهد و الجمعيات المهنية في هذا المجال إلا أنها تشترك في مجملها من حيث الأهداف المراد تحقيقها منها، فهناك من يعرف المراجعة الداخلية على أنها فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات، الحسابات و الدفاتر الخاصة بالشركة فحصا انتقاديا منظما قصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك الشركة في نهاية فترة زمنية محددة، و مدى تصورها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة في تلك الفترة[4] و يعرفها مجمع المراجعين الداخليين الأمريكيين على أنها نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل منظمة الأعمال لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، و هي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس و تقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى[5]، كما يعرفها البعض الآخر على أنها وظيفة مستقلة داخل مشروع تهدف إلى فحص الأمور المحاسبية، المالية و العمليات الأخرى الخاصة بالمشروع بهدف خدمة الإدارة، فهي نوع من أنواع الرقابة الإدارية تهدف إلى قياس و تقويم درجة كفاية أنظمة الرقابة الأخرى .

و عموما يمكن القول أن المراجعة الداخلية هي عبارة عن نشاط استشاري مستقل وموضوعي يهدف إلى تحسين عمليات المؤسسة بهدف تحقيق أهدافها و ذلك عبر اتباع نظام صارم و ممنهج.

ثالثا: أهداف المراجعة الداخلية

تهدف المراجعة الداخلية بشكل عام إلى إضافة قيمة للمنشأة من خلال خفض التكاليف، اكتشاف وضع الغش، فحص و تقييم الرقابة الداخلية و اقتراح ما يلزم لتحسين عملياتها إدارة الخطر، التوجيه و التحكم كما أنها تساعد أيضا المنشأة على تحقيق أهدافها .

رابعا: مراحل تنفيذ المراجعة الداخلية[6]

يمكن أن تختلف عملية المراجعة الداخلية تبعا للشخص الذي يقوم بها و تبعا لطبيعة المنشأة و الأنشطة التي تتضمنها، إلا أن أغلب المراجعين الداخليين يتفقون على أن عملية المراجعة الداخلية تتم وفقا لخمسة خطوات تتمثل في التحقق، التحليل الالتزام، التقييم و التقرير .

1- التحقق

تعتبر أول خطوة يقوم بها المراجع الداخلي و هي تهدف إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية و المستندية، سلامة التوجيه المحاسبي و جمع الأدلة و القوانين التي تثبت صدق ما تتضمنه السجلات و ما يترتب عليه من أمانة البيانات و إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات و يستلزم التحقق التفرقة بين الحقائق و الآراء، حيث أن قوة اي استنتاج تتوقف على مدى اعتماده على الحقائق و طبقا لذلك فإن التحقق يختص أساسا

---

[4]: وليم قوماس و أمرسون هنكي ، المراجعة بين النظرية و التطبيق ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 2006 ص: 121 .

[5]: خالد أمين ، علم تدقيق الحسابات ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2000 ، ص: 13 .

[6]: عبد الفتاح محمد الصحن و محمد السيد السرايا ، الرقابة و المراجعة الداخلية ، الدار الجامعية ، القاهرة 2001 ، ص ص: 191-192 .

بالعمليات و الحسابات و يعتبر عاملا مشتركا بين المراجعة الداخلية و الخارجية إلا أنه يكون تفصيليا و مستمرا على مدى العام .

2- التحليل

يقصد بالتحليل الفحص الإنتقادي للسياسات الإدارية، إجراءات الرقابة الـداخلـية للحسابات و الإجراءات المحاسبية، المستندات، السجلات و التقارير التي تقع داخل نطاق الفحص، كما أنه يتطلب إجراء المقارنات و الربط بين العلاقات مثل الربط بين الاستثمار و عائده نسبة لإجمالي الربح إلى المبيعات، و كذلك التمعن بقصد اكتشاف الأمور الشاذة مثل وجود مبلغ دائن في حساب أصل، هذا و يرتبط التحليل بالتحقق و ليس هناك حد فاصل بينهما .

3- الالتزام

يقصد به الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة و أداء العمليات وفقا للطرق و النظم و القرارات الإدارية حتى يتحقق الانضباط بالتنظيم، فقد يتم التوصل إلى نتائج مرضية و مع ذلك يهم الإدارية معرفة ما إذا كانت هذه النتائج قد تحققت من خلال الممارسة و بما يتماشى مع السياسات، و يتعين على المراجع الداخلي زيارة المواقع من وقت لآخر و عدم الاعتماد على الآخرين، كما أن إدارة المراجعة الداخلية لا تقتصر على المحاسبين و المراجعين و إنما يمكن أن تزود بقانونيين و غيرهم .

4- التقييم

يتمثل هذا العنصر في تحديد نتيجة العناصر السابقة على أساس أن دور المراجع الداخلي يرتكز في هذا العنصر حول تقييم مدى كفاءة السياسات و الإجراءات في تحقيق الأهداف و مدى فعالية هذه السياسات و الإجراءات في تحقيق الأهداف و يكون هذا التقييم بهدف ترشيد الموارد مستقبلا بالإضافة إلى تطوير و تحسين الأداء في المؤسسة ككل .

5- التقرير

يعتبر التقرير العنصر الأخير في عملية المراجعة الداخلية باعتباره الأداة الرئيسية التي يعبر فيها المراجع عن المشاكل التي واجهها، أسبابها، نقاط الضعف في السياسات و الإجراءات، التوصيات المناسبة لعلاج نقاط الضعف هذه و حل أي مشكلة، النتائج التي توصل إليها نتيجة المراجعة الداخلية و يرفع هذا التقرير إلى الإدارة العليا التيي تتبعها المراجعة الداخلية لتنفيذ ما جاء بالتقرير من توصيات آراء، ملاحظات و تحفظات .

خامسا: الخدمات التي تقدمها المراجعة الداخلية

تقوم عملية المراجعة الداخلية بمساعدة المؤسسة من خلال تزويدها بالخدمات التالية:[7]

- **تحديد كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة:** تقوم الإدارة بالتخطيط التنظيم و الإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بأن الأهداف و الغايات سوف يتم تحقيقها و لذلك فإن جميع أنظمة و عمليات و أنشطة المنشأة خاضعة لتقييم التدقيق الداخلي .
- **تقديم معلومات يمكن الاعتماد عليها:** تقدم المراجعة الداخلية معلومات مالية و تشغيلية دقيقة و كاملة للإدارة مما يساعد هذه الأخيرة على اتخاذ مختلف القرارات .

[7]: خلف عبد الله الوردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق ، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع ، الأردن 2006 ، ص ص: 39-41 .

▪ **حماية الأصول:** يؤكد المراجع الداخلي على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة، الحريق و التصرفات الغير قانونية في ممتلكات المنشأة لهذا فإن الرقابة التشغيلية الجيدة تمنع سوء استخدام الأصول كما تحميها من المخاطر المحتملة من خلال تأمينها ضد المخاطر .

▪ **الالتزام بالسياسات و الإجراءات الموضوعية:** يتحقق التدقيق الداخلي من أن منسبي المنشأة يقومون بما هو مطلوب منهم القيام به من اتباع السياسات، الخطط، الإجراءات، الأنظمة والتعليمات، وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد أسباب ذلك، فقد تكون الإجراءات خاطئة ولا يمكن تطبيقها و ليس المسؤول عن ذلك الموظف فقط، كما يجب عليه تحديد التكلفة الناتجة والمخاطر الناجمة عن عدم الإلتزام وما هي الطرق التي تحقق التزام العاملين بالإجراءات و السياسات المحددة .

▪ **الوصول إلى الأهداف و الغايات:** يتم وضع الأهداف و الغايات و إجراءات الرقابة من قبل الإدارة و يقوم المراجع الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع أهداف و غايات المنشأة، و تقع مسؤولية وضع المنشأة على عاتق الإدارة العليا أو مجلس الإدارة، و على المراجع التأكد من البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها .

▪ **تحديد مواطن الخطر:** على المراجع الداخلي تحديد المناطق و الأنشطة التي تتضمن مخاطر عالية و إعلام الإدارة عنها لتحديد فيما إذا تطلب الأمر إخضاعها للمراجعة، و يتم تحديد مواطن الخطر على خبرة المراجع السابقة في المنشأة أو من معلومات مشتقة من مصادر أخرى، أو من مشاكل موجودة في شركات أخرى ذات نشاط مشابه للمنشأة الخاضعة للتدقيق أو من خبرة المدقق و معرفته العامة .

▪ **منع و اكتشاف الغش و الإحتيال:** تقع مسؤولية منع الغش و الاحتيال على إدارة المنشأة و على المدقق الداخلي فحص و تقييم الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحيلولة دون وقوع الغش، و ليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف عمليات الغش و إنما عليه اكتساب المعارف الكافية بطرق و احتمالات الغش ليكون قادرا على تحديد أماكن حدوق الغش و الاحتيال، و لا يستطيع المراجع الداخلي أن يضمن عدم حدوث الغش و الاحتيال إلا أنه يجب أن يكون باستطاعته التحقيق في الغش أو المشاركة مع جهات أخرى في هذا التحقيق .

المحور الثاني: مساهمة المراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرار

إن جميع المجالات التي يمكن أن يكون لعملية المراجعة الداخلية دور فيها تتخللها عملية اتخاذ قرارات كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): طبيعة دور المراجعة الداخلية

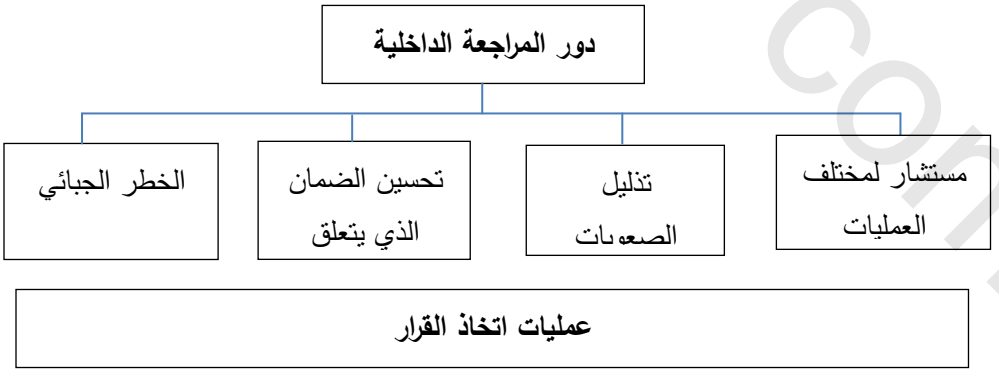

المصدر: أحمد نقاز ، **المراجعة الداخلية** ، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، العدد 02 ، 2007 ص: 76 .

من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن للمراجعة الداخلية دور في اتخاذ القرار السليم فجميع الأدوار التي يمكن أن يكون للمراجعة الداخلية دور فيها تتخلها عملية اتخاذ القرار .

و الحقيقة أنه لا يمكن الحكم تماما على سلامة وجود القرار دون توفر ما يسمى بالنظرة الخلفية، هذا يعني أنه بعد وضوح نتائج القرار يتم طرح الافتراض التالي: لو عدنا إلى الوراء لوجدنا أن القرار الذي اتخذ كان الأفضل في ضوء المتغيرات التي كانت قائمة إذا فإن هذا القرار يكون جيدا، على العكس من ذلك إذا قيل لو أخذ قرار آخر كانت النتيجة ستكون أفضل عندئذ يكون القرار سيئا أو على الأقل لم يكن أفضل القرارات . إن النظرة الخلفية و إن كانت هي الطريقة الأكثر شيوعا إلا أن هذه الطريقة معناها الحكم على القرار و تقييمه بعد فترة زمنية من صدوره و في ظروف تختلف عن الظروف التي تم فيها صدور هذا القرار، علاوة على الاتجاه الغريزي للإنسان نحو الدفاع عن أفعاله و إلقاء مسؤولية الفشل على الآخرين[8].

تلعب المراجعة الداخلية أدواراً مهمة في كل خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرارات بحيث تساعد على تأهيل المعلومة لتكون جيدة و ذات مواصفات كاملة و كافية، ليتم استعمالها في عملية صنع القرار للحصول على قرارات ذات جودة و فعالية، و بالموازاة مع خطوات عملية اتخاذ القرار فإن المراجعة الداخلية لها دورة حياة يكون آخرها الوصول إلى تقديم معلومات مؤهلة لاتخاذ القرارات[9]، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2): دورة حياة المراجعة الداخلية

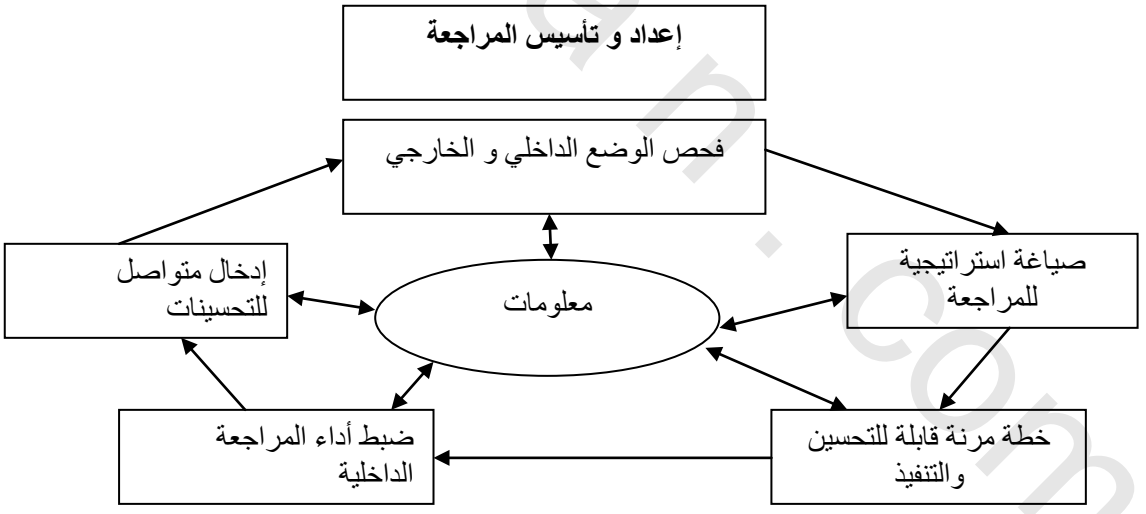

المصدر: أحمد نقاز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 77

[8]- فاطمة بعوج ، دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار ، مذكرة ماجستير ، تخصص فحص محاسبي كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة 2015/2014 ، ص: 72 .

[9]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

تبدأ عملية المراجعة بإعطاء نظرة حول موضوع العملية و إعداد إجراءات المراجعة المناسبة لذلك الموضوع، فمن خلال هذه انظرة أو التصور يتم تشخيص الوضع المحيط بالموضوع داخليا و خارجيا و تحديد درجة الخطر الناجم، و من ثم يتم وضع استراتيجية للقيام بعملية المراجعة لتليها وضع الخطة اللازمة لذلك بحيث يجب أن تتسم هذه الخطة بالمرونة و القابلية للتحسين في حال أي متغير غير مرغوب فيه، ليبدأ المراجع بتنفيذ خطة أو برنامج عمله، مع العمل في كل مرة على ضبط الأداء و يتم ذلك من قبل المدير المسؤول عن قسم المراجعة الداخلية و هذا بالاعتماد مثلا على إحدى نماذج المتابعة مع القيام بإدخال التحسينات الضرورية على كل نقص، و هكذا دوليك في كل مرة يتم إعداد تقرير حول ما تم ملاحظته و تقديم الاقتراحات المناسبة، فينتج بذلك و من خلال كل هذه الخطوات معلومات مؤهلة لاتخاذ القرار و تساهم بذلك في إعداد قرارات ذات جودة و فاعلية[10]. و يتم المساهمة في عملية صنع القرار من خلال هذه الدورة حسب كل مرحلة حيث أن المعلومة التي قد تم تأهيلها و التوصل إليها هي إما اكتشاف لمشكلة أو تحديد مجموعة من البدائل أو المساعدة على اختيار أفضلها، مما يعني أن هناك مساهمة للمراجعة الداخلية في كل خطوة من خطوات اتخاذ القرار.

المحور الثالث: إشارة إلى حالة عملية

تجسيدا للجانب النظري سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى الواقع العملي لدور المراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرار و عن هذا عن طريق الإشارة إلى حالة عملية لدى إحدى المؤسسات في الجزائر .

1- آلية القيام بالمراجعة الداخلية في مجمع صيدال

لقد أدرك مدراء و مجمع صيدال أنه لا يمكن في أي حال من الأحوال إدارة و بفاعلية مجمع بهذا الحجم و المتنوع الفروع الموزعة عبر نقاط جغرافية متعددة إلا باللجوء إلى طاقم مؤهل يعتمد عليه في إدارة المراجعة الداخلية، فاعتمد مالكي و مديرو مجمع صيدال المراجعة الداخلية من أجل الاستفادة من مخرجاتها لاستخدامها في العديد من القضايا الإدارية، و في هذا الإطار قام المجمع بإنشاء مديريات للمراجعة الداخلية على مستوى كل فرع، و مديرية أخرى مركزية متواجدة على مستوى المقر الاجتماعي للمجمع تعمل على التنسيق بين هذه المديريات[11]، ونوضح من خلال الشكل الموالي نمط المراجعة الداخلية في مجمع صيدال .

[10]- فاطمة بعوج ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 73-74 .

[11]- مقدم عبيرات و أحمد نقاز ، المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار (دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية صيدال) ، ص: 23 .

الشكل رقم (3): أهم مديريات المراجعة الداخلية لمجمع صيدال

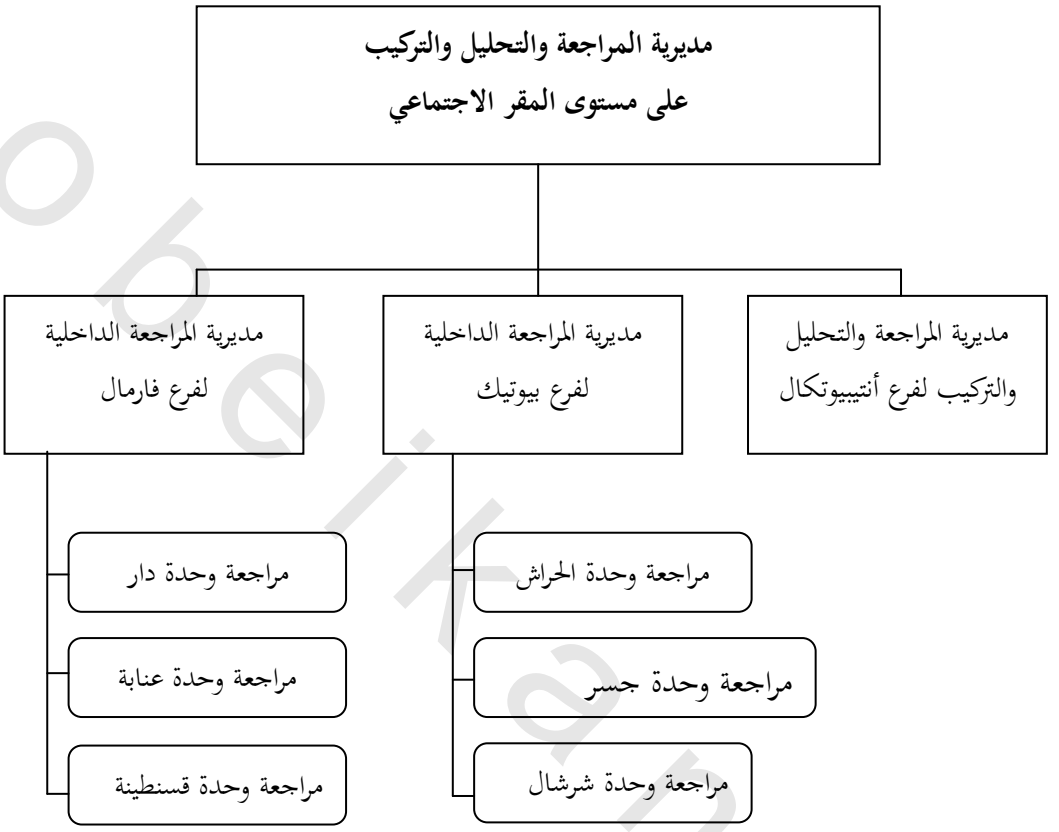

المصدر: مقدم عبيرات و أحمد نقاز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 23 .

إن هذا الشكل يبين بصفة عامة إدارات المراجعة الداخلية المتواجدة في مجمع صيدال، كل إدارة تحتوي على طاقم خاص بها موزعين بطريقة علمية وقانونية إلا أن من هذه الإدارات ما هو مكتمل العدد (الطاقم)، ومنها ما يحتاج إلى توظيف مراجعين داخليين، مبتدئين أو مساعدين، ومجمع صيدال سيعمل مستقبلا ليس ببعيد على توظيف ما ينقص الإدارات من مراجعين، و نشير إلى إنه كل إدارة مراجعة داخلية بصفة عامة نجدها منظمة بشكل هرمي معين.

2- دور المراجعة الداخلية في تفعيل قرارات مجمع صيدال

لقد قام مجمع صيدال بوضع أهداف إستراتيجية وأخرى عملية و جعل عمليات لتنفيذها، وسعى للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف بأقل انحراف ممكن، ولقد وفر جهاز رقابيا هائلا للوقوف عليها ومراقبة تنفيذها بصفة مستمرة.

تتمثل الهوامش العامة للرقابة في وضع أدوات لمتابعة الأهداف العملية، والقيام بمهام و زيارات وعمليات مراجعة من أجل مراقبة و متابعة تنفيذ عمليات وإجراءات المجمع:[12]

- لوحات قيادة يومية وأسبوعية وشهرية، خاصة بمتابعة تنفيذ الإجراءات والعمليات التي وضعت من أجل الوصول إلى تحقيق فعلي للأهداف العملية، ومن ثم الأهداف الإستراتيجية .
- تقرير الإدارة نصف سنوي وسنوي من أجل الوقوف على أهم ما تم تحقيقه من أهداف عملية وإستراتيجية بلغة الأرقام والقيام بإعطائها تحليلات وتفسيرات مناسبة.
- لوحة قيادة خاصة بالنتائج، ويتم من خلال هذه اللوحة تتبع النتائج المحققة ومقارنتها بما سطر لها، وبما تم تحقيقه في السنوات الماضية .

و يستعمل أيضا المجمع على سبيل المثال نموذج Balance Score card الذي هو عبارة عن مجموعة من الجداول يتم من خلالها متابعة تنفيذ وتحقيق الأهداف الإستراتيجية، وهذا انطلاقا من متابعة إنجاز الأهداف العملية والتي تتابع من خلال إنجاز العمليات الخاصة بكل هدف عملي، إن BSC هي عبارة عن لوحة قيادة بالأهداف يتم على أساسها متابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية المتخذة حيث يتم تتبع هذه الأهداف الإستراتيجية إنطلاقا من كل هدف إستراتيجي ليتم التعمق فيه وتتبع الأهداف العملية الخاصة به، وهذا من خلال ما تم إنجازه في العمليات والتقنيات الخاصة بكل عملية[13].

من خلال هذا النموذج وعمل المراجعين، يمكن الوقوف على دور المراجعة الداخلية في عملية اتخاذ القرارات المختلفة من الإستراتيجية إلى التكتيكية إلى التنفيذية، وهذا كون أن النموذج يمس جميع المستويات الإدارية للمجمع، مما ينشأ علاقة صريحة بين المراجعة الداخلية وعملية إتخاذ القرارات في مختلف المستويات[14].

الخاتمة

من خلال الدراسة التي قمنا بها و التي حاولنا من خلالها توضيح و تبيان دور المراجعة الداخلية في تفعيل عمليات اتخاذ القرار التي تتخذها المؤسسات استطعنا تكوين نظرة شاملة و إعطاء إجابة عن الإشكالية الرئيسية، حيث لاحظنا أن المؤسسات تستعين بعملية المراجعة الداخلية لتخفف عبء ما عليها من ثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها و المتمثلة في تطبيق السياسات و الإجراءات التي تمكنها من تحقيق أهدافها و هذا عن طريق اتخاذ القرارات المناسبة، و قد وجدنا أن المراجعة الداخلية تساعد المؤسسة على اتخاذ مختلف هذه القرارات الصائبة و السليمة نظرا لأنها تزودها بمختلف المعلومات الصحيحة و السليمة و التي يمكن الاعتماد عليها و الوثوق بها، كما أنها تمكنها من اكتشاف مختلف الثغرات و الانحرافات في الأداء و بالتالي القيام بكل ما يلزم لتصحيح هذه الانحرافات، كما قد تساعدها في اتخاذ القرارات المناسبة لزيادة فعالية عنصر التسيير .

و قد استطعنا الإجابة عن أسئلة هذه الدراسة حيث لاحظنا انطلاقا من الحالات العملية التي قمنا بعرضها و التي تمثلت في حالة مجمع صيدال أنه يمكن الاعتماد فقط على عنصر المراجعة الداخلية لاتخاذ القرارات كما لاحظنا أيضا أن المؤسسات تعتمد على عملية المراجعة الداخلية في اتخاذ مختلف قراراتها .

---

[12]- مقدم عبيرات و أحمد نقاز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 25 .

[13]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

[14]- نفس المرجع السابق و الصفحة .

هذا و تتوقف درجة مساهمة المراجعة الداخلية في عملية صنع القرار على مدى قناعة المستويات الإدارية المختلفة بأهمية المراجعة الداخلية كأداة إدارية فعالة تمثل أحد أهم مصادر المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها و الوثوق بها في عملية اتخاذ القرار .

قائمة المراجع

1) أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة بين النظرية و التطبيق**، الدار الجامعية، القاهرة 2006 .
2) حازم هشام الألوسي، **الطريق إلى علم المراجعة و التدقيق (المراجعة نظريا)** منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، 2003 .
3) وليم قوماس و أمرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية و التطبيق**، دار المريخ للنشر الرياض، 2006 .
4) خالد أمين، علم تدقيق الحسابات، **دار وائل للنشر، الطبعة الأولى**، الأردن، 2000
5) عبد الفتاح محمد الصحن و محمد السيد السرايا، **الرقابة و المراجعة الداخلية** الدار الجامعية، القاهرة 2001 .
6) خلف عبد الله الوردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق**، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع، الأردن 2006 .
7) أحمد نقاز، **المراجعة الداخلية**، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد 02، 2007 .
8) فاطمة بعوج، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل اتخاذ القرار**، مذكرة ماجستير تخصص فحص محاسبي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة 2015/2014 .
9) مقدم عبيرات و أحمد نقاز، **المراجعة الداخلية كأداة فعالة في اتخاذ القرار (دراسة حالة مؤسسة صنع الأدوية صيدال)** .

Oberlan.com

قواعد الحاكمية المؤسسية ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية / دراسة على عينة من البنوك الأردنية /

أ.د. عبد الرزاق قاسم الشحادة
جامعة الزيتونة الاردنية
د. حاكمي بوحفص
جامعة وهران الجزائر

الملخص
هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور ركائز الحوكمة المتمثلة بالرقابة و الإفصاح و إدارة المخاطر في تجنب المنظمات المصرفية مخاطر التعثر والفشل المالي والإداري فضلا عن دورها في تعظيم القيمة السوقية للمنظمة بما يضمن لها عنصر النمو والاستمرارية حيث توفر الحوكمة معايير الأداء الكفيلة بالكشف عن حالات التلاعب والفساد وسوء الإدارة بقدر يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في أسواق المال والعمل على استقرار تلك الأسواق،حيث اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أداة الدراسة المتمثلة في استبانة وتم توزيعها على مجتمع الدراسة و قد خلصت الدراسة إلى أن الجهود المبذولة من قبل المنظمات المصرفية بشأن بتطبيق التشريعات الخاصة بالحاكمية المؤسسية كان لها دور هام في تحقيق ركائز الحوكمة في تلك الوحدات ولقد أوصت الدراسة بضرورة صياغة دليل إرشادي شامل لحوكمة المنظمات يهدف إلى تعزيز الحوكمة و إدارة المخاطر في المصارف يوضح فيه أهمية الحوكمة في تحقيق السلامة و المتانة للعمليات المصرفية و المعايير الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية وكيفية قيامهم بأداء واجباتهم تجاه المساهمين و المودعين بالإضافة إلى توضيح واضح لمسؤوليات و أعمال كل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية .

المقدمة:
إن ما يشهده العالم الأن من تحرير لاقتصاديات السوق، وما يتبعها من تغيرات فى الأسواق المالية، وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية لها تأثير بالغ على الاقتصاديات القومية أدى ذلك إلى زيادة حدة المنافسة بين تلك المنظمات و في بعض الحالات أدى إلى حدوث انهيارات مالية نتيجة لجوء هذه المنظمات إلى إجراء الكثير من الممارسات الإدارية والمالية الخاطئة والتي تمثل نوعا من التصرفات المهنية غير الأخلاقية من جانب الإدارة بصفتها وكيلة على المساهمين و ذلك سعيا نحو تحقيق و تعظيم منافعها الذاتي على حساب هؤلاء المساهمين و لقد استخدمت في سبيل ذلك أدوات مختلفة أهمها التلاعب في السياسات المحاسبية لتأثير على الأرقام المحاسبية بشكل عام و على الربح و نسب توزيعه بشكل خاص مما دعى إلى ضرورة الاستعانة بآليات حديثة للإدارة ولرقابة من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة في جميع أنواع المنظمات كإطار تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال من خلال تفعيل الشفافية و المساءلة و العمل على تحقيق العدالة بين الأطراف المهتمة باقتصاديات المنظمة و بالإضافة إلى ذلك فهي تهدف إلى إعادة هيكلة أنظمتها على المستوى الكلي و الجزئي باعتبارها مجموعة من الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المصلحة في المنظمة لتوفير إشراف على المخاطر التي تقوم بها الإدارة من خلال الاعتماد على المدخل الأخلاقي و المدخل القانوني بالإضافة إلى المدخل المعرفي حيث يرتكز المدخل المعرفي المختص بالمعرفة المحاسبية على الركائز الثلاثة التالية :

- مجموعة من الأدوات الرقابية الداخلية والخارجية لتفعيل المساءلة.
- الإفصاح المحاسبي لتحقيق الشفافية.
- إدارة المخاطر لتجنب حدوث الأزمات وضمان حقوق جميع الأطراف

وبالتالي فإن الحوكمة في ظل تطبيقها الفعال قادرة على حل مشكلة هيمنة شخص أو أكثر من المدراء التنفيذيين على قرارات مجلس الإدارة والحد من تأثيرهم على التقارير المالية من خلال استخدام أساليب إدارة الأرباح وتبديد قلق المستثمرين من ازدياد تركيز قوة التحكم في أيدي إدارة المصرف ورفع ثقتهم في أسواق المال وفي المصارف التي تساهم في الاقتصاد الوطني[1]

أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث من خلال تحليل ودراسة وإلقاء الضوء على النقاط التالية:

1. خصوصية ركائز الحوكمة في منظمات الأعمال بشكل عام وفي البيئة المصرفية الاردنية بشكل خاص ودورها في تفادي الأزمات الاقتصادية وضمان المعاملة المتوازنة لجميع الأطراف واستمرار النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو.
2. دور ركائز الحوكمة في تجنب المخاطر الناتجة عن الممارسات السلبية لإدارة الربح مما يشكل دافعا قويا للمنظمات بتبني تلك الركائز وبيان فما إذا كانت تلك الركائز يمكن تحقيقها من خلال القوانين والتشريعات الناظمة لعمل المصارف الاردنية.

أهدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الغايات التالية:

1. تحليل ركائز الحوكمة في البيئة المصرفية الأردنية ومدى توافقها مع التشريعات والقوانين الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
2. بيان آلية تفعيل ركائز الحوكمة في البيئة المصرفية لزيادة فعاليتها في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح.
3. الخروج بتوصيات من شأنها تحقيق الشفافية والموضوعية في التقارير المالية المصدرة من قبل المصارف الاردنية.

مشكلة البحث

إن الاتجاه إلى ما يسمى باقتصاد المعرفة من خلال نقل المعرفة لجعل النشاط الاقتصادي أكثر فاعلية وتأثيراً عبر التفاعلات الجديدة والتي عرضت المنظمات المصرفية للمنافسة حادة بين تلك المنظمات واجهه في بعض المصارف فساد في الإدارة متمثل باللجوء لبعض الممارسات المحاسبية الخاطئة أو استخدام المرونة في السياسات المحاسبية لتأثير على التقارير المالية لتعظيم دالة منفعتها على حساب مصالح المساهمين وأصحاب المصالح– من ثم كان لابد من البحث عن آليات وأدوات جديدة لتوفير التقارير المالية الصادقة والعادلة.

مما سبق فإن مشكلة البحث يمكن تمثيلها من خلال السؤال التالي:

الى أي مدى تساهم ركائز الحوكمة في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية الاردنية؟

فرضية البحث:

انطلاقا من عناصر المشكلة التي تم طرحها سابقا يمكن عرض الفرضية التالية:

---

[1] نعيم سابا خوري –مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسس في الشركات –البنوك في الأردن –العدد التاسع –المجلد الواحد العشرون -2002-ص35

ان لركائز الحوكمة دور في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية الاردنية.

منهجية البحث:

قام الباحث في دراسته بإتباع الاتي:

1. مدخل التحليل الوصفي بالاعتماد على الكتب والدوريات والمجالات والمقالات العربية والأجنبية بالإضافة إلى استخدام شبكة الانترنت
2. الدراسة الميدانية المعتمدة على الاستقصاء الميداني لتحديد المحددات والدوافع والأساليب الخاصة بالإدارة في التأثير على آلية إدارة الأرباح في البيئة المصرفية الاردنية، وذلك من وجهة نظر الأطراف ذات التأثير المباشر في البيئة المصرفية وهم أعضاء مجالس الإدارة –المديرين التنفيذيين – المدراء الماليين -المراجعين الداخلين –المراجعين الخارجين وفي سبيل تحليل البيانات واختبار الفرضيات سوف يتم الاستعانة ببرنامج الإحصائي SPSS.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المصارف تجارية والإسلامية الخاصة العاملة في البيئة الاردنية، وحيث يبلغ عدد هذه المصارف ثمانية عشر مصرفاً تجارياً ومصرفيين إسلاميين وتتكون عينة الدراسة من مصرفين إسلاميين و ثمانية مصارف تقليدية خاصة أما أفراد مجتمع الدارسة فهم من أعضاء مجالس الإدارة المديرين التنفيذيين، المدراء الماليين، المراجعين الداخلين المراجعين الخارجين

الدراسات السابقة:

(1) دراسة عبد الرزاق الشحادة بعنوان الحوكمة والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية(2012)[2]

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة آليات الحوكمة القائمة على معلومات محاسبية تمثل الوضع المالي العادل للمؤسسة المصرفية، في تبديد قلق الأطراف أصحاب المصلحة في اقتصاديات تلك المؤسسات المصرفية وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات المصرفية الناجحة هي تلك المؤسسات التي ستأخذ بالآليات التي تقوم عليها عملية الحوكمة لما لها دور في ترسيخ القواعد والضوابط والسياسات المحاسبية والمالية القادرة على التخفيف من أساليب التلاعب في نتائج الأعمال للمؤسسات المصرفية.

وبالتالي التخفيف من المخاطر الناتجة عن عمليات الفساد والغش وسواء الإدارة والتلاعب في إدارة والمكاسب.

وكان من أهم التوصيات التي أوصى بها الباحث ضرورة الحد من المرونة المتاحة أمام القائمين على العملية المحاسبية في معايير المحاسبة من خلال صياغة استراتيجية ومعايير للسلوك المهني والأخلاقي والمسؤولية والأمانة.

(2) دراسة عصام العربيد بعنوان معايير الإفصاح بالقوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية بين التحكم المؤسسي و رقابة المصرف المركزي(2004) [3]

---

[2] عبد الرزاق الشحادة - الحوكمة و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية-مجلة بحوث جامعة حلب –سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية –العدد 52لعام 2012

[3] عصام فهد العربيد بعنوان معايير الإفصاح بالقوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية بين التحكم المؤسسي و رقابة المصرف المركزي مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية -المجلد (23) -العدد (1)- 2004-ص72-92

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى أهمية تحقيق الانسجام و التوافق بين الإفصاح في القوائم المالية و توفير المعلومات للمساهمين و الأطراف الأخرى وبين التحكم المؤسسي الذي يركز على استمرارية المصارف التجارية بالعمل و العمل بالتوافق مع إرشادات المصارف المركزية بهذا الخصوص و توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أن مفهوم التحكم المؤسسي الحل الأمثل حيث يدعو إلى التعاون بين الأطراف الرئيسية الفاعلة في عملية التحكم و هم المساهمين و لجان التدقيق و مجالس الإدارة

(3) دراسة الرفاعي إبراهيم مبارك بعنوان دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح (2003)[4]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد ودراسة العوامل المؤثرة على دور المراجع الخارجي في الرقابة على جودة الأرقام المحاسبية التي يتم التقرير عنها و خاصة رقم صافي الأرباح وتقديم دليل ميداني من الوسط المهني في جمهورية مصر العربية و توصل الباحث إلى أنه يمكن الكشف عن ممارسات الإدارة الخاصة بالتلاعب في رقم الأرباح عن طريق فحص المخصصات التي تقوم الإدارة بتكوينها و مراجعة أثر تغيير السياسات المحاسبية على رقم الأرباح.

(4) دراسة محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم دراسة إختبارية لموقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح (2003)[5]

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المفسرة و المؤثرة في ظاهرة ممارسات إدارة الربح بالشركات المساهمة المقيدة و المتداول أوراقها المالية بالبورصة و اقتراح إطار يدعم دور مراقب الحسابات في التحقق من خلو القوائم المالية من ممارسات إدارة الربح و توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن مهنة المراجعة تتعرض لمجموعة كبيرة من الضغوظ .

(5) دراسة بدر نبيه ارسانيوس بعنوان دراسة اختبارية لأثار آليات حوكمة الشركات على تطور الأداء و التنبؤ بالقيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية(2002) [6]

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور معايير و مبادئ حوكمة الشركات في ضبط المعالجة المحاسبية و حسم مشاكل القياس من ناحية , وضبط شكل وعرض ومحتوى الإفصاح المحاسبي من ناحية أخرى, و توصل الباحث نتيجة دراسته الاختبارية إلى أن تطبيق آليات الحوكمة له أثر على جودة و منفعة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية مما ينعكس ذلك على تطور أداء الشركات في سوق الأوراق المالية المصرية ,و على القيمة السوقية المتوقعة للسهم في ذلك السوق بالرغم من بعض أوجه القصور في تطبيق آليات الحوكمة

(6) دراسة أمين السيد أحمد لطفى بعنوان الإطار المحاسبي و الإفصاح عن هيكل حوكمة الشركات و أثره على فجوة توقعات المراجعة (2002)[7]

---

[4] الرفاعي إبراهيم مبارك , دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح , المجلة العلمية التجارة و التمويل –كلية التجارة جامعة طنطا ,2003-ص162-187

[5] محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم -دراسة إختبارية لموقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح-مجلة الدراسات المالية و التجارية –العدد الثاني -2003-ص419-471

[6] بدر نبيه ارسانيوس -دراسة اختبارية لأثار آليات حوكمة الشركات على تطور الأداء و التنبؤ بالقيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية –مجلة الدراسات المالية و التجارية –العدد الثالث -2002

[7] أمين السيد أحمد لطفى بعنوان الإطار المحاسبي و الإفصاح عن هيكل حوكمة الشركات و أثره على فجوة توقعات المراجعة , كلية الدراسات المالية والتجارية , كلية تجارة بني سويف – جامعة القاهرة ,السنة الثانية عشرة ,العدد الأول 2002

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أسباب الفساد و سوء الإدارة في جذب رؤوس الأموال و عدم قدرتها على توليد الأرباح و الوفاء بالمتطلبات القانونية و توقعات المجتمع المال منها وتوصل الباحث إلى أن افتقاد الشفافية و الوضوح و الدقة في الحسابات الختامية للشركات و المشروعات جعل المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح و أصبح لازما على المستثمرين البحث عن الشركات التي بها هياكل سليمة تستخدم لإدارة الشركة من الداخل و الإشراف عليها لمنع أي تلاعب في الأرقام المحاسبية المنشورة في القوائم المالية.

الإطار النظري للدراسة:

أولا"-ماهية و أهداف الحوكمة في البيئة المصرفية:

على الرغم من عدم وجود تعريف موحد عالمي للحوكمة فمن الواضح مما سبق أن المبدأ هو التحكم بكافة العلاقات السلوكية للمنظمة والمتعاملين معها،أي الطريقة التي تدار بها أعمال المصرف بما في ذلك وضع الأهداف المؤسسية،وإدارة المخاطر، وإيجاد ترابط وتناسق بين الأنشطة والسلوكيات المؤسسية من جهة وتوقع أن تعمل الإدارة بأسلوب آمن وسليم من جهة أخرى(8).

وتُحدد حوكمة المنظمات في البيئة المصرفية العلاقات بين إدارة المصرف ومساهميه والأطراف الأخرى ذات المصلحة،وتعمل بشكل أساسي على الجمع بين القوانين والتعليمات والرقابة بهدف التأكد من تقيد المصرف بها وتوافقها مع أهداف المصرف ومعايير السلامة بشكل عام وأهداف المصرف المركزي ومتطلبات لجنة بازل بالإضافة إلى أنها توفر آلية للربط بين مصالح المساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة بهدف تعزيز أداء المصرف(9).

وتتزايد أهمية تفعيل وتطبيق الحوكمة في البيئة المصرفية للسببين أساسيين هما:

– إن القطاع المصرفي من أهم مكونات اقتصاديات الدول، ومن جهة أخرى فإن المصارف هي من أشد القطاعات حساسية للمخاطر بسبب الخصوصية في تركيبة حقوق الملكية كما أسلفنا سابقاً.

– خضوع القطاع المصرفي عالميا ومحليا لإجراءات رقابة تختلف عن باقي المنظمات ولذلك لكي تستطيع المنظمات المصرفية مواجهة المصارف العالمية لابد لها من الالتزام بالمعايير الرقابية العالمية مثل بازل II وما حملته من ضرورة الالتزام بكفاية رأس المال متطلبات رقابية أهمها القدرة على مواجهة المخاطر سواء كانت مخاطر ائتمان أو سوق أو مخاطر تشغيل.ولقد أصدرت لجنة بازل عام 2006 نسخة محدثة بعنوان :

– "Enhancing corporate governance for banking organization"

يتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل في: (10)

– المبدأ الأول:يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالمصرف، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء المصرف وسلامة موقفة المالي،ويقوم مجلس الإدارة بتشكيل لجان لمساعدته ومنها لجنة تنفيذية ولجنة مراجعة داخلية كما يشكل مجلس الإدارة لجنة إدارة ولجنة الأجور .

---

[8] طارق عبد العال حماد –حوكمة الشركات ((المفاهيم –المبادئ –التجارب -)) تطبيقات الحوكمة في المصارف – الدار الجامعية 2006-ص424

[9] تقرير السنوي للبنك المركزي الأردني 2004 ,ص8-9

[10] http://www.idbe-egypt.com/doc/governance.doc.

– المبدأ الثاني:يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للمصرف وقيم ومعايير العمل .
– المبدأ الثالث:يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدودا واضحة للمسئوليات والمحاسبة في المصرف لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين وللعاملين
– المبدأ الرابع: يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس .
– المبدأ الخامس: يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراجع الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية
– المبدأ السادس:يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية المصرف في الآجل الطويل
– المبدأ السابع:تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في المصارف فإنه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة المصرف في ظل نقص الشفافية .
– المبدأ الثامن:يجب أن يتفهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات المصرف والبيئة التشريعية التي يعمل من خلالها.
تتضمن البيئة المصرفية الاردنية مبادئ خاصة بالحوكمة تعمل على تنظيم إدارتها ورقابة عملياتها كما هو الحال قي معظم الدول حيث أصدر البنك المركزي الأردني دليلا شاملا إرشادياً لحوكمة المنظمات يهدف إلى تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر في المصارف
ثانياً-: ماهية إدارة الربح في البيئة المصرفية
نشأ مفهوم إدارة الربح نتيجة تغير مفهوم الوحدة المحاسبية، وانفصال الملكية عن الإدارة وبالرجوع إلى الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع والتي تناولت تعريف إدارة الربح نجد أنها عرفت بأنها منهجية تستخدمها الإدارة لاختيار السياسات المحاسبية بهدف تقديم حلول ومعالجات محاسبية لمشاكل قائمة أو محتملة وإكساب التقارير المالية صورة قد تغاير الحقيقة والواقع ولأهداف مشروعة أوغير مشروعة(11)
وفي تعريف آخر لإدارة الربح بأنها استخدام التسويات في إعدادالتقارير المالية وفي تنظيم الصفقات لتعديل التقارير المالية وذلك لتضليل بعض أصحاب الحصص حول الأداء الاقتصادي للمنظمة أوللتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على التقارير المحاسبية (12)
"use of judgment in financial reporting and in structuring transactions to alter financial reports to either mislead some stakeholders about the underlying economic performance of the company, or to influence contractual outcomes that depend on reported accounting judgments"
ومن خلال التعاريف السابقة يستنتج الباحث على أن إدارة الربح هي عبارة عن التلاعب بالأرقام المالية وبشكل خاص مؤشر الربح ونسب توزيعه.

[11] شريف محمد البارودي –تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختبارية – الفكر المحاسبي –جامعة عين شمس كلية التجارة –العدد الأول -2002- - ص93

[12] Scott B. Jackson and Marshall K. Pitman, Auditors and Earnings Management, The CPA Journal, The New York State Society of CPAs,2006.p1-3

ومن أكثر الأدوات المستخدمة في إدارة الأرباح من قبل إدارة المصارف آلية تمهيد الدخل (13) التي تعتمد على تقليل مقصود لحدة التقلبات في الأرباح المعلنة للمصرف عن المستوى الطبيعي لأرباحها إلى الدرجة التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة(14).
و بشكل عام تختلف أساليب الإدارة في التأثير على التقارير المالية باختلاف أهدافها وأن أقلها ضرارا هي الأساليب التي تكون ضمن المرونة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموما و أخطرها تلك الأساليب التي تستخدم التزوير وإثبات العمليات الوهمية و تسمى بإدارة الأرباح السيئة و تتجلى دوافع الإدارة باستخدام أساليب إدارة الربح بدافعيين أساسيين
الدافع الأول :الحفاظ على بقاء واستمرار المصرف في سوق المنافسة
الدافع الثاني :تحقيق منافع ذاتية للإدارة .

رابعا"-ركائز الحوكمة و تأثيرها على إدارة الربح:

تتمثل قواعد الحوكمة المعتمدة على المعرفة المحاسبية على كل من الرقابة والإفصاح المحاسبي وإدارة المخاطر ويتناول الباحث تحليل ودراسة كل قاعدة وأثرها على إدارة الربح على حدة:

(1) -تأثير الرقابة على إدارة الربح

1-دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الربح :

أن من أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو زيادة الثقة في التقارير المالية بما يخدم جميع الأطراف المهتمة باقتصاديات المصرف وذلك ما يتضمن من إجراءات وعمليات ووسائل وسياسات أصبح يشكل حجر الأساس في نجاح المنظمات باعتباره نظام متكامل الأجزاء والبنيان وشامل لجميع أوجه النشاط في المصرف من أمور مالية وتشغيلية وإدارية أي يحقق الرقابة الاقتصادية على أنشطة و عمليات المصرف(15).
ولقد أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين(AICPA) على ضرورة توفر خمسة مكونات مترابطة للرقابة الداخلية كي تستطيع تحقيق أهدافها تشمل ما يلي : (16)

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- الاتصالات والمعلومات
- أنشطة الرقابة.
- المراقبة:

ونتيجة الأهمية المتزايد لدور أنظمة الرقابة الداخلية في منظمات الأعمال ومنها المصارف في تحقيق أهداف جميع الأطراف المتهمة بالمصارف فقد دعت الكثير من المنظمات المهنية والأكاديمية المختصة بالأمور المحاسبية للإفصاح عن فعالية نظام الرقابة في منظماتهم

---

[13] Burgstahler, D., and Dichev, I., 1997, "Earnings Management to Avoid Earnings Decreases and Losses," Journal of Accounting and Economics, 24,pp 99-126.

[14] عمر عيس جهماني –سلوك تمهيد الدخل في الأردن "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان – المجلة العربية للمحاسبة –المجلد الرابع-العدد الأول -2001-ص 110

[15] علي حاج بكري –دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال –المجلة العلمية لكلية التجارة "بنين " –جامعة الأزهر –العدد 30 –لسنة 2005-ص 103-105

[16] أحمد علي إبراهيم –إستراتيجية المراجعة –الدراسات والبحوث التجارية –جامعة الزقازيق –العدد الأول - 1997-ص18

والإفصاح عن النقص الجوهري في نظام الرقابة الداخلية ومناطق الضعف الهامة نسبيا في تصميم النظام أو تطبيقه. (17)

ويرى الباحث أن إفصاح الإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية سوف يشجع الإدارة على التزام بتصميم نظام رقابة داخلية و توفير جميع المقومات التي من شأنها أن تعمل على أن يحقق نظام الرقابة الداخلية الأهداف المنشودة له .

2-دور المراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الربح :

تهدف إدارة المراجعة الداخلية إلى تحسين أداء المنظمات وتفعيل مفهوم المساءلة و بالتالي الحد من أي تأثير للإدارة على مصالح الأطراف المهتمة باقتصاديات المصرف،ويتم ذلك من خلال إعادة هندسة عملية المراجعة الداخلية في البيئة المصرفية بما يوفر الضمان الكافي لزيادة فعاليتها كنشاط مضيف للقيمة حيث يتم النظر إلى وظيفة المراجعة الداخلية من منظور شامل للنواحي المالية والإدارية في المصرف والتي تبدأ بالتخطيط ثم التنفيذ فالإتصال وإعداد التقارير وتنتهي بالمتابعة،ثم إخضاع كل نشاط للتحليل الوظيفي لدعم الوظائف المهام المضيفة للقيمة بما يكفل ليس فقط جودة وسرعة الأداء بل أيضا فاعليته من منظور سلسلة القيمة(18) .

ولزيادة فعالية المراجعة الداخلية في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

كفاءة المراجع:

أ-**المتطلبات المهنية**: وما تفرضه المعايير وقواعد السلوك المهني.ولقد تناولت معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن المعهد المراجعين الداخلين في الولايات المتحد الأمريكية آلية تفعيل عمل المراجع الداخلي بالإضافة إلى ذلك فقد أصدر قواعد للسلوك الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية وتشمل تلك المبادئ (النزاهة -الموضوعية، السرية، الكفاءة المهنية)

ب-الإشراف والتشاور مع أعضاء مجلس الإدارة ولجان المراجعة والإدارة التنفيذية

ت-تحقيق أكبر قدر ملائم من الاستقلالية للمراجع الداخلية.

3-دور لجنة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الربح:

تعتبر لجنة المراجعة بشكل متزايد من ركائز الحوكمة ونظرا لطبيعة دور لجنة المراجعة المتميزة فأن تفعيلها سوف يسهم في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح نظرا لأن نطاق عملها يشمل ما يلي

- إشراف لجنة المراجعة على المراجعة الخارجية
- إشراف لجنة المراجعة على التقارير المالية: وذلك من خلال مناقشة القوائم المالية مع الإدارة العليا وتقديم النصح للإدارة في حالة تعدد وجهات النظر بخصوص القضايا المحاسبية الهامة كما في حالة الاختيار من بين السياسات المحاسبية والنظر في السياسات المحاسبية المستخدمة (19)
- إشراف لجنة المراجعة على نظام الرقابة الداخلية
- إشراف لجنة المراجعة على المراجعة الداخلية

---

[17] الرفاعي إبراهيم مبارك , دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح ,–مرجع سبق ذكره -ص269

[18] محمود يوسف الكاشف –نحوإطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة –المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة –جامعة عين شمس –كلية التجارة –العدد الرابع -2000-ص46

[19] جورج دانيال غالي –تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة ـــالدار الجامعية 2001--ص104

مما سبق يستنتج الباحث أن تنفيذ تلك الأنشطة من خلال لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى تخفيض حالات القياس المحاسبي غير الملائمة وتخفيض حالات عدم كفاية الإفصاح المحاسبي.
ولكي تستطيع لجان المراجعة تحقيق دورها بفعالية لا بد من توافر مجموعة من الصفات الأساسية تتمثل بما يلي : (20).

1-الاستقلالية وتوفير الوقت اللازم للقيام بوظائف لجنة المراجعة.

2-توافر خلفية مناسبة عن أنشطة المنظمة سواء المالية أو غير المالية والخبرة الكافية بمجالات المحاسبة والمراجعة والتمويل.

4-دور المراجعة الخارجية في الحد من ممارسات إدارة الربح:

إن المشكلة الرئيسية في العلاقات التعاقدية هي عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المهتمة باقتصاديات المنظمة فليس من شك في أن الوكيل (الإدارة)لديها خبرة ومعلومات أفضل من حيث الكم والكيف عما يمتلكها الأصيل (المساهمين)الأمر الذي يدفع الوكيل إلى العمل على استغلال ما لديه من المعلومات في تنظيم منفعته وبالتالي يحدث التعارض في المصالح وهنا يبرز دور المراجعة الخارجية كأداة للرقابة على تصرفات الوكيل وتخفيض هذا التعارض
و لزيادة فعالية المراجعة الخارجية في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح لابد من الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية

1.الالتزام بمعايير المراجعة الدولية

2.الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي

3.وجود نظام للرقابة على جودة أداء المراجعة الخارجية سواء من خلال أن تتم عملية الرقابة من داخل مكتب المراجعة بواسطة أعضاء من مستوى تنظيمي أعلى، أو بواسطة مكاتب أخرى في إطار (Peer Review) .(21)

4.اعتماد المراجع على كل من نظم دعم القرار ونظم الخبرة لما لها من دور كبير في ترشيد أداء المراجع الخارجي وذلك من خلال التغلب على مشكلة التخصص وتقسيم العمل والسرعة في إنجاز مهام المراجعة وترشيد الحكم المهني والتقدير الشخصي. (22)

5. الارتقاء بمفهوم الإفصاح في تقرير المراجعة وذلك بزيادة تأكيد الصدق المحاسبي به وتوسيع نطاقه ليتضمن معلومات تفي باللإحتياجات المتعددة لمستخدميه ومواكبة التطورات المستمرة في بيئة الأعمال (23)

6.إن اعتقاد المراجع بأن الإدارة لديها دوافع لإدارة الأرباح يؤدي إلى تقدير احتمال مرتفع أن تتضمن التقارير المالية أخطاء جوهرية سواء كانت إدارة الأرباح بالتخفيض أو بالزيادة (24)

---

[20] ليلى محمد لطفي حسن مرعي –تقييم جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية من منظور ممارسات إدارة الربحية "دراسة ميدانية "-مجلة الدراسات المالية والتجارية –العدد الثالث –ديسمبر -2002-ص755

[21]محمد سامي راضي –الخصائص المحددة لجودة المراجعة –أفاق جديدة – كلية التجارة –جامعة المنوفية -السنة العاشرة –العدد الثاني -1998-ص262

[22] محمد بهاء الدين إبراهيم أحمد –إطار مقترح لبيان دور التكامل بين نظم دعم القرار ونظم الخبرة في ترشيد أداء المراجع الخارجي –الفكر المحاسبي –كلية التجارة –جامعة عين شمس –ملحق العدد الثاني -2000-ص172

[23] جرجس عبده جرجس –الارتقاء بمفهوم الإفصاح في تقرير المراجعة الخارجية لمواكبة الخدمات المتطورة لمهنة المراجعة –الدراسات والبحوث التجارية –كلية التجارة –جامعة الزقازيق –السنة الثامنة عشر –المجلد الثاني - 1998-ص 630-631

[24] Scott B. Jackson and Marshall K. Pitman, Auditors and Earnings Management, The CPA Journal, The New York State Society of CPAs,2006.p1-3

7.تقدير المراجع لمسئوليته القانونية مما يدفعه لتحقيق مستوى جودة عالية لعملية المراجعة وبالتالي تنخفض احتمالات التلاعب في رقم الأرباح ونسب توزيعه بما يحقق مصالح إدارة المصرف.

5-دور رقابة المصرف المركزي على أعمال المصارف في الحد من ممارسات إدارة الربح:
إن للمصرف المركزي مسئولية التأكد من أن إدارة المصارف لم تخالف القوانين والتعليمات والمعايير المحاسبية التي تعتمدها في إعدادها للتقارير المالية والإفصاح عنها(25).ولقد طالبت معظم المصارف المركزية في الدول ومنها المصرف المركزي في الاردن وجميع الدول العربية المجاورة بضرورة إعداد التقارير المالية والإفصاح عنها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بهدف إلزام إدارتها بإتباع سياسات محاسبية ملائمة وسليمة تزيد ثقة المساهمين وأطراف المصالح الأخرى بالتقارير المالية من جهة وتحد من قدرة الإدارة من التلاعب بالسياسات المحاسبية بهدف تحقيق دوافعها الانتهازية،كما أن المصرف المركزي فرض على المصارف الإسلامية بضرورة إعداد التقارير المالية والإفصاح عنها وفقا للمعايير المحاسبة الإسلامية وذلك بهدف إلزام إدارتها بإتباع سياسات محاسبية ملائمة وسليمة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .

(2) تأثير الإفصاح المحاسبي على إدارة الربح:
يشمل الإفصاح المحاسبي كلا من المعلومات المحاسبية ومجموعة من المتغيرات المتعلقة بالمعلومات عن خصائص المنظمة والمتمثلة في حجمها وسمعتها في السوق وكفاءة مجلس الإدارة، وثبات واستقرار نشاط المنظمة وعملائها والتنوع في نشاطاتها وغير ذلك من المتغيرات لها تأثير على قرارات مستخدمي التقارير المالية، حيث تؤثر كفاءة مجلس الإدارة على قدرة المنظمة على النجاح وتحقيق الأرباح في المستقبل (26)
ونتيجة للدور الهام الذي يلعبه الإفصاح المحاسبي كركيزة أساسية في الحوكمة يهدف إلى تفعيل الشفافية وضمان جودة المعلومات المحاسبية وتجنب الفشل في اختيار القرارات من قبل متتبعي اقتصاديات المصرف وتخفيض حالة عدم التأكد تعددت الدراسات حول آلية تطوير الإفصاح المحاسبي للحد من الممارسات السلبية التي تمارسها الإدارة التنفيذية في التلاعب بمؤشر الربح ونسب توزيعه. وتتمثل تلك الآراء:
1-الإفصاح عن المعلومات التنبؤية التي تساعد على التنبؤ بالأداء المالي والتشغيلي والإداري للمنظمة
ويرى الباحث أن هذا الإفصاح يفيد من الحد من الإشاعات التي تصدر من قبل بعض المنظمات أوبعض الأطراف في السوق ولكن في نفس الوقت لابد عند الإفصاح عن الربح المستقبلي المتوقع استخدام الأساليب العلمية والإحصائية في تخطيط الربح بعيدا عن التقديرات الشخصية للمحاسبين للتأكد من دقة هذا المؤشر المتوقع حيث أنه في بعض الأوقات عندما تفصح الإدارة عن مؤشرا متوقعا للربح يضع الإدارة أيضا بمشكلة الوفاء بهذا المؤشر.
2-الإفصاح عن قيمة ومخاطرة الأصول

[25] نعيم سابا خوري –مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسس في الشركات –البنوك في الأردن –العدد التاسع –المجلد الواحد العشرون -2002-ص34
[26] جمال خالد عبد القادر الهبيل - مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر في الأردن –رسالة ماجستير –جامعة آل البيت –الأردن -2003-ص52

ومهما اختلفت أراء الباحثين حول آلية تطوير الإفصاح المحاسبي فلا بد من وجود مجموعة من المعايير المرجعية التي يمكن تطبيقها على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ويمكن لمتخذي القرارات الرجوع إليها بفرض تقويم جودة المعلومات المحاسبية (27)

وبما إن الإدارة عندما تلجأ إلى التلاعب بالتقارير المالية للتأثير على مؤشر الربح ونسب توزيعه تستخدم التلاعب في عرض التقارير المالية كإحدى الوسائل الأساسية لتحقيق أهدافها بهدف إيصال رسائل خاطئة ومخالفة للواقع لمستخدمي التقارير المالية فلابد من تنظيم عملية الإفصاح المحاسبي. من خلال معايير التقارير المالية الدولية IFRS

ثالثاً-تأثير إدارة المخاطر على إدارة الربح:

لكي تستطيع إدارة المخاطر في ظل الحوكمة القيام بدورها يجب في البداية تحديد الأهداف من وجود هذه الدائرة وهذه الأهداف لا يحددها فقط المديرون التنفيذيون وإنما مجلس الإدارة بأعضائه المستقلة والتنفيذية، ولكن عندما تكون أهداف هذه الإدارة محددة من قبل التنفيذيين فسوف تكون أداة مساعدة لها في ممارستها السلبية التي تنطوي على مجازفة كبيرة بمصير المنظمة سواء في الأجل القصير أو الطويل (28)

وبما إن الممارسات السلبية لإدارة الربح يترتب عليها احتمال تعرض المصرف مستقبلا لهزات مالية وتشغيلية تنتهي في الأجل الطويل إلى التعثر والفشل المالي فضلا عن تحقيق قيمة مضافة سالبة وتوقع في ارتفاع تكلفة التمويل (29) فلا بد من إدارة المخاطر تحليل أثر تلك الممارسات على المنظمة وبشكل خاص أثر هذه الممارسات على المخاطر سوء الإدارة أومخاطر إساءة أمانة المسئولية الإدارية حيث يقع على عاتق إدارة المخاطر العمل على تخفيضها قدر الإمكان إن لم يكن تجنبها بالكامل Controllable Riskوذلك على العكس من المخاطر السوق ومخاطر الإقتصاد التي لا تستطيع إدارة المخاطر تجنيها بالكامل بشكل عام عند إدارة مخاطر ممارسات إدارة الربح على المنظمة لابد أن تنظر إلى دافع الإدارة في عمليات إدارة الربح من جهة والوسائل التي تلجأ إليه الإدارة في تلك العمليات من جهة ثانية(30)

إذ أثبتت الدراسات السابقة أن ليست عمليات إدارة الربح كلها عمليات لا أخلاقية وإنما هناك ظروف معينة تفرض على الإدارة استخدام الممارسات الإيجابية من إدارة الربح (31).وفي سبيل ذلك عندما تعد الإدارة التقارير المالية فإن إدارة المخاطر تضع إستراتيجية واضحة للحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح التي تهدف في الأغلب إلى تحقيق الدوافع الانتهازية للإدارة وذلك من خلال ما يلي :

1. ألا يكون هناك مخاطر على سير عمل المنظمة وقيمتها ولا يوجد لدى المنظمة حلا إلا العمل على التخلص من التذبذب في مؤشر الدخل.

---

[27] جمال خالد عبد القادر الهبيل -مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر في الأردن ـــمرجع سبق ذكره - -ص52

[28] مروان شحادة -إدارة المخاطر –البنوك في الأردن –العدد الخامس –المجلد الواحد والعشرون -2002-ص42

[29] عبد الفتاح محمد إبراهيم –دراسة اختبارية لموقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح –جامعة المنوفية –مجلة أفاق جديدة –كلية التجارة –السنة الثامنة عشر – العدد الثالث والرابع -2006-ص166

[30] Kaplan, S.E. 1999. Further Evidence on the Ethics of Managing Earnings: An Examination of the Ethically Related Judgments of Shareholders and Non-shareholders. Working Paper- Arizona State University

[31] Bruns, W.J., Jr. and Merchant K.A. 1990. The Dangerous Morality of Managing Earnings. Management Accounting. Vol. 72(2), pp. 22-25

2.أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلا في رقم الدخل دون أن يزج بالمنظمة في أعمال غير مرغوبة

3. أن يبتعد الأسلوب المستخدم عن القرارات التشغيلية التي تعمل على رفع مخاطر التشغيل والمتمثلة بالأخطاء التي يتحملها المصرف نتيجة الفشل في أداء الإدارة لمهامها بهدف تعديل فقط أرقام الدخل وإنما لا بد أن تعتمد إدارة المخاطر على صالح المنظمة على المدى الطويل بطريقة صحيحة وسليمة

4. التأكد من أن الأسلوب المستخدم يبتعد عن ارتفاع مخاطر السمعة الناتج عن وجود انطباع سلبي عن المصرف نتيجة انخفاض جودة التقارير المالية والذي قد يؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل أوقد يؤدي إلى تحول العملاء إلى المصارف المنافسة. (32)

5. التأكد من أن الأسلوب المستخدم يبتعد عن ارتفاع المخاطر القانونية الناتجة عن عدم إتباع الإدارة للقوانين والتشريعات والمعايير المعتمدة من قبل الجهات الرقابية الصادرة بشأن أسس إعداد والإفصاح في التقارير المالية

6. التأكد من أن الأسلوب المستخدم متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في المصارف الإسلامية أي أنه يبتعد عن الكذب والغش ويحقق العدالة لجميع الأطراف ذات المصلحة باقتصاديات المصرف

7. أن يبتعد عن التحريف والتزوير بالشكل الذي يخدم في النهاية مصلحة الإدارة.

8. ألا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات وهمية مع أطراف خارجية أخرى.

9. أن يتفق الأسلوب المستخدم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

10. أن تستمر المنظمة في استخدام السياسات المحاسبية خلال مجموعة من الفترات المتتابعة.(33)

11. التأكد من الإفصاح عن أسباب السياسات المحاسبية المتبعة وأثر هذا التغيير وذلك للتأكد من عدالة الإفصاح والأخذ بعين الاعتبار مصالح الأطراف المتعارضة

قام الباحث بتحكيم الاستبانة للتأكد من مدى ملاءمتها و مقدرة الأسئلة الموضوعة في التعبير عن مضمون الفرضيات الخاصة بها، حيث تم عرضها على أربعة محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء الهيئة التدريسية ومن ثم تم استخدام كل من الإحصاء الوصفي لوصف إجابات عينة الدراسة على فقرات الإستبانة باستخدام التكرارات،و النسبة المئوية،و الوسط الحسابي،و الانحراف المعياري و التباين، كما تم استخدام اختبار

(One Sample T-Test) لاختبار فرضيات الدراسة حيث تم استخدام قاعدة القرار التالية في اختبار الفرضيات :

قبول الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية و القيمة المعنوية (SIG) أكبر من 0.05 .

ورفض الفرضية (H0)إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية .والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 0.05

كما تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس ردود أفراد عينة الدراسة و تحديد نتائج الاختبارات كما يلي :

- المقياس (مؤثر بنسبة كبيرة جدا) تقابلها الدرجة المعيارية (5)

---

[32] نعيم دهمش، زاهر الرمحي –المخاطر لدى المصارف –البنوك في الأردن –العدد الخامس –المجلد الثالث والعشرون-2004-ص34

[33] ممدوح عبد الحميد –أثر السياسات المحاسبية لإدارة الربح على أسعار الأسهم –مجلة الفكر المحاسبي –كلية التجارة –جامعة عين شمس -2000-ص445-450

- المقياس (مؤثر بنسبة كبيرة) تقابلها الدرجة المعيارية (4)
- المقياس (مؤثر بنسبة متوسطة) تقابلها الدرجة المعيارية (3)
- المقياس (مؤثر بنسبة ضعيفة) تقابلها الدرجة المعيارية (2)
- المقياس (مؤثر بنسبة ضعيفة جدا) تقابلها الدرجة المعيارية (1)

أولاً- الوصف الديموغرافي لمجتمع و عينة الدراسة :

تم تخصيص مجموعة من الأسئلة العامة في مقدمة الاستبانة والخاصة بيانات عامة عن أفراد عينة الدراسة حيث تبين ما يلي:

1-المركز الوظيفي للأفراد عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (1) توزيع أفراد مجتمع و عينة الدراسة حسب الأعمال التي ينتمون إليها كما يلي:

الجدول رقم (1)

الوظيفة الحالية	تكرار	النسبة المئوية
أعضاء مجلس إدارة	10	%16.7
مدراء تنفيذيين	10	%16.7
موظفين في الإدارة المالية	20	%33.3
مراجعين داخليين	10	%16.7
مراجعين خارجيين	10	%16.7
المجموع	60	%100

ومن خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن هناك ارتفاعا في نسبة الموظفين في الإدارة المالية مقارنة مع أفراد عينة الدراسة الأخرى وقد بلغت نسبة الموظفين في الإدارة المالية (33.3%)بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة

2-التوزيع الديموغرافي لعدد سنوات خبرة أفراد عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة كما يلي:

عدد سنوات الخبرة	تكرار	النسبة المئوية
أقل من سنة	5	%8.3
1-5 سنوات	20	%33.3
6-10سنوات	20	%33.3
10-15سنة	10	%16.7
أكثر من 15 سنة	5	%8.3
المجموع	60	100

ومن خلال الجدول السابق رقم (2) يتبين أن أغلب المسئولين في البيئة المصرفية الاردنية تتمتع بخبرة مصرفية عالية نظرا لقدم النظم المصرفية في البيئة الأردنية.

3-التوزيع الديموغرافي للمؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي كما يلي:

المؤهل العلمي	تكرار	النسبة المئوية
درجة البكالوريوس	34	%56.7
ماجستير	22	%36.6
دكتوراه	4	%6.7
المجموع	60	100

يبين الجدول رقم (3) توزيع أفراد مجتمع وعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي حيث يشير أن هناك ارتفاعا في نسبة الأشخاص الحاملين لشهادة البكالوريوس وقد بلغت (56.7%) وتليها نسبة حملة شهادة الماجستير وقد بلغت (36.6%) في حين نجد أن هناك انخفاض من حملة شهادة الدكتوراه و هذه النتيجة تشير إلى مستوى مناسب من التأهيل العلمي للأطراف المؤثرة و المتأثرة بمؤشر الربح و نسب توزيعه.

4-التوزيع الديموغرافي للتخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة:

يوضح الجدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العملي كما يلي:

التخصص العلمي	تكرار	النسبة المئوية
المحاسبة	25	%41.7
إدارة الأعمال	10	%16.7
علوم مالية ومصرفية	10	%16.7
نظم المعلومات	5	%8.3
أخرى	10	%16.7
المجموع	60	100

يتبين من الجدول رقم (4) أن غالبية الأفراد من تخصص المحاسبة و بلغت نسبتهم (31.4%) وقد بلغت نسبة الأفراد في إدارة الأعمال و العلوم المالية و المصرفية و نظم المعلومات (16.7%) (16.7%) (8.3%) على التوالي مما يشير إلى توافر التخصصات العلمية المعنية بالحوكمة و دورها في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح.

ثانيا "- تحليل البيانات و اختبار الفرضيات :

فرضية الدراسة:

إن لقواعد الحوكمة دور في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية الأردنية.

القاعدة الأولى : الرقابة

يبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و التباين لجزء من متغيرات الفرضية الأولى

الجدول رقم (5)

التسلسل	المتغيرات	المتوسط المحاسبي	الإنحراف المعياري	التباين
1	نزاهة الإدارة وبيئة الرقابة الفعالة	4.4667	0.65	0.423
2	كفاءة ونزاهة العنصر البشري في المنظمة المصرفية .	4.3333	0.773	0.599
3	التقرير عن فعالية نظام الرقابة الداخلية و الإفصاح عن النقص الجوهري فيه .	4.3500	1.070	1.147
4	كفاءة و خبرة المراجع الداخلي.	4.5500	0.50169	0.252
5	الالتزام بمعايير للمراجعة الداخلية العالمية	4.2667	0.88042	0.775
6	الالتزام بالميثاق الأخلاقي لمهنة المراجعة الداخلية	3.8333	0.9051	0.819
7	إشراف لجنة المراجعة على إعداد التقارير المالية	3.7000	0.8694	0.756
8	ضمان الاستقلالية لعناصر لجان المراجعة .	2.9667	0.7583	0.575
9	توافر الخبرة الكافية للجنة المراجعة بمجالات المحاسبة و المراجعة و التمويل	3.5500	0.62232	0.387
10	ضمان وجود مراقب شرعي دائم ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف الإسلامي	4.5500	0.59447	0.353
11	التزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية	4.7500	0.43667	0.191
12	التزام المراجع الخارجي بقواعد وسلوك المهنة	4.6167	0.71525	0.512
13	وجود نظام للرقابة على جودة أداء مكاتب المراجعة	3.8167	0.50394	0.254
14	اعتماد المراجع الخارجي على نظم مراجعة متطورة	3.7167	0.66617	0.444
15	تقدير المراجع الخارجي لمسئوليته القانونية	2.9833	0.77002	0.593
16	تطوير أساليب رقابة المصرف المركزي على البيئة المصرفية الأردنية.	3.9667	0.99092	0.982
17	متابعة إصدار التشريعات الخاصة بتفعيل رقابة هيئة سوق دمشق للأوراق المالية	3.9667	0.99092	0.982
18	تفعيل الرقابة الذاتية على جميع عناصر الرقابة المسئولة في المنظمة	4.6667	0.47538	0.226
	المجموع	4.0583	0.2194	0.048

-تضمنت الأسئلة (1-2-3) العناصر التي تؤثر على فعالية الرقابة الداخلية وكانت قيمة المتوسطات مرتفعة جدا إذ تراوحت من (4.33-4.46) وكان لأثر نزاهة الإدارة وبيئة الرقابة الفعالة الأثر الأكبر حيث بلغت قيمة متوسط إجابات أفراد العينة (4.46)

-تضمنت الأسئلة (4-5-6) العناصر التي تؤثر على فعالية المراجعة الداخلية ولقد كان لأثر كفاءة وخبرة المراجع الداخلي على المراجعة الداخلية الأثر الكبير حيث بلغت قيمة متوسط الإجابات (4.55)

-تضمنت الأسئلة (7-8-9) العناصر التي تؤثر على فعالية لجان المراجعة و لقد كان لأثر إشراف لجان المراجعة على إعداد التقارير المالية الأثر الأكبر حيث بلغت قيمة متوسط الإجابات عن هذا السؤال (3.7)

-بلغ قيمة متوسط السؤال رقم (10) للإجابات أفراد العينة(4.55) وهي نسبة مرتفعة جدا

-تضمنت الأسئلة (11-12-13-14-15) العناصر التي تؤثر على فعالية المراجعة الخارجية في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح و لقد كان لالتزام المراجع الخارجي بمعايير المراجعة الدولية تأثير كبير جدا حيث بلغ متوسط الإجابة (4.75)

- بلغت قيمة متوسط الإجابات السؤال (18) المتضمن تفعيل الرقابة الذاتية 4.66 و هي نسبة ذات تأثير مرتفع جدا

- إن التباين إجابات أفراد العينة بلغ (0.04) مما يدل على أنه لا يوجد اختلاف في أراء أفراد العينة **القاعدة الثانية :الإفصاح المحاسبي**

يشير الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و التباين لجزء من متغيرات الفرضية الأولى

التسلسل	المتغيرات	المتوسط المحاسبي	الإنحراف المعياري	التباين
19	الإفصاح عن إتباع معايير المحاسبة الدولية في المصارف التقليدية ومعايير المحاسبة الإسلامية في المصارف الإسلامية	4.6167	0.64022	0.410
20	أن يتضمن الإفصاح كلا من النتائج المالية و التشغيلية .	4.5333	0.56648	0.321
21	أن يتضمن الإفصاح أهداف و سياسات المنظمة المصرفية	3.7500	0.75071	0.564
22	أن يتضمن الإفصاح أساليب و سياسات توزيع الأرباح في المصارف	4.0167	0.91117	0.830
23	أن يتضمن الإفصاح ملكية الأغلبية و حقوق التصويت .	3.7500	0.93201	0.869
24	أن يحتوي الإفصاح على أعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين و مرتباتهم و حوافزهم	4.0833	0.96184	0.925
25	أن يضم الإفصاح على عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القريب	3.9500	1.01556	1.031
26	أن يتضمن الإفصاح المسائل المتصلة بالعاملين و غيرهم من أصحاب المصالح	3.2833	0.66617	0.444
27	أن يتضمن الإفصاح على هيكل و سياسات وأساليب الحوكمة في المنظمة المصرفية .	2.8667	1.18560	1.406
	المجموع	3.8722	0.3837	0.147

التسلسل	المتغيرات	المتوسط المحاسبي	الإنحراف المعياري	التباين
28	التأكد من أن دافع الإدارة من اختيار السياسة المحاسبية هو تحقيق مصلحة المصرف و ليس دافعا انتهازيا .	4.5500	0.50169	0.252
29	التأكد من عدم استخدام السياسات التشغيلية و التمويلية للتأثير على أرباح المصرف بطريقة سلبية .	4.4000	0.64309	0.414
30	التأكد من أن السياسة المستخدمة لن تؤثر سلبيا على سمعة المصرف من خلال انخفاض جودة التقارير المالية.	4.1167	0.95831	0.918

31	التأكد من أن السياسة المستخدمة متفقة مع معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للمصارف التقليدية و معايير المحاسبة الإسلامية بالنسبة للمصارف الإسلامية	4.7500	0.43667	0.191
32	التأكد من أن السياسة المستخدمة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المصرف الإسلامية	3.7500	0.43667	0.191
33	التأكد أن الإدارة لم تلجأ إلى الاعتماد على عمليات محاسبية وهمية	4.4167	0.76561	0.586
34	تأكد من الإدارة قد أفصحت عن السياسات المحاسبية في التقارير المالية	3.5167	0.79173	0.627
	المجموع	4.2143	0.47380	0.224
التسلسل	المتغيرات	المتوسط المحاسبي	الإنحراف المعياري	التباين
28	التأكد من أن دافع الإدارة من اختيار السياسة المحاسبية هو تحقيق مصلحة المصرف و ليس دافعا انتهازيا .	4.5500	0.50169	0.252
29	التأكد من عدم استخدام السياسات التشغيلية و التمويلية للتأثير على أرباح المصرف بطريقة سلبية .	4.4000	0.64309	0.414
30	التأكد من أن السياسة المستخدمة لن تؤثر سلبيا على سمعة المصرف من خلال انخفاض جودة التقارير المالية.	4.1167	0.95831	0.918
31	التأكد من أن السياسة المستخدمة متفقة مع معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للمصارف التقليدية و معايير المحاسبة الإسلامية بالنسبة للمصارف الإسلامية	4.7500	0.43667	0.191
32	التأكد من أن السياسة المستخدمة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في المصرف الإسلامية	3.7500	0.43667	0.191
33	التأكد أن الإدارة لم تلجأ إلى الاعتماد على عمليات محاسبية وهمية	4.4167	0.76561	0.586
34	تأكد من الإدارة قد أفصحت عن السياسات المحاسبية في التقارير المالية	3.5167	0.79173	0.627
	المجموع	4.2143	0.47380	0.224

يوضح الجدول رقم (6) أهم المتغيرات التي تؤثر في فعالية الإفصاح المحاسبي للحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح و فق لآراء أفراد العينة :

-بلغت قيمة المتوسط الحسابي للسؤال رقم (19) (4.61) و هي ذات تأثير مرتفع جدا . و تلى ذلك السؤال (20)أن متوسط الإجابات لهذا السؤال كانت (4.53) أما المتغير التالي السؤال رقم (24) حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.08) و بقيمة متقاربة جدا كان السؤال (20)حيث بلغت (4.01)

- تراوحت متوسطات الأسئلة (21-23-25-26) من (3.2-3.9) و هي ذات تأثير مرتفع على فعالية الإفصاح

-بلغ متوسط الإجابات لأفراد عينة الدراسة على جميع متغيرات الإفصاح المحاسبي و دورها في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح (3.87) و هي قيمة مرتفعة و أكبر من القيمة المعتمدة في الدراسة و البالغة (3)

القاعدة الثالثة :إدارة المخاطر :

يشير الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و التباين لجزء من متغيرات

الفرضية الأولى

-أوضح السؤال رقم (28) أن على إدارة المخاطر التأكد من دافع الإدارة في أي سياسة محاسبية تختارها الإدارة هو ليس دافعا انتهازيا حيث بلغت قيمة متوسط إجابات أفراد العينة (4.55) و التباين (0.25) مما يدل على تجانس أراء أفراد العينة.

- أوضح السؤال (29-30-31-32-33-34) أن على إدارة المخاطر دراسة الأساليب التي تتبعها الإدارة عادة في التأثير على مؤشر الربح ونسب توزيعه و التأكد بداية من أنها متطابقة مع معايير المحاسبة الدولية حيث بلغت قيمة متوسط (4.75) وهي نسبة مرتفعة جدا و ذات تأثير كبير جدا، -

-يتبين من الجدول رقم (11) انخفاض التباين في أراء أفراد العينة في دور إدارة المخاطرفي الحد من الممارسات السلبية في كل متغير على حدا وبصورة إجمالية أيضا حيث تراوح التباين بين (0.1-0.6) و لجميع أفراد العينة (0.22)

ومن خلال تحليل البيانات للركائز المحاسبية الثلاثة للحوكمة و دورها في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح يبين الجدول رقم (8) المتوسط لحسابي و الانحراف المعياري و التباين للأراء أفراد العينة للركائز الثلاثة مجتمعة .

التسلسل	المتغيرات	المتوسط المحاسبي	الإنحراف المعياري	معامل الاختلاف
الركيزة الأولى	دور الرقابة في ترشيد إدارة و توزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح	4.0583	.21948	.048
الركيزة الثانية	دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد إدارة و توزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح	3.8722	.38372	.147
الركيزة الثالثة	دور إدارة المخاطر في ترشيد إدارة و توزيع الأرباح والحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح	4.2143	.47380	.224
	المجموع	4.0412	.30054	.090

-من الجدول رقم (8) السابق نجد أن المتوسط الحسابي الإجمالي للفرضية الأولى قد بلغ 4.0412 وهو أكبر من المتوسط الفرضي وقيمته (3) مما يدعو لقبول الفرضية و للتأكد من النتيجة السابقة لجأ الباحثان إلى استخدام اختبار (One Sample T-Test)و قد توصلا الباحث إلى النتيجة التالية

Ha : إن لقواعد الحوكمة دور في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح و الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية الأردنية.
H0: ليس لقواعد الحوكمة دور في ترشيد إدارة وتوزيع الأرباح و الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية الأردنية.
و لقد تبين بعد إجراء الاختبار السابق أن قيمة T المحسوبة 26.835 و هي أكبر من قيمتها الجدولية، و تبعا لقاعدة القرار سالفة الذكر ترفض الفرضية العدم (H0) و تقبل الفرضية البديلة (Ha)، ويوضح الجدول (9) ماسبق كما يلي :

اختبار فرضية الدراسة باستخدام (One Sample T-test)

Tالمحسوبة	Tالجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدم	المتوسط العام
26.835	1.96	0.00	رفض	4.0412

النتائج و التوصيات:
من خلال عرض البيانات واختبار الفرضية الخاصة بالدراسة يمكن توصيف أهم النتائج الخاصة بهذه الدراسة بالنقاط التالية:
1. إن التشريعات والقوانين والقرارات المنظمة لعمل البيئة المصرفية الأردنية لا تتضمن بشكل كامل مفهوم الحوكمة وإنما تهدف إلى توفير ركائزه من خلال مجموعة متعددة من التشريعات والقوانين والقرارات
2. إن لقواعد الحوكمة القدرة على الحد من الممارسات السلبية لإدارة الربح في البيئة المصرفية الأردنية من خلال تفعيل الرقابة بصورة متكاملة وتفعيل مبدأ الرقابة الذاتية من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة بالبيئة الرقابية للمصرف والتوسع في الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى دراسة كلا من دوافع الإدارة والأساليب التي تلجأ إليها للتأثير على التقارير المالية من قبل إدارة المخاطر

أما أهم التوصيات التي يوصي بها الباحث فهي كالتالي:
1. ضرورة الالتزام التام بالدليل الإرشادي لحوكمة المصارف الصادر عن البنك المركزي الاردني بهدف تعزيز الحوكمة الخاصة بآليات الرقابة ووسائل الإفصاح وإدارة المخاطر في المصارف بما يحقيق السلامة والمتانة لملاءة راس المال، بالإضافة إلى توضيح المعايير الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية و كيفية قيامهم بأداء واجباتهم تجاه المساهمين و المودعين بالإضافة إلى توضيح واضح لمسؤوليات و أعمال كل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية
2. من الضروري على المصارف العاملة في البيئة المصرفية الأردنية إتباع العديد من الإجراءات التي من شأنها أن تحسن من جودة القوائم و التقارير المالية المنشورة منها،و الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في المصارف و العمل على الإفصاح عن مدى فعاليته و عن نواحي الضعف إن وجدت وتفعيل دور كلا من مجلس الإدارة ولجان المراجعة وضمان استقلاليتها و العمل على تطوير مفاهيم و آليات إدارة المخاطر لديها من خلال تكوين إدارة مستقلة في تلك المصارف تلعب دور فعال في تحديد وقياس ومتابعة المخاطر التي يواجهها المصرف وطرق ووسائل وفلسفة التعامل لمواجهه هذه المخاطر.

المراجع :

1. أحمد علي إبراهيم –إستراتيجية المراجعة –الدراسات والبحوث التجارية –جامعة الزقازيق – العدد الأول -1997-ص18
2. أمين السيد أحمد لطفى بعنوان الإطار المحاسبي و الإفصاح عن هيكل حوكمة الشركات و أثره على فجوة توقعات المراجعة , كلية الدراسات المالية والتجارية , كلية تجارة بني سويف – جامعة القاهرة ,السنة الثانية عشرة ,العدد الأول 2002
3. بدر نبيه ارسانيوس -دراسة اختبارية لأثار آليات حوكمة الشركات على تطور الأداء و التنبؤ بالقيمة السوقية للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية المصرية –مجلة الدراسات المالية و التجارية – العدد الثالث -2002
4. جرجس عبده جرجس –الارتقاء بمفهوم الإفصاح في تقرير المراجعة الخارجية لمواكبة الخدمات المتطورة لمهنة المراجعة –الدراسات والبحوث التجارية –كلية التجارة –جامعة الزقازيق –السنة الثامنة عشر –المجلد الثاني -1998
5. جمال خالد عبد القادر الهبيل - مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمر في الأردن ـــمرجع سبق ذكره - -ص152
6. جورج دانيال غالي –تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة ـــالدار الجامعية -2001
7. الرفاعي إبراهيم مبارك , دور المراجع في الرقابة على ممارسات إدارة الربح , المجلة العلمية التجارة و التمويل –كلية التجارة جامعة طنطا ,2003-ص162-187
8. شريف محمد البارودي –تحليل لأساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية مع دراسة اختبارية – الفكر المحاسبي –جامعة عين شمس كلية التجارة –العدد الأول -2002- -ص93
9. طارق عبد العال حماد –حوكمة الشركات ((المفاهيم –المبادئ –التجارب -)) تطبيقات الحوكمة في المصارف –الدار الجامعية 2006
10. عبد الرزاق الشحادة - الحوكمة و المنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر المصرفية-مجلة بحوث جامعة حلب –سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية –العدد 52لعام 2012
11. عبد الفتاح محمد إبراهيم –دراسة اختبارية لموقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح – جامعة المنوفية –مجلة أفاق جديدة –كلية التجارة –السنة الثامنة عشر – العدد الثالث والرابع -2006- ص166
12. عصام فهد العربيد بعنوان معايير الإفصاح بالقوائم المالية الخاصة بالمصارف التجارية بين التحكم المؤسسي و رقابة المصرف المركزي مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية -المجلد (23) -العدد (1)- 2004-ص72-92
13. علي حاج بكري –دور المراجعة الداخلية في تفعيل الرقابة الاقتصادية في منظمات الأعمال – المجلة العلمية لكلية التجارة "بنين " –جامعة الأزهر –العدد 30 –لسنة 2005-
14. عمر عيس جهماني –سلوك تمهيد الدخل في الأردن "دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان –المجلة العربية للمحاسبة –المجلد الرابع-العدد الأول -2001-ص 110
15. ليلى محمد لطفي حسن مرعي –تقييم جودة الأرباح المحاسبية الصادرة عن الشركات المساهمة المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية من منظور ممارسات إدارة الربحية "دراسة ميدانية "-مجلة الدراسات المالية والتجارية –العدد الثالث –ديسمبر -2002-ص755
16. محمد سامي راضي –الخصائص المحددة لجودة المراجعة –أفاق جديدة – كلية التجارة –جامعة المنوفية -السنة العاشرة –العدد الثاني -1998-ص262
17. محمد عبد الفتاح محمد إبراهيم -دراسة إختبارية لموقف مراقب الحسابات من ممارسات إدارة الربح-مجلة الدراسات المالية و التجارية –العدد الثاني -2003-ص419-471

18. محمود يوسف الكاشف –نحوإطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة – المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة –جامعة عين شمس –كلية التجارة –العدد الرابع -2000.
19. مروان شحادة –إدارة المخاطر –البنوك في الأردن –العدد الخامس –المجلد الواحد والعشرون - 2002-ص42
20. ممدوح عبد الحميد –أثر السياسات المحاسبية لإدارة الربح على أسعار الأسهم –مجلة الفكر المحاسبي –كلية التجارة –جامعة عين شمس -2000.
21. نعيم دهمش،زاهر الرمحي –المخاطر لدى المصارف –البنوك في الأردن –العدد الخامس –المجلد الثالث والعشرون-2004.
22. نعيم سابا خوري –مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسس في الشركات –البنوك في الأردن –العدد التاسع –المجلد الواحد العشرون -2002.

1.Kaplan, S.E. 1999. Further Evidence on the Ethics of Managing Earnings: An Examination of the Ethically Related Judgments of Shareholders and Non-shareholders. Working Paper- Arizona State University
2.Bruns, W.J., Jr. and Merchant K.A. 1990. The Dangerous Morality of Managing Earnings. Management Accounting. Vol. 72(2),
3.http://www.idbe-egypt.com/doc/governance.doc.
4.http://www.sana.org/ara/2/2005/05/04/pr-6142.htm
5.Scott B. Jackson and Marshall K. Pitman, Auditors and Earnings Management, The CPA Journal, The New York State Society of CPAs,2006.
6. Burgstahler, D., and Dichev, I., 1997, "Earnings Management to Avoid Earnings
Decreases and Losses," Journal of Accounting and Economics, 24,pp 99-126.

الصندوق الوطني للاستثمار كأداة لتنويع الاقتصاد رؤية إستراتجية مقترحة أفاق 2025

د. بوكرديد عبد القادر
جامعة الشلف

ملخص:
إن من ابرز التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري الريعي غير المتنوع هي تطوير الاستثمارات المنتجة المحلية والقدرة على جذب الاستثمارات الخارجية،وفي ظل غياب الجهات الفاعلة للعب دور تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل في الجزائر وشح الاستثمارات الأجنبية،والضعف الذي تتميز به المنظومة البنكية والسوق المالية في تمويل الاستثمارات، أنشئت الجزائر صندوقا وطنيا للاستثمار سنة 2009،إن الهدف من هذه الدراسة الوقوف على هذه التجربة وتقديم الاقتراحات للرفع من كفاءة الصندوق الوطني للاستثمار في تنويع الاقتصاد.
الكلمات المفتاحية: الصندوق الوطني للاستثمار،الإستراتجية الاستثمارية،التنويع الاقتصادي،صناديق التنمية.

Abstract :
Algerian economy experience a big challenge to diversify their activity through developing productive domestic investment and attract foreign investment ; according to a lack in finance to long term investment and lower foreign investment ; than inefficiency of banking system and financial market to finance investment ; Algerian authorities create National Investment Fund in 2009 ; the objective of this study is to focus on this experience than give recommendations to increase the efficiency of the fund to diversify the economy.
Key words: National Investment Fund, investment strategy, economic diversification, development funds

المقدمة :
أدت أسعار النفط المنخفضة إلى مواصلة الجهود لتنويع النشاط الاقتصادي في الجزائر والذي هو محور استدامته، وسيكون من المهم الاستفادة من الموارد المتراكمة خلال الطفرة واستثمارها لتنويع الاقتصاد،من خلال تنفيذ استراتيجيات تضمن توافر التمويل الكافي للقطاع الخاص،وإصلاحات تسمح بتنويع النشاط في الصناعات، وتوسيع نطاق المشاركة في الشركات، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع غير النفطي،وتعد الجزائر من بين كثير من الدول التي أنشئت صناديق تنمية لتمويل الاستثمارات المنتجة من خلال استحداث الصندوق الوطني للاستثمار سنة 2009، دراستنا تهدف إلى تقييم تجربة الصندوق الوطني لاستثمار من خلال التطرق إلى المحاور التالية :

- التعريف بصناديق التنمية السيادية.
- تقديم الصندوق الوطني للاستثمار .
- تقييم فعالية و أداء الصندوق .
- إستراتجية مقترحة لتطوير الصندوق الوطني للاستثمار.

أولا- التعريف بصناديق التنمية السيادية :

يعرف صندوق النقد الدولي **صناديق التنمية** development funds بأنها : صناديق تقدم المساعدة في تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية أو تعزيز السياسة الصناعية التي قد تزيد من نمو الإنتاج المحتمل في بلد ما[1].

بدأت تميل عالميا بعض صناديق الثروة السيادية إلى التصرف كمؤسسات لتمويل التنمية، والعمل على تعزيز التنويع الاقتصادي، إن صناديق التنمية السيادية[2]SDFs هي نوع جديد نسبيا من الصناديق السيادية والمستثمرين في الأجل الطويل،فهي صناديق استثمار تجارية وبرعاية من القطاع العام تجمع بين أهداف الأداء المالي مع أهداف التنمية، فالحكومات عادة تنشئ هذه الصناديق عندما تكون الأسواق المالية المحلية متخلفة بسبب نقص المنتجات المالية أو الوساطة اللازمة لاستدامة التنمية الاقتصادية أو كثافة الوسطاء الماليين لضمان المنافسة الفعالة بين مقدمي الخدمات المالية،وSDFs لها ميزة نسبية عن المؤسسات المالية التقليدية في قدرتها على تحقيق عوائد استثمارية من المعرفة بالفرص المحلية،و امتياز الوصول إلى تلك الفرص، وعلاقات الثقة مع مستثمرين في القطاع العام أو الخاص ونجد من بين SDFs: تيماسيك في سنغافورة، خزانة ناشيونال بيرهاد في ماليزيا، شركة الاستثمارات العامة في جنوب أفريقيا وصندوق الاستثمار الفلسطيني (انظر الجدول1).

1- الخصائص التشغيلية لصناديق التنمية السيادية : تختلف هذه الصناديق اختلافا كبيرا في عمليات الاستثمار عن صناديق الثروة السيادية التقليدية والمستثمرين المؤسساتيين،فهي تسعى أساسا إلى تسخير القوى الاقتصادية لتحقيق أقصى قدر من الآثار على التنمية، وفي هذا الصدد، العوائد العالية على الاستثمار هي مدخل رئيسي في دفع عجلة النتائج التنموية الناجحة.

ا- تدار SDFs بشكل جيد وتتصرف كمبدع للثروة وتتمثل إستراتيجية خلق الثروة من خلال وكلاء القطاع الخاص مما يساعد على تحفيز المؤسسات أو المشاريع الجديدة، وارتفاع مكافأة رأس المال الاستثماري.

ب- تقتضي إستراتيجية " خلق الثروة " حصصا كبيرة في مجموعة مركزة من الاستثمارات التي يمكن للمستثمر إضافة قيمة على المدى الطويل، وعلى هذا النحو، تولد أكثر استدامة، وعوائد سوقية مرتفعة.

ج- تعمل SDFs بطريقة أنجح مشابهة لطريقة عمل صناديق أسواق الخاصة والشراكات ومع ذلك، SDFs تختلف عنهم في أنها تسعى إلى تحقيق عوائد مالية من استثماراتها والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد .

2- الاستراتيجيات التشغيلية لصناديق التنمية السيادية :هناك عدة طرق مختلفة تعمل عليها SDFs وذلك لتحسين الأداء و تحقيق أقصى قدر من التنمية بالاضافة الى العوائد المالية، وتشمل الاستراتيجيات التشغيلية الأربع التالية[3]:

ا- **التعزيز**: من خلال حيازة الأصول الوطنية بعد الأداء الضعيف لها، سواء كان ذلك في الشركات، والبنية التحتية،أو الأصول الحقيقية الاخرى، حيث تكلف SDFs بمسؤولية إعادة التنظيم، والابتكار والتسويق لتحقيق عائدات أعلى.

ب- المزاحمة الإضافية:من خلال مشاركة SDFs في الصناعات المحلية الناشئة وجني عوائد مالية وتنموية أكبر،وعندما يكون مستثمرين من القطاع الخاص والعام (من الدول الأخرى)

---

[1] Imf ,Sovereign Wealth Funds—A Work Agenda ,February 29, 2008,p5.

[2] - SDFs: Sovereign Development Funds.

[3] - Peter B, Sovereign Development Funds: Designing High Performance, Strategic Investment Institutions, Oxford University,p11.

يريدون المشاركة في رأس المال لتلك الصناعات، على سبيل المثال، يمكن SDF التدخل لحمايتها ومشاركتهم .

ج-**التحفيز**: تعمل SDFs على تحفيز الصناعات الجديدة، وبالتالي تنويع الاقتصاد بعيدا عن تلك الصناعات التي لم تعد مربحة أو مستدامة على المدى الطويل.

د- الأَمْوَلَة [4] Financialization : بفضل قدراتها ومواردها، يمكن SDFs تعميق البنية التحتية المالية للاقتصاد المحلي، وبالتالي الاكتتاب في عملية التنمية بكل بساطة من خلال نمو سوق رأس المال وظهور وساطة مالية جديدة .

3- معايير نجاح SDFs :تتمثل معايير نجاح صناديق التنمية فيما يلي :

ا- الجدوى التجارية: إن الغرض من تأسيس شركة استثمارية خارج الوكالات الحكومية التقليدية، مثل البنوك المركزية أو وزارات المالية، هو انشاء مستثمر الطرف الثالث[5]،والهدف لتحقيق الانضباط السوقي للقطاعات، وبالتالي يجب أن تكون الصناديق الجديدة واضحة المعالم التجارية والتوجه الإداري وصنع القرار، فضلا عن المساعدة في فهم المستثمرين الآخرين .

ب- استخدام أفضل الكفاءات و المواهب:من الأهمية بمكان أن يكون الموظفون بالصندوق ذوو خبرة عالية ولهم خبرة بإدارة الاستثمارات .

ج- **تسهيل الولوج الى السوق المحلية**:ينبغي على الصندوق أن يكون نقطة الاتصال بين المستثمرين ولإسماع صوت المستثمرين الأجانب إلى نظرائهم المحليين.

د- وضوح المهمة المالية: الخبرة والمعرفة تمكن SDFs من التعامل مع المعوقات الإنمائية.

4- مبادئ حوكمة صناديق التنمية السيادية : من أجل تحقيق الازدهار في الأسواق المحلية والعالمية، يجب أن تملك SDFs إطار حوكمة قوي والذي يمكن أن يلبي توقعات الأطراف الأخرى، ويجب أن يكون قادرا على إثبات أنه خاضع للمساءلة وموثوق به لكسب ثقة الآخرين، SDFs بحاجة إلى اعتماد إجراءات مقبولة عالميا، مثل إعداد التقارير والمحاسبة، وتقديم هذه المعلومات إلى مجلس مستقل، لذا ينبغي أن تراعى مبادئ الحكم الرشيد، والتي توفر آلية لتميز المؤسسة[6].

ا- القياس: يجب أن تكون لصناديق التنمية السيادية مؤشر رقمي لمعدل العائد المستهدف.

ب-الاتساق: بحيث لا يوجد تناقض بين الأهداف، أي بين معدل العائد المستهدف و أهداف التنمية.

ج- **الرقابة:** من خلال ممثلين عن المالك والمديرين التنفيذيين للمؤسسة مع مجموعة من المدراء المستقلين ذوو الخبرة .

د- التفويض: تعمل SDFs في بيئات محلية معقدة والتي تطالب بالاستقلال التشغيلي والاستثماري في سياق مجموعة من الأهداف المحددة بوضوح، على هذا النحو، ينبغي أن يكون هناك فصل واضح بين سلطات مجلس الإدارة وفريق الإدارة.

ه- المساءلة:يجب مساءلة مجالس SDFs أمام مالك الصندوق،ووفقا للتفويض المساءلة يجب أن تكون لكبار المديرين التنفيذيين أمام مجالس إدارة.

---

[4]- يشير ابشتاين(2001) إلى Financialization :بالأهمية المتزايدة للأسواق المالية،الدوافع المالية والمؤسسات المالية،والنخب المالية في الاقتصاد ومؤسسات الحكم، سواء على المستوى الوطني والمستوى الدولي. http://www.levyinstitute.org/pubs/wp_525.pdf

[5]- طرف ثالث هو فرد أو كيان يشارك في الصفقة و لا يكون موكلا و له مصلحة أقل.

[6] -ASHBy MONK Sovereign DEVELOPMENT FUNDS STANFORD UNIVERSITy ,2013,p25-26.,

الجدول 1:بعض صناديق التنمية السيادية العالمية

البلد	اسم الصندوق السيادي للتنمية
نيجيريا	Infrastructure fund
ماليزيا	Khazanah
الامارات	Mubadala
تايوان	National development fund
فنزويلا	National development fund
سلطنة عمان	Oman investment fund
فلسطين	Palestine investment fund
روسيا	Russia dircet investment fund
كازخستان	Samruk-kazyna
فرنسا	Stratégique investment fund
ايطاليا	Stratégique investment fund
السويد	AP6
الصين	Central huijin
اليونان	Hellenic republic asset development fund

source: The Rise of Sovereign Development Funds | Institutional Investor www.institutionalinvestor.com/.../The-Rise-of-**Sovereign**-**Development**-**Funds**.html.

ثانيا- تقديم الصندوق الوطني للاستثمار :

1- **دوافع إنشاء الصندوق الوطني للاستثمار:** إن الغرض من إنشاء الصندوق الوطني للاستثمار هو تعزيز الأدوات الأساسية الجديدة لتدخل الدولة في تمويل التنمية، حيث تم تزويد الصندوق في سنة 2009 برأسمال قدره **150مليار دج،**ليصبح مؤسسة مالية تدعم تحقيق سياسة التنمية من خلال منح التمويل الاستثماري المستقر،وبالتالي فإن **الصندوق الوطني للاستثمار** يتصرف من جهة كأداة مالية للدولة ومن جهة أخرى، كمؤسسة مكلفة بالتمويل من موارده الخاصة لإنشاء وتطوير مؤسسات القطاعين العام والخاص[7] .

2- التعريف بالصندوق: الصندوق الوطني للاستثمار مؤسسة مالية[8]عمومية مختصة مكلفة بالمساهمة في تمويل الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية[9].ويعتبر الذراع الاستثمارية للحكومة من أجل دعم تحقيق سياسة التنمية،نشأ الصندوق كأداة لتدخل الدولة في تمويل التنمية ومرت عملية الإنشاء بعدة مراحل(انظر الشكل رقم1):

ا-الصندوق الجزائري للتنمية(C.A.D)[10] **:** هو مؤسسة عمومية ذات شخصية معنوية و استقلال مالي أنشئت بتاريخ 1963/05/07 تحمل تسمية الصندوق الجزائري للتنمية[11]،وتتمثل مهمته الأساسية في تمويل الاستثمارات الإنتاجية المتوسطة والطويلة الأجل.[12]

---

[7]- الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون المالية 2009 ، العدد 44 ، 26جويلية 2009 ،ص13 .

[8]- لا يخضع الصندوق الوطني للاستثمار للقواعد الاحترازية المنصوص عليها في الأمر رقم 11-03 االمؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

[9] - Fonds National d'Investissement http://www.fni.dz/fni/?q=fr/lettre-fni.html

[10] - Caisse Algérienne de Développement.

[11]- حل محل صندوق التجهيز والتنمية الجزائري المنشأ من طرف الحكومة الفرنسية في 1959.

[12] -Margaret Majumdar M. Saad, Transition and development in Algeria: economic, social and cultural challenges , Intellect Books , Bristol, 2005,p23

ب- البنك الجزائري للتنمية BAD[13] **:** طرأت تغييرات أساسية من الناحية التنظيمية على الصندوق الجزائري للتنمية و أعيد تنظيمه على شكل بنك للتنمية تحت مسمى البنك الجزائري للتنمية بموجب القانون المؤرخ في 07 جوان 1972، يعمل تحت وصاية وزارة المالية، و قد كانت مهمته الأساسية الإسهام في تمويل الاستثمارات المنتجة و تنفيذ مخططات و برامج الاستثمار لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للبلاد.

ج- الصندوق الوطني للاستثمار – البنك الجزائري للتنمية FNI-BAD[1]:انبثق الصندوق الوطني للاستثمار عن إعادة هيكلة البنك الجزائري للتنمية لغرض تعزيز الأدوات الأساسية الجديدة لتدخل الدولة في تمويل التنمية، واستبدلت تسمية البنك الجزائري للتنمية بتسمية "الصندوق الوطني للاستثمار- البنك الجزائري للتنمية" المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر رقم 72 - 26 المؤرخ في 7 جويلية سنة 1972 والمتضمن تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية[14].

د- الصندوق الوطني للاستثمار FNI [15]: تم تسمية الصندوق الوطني للاستثمار - البنك الجزائري للتنمية سابقا بالصندوق الوطني للاستثمار بموجب المادة 37 من قانون المالية التكميلي لسنة2011،وهو مؤسسة مالية عمومية مختصة مكلفة بالمساهمة في تمويل الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية [16]

الشكل رقم 1:مراحل إنشاء الصندوق الوطني للاستثمار

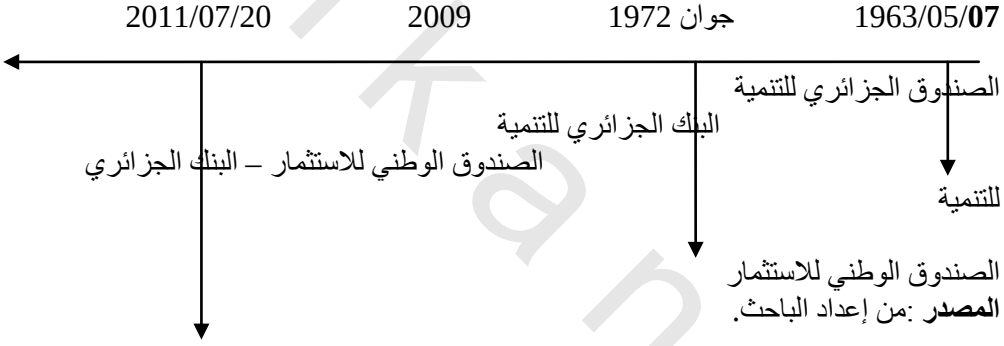

المصدر :من إعداد الباحث.

3- مهام الصندوق: تتمثل المهام الرئيسية الموكلة إلى الصندوق الوطني للاستثمار أساسا في ما يلي **:**

ا- تمويل التنمية :وتشمل تمويل المشاريع الاستثمارية الاقتصادية،الشراكة مع مؤسسات القطاع العام والخاص و/أو المستثمرين الأجانب لانجاز مشاريع التنمية، وتعزيز تمويل البنوك المحلية اللازم للمشاريع الكبرى وتوفير الضمانات،و يكون تدخل الصندوق الوطني للاستثمار في شكل قروض مباشرة، والتمويل المشترك مع المصارف أو من خلال المشاركة في رأس المال.

ب- تسيير مشاريع التجهيز العمومي: يتصرف الصندوق الوطني للاستثمار بوصفه المحاسب المكلف والمراقب المالي، ويتم تمويل المشاريع المدرجة في ميزانية الدولة من خلال المساهمات النهائية أو التي يغطيها تمويل مشترك (الميزانية / الخزينة).

---

[13] - Banque Algérienne de Développement.

[14] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون المالية 2009 ، العدد 44 ، 26 جويلية 2009 ،ص 13 .

[15] - Fonds National d'Investissement.

[16] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية قانون المالية التكميلي 2011 ، العدد 20،جويلية 2011 ،ص 12 .

4- موارد الصندوق: تتمثل موارد الصندوق في ما يلي:
- أمواله الخاصة.
- يستفيد الصندوق من موارد الدولة على شكل قروض و تسبيقات أخرى مقدمة من الخزينة العمومية.
- الموارد المعبئة من سوق السندات مع أو من دون ضمانات الدولة.
- القروض الخارجية التي تبرمها الدولة والمنح.

ثالثا- تقييم فعالية الصندوق في تمويل التنمية:

1 - مساهمات الصندوق: بدأ صندوق الاستثمار الوطني أنشطة المساهمة منذ 1981 (انظر الجدول رقم 2)واتخذ الصندوق دورا هاما من عام 2009 في المساهمة في العديد من الشركات، وخاصة منذ بداية عام 2010و .من أهم هذه المساهمات المساهمة في خطة النمو لشركة كوسيدار في الجزائر، و البرنامج التتنموي لكل من صيدال،شركة رونو، واخر مساهمة كانت له في جانفي 2015 بشراء 51% من رأسمال شركة جيزي للهاتف النقال مقابل 2,6 مليار دولار أي بقيمة 244 مليار دج.

الجدول رقم 2:مساهمات الصندوق الوطني للاستثمار الجارية

الكيان المساهم فيه	تاريخ المساهمة	نسبة المساهمة
البنك الجزائري للتجارة الخارجية	1981	50%
المعهد المصرفي للتكوين	1989	10%
مجمع كوسيدار	2010	100%
"تالا الجزائر " للتامين على الحياة	2010	30%
"أكسا الجزائر " للتامين على الضرر	2011	36%
"أكسا الجزائر " للتامين على الحياة	2011	36%
صيدال نورا للتصنيع	2012	2%
رونو الجزائر للإنتاج	2013	17%
السياحة	2014	17%
مصنع الحديد و الصلب الجزائري القطري	2014	5%
شركة جيزي	2015	51%

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للصندوق الوطني للاستثمار.

2- تمويلات الصندوق عن طريق القرض : مقارنة بالسنوات السابقة ارتفعت تمويلات الصندوق في شكل قروض لتشمل عدة قطاعات،حيث بلغت في 2011 ماقيمته 105 مليار دج، لترتفع في نهاية 2014 الى 644,22 مليار دينار(انظر الجدول رقم 3) .

القطاعات	المبالغ في 2014/12/31 مليار دج
النقل	568169
السياحة	21816
الصناعة	23413
الأشغال العمومية	10039
الصناعة الصيدلانية	2000
الماء	1406
صناعة النسيج	102
الطاقة و المناجم	17279
المجموع	**644224**

المصدر :من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للصندوق الوطني للاستثمار.

رابعا- إستراتجية مقترحة لتطوير الصندوق الوطني للاستثمار:

تهدف هذه الإستراتجية إلى أن يصبح الصندوق الوطني للاستثمار صندوقا للتنمية، وأداة مالية حكومية مستدامة تعمل على المدى الطويل لتطوير الاستثمارات الإنتاجية، وزيادة فاعلية إدارة الصندوق والتحسين من عوائد استثماراته والرفع من الإيرادات غير البترولية، وتعزيز دور الصندوق في تنويع اقتصادنا من خلال المساهمة في جميع المشاريع التي تحد من واردات السلع والخدمات والمشاريع التي تسهم في نمو الصادرات باستثناء النفط والغاز،إن وضع هذه الإستراتيجية يتطلب تنفيذ مجموعة من الإجراءات تتمثل في :

1- تعديل أهداف الصندوق: في ظل ظرف انخفاض أسعار النفط وارتباط اقتصادنا بالمحروقات،وجب تعديل أهداف الصندوق السابقة لتتوافق مع الإستراتيجية الجديدة الرامية إلى المساهمة في **بناء اقتصاد وطني قوي ومتنوع مستقل عن المحروقات،وتعزيز قدرته على جذب الاستثمارات،كما يسعى إلى تمكين القطاعين العام و الخاص الجزائريين.**

2- تعديل مهام الصندوق:لتحقيق أهداف الرؤية المقترحة للصندوق الوطني للاستثمار تتمثل المهمة الوحيدة للصندوق في: الاستثمار في المشاريع الإنتاجية ذات الطابع الربحي العمومية والخاصة والأجنبية ذات القيمة الإستراتجية للاقتصاد الوطني،من خلال اخذ مساهمات بشكل مباشر أو غير مباشر في رأس مال الشركات المراد إنشائها أو توسعتها أو إعادة تهيئتها في الداخل والخارج ودعم نشوء شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حولها و الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات النمو المرتفع، التي لا تستطيع الحصول على تمويل في السوق لكبر حجم الاستثمارات المطلوبة لها أو لضعف العائد المادي المرجو منها خلال فترة التأسيس.

بتكليف الصندوق الوطني للاستثمار بمهمة رئيسية تتمثل في تمويل المشاريع ذات القيمة الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، بما في ذلك تملك وإدارة شركات مساهمات الدولة، وتأسيس وإدارة عدة شركات في إطار دعم الابتكار وتنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات غير النفطية في الجزائر، وإشرافه على تملك وإدارة مساهمات الدولة في الشركات الأجنبية في الداخل، بالإضافة إلى الاستثمار في الخارج .

3- **الإستراتجية الاستثمارية المقترحة للصندوق** وتشمل ما يلي:

ا- **تحديد القطاعات الإستراتجية المستهدفة:** لتحقيق الهدف المعدل للصندوق وجب تحديد القطاعات التي تخدم تنويع الاقتصاد الوطني ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تصميم المخططات

القطاعية[17] وفقا لإستراتجية وطنية في أفاق 2025،لاسيما الأنشطة الإنتاجية المستوردة والأنشطة التنافسية القابلة للتصدير، والتي يعمل الصندوق الوطني للاستثمار على تطويرها بأخذ مساهمات في الشركات التي تنشط أو ترغب في النشاط في القطاعات التالية[18]:

- **القطاع الصناعي والمناولة الصناعية**:كصناعة السيارات، صناعة الطيران، الصناعات الالكترونية، الصناعات الصيدلانية، مواد البناء، النسيج والجلود، الصناعات الميكانيكية، التعدين والمناجم، الصناعات الكيماوية، الصناعات الكهربائية.
- **القطاع الفلاحي والصيد البحري والصناعات الغذائية**:كالمحاصيل الإستراتجية،إنتاج الحليب واللحوم،الزيوت النباتية،تربية المائيات.
- **قطاع الطاقات المتجددة** :الغاز الصخري،الطاقة الشمسية،الطاقة الريحية،الطاقة النووية .
- **قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.**
- **قطاع النقل والإمدادات** :كشركات النقل البحري،والمخازن الكبرى .
- **قطاع السياحة والصناعات التقليدية** .

ب- المحافظ الاستثمارية للصندوق الوطني للاستثمار:من اجل إعادة بعث الصندوق الوطني للاستثمار وتنفيذ التوجهات الإستراتجية في أفق 2025،يتم تقسيم استثمارات الصندوق إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية:

- **مديرية الاستثمارات المحلية:**وتشمل :
- **محفظة شركات مساهمات الدولة:** تعتبر شركات مساهمات الدولة مؤسسات ذات أسهم ,مسيرة لحساب القيم المنقولة للدولة التي تملكها هذه الأخيرة في المؤسسات العمومية الاقتصادية،وعددها 28 ,كل واحدة منها لديها حقيبة مؤسسات تسيرها،وكل واحدة من هذه الحقائب تتكون من عدد مختلف من المؤسسات وتشمل عدة قطاعات.[19]

من اجل تسيير أفضل لهذه الشركات يتم دمج و تحويل الأصول الاستثمارية المملوكة للدولة إلى الصندوق الوطني للاستثمار والذي يصبح مالكا لها للتعامل معها كاستثمارات مدرة للمداخيل ورافد إضافي لعوائد المحروقات،والعمل على إنشاء إدارات ذكية لهذه الشركات تعمل برؤية استثمارية شفافة لتحقيق كفاءة استغلال أصولها .

-**محفظة القطاع الخاص**:وهي الذراع الاستثمارية للصندوق في إنشاء وتطوير مؤسسات القطاع الخاص وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،حيث يعمل على تعزيز وتطوير قطاع خاص جزائري مبتكر ومستديم،ولتحقيق هذه الغاية يجب التركيز على القطاعات الإستراتجية السابقة وبالأخص المناولة والمشاريع الموجهة للتصدير، والهدف الرئيسي من هذه المحفظة الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الإستراتجية ذات النمو المرتفع، والتي لم تكن لديها فرصة الحصول على التمويل من السوق، أي يتدخل الصندوق الوطني للاستثمار إلى جانب المستثمرين الجزائريين الراغبين في ذلك، و كذا بغرض تنشيط إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

---

[17]- هذه المخططات تندرج ضمن سياق تسريع وتيرة تنمية القطاعات الإستراتيجية، على غرار القطاع الفلاحي، والطاقة والمعادن، والسياحة، والصناعة التقليدية، واللوجستيك، والقطاعات الواعدة كقطاع السيارات والطيران والخدمات ذات القيمة المضافة.

[18].- Centre National de l'Informatique et des Statistiques, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEURS DE L'ALGERIE, 2015, P6,11.

[19]- لمزيد من التفصيل حول قائمة شركات مساهمات الدولة انظر موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار :
http://www.andi.dz/index.php/ar/liensutiles

تتم المساهمة في عدة شركات ومحافظ استثمارية متخصصة رأسمالها مساوي أو اكبر ل**100** مليون دج،مقابل امتلاك حصص ملكية تتراوح بين **34%- 49%**،و بالتركيز على الشركات الإنتاجية في القطاعات الإستراتجية ذات القدرة على النمو والتوسع أو مشاريع جديدة واعدة،مع التخطيط للخروج من هذه الاستثمارات[20] (أفاق الاستثمار)بعد مرور **5-7**سنوات[21]، إي بعد أن تصبح الشركات في حالة نضج بحيث لا يؤثر خروج الصندوق على سير عملها .

كجزء من تعزيز وتشجيع الاستثمار المحلي، اتخذت الحكومة خطوة مهمة لمواصلة تعزيز الاستثمارات وتشجيع إنشاء وتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة،والواقع أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة المختلفة لديها إمكانات نمو قوية وفي ظل وجود قيود على تمويلها والمتمثل في الائتمان التقليدي المقدم بشكل رئيسي من قبل البنوك العامة، وبالتالي وجب عرض تمويل مكثف ومتنوع لتلبية احتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة،وهو القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في 22 فبراير 2011، والذي يسمح للصندوق الوطني للاستثمار المساهمة في رؤوس أموال الشركات الصغيرة والمتوسطة .

يسمح هذا القرار بتوفير الاحتياجات التمويلية لهذه الفئة من الشركات وتعزيز تخصيص الموارد في اتجاهها، وتحسين الملاءة المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من سهولة الحصول على الائتمان المصرفي وتمويلات سوق رأس المال،من خلال تمديد نطاق التدخل لجميع القطاعات لدفع عجلة النمو وخلق فرص العمل ولكن تعطى الأولوية:: صناعة السياحة، والخدمات المالية، النقل، الخدمات اللوجستية، والتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار والتكنولوجيا، الزراعة والأغذية والمشاريع التي تساهم في التنمية المستدامة (الطاقة المتجددة والحد من انبعاث آثار غازات الدفيئة)، والبناء والأشغال العامة والبنية التحتية الأساسية،مما يسمح بانتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع القطاعات التي تساهم في التنمية في جميع مناطق الوطن.

يشترط تدخل الصندوق الوطني للاستثمار عدد من المعايير المطلوبة من الشركات المستفيدة[22]:

- شركات ذات رأسمال مساوي أو أكبر من 100 مليون دينار جزائري.
- الحوكمة الجيدة والشفافية في أنشطتها .
- مشاريع استثمارية مربحة اقتصاديا ومستدامة ؛
- **محفظة الاستثمارات الخارجية:**كما سبق لقد عرف على الصندوق التركيز على الاستثمار داخليا فقط باستثناء مساهمة وحيدة بنسبة 50 % في رأسمال البنك الجزائري للتجارة الخارجية في سويسرا بتاريخ 1981/03/13 وبمبلغ 20000000 فرنك سويسري[23]،فمن المهم البدأ في إنشاء محفظة استثمارية خارجية،لاسيما عمليات شراء الأسهم والاستحواذ حيث يجب الذهاب إلى قطاعات تخدم السياسة الصناعية،والقيام بذلك بذكاء من خلال تعديل القانون الأساسي للصندوق،للمساهمة في توطين الصناعات وتنويع الجزائر لمواردها،والاستثمار في قطاعات تخدم الإستراتيجية الاقتصادية الوطنية، فانطلاق الصندوق في الاستثمار خارجيا هو خطوة مهمة لجذب الاستمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر،وفي نفس الوقت تتيح للصندوق الوطني للاستثمار فرصا تقدمها الدول المستقبلة،مما يساهم في نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات بشكل تجاري محترف.

---

[20]- الخروج يكون من خلال عملية البيع للمشترين الاستراتيجيين أو الإدراج العام للأصول (الطرح العام الأولي).

[21]- المشروع الذي يبدأ من نقطة الصفر قد يكون الأفق الاستثماري له أطول.

[22]-يتطلب إنشاء قسم الهندسة المالية بالصندوق لتقييم الفرصة المتاحة ، و استحداث جهاز مع البنوك العامة والأجنبية لتبادل المعلومات حول تعثر العملاء.

[23] -Fonds National d'Investissement, RAPPORT ANNUEL 2011,p12.

ج – خطوات المساهمات والمشاركات :تتـلخص أهـم الخطوات للشراكة بين الصندوق و الأطراف الأخرى فيما يلـي :

- **الاتصال بالمستثمر:**يتعلق الأمر بالاتصال الأولي للصندوق مع حامل المشروع، هذا الأخير يتقدم بطلب شراكة و ملخص عن مشروعه.

- **فحص المشروع :** في حالة ما إذا توّجت الاتصالات بنجاح، يتـقـدم المستـثمر بطلب إلى إدارة الصندوق مدعّـم بخطة عمل مفصلة،يتجسّد الـتزام الصندوق من خلال التوقيع على مذكرة تـفاهم التي تهدف إلى تأكيد عـزم الطرفين على إنشاء علاقـة شـراكة والتي تـنص أيضا على الإجراءات الأولية للإنشاء.

- **عرض الملفات:**بعد دراسة تفصيلية للمشروع (تحليل مالي، قانوني، تقني،.) يعرض الملف إلى لجنة الاستثمار و مجلس الإدارة لاتخاذ قرار.

- **إضفاء الطابع الرسمي للمشاركة :**في حال الرد بالسلب على طلب المساهمة، تقدم إدارة الصندوق للمستثمر أسباب الرفض. في حال الـرد بالإيجاب يقوم الطرفان بالتوقيع على "عقد المساهمين" أو "عقد الشركاء "، ويتضمن هذا الأخير، التزامات الطرفين وكذا طرق التسيير و الخروج.

- **متابعة المشروع :**تتعلق هذه المرحلة بالمتابعة التي تمارسها الصندوق على المشاركة وهذا من خلال القيام بزيارات ميدانية وإعداد التـقارير الدورية.

- **الخروج من المشاركة:**عملية خروج الصندوق من الشّراكة تكون من خلال : التنازل على حصصها في الشركة لفائدة الشريك الحالي، أو بيع بالتراضي أغلبية رأسمال المؤسسة إلى مستثمر صناعي أو إلى صندوق استثماري آخر، أو التنازل على الحصص عن طريق البورصة .

3- الهيكل التنظيمي المقترح للصندوق : يجب أن يتوفر لدى الصندوق إطار قوي للحوكمة يضم سياسات محددة بوضوح وإجراءات عملية؛ حيث إن إدارة الصندوق تكون مخولة من قبل مجلس الإدارة لتقوم بإدارة استثمارات الصندوق والأنشطة التشغيلية،كما يحظى الصندوق بدعم ومساندة عدد من اللجان لمساعدة مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في عملية صنع القرار، ولدعم عمليات الصندوق الوطني للاستثمار وتحقيق الأهداف المعلنة نقترح الهيكل التنظيمي التالي :

ا- المجلس الوطني للاستثمار: من خلال نقل مرجعية صندوق الوطني للاستثمار من وزارة المالية إلى المجلس الوطني للاستثمار،وفي سياق هذا الانتقال، يتم تعيين مجلس إدارة جديد للصندوق برئاسة الوزير الأول بصفته رئيس المجلس الوطني للاستثمار [24]والذي يعمل على إعادة صياغة رؤية الصندوق وأهدافه وإستراتيجيته بهدف اعتماد إستراتيجية محدثة تعكس الدور الحيوي والهام للصندوق في الاقتصاد الجزائري وفي إطار إستراتجية التنويع الاقتصادي.

ان يكون للصندوق الوطني للاستثمار شخصية اعتبارية ومركز مالي مستقل، ويتولى المجلس الوطني للاستثمار تحديد الأهداف الإستراتيجية للصندوق ومواكبتها مع خطط التنويع الاقتصادي،كما يعمل على تنظيم الصندوق والإشراف عليه،إن المجلس لا يقوم بتوجيه أو إدارة استثمارات الصندوق وأنشطته التشغيلية؛ بل تتم إدارة استثمارات الصندوق من قبل الإدارة التنفيذية التي تعمل على إدارة أصول الصندوق بشكل عام وتنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويتحمل مسؤولية القرارات الاستثمارية المتخذة.

[24]- مرسوم تنفيذي رقم 06-355 مؤرخ في 9 اكتوبر 2006 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره ،الجريدة الرسمية العدد 11،64 اكتوبر 2006 ،ص 12.

ب- مجلس الإدارة:يعمل على توجيه الصندوق والإشراف عليه نيابة عن المجلس الوطني للاستثمار فيما يتعلق بجوانب عمل الصندوق. ولاسيما؛ ضمان تنفيذ كافة القوانين ذات الصلة. إضافة إلى ذلك، تشمل مسؤوليات مجلس الإدارة الموافقة على توزيع الأصول الإستراتيجية للصندوق وإرشادات الاستثمار وإطار إدارة المخاطر .

ج- لجنة التدقيق :تضمن لجنة التدقيق سلامة البيانات المالية وعملية إعداد التقارير المالية ونظم المحاسبة والرقابة المالية الداخلية الخاصة بالصندوق. ويتم تعيين لجنة التدقيق من قبل رئيس مجلس الإدارة وتتألف من أربعة أعضاء منها عضو واحد على الأقل يمتلك خلفية واسعة عن المالية والاستثمار.

د- اللجنة الإستراتجية: :تعمل على تحديد إستراتيجية الصندوق،تحديد الفرصة الرائدة ودراسات الجدوى،إجراء الدراسات التي يمكن أن توفر البيانات المحلية والشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في الجزائر،تقديم المشورة .

ه- لجنة الاستثمار : مسؤولة عن استثمارات الصندوق بشكل عام. وتقوم اللجنة بمراجعة مقترحات الاستثمار المعدة من قبل وحدات الاستثمار واعتمادها، وتراقب أداء الصندوق، وتقدم التوصيات المناسبة إلى مجلس الإدارة على النحو المنصوص عليه في تفويض الصلاحيات، كما أنها تقوم أيضا بمراجعة إستراتيجية الاستثمار، ومراجعة توزيع الأصول واعتمادها، ومراقبة أداء الصندوق الكلي بمحافظه المختلفة.

و- وحدة المخاطر: تهدف وحدة المخاطر لخلق منهج شامل لإدارة المخاطر ضمن الصندوق لاستباق وتحديد وترتيب الأولويات وإدارة المخاطر الجسيمة في تحقيق الأهداف العامة للصندوق، وتقوم بتطبيق إدارة مخاطر المؤسسة عبر الصندوق بأكمله، وللقيام بذلك، تقوم بتحديد المخاطر على مستوى الصندوق ووحدة الأعمال والعمليات. ويتم تصنيف المخاطر الرئيسية كمخاطر إستراتيجية ومخاطر استثمار ومخاطر مالية ومخاطر تشغيلية ومخاطر تنظيمية ومخاطر السمعة.

ي- وظائف مساندة:تدعم سير العمل في مختلف إدارات الصندوق.وتشمل إدارة الموارد البشرية و الإدارة القانونية، إدارة المالية. إدارة نظم المعلومات .

4- حوكمة الصندوق الوطني للاستثمار:

- إخضاع الصندوق لرقابة مجلس المحاسبة من خلال تقديم المدير العام للصندوق لتقارير دورية عن أداء الصندوق، بالإضافة إلى نشر تقارير أداء الصندوق للجمهور من اجل زيادة شفافية ومصداقية سياسات تسيير الصندوق الوطني للاستثمار.

- اعتماد الصندوق على الكفاءات من الشباب الجزائريين خريجي الجامعات والشباب المهاجرين في الخارج،و فريق من الخبراء من جنسيات مختلفة، مع مواصفات دقيقة،، يمكن أن يكون ضمانة لنجاح الصندوق .

- تسريع التغلب على العقبات الرئيسية الثلاث[25] المتمثلة في الافتقار إلى الإرادة السياسية الصناعيةاي، عدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة،غياب ثقافة الشركات،سواء كانت إدارية أو مالية أو اقتصادية

3- النتائج المنتظرة من الرؤية المقترحة: أن النتائج المتوقعة من هذه الرؤية يمكن حصرها في ما يلي :

[25] - ABDERRAHMANE HADJ-NACER, LES DÉFIS DE LA CRÉATION D'UN FONDS SOUVERAIN EN ALGÉRIE Revue d'économie financière ,2009 Volume 9 ,Numéro 1 ,,P122.

- تحويل الفوائض المالية بشكل فعال إلى استثمارات منتجة تخدم التنمية الاقتصادية .
- تساعد تمويلات الصندوق في بروز مؤسسات وطنية تنافسية في القطاعات الإستراتيجية .
- دعم الاستثمار الإنتاجي يكون عاملا لخلق الثروة و فرص العمل,
- الحد من الاعتماد على الخارج وتخفيض فاتورة الواردات.
- تنويع الصادرات إذا ما تم تخصيص موارد الصندوق للقطاعات التنافسية.
- ظهور شبكة وطنية من المؤسسات الصغيرة التنافسية،
- يساهم في إزالة الحواجز أمام الاستثمار خاصة في ظل القاعدة الاستثمارية51٪ /49٪ ,
- تأسيس ونشر أفضل الممارسات في مجال حوكمة وإدارة الشركات,.
- تحفيز الوساطة البنكية وأسواق رأس المال المحلية,

خاتمة:

إن الصندوق الوطني للاستثمار في الجزائر لديه العديد من المزايا للاقتصاد الجزائري،فهو يعبر عن رغبة الحكومة الوصول إلى تحقيق الاستغلال لجزء من المداخيل لتمويل الاستثمار الانتاجي، والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال نهج متنوع .

وفي هذا الصدد يمكن للحكومة الاستفادة من تجارب بعض البلدان الرائدة في مجال إنشاء صناديق التنمية الحكومية كتجربة صندوق الاستثمارات الحكومية بدبي التي تعد من بين التجارب الناجحة في استعمال هذا النوع من الصناديق في تنويع الاقتصاد، ومن هذا المنطلق فإن على الحكومة معالجة النقائص التي تميز تجربة الصندوق الوطني للاستثمار للرفع من كفاءتة في تمويل الشركات العامة والخاصة وجذب الاستثمارات الاحنبية وتحقيق عوائد مجزية .

قائمة المراجع:

-العربية

[1] -الجريدة الرسمية الجزائرية، قانون المالية2009 ، العدد 44، 26جويلية 2009 .

2- الجريدة الرسمية الجزائرية قانون المالية التكميلي2011 ، العدد 20،جويلية 2011 .

3 - الجريدة الرسمية العدد 11،64 اكتوبر 2006 .مرسوم تنفيذي يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، رقم 06-355 مؤرخ في 9 اكتوبر 2006.

-المواقع الالكترونية:

1- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : http://www.andi.dz/index.php/ar/liensutiles

2- الصندوق الوطني للاستثمار :http://www.fni.dz/fni/?q=fr/lettre-fni.html

- الأجنبية:

[1] - ABDERRAHMANE HADJ-NACER, LES DÉFIS DE LA CRÉATION D'UN FONDS SOUVERAIN EN ALGÉRIE Revue d'économie financière ,2009 Volume 9 ,Numéro 1 .

[2]-ASHBy MONK Sovereign DEVELOPMENT FUNDS STANFORD UNIVERSITy ,.2013

[3].-Centre National de l'Informatique et des Statistiques, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEURS DE L'ALGERIE, 2015.

4-Fonds National d'Investissement, RAPPORT ANNUEL 2011.

5 -Imf ,Sovereign Wealth Funds—A Work Agenda ,February 29, 2008.

[6] -Margaret Majumdar M. Saad, Transition and development in Algeria: economic, social and cultural challenges , Intellect Books , Bristol, 2005.
[7] -Peter B, Sovereign Development Funds: Designing High Performance, Strategic Investment Institutions, Oxford University.

obeikan.com

النمذجة القياسية للتنبؤ بالحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في الجزائر

د.سي محمد كمال
المركز الجامعي عين تموشنت

الملخص
تستهدف هذه الدراسة قياس والتنبؤ بحجم الإنفاق الحكومي الأمثل في الجزائر وفق قانون "بارو" خلال الفترة الممتدة من 1980-2020 باستخدام بيانات سنوية من خلال نموذج الانحدار ذات العتبة The Threshold Regression (TAR).
خلصت نتائج الدراسة أن القيمة الإنتاجية الحدية للإنفاق الاستهلاكي الحكومي بلغت 0.29 وهي ذو دلالة إحصائية على إنتاجية الإنفاق الحكومي في الجزائر، كما أن تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الاستهلاكي بلغ 12% في حين أن المتوسط خلال 1980 إلى 2015 بلغ 16%'كما استنتجت الدراسة في النهاية إلى جودة التنبؤ بالإنفاق الحكومي الأمثل خلال السنوات المقبلة .

الكلمات المفتاحية : الإنفاق الحكومي، النمو الاقتصادي، التنبؤ، نموذج TAR

Abstract
The goal of this study is a measure and forecasts the optimal size expenditure in Algeria through an empirical analysis using the Threshold Regression (TAR) upon annually data for the period 1980-2020. Empirical findings show that the value of the productivity of the government expenditure is statically significant and equals to 0.29 which indicates that the expenditure is productive. I also note that the optimal size of government consumption expenditure in Algeria as a percentage of GDP is 12%, when the average percentage which is equal to 16% during the period 1980 to 2015. Finally, this forecasting method is the best to set the optimal size of government consumption expenditure in the next years.

Keywords: Government spending, economic growth, forecasting, TAR model.

المقدمة
يعتبر قانون Wagner's law المقترح سنة 1883من أوائل النماذج النظرية التي جاءت تفسر العلاقة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، والذي أوجد أن الناتج المحلي هو الذي يفسر و يحدد الإنفاق الحكومي من خلال تناسب طردي لزيادة مستوى دخل الفرد والإنفاق الحكومي وبمعدل اكبر. في حين أن "جون مينارد كينز" في كتابته منتصف الثلاثين وبعد الكساد الكبير 1929 طور أفكار أسلافه الكلاسيك والنيوكلاسيك والتي تعتبر أن التخلص من الركود و تحقيق النمو الاقتصادي يكون ناجم عن ارتفاع الإنفاق الكلي في ظل السياسات التوسعية للدولة، وعلى اثر هذا التحليل قامت العديد من الدول بزيادة الإنفاق، وبالفعل تمكنت من الخروج من

الأزمات على مر عقود من الزمن، ومن ثم فان الإنفاق العام هو الذي يقود النمو الاقتصادي من خلال مضاعف الاستثمار Multiplier الذي يؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل و العمالة.لم تقتصر جدلية العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي عند المدارس السابقة بل ظهرت نماذج الجيل الثاني(1988) Lucas و (1990) Barro ثم نماذج الجيل الأخير و التي تفسر دور الإنفاق الحكومي في النمو.

في العقدين الأخيرين ظهرت عديد من الدراسات النظرية و التجريبية التي تختبر حجم الإنفاق الأمثل التي يقوم بتعزيز النمو مثل دراسات آرمي سنة 1995 و دراسة كاراس 1996، حيث أن التوسع أو الإحجام عن مستويات الإنفاق الأمثل لا تقوم بتعزيز النمو بقدر ما تقوم بمزاحمة القطاع الخاص أو ضخ الأموال بدون إنتاجية، أو تؤدي إلى الكساد في حالة التقشف والإحجام عن الإنفاق.

و ارتأينا أن نقوم بمحاكاة هذه الدراسات على الاقتصاد الجزائري كون أن الإنفاق الحكومي يلعب دورا بارزا كسياسة اقتصادية متبقية مقارنة بسياسة نقدية مجمدة منذ 2004 من خلال أسعار فائدة ثابتة عند 4 بالمائة، وسياسة ضريبية مرهونة بأسعار النفط، ومن ثم كان اهتمامنا بالموضوع بالإضافة إلى اهتمام الساسة ورجال الإعلام والاقتصاديين بموضوع النفقات العامة، وما يثيره من جدل داخل و خارج قبة البرلمان خاصة في السنوات الأخيرة، وتحت صدمة أسعار النفط،ولم نكتفي بالبحث عن الإنفاق الأمثل بل قمنا بالتنبؤ للسنوات القادمة بحجم الإنفاق الأمثل الذي يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر وعليه سنقوم بطرح الإشكالية التالية كنقطة رئيسية نعالجها في هذه الدراسة :

ما هو الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر في السنوات القادمة؟

و للإجابة عن هذا الطرح و بعد هذه المقدمة سنتطرق إلى واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر بعد الاستقلال إلى غاية اليوم ثم أهم الدراسات النظرية و التجريبية ثم المنهجية العامة، والتي تعنى بنموذج القياسي المستخدم للوصول إلى منهجية، ونتائج الدراسة في الجزء الثالث و الرابع على التوالي لنتناول في الأخير الخلاصة التي نورد فيها أهم نقاط المستخلصة من الدراسة .

أولا: واقع الإنفاق الحكومي في الجزائر

يعتبر Gérard Destanne de Bernis (1928-2010) صاحب النموذج النظري الاشتراكي المفسر للاقتصادي الجزائري (نظرية الصناعات المصنعة)، والذي استمد أفكاره من نظرية أقطاب النمو التي وضعها أستاذه F. Perroux، والتي تهدف إلى إنشاء صناعة ثقيلة و محركة و مؤشرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي بهدف إنشاء صناعات أخرى كالصناعة الميكانيكية و الحديدية، وذلك بانتهاج اقتصاد التضامن للنهوض بهذه القطاعات وما أضافه تلميذه من اقتراح هو إقامة صناعتين صناعة مصنعة و صناعة منشئة للتصنيع و صناعة وسائل إنتاج تابعة لها و تحقيق التوازن بين قطاعي التصنيع و الزراعة ثم استغلال الموارد الطبيعية و تصنيعها للتصدير[1] وللقيام بهذا النموذج خصصت الجزائر ضمن مخططاتها الثلاثي الأول 1967-1969 و الرباعي 1970-1973 و الرباعي الثاني 1974-1977 مبالغ مالية لهذا القطاع بقيمة 247 مليار دينار من مجموع 453 مليار دج مع حلول 31 ديسمبر 1978 أي بمعدل 54.5 من مجمل الاستثمارات[2].

[1] محمد برابح، "أفاق التنمية في الجزائر"، ديوان المطبوعات الجزائرية، وهران، ، 2007ص59

[2] عبد العزيز وطبان، "الاقتصاد الجزائري ماصيه وحاضره، » ديوان المطبوعات الجزائري، 1986 ص123

إذا كان التخطيط والنموذج الفرنسي الأصل المستورد " الصناعة المصنعة" ولد بوادر اختلال للاقتصاد العام فان مرحلة 80-1989 أفرزت شللا للاقتصاد وهذا مرده لمواصلة العيش في أخطاء السياسة الاقتصادية في كنف الماضي أين شهدت إنجاز مخططين تنمويين هما: المخطط الخماسي الأول 80- 1984، المخطط الخماسي الثاني 85- 1989 حيث لم يعطي اهتماما للقطاعات الأخرى مثل الفلاحة والسكن والهياكل القاعدية الاقتصادية والتربية والتكوين و النقل و غير ذلك من القطاعات المذكورة في هذا الجدول إذ تمثل هذه القطاعات قاطبة 49% من مجمل الاستثمارات الكلية في حين تتمركز باقي المبالغ المالية في كل من قطاع الصناعة و المحروقات.

بسبب انهيار النفط سنة 1986 ونتيجة هذا الظرف عرفت الجزائر عدة معاهدات في ظل النظام المالي العالمي انهيار للاقتصاد الوطني في عقد الثمانيات وما أدى إلى وقوع الجزائر في مصيدة المديونية وكانت أولى علاقتها مع صندوق النقد الدولي في برنامج التثبيت الذي امتد من 31-5-1989 إلى 30-5-1991 كما لجأت الجزائر إلى الرجوع إلى المؤسسات الدولية لإعادة جدولة ديونها[3] و ثم الاتفاق على برنامج متوسط الأجل مع البنك الدولي في اتفاقية برنامج التكيف الهيكلي الذي يغطي فترة الممتدة من 31 مارس 1995 إلى 1 افريل 1998 حيث ارتفع جراء كل هذا عجز الموازنة خلال هذه الفترة مع ارتفاع نسبي للإنفاق كنسبة من الناتج الإجمالي (شكل رقم 1 يوضح تطور الإنفاق الحكومي).

كان من أهم أهداف الإصلاحات التي يرمي إليها صندوق النقد الدولي هو خفض عجز الموازنة و هو ما تحقق على مدار عقد من الزمن حيث انخفض العجز من 5.6% سنة 1991 إلى فائض مالي بلغ 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي و مع عجز طفيف 0.3% مع نهاية 1998 و لعل أهم الأسباب وراء ذلك هو تحسن الجباية البترولية بعد تحسن أسعار النفط في منتصف التسعينيات بالإضافة إلى تخفيض الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثماري و تخفيض الأغلفة المالية الموجهة للقطاعات الاجتماعية من التعليم والصحة ورفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع و التسريع الجماعي للعمال مع تجميد الأجور في كثير من الأحيان و بيع مؤسسات القطاع العام للخواص بالرغم من مزاعم الإصلاح و تضاعف الإنفاق إلى مستويات قياسية خلال السنوات الأخيرة 2008-2014 إلا أن القطاعات الاقتصادية لازالت مشوهة انظر الجدول رقم 1.

ثانيا: الدراسات السابقة

في سنة 1995 استنتج "ديك ارمي" العلاقة الغير الخطية بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي، حيث خلص إلى انه من المفروض الوصول إلى الحجم الأمثل للإنفاق الذي يخدم النمو، كون أن التوسع أو الإحجام عن الإنفاق عند عتبة معينة و هي الحجم الأمثل تضر بالنمو و لا تساهم في تعزيزه من خلال ما يعرف بالغلة المتناقصة أو منحنى على شكل مقلوب U، "Inverted U" و التي تأخذ شكل الجرس وسمي هذا المنحنى في النهاية باسمه منحنى Armey.

دراسة آرمي سنة 1995 سبقتها العديد من الدراسات التي كانت الإلهام له من أهمها دراسة Peden, 1989 و التي استنتجت علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي و الإنتاجية و أن أحسن تقدير للإنفاق العام هي حصة 20 %من الناتج الإجمالي المحلي.

[3] إعادة جدولة الديون تعني تنظيم عملية تسديد الديون بعد عجز عن تسديدها في اجل الاستحقاق حيث يتم تقديم طلب إعفاء من تسديد جزء من الديون إلى الدائنين أو تأخير تاريخ الاستحقاق مع شروط جديدة

استخدم Barro قبل ذلك أيضا متغير الإنفاق الحكومي تقريبا في دراساته (1989,1990,1991, 1993)باستخدام بيانات المقطعية لعديد من الدول باختلاف مناطقها الجغرافية و الزمنية وهذا في كل مرة يقوم بتحديد نماذج النمو على انه في كل مرة يستخدم متغير جديد كالمتغيرات السياسية مثل الديمقراطية إلا و يجد علاقة أن الإنفاق الحكومي محدد للنمو.

دراسة Karras سنة 1996 كانت من أهم الدراسات التي تناولت حجم الإنفاق الأمثل انطلاقا من قانون "بارو" في بداية التسعينات حيث أوجد أن الإنفاق الأمثل يبلغ 23% كمتوسط لاختبار على مجموعة أكثر من 100 دولة وتراوح متوسط الإنفاق من 3.8% في دولة كسويسرا و ما بين دولة سورينام و التي تعتمد متوسط الإنفاق 49.3 % وهذا خلال فترة الدراسة الممتدة من 1960 إلى 1980. توصلت الدراسة أن الإنفاق الأمثل في دول مجموعة التعاون الاقتصادي هو 14% و نسبة 33% بالنسبة للدول أمريكا الجنوبية كما خلص في النهاية إلى وجود علاقة سلبية بحجم الإنفاق و إنتاجية هذا الأخير بمعنى كلما كان الإنفاق كبيرا كلما كان اقل إنتاجية و هذا ما يتوافق دور الدولة الحارسة و الدور الهام للإنفاق الخاص في تعزيز النمو.

تعتبر دراسة زين العابدين بري 2001 من أهم الدراسات التي استهدفت الإنفاق الحكومي السعودي من 1980 إلى 1998 من خلال محاكاة نموذج كاراس انطلاقا من قانون" بارو" و توصلت نتائجها إلى أن نسبة الإنفاق الأمثل للسعودية هو 29%.

استخدمت دراسة Chen and Lee, 2005 نموذج الانحدار ذات العتبة TAR من اجل اختبار العلاقة الغير الخطية بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي و استنتج إلى أن الإنفاق الأمثل يتحدد عند عتبة النموذج و التي تقدر ب 22.8% بالنسبة للإنفاق الحكومي الكلي و 7.3 و 14.9 على التوالي كنسبة من النتاج المحلي للإنفاق الاستثماري الحكومي و الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في دولة تايوان.

في السنوات الأخيرة قامت عديد من الدراسات باستخلاص حجم الإنفاق الأمثل في دول عديدة (Mavrov, 2007; Facchini and Melki, 2011; Vaziri et al; 2011 فمثلا دراسة Rezk (2005) على دولة الأرجنتين وجدت أن الحجم هو 30% في حين وجدت دراسة Altunc and Celil ,2013 أن الحجم الأمثل هو 25، 20 و 22 في كل من تركيا، رومانيا و بلغاريا على التوالي باستخدام نموذج ARDL.

ثالثا: منهجية الدراسة

1.3تعريف النموذج

نموذج الانحدار ذات العتبة

تتميز كثير من الظواهر الاقتصادية خاصة منها التي تتعلق بالاقتصاد الكلي كسعر الصرف و البطالة بعدم خطيتها لوجود دورات اقتصادية ما بين الرواج و الكساد والتي تفضي في النهاية إلى عدم وضوح العلاقة بين المتغيرات، ومن ثم صعوبة تقدير الظاهرة قياسيا. نموذج الانحدار ذات العتبة The Threshold Regression (TAR) الذي اقترحه (Hansen,1999, 2000)هو نوع من النماذج الغير الخطية الذي يحتوي على تغيرات فترات مختلفة وتتجاوز فيه المتغيرات عتبات مجهولة عبر الزمن، ومن بين ميزاته انه يوفر أدوات اختيار عتبات المثلى للدراسة ومن خلال القدرة على تحديد كل نظام متفاوتة وغير متفاوتة مع اخذ بعين الاعتبار العامل الديناميكي و فترات التأخر و الذي يؤثر في النهاية على المعلمات المقدرة بالإضافة إلى معاملات التي تخيم على الظاهرة كمعاملات التغاير والارتباط كما يفيد هذا النموذج دراسة

الظواهر التي تتأثر بنفسها و قد لا يحتاج إلى متغيرات تفسيرية أي يعني معالجة السلسلة الزمنية لوحدها أو بوجود متغيرات مستقلة خاصة لما تكون الظاهرة غير مستقرة و في النهاية تتميز هذه النماذج بقدرة تنبؤ كبيرة لخلوها من الأخطاء التقديرية أو صغرها.(للمزيد انظر Tsay, 1989, Hansen,1999, 2000,2011 and Perron, 2006).

و لكن قبل اعتماد نموذج الانحدار ذات العتبة لتقدير الحجم الأمثل و التنبؤ بالإنفاق الحكومي الاستهلاكي سنقوم بمحاكاة دراسة Karras سنة 1996 التي اعتمدت على متغيرات النمو لنموذج "بارو" 1990 من اجل تقدير إنتاجية الإنفاق الحكومي الاستهلاكي حيث افترض Karras أن الإنفاق الحكومي لا يكون منتجا بتحقق فرضية العدم H_0 التي تنص على أن مرونة الإنفاق تساوي الصفر في حين يكون الإنفاق منتجا إذا تحققت الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على أن تكون مرونة الإنفاق اكبر من الصفر.

2.3متغيرات الدراسة

تعنى فترة الدراسة المدى الزمني من 1980 إلى2015 باستخدام بيانات سنوية لنسبة الإنفاق من الناتج الإجمالي (G)كون أن متغيرات الإنفاق الحكومي في الجزائر تأخذ شكل السنوية حيث اعتمدنا على الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و ليس الكلي أو الإنفاق الاستثماري و هذا ما قامت به معظم الدراسات التي حاكت قانون "بارو" و دراسة Karras كما استخدمت الدراسة المتغيرات التفسيرية المتفق عليها في النماذج الكلاسيكية و النيوكلاسيكية و نماذج الجيل الجديد و هي كل من العامل رأس المال (K) و العامل البشري (L) ممثلين على التوالي بالقيمة الإجمالية لتكوين رأس المال من الناتج الإجمالي و حجم العمالة بالإضافة إلى المتغير التابع و هو معدل النمو الاقتصادي كما ثم تحصيل هذه المتغيرات من الديوان الوطني للإحصاء و صندوق النقد الدولي كما لم نكتفي الدراسة بتشخيص الظاهرة بل سنقوم بالتنبؤ بالإنفاق الأمثل في الجزائر إلى غاية 2020 و الذي يخدم النمو الاقتصادي في الجزائر.

و من ثم يأخذ النموذج العام للدراسة الصيغة الرياضية التالية :

$$Y_t = \alpha + b1\ k_t + b2\ L_t + b3\ G_t + \mu_t \textbf{..(1)}$$

لم تعتمد دراسة Karras و الدراسات اللاحقة على المتغيرات كما هي بل استخدمت أسلوب المرونات الحدية بالنسبة للناتج الإجمالي الحقيقي من اجل تقدير المعادلة النهائية و التي أخذت الصيغة التالية :

$$\Delta Y_{t/Y} = \alpha + b1\ \Delta k_{t/Y} + b2\ \Delta L_{t/Y} + b3\ \Delta G_{t/Y} + \mu_t \textbf{..(2)}$$

وفقا للدراسات السابقة بما فيها دراسة Karras فإنها تفترض أن تكون معاملات رأس المال و الإنفاق الحكومي الاستهلاكي اكبر من الصفر($b1, b3>0$) في حين أن معامل رأس المال البشري اصغر من الصفر ($b2<0$).

رابعا : نتائج الدراسة

من خلال تقدير المعادلة رقم 2 توصلنا إلى المعادلة رقم 3 و التي توضح النتيجة التالية :

$$\Delta Y_{t/Y} = -2.85117018378*DK + 0.0737555515293*DL + 0.292225480433*DG + 0.00697186845529 \ldots\ldots(3)$$

(0.34) (0.03) (0.04)

R2=0.48 DW=2.04 F statistic = 0.041

يتضح من المعادلة أن معلمة الإنتاجية الحدية الإنفاق الحكومي الاستهلاكي تقدر 0.29 و هي معنوية إحصائيا أما إشارتها ايجابية وفق ما كان متوقعا بمعنى أن النتيجة القياسية تتوافق و التفسير الاقتصادي القائل بان الإنفاق الحكومي هو منتج في الجزائر كان يحقق الإنفاق على الجانب العسكري استقرارا اقتصاديا يعزز النمو في النهاية وهو نفس الحال فيما يخص الإنفاق على التعليم بشقيه التعليم الأساسي و العالي ومن ثم نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة أما حجم الإنفاق فجاءت مرونته الحدية اقل من الواحد و من ثم فان الإنفاق الحكومي هو اكبر من حجم الإنفاق الأمثل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2015 في حين تفترض دراسة Karras أن الإنفاق الأمثل لابد من تساوي مرونة الإنفاق مع الواحد .

أما باقي المرونات فقد جاءت على عكس التوقعات الاقتصادية حيث مرونة الحدية لرأس المال وكانت إشارتها سالبة وغير معنوية بمقدار 2.85- و هي دلالة واضحة على أن محاكاة نموذج Karras لا يوضح جليا دور رأس المال في تحقيق النمو على عكس الإطار النظري الذي ينصرف إلى دور المنشات التحتية و تراكم رأس المال في تعزيز النمو وأن كانت طبيعة الاقتصاد الجزائري هو ريعي و توافق مع نموذج العلة الهولندية.

نفس التفسير يمكن أن نعممه على عنصر العمل الذي جاء معنوي إحصائيا ولكن بمعلمة صفرية تقريبا و التي لا تفسر مساهمة عنصر العمل في فجوة الإنتاج كما تفترضه النماذج التقليدية و الحديثة على حد سواء

جودة النموذج تدل على خلو النموذج الارتباط التسلسلي و عدم زيف النتائج بالإضافة إلى كون النموذج معنوي إحصائية و هو ما أظهرته F فيشر الإحصائية عند مستوى معنوية 5% أما ما يعيب على النموذج هو معامل التحديد و الذي و إن جاء مقبولا عند النصف إلا أن دلالته الاقتصادية واضحة تتجلى في محددات أخرى للنمو الاقتصادي في الجزائر كسعر النفط و تغيرات سياسية و اقتصادية أخرى ثم تفاديها من اجل محاكاة نموذج Karras و حتى لا نغص في متاهات اقتصادية تحرف الهدف العام للدراسة والمتمثل في اكتشاف الإنفاق الأمثل و مدى إنتاجيته.

إذا كان الشق الأول من الدراسة هو تحديد مدى كفاءة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي فان الشق الثاني هو اكتشاف الحجم الأمثل لهذا الإنفاق و التنبؤ به للسنوات اللاحقة من خلال نموذج الانحدار ذات العتبة The Threshold Regression (TAR) لهنسن 1999 , 2000 و الذي يعنى بتقدير العتبة الأنسب للإنفاق الاستهلاكي الحكومي من خلال تقدير العلاقة اللاخطية بينها و بين النمو

يتضح من الجدول رقم 2 أن الإنفاق الأمثل المقدر في نموذج الدراسة الثانية هو 12% من الناتج الإجمالي في حين أن متوسط الإنفاق الاستهلاكي الحكومي كان 16.2% و هو ما يوافق نموذج الدراسة و معلمات المعادلة رقم 3 والتي جاءت من خلالها المرونة الحدية للإنفاق اقل من الواحد بمعنى أن حجم الإنفاق كان اكبر من حجم الإنفاق الأمثل ومن الناحية الاقتصادية يمكننا القول أن الإسراف في الإنفاق الاستهلاكي لم يكن ليخدم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة وأن كلما كان الإنفاق الاستهلاكي امثل و اقل كان ذو إنتاجية و له أثار ايجابية على النمو Barro, 1989.

كان نموذج الدراسة معنويا إحصائيا عند 5% كما يوضحه الجدول رقم 2 وأن معامل التحديد كان مقبولا إحصائيا مما يجعلنا نقبل الفرضية القائلة بوجود عتبة واحدة على الأقل من خلال نظام واحد يحدده مربع مجموع بواقي الظاهرة.

بعد تقدير دالة الإنفاق الأمثل سنقوم بالتنبؤ بالسنوات اللاحقة لحجم الإنفاق الحكومي في الجزائر اعتمادا على نفس نموذج الانحدار ذات العتبة The Threshold Regression

(TAR) و يتضح من الشكل رقم 2 مدى تقارب منحنى التنبؤ لسنوات الدراسة 1980 إلى 2015 مع القيم الفعلية مما يجعل من التنبؤ المستقبلي أكثر مصداقية.

يوضح الشكل رقم 3 التنبؤ بالقيم الأمثل للإنفاق الحكومي الاستهلاكي في الجزائر إلى غاية فترة متوسطة الأجل 2020 ويبدو أن النموذج تعرض لصعوبات قياسية من اجل التنبؤ تجعل من النموذج ككل محل تقدير مقبول حيث جاء معامل "ثيل" و هو اختبار يقيس جودة التنبؤ جاء تقريبا مساويا للقيمة الإحصائية 5% أما متوسط مربعات الخطأ وهي التي تعبر عن انحراق قيم الخطأ اكبر من الواحد وهي دلالة أخرى على أن النموذج الكلي للدراسة مقبول إحصائيا و أن كان يبدو أن إهمال متغير سعر النفط كونه المتغير المحوري للاقتصاد الجزائري بما فيه الإنفاق الاستهلاكي الناجم عن الجباية النفطية بنسبة اكبر واضحا لي معالم الدراسة و نموذج التنبؤ بصفة خاصة كما يتضح في النهاية أن تقليص النفقات الاستهلاكية يعطي إنتاجية اكبر للنمو ليس كما هو معتقد به لصانع القرار و هذا لا يكون إلا من خلال اختبار أهم القطاعات الإنتاجية في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

الخاتمة

حاولت هذه الورقة البحثية قياس و التنبؤ بالإنفاق الأمثل للنمو الاقتصادي في الجزائر من 1980 إلى 2020 وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و هي :

- وجود علاقة بين النمو الاقتصادي و محدداته من عنصر العمل و الانفاق الحكومي و هذا ما يتوافق نماذج الجيل الثاني من الباحثين النيوكلاسيك مثل بارو1989.
- القيمة الإنتاجية الحدية للإنفاق الاستهلاكي الحكومي بلغت 0.29 وهي ذو دلالة إحصائية على إنتاجية الإنفاق الحكومي في الجزائر مع إشارة موجبة للإنفاق الحكومي.
- تبلغ نسبة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي الأمثل في الجزائر 12 % وفق الدراسة القياسية الممتدة من 1980 إلى 2015.
- جاء معامل "ثيل" معنوي عند 10% و الذي يجعل من جودة النموذج مقبولة احصائية.
- ضرورة ترشيد الانفاق و زيادة كفاءته بدل من حجمه من اجل تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر.

المراجع باللغة العربية

زين العابدين بري " العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة الممتدة من 1980 إلى 1998، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد و الإدارة، م 15، ع2001،2، ص 49-62.

المراجع باللغة الأجنبية

Abizadeh, S., & Gray, J. (1985). Wagner's Law: A pooled time-series cross-section comparison. National Tax Journal, 88, 209−218.

Armey, Richard K. (1995). The Freedom Revolution: The New Republican House Majority Leader Tells Why Big Government Failed, Why Freedom Works, and How We Will Rebuild America (p. 316).

Bai, Jushan and Pierre Perron (1998). “Estimating and Testing Linear Models with Multiple Structural Changes,” Econometrica, 66, 47–78

Bai, Jushan, and Pierre Perron (2003). “Computation and Analysis of Multiple Structural Change Model Journal of Applied Econometrics 18(1), 1–22.

Barro, r. (1990).Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy. 98, 103-125.

Barro, Robert J. (1990), Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy 98(5), 103-125.

Barro, Robert J. (1991), Economic Growth in a Cross-section of Countries, Quarterly Journal of Economics 106(2), 407-443.

Facchini F. & Melki M. (2011). Optimal Government Size and Economic Growth in France (1871-2008): En Explanation by the State and Market Failures, CES Working Papers, ISSN: 1955-611X, Paris, 1-38.

Friedman F. (1997). If Only the U.S. Were as Free as Hong Kong. Wall Street Journal, July 8, A14.

Gérard Destanne de Bernis" Les industries industrialisantes et les options algériennes",In: Tiers-Monde. 1971, tome 12 n°47. Le tiers monde en l'an 2000. pp. 545-563.

Grier, K.B., 1997. Governments, unions and economic growth. In: Bergstro K m, V. (Ed.), Government and Growth. Clarendon Press, Oxford

Gunalp, B. & Dincer, O. (2005). The Optimal Government Size in Transition Countries. Department of Economics, Hacettepe University Beytepe, Ankara and Department of Commerce, Massey University, Auckland.

Hansen, Bruce (1999). "Testing for Linearity." Journal of Economic Surveys, 13, 551-576.

Hansen, Bruce (2000). "Testing for Structural Change in Conditional Models." Journal of Econometrics, 97, 93-115.

Hansen, Bruce (2011). "Threshold Autoregression in Economics." Statistics and Its Interface," 4, 123–127. Potter,

Lucas, r. (1988).on the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics. 22: pp, 3 42

O.Faruk Altunca,Celil AydÕn, (2013), The Relationship between Optimal Size of Government and Economic Growth: Empirical Evidence from Turkey, Romania and Bulgaria, Procedia - Social and Behavioral Sciences 92 (2013) 66 – 75

P. ROMER (1986), "Increasing Returns and Long-Run Growth", Journal of Political Economy, 94(5), pp. 1002–37.

Ram, R. (1986). Causality between income and government expenditure: A broad international perspective. Public Finance, 41, 393−414.

Rezk, E. (2005). Public Expenditure and Optimal Government Size in an Endogenous Growth Model: An Analysis of the Argentine Case, National University of La Plata.

Simon (1999). "Nonlinear Time Series Modelling: An Introduction." Journal of Economic Surveys

Solow, R.M. (1956). A Contribution to the Theory of Economic Growth. Quarterly Journal of Economics. 70(1), 65-94.

Swan, T.W. (1956). Economic Growth and Capital Accumulation. Economic Record, 32(2), 334-361.

T. W. Schultz (1980), "Nobel Lecture: The Economics of Being Poor", Journal of Political Economy, 88(4), pp. 639–51.

Tsay, Ruey S. (1989). "Testing and Modeling Threshold Autoregressive Processes," Journal of the American Statistical Association, 84, 231–240

Vaziri, H., Nademi, Y., Paghe A.A. & Nademi, A. (2011). Does Armey Curve Exist in Pakistan and Iran Economies?. Journal of Applied Sciences Research, 7(5), 562-565.
Wagner, A. (1883). Finanzwissenscaft, 3rd edition Leipzig: Winter.

الملاحق

الشكل رقم 1: الإنفاق الحكومي الاستهلاكي كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي

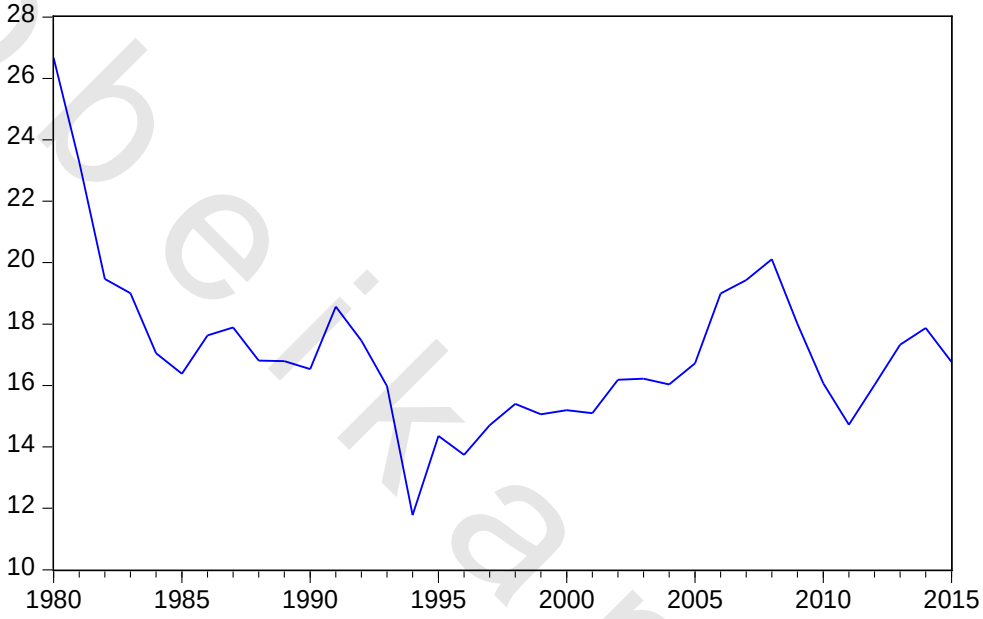

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

جدول رقم :1 القيمة المضافة المكونة للناتج الإجمالي للقطاعات

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
7	7	5,3	6	6	6,2	7	7,7	7	الفلاحة
28,5	25	37	34,6	36,6	35,8	28	28	24 ,9	المحروقات
4,08	4,4	3,8	4	4,2	4,4	5	5,3	6	صناعة خارج المحروقات
8,1	7,8	6,4	6,2	5,7	5,3	5,9	6	6,2	منشات التشييد
6,7	7,1	6,3	7	6,9	5,3	6,6	5,8	5,7	نقل و اتصالات
11,2	11,7	9,47	9,4	10,89	9,3	10	10	11,8	خدمات و تجارة

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات

جدول رقم 2 : تقدير الإنفاق الأمثل باستخدام نموذج TAR

Dependent Variable: S_TRANS
Method: Threshold Regression
Date: 06/15/16 Time: 00:22
Sample (adjusted): 1983 2015
Included observations: 33 after adjustments
Threshold type: Bai-Perron tests of L+1 vs. L globally determined thresholds
Threshold variable: S_TRANS(-2)
Threshold selection: Sequential evaluation, Trimming 0.15, , Sig. level 0.05
Threshold value used: 1.218542

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
S_TRANS(-2) < 1 -- 28 obs .21854				
S_TRANS(-1)	1.170257	1.123268	1.041832	0.3071
S_TRANS(-2)	-0.408343	1.842260	-0.221653	0.8263
S_TRANS(-3)	-0.061798	1.253284	-0.049309	0.9611
S_TRANS(-2) >= .21854 -- 5 obs				
S_TRANS(-1)	7.967323	2.921807	2.726848	0.0113
S_TRANS(-2)	-13.29296	3.240910	-4.101614	0.0004
S_TRANS(-3)	7.312094	1.906638	3.835071	0.0007
Non-Threshold Variables				
C	2.758738	7.652374	0.360507	0.7214

R-squared	0.587501	Mean dependent var	10.46025
Adjusted R-squared	0.492308	S.D. dependent var	7.939739
S.E. of regression	5.657261	Akaike info criterion	6.489588
Sum squared resid	832.1198	Schwarz criterion	6.807029
Log likelihood	-100.0782	Hannan-Quinn criter.	6.596398
F-statistic	6.171730	Durbin-Watson stat	2.285168
Prob(F-statistic)	0.000401		

obeikan.com

شكل رقم 2

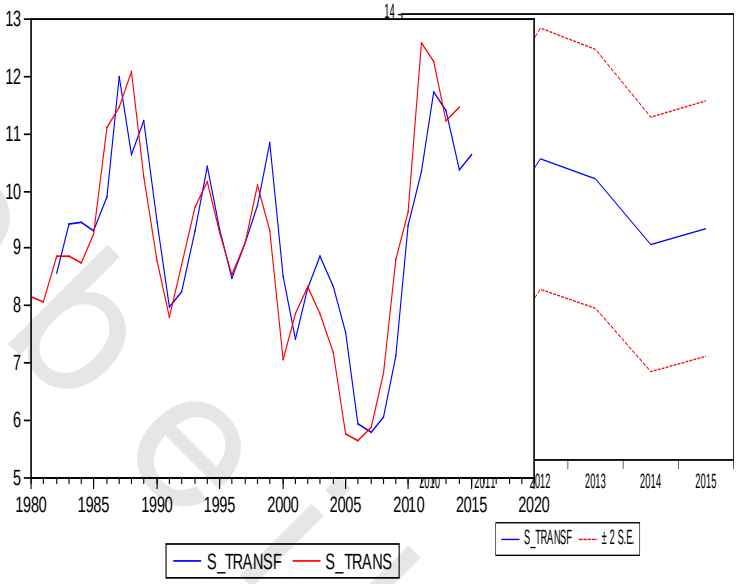

شكل رقم 3

Forecast: S_TRANSF	
Actual: S_TRANS	
Forecast sample: 2010 2020	
Adjusted sample: 2010 2015	
Included observations: 5	
Root Mean Squared Error	1.155246
Mean Absolute Error	0.864240
Mean Abs. Percent Error	7.206097
Theil Inequality Coefficient	0.052103
Bias Proportion	0.464318
Variance Proportion	0.029656
Covariance Proportion	0.506026

obeikan.com

التعليم المحاسبي كأداة لتفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة الجامعة الجزائرية-

أ.قادري عبد القادر
جامعة مستغانم

الملخص:
إن للتعليم العالي دور فعال في الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN)وتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)في المؤسسات الإقتصادية باعتبار أن الجامعة الجزائرية تعتبر ورشة لعقد المؤتمرات والبحث العلمي والتكوين العالي للكفاءات في مجال المحاسبة و المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي.(SCF)
الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي، محاسبة، مراجعة، مؤسسة اقتصادية، تعليم محاسبي، معارف، مهارات، كفاءات.
Abstract: higher education Has an active role in the transition from (PCN) and the application of (SCF) in economic institutions as the University of Algiers is a workshop for conferences, scientific research and higher composition of competencies in the field of accounting and (SCF) .
Key words: financial accounting system, accounting, audit, economic institution, accounting education, knowledge, skills, competencies.

مقدمة:
قامت الجزائر منذ 2007 بتبني نظام جديد للمحاسبة المالية ألا وهو النظام المحاسبي المالي(SCF)الذي أصبح ساري التطبيق في جميع المؤسسات الإقتصادية المعنية منذ 2010، وهذا الإجراء الإصلاحي في مجال المحاسبة كان له عدة أهداف من أهمها المساهمة في توحيد المحاسبة في الجزائر مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية الذي تتبناه معظم الدول المتقدمة كالإتحاد الأوروبي الذي يعتبر من أهم الشركاء الإقتصاديين للجزائر، حيث يعتبر تبني معايير المحاسبة الدولية من العوامل التي يمكن أن تساهم في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لما له من آثار إيجابية على الدول المستضيفة وخاصة النامية منها، من خلال ما سبق كان لزاما على الجامعة الجزائرية أن تواكب هذه الإصلاحات من خلال تبني برامج تعليمية تتوافق مع المتغيرات البيئية التي تحيط بها، كون أن الجامعة تعتبر الممون الرئيسي بالكفاءات المؤهلة لتطبيق هذا النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الإقتصادية، حيث يعتبر التعليم المحاسبي من أهم المجالات التعليمية التي تتبناها الجامعة الجزائرية سواء في نظام التعليم الكلاسيكي أو مع تبني نظام الليسانس – ماستر- دكتوراه كنظام تعليم جديد، حيث يتاح للطالب أن يتلقى المعارف والمهارات الأساسية التي تساعده في ممارسة مهنة المحاسبة التي تعتبر من أهم احتياجات سوق العمل .
ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو التصور المقترح لنموذج التعليم المحاسبي المناسب الذي يمكن أن يستخدم في تكوين كفاءات جامعية قادرة على المساهمة في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟
أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أن المعايير المحاسبية الدولية التي تعتبر المكون الرئيسي للنظام المحاسبي المالي تعتمد على ضرورة تلقين تعليم نظري هام نظرا لما تحتويه من مفاهيم

وتعليمات وتوجيهات وشروحات معمقة لا يمكن أن يتلقاها المتكون إلا من خلال التكوين الجامعي.

أهداف البحث: تتمثل في:

- تسليط الضوء على نظام التعليم الجامعي الذي تعتمده الجامعة الجزائرية في معظم المجالات المعرفية.
- استعراض نظام التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وأهم خصائصه.
- محاولة اقتراح نموذج للتعليم المحاسبي على ضوء توجيهات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومتطلبات سوق العمل في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

و للإجابة على إشكالية البحث السابقة الذكر تقرر تناول البحث من خلال المحورين التاليين:

- استعراض منهج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية خلال مرحلة الليسانس
- منهج دراسي مقترح للتعليم المحاسبي في مرحلة الليسانس- بالتطبيق على تخصص المحاسبة والمراجعة-

أولا: استعراض منهج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية خلال مرحلة الليسانس

مع إصلاح منهج التعليم الجامعي في الجزائر من خلال تبني نظام ل م د، أصبحت معظم مناهج التعليم في الجامعة الجزائرية تخضع لمتطلبات هذا النظام، ومن بين تلك المناهج، منهج التعليم المحاسبي هذا الأخير خضع لعدة إصلاحات في إطار نظام ل م د نفسه، حيث ترك إعداد مناهج التعليم المحاسبي عند تبني نظام ل م د لمبادرة هيئة التدريس من خلال تقديم عروض تكوين في تخصصات يقترحونها، إلا أن هذه الآلية خلقت بعض المشاكل كإختلاف محتوى نفس التخصص من جامعة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف في تقييم الكفاءات المتخرجة فربما قد ينجح طالب في تخصص معين في جامعة معينة إلا أنه يمكن أن يرسب في نفس التخصص في جامعة أخرى نظرا لإختلاف المحتوى التعليمي، كما أن صعوبة معادلة المقاييس إذا ما أراد طالب اختيار تخصص متاح في جامعة أخرى وهذا ناتج عن أن المقاييس التي تحصل عليها في جامعته الأصلية تختلف بشكل جوهري عن المقاييس التي درست من أجل الوصول إلى التخصص المحدد في الجامعة التي يريد التوجه إليها.

إن المشاكل السابقة وغيرها دفعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تشكيل لجان متخصصة من أجل توحيد مناهج التعليم بشكل عام في جميع الجامعات الجزائرية ومن بينها التعليم المحاسبي، حيث يمس هذا التوحيد بشكل أساسي مرحلة التعليم المشترك ومرحلة التفرع، كما يمس مرحلة التخصص في قائمة التخصصات المعتمدة وكذا محتوى موادها التعليمية الأساسية، إن اللجان السابقة التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي انتهت من أعمالها وأعتمدت نتائجها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث أصبحت سارية التطبيق كما يلي:

1. مرحلة التعليم المشترك:

يندرج التعليم المشترك للتعليم المحاسبي ضمن ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ويتضمن سداسيين متتاليين واللذان بدورهما يكونان السنة الأكاديمية الأولى في ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

حيث يتلقى الطالب في مرحلة التعليم المشترك نسبة ضئيلة من المواد المتخصصة حيث نرصد فقط مقياس المحاسبة العامة سواء في السداسي الأول أو الثاني وهذا ربما يعتبر كافي لكي يكون الطالب فكرة عن ميدان التعليم المحاسبي ويمكن أن يساعده في اختيار هذا الأخير من ضمن التخصصات التي تندرج ضمن ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالإضافة إلى

ما سبق فإن مرحلة التعليم المشترك تتضمن مقاييس من تخصصات أخرى إضافة إلى مقاييس ليس لها علاقة بميدان العلوم الإقتصادية مثل القانون و علم الإجتماع، وهذا يدل على أن الجامعة الجزائرية تحاول الإقتراب من معايير التعليم المحاسبي الدولية المطبقة في الدول المتقدمة والتي توصي بأن المواد التعليمية العامة يجب أن لا تقل نسبتها عن 50% من مجموع مواد التعليم المحاسبي.

2. مرحلة التفرع:

إن التخصصات النهائية للتعليم المحاسبي تتفرع عن فرع أولي من ضمن الفروع المنبثقة عن ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ألا وهو علوم المالية والمحاسبة، وتتضمن مرحلة التفرع أيضا سداسيين متتاليين يشكلان السنة الأكاديمية الثانية تحت فرع علوم المالية والمحاسبة.

وما يميز هذه المرحلة عن سابقتها هو زيادة نسبة المواد المتخصصة في المنهج التعليمي، وتتوزع هذه المواد بين التخصصات المتعلقة بالمحاسبة مثل مقياس المحاسبة التحليلية و مقياس المعايير المحاسبية الدولية، وكذا التخصصات المتعلقة بالمالية مثل مقياس مالية المؤسسة ومقياس المالية العامة، وهذا يدل على أن هذه المرحلة سوف تمكن الطالب من اكتشاف أكثر لمختلف العروض التي سوف يختار من بينها في مرحلة التخصص، كما أن هذه المواد التعليمية التي يتلقاها الطالب في هذه المرحلة سوف تساعده بناء قدراتها الفكرية سواء توجه إلى تخصصات متعلقة بالمالية أو المحاسبة، وذلك نظرا للإرتباط القوي بين كل من العلوم المالية والعلوم المحاسبية حيث أصبح كل منهما يعتمد على الآخر بشكل كبير.

3. مرحلة التعليم المحاسبي المتخصص

عند تجاوز الطالب للمرحلة السابقة بنجاح، يجد أمامه عدة تخصصات مقترحة لتلقي تعليم محاسبي متخصص في مجال من بين التخصصات المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة في اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

وتتضمن هذه المرحلة أيضا سداسيين متتاليين يشكلان السنة الأكاديمية الثالثة والأخيرة في مرحلة الليسانس، كما عمدت اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى توحيد المواد الأساسية للتخصصات السابقة، بينما تركت المواد المنهجية، المواد الإستكشافية والمواد الأفقية لإقتراحات هيئات التدريس في الجامعات التي تريد فتح أي تخصص من بين التخصصات المعتمدة من قبل اللجنة، على أن تقدم تلك الإقتراحات في شكل عروض تكوين لتخضع للفحص والتقييم من قبل اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفي حال قبولها تمنح الإعتماد من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وما يميز وحدات التعليم الأساسية في مرحلة التخصص أنها تختلف عن المراحل التي سبقتها سواء مرحلة التعليم المشترك أو مرحلة التفرع، كون أنها تتضمن فقط المواد المتعلقة بالتخصص، لأن التخصصات المعتمدة كان الهدف الأساسي من وراء اعتمادها هو تلبية احتياجات سوق الشغل، وبالتالي كان لا بد أن يخضع الطالب في مرحلة التخصص إلى مواد تعليمية متخصصة لتأهيله من ممارسة مهنة معينة، حيث يسعى تخصص المحاسبة والمراجعة من خلال المواد التعليمية التي يتضمنها إلى تزويد الطالب بالمعارف والمهارات اللازمة التي تؤهله لممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة.

ثانيا: منهج دراسي مقترح للتعليم المحاسبي في مرحلة الليسانس- بالتطبيق على تخصص المحاسبة والمراجعة-

يعتبر المنهج المقترح استكمال للمواد التعليمية الأساسية في تخصص المحاسبة والمراجعة و المعتمدة من قبل اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، وبالتالي فإن السداسيين الخامس والسادس من مرحلة الليسانس هما المعنيين فقط بالاقتراح نظرا لأن باقي السداسيات الأربعة السابقة تم توحيد محتواها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأسباب تم ذكرها، وفيما يأتي الجدولين 01 و02 يمثلان نموذج المنهج المحاسبي المقترح لمرحلة الليسانس في تخصص المحاسبة والمراجعة.

الجدول رقم(01): نموذج المنهج المحاسبي المقترح للسداسي الخامس لمرحلة الليسانس في تخصص المحاسبة والمراجعة

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي		المعامل		الأرصدة		
نوع التقييم								
16-14أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة		أعمال تطبيقية		أعمال أخرى		
	متواصل	إمتحان						
وحدات التعليم الأساسية								
محاسبة الشركات	135	1.5	1.5	6	2	6	X	X
محاسبة مالية معمقة 1	135	1.5	1.5	6	2	6	X	X
معايير المراجعة الدولية	135	1.5	1.5	6	2	6	X	X
وحدات التعليم المنهجية								
مراجعة ورقابة داخلية	75	1.5	1.5	2	2	3	X	X
أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة	75	1.5	1.5	2	1.5	2	2	3	X	X
محاسبة ومراجعة عمومية	75	1.5	1.5	2	2	2	3	X	X
وحدات التعليم الإسكتشافية								
إحصاء تطبيقي في المحاسبة والمراجعة	45	1.5	1.5	-	1.5	2	2	X	X
وحدة التعليم الأفقية								
منهجية إعداد الدراسة الميدانية في المحاسبة والمراجعة	22.5	1.5	-	1	1	X		
مجموع السداسي 5	697.5	12	10.5-	24	15	30		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على

Le Ministre de L'enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique algérien, Offre de formation L.M.D. LICENCE ACADEMIQUE, p16.

الجدول رقم(02): نموذج المنهج المحاسبي المقترح للسداسي السادس لمرحلة الليسانس في تخصص المحاسبة والمراجعة

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي			المعامل	الأرصدة			
نوع التقييم									
	14-16أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة		أعمال تطبيقية		أعمال أخرى		
		متواصل	إمتحان						
وحدات التعليم الأساسية									
التسيير المالي	135	1.5	1.5	6	2	6	X	X	
محاسبة مالية معمقة 2	135	1.5	1.5		6	2	6	X	X
مراجعة مالية	135	1.5	1.5	6	2	6	X	X	
وحدات التعليم المنهجية									
حوكمة الشركات	105	1.5	1.5	4	2	5	X	X	
تقرير تربص	90			6	1	4	X	X	
وحدات التعليم الإسكتشافية									
قانون تجاري معمق	45	1.5			1.5	1	2		X
وحدة التعليم الأفقية									
لغة أجنبية4	22.5	1.5		-	1	1	X		
مجموع السداسي5	667.5	07.5	07.5	-	29.5	11	30		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على

Le Ministre de L'enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique algérien, Offre de formation L.M.D. LICENCE ACADEMIQUE, p16.

نلاحظ من خلال الجدولين 01 و 02 أن المعاملات والأرصدة الخاصة بالمواد جاءت وفقا لتوجيهات اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية التي تنص على أن الحجم الساعي المقابل للرصيد، يحسب على أساس 20 إلى 25 ساعة من التكوين تقابل 1 رصيد، أما حساب المعامل(كل 1.30 سا = معامل 1)، كما نلاحظ أن الحجم الساعي الإجمالي للسداسي تم وضعه على أساس توجيهات اللجنة البيداغوجية بحيث يكون محصور بين 600 سا و 750 سا .

كما يمكن من خلال الجدولين السابقين أن نستخلص بعض المستحدثات الهامة في نظام ل م د مقارنة بالنظام الكلاسيكي في التعليم الجامعي كما يلي:

- وحدات التعليم: يتضمن التكوين في ل م د عموما أربعة أصناف من وحدات التعليم منسقة بصفة بيداغوجية منسجمة :
  - وحدات التعليم الأساسية: تتضمن المقاييس الضرورية.
  - وحدات التعليم المنهجية: تتضمن المقاييس المكملة للمواد الأساسية.
  - وحدات التعليم الإستكشافية: تتضمن المقاييس المساعدة كالإعلام الآلي والرياضيات، والقانون وعلم الإجتماع، ...وغيرها.
  - وحدات التعليم الأفقية: مقياس اللغة الأجنبية مثلا.
- الأرصدة :

وحدة التعليم والمادة أو المواد المكونة لها تقدر على شكل أرصدة، الرصيد يمثل عبىء من العمل(دروس، تربصات، مذكرة التخرج وعمل فردي) المطلوبة من الطالب حتى يبلغ أهداف وحدة التعليم أو المادة.

يتضمن كل سداسي 30 رصيدا، حيث أن شهادة الليسانس تطابق 180 رصيد، أما شهادة الماستر تطابق 120 رصيد، كما أن من خصائص الأرصدة أنها تكتسب بمجرد النجاح في وحدة التعليم أو مادة ذات العلاقة بها.

إضافة إلى ما سبق فإن الرصيد له دور في مساعدة الطالب على الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أعلى منها في حال لم يتحصل على المعدل العام السنوي المناسب•(أي 20/10) وذلك كما يلي :

- يسمح للطالب بالانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ليسانس، إذا تحصل على ثلاثين(30) رصيدا على الأقل منها(3/1) على الأقل في سداسي و(3/2) في السداسي الأخير.
- يمكن السماح للطالب بالانتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة ليسانس، إذا تحصل على تسعين(90) رصيدا على الأقل واكتسب الوحدات التعليمية الأساسية المطلوبة مسبقا لمواصلة الدراسات في التخصص.
- في كل الحالات، لا يمكن للطالب المسجل في الليسانس البقاء أكثر من خمس(05) سنوات، بينما يمكن السماح للطالب الذي تحصل على 120 رصيدا أو أكثر، بإعادة التسجيل لسنة إضافية، استثنائيا.

إضافة إلى ما سبق فإن هذا النموذج المقترح من خلال الجدولين 01 و 02 يهدف إلى تزويد الطالب بالمعرفة والمهارات والقيم والأخلاق المهنية من خلال المواد التعليمية التي يتضمنها، وفيما يلي توصيف لتلك المواد:

- محاسبة الشركات: تهدف هذه المادة إلى تعريف الطالب بمفهوم الشركات التضامنية والمساهمة من حيث تكوينها ورأس مالها وتوزيعات الأرباح فيها والتعديلات التي تطرأ عليها، فضلا عن

تصفيتها والإجراءات المحاسبية المتعلقة بها.

- محاسبة مالية معمقة 1: تهدف هذه المادة إلى تمكين الطالب من إتقان محاسبة الأغلفة المتقدمة،

محاسبة الأوراق التجارية)التحصيل، الخصم، التظهير، .....إلخ(، محاسبة الأجور، محاسبة الضرائب المؤجلة، محاسبة عقود الإيجار التمويلية، العقود على المدى الطويل(عموميات، طريقة الإنجاز، طريقة التقدم)

- معايير المراجعة الدولية: تهدف هذه المادة إلى تعريف الطالب بالمفهوم العام لمعايير المراجعة الدولية وعلاقته بالمحاسبة الدولية، معايير المراجعة العامة ومعايير العمل الميداني، معايير لإعداد التقارير وعرض للمعايير الدولية للمراجعة.

- مراجعة ورقابة داخلية:يتناول هذا المقياس التعريف بنظام الرقابة الداخلية ومكوناته الأساسية وحدوده، كما يتطرق هذا المقياس إلى إجراءات دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية قصد تحديد مخاطر التحريف الهام على مستوى القوائم المالية للمؤسسة، كما يتطرق في هذا المقياس إلى دور المدقق الداخلي.

- أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة: تكمن أهمية هذه المادة في إلمام الطالب بأهم الآداب و السلوكيات التي يجب أن يلتزم بها كل من المحاسب والمراجع من أجل تحقيق أهداف مهني المحاسبة والمراجعة، وتتضمن النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، السرية والسلوك المهني، كما تهدف هذه المادة إلى تعريف الطالب بأهم التهديدات التي تحد من إلتزامه بالمبادئ الأخلاقية والتعرف أيضا على أهم الأدوات المتاحة لمواجهتها.

- محاسبة ومراجعة عمومية: تستهدف هذه المادة التعريف بقواعد المحاسبة العمومية التي تطبق على مصالح الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والمرافق والهيئات العمومية باختلاف أنواعها، كما يتم التطرق إلى المراجعة العمومية التي تهدف إلى رقابة الأموال

العمومية من خلال التعرف على أهم الأجهزة المكلفة بالرقابة على الأموال العمومية في الجزائر، على رأسها مجلس المحاسبة و المفتشية العامة للمالية، وذلك من خلال التطرق إلى صلاحيتها وتنظيمها و كيفيات الرقابة التي تمارسها.

- إحصاء تطبيقي في المحاسبة والمراجعة :

تتطرق هذه المادة إلى تحليل السلاسل الزمنية، نموذج الإنحدار البسيط ونموذج الإنحدار المتعدد،اختيار العينات.

- منهجية إعداد الدراسة الميدانية في المحاسبة والمراجعة:تهدف هذه المادة إلى مراجعة ما تلقاه سابقا من أساسيات البحث العلمي ومناهجه من حيث خطوات البحث العلمي، وتحديد مشكلة البحث وأبعاده، وتصميم البحث، وطرائق جمع المعلومات وتصنيفها وترتيبها، وصياغة الفرضيات واختبارها واستخلاص النتائج، وعملية توثيق مراجع البحث العلمي، كما يتم تعريف الطالب بأهم أداوت جمع البيانات الميدانية(الإستبيان، المقابلة والملاحظة) وطرق تحليلها وأهم الإختبارات الإحصائية التي يمكن أن تطبق عليها، وفي نهاية دراسة هذه المادة ينبغي أن يكون لدى الطالب القدرة على العمل بمفرده في مجالات البحث العلمي وكتابة التقارير.

- التسيير المالي:تتضمن هذه المادة الموضوعات الآتية: مدخل للتسيير المالي، تحليل القوائم المالية)دراسة الميزانية، دراسة حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظائف، جدول التدفقات النقدية، جدول تغيرات الأموال الخاصة(، دراسة التوازنات باستخدام المؤشرات والنسب المالية، التخطيط المالي من خلال عتبة المردودية واستخداماتها، الرافع المالي)الرافعة المالية والرافعة التشغيلية(، إدارة الأصول المتداولة) المخزون والإئتمان .)

- محاسبة مالية معمقة 2: تعد هذه المادة تتمة للمحاسبة المالية 1 وتتضمن الموضوعات الآتية :

محاسبة الأدوات المالية، عمليات نهاية السنة: محاسبة الإهتلاكات، المؤونات وتدني القيّم، المقاربة البنكية، تصحيح الأخطاء، الجرد المادي وأعمال التسوية المرتبطة به، تسوية التكاليف والإيرادات، الأحداث اللاحقة بعد الإقفال .

- مراجعة مالية: تتضمن هذه المادة ثلاث جوانب أساسية: الأهداف العامة للتدقيق المحاسبي والمالي، منهجية التدقيق المحاسبي والمالي، تقنيات التدقيق المحاسبي والمالي.

- حوكمة الشركات: تهدف هذا المادة إلى التعريف بحوكمة الشركات، شرح مبادئ الحوكمة بما في ذلك حقوق الملاك وواجباتهم، ودور أصحاب المصلحة في متطلبات الحوكمة والإفصاح والشفافية .

- تقرير تربص: تتناول هذه المادة الجانب العملي في المحاسبة، إذ يقوم الطالب بإعداد بحث يستعرض فيه أحد موضوعات المحاسبة المهمة وبإشراف أحد أساتذة القسم الذي ينتمي إليه، ثم يقدمه إلى إدارة القسم لمناقشته في نهاية الفصل الدراسي من قبل الأساتذة المتخصصين، كما يلزم الطالب بإرفاق البحث الذي أنجزه بتقرير حول التربص العملي الذي قام به في بيئة العمل ذات العلاقة بموضوع البحث الذي أنجزه.

- قانون تجاري معمق: تهدف هذه المادة إلى التعمق أكثر في الإطار القانوني الذي يحكم قواعد

سير مختلف الشركات التجارية في الجزائر من حيث النوع، التأسيس والإدارة والمراقبة.

- لغة أجنبية4: يتم تدريس الطالب هذه المادة منذ بداية التعليم المشترك، حيث تهدف هذه المادة في مرحلة التخصص إلى تعريف الطالب بالمبادئ والمفاهيم المحاسبية باللغة الانكليزية وعلى نحو مفصل حتى يتمكن من الإلمام بالمصطلحات المحاسبية باللغة الانكليزية .

الخاتمة :

يعتبر ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من أهم الميادين التعليمية في الجامعة الجزائرية، كون أن هذا النوع من الميادين التعليمية يساهم بشكل كبير في تكوين مخرجات تشكل جزء هام من الكفاءات التي تمثل الدعامة الأساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث يتلقى المتكون في مرحلة الليسانس مجموعة من المعارف تتعلق بجميع جوانب الإقتصاد والتسيير والتجارة إضافة إلى جوانب معرفية أخرى مثل علم الإجتماع والقانون واللغات والمعلوماتية، حيث تعتبر المرحلة الأولى من الليسانس بمثابة القاعدة الأساسية التي تبني عليها جميع التخصصات الفرعية ومن أهمها تخصص المحاسبة، كون أن المتخرج الذي يحمل شهادة ليسانس في تخصص المحاسبة أو غيره من التخصصات يكون قادر على التكيف مع البيئة الإجتماعية والإقتصادية المحيطة بالمجال الذي تخصص فيه، ويستمر المتكون في المرحلة الثانية في اكتساب المعارف العامة المتعلقة بميدان العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير مع إحلال جزء منها بمواد متخصصة تمهيدا للمرحلة الأخيرة من الليسانس التي يتلقى فيها المتكون جزء هام من المعارف والدراسات والتربصات المتخصصة تمكنه من اكتساب مهارات عالية تواكب متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة، وقد اقترحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من خلال لجنة بيداغوجية مختصة عدة تخصصات معتمدة في مجال التعليم المحاسبي، من أهمها تخصص المحاسبة والمراجعة، ويهدف هذا التخصص إلى تكوين كفاءات قادرة على إعداد القوائم المالية لمختلف المؤسسات الإقتصادية وكذا مراجعتها وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي من متطلبات، حيث تم وضع نموذج دراسي موحد بين كل الجامعات في ما عدا الوحدات الغير الأساسية في السداسيين الأخيرين من مرحلة الليسانس التي يمكن أن يساهم في استكمالها أعضاء هيئة التدريس من خلال اقتراحاتهم للمواد التعليمية التي يمكن أن تلقى للمتكونين في شكل عروض تكوين .

التوصيات:

- يوصى باستكمال المواد الأساسية للسداسي الخامس من مرحلة الليسانس تخصص محاسبة ومراجعة بالمواد التالية: مراجعة ورقابة داخلية، أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة، محاسبة ومراجعة عمومية، إحصاء تطبيقي في المحاسبة والمراجعة، منهجية إعداد الدراسة الميدانية في المحاسبة والمراجعة.
- بالإضافة إلى تقرير التربص يوصى باستكمال المواد الأساسية للسداسي السادس من مرحلة الليسانس تخصص محاسبة ومراجعة بالمواد التي تتناول الموضوعات التالية:حوكمة الشركات، قانون تجاري معمق، لغة أجنبية.
- ضرورة خضوع مناهج التعليم المحاسبي للتحديث المستمر لمواكبة المتغيرات البيئية المحيطة.
- رغم أن البرامج المحاسبية تشتمل على العديد من الأمور المحاسبية إلا أنها مازالت بحاجة إلى مواكبة التطورات المستمرة في تقنية المعلومات.
- إن تفعيل دور المؤسسة الإقتصادية في التعليم والتدريب المحاسبي من خلال الليسانس المهني، سوف يساهم بقدر أكبر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الإقتصادية.

قائمة المراجع:

1. الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، تصور مقترح لتطبيق معايير التعلم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،المجلد السابع العدد16، 2014.

.2 اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، توجيهات هامة .
.3 محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 11 و 12 جانفي 2015 بجامعة قسنطينة.
.4 محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 10 و 11 ديسمبر 2014 بجامعة عنابة.
.5 مقداد أحمد الجليلي، آلاء عبد الواحد ذنون، استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطويرالمناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 99، مجلد 32، 2010.
.6 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية .القرار رقم 507، مؤرخ في15 جويلية 2014، الذي يحدد مدونة الفروع لميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية لنيل شهادة ليسانس والماستر .
.7 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية .القرار رقم 640، مؤرخ في 24 جويلية 2014، الذي يحدد برنامج التعليم للسنة الثانية لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية فرع علوم مالية ومحاسبة.
.8 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية.القرار رقم 581، مؤرخ في 23 جويلية 2014، الذي يحدد برنامج التعليم القاعدي المشترك لشهادات ليسانس ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية .
.9 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل م د، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2011.
.10 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، قرار رقم 712 مؤرخ في 03 نوفمبر 2011 يتضمن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر.
11. Le Ministre de L’enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique algérien . Arrêté n° 507 du 15 juil 2014. fixant la nomenclature des filières du domaine «Sciences économiques, de Sciences gestion et commerciales» En vue de l’obtention des diplômes de licence et de master.
Le Ministre de L’enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique algérien, Offre de formation L.M.D. LICENCE ACADEMIQUE.

Obeikan.com

طريقة التكاليف المستهدفة وعلاقتها بتنافسية المؤسسة

أ. زموري مونير
جامعة البليدة - 2-

ملخص:
تتعدد طرق حساب التكاليف الحديثة وتختلف من حيث طريقة استخدامها ولكنها تسعى في مجملها لتحقيق هدف رئيسي وهو تخفيض التكاليف الخاصة بالمنتوج من خلال استراتيجية قيادة التكلفة وتطوير منتجاتها، فطريقة التكلفة المستهدفة تساهم بدورها في تقديم فرصة للمؤسسة من أجل التحكم في الأسعار من جهة والحفاظ على عملائها والبقاء في السوق من جهة ثانية، الأمر الذي يساهم في خلق تنافسية و ميزة تنافسية للمؤسسة والسعي إلى تحقيق الريادة وتحقيق الهدف التي أنشأت من أجله،
الكلمات المفتاحية: التكلفة المستهدفة، الميزة التنافسية، التنافسية، استراتيجية قيادة التكلفة،

Résumé :
L'objectif de présent article est de mettre sous l'éclairage les méthodes modernes de calcul des coûts qui ont connus une diversification constante en fonction de leur objectif issu de la détermination de ces coûts. Néanmoins ils ont pour but ç atteindre un objectif commun est de réduire les coûts relatifs aux produits fini. La méthode des coûts ciblés offre une contribution importante au fin de la maîtrise des prix d'une part ainsi que la préservation de sa clientèle et sa part du marché d'une autre part, ce qui permet l'octroi d'un avantage concurrentiel au profit de l'entreprise en vue d'atteindre le leadership et l'objectif de sa création.

مقدمة:
لا شك أن صدارة عدة شركات عالمية في مجالات التصنيع على المستوي العالمي وخاصة منها اليبانية لم تأتي من فراغ بل هي نتاج جهود مكثفه للتطوير والتحسين وتبني وصناعة التكنولوجيا، والأهم من التكنولوجيا العلوم، فالعلوم هي التي تصنع التكنولوجيا وليس العكس، وقد كان هذا درسا تعلمته أوربا بعد الحرب العالمية الثانية التي قضت على بنيتها التحتية وأكتشف الأوربيون أن امتلاك العلوم والتكنولوجيا أفضل من امتلاك التكنولوجيا وحدها، إن الانفتاح الكبير للأسواق والتطور السريع في مجال التكنولوجيا أدى إلى احتدام شدة المنافسة بين هذه الشركات، فأصبح كل منها يسعى إلى تحقيق التفوق والتميز بغية البقاء في مجال الأعمال، فنلاحظ جليا ظهور عدة مفاهيم كالعولمة و إدارة الجودة الشاملة والمنافسة على أساس الزمن وغيرها من المفاهيم الحديثة التي ساهمت في تغيير ملامح المنافسة.

وفي سبيل الدخول في مضمار المنافسة يتطلب من المؤسسات التمتع بالعديد من المزايا، والتي من أهمها السيطرة على التكاليف، ومع التطور الحاصل في بيئة التصنيع وسعي المؤسسات المتواصل للسيطرة على التكاليف أصبح لابد عليها من البحث عن طرق حديثة لحساب التكاليف والتي منها التكلفة المستهدفة.

سنحاول من خلال هذه الدراسة إلقاء الضوء على طريقة التكلفة المستهدفة وكيف تؤثر على تنافسية المؤسسات الاقتصادية، و هذا من خلال الإجابة على الإشكالية الآتية:

ما علاقة تطبيق طريقة التكلفة المستهدفة بتنافسية المؤسسة؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا معالجة العناصر الآتية:

I. ما هية تنافسية المؤسسة
II. طريقة التكاليف المستهدفة وعلاقتها بتنافسية المؤسسة.

I. ماهية تنافسية المؤسسة:

التنافسية مفهوم ليس معرفاً جيداً حسب بورتر ويختلف الكتاب حول مضمونه حين يرى Landau أن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي فإن آخرين يستعملون لها مفهوماً ضيقاً يتركز على تنافسية السعر والتجارة.[1]

1- تعريف تنافسية المؤسسة:

لابد من الإشارة إلى أنه من الناحية النظرية، يمكن التمييز بين مدرستين رئيسيتين في تحديد مفهوم التنافسية هما مدرسة رجال الإدارة، ومدرسة الاقتصاديين، وذلك كما يلي:

- مدرسة رجال الإدارة: ويعتبر مايكل بورتر من جامعة هارفارد رائد هذه المدرسة التي تركز على الجوانب المتعمقة بالتكلفة والإنتاجية، إذ تعتبر التنافسية سياسة وطنية يتم تعزيزها عبر زيادة الإنتاجية اعتماداً على الابتكار في الإنتاج بدلاً من الاعتماد على الميزة النسبية في امتلاك الموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة والمناخ المناسب والموقع الجغرافي.
- مدرسة الاقتصاديين: وتركز على الرفاهية الاقتصادية وترتبط بالنمو المستدام، ويعتبر الاقتصاد تنافسياً إذا كان قادرا على تحقيق النمو دون الإخلال بميزان المدفوعات، وبالتالي ينعكس هذا النمو على زيادة الرفاهية من خلال الاعتماد على رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الإبداع، والتوجه نحو إنتاج السلع كثيفة رأس المال، او الاستثمار في الدول ذات العمالة المتدنية الأجر بالنسبة للعمليات الإنتاجية التي تتطلب كثافة كبيرة في اليد العاملة.[2]

وتعرف التنافسية على مستوى الاقتصاد الجزئي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، حيث يمكن تعريف التنافسية على مستوى المنشأة وعلى مستوى القطاع وعلى المستوى الوطني، كما أن العلاقة بينيما هي علاقة تكاملية، حيث أن أحدهما يؤدي إلى الآخر، بالإضافة إلى ذلك قامت عدة منظمات إقليمية ودولية بتقديم تعريف للتنافسية حسب منظورها ورؤيتها وأهدافها.

2- مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة:

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحاً يبدو على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست لها تنافسية، وحسب النموذج النظري للمزاحمة الكاملة فإن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، وهذا يعني أن موارد المؤسسة يساء تخصيصها وأن ثروتها تتضاءل أو تبدد، وضمن فرع النشاط معين ذي منتجات متجانسة

[1] عيسى محمد الغزالي، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية (القدرة التنافسية وقياسها). العدد الرابع والعشرون ديسمبر 2003، ص04

[2] المرصد الوطني للتنافسية- التنافسية في الفكر الاقتصادي- جويلية 2011، ص03.

يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية لأن تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها، وقد يعود ذلك إلى أن إنتاجيتها أضعف أو أن عناصر الإنتاج تكلفها أكثر أو للسببين معاً.[3]

ويقدم اوستن Austin نموذجاً لتحليل الصناعة وتنافسية المؤسسة من خلال القوى الخمس المؤثرة على تلك التنافسية وهي :

- ✓ تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.
- ✓ قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة.
- ✓ قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات للمؤسسة.
- ✓ تهديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة.
- ✓ المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.

ويشكل هذا النموذج عنصراً هاماً في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المؤسسة، وجاذبية منتجات مؤسسة ما يمكن أن تعكس الفاعلية في استعمال الموارد وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير أو الدعاية، لهذا فإن الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعاً مؤشرات للتنافسية على مستوى المؤسسة.[4]

أ- الربحية

تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشراً على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسيةً في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية، وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها.

ب- الحصة من السوق

من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلي محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أوبسبب أفول السوق، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين.

عندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيها، كلما كانت حصتها من السوق أكبر وكانت المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم إذن المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج.

---

[3] وديع محمد عدنان، المرصد الوطني للتنافسية،التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري 2007، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة، ص11

[2] دويس محمد الطيب- براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول- رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية- 2005، ص10

و في قطاع نشاط ذي إنتاج غير متجانس، فإن ضعف ربحية المؤسسة يمكن أن يفسر بالأسباب أعلاه و لكن يضاف أليها سببا آخر هو أن المنتجات التي تقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضا، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصتها من السوق ذات التوازن[5].

ج- الإنتاجية الكلية للعوامل

تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF) الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من السيارات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة.

من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو إلى تحقيق وفورات الحجم، كما يتأثر دليل النمو PTF بالفروقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية، و يمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية (لا فاعلية تقنية أو لا فاعلية أخرى تسمى "لا فاعلية X") أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما معاً.

د- تكلفة الصنع

تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا، أو السببين السابقين معاً، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين.

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرًا كافياً عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن هذه الوضعية يتناقص وجودها.[6]

3- الاستراتيجيات التنافسية لبورتر

أ- مفهوم الاستراتيجية

تعرف بأداء الاعمال بطريقة مختلفة أو مميزة أي القيام بالأنشطة التي لا يؤديها المنافسين بغية التميز.

---

[5] دويس محمد الطيب- المرجع السابق، ص11

[1] دويس محمد الطيب- المرجع السابق، ص11

[2] دويس محمد الطيب- نفس المرجع، ص12.

PTF : Productivité Totale des Facteurs

كما تعرف على انها مجموعة متكاملة من التصرفات تؤدي إلى إلى تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافسية وتتحدد من خلال ثلثة مكونات أساسية:

- حلبة التنافس: وتتضمن اختيار ميدان التنافس(الأسواق والمنافسون).

- طريقة التنافس: وتتضمن اختيار استراتيجية المنتج، استراتيجية الموقع، استراتيجية التسعير واستراتيجية التوزيع.

- أساس التنافس: ويشمل المهارات المتوفرة لدى المؤسسة والتي تعتبر أساس الميزة التنافسية المستمرة والأداؤ في الأجل الطويل ومن بين الاستراتيجيات التنافسية نجد استراتيجية التنافسية لبورتر.[7]

ب- الاستراتيجيات التنافسية لبورتر

لقد اقترح "بورتر" ثلاث استراتيجيات تنافسية شاملة لخلق ميزة تنافسية امام المنافسية في صناعة معينة، ويرجع وصف هذه الاستراتيجيات بالشمولية لانه يمكن تطبيقها بواسطة أي مؤسسة اعمال بالرغم من الاختلاف من حيث نوع النشاط او الحجم.

-استراتيجية قيادة التكلفة:

تعتبر إستراتيجية قيادة التكلفة من بين الإستراتيجيات التنافسية الأساسية التي يمكن أن تتبعها المؤسسة حسب ما ذهب إليه "Porter"، وتقوم هذه الإستراتيجية على مبدأ تخفيض تكاليف الإنتاج و التوزيع والترويج لكي تتمكن من تقديم منتجات ذات أسعار منخفضة مقارنة بباقي المنافسين مع مراعاة مستوى متوسط نسبيا من التميز، والغاية من إتباع إستراتجية قيادة التكلفة تتوقف على ما تريده المؤسسة من وراء ذلك، فهناك من تهدف إلى تحقيق عائد أكبر وذلك لإستثماره في ميادين البحث والتطوير للإحتفاظ بوضعيتها كقائد للسوق مثل ما تفعله مؤسسة "IBM" مثلا، ولكن معظم المؤسسات تطمح لأن تكون قائدة التكلفة بهدف تحطيم الأسعار وجلب أكبر قدر من المستهلكين لتكوين أكبر حصة سوقية ممكنة[8].

يمكن للمؤسسة أن تحقق ميزة التكلفة الأقل من خلال بعض المحددات والتي تعتمد كلها بشكل أساسي على بنية القطاع الإقتصادي الذي تشتغل فيه المؤسسة وعلى هيكلة السوق، كما تعتمد على الطريقة التي من خلالها يتم الحصول على المواد الخام وعلى توفر التكنولوجيا المتقدمة، وهذه المحددات تحدث عنها بورتر بوضوح في كتابه.

-استراتيجية التميز[9]

إستراتيجية التميُز :تبنى هذه الإستراتيجية على فكرةتميز منتجات المؤسسة عن باقي المنتجات المعروضة في السوق، ويتوقف ذلك على ما يتم إشباعه لدى الزبائن بشكل مختلف عما يشبعه المنافسون ليتناسب مع حاجاتهم و رغباتهم، خصوصا أولئك الذين يهتم بالتمييز و الجودة أكثر من اهتمامهم بالسعر، وحسب "Levitt" كي يكون هناك تميُز يجب أن يكون المنتج المميُز غير قابل للتقليد من طرف المنافسين أو على الأقل صعب التقليد، كما يجب أن يكون الزبون

---

[7] عبد العزيز صالح بن حبتور، الادارة الاستراتيجية(ادارة جديدة في عالم متغير) ، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،ط2004،1، ص،29.

[8] André Doyer, " L'essentiel de la gestion de (A à Z)», édition d'organisation, Paris, 2ème édition, 2001, p208

[9] نبيل مرسي خليل، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مركز الاسكندرية، مصر، 1998، ص86.

مقدرا لهذا التميز وعلى إستعداد أن يدفع ثمنه، بالإضافة إلى وضوح التميُّز من خلال المنفعة التي تعود على الزبون من وراء استهلاك المنتج المميُز، ونواحي التميز عديدة ولا يمكن حصرها نظرا لتعدد رغبات وحاجات المستهلك، فالجودة العالية، انخفاض تكلفة الصيانة، سهولة استخدام والحصول على المنتج، تسهيلات الدفع، دقة مواعيد التسليم، سرعة تلبية الطلبيات، طول عمر المنتوج، كلها خصائص ومقاييس يمكن أن تتخذها المؤسسة سبيلا للتمييز، والصعوبة الأساسية في إتباع هذه الإستراتيجية هي أن المنافسين سرعان ما يقلدون الأفكار الجديدة خاصة المعتمدة على التطور التكنولوجي، وذلك بشراء التكنولوجيا التي تمكنهم من إضافة خصائص جديدة لمنتجاتهم، لذلك تتطلب هذه الإستراتيجية وجود بعض الشروط منها:

-أن يقدر المستهلك قيمة الإختلافات في المنتج و درجة تميزه عن غيره من المنتجات.

-وجود عدد كبير من المنافسين.

وحسب "Porter" فإن التميُز سيكون ذو تكلفة عالية نسبيا مع الأخذ بعين الإعتبار أن إستراتيجية التميُز تتطلب تحقيق تقارب في تكلفة المنتج مقارنة بالمنافسين، لذا فعندما تحقق مؤسسة ما التميُز في منتجاتها يجب عليها بيعها بسعر أعلى من تكلفة التميز الإضافية لكي تستفيد من هامش ربح ناتج عن التسعير الإضافي "Premium Pricing".

- إستراتيجية التركيز[10]

حيث يجب على المؤسسة التي تطبقها أن تركز جميع مجهوداتها على قطاع سوقي واحد، أي تركز على مجموعة محدودة من المشترين لديهم حاجات متجانسة، كما يمكن للمؤسسة أن تركز على منطقة جغرافية واحدة بدل التعامل مع السوق ككل، والفرق بين إستراتيجية التركيز و باقي الإستراتيجيات التنافسية هو إقتصار المؤسسة على التعامل مع نسبة صغيرة من السوق وليس كامل السوق، وذلك من خلال خدمة قطاع سوقي معين بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية من حالة إستهداف السوق ككل، ومن المؤسسات التي تتبع ي هذه الإستراتيجية نجد مؤسسة BMW لصناعة السيارات، حيث نجدها تركز على صناعة السيارات السياحية الفاخرة والراقية، ولا تتعامل مع باقي الأسواق كالسيارات الرياضية أو الشاحنات أوالحافلات، مما أكسبها صفة التركيز، ومن الإنتقادات الموجهة لـ "Porter" فيما يخص إستراتيجية التركيز أنها تكون محدودة من ناحية الحصة السوقية المؤسسة المكتسبة، حيث يمكنها أن تعطي للمؤسسة حصة معتبرة من قسم السوق المستهدف ولكنها تظل منخفضة نسبيا مقارنة بالسوق ككل، كما يوجد هناك خطر دخول منافس جديد للقطاع السوقي المستهدف مما يؤثر مباشرة على الحصة السوقية المؤسسة.

I. التكلفة المستهدفة:

1- مفهوم التكلفة المستهدفة:

عرفه " Horvarth" على أنه "التكلفة الإدارية المخططة والمستخدمة في المراحل الأولية من تصميم المنتج، بحيث تؤثر على عملية إنتاج المنتج حسب متطلبات السوق[11].

[10] André Doyer, idem, p : 208.

[11] P. Horvarth, Target Costing: State of the Art Report, Arlington-Texas: Computer Aided Manufacturing-International (CAM-I), (1993): 33.

كما عرفه "Yoshikawa" على " أنه مجموعة الأنشطة التي يتم صياغتها وتحديدها لبلوغ مستويات التكاليف المطلوبة، وهي عادةً ما تكون مقسمة إلى مراحل، وذلك تسهيلاً لتحقيق الأهداف المالية المخططة من قبل الإدارة[12]."

ويعرفه " Brausch " على أنه "أحد الأدوات الإستراتيجية التي تعمل على خفض تكاليف المنتجات خلال دورة حياته.[13]

ويمكن من خلال المفاهيم السابقة تحديد مفهوم نظام التكاليف المستهدفة بعد الأخذ في الاعتبار ما يلي:

1- إن التكاليف المستهدفة هي أحد أهم نظم إدارة التكاليف التي تنظم جميع وظائف المشروع من تخطيط وتصميم وإنتاج ورقابة لتكسبه المنافسة القوية والمكانة السوقية المهمة.

2- تهدف التكاليف المستهدفة إلى تخفيض التكاليف وتقديم المنتجات ذات الجودة والسعر المناسبين والتي تشبع احتياجات العملاء وتحقق الأرباح المطلوبة

- تحقق التكاليف المستهدفة أهدافها الإدارية والمالية المخططة بفعالية أكبر عند إنتاج العديد من المنتجات داخل المشروع الواحد.

وعليه يمكن تحديد مفهوم التكاليف المستهدفة على أنه " أحد أنظمة التكاليف الفعالة والشاملة، التي تهتم بالتنسيق والتنظيم لجميع مراحل وأقسام المشروع من تخطيط وتصميم وإنتاج ورقابة، بهدف تقديم منتجات متنوعة وذات جودة مناسبة وتكاليف منخفضة، ولها وظائف متطورة تشبع احتياجات العملاء وتحقق الأرباح المطلوبة والمكانة السوقية المهمة[14]."

2- أهداف التكاليف المستهدفة

يهدف نظام التكاليف المستهدفة بصورة أساسية إلى التخفيض في التكاليف والتطوير في المنتجات، كما يهدف إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تحقيق رغبات العملاء وإشباع احتياجاتهم بتقديم منتجات متطورة وذات جودة وسعر مناسبين.
- تحقيق أهداف الإدارة العليا في المشروع من الأرباح والمنافسة على المدى الطويل رغم التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية ورغم احتياجات السوق المتجددة والضغوط الداخلية والخارجية.
- إحداث التوازن بين التكلفة والسعر ورأس المال المستثمر وذلك لأنه عند إنتاج منتج جديد باستخدام التكاليف المستهدفة، يتم تحديد تكلفة ذلك المنتج عن طريق طرح الأرباح المطلوبة من السعر الذي سوف يتم البيع به والمحدد على أساس ظروف السوق وإمكانيات المشروع المتاحة[15].

نلاحظ أن نظام التكاليف المستهدف بتوفيره للمنتجات ذات الجودة والسعر المناسبين والتطور التكنولوجي المطلوب من قبل العملاء فهو يسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من العملاء، وبالتالي يتعدى الطلب على السلعة حدود البلد المنتج إلى أقطار عديدة مما يحقق للمؤسسة

---

[12] T. Yoshikawa, J. Innes, F. Mitchell, and T. Masayasu, Target Cost, Chapter Four, Contemporary Cost Management, first edition, Chapman and Hall, (1993):33.

[13] J. Brausch, Target Costing for Profit Enhancement, Management Accounting ,Vol.76, No.5, Nov(1994):45

[3] – ميساء محمود محمد رجخان، دور التكاليف المستهدفة في تخفيض التكاليف وتطوير المنتجات- بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد جامعة الملك عبد العزيز، السعودية 2016 ، ص 5.

[15] ميساء محمود محمد رجخان، المرجع السابق، ص10.

الانتشار والوصول إلى الأسواق العالمية أي الحصول على ميزة تنافسية وهذا ما هو حاصل بالفعل اليوم مع المنتجات اليابانية،

3- مزايا تطبيق نظام التكلفة على أساس الأنشطة:

هناك العديد من المزايا التي يمكن أن تعود على المنظمات من وراء تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة، ومن أهم هذه المزايا ما يأتي: (عبد الحفيظ، 2008،ص14

- منهج التكلفة المستهدفة يساهم في الإدارة الإستراتيجية للأرباح المستقبلية، وذلك بتخطيطه للربح المستهدف.

- يعتبر مدخل التكلفة المستهدفة أداة لإدارة التكلفة والربحية في آن واحد .

- يؤدى إتباع أسلوب التكلفة المستهدفة إلى تقديم منتجات أو خدمات مرغوبة من قبل العميل وبسعر يمكن تحمله وفى ذات الوقت تكون تلك المنتجات والخدمات محققة للربح.

- يمكن مدخل التكلفة المستهدفة من نقل الاهتمام بعوامل التكلفة والأداء ليكون عامل مشترك بين مهندسي التصميم وأطراف خارجية مثل الموردين وحتى العملاء .

- تحديد التكلفة المستهدفة على مستوى المكونات يساعد في تحفيز قدرات الموردين على الابتكار بما يفيد المنظمة والموردين معاً بما يؤدى إلى تحويل ضغوط المنافسة الخاصة بالتكلفة إلى الموردين.

- يعمل مدخل التكلفة المستهدفة على تخفيض التكاليف قبل حدوثها أي أثناء مرحلة التصميم لصعوبة التأثير على التكلفة بعد حدوثها.

- أسلوب التكلفة المستهدفة يساعد على تحقيق الكثير من الوفورات التكاليفية عن طريق إدارة تشكيلة أنشطة سلسلة القيمة الخاصة بالمنشأة وعلاقتها بأنشطة الموردين والعملاء بحيث يتم إنتاج المنتج بأفضل توليفة ممكنة من الأنشطة.

-لا يقتصر دور المحاسب الإداري في ظل مدخل التكلفة المستهدفة على مجرد قياس أنشطة الأعمال والتقرير عنها وإنما يمتد ليشترك مع فرق العمل في مبادرات تصميم وتطوير وتنفيذ المنتجات.

- يعمل مدخل التكلفة المستهدفة على تنمية روح الفريق حيث إنه لا يمكن تبنى هذا المدخل إلا من خلال تعاون مجموعات الأفراد من مختلف الإدارات والمستويات التنظيمية.

4- الصعوبات التي تواجه تطبيق منهج التكلفة المستهدفة:

على الرغم من أهمية منهج التكلفة المستهدفة إلا أن وضع هذا المنهج قيد التنفيذ الفعلي يتجنبه بعض الصعوبات التي ينبغي أن تكون الإدارة على علم مسبق بها حتى تتمكن من تخطيها، ومن أهم هذه الصعوبات ما يلي: [16]

- الصراع التنظيمي حيث إن اختلاف الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها كل قسم قد تؤدى إلى صعوبة نجاح منهج التكلفة المستهدفة ما لم يتم التنسيق بين هذه الأهداف.

- يتطلب منهج التكلفة المستهدفة العديد من التغيرات التنظيمية عبر المناطق الوظيفية المختلفة

- يحتاج تطبيق هذا المنهج إلى تكاليف لتطوير وتجربة المنتج وهى تكاليف اختيارية، ولهذا يصعب إدخال مثل هذه التكاليف في تحديد التكلفة المستهدفة لأن علاقة المدخلات بالمخرجات في هذه التكاليف غير واضحة.

---

[16] علي عدنان أبو عودة، اهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعيير الخدمات المصرفية- دراسة لاستكمال مذكرة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الاسلامية- غزة، 2010، ص 41.

- تحتاج أنشطة التكلفة المستهدفة إلى ساعات عمل طويلة وهذا يؤدى إلى الضغط على فريق العمل.
- التزام المديرين بنظام عمل الشركة والإجراءات الروتينية، وتمسكهم بالمفاهيم التقليدية، ومحاربة التغيير وكراهية تحمل المسئولية.
- إن تحديد التكلفة المستهدفة فناً أكثر منه علماً، وبالتالي على المنشأة التعلم من التجارب والخبرة السابقة حتى لا يتم تحديد تكلفة مستهدفة يصعب الوصول إليها فيشعر العاملون بالإحباط.
- يجب دراسة التكلفة والعائد قبل اتخاذ قرار استخدام منهج التكلفة المستهدفة.

الخاتمة

قامت عدة مؤسسات بتبني الطرق الحديثة في حساب التكاليف على غرار التكلفة على أساس الأنشطة والتكلفة المستهدفة، والتي ساهمت إلى حد كبير في التحكم في التكاليف والأمر الذي يؤدي إلى التحكم في الأسعار مما يسمح بالحصول على ميزة تنافسية في السوق،

فمن خلال الاستراتيجية التنافسية التي قدمها بورتر والتي منها استراتيجية التحكم في التكلفة نجد ان نظام التكلفة المستهدفة يهدف وإلى حد بعيد في التخفيض من التكاليف، وهو الامر الذي تساهم فيه طريقة التكلفة المستهدفة وهذا بالرغم من وجود عدة صعوبات إلا انه يمكن التغلب عليها من خلال عمل فريق من الخبراء والمختصين يسند لهم مهمة التطوير، وذلك يجنب المؤسسة الكثير من التكاليف غضافة إلى القيام بتدريب الموظفين والعاملين بالمؤسسة على استخدام منهج التكاليف المستهدفة وفوائد تطبيقها، وكذى توعية المديرين والمسئولين بضرورة الابتعاد عن الروتين والعمل على التجديد، وتعريفهم بمزايا النظام الجديد،

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية:

1- عيسى محمد الغزالي، **سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية (القدرة التنافسية وقياسها)**. العدد الرابع والعشرون ديسمبر 2003.

2- المرصد الوطني للتنافسية- **التنافسية في الفكر الاقتصادي**- جويلية 2011.

3- وديع محمد عدنان، المرصد الوطني للتنافسية،**التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري2007**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة تخطيط الدولة.

4- دويس محمد الطيب- **براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول**- رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية- 2005.

5- عبد العزيز صالح بن حبتور، **الادارة الاستراتيجية(ادارة جديدة في عالم متغير)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان-الأردن،ط2004،1.

6- نبيل مرسي خليل، **"الميزة التنافسية في مجال الأعمال"**، مركز الاسكندرية، مصر، 1998.

7- ميساء محمود محمد رجخان، **دور التكاليف المستهدفة في تخفيض التكاليف وتطوير المنتجات**- بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد جامعة الملك عبد العزيز، السعودية 2016.

8- علي عدنان أبو عودة، **اهمية استخدام منهج التكلفة المستهدفة في تحسين كفاءة تسعيير الخدمات المصرفية**- دراسة لاستكمال مذكرة ماجستير، كلية التجارة الجامعة الاسلامية- غزة، 2010.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

9- André Doyer, " L'essentiel de la gestion de (A à Z)», édition d'organisation, Paris, 2ème édition, 2001.

10- P. Horvarth**, Target Costing: State of the Art Report**, Arlington-Texas: Computer Aided Manufacturing-International (CAM-I), (1993).

11- T. Yoshikawa, J. Innes, F. Mitchell, and T. Masayasu, **Target Cost, Chapter Four, Contemporary Cost Managemen**t, first edition, Chapman and Hall, (1993)

12- J. Brausch, **Target Costing for Profit Enhancement, Management Accounting** ,Vol.76, No.5, Nov(1994)

obeikan.com

العوامل المؤثرة في تكوين الخصائص الريادية

دراسة لطلاب كلية إدارة الأعمال في جامعة تبوك

د. هاني سعيد عبده
جامعة تبوك
المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة:
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الريادية المتوفرة لدى طلاب وطالبات كلية إدارة الأعمال في جامعة تبوك، وفهم العوامل المؤثرة في تكوين الخصائص الريادية لديهم، إضافة إلى توضيح أثر بعض العوامل الديموغرافية المتمثلة بالنوع والتخصص والترتيب بين الأشقاء في مدى توفر الخصائص الريادية لدى الأفراد. وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من (640) طالباً وطالبة موزعين على تخصصات الكلية المختلفة، وكانت نسبة الاستعادة للاستبانات المقبولة للتحليل الإحصائي(65%)، واستخدم الباحث الأسلوب الوصفي لتحديد ووصف العوامل الشخصية والتربية والعوامل البيئية والثقافية كعاملين مستقلين لهما تأثير على تكوين الخصائص الريادية لدى الأفراد، كما استخدم الأسلوب التحليلي لتوضيح تأثير كل منها على تكوين الخصائص الريادية، وتحديد تأثير بعض العوامل الديموغرافية في مدى توفر الخصائص الريادية.
وتمت معالجة البيانات باستخدام أساليب إحصائية ملائمة كمؤشرات الإحصاء الوصفي المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية، كما تم اختبار الفرضيات بأساليب الإحصاء الاستدلالي كتحليل الانحدار الخطي وتحليل التباين الأحادي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن الخصائص الريادية تتوفر بدرجة عالية لدى غالبية أفراد العينة، وأن كلا عوامل الشخصية والتربية والعوامل البيئية والثقافية لها أثر إيجابي في تكوين الخصائص الريادية لدى أفراد العينة، كما اتضح أن الأثر للعوامل المستقلة يكون مجتمعاً وليس من خلال العوامل الفرعية كل على حدة، وأظهرت نتائج الدراسة أن التخصص الذي يدرسه الطالب ليس له تأثير يذكر في مدى توفر الخصائص الريادية لدى أفراد العينة، بخلاف متغيري النوع والترتيب بين الأشقاء في الأسرة الذين ثبت وجود تأثير واضح لهما في مدى توفر الخصائص الريادية.

Abstract:
This study aims to identify the entrepreneurial characteristics available to the students of the College of Business Administration at the University of Tabuk. It also aims to understand the factors that influence the formation of entrepreneurial characteristics. In addition, it clarifies the impact of some demographic factors of gender, specialization and birth ranking among siblings in the availability of entrepreneurial characteristics of individuals. A random sample of (640) students from different college majors has been chosen, and the percentage of questionnaires accepted for statistical analysis has been (65%). The researcher has used the descriptive method to identify and describe personal and educational factors, and environmental and cultural factors as independent factors which have impact on the formation of entrepreneurial characteristics of individuals. The analytical method has also been used to demonstrate the impact of each of the above factors on the formation of entrepreneurial characteristics. This method also determines how demographic factors can affect the availability of entrepreneurial characteristics. The data has

been processed by using appropriate statistical methods as indicators of descriptive statistics; arithmetic average and standard deviation and percentages. The hypotheses have been tested by methods of inferential statistics such as the analysis linear regression and analysis of variance.
The study has reached several results. The most outstanding one is that the entrepreneurial characteristics are available with
a high degree by the majority of respondents; and that both personal and educational factors and environmental and cultural factors have a positive impact in the formation of entrepreneurial characteristics of the respondents. Also, it has been evident that the impact of the independent factors is combined rather than through sub-factors each separately. The study results have also showed that a student's major has an impact measured by the availability of entrepreneurial characteristics of the respondents , as opposed to variables of gender and birth ranking among siblings in terms of birth. Both variables have proved the existence of a clear impact on the availability of entrepreneurial characteristics.

مقدمة:

نالت المشاريع الريادية اهتمام الباحثين والمفكرين الغربيين في مجال الإدارة منذ سنوات الخمسينات من القرن العشرين، وتوالى الاهتمام إلى أيامنا المعاصرة التي تشهد فيها غالبية دول العالم أوضاعاً اقتصادية صعبة نتيجة الفقر والتضخم والبطالة، وقد تمخضت الدراسات في هذا المجال عن تحديد مجموعة من الخصائص التي يتميز بها رياديو الأعمال.

وفي مقابل ذلك لم تشهد الدول العربية التي تبنت العديد منها سياسات القطاع العام اهتماماً كبيراً بالأعمال الريادية، وذلك بالتزامن مع تدني الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي، مما فاقم من آثار الزيادة السكانية الخارجة عن السيطرة، وجعل حكومات تلك الدول في مواجهة مع مشكلات اقتصادية مستعصية من أبرزها البطالة خاصة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد العليا الذين تضخمت أعدادهم عاماً بعد عام، بالإضافة إلى مشكلات اقتصادية لا تقل خطورة كالركود وغلاء الأسعار، وغيرها، ونتج عن ذلك كله العديد من الظواهر الاجتماعية كالعزوف عن الزواج وتغيير في التركيبة السكانية، أضف غلى ذلك فقد برزت في السنوات الأخيرة العديد من المشكلات السياسية التي قوضت أنظمة قائمة وغيرت في شكل الحياة السياسية لكثير من المجتمعات.

وقد ربط بعض الباحثين بين نشاطات الأعمال الريادية والنمو الاقتصادي في الدول(Mongia,2013)، ويلاحظ في العقود الأخيرة بروز سياسات اقتصادية جديدة للحكومات العربية تقوم على الشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء مشروعات اقتصادية تساهم في التخفيف من حدة البطالة وتحمل جزء من المسؤولية الاجتماعية تجاه المواطنين، مقابل توفير حوافز تشجيعية وإعفاءات ضريبية للمستثمرين والمقاولين الذين يبادرون إلى إنشاء مشروعات معينة تقرها سياسات الدولة.

وفي جانب آخر فمنذ السبعينات من القرن العشرين بدأت الحكومات في غالبية الدول العربية تهتم بالتأسيس لإيجاد تعليم مهني يخرج كفاءات مهنية متوسطة بمستوى تعليم ثانوي وكليات جامعية متوسطة لتوفير كوادر قادرة على اداء أعمال مهنية بشكل احترافي، فقد أشار(رجا، 2012) في دراسة منشورة في موقع الغيمة البيضاء الالكتروني إلى أن معظم الدول العربية صادقت على إحدى الاتفاقيات الهامة سنة 1977 بشأن التوجيه والتدريب المهني، وتؤكد نصوصها على احتياجات الفرد التدريبية والمهنية وتزويده بما يحتاج إليه من المعلومات لتوضيح الفرص

التدريبية المتاحة والمناسبة لقدراته وخبراته واستعداداته الفسيولوجية والنفسية في ضوء فرص العمل المتاحة والمتوقعة، ووضعت البلدان العربية سياسات وبرامج لتشجيع الشباب على الانخراط في سوق العمل من خلال إنشاء المشاريع الريادية والاستفادة من الطاقات والمواهب والقدرات الإبداعية والابتكارية لديهم، استناداً إلى نتائج كثير من التجارب الدولية التي أثبتت فعالية هذه السياسات في السيطرة على مشكلة البطالة وتحسين مستوى المعيشة لسكانها. وقد شهدت حركة البحث العلمي في السنوات الأخيرة في الجامعات العربية تركيزاً كبيراً على جانب ريادة الأعمال، وعملت إدارات الجامعات على إدخال مفهوم ريادة الأعمال كجزء من المناهج الدراسية.

وتحاول هذه الدراسة أن تتعرف على العوامل التي تساهم في تكوين الخصائص والسمات الريادية لدى طلاب وطالبات جامعة تبوك، وهي تأتي في أربعة فصول يتناول الفصل الأول منها الإطار العام للدراسة، ويحدد مشكلتها وأهدافها ومنهجها العلمي، فيما يتناول الفصل الثاني الجانب النظري من الدراسة، ويتعرض لمفاهيم ريادة الأعمال والخصائص الريادية والعوامل التي تؤثر فيها استناداً إلى نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال، ويعرض الفصل الثالث نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها لأغراض الدراسة، فيما يلخص الفصل الرابع أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث والتوصيات التي قدمها إلى الجهات المعنية بما يساهم في تعزيز وتنمية الخصائص الريادية لدى طلاب جامعة تبوك.

1- مشكلة الدراسة:

بالرغم من الجهود الحكومية في الدول العربية المكثفة لتشجيع الشباب على إنشاء المشاريع الريادية، فلا تظهر دلائل واضحة ومؤشرات كبيرة على فاعلية تلك الجهود، وتشير العديد من الدراسات إلى أنه على الرغم من زيادة عدد المدارس والكليات والجامعات المهنية فإن مستوى الاحترافية لدى خريجي تلك المؤسسات ليس مرضياً، ولا يفي باحتياجات سوق العمل، وتتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على العوامل التي تساعد في تكوين وتنمية السمات والخصائص الريادية، من أجل المساعدة في وضع برامج لتنمية هذه الخصائص لدى طلاب جامعة تبوك بشكل خاص وخريجي الجامعات العربية عموماً، فقد تبين أن نظام التعليم والمناهج يعد أحد تلك العوامل وليس جميعها.

2- أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

أ. تحديد أهم السمات والخصائص الشخصية الريادية لدى طلاب وطالبات جامعة تبوك.

ب. تحديد أهم العوامل التي تؤثر في تكوين الخصائص الريادية لدى طلاب جامعة تبوك

ج. توضيح تأثير المتغيرات الديموغرافية: الجنس والتخصص والترتيب بين الأشقاء في تكوين وتنمية الخصائص الريادية لدى طلاب جامعة تبوك.

4- الاستفادة من البحث :

تساعد نتائج هذه الدراسة في فهم كيفية تكوين الخصائص الريادية لدى الشباب، ويمكن أن يستفيد منها المخططون وواضعوا السياسات التعليمية والاقتصادية لإعداد برامج هادفة لتشجيع طلاب المرحلة الجامعية على تأسيس مشاريع ريادية تساهم في تحسين مستوياتهم المعيشية وتخدم عملية التنمية الاقتصادية في المملكة.

5- الإطار النظري للدراسة:

1/5 العوامل المؤثرة على الأعمال الريادية:

نتيجة لمراجعة العديد من أدبيات البحث في مجال ريادة الأعمال (حامد وإرشيد،2007، زيدان،2010، عبده،2015) وغيرهم، تمكن الباحث من استخلاص ثلاث مجموعات من العوامل التي تؤثر بشكل كبير في تكوين وتنمية الخصائص الريادية، وهي على النحو التالي:

أ. العوامل الديموغرافية:

وتشمل العوامل التالية (الفقرات 1-5) في الاستبانة:

- النوع: ذكر أو أنثى
- الترتيب بين الأشقاء
- التخصص
- وظيفة رب الأسرة
- الدخل الشهري للأسرة

ب. العوامل الشخصية والتربية(الفقرات 6-12) في الاستبانة:

وتشمل مجموعة من العوامل على النحو التالي:

- الصفات الجسمانية (الإعاقات الجسمية، النطق، الأمراض المزمنة، القدرة الجسمية)
- نمط الشخصية: السمات الشخصية:(الانطوائية/التفاعلية، المحافظة/ حب المغامرة).
- مدى تدخل ولي الأمر وأسلوب التربية خلال الطفولة

ج. العوامل الثقافية والبيئية(الفقرات 13-25) في الاستبانة:

وهي تتضمن مجموعة من العوامل على النحو التالي:

- الخلفية الريادية للطالب/الطالبة وتتمثل بامتلاك أحد أفراد أسرته مشروعاً رياديا ناجحاً
- عمل الطالب في أحد المشروعات أثناء دراسته لكسب دخل مناسب.
- مدى حرية التفاعل الاجتماعي للشخص.
- نوعية التعليم والمناهج وأساليب التدريس قبل الجامعية.
- المجموعات المرجعية والأصدقاء.
- تبني الجامعة لإجراءات تشغيل الطلاب خلال دراستهم لتعوديهم على ممارسة الأعمال
- تشجيع الأساتذة للطلاب على الانخراط في سوق العمل من خلال ممارسة العمل الريادي
- الثقافة السائدة في المجتمع، ويتضمن ذلك المعتقدات والقيم والعادات والأعراف التي تحض على العمل الحر، وقيم تأكيد الذات وتشجيع التنافس، وتفهم الشباب،....الخ)
- توفر بنية تحتية مناسبة للبلد الذي يعيش فيه الفرد كالطرقات والمرافق والخدمات وشبكات الاتصالات،....الخ.
- توفر السياسات والقوانين والأنظمة الداعمة لممارسة العمل الريادي.
- مدى التطور التقني في المجتمع.
- الأنماط والعادات الاستهلاكية للمجتمع.
- المستوى الاقتصادي للمجتمع

2/5 الخصائص الريادية:

تمت دراسة الخصائص الريادية من قبل الكثير من الباحثين، ومن خلال مراجعة أدبيات هذا الموضوع فيمكن تلخيص الخصائص الريادية التي اتفقت غالبية الدراسات عليها في سبع خصائص على النحو التالي(زيدان2010)، وقد تم اعتمادها لأغراض هذه الدراسة:

أ. الاستعداد للأعمال الريادية، وتم قياسها من خلال الفقرات (26-33) في استبانة الدراسة.
ب. الثقة بالنفس، وتم قياسها من خلال الفقرات (34-36) في استبانة الدراسة.
ج. الميل لتكوين ثروة، وتم قياسها من خلال الفقرات (37-39) في استبانة الدراسة.
د. وجود الدافع للإنجاز، وتم قياسها من خلال الفقرات (40-42) في استبانة الدراسة.
ه. التحكم الذاتي في الأمور، وتم قياسها من خلال الفقرات (43-45) في استبانة الدراسة.
و. الاستقلالية في العمل والقرارات، وتم قياسها من خلال الفقرات (46-48) في استبانة الدراسة.
ز. القدرة على تحمل المخاطرة، وتم قياسها من خلال الفقرات (49-51) في استبانة الدراسة.

وقد ميز بعض الباحثين بين الرياديين الناجحين وغير الناجحين من خلال التركيز على خصائص ريادية محددة هي نمط اتخاذ القرارات مع الاعتماد فب بعض الأحيان على الاستدلال وفي أحيان أخرى على التحليل المنهجي.(Murmann, 2012)

6- الدراسات السابقة:

1) أجرى (علي،2015) دراسة هدفت إلى تحديد السياسات والحوافز الكفيلة بتمكين الشباب الفلسطيني من إنشاء المشاريع الريادية الخاصة وتحقيق استدامتها، واستندت الدراسة إلى تحليل مسح السكان البالغين في فلسطين المحتلة في خريف سنة 2012م، وتبين من المسح أن نسبة (9.5%) من الشباب ضمن فئة العمر (18-34 سنة) لديهم مشاريعهم الخاصة فيما اتضح أن نسبة الأشخاص الذين لديهم مشاريع ناجحة فقط (1.3%) من الشباب في تلك الفئة العمرية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية سلبية بين مستوى دخل الأسرة والإقبال على إنشاء المشاريع الريادية، وأن الجنس له تأثير في التوجه نحو الريادة فعدد الذكور الرياديين كما ظهر يعادل اربعة اضعاف عدد الإناث، إضافة إلى ذلك فاتضح وجود علاقة طردية ما بين مستوى التعليم وريادة الأعمال.

2) أجرت (رمضان،2012) دراسة هدفت إلى الكشف عن تأثير موقف الطلاب من ريادة الأعمال في نيتهم للشروع بأعمال ريادية، وشملت عينة مكونة من (406) طلاب جامعة دمشق، وتم تحليل متغيرات نظرية السلوك العقلاني ونظرية السلوك المخطط، وهما الأكثر استخداماً في الدراسات التي تُجرى عن ريادة الأعمال. واستنتجت الباحثة أن نسبة الطلاب الذين يفضلون العمل لحسابهم الخاص أكبر من الذين يفضلون العمل لدى غيرهم سواء كان قطاعاً عاماً أم خاصاً. وتبين لها توفر نية لدى طلاب الجامعة للبدء بمشروع ريادي مع وجود تأثير لمتغير الفعالية الذاتية وموقف الطالب من العمل الريادي ورأي الأهل والأصدقاء في النية للبدء بمشروع ريادي، كما ظهر للباحثة وجود فروق في نية الطالب نحو ريادة الأعمال، تعزى لمتغير الجنس، وإلى كون أحد الوالدين أو كليهما يملك عملاً ريادياً. ووجود تأثير للمعايير الاجتماعية في نية الطالب بعكس الدراسات التي أجريت على المجتمعات الغربية.

3) أجرى زيدان،2010 دراسة بغرض الكشف عن السمات الريادية لدى طلاب الجامعات المصرية، والعوامل الموقفية الفارقة في تكوين هذه السمات، وشملت الدراسة عينة مكونة

من(1755) من طلاب كليات الهندسة والتجارة بست جامعات مصرية. وتم اختبار تأثير المتغيرات الديموغرافية المتمثلة بالخلفية الأسرية، الخلفية الريادية للطالب، البيئة الجامعية، على تكوين سبعة من السمات الريادية هي: الاستعداد الريادي العام، والاستقلالية، والتحكم الذاتي في الأمور، والدافع إلى الإنجاز، والحرص على تكوين الثروة، والثقة بالنفس، والميل إلى تحمل المخاطر، واستخدم أسلوب تحليل التباين أحادي الاتجاه لتحليل البيانات التي تم جمعها. وتوصل الباحث إلى أن تأثير متغيرات الخلفية الأسرية للطالب ليس قوياً في تكوين السمات الريادية بعكس متغيري الخلفية الريادية والبيئة الجامعية، فقد ظهر أن لها تأثير بدرجات متفاوتة على تكوين السمات الريادية لدى الطالب.

4) أجرى (Zain,et al.2010:24-44) دراسة بعنوان " نية الريادة بين طلاب إدارة الأعمال في ماليزيا"هدفت إلى فحص قضايا مختلفة منها السمات الشخصية والعوامل البيئية التي تؤثر في دفع رغبة الريادية لدى طلاب كلية الأعمال بمختلف تخصصاتها في جامعة عامة في ماليزيا. تكونت عينة الدراسة من (288) طالباً وطالبة، وتوصل إلى أن نسبة (67.1%) من المستجيبين لهم نية في الأعمال الريادية، وتتأثر قراراتٍ (18.9%) منهم بهذا الشأن بتوجيه عائلاتهم بنسبة فيما تأثر(18%) منهم بتوجيه من أساتذتهم وتأثر (16%) منهم بتوجيه رجال الأعمال، كما كشفت النتائج أن المناهج الدراسية أسهمت في إثارة الدافعية للعمل الريادي لدى نسبة (50.9%)، وأسهمت خلفية العائلة في الريادية في تحفيز نسبة أكبر وهي (60.5%) من أفراد العينة.

5) أجرى (حامد وإرشيد 2007) دراسة للريادة في فلسطين بهدف التعرف على خصائص واتجاهات شباب فلسطين في الأعمار (15-29) عاماً نحو تأسيس مشاريع أعمال ريادية، والتعرف على البرامج التي تهدف إلى تحفيزهم للعمل الريادي؛ مثل النظام التعليمي القائم بمراحله المختلفة، والإمكانيات المتاحة لتمكين الشباب الريادي، وتسهيل إقامة الأعمال الخاصة . وخلصت الدراسة إلى أن شباب فلسطين ليس لديهم ميلاً لإنشاء مشاريع عمل ريادية، ويميلون للبحث عن فرص عمل لدى الغير، وتبين من الدراسة أن نسبة الرياديين من الشباب منخفضة، وفسر الباحثان هذه النتيجة من خلال وجود قصور في جوانب عدة، منها التعليم والتدريب والتمويل وحتى في القوانين ذات العلاقة. وأظهرت الدراسة أن أسلوب التعليم المستخدم لا يزال يعتمد على التلقين والحفظ ولا يساعد على إعداد الطالب لإنشاء أعمال ريادية، بل يعزز فكرة البحث عن وظيفة لدى الغير، وأقترح الباحثان تطبيق عدد من السياسات الهادفة إلى معالجة أهم المشاكل المحيطة بريادة الشباب الفلسطينيين، والتركيز على تشجيع الريادة في المراحل التعليمية، وتشجيع البنوك لتنفيذ برامج لتمويل المشاريع الريادية للشباب، كما اقترحا إعداد قانون لتشجيع العمل الريادي في أوساط الشباب.

6) أجرى (Eraslan and Aslihan Nasir,2005) دراسة بعنوان " The Characteristics of Turkish Entrepreneurship " وتم استخدام أسلوب الدراسة الاستكشافية للتعرف على خصاص الريادة للمواطنين الأتراك وتحديد عوامل البيئة التي تؤثر على التوجه نحو ريادة الاعمال في تركيا، واستخلصت الدراسة وجود تأثير كبير للبيئة على الميل نحو ريادة الأعمال، كما وجد أن نسبة كبيرة من أفراد العينة يعتقدون أن الميل نحو الريادة يكتسب في المرحلة الثانوية مما يتطلب وجود مناهج في المدارس الثانوية والجامعة تعزز هذا التوجه لممارسة العمل الريادي.

7) أجرى (Hansemark,1998) دراسة على مجموعة من طلاب الدراسات العليا لاستكشاف تأثير التحاقهم ببرنامج متخصص في ريادة الأعمال على بعض الخصائص الريادية، وقد أثبتت الدراسة أن المشاركة في مثل هذا البرنامج تأثير في ارتفاع مستوى خاصيتين رياديتين هما الدافعية للإنجاز والتحكم الذاتي الداخلي في الأمور.

وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت موضوع ريادة الأعمال فلم يتسنى للباحث الاطلاع على أية دراسة تبحث في مجال العوامل المؤثرة في تكوين وتنمية خصائص الريادة في المملكة العربية السعودية بشكل عام وفي تبوك على وجه خاص.

7- فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

1) الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) للعوامل الشخصية والتربية على تكوين الخصائص الريادية لدى طلاب جامعة تبوك.

2) الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) للعوامل البيئية والثقافية على تكوين الخصائص الريادية لدى طلاب جامعة تبوك.

3) الفرضية الثالثة:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر الخصائص الريادية لدى أفراد العينة تبعاً للتخصص.

4) الفرضية الرابعة:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر الخصائص الريادية لدى أفراد العينة تبعاً للترتيب بين الأشقاء.

5) الفرضية الخامسة:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر الخصائص الريادية لدى أفراد العينة تبعاً للنوع (ذكر/أنثى).

8- أنموذج الدراسة:

يمكن تمثيل العلاقات الافتراضية في هذه الدراسة من خلال الشكل رقم (1) أدناه:

obeikan.com

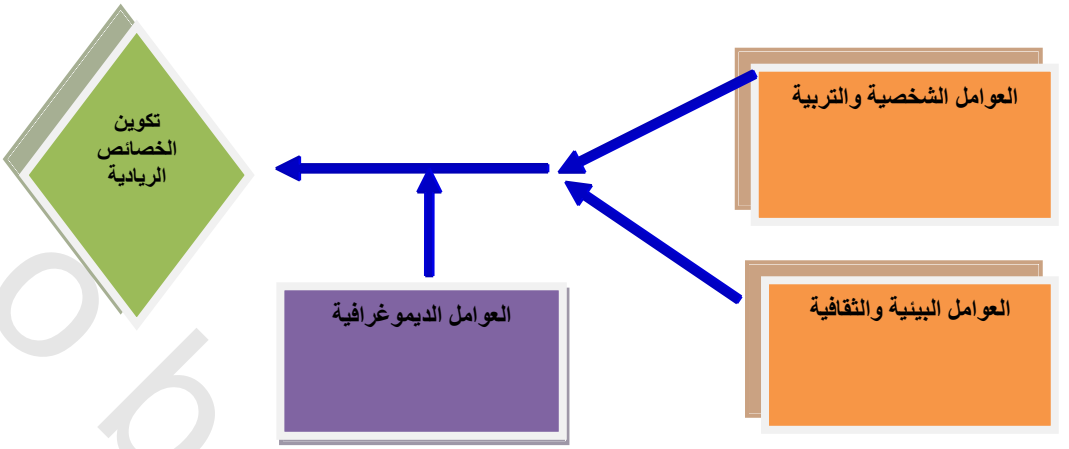

شكل رقم (1) أنموذج الدراسة

9- مجتمع الدراسة والعينة:

أ. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من طلاب برنامج الانتظام في كلية إدارة الأعمال في جامعة تبوك في شطري الطلاب والطالبات (باستثناء طلاب البرنامج المسائي) وبلغ عددهم في بداية العام الدراسي 1437/1436ه (3157) طالباً وطالبةً موزعين كما يظهر في الجدول رقم (1) التالي:

جدول رقم (1) توزيع مجتمع الدراسة

التخصصات	طلاب	طالبات	المجموع
قسم الإدارة	309	661	970
قسم المحاسبة	271	521	792
قسم التمويل والاستثمار	175	350	525
قسم التسويق	232	638	870
الإجمالي			3157

ب. عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة على أساس نسبة (20%) من الطلاب المسجلين في برنامج البكالوريوس من كلا الجنسين والتخصصات المختلفة، وقد بلغت أعدادهم تفصيلاً حسبما هو موضح في الجدول رقم (2) التالي:

جدول رقم (2) عدد أفراد العينة

التخصصات	طلاب	طالبات	المجموع
قسم الإدارة	62	132	194
قسم المحاسبة	54	104	158
قسم التمويل والاستثمار	35	70	105
قسم التسويق	46	128	174
المجموع	197	434	631

وقد تم توزيع (640)استبانة منها (200) في شطر الطلاب و (440) في شطر الطالبات، وتم اختيارهم بشكل عشوائي من بين طلاب الكلية، وتمت استعادة (412) استبانة من

مجموع الاستبانات الموزعة حيث بلغت نسبة الاستعادة للاستبانات الصالحة للتحليل(65%) فقط، واضطر الباحث للاكتفاء بهذه النسبة نظراً لبدء مرحلة التحليل فيما لا يمكن الانتظار لحين استكمال جمع كل الاستبانات الموزعة بسبب انشغال طلاب الجامعة بتقديم اختباراتهم الفصلية والنهائية.

10- منهجية الدراسة:

استخدم الباحثان منهجاً علمياً يجمع بين الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي، من أجل تحديد ووصف عوامل الشخصية والتربية، والعوامل البيئية والثقافية كعاملين مستقلين لهما تأثير في تكوين الخصائص الريادية لدى الأفراد، ومن ثم تحليل تأثير كل منها على تكوين الخصائص الريادية، وتحديد العوامل الأكثر والأبرز تأثيراً، مع بيان الفروقات في التأثير تبعاً لعدد من العوامل الديموغرافية تتمثل في جنس المستجيب، والتخصص والترتيب بين الأشقاء في الأسرة.

أداة جمع المعلومات:

تم تصميم استبانة خاصة لأغراض جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتتكون من جزأين، ويشمل الجزء الأول على أربعة متغيرات ديموغرافية هي: الجنس التخصص والمستوى التعليمي، والترتيب في الأسرة بين الأشقاء، أما الجزء الثاني فسيشمل عدد من الفقرات التي تقيس كل من المتغيرات الرئيسة في البحث، وهي:

أ. المتغيرات المستقلة:
- عوامل الشخصية والتربية
- العوامل البيئية والثقافية

ب. المتغير التابع: الخصائص الريادية

11- الأساليب الاحصائية المستخدمة:

قام الباحث باستخدام المسح المكتبي ومواقع شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) للاستفادة مما نشر فيها من أبحاث ودراسات السابقة، ومقالات علمية مشابهة لهذه الدراسة، وذلك من أجل التمكن من بناء الإطار النظري وتحقيق الأهداف النظرية والميدانية للدراسة. وقد عمل الباحث على معالجة البيانات التي تم جمعها بعد التأكد من صلاحيتها إلى برنامج التحليل الإحصائيSPSS، وتم تحليلها بواسطة عدد الأساليب الإحصائية المناسبة الآتية لمثل هذه الدراسات، ولعل من أهمها :

- معامل Alpha Cronbach للقياس مدى الاعتمادية Reliability وهو يحدد مدى الانسجام الداخلي للفقرات المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة.
- التكرارات والنسب المئوية للإجابات
- مقاييس النزعة المركزية: المتوسط الحسابي للإجابات
- مقاييس التشتت: الانحراف المعياري للتعرف على تشتت الإجابات عن المتوسط الحسابي
- تحليل الانحدار الخطي Linear Regression، قيمة (R Square) معامل التحديد، لاختبار الفرضيتين الأولى والثانية والتعرف على مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ومعرفة مقدار التغير في العامل التابع الذي يمكن تفسيره من خلال العامل المستقل.
- تحليل التباين أحادي الاتجاه للتعرف على الفروقات في مدى توفر الخصائص الريادية لدى أفراد العينة تبعاً لمتغيرات التخصص والترتيب بين الأشقاء، والنوع (ذكر/ أنثى).

12- التحليل الإحصائي والنتائج:

1- التحليل وعرض النتائج:

أ- اعتمادية البيانات واستبانة الدراسة:

تم تحديد مدى الانسجام الداخلي لفقرات الاستبانة المستخدمة لقياس كل من متغير الدراسة باستخدام معامل Alpha Cronbach، وفيما يلي الجدول رقم (3) يبين قيم معامل كرونباخ ألفا لمجموعة الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة:

جدول رقم (3) قيم معامل كرونباخ ألفا لفقرات الاستبانة

ت	المحور والعبارات الفرعية الممثلة له	قيمة معامل ألفا
-1	العوامل الشخصية والتربية (6-12)	0.82
-2	العوامل البيئية والثقافية : الفقرات (13-25)	0.73
-3	الخصائص الريادية مجمعة	0.89
-4	الاستعداد العام للريادة : الفقرات (26-33)	0.84
-5	الثقة بالنفس: الفقرات (34-42)	0.77
-6	التحكم الذاتي في الأمور: الفقرات (43-45)	0.81
-7	الاستقلالية في القرارات والعمل: الفقرات(46-48)	0.86
-8	القدرة على تحمل المخاطر: الفقرات (61-70)	0.72

ويتضح من الجدول السابق أن فقرات الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة كانت ملائمة ومقبولة لأغراض التحليل الاحصائي.
وفيما يلي سيتم عرض نتائج التحليل الاحصائي لفقرات الاستبانة.

ب- الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

1) توزيع أفراد العينة حسب النوع:

بلغت نسبة الطلاب الذكور في العينة (39%) فيما بلغت نسبة الإناث (61%)، إذ من الواضح أن نسبة عدد الطالبات في الكلية تزيد عن نسبة الطلاب الذكور، ويعكس ذلك التوجهات الإيجابية لدى أفراد المجتمع نحو تعليم الإناث والتشجيع الرسمي والأهلي لتعلم إدارة الأعمال للانخراط في سوق العمل.

2) توزيع طلاب وطالبات الكلية حسب ترتيبهم في الأسرة :

يظهر الجدول رقم (4) التالي توزيع أفراد العينة حسب ترتيبهم بين أشقائهم:

جدول رقم (5): توزيع أفراد العينة وفقاً لترتيبهم في الأسرة

	طلاب	طالبات	المجموع	النسبة %
الأول	31	49	80	%19
في وسط الأشقاء	94	177	271	%66
أخر الأشقاء	34	27	61	%15
المجموع	159	253	412	%100

بلغت نسبة من افراد العينة الذين جاء ترتيبهم في وسط أشقائهم (66%) من العينة، فيما تقاربت نسبة المستجيبين الذين يأتي ترتيبهم في أول أشقائهم أو آخرهم.

3) توزيع طلاب وطالبات الكلية حسب تخصصاتهم :

يظهر الجدول رقم (5) التالي توزيع أفراد العينة حسب تخصصاتهم في الكلية:

جدول رقم (5): توزيع أفراد العينة وفقاً للتخصص

	تخصص الإدارة		تخصص المحاسبة		تخصص التسويق		تخصص التمويل والاستثمار		المجموع
	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات	طلاب	طالبات	
العدد	49	85	48	62	42	56	20	50	412
النسبة من العينة %	%12	%21	%12	%15	%10	%14	%5	%12	%100

بلغت نسبة المتخصصين من الذكور والإناث في تخصص المحاسبة (37%) ويليها نسبة المتخصصين في الإدارة وتبلغ (31%) فيما بلغ نسبة المتخصصين في التسويق (24%) وفي التمويل والاستثمار (17%)، وتعكس هذه النسب تركيز الطلاب والطالبات على تخصصي المحاسبة والإدارة لرغبتهم في شغل وظائف إدارية في المؤسسات الحكومية والشركات فيما تتدنى الرغبة في دراسة تخصص التسويق والتمويل والاستثمار ربما لكونهما من التخصصات الحديثة وغير المطلوبة بشكل كبير من قبل المؤسسات الرسمية.

4) توزيع أفراد العينة وفقاً لوظيفة رب الأسرة:

يظهر الجدول رقم (6) التالي توزيع أفراد العينة حسب وظيفة رب الأسرة:

جدول رقم (6): توزيع أفراد العينة وفقاً لوظيفة رب الأسرة

	طلاب	طالبات	المجموع	
موظف حكومي	112	196	308	%75
موظف قطاع خاص	21	32	53	%13
اعمال حرة	24	25	49	%11.5
بدون إجابة	2	0	2	%0.5
المجموع	159	253	412	%100

يلاحظ أن وظيفة رب الأسرة للغالبية العظمى من أفراد العينة هي "موظف في قطاع الحكومة"، ولعل ذلك يعكس الواقع في مدينة تبوك التي يعمل كثير من أرباب الأسر فيها في سلك العسكرية أو الإدارات الحكومية.

5) توزيع أفراد العينة وفقاً لدخل الأسرة الشهري:

يظهر الجدول رقم (7) التالي توزيع أفراد العينة حسب دخل الأسرة الشهري:

جدول رقم (7): توزيع أفراد العينة وفقاً لدخل الأسرة الشهري

	طلاب	طالبات	المجموع	
أقل من 10 آلاف ريال	41	81	122	%30
(10-20) ألف ريال	51	101	152	%37
أكثر من 20الف ريال	67	71	138	%33
المجموع	159	253	412	%100

أظهرت النتائج ان فئات دخل الأسرة لأفراد العينة متقاربة نوعاً ما، فتقارب كل فئة ثلث العينة مع وجود ارتفاع بسيط لفئة الدخل المتوسط من (10-20) ألف ريال.

ج- مدى توفر العوامل الهامة في تكوين خصائص الريادة لدى أفراد العينة:

1) عوامل الشخصية والتربية:

يبين الجدول رقم (8) النسب المئوية للاستجابات لكل فقرة من عوامل الشخصية والتربية: الفقرات(6-12).

جدول رقم(8): النسب المئوية(%)للإجابات لفقرات الخصائص الشخصية والتربية

الفقرة	سيئ (%)	متوسط (%)	جيد (%)	النسبة الإجمالية %100
هل تعاني من امراض مزمنة / إعاقات حركية	1	5	94	%100
هل تشعر انك متسرع في قراراتك وردود افعالك	3	65	32	%100
هل تتجنب المغامرة في حياتك وقراراتك ؟	5	59	36	%100
هل تصف نفسك خجولاً منطويا على ذاتك؟	3	42	55	%100
هل يمارس ولي امرك في المنزل ضغوطا عليك في حياتك حالياً؟	3	12	85	%100
هل كان ولي امرك يمارس ضغوط عليك في مرحلة الطفولة؟	3	15	82	%100
هل يعارض ولي امرك قيامك باتخاذ بعض القرارات التي تخصك؟	6	47	47	%100

وتوضح النتائج ما يلي:

- يتمتع جميع أفراد العينة تقريباً بصحة جيدة، باستثناء نسبة متدنية ممن لديهم مرض مزمن أو إعاقات حركية بدرجة متوسطة.
- يعاني ثلثي أفراد العينة تقريباً من التسرع في القرارات بدرجة متوسطة، ويتخذون قرارات تخصهم بدون دراسة كافية .
- هناك ميل واضح لدى ثلث العينة نحو المغامرة في الحياة، فيما يمتلك (59%) منهم ميلاً متوسطاً نحو المغامرة.
- لا يعاني أفراد العينة بشكل عام من الانطوائية والخجل بمعناه السلبي.
- لا يعاني أفراد العينة بشكل عام من ضغوطات أولياء الأمور عليهم أو فرض السيطرة.
- لم يعاني افراد العينة أثناء فترة طفولتهم من ممارسات القسوة والضغوط.
- يمتلك نصف أفراد العينة حرية اتخاذ القرارات التي تخصهم دون تدخلات من أفراد الأسرة فيما تتوفر هذه الخاصية بدرجة متوسطة لدى ما يقارب نصف أفراد العينة.

2) العوامل البيئية والثقافية:

يبين الجدول رقم (9) النسب المئوية للاستجابات لكل فقرة من العوامل البيئية والثقافية: الفقرات(6-12).

جدول رقم(9): النسب المئوية(%)للإجابات لفقرات العوامل البيئية والثقافية

الفقرة	نهائياً (%)	بشكل جزئي (%)	بشكل كامل (%)	بدون إجابة	النسبة الإجمالية %100
هل يمتلك أحد أفراد الأسرة مشروعاً ريادياً؟	59	21	20	0	%100
هل سبق لك العمل في مشروع ريادي؟	82	15	3	0	%100
تتيح لك العادات والتقاليد حرية التفاعل الاجتماعي مع الناس	2	74	23	0	%100
نوعية التعليم والمناهج وأساليب التدريس قبل الجامعية مشجعة على ممارسة العمل الريادي.	42	46	12	0	%100
المجموعات المرجعية كالنوادي التي ينضم لها الشخص والأصدقاء تشجع على ممارسة العمل	19	55	26	0	%100

الفقرة	نهائياً (%)	بشكل جزئي (%)	بشكل كامل (%)	بدون إجابة	النسبة الإجمالية %100
الريادي.					
تتبني الجامعة إجراءات لتشغيل الطلاب خلال دراستهم ليعتادوا على ممارسة الأعمال الريادية	50	42	7	1	%100
يشجع أساتذة الجامعة الطلاب على الانخراط في سوق العمل من خلال ممارسة العمل الريادي	32	53	15	0	%100
الثقافة السائدة في المجتمع، كالمعتقدات والقيم والأعراف تحض الأفراد على العمل الحر، و تأكيد الذات	20	60	18	2	%100
تتوفر في مدينتي بنية تحتية مناسبة كالطرقات والمرافق والخدمات وشبكات الاتصالات،....الخ.	31	49	19	1	%100
تشجع القوانين والأنظمة المطبقة على ممارسة العمل الريادي	17	64	19	0	%100
مدى التطور التقني في المجتمع يساعد الأفراد على ممارسة الأعمال وفتح مشاريع ريادية	9	56	34	1	%100
الأنماط والعادات الاستهلاكية للمجتمع تدعم إقبال الأشخاص على شراء منتجات المشاريع الريادية	13	64	23	0	%100
المستوى الاقتصادي للمجتمع قوي ومحفز لفتح مشاريع ريادية	16	58	23	3	%100

وتوضح النتائج ما يلي:

- نسبة افراد العينة الذين يمتلك أحد افراد أسرتهم مشروعاً ريادياً بشكل كامل تصل إلى (20%) ممن شملتهم الدراسة، وهناك نسبة مشابهة ممن يمتلك أحد افراد أسرتهم بشكل جزئي حصة في مشروع ريادي، ولعل ذلك يشير إلى أن هناك نسبة معقولة من أفراد العينة لديهم بعض المعلومات والخلفية عن متطلبات العمل في المشاريع الريادية .
- من الواضح أن الأغلبية الساحقة من أفراد العينة لم يعملوا سابقاً في مشاريع ريادية، باستثناء نسبة (3%) ممن عملوا بشكل كامل في مثل تلك المشاريع، فيما وصلت نسبة من عملوا بشكل مؤقت أو جزئي إلى (15%) من المشمولين بالدراسة.
- ينظر غالبية أفراد العينة إلى العادات والتقاليد المنتشرة بأنها مشجعة جزئياً على عملية التفاعل الاجتماعي التي تتطلبها ممارسة الاعمال الريادية،، فيما يعتقد ربعهم تقريباً أن العادات والتقاليد المنتشرة في مجتمعهم إيجابية بشأن التشجيع على ممارسة الأعمال الريادية.
- يرى كثير من افراد العينة تصل نسبتهم إلى (42%) أن نوعية ومناهج وأساليب التدريس قبل الجامعي التي تلقوها كانت غير مناسبة للتشجيع على ممارسة الأعمال الريادية، فيما يرى (46%) منهم ان التعليم غير الجامعي يساعد في تشجيع ممارسة الأعمال الريادية.
- وصلت نسبة أفراد العينة الذين يعتقدون أن المجموعات المرجعية كالنوادي التي ينضم لها الشخص والأصدقاء تشجع على ممارسة العمل الريادي إلى (26%) فيما ترى نسبة تزيد عن نصف العينة بأن المجموعات المرجعية ذات تأثير جزئي على اتجاهاتهم نحو ممارسة الأعمال الريادية.

- توضح النتائج أن نسبة (50%) من أفراد العينة يعتقدون أنه لا يوجد في الجامعة إجراءات لتشغيل الطلاب خلال دراستهم ليعتادوا على ممارسة الأعمال الريادية، فيما يرى (42%) أن إجراءات تشغيل الطلاب في الجامعة لها دور جزئي في التشجيع على ممارسة طلاب الجامعة للأعمال الريادية.
- يعتقد ما يزد عن ثلث أفراد العينة أن أساتذة الجامعة لا يقومون بدور كبير لتشجيع الطلاب على الانخراط في سوق العمل من خلال ممارسة العمل الريادي، فيما يرى (53%) منهم أن للأساتذة الجامعيين دور جزئي في تشجيع طلاب الجامعة على ممارسة الأعمال الريادية.
- يعتقد (20%) ويشكلون خمس أفراد العينة أن الثقافة الاجتماعية السائدة ليست مشجعة بتاتاً على ممارسة العمل الريادي فيما يرى ما يقارب ثلثي العينة (60%) أن الثقافة مشجعة جزئياً على ذلك، أما البقية وتصل نسبتهم (18%) من العينة فيرون ثقافة مجتمعهم داعمة وتحض على ممارسة العمل الريادي.
- هناك ما يقارب ثلث أفراد العينة ونسبتهم (31%) يرون أن البنية التحتية في مدينتهم لا تشجع أو تدعم ممارسة الأعمال الريادية، أما نصف العينة تقريباً فيرون توفر بنية تحتية مساعدة جزئياً على ممارسة الاعمال الريادية.
- يعتقد ما يزيد عن ثلثي العينة ونسبتهم (64%) أن القوانين والتشريعات لا تشجع بشكل كامل وإنما جزئياً فقط على ممارسة الأعمال الريادية فيما توجد نسبة تقترب من خمس العينة ترى ان القوانين والتشريعات المطبقة لها دور إيجابي في تشجيع ممارسة الأعمال الريادية.
- يرى (34%) من افراد العينة أن مدى التطور التقني في المجتمع يساعد الأفراد على ممارسة الأعمال وفتح مشاريع ريادية، فيما يرى أكثر من نصف العينة (56%) أن مدى التطور التقني في مجتمعهم يلعب دوراً جزئياً في التشجيع على ممارسة الأعمال الريادية.
- يرى ما يقارب ربع أفراد العينة (23%) أن الأنماط والعادات الاستهلاكية للمجتمع تدعم إقبال الأشخاص على شراء منتجات المشاريع الريادية، أما ما يقارب ثلثي أفراد العينة فيرون ذلك بشكل جزئي فقط.

د- أظهر التحليل نتيجة مشابهة إذ يرى (23%) المستوى الاقتصادي للمجتمع قوي ومحفز لفتح مشاريع ريادية، أما النسبة الكبرى والتي تصل (58%) من أفراد العينة فيعتقدون أن المستوى الاقتصادي للمجتمع يساعد جزئياً فقط على افتتاح مشروعات أعمال ريادية.

مدى توفر الخصائص الريادية لدى أفراد العينة:

فيما يلي سيتم عرض نتائج التحليل لمدى توفر الخصائص الريادية لدى أفراد العينة، وسوف يتم الاعتماد على النسب المئوية للاستجابات إضافة إلى المتوسط الحسابي للإجابة لكل فقرة، وسوف يتم تطبيق المستويات التالية لمدى توفر الخصائص الريادية:

- المستوى المرتفع : المتوسط الحسابي (3.5 فأعلى)
- المستوى المتوسط: المتوسط الحسابي (2.5- اقل من 3.5)
- المستوى المنخفض: المتوسط الحسابي (أقل من 2.5)

ويوضح الجدول رقم (10) نسب الاستجابات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل خاصية من الخصائص التي تم تحديدها لأغراض هذه الدراسة:

جدول رقم(10):

النسب المئوية(%)للإجابات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الخصائص الريادية لدى افراد العينة

فقرات الخصائص الريادية	كبيرة جداً (%)	كبيرة (%)	متوسطة (%)	متدنية (%)	متدنية جدا (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاستعداد العام للأعمال الريادية						**3.9**	**0.63**
1. أمتلك أحلام وطموحات لممارسة أعمال جديدة لم يمارسها أحد سابقاً.	43	28	23	5	1	4.08	0.94
2. لدي إصرار على المحاولة وتكرار المحاولة لحين تحقيق أهدافي	35	38	24	2	1	4.04	0.86
3. امتلك قدرة على التكيف مع الظروف المستجدة.	29	32	33	4	2	3.82	0.96
4. اتقبل الأفكار الجديدة، وعلى استعداد لتغيير أساليب العمل غير الفعالة.	39	35	15	6	5	4.15	0.92
5. لدي استعداد للتضحية بأوقات الراحة أو ببعض العلاقات الاجتماعية لبلوغ أهدافي.	31	30	23	11	4	3.73	0.99
6. عادة لا أتعامل مع الأشياء على أنها مسلمات بديهية	18	25	48	5	4	3.48	0.92
7. لدي رغبة بأن أكون مبادراً في أعمالي	52	29	13	4	2	4.24	0.97
8. لدي القدرة على التنافس مع الآخرين	45	31	20	3	1	4.16	091
الثقة بالنفس						**4.1**	**0.62**
9. أتمتع بثقة بقدراتي على بلوغ أهدافي.	52	16	2	30	0	4.32	0.81
10. أشعر أنني سأكون رجل/سيدة أعمال ناجح/ناجحة بعد تخرجي من الجامعة	42	38	17	2	1	3.22	0.80
11. لدي قناعة بأن قراراتي التي اتخذتها في حياتي كانت صائبة	28	32	36	3	1	3.85	0.89
الميل لتكوين ثروة						**4.1**	**0.63**
12. اعتقد أن تحقيق ثروة كبيرة هو مؤشر واضح على نجاح الفرد	40	26	22	1	1	4.15	0.82
13. اعتقد أن مشروعي الخاص سيوفر لي الكثير من المال	34	40	23	3	0	4.05	0.83
14. اعتقد أن مشروعي الخاص سيوفر لي فرصة لتنفيذ ما اريد في الحياة	40	38	18	3	1	4.17	0.85
وجود الدافع للإنجاز						**4.3**	**0.55**
15. لدي رغبة بإحداث تغييرات جذرية في الأعمال التي أمارسها	39	34	24	3	0	4.10	0.86
16. أشعر براحة نفسية حين أحل مشكلة صعبة أو اجتاز مقرراً صعباً	70	20	8	2	0	4.59	0.70
17. عندما استغرق في حل مشكلة أو عمل أضع فيه كل تركيزي وجهدي	44	36	18	1	1	4.25	0.79
التحكم الذاتي في الأمور						**3.99**	**0.66**
18. أؤمن أنني أسيطر على مجريات الأمور في حياتي	30	31	35	2	2	3.86	0.94
19. أعتقد أن الاجتهاد في العمل هو الطريق الوحيد للنجاح	52	30	10	3	5	4.37	0.80
20. لا أعتمد على الصدفة والحظ لتدبير وتحسين أموري وحل مشكلاتي	29	27	34	8	2	3.76	0.99
الاستقلالية في العمل والقرارات						**3.2**	**0.91**
21. اقوم بحل مشكلاتي الخاصة دون مشورة أحد	20	24	34	14	8	3.38	0.97
22. معتاد على شراء احتياجاتي الشخصية دون عون من أحد	30	26	30	8	6	3.72	0.92
23. أبحث عن عمل أثناء دراستي لتدبير مصروفي وشراء لوازمي الخاصة	19	14	21	17	29	2.79	0.94

فقرات الخصائص الريادية	كبيرة جداً (%)	كبيرة (%)	متوسطة (%)	متدنية (%)	متدنية جدا (%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
القدرة على تحمل المخاطرة						**3.70**	**0.61**
24. استطيع تحمل مخاطرة العمل وتقلبات السوق.	20	33	33	11	3	3.57	0.89
25. اتعامل مع الغموض في علاقاتي مع الاخرين وشؤون حياتي بسهولة ويسر	22	30	30	16	2	3.58	0.97
26. لدي استعداد لتحمل المشاق والصعوبات من أجل تحقيق أهدافي وطموحاتي.	46	30	20	4	0	4.17	0.89
المتوسط الحسابي العام للإجابات على جميع فقرات الخصائص الريادية							**3.89**

ومن الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

- أن المتوسط الحسابي لمختلف الخصائص الريادية (3.89) ويشير إلى أن الخصائص الريادية متوفرة لدى أفراد العينة بدرجة مرتفعة نوعاً ما، وذلك يشير إلى وجود استعداد لديهم لممارسة الأعمال الريادية.
- جاءت خصائص الدافع للإنجاز الأعلى في الترتيب من بين الخصائص الريادية لدى أفراد العينة إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات (4.3)، وخصوصاً جاءت الخاصية الفرعية المتمثلة بالشعور بالراحة النفسية عند حل المشكلات الصعبة الأعلى في الترتيب إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (4.59)، واستناداً إلى هذه النتيجة فنرى أن أفراد العينة يتمتعون بدافعية عالية لتحقيق إنجازات واضحة في حياتهم.
- أوضحت النتائج أن أدنى الخصائص الريادية توفراً لدى أفراد العينة هي الاستقلالية في القرارات، إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لفقرات هذه الخاصية (3.2) وهي تشير إلى المستوى المتوسط، ولعل الاستقلالية في توفير المصاريف من خلال البحث عن عمل خلال الدراسة هي الأدنى من بين الخصائص الفرعية حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابات (2.79)، ويشير ذلك إلى اعتماد الطلاب الجامعيين المشمولين بالعينة بدرجة واضحة على رب الأسرة في تدبير مصروفاتهم الشخصية.

اختبار الفرضيات:

1) الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) للعوامل الشخصية والتربية على تكوين الخصائص الريادية لدى طلاب جامعة تبوك.

لقد تم اختبار صحة هذه الفرضية من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي Simple Linear Regression، وتم استخدام قيمة (R^2) معامل التحديد الذي يبين نسبة التغير في العامل التابع التي يمكن تفسيرها من خلال العامل المستقل، وتم الاستناد إلى قيمة الاختبارين **(F,T)** والدلالة المعنوية لهما لتأكيد وجود الأثر للعامل المستقل على العامل التابع. ويظهر الجدول رقم (11) أدناه نتيجة تحليل الانحدار الخطي.

جدول رقم(11): اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر العوامل الشخصية والتربية في تكوين الخصائص الريادية

العوامل المستقله	قيمه R^2	قيمه اختبار T	Sig.	قيمه اختبارF	Sig.
العوامل الشخصية والأسرية (بشكل إجمالي)	0.19	10.91	**0.002	14.25	**0.000
هل تعاني من أمراض مزمنة / إعاقات حركية	0.07	20.9	**0.000	13.31	**0.000
هل تشعر أنك متسرع في قراراتك وردود أفعالك	0.01	30.3	**0.000	1.004	0.3000
هل تتجنب المغامرة في حياتك وقراراتك	0.06	20.4	**0.000	12.01	**0.000
هل تصف نفسك خجولا منطوياً على ذاتك	0.12	29.33	**0.000	25.4	**0.000
هل يمارس ولي أمرك في المنزل ضغوطاً عليك في حياتك حالياً	0.001	1.42	0.080	0.73	0.4300
هل كان ولي امرك يمارس ضغوط عليك في مرحلة الطفولة	0.004	1.00	0.077	0.13	0.7000
هل يعارض ولي أمرك قيامك باتخاذ بعض القرارات التي تخصك	0.01	21.3	**0.000	1.12	0.4300

** يوجد دلالة معنوية لقيمة الاختبار (T,F) عند مستوى الثقة (0.05)

استناداً إلى النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فيمكن القول بما يلي:
سيتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، إذ أثبتت النتائج أن العوامل الشخصية والتربية مجتمعة لها أثر في تكوين الخصائص الريادية لدى أفراد العينة، واستناداً إلى قيمة معامل التحديد (R^2) التي بلغت (19%)، فنرى أنها تفسر نسبة تقترب من خمس التغير في تكوين خصائص الريادية، فيما تعزى باقي النسبة من التغيير في المتغير التابع إلى أسباب أخرى منها العوامل البيئية والثقافية وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية، إلا أن هذه النتيجة تعزز دور الأسرة والعوامل التربوية في تكوين الخصائص الريادية لدى الشباب الجامعيين.
وأظهرت نتائج التحليل أن عامل الشعور بالخجل والانطوائية هو العامل الأكثر تأثيراً في تكوين الخصائص الريادية، فهو لوحده يفسر ما نسبته (12%) من التغير في العامل التابع، فيما بينت النتائج أن بعض العوامل مثل ضغوطات وتدخلات ولي الأمر سواء في المرحلة العمرية الحالية أو خلال مرحلة الطفولة لا تلعب دوراً كبيراً في تكوين الخصائص الريادية لدى أفراد العينة.

2) الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) للعوامل البيئية والثقافية على تكوين الخصائص الريادية لدى طلاب جامعة تبوك.
لقد تم اختبار صحة هذه الفرضية أيضاً من خلال استخدام تحليل الانحدار الخطي Simple Linear Regression، وتم استخدام قيمة معامل التحديد (R^2) الذي يبين نسبة التغير في العامل التابع التي يمكن تفسيرها من خلال العامل المستقل، وتم الاستناد إلى قيمة الاختبارين (F,T) والدلالة المعنوية لهما لتأكيد وجود الأثر للعامل المستقل على العامل التابع. ويظهر الجدول رقم (12) أدناه نتيجة تحليل الإنحدار الخطي.

جدول رقم(12): اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر العوامل البيئية والثقافية في تكوين الخصائص الريادية

فقرات العوامل البيئيه والثقافيه	قيمه R^2	Sig.	قيمه اختبار T	Sig.	قيمه اختبارF
العوامل البيئية والثقافية (بشكل إجمالي)	0.23	**0.000	19.17	**0.000	14.88
هل يمتلك أحد أفراد الأسرة مشروعاً ريادياً	0.13	**0.006	2.8	0.35	0.87
هل سبق لك العمل في مشروع ريادي	0.08	**0.005	29.03	**0.000	18.07
تتيح لك العادات والتقاليد حرية التفاعل الاجتماعي مع الناس	0.16	0.139	28.49	**0.000	9.28
نوعية التعليم والمناهج وأساليب التدريس قبل الجامعية مشجعة على ممارسة العمل الريادي.	0.04	**0.000	29.9	**0.000	13.4
المجموعات المرجعية كالنوادي التي ينضم لها الشخص والأصدقاء تشجع على ممارسة العمل الريادي.	0.002	**0.001	17.8	0.42	0.64
تتبني الجامعة إجراءات لتشغيل الطلاب خلال دراستهم ليعتادوا على ممارسة الأعمال الريادية	0.003	**0.000	14.1	0.37	1.1
يشجع أساتذة الجامعة الطلاب على الانخراط في سوق العمل من خلال ممارسة العمل الريادي	0.002	**0.001	18.0	0.62	0.71
الثقافة السائدة في المجتمع، كالمعتقدات والقيم والأعراف تحض الأفراد على العمل الحر، و تأكيد الذات	0.08	**0.000	21.03	**0.000	14
تتوفر في مدينتي بنية تحتية مناسبة كالطرقات والمرافق والخدمات وشبكات الاتصالات،....الخ.	0.03	**0.000	12.1	**0.000	13.11
تشجع القوانين والأنظمة المطبقة على ممارسة العمل الريادي	0.001	**0.004	10.5	0.52	0.44
مدى التطور التقني في المجتمع يساعد الأفراد على ممارسة الأعمال وفتح مشاريع ريادية	0.001	**0.004	10.5	0.52	0.44
الأنماط والعادات الاستهلاكية للمجتمع تدعم إقبال الأشخاص على شراء منتجات المشاريع الريادية	0.08	**0.000	20.01	**0.000	12.8
المستوى الاقتصادي للمجتمع قوي ومحفز لفتح مشاريع ريادية	0.14	0.139	28.49	**0.000	9.28

** يوجد دلالة معنوية لقيمة الاختبار (T,F) عند مستوى الثقة (0.05)

استناداً إلى النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فيمكن القول بما يلي:
سيتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، إذ أثبتت النتائج أن العوامل البيئية والثقافية مجتمعة لها أثر في تكوين الخصائص الريادية لدى أفراد العينة، واستناداً إلى قيمة معامل التحديد (R^2) التي بلغت (23%)، فنرى أنها تفسر نسبة تقترب من ربع التغير في تكوين الخصاص الريادية، فيما تعزى باقي النسبة من التغيير في المتغير التابع إلى أسباب أخرى منها العوامل الشخصية والتربية وغيرها من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية، ومن الواضح أن هذه النتيجة تعزز دور الثقافة السائدة في المجتمع بمختلف العوامل المشمولة بها في تكوين الخصائص الريادية لدى الشباب الجامعيين.

وأظهرت نتائج التحليل أن حرية التفاعل الاجتماعي التي تتيحها العادات والتقاليد هي العامل الأكثر تأثيراً في تكوين الخصائص الريادية، فهي لوحدها تفسر ما نسبته (16%) من التغير في العامل التابع، ويليها في الأهمية المستوى الاقتصادي للمجتمع الذي يفسر (14%) من التغير في العامل التابع، ويليها عامل امتلاك أحد أفراد الأسرة لمشروع ريادي الذي يفسر (13%) من التغير في العامل التابع.

فيما بينت النتائج أن بعض العوامل لا تفسر إلا نسبة ضئيلة جداً تبلغ (0.01%) فقط من التغير في العامل التابع كتشجيع القوانين والأنظمة المطبقة على ممارسة الأعمال الريادية ومدى التطور التقني في المجتمع.

3) الفرضية الثالثة:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر الخصائص الريادية لدى أفراد العينة تبعاً للنوع (ذكر/أنثى).

تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي(One Way ANOVA) لاختبار هذه الفرضية، لكونه يساعد على المقارنة بين متوسطات الإجابة للفئات المختلفة، ويظهر الجدول رقم (13) نتائج التحليل للفرضيات الثالثة والرابعة والخامسة.

الجدول رقم(13): اختبار تحليل التباين الأحادي لمستوى توفر الخصائص الشخصية للريادة تبعاً للعوامل الديموغرافية

المتغيرات الديموغرافيه	قيمة اختبارF	Sig.	درجات الحريه
التخصص	2.24	0.06	3، 408
الترتيب بين الأشقاء	3.8	**0.03	2، 409
النوع: (ذكر، أنثى)	17.4	**0.000	1، 410

** يوجد دلالة معنوية لقيمة الاختبار (F) عند مستوى الثقة (0.05)

وبالاستناد إلى قيمة الاختبار(F) والدلالة الإحصائية (.Sig) في الجدول أعلاه نلاحظ أن النوع(ذكر/أنثى) يعد عامل حاسم لوجود اختلاف في مدى توفر الخصائص الريادية لدى أفراد العينة، وبناء عليه فقد تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، بمعنى انه توجد فروق في مدى توفر الخصائص الريادية بين أفراد العينة تبعاً لمتغير النوع(ذكر/أنثى).

1) الفرضية الرابعة:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر الخصائص الريادية لدى أفراد العينة تبعاً للتخصص.

وبالاستناد إلى قيمة الاختبار(F) والدلالة الإحصائية (.Sig) في الجدول رقم (13) الوارد سابقاً نلاحظ أن التخصص الذي يدرسه الطالب ليس عاملاً حاسماً لوجود اختلاف في مدى توفر الخصائص الريادية لدى أفراد العينة، وبناء عليه فقد تم قبول الفرضية العدمية، أي أنه لا توجد فروق في مدى توفر الخصائص الريادية بين أفراد العينة تبعاً لمتغير التخصص الذي يدرسه الطالب في الكلية.

الفرضية الخامسة:

لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مدى توفر الخصائص الريادية لدى أفراد العينة تبعاً

لمتغير الترتيب بين الأشقاء في الأسرة:

وبالاستناد إلى قيمة الاختبار(F) والدلالة الإحصائية (.Sig) في الجدول رقم (13) الوارد سابقاً نلاحظ أن الترتيب بين الأشقاء في الأسرة يعد عامل حاسم لوجود اختلاف في مدى توفر الخصائص الريادية لدى أفراد العينة، وبناء عليه فقد تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، بمعنى انه توجد فروق في مدى توفر الخصائص الريادية بين أفراد العينة تبعاً لمتغير الترتيب بين الأشقاء.

ه- الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات ومناقشة النتائج:

يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي:

1- هناك تزايد ملحوظ في إقبال الطالبات على دراسة تخصصات إدارة الأعمال في السنوات الأخيرة، وقد تفوقت نسبة الإناث في أفراد العينة على نسبة الذكور، إذ بلغت (61%)، ويأتي ذلك في سياق توجه اجتماعي لكلا الجنسين نحو ممارسة الأعمال التجارية والإدارية، وتوجه المجتمع المحلي نحو إفساح المجال للمرأة للمشاركة في عملية التنمية وبناء القدرات الإدارية للمؤسسات وسد حاجة سوق العمل لكوادر نسائية.

2- يمارس معظم أرباب الأسر في منطقة تبوك العمل الحكومي إذ بلغت نسبة أفراد العينة الذين يعمل اولياء أمورهم في المؤسسات الحكومية (75%)، ومن المعروف أن الدخل الشهري لمثل هذه الوظائف محدود، وربما يكون لذلك تأثير غير مباشر في تشكيل الخصائص الريادية لدى الأبناء باعتباره دافعاً لهم للبحث عن أعمال مستقبلية تدر عليهم دخلاً مالياً أفضل من دخل أولياء أمورهم.

3- تتوفر العوامل الشخصية وعوامل التربية المؤثرة في تكوين الخصائص الريادية بدرجة كافية لدى أفراد العينة، مع وجود بعض الجوانب السلبية بدرجة متوسطة في جوانب التسرع في القرارات، والخجل والانطوائية وتجنب المغامرة، والتدخل في القرارات الشخصية، ويرى الباحث أن أفراد العينة مؤهلين من حيث العوامل الشخصية وأسلوب التربية، ولديهم استعدادات جيدة لتأسيس مشاريع ريادية.

4- تشجع أكثر العوامل البيئية والثقافية المشمولة بالدراسة بدرجة متوسطة، أو بشكل جزئي على تأسيس الأعمال والمشاريع الريادية، ويحد ذلك بالطبع من الأثر الإيجابي للعوامل الشخصية والتربية في تكوين الخصائص الريادية، فالمجتمع والثقافة لهما تأثير عميق في توجهات الأفراد وميولهم، وأيضاً لهما تأثير في مقدرة الأفراد على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم في مجال العمل.

5- تتوفر الخصائص الريادية بدرجة عالية لدى غالبية أفراد العينة، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لمختلف فقرات الخصائص الريادية المشمولة بالدراسة(3.89)، ويعطي ذلك انطباع بإمكانية نجاح كثير من المشاريع الريادية في حالة تأسيسها من قبل خريجي الجامعة، وخصوصاً خريجي كلية إدارة الأعمال. ويستدعي ذلك اهتماماً أكبر من مختلف الجهات الرسمية والأهلية بتوفير البيئة المناسبة للأعمال الريادية، وربما هناك حاجة إلى تعويد الشباب بشكل اكبر على الاستقلالية في القرارات التي تخص شؤون حياتهم إذ اتضح أن هذه الخاصية هي الأدنى لدى أفراد العينة من بين الخصائص الريادية.

6- توصلت الدراسة إلى أن كلا عوامل الشخصية والتربية والعوامل البيئية والثقافية لها أثر إيجابي في تكوين الخصائص الريادية لدى أفراد العينة، ووجد أن نسبة التغير في العامل التابع (تكوين الخصائص الريادية) التي يمكن تفسيرها من خلال العوامل البيئية والثقافية تقترب من الربع وهي أعلى من تأثير عوامل الشخصية والتربية التي تفسر نسبة تقترب من الخمس من التغير في العامل التابع، ومن تفحص النتائج نلاحظ أن الأثر للعوامل المستقلة يكون مجتمعاً وليس من خلال العوامل الفرعية كل على حدة، إذ بينت النتائج في الجدولين (11، 12) السابقين أن بعض العوامل الفرعية سواء في مجموعة العوامل الشخصية والتربية(كالتسرع في القرارات وضغوطات ولي الأمر) أو العوامل البيئية والثقافية(كامتلاك أحد أرفاد الأسرة لمشروع ريادي، والجماعات المرجعية) ليس لها تأثير

يذكر في تكوين خصائص الريادة، ولكن حين تجتمع جميع العوامل الفرعية فإنه يكون لها أثر واضح لتكوين الخصائص الريادية لدى الفرد.

7- بينت نتائج الدراسة أن التخصص الذي يدرسه الطالب ليس له تأثير يذكر في مدى توفر الخصائص الريادية لدى أفراد العينة، بخلاف متغيري النوع والترتيب بين الأشقاء في الأسرة الذين ثبت وجود تأثير واضح لهما في مدى توفر الخصائص الريادية، ولعل ذلك منطقي فإن صفات الخجل والانطوائية ربما تكون أكثر لدى الإناث منها عند الذكور، والتسرع في القرارات النابع من الاندفاع والرغبة في المغامرة تكون في كثير من الأحيان أكثر توفراً لدى الذكور، كما أن تدخل أولياء الأمور في قرارات وسلوكيات الإناث تكون اكثر من الذكور في المجتمعات الشرقية، هذا من جهة، أما بالنسبة للترتيب بين الأشقاء فمن المعتاد أن يكون التعامل وأسلوب التربية لكل من الأبن الأول أو الابن الأخير مختلفاً بشكل أو بأخر عنه بالنسبة للأشقاء الآخرين، ويشيع مثل هذا السلوك التربوي في مجتمعاتنا الشرقية والعربية خصوصاً، ومن هنا فيمكن تفهم تأثير مثل هذه العوامل على شخصية الفرد وخصائصه السلوكية سواء بالنسبة للتوجه نحو الاعمال الريادية وغيرها من الميول والتوجهات.

ب- التوصيات:

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فيجد الباحث أن من المناسب تقديم مجموعة من التوصيات التي تساعد في تشجيع الشباب الجامعيين من الجنسين على ممارسة الأعمال الريادية:

8- يتوجب على الجهات الرسمية المعنية برسم السياسات الاقتصادية العناية بسن تشريعات وأنظمة تكفل الدعم والمساندة المادية والفنية للرياديين، من خلال توفير المخصصات المالية لدعم المشاريع وتقديم مساعدات عينية، واستشارات إدارية وفنية، مما يسهل الطريق أمام الشباب لشق مستقبلهم ودخول سوق العمل وتحقيق آمالهم وطموحاتهم.

9- يتوجب على الجهات الثقافية والإعلامية وضع البرامج والترتيبات لنشر الوعي الريادي في أوساط الشباب، وترسيخ قيم حب العمل، والطموح، والإنجاز، والسعي نحو تحقيق الذات وغيرها من القيم التي تصب في بناء الشخصية الشبابية الطامحة للعمل والإنجاز والبناء والتطوير للمجتمع.

10- يتوجب على الجامعات وضع ترتيبات وإجراءات لتشغيل الطلاب أثناء فترات دراستهم في مختلف مرافق الجامعة وتشجيعهم على تقديم مبادرات لفتح مشروعات ريادية داخل الجامعة كتقديم خدمات الطعام وبيع المستلزمات وخدمات النسخ للتقارير والأبحاث أو التحليل الإحصائي وغيرها لزملائهم مقابل عائد مادي يساعدهم في تدبير مصروفاتهم الشخصية والتعود على الاستقلالية. مما يساعدهم مستقبلاً في إنشاء مشروعاتهم الشخصية.

11- لابد من توجيه نصائح للآباء في أهمية تعويد ابنائهم الشباب على ممارسة العمل وتحمل مسؤولياتهم تجاه انفسهم بما ينفعهم في مستقبلهم ويساعدهم في تدبير مصدر رزقهم

12- تكثيف البحث العلمي في مجال السمات والخصائص الريادية وتكوينها والعوامل المؤثرة فيها، وكيفية تشجيع الشباب على ولوج طريق حياتهم ودخول معترك الحياة بصورة سليمة وبشخصية ناضجة واهداف عملية واقعية.

قائمة المراجع

1- علي، سمير عبدالله، 2015م، " النهوض بريادة الأعمال في أوساط الشباب في دولة فلسطين المحتلة : خيار فعال لمكافحة البطالة "، رؤى استراتيجية.
http://strategicvisions.ecssr.com/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/Rua_Strategia/Rua-Issue-09/rua09_78.pdf

2- عبده، هاني، 2015،" أثر خصائص الريادة في تكوين الاتجاهات نحو تأسيس المشاريع الريادية بعد التخرج، دراسة مقارنة لطلاب جامعة تبوك وجامعة فهد بن سلطان، منشور في مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، العدد 57، الفترة سبتمبر-ديسمبر2015م.

3- رمضان، ريم،2012، " تأثير موقف الطلاب من ريادة الأعمال في نيتهم للشروع بأعمال ريادية "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 28- العدد الثاني-2

4- **زيدان، عمرو علاء الدين زيدان، "العوامل المؤثرة في تكوين السمات الريادية لدى طلاب الجامعات المصرية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد :17 العدد : 1، 2010.**

5- ناصـر، محمد جودت و العمـري، غسـان،" قيـاس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا فيإدارة الأعمال وأثرها في الأعمال الريادية، (دراسة مقارنة) " مجلـة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 27- العدد الرابع-2011م.

6- ahmedrajaa41، http://abdstar.hooxs.com/t536-topic موقـع الغيمـة البيضاء، المنتدى التربوي.

7- مراد، زايد، 2010، " مداخلة بعنوان : الريادة و الإبداع في المشروعات الصغيرة و المتوسطة "، الملتقى الدولي حول : المقاولتية : التكوين و فرص الأعمال بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.

8- حامد، مهند و إرشيد، فوزي، 2007،" نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة "، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، دراسة ممولة من قبل مركز البحوث للتنمية الدولية-كندا(IDRC) ، ومؤسسة فريدريش ايبرت FESK). 2007م.

المراجع الأجنبية

1- Autio, E , Keeley, R.H and Klofstein, M. (2001). Entrepreneurial Intent Among Students: Testing an Intent Model in Asia, Scandinavia and USA",paper 23 presented at the Frontiers of Entrepreneurship Research, Babson College , Wellesley , MA.

2- I. Hakki Eraslan and Aslihan NasirBogazici,2005," THE CHARACTERISTICS OF TURKISHENTREPRENEURS ", http://www.academia.edu/1274195.

3- Hansemark, O. C., (1998)," The Effect of Entrepreneurship Program on Need if Achievement and Locus of Control of Reinforcement , International Journal of Entrepreneurship Behavior and Research , 9, (3): pp.: 111-128.

4- -Drucker, P. (1970) "Entrepreneurship in Business Enterprise", Journal of Business Policy, vol 1, 1970.

5- 3-Knight, F. (1967) "A descriptive model of the intra-firm innovation process", Journal of Business of the University of Chicago, vol 40, 1967.

6- 4- http://arabic.upi.com/Economic_News/2012/10/13/UPI-22341350124776
7- 5- Noruzi, - M. R. , Westover Jonathan, H., Rahimi , Gholam Reza," An Exploration of Social Entrepreneurship in the Entrepreneurship Era ", Asian Social Science Vol. 6, No. 6; June 2010.
8- Mongia,Anita.Kaur.,(2013), " Characteristics and attitudes of successful entrepreneurs A comparable study of Norwegian entrepreneurs in Norway and in the US ", NTNU School of Entrepreneurship, http://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:738285/FULLTEXT01.pdf.
9- Murmann, J. P. (2012). Successful, Entrepreneurs! Minimize, Risk., Australian' Journal'of'Management. Vol. 38, No. 1, 2013.

opeikan.com

واقع العدالة التنظيمية في المؤسسات الأكاديمية
دراسة استطلاعية

د. عدنان عبد الرحمن العلي
د. مشعل خميس متلع
كلية الدراسات التجارية ـ قسم الإدارة ـ الكويت

ملخص الدراسة
هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على معايير العدالة التنظيمية السائدة في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، والارتباط بين توافر معايير العدالة التنظيمية ومستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، وأيضاً بيان دور رابطة أعضاء هيئة التدريس في ترسيخ معايير العدالة التنظيمية بكليات الهيئة، **وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية :**

المحور الأول: الإطار العام والدراسات السابقة.

المحور الثاني: معايير العدالة التنظيمية ودور الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في ترسيخ دعائمها.

المحور الثالث : الدراسة الميدانية وتحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات.

وقد أسفرت الدراسة على عدة نتائج منها : توافر معايير العدالة التنظيمية (التوزيعية والإجرائية والتفاعلية) بدرجة ضعيفة في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وتميز الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي من وجهة نظرهم حيث جاء مستوى أداءهم الأكاديمي على الترتيب " الأداء التدريسي، النمو المهني والتطور، خدمة المجتمع، وأن دور رابطة اعضاء هيئة التدريس لا يلبي طموحات أعضاء هيئة التدريس حيث جاء مستوى أداء الرابطة متوسطاً، كما تبين وجود علاقة ارتباط إيجابية غير دالة إحصائياً بين معايير العدالة التنظيمية مجتمعة ومعايير الأداء الأكاديمي مجتمعة وإن كانت درجة ارتباطها ضعيفاً نسبياً، كما وجدت علاقة ارتباط موجبة بين دور رابطة أعضاء هيئة التدريس ومعايير العدالة التنظيمية مجتمعة ذات دلالة إحصائية، وهذا يعني أن زيادة فاعلية دور رابطة أعضاء هيئة التدريس له ارتباط موجب طردي ذو دلالة إحصائية في ترسيخ معايير العدالة التنظيمية مجتمعة في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

الإطار العام والدراسات السابقة

مقدمة

العدالة تلك الكلمة الساحرة التي تجذب الأفراد على اختلاف انتماءتهم الفكرية بأي مجتمع من المجتمعات، وتعد أحد الدعامات الأساسية التي تستوي عندها الأمور والأحداث، فيشعر عندها الأفراد بالارتياح إذا سادت مفاهيم العدالة أو يشعر الأفراد بعدم الإنصاف إذا غابت تلك المفاهيم، الأمر الذي يلقي بظلال من الشك والريبة وعدم الثقة بين الأفراد مما يحدث خلل في النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويخلق سلوكيات سلبية غير مستحبة تؤثر سلباً على معدلات تنمية وتطوير المجتمع، ينسحب ذلك على ضرورة توفير العدالة التنظيمية في منظمات الأعمال لتحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها، وباعتبار أن مؤسسات التعليم العالي يلقى على عاتقها مسئولية تأهيل الأفراد لتولي المهام الوظيفية في منظمات الأعمال المختلفة، فإذا غابت

العدالة التنظيمية في المؤسسات الأكاديمية فإنها تؤثر سلباً على طبيعة مكونات المناخ الأكاديمي بصورة عامة، وبالتالي تؤثر سلباً على فاعلية الدور المنوط بأعضاء الهيئة التدريسية .

طبيعة مشكلة الدراسة

لقد ألقت بحوث العدالة التنظيمية الضوء على كيفية استجابة الأفراد العاملين بمنظمات الأعمال للعدالة التنظيمية المتوقعة، وعندما يشعر الأفراد بمعاملة غير منصفة فإن ذلك ينعكس سلباً على التزامهم تجاه المنظمة، وانخفاض أداءهم الوظيفي، والشعور بعدم الارتياح، بالإضافة إلى الميل نحو عدم الرغبة في مساعدة الآخرين، والانخراط في سلوكيات خاطئة في بيئة العمل، والتعرض لضغوط العمل والصراع، وباعتبار أن أعضاء الهيئة التدريسية كوكبة من صفوة المجتمع تتمتع بمستوى راقي من العلم والثقافة، ولها مكانة اجتماعية متميزة، فإن عدم شعورهم بالعدالة التنظيمية في مؤسساتهم الأكاديمية يلقي بظلال سلبية على سلوكياتهم ويؤثر في قدرتهم على أداءهم الأكاديمي، وبالتالي عدم القدرة على تأهيل الكوادر الوطنية بالصورة التي يتطلبها سوق العمل، ومن التساؤلات التي تطرحها الدراسة :

- ما معايير العدالة التنظيمية السائدة في الكليات التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب؟
- هل تتأثر معايير العدالة التنظيمية السائدة في الكليات التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب باختلاف طبيعة المجال الأكاديمي؟
- هل تتأثر آراء أعضاء هيئة التدريس تجاه الشعور بمعايير العدالة التنظيمية باختلاف المتغيرات الشخصية؟
- هل يوجد ارتباط بين توافر معايير العدالة التنظيمية ومستوى الأداء الأكاديمي؟
- هل تؤدي رابطة أعضاء هيئة التدريس دور إيجابي في ترسيخ معايير العدالة التنظيمية في كليات الهيئة؟

أهمية الدراسة

يستمد موضوع الدراسة أهميته من عدة جوانب فمن خلال الدراسات التي تناولت تأثير العدالة التنظيمية على الفرد والمنظمة أو التي تناولت العلاقة بين العدالة التنظيمية ومستوى الأداء أو القيم التنظيمية السائدة في بيئة العمل أو السلوك التنظيمي للأفراد وغيرها مما أوجب ضرورة في توافر معايير العدالة التنظيمية في المؤسسات الأكاديمية، كما أن إحداث تنمية في المجتمعات يعتمد بصورة جوهرية على كفاءة التعليم الجامعي وقدرته على تأهيل الموارد البشرية التي يحتاجها المجتمع، ولن يتسنى للمؤسسات الجامعية تحقيق أهدافها دون الاعتماد على هيئة تدريسية ذات كفاءة أكاديمية متميزة، وباعتبار أن أعضاء الهيئة التدريسية العنصر الجوهري في تحقيق أهداف المؤسسة الأكاديمية والمنوط بهم تأهيل تلك الموارد البشرية، لذا يجب أن ينتهج أعضاء الهيئة التدريسية سلوكيات تعزز القيم التنظيمية الإيجابيةلما لها من أثار على أداءهم الوظيفي، ونعتقد أن شعور أعضاء الهيئة التدريسية بالعدالة التنظيمية ضرورة يجب توافرها لتأثيرها على سلوكياتهم وتنميتهم الأكاديمية.

كما أن هيكلة المؤسسات الأكاديمية والدور المنوط بها يتطلب إدراج معايير العدالة التنظيمية ضمن استراتيجيتها ليؤدي ذلك إلى تفعيل قدرتها على تحقيق أهدافها، ومن ناحية الجوانب العملية فإن تطبيق تلك الدراسة على الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ينبع من أهمية رسالتها التي أنشئت من اجلها وهي توفير قوة العمل الفنية الوطنية الملبية لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما ونوعاً، أخذة بالاعتبار تحقيق التوجهات العامة لخطة التنمية وأهداف برنامج عمل الحكومة، ومراعاة المؤشرات العامة لاحتياجات سوق العمل وما يحمله

من متغيرات تحكم احتياجات سوق العمل من خريجي الكليات التطبيقية و المعاهد التدريبية، ففي ضوء مما سبق نجد أهمية إجراء تلك الدراسة لإلقاء الضوء على مدى توافر معايير العدالة التنظيمية في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، ومدى تأثير المتغيرات الشخصية على إدراك أعضاء هيئة التدريس لتلك المعايير.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية : -

1. تسليط مزيد من الضوء(التعرف) على مقومات العدالة التنظيمية السائدة في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
2. تحديد ما إذا كان هناك اختلاف في آراء أعضاء هيئة التدريس تجاه معاييرالعدالة التنظيمية بكليات الهيئة باختلاف طبيعة المجال التعليمي بها.
3. تحديد تأثير معايير العدالة التنظيمية بكليات الهيئة على الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس
4. بيان دور رابطة أعضاء هيئة التدريس في ترسيخ معاييرالعدالة التنظيمية بالهيئة
5. تقديم بعض التوصيات التي من شأنها العمل على تعزيز معايير العدالة التنظيمية في البيئة الأكاديمية بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

محددات الدراسة

تقتصر الدراسة من حيث :**الموضوع : تناولت الدراسة واقع العدالة التنظيمية في المؤسسات الأكاديمية** من حيث**التطبيق**: تطبق على**الكليات التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب** باعتبارها إحدى المؤسسات الأكاديمية في منظومة التعليم الجامعي بدولة الكويت، ومن حيث **الفئة المستهدفة :** تقتصر على**أعضاء الهيئة التدريسية** الذين يحملون مسميات أكاديمية **(أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر، مدرس، مدرس مساعد)** ممن هم على كادر أعضاء هيئة التدريس، ومن حيث **الفترة الزمنية :** تعبر الدراسة عن**العام الدراسي 2012/2011 .**

الدراسات السابقة

تناول العديد من الكتاب والباحثين موضوع العدالة التنظيمية سواء على المستوى المحلي أو العربي أو الأجنبي من خلال وجهات نظر متعددة، إلا أنه ما زال محور اهتمام كثير من الكتاب والباحثين حتى يومنا هذا، وباعتبار إن العدالة التنظيمية لا تؤثر فقط على فرص بقاء المنظمة وخلق قدرة تنافسية لها، وإنما يتعدى ذلك إلى تقدم وازدهار المجتمع (Yusof, Shamsuri, 2006)، كما أن مفاهيم العدالة التنظيمية ساهمت كدليل إرشادي في عملية اتخاذ القرارات التنظيمية، ومستويات الرضا الوظيفي، والقيادة، والمواطنة التنظيمية، والالتزام التنظيمي، والعلاقة التبادلية بين الفرد ورئيسه، والأداء الوظيفي **(Cohen Charash& Spector, 2001)**، ومن تلك الدراسات التي أستطاع الباحثان التوصل إليها والتي يمكن بلورتها في محورين رئيسيين كما يلي :

المحور الأول : العدالة التنظيمية والمتغيرات التنظيمية

اهتمت دراسة (Scholl et al., 1987) **باختبار سلوك الدور الإضافي مع إدراك الأفراد لعدالة الدخل من الوظيفة**، حيث تضمنت الدراسة ثلاثة أبعاد للعدالة وهي : العدالة الداخلية، العدالة الذاتية (إي تقييم الفرد لقيمته)، وعدالة النظام إي إدراك الفرد لعدالة الدخل الذي يتوقع أن يحصل عليه من النظام، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للعدالة الداخلية على سلوك

الدور الإضافي الذي يقوم به الفرد، وعدم وجود أثر معنوي لكل من العدالة الذاتية وعدالة النظام على سلوك الدور الإضافي، فيما أسفرت الدراسة التي أجراها (Tang & Linda, 1996) عن وجود علاقة بين العدالة التوزيعية والرضا عن العائد المادي والترقية وتقويم الأداء والولاء التنظيمي، وأيضاً بين العدالة الإجرائية والرضا عن الرئيس المباشر والتقويم الذاتي للأداء والولاء التنظيمي .

وتناولت دراسة (حموده، 1999) **مدى حساسية المدير للعدالة التنظيمية وعلاقتها بترتيب الأهمية النسبية للعوائد الوظيفية** والتي صنفها في خمس فئات : العوائد الداخلية، والعوائد الخارجية، وعوائد المكانة والترقي، والعوائد الخارجية، وأخيراً عوائد الأجر المجزي، وقد توصلت الدراسة إلى أن حساسية المدراء للعدالة تؤثر في الأهمية النسبية للعوائد الوظيفية في الفئات الأربعة الأولي، فيما وجد عدم تأثير على الفئة الخامسة (الأجر المجزي)، وأن النمط القيادي الذي يسلكه المدراء ذو تأثير على مدى إدراكهم لحساسية العدالة التنظيمية.

فيا تناول (اليوسفي و نعساني، 2002) **دراسة أثر العدالة التنظيمية والثقة كمتغيرات وسيطة في علاقة القيادة التحويلية والتبادلية وسلوكيات المواطنة التنظيمية،** ولقد أسفرت الدراسة عن وجود تأثير غير مباشر للقيادة التحويلية على سلوكيات المواطنة التنظيمية من خلال العدالة الإجرائية والثقة كمتغيرات وسيطة، إي أنه عندما تتوفر لدى الفرد ثقة بوجود عدالة طويلة الآجل في علاقته بالمنظمة، فإنه ينتهج سلوكيات المواطنة التنظيمية دون أن يكون قلقاً بشأن المكافآت التي يجب أن يحصل عليها، أما إذا لم تتوفر تلك الثقة فإنه ينتهج سياسة تبادلية إقتصادية مع المنظمة، كما تظهر الدراسة أن كلاً من العدالة والثقة يمكن أن تتأثر بسلوكيات القائد التحويلي، إي أن القادة التحويليون ربما يستطيعون تحسين مدركات الأفراد تجاه العدالة الإجرائية، وأيضاً وجود علاقة بين القيادة التحويلية والعدالة الإجرائية من جهة، وبين القيادة التبادلية والعدالة التوزيعية من جهة أخرى، مما يؤكد أن القيادة التبادلية والتحويلية يمكن أن يكون لها تأثيرات مختلفة على مدركات المرؤوسين للعدالة التنظيمية اعتماداً على علاقات التبادل الاقتصادية والاجتماعية .

وتشير النتائج أيضاً إلى وجود علاقة بين الثقة وسلوكيات المواطنة التنظيمية، مما يدل على أن القادة التحويليون ومن خلال قيامهم بتعزيز مشاعر مرؤوسيهم بعدالة القواعد والإجراءات المتبعة داخل المنظمة (العدالة الإجرائية) يستطيعون تعظيم ثقتهم وبالتالي انتهاج سلوكيات المواطنة التنظيمية، كما كشفت النتائج عن وجود علاقة بين العدالة التوزيعية وسلوكيات المواطنة التنظيمية .

فيما تناول (المغربي، 2003) دراسة **أثر محددات إدراك الدعم التنظيمي على دافعية الأفراد للالتزام،** حيث سعت الدراسة إلى تحديد ماهية إدراك الدعم التنظيمي، وأهميته، والعوامل المؤثرة فيه، وتلك التي يؤثر فيها، وكذلك الوقوف على محددات الدعم التنظيمي للعاملين وأثرها على دافعية الأفراد للإنجاز من خلال بناء نموذج سببي يحدد مسار العلاقة بين المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج والتي تتمثل في: العدالة التنظيمية، وسلوك القادة، والمشاركة في اتخاذ القرارات، ودعم وتأكيد الذات، وبيان أثرها على إدراك الأفراد للدعم التنظيمي، ثم بيان أثر ذلك على الالتزام التنظيمي، ثم تحديد مسار علاقة كل متغير من هذه المتغيرات المستقلة بالمتغير الرئيسي أو التابع في هذه الدراسة وهو دافعية الأفراد للإنجاز وذلك باستخدام أسلوب تحليل المسار Path Analysis والكشف عن العلاقة الإرتباطية بين إدراك الأفراد للدعم التنظيمي والدافعية للإنجاز لدى العاملين، من خلال الكشف عن درجة الارتباط للمتغيرات المستقلة مجتمعة ومنفردة في علاقتها بالمتغير المستقل، ومن ثم تحديد العوامل والمتغيرات الحاكمة في دافعية الأفراد للإنجاز، وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج منها:

1. يتضح أن العدالة التنظيمية هي الأكثر تأثيراً في إدراك الأفراد للدعم التنظيمي يليها في التأثير سلوك القادة المدعم والمؤيد للمرؤوسين ثم يأتي متغير المشاركة في اتخاذ القرارات، إي أن المتغيرات المستقلة التي تسهم مجتمعة إسهاماً معنوياً في إدراك الدعم التنظيمي .
2. جميع المتغيرات المستقلة عدا دعم وتأكيد الذات، كل على حده تسهم معنوياً في تحقيق الالتزام التنظيمي، وبالتالي يمكن ترتيبها حسب درجة تأثيرها على النحو التالي: إدراك الدعم التنظيمي، العدالة التنظيمية، المشاركة في اتخاذ القرارات، سلوك القادة لمساندة المرؤوسين إي أن المتغيرات المستقلة تسهم مجتمعة إسهاماً معنوياً في إدراك الالتزام التنظيمي .
3. تسهم محددات الدعم التنظيمي (العدالة التنظيمية وسلوك القادة لمساندة المرؤوسين، والمشاركة في اتخاذ القرارات، ودعم وتأكيد الذات، وإدراك الأفراد للدعم التنظيمي، والالتزام التنظيمي) مجتمعة إسهاماً معنوياً في زيادة دافعية الأفراد للإنجاز، و أن إدراك الدعم التنظيمي يحتل أولوية تأثير على دافعية الأفراد للإنجاز، ويليه متغير الالتزام التنظيمي، فإدراك الدعم التنظيمي يعد متغيرا وسيطا يربط بين متغيرات عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات ورضا الفرد عن اتصاله برئيسه من ناحية وبين الالتزام الوجداني من ناحية أخرى .

وقد تناولت دراسة (حامد، 2003) اختبار **العلاقة بين العدالة التنظيمية (التوزيعية والإجرائية وعدالة التعاملات) وكل من علاقة الفرد برئيسه وإدراكه للدعم التنظيمي، وسلوك المواطنة التنظيمي، وأيضا دراسة واختبار أثر كل من علاقة الفرد برئيسه وإدراكه للدعم التنظيمي كمتغيرين وسيطين على العلاقة بين العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة،** وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط ذو دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية وكلاً من علاقة الفرد برئيسه، وإدراك الفرد للدعم التنظيمي، كما وجد ارتباط ذات دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمي، كما تؤثر علاقة الفرد برئيسه وإدراك الفرد للدعم التنظيمي كمتغيرين وسيطين تأثيراً جوهرياً على العلاقة بين العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمي.

إن التداعيات المحتملة لإجهاد الشركات لموظفيها أو زيادة الضغوط المفروضة علي المرؤوسين أصبحت كبيرة، بحيث أصبح من الضروري أن يعمل المدراء على تطوير مهاراتهم في التعامل مع المرؤوسين ومساعدتهم في تقليل التوتر المفرط في العمل(DeFrank,&Ivancevich, 1998)، وقد أشار العديد من الكتاب والباحثين إلى التداعيات السلبية الناتجة عن زيادة ضغوط العمل، أمثال (Hart & Cooper, 2001; Kahn & Byosiere,1992)، وقدارتبطت تلك التداعيات السلبية بالجوانب التالية " الصحة، الجوانب المادية لبيئة العمل، الصراع بين الأفراد، الافتقار إلى المعلومات، العلاقة مع الرؤساء، ..... وغيرها " لذلك تناولت دراسة (Judge , &. Colquitt ,2004) العلاقة بين العدالة التنظيمية والضغوط، وإذا كان كل من متغيري الصراع في العمل ممثلاً في " ضغوط العمل، غموض الدور " وعمل الأسرة ممثلاً في " الالتزامات العائلية " وسيطاً في تلك العلاقة، وقد اعتمد في دراسته على أن العدالة التنظيمية تتكون من أربعة أبعاد (العدالة التوزيعية و الإجرائية و والشخصية والمعلوماتية)، وذلك بالتطبيق على 174 عضو هيئة تدريس يعملون في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية، وحيث أظهرت النتائج أن كلاً من العدالة الإجرائية، والعدالة الشخصية ذات تأثير أقوى على شعور الأفراد بالضغوط (صراع العمل، عمل الأسرة)، وأن كلاً من العدالة التوزيعية والمعلوماتية لم يكن لها تأثير على مجموع العوامل المسببة للضغوط (صراع العمل، عمل الأسرة).

كما تناولت (الحوامده، 2004) دراسة **العلاقة بين مستوى إدراك فاعلية وعدالة نظام تقويم الأداء وكل من الأداء الوظيفي، والرضا الوظيفي، والولاء التنظيمي، الثقة التنظيمية** في الوزارات الخدمية الأردنية، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها :ارتفاع مستوى إدراك العاملين بعدالة نظام تقويم الأداء، وإن أكثر العناصر فاعلية بالنسبة للعاملين هو معرفة الموظف بمعايير تقويم الأداء المطبقة عليه، وإدراك الرئيس المباشر للمعنى الحقيقي للأداء، وملائمة معايير تقويم الأداء وعدالتها، وإجادة القائمين على تطبيق نظام التقويم لعملهم، كما وجدت علاقة معنوية وموجبة بين إدراك العاملين لفاعلية نظام تقويم الأداء وبين كل من الأداء الوظيفي، والرضا الوظيفي، والولاء التنظيمي، الثقة التنظيمية، وأن أكثر هذه العلاقات هو العلاقة بين إدراك العاملين لفاعلية نظام تقويم الأداء والرضا الوظيفي، وكذلك وجود علاقة معنوية وموجبة بين إدراك العاملين لعدالة نظام تقويم الأداء وبين كل من الأداء الوظيفي، والرضا الوظيفي، والولاء التنظيمي، الثقة التنظيمية، إي كلما زاد إدراكهم كلما زاد ولائهم وانتمائهم ورضائهم وأدائهم وثقتهم في الوزارة التي يعملون فيها، وأن كانت أكثر هذه العلاقات دلالة بين إدراك العاملين بعدالة نظام التقويم وبين الثقة التنظيمية.

فيما استهدفت دراسة (Yusuf &, Shamsuri ,2006) التعرف على **مدى إدراك الموظفين للعدالة التنظيمية (العدالة التوزيعية، العدالة الإجرائية) وأثره في مستوى الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي ودور المتغيرات الديمغرافية كوسيط بين العدالة التنظيمية وكلاً من الرضا والالتزام**، وقد أسفرت النتائج إلى إنه كلما زاد مستوى إدراك الموظفين لمفهوم للعدالة التوزيعية و العدالة الإجرائية السائدة زاد مستوى رضاءهم الوظيفي والالتزام التنظيمي، إي إنه توجد علاقة إيجابية بين إدراك الموظفين لمفهوم العدالة التنظيمية (التوزيعية و الإجرائية) وكلاً من الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تشير إلى وجود تباين في آراء عينة الدراسة تبعاً للمتغيرات الديمغرافية تجاه العلاقة بين العدالة التنظيمية والرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي.

وسعت دراسة (الفضلي والعنزي، 2007) إلى **رصد أثر مستوى المتغيرات التنظيمية (اهتمام القيادة بالمرؤوسين، الثقة بالقيادة) على العدالة التنظيمية بشقيها الإجرائي والتعاملي)**، كما سعت إلى التحقق من **طبيعة العلاقة بين متغير العدالة التنظيمية ومجموعة من المتغيرات الشخصية** (النوع، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، **والتنظيمية** (اهتمام القيادة بالعاملين، الثقة بالإدارة)، وذلك وسط قطاعات الإدارات الحكومية بدولة الكويت، فقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج من أهمها : إن متغيري الثقة بالقيادة واهتمام القيادة بالعاملين يلعب الدور الأساسي على مستوى إحساس العاملين بالعدالة التنظيمية، كما توصل إلى أن العدالة الإجرائية تتأثر باهتمام القيادة بالعاملين، وأنالعدالة التعامليةتتأثر بالقيادة بالدرجة الأولى، كما تبين انخفاض مستويات اعتراف العاملين الذكور باهتمام القيادة، وثقتهم بالإدارة، وأيضاً إحساسهم بالعدالة التنظيمية مقارنةً بالإناث، وأيضاً وجود علاقة عكسية واضحة بين المؤهل العلمي ومدة الخبرة وإحساس الفرد بالعدالة التنظيمية .

كما تناول (وادي، 2007) دراسة **العدالة التنظيمية**، وذلك للتعرف على **مستوى الشعور بالعدالة التنظيمية لدى موظفي الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة، وأيضاً التعرف على مدى تأثير المتغيرات الشخصية على الشعور بالعدالة التنظيمية**، ولتحقيق أهداف الدراسة تناول العدالة التنظيمية بأبعادها الثلاث والمتمثلة في : عدالة التوزيع، عدالة الإجراءات،وعدالة التعامل. وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

1. توجد عدالة توزيعية بدرجة مقبولة في الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة في محاورها الثلاث أي أن إحساس أفراد العينة بعدالة المخرجات التي يحصلون عليها جاءت بدرجة

مقبولة،لأنهم يشعرون أن مايحصلون عليه من أجر أو مكافآت لايتناسب مع مايبذلونه من جهود مقارنة بجهود زملائهم ذو الدرجة الوظيفية نفسها، كما أن درجة التزام الوزارة بالوفاء بالبعد النفسي (جملة الالتزامات والتعهدات بين العاملين والوزارة) جاءت أيضاً بدرجة مقبولة وذلك لعدم سعى القيادات العليا بتلك الوزارات بمتابعة حقوقهم الوظيفية تجاه جهات الاختصاص، وأن مكانتهم الوظيفية تتأثر بطبيعة علاقاتهم الشخصية مع مدرائهم (الثقة في المشرف) .

2. وجود عدالة إجراءات ضعيفة بمستوى دون الموسط أي أن أراء العينة حول قضايا العدالة المتعلقة بالطرق والآليات المستخدمة في تحديد المخرجات أو النتائج، جاءت محايدة وهذا يدلل على ضعف هذه الإجراءات (القدرة على التحكم بعملية صنع القرار) جاءت مقبولة بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على أن رؤساءهم يطلبون منهم الإدلاء برأيهم في عمليات صنع القرارات التنظيمية في الوزارة، ويشعرون بأن بإمكانهم الإدلاء برأيهم أثناء مرحلة علاج النزاعات والمشاكل، ويتيح لهم رؤساؤهم نظام اتصال سليم يكفل توافر المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرار في الوقت المناسب مما يعني ان فائدة المشاركة في صنع القرار هي لصالح العمل و تحقيق أهدافه فقط، و ضعف (القدرة على التحكم بالقرارات) حيث يشعر أفراد العينة بوجود معيقات من شأنها حجب إسهاماتهم في قرارات تتعلق بتلبية احتياجاتهم، وبجدوى مشاركتهم في اتخاذ القرارات، بينما كانت آراء سلبية تجاه فقرات المقياس (الإجراءات الإدارية، حق الاتصال بالإدارة العليا، وأن سلوك المدراء في جميع الدوائر لا يتسم بالإنصاف والتعاون، و أن رؤساءهم لا يقومون بتوفير حلول عادلة للتظلّمات والشكاوى).
3. لا توجد عدالة في التعامل التي تمثل معتقدات أو أفكار أراء العينة بشأن جودة المعاملة الشخصية التي يحصلون عليها من صانعي القرارات عند وضع الإجراءات الرسمية أو تفسير هذه الإجراءات
4. وجود **فروق** ذات دلالة إحصائية في آراء عينة الدراسة تجاه الشعور بالعدالة التنظيمية، يرجع ذلك لكل من متغير (الفئة العمرية، المؤهل العلمي، النوع، سنوات الخبرة، الحالة الاجتماعية، مقدار الراتب) .

فيما هدفت دراسة (الزعبي، 2008) إلى معرفة **أثر الالتزام بالقيم الثقافية وقيم العدالة التنظيمية على الأداء الوظيفي**، وقد توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى التزام العاملين بالقيم الثقافية الفردية، وأن مستوى التزامهم بالقيم الثقافية التنظيمية وقيم العدالة التنظيمية جاء بدرجة متوسطة، وبالتالي أنعكس ذلك على مستوى أداءهم الوظيفي حيث جاء أيضا متوسطاً وفق الترتيب التالي : الولاء الوظيفي، التعامل مع الزملاء، انجاز المهام، علاقة الموظف مع رئيسه، الانضباط، وكما كشفت الدراسة عن وجود أثر دال إحصائياً للالتزام بالقيم الثقافية الفردية، وقيم الثقافة التنظيمية (التعاون، العدالة، الانتماء، المشاركة في اتخاذ القرارات)، وكذلك الالتزام بقيم العدالة التنظيمية (عدالة الإجراءات، عدالة المعاملات) على مستوى الأداء الوظيفي .

وتناول (Chegini, 2009) دراسة **العدالة التنظيمية وعلاقاتها بسلوك المواطنة التنظيمية**، وقد خلصت النتائج إلى وجود معاملات ارتباط إيجابية تربط بين أبعاد العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية، إي أن عندما يدرك الأفراد أبعاد العدالة التنظيمية فإن ذلك ينعكس بصور إيجابية على انتهاج سلوكيات من شأنها تعزيز المواطنة التنظيمية، لذا أوصى بضرورة توزيع وتخصيص الموارد والمكافآت بالعدل، والتواصل مع الأفراد بسياسات عادلة مع مراعاة الظروف المحيطة بعناية، والتخطيط لوضع آليات العدالة الإعلامية بطريقة تصنع سياسات وعلاقات عادلة .

فيما سعت دراسة (Ishak & Alam, 2009) إلى إيجاد تأثير التبادل الذي يحدث بين الفرد ورئيسه أو ما يطلق عليه **بعلاقة الفرد برئيسه Leader-Member Exchange (LXM) كوسيط في العلاقة بين أبعاد العدالة التنظيمية ومكونات سلوك المواطنة التنظيمية**، وباعتبار أن علاقة الفرد برئيسه تعد نوع من التبادل الاجتماعي داخل المنظمة، فهناك علاقة تبادلية بين الرئيس والمرؤوسين، وكل فرد طبقاً لهذا المفهوم يقدم شيء للطرف الآخر ينظر إليه على أنه شيء ذو قيمة، كما أن كل طرف يجب أن ينظر إلى عملية التبادل على أنها عملية عادلة لكي تستمر هذه العلاقة، وتؤدى علاقة الفرد الجيدة برئيسه إلى زيادة مستويات الرضا والأداء الوظيفي والفعالية التنظيمية (John & Uhl-Bien 2001).

وقد اعتمدت تلك الدراسة على أن أبعاد العدالة التنظيمية هي : العدالةالتوزيعية، العدالة الإجرائية، العدالة التفاعلية (الإعلامية، والشخصية)، ومكونات المواطنة التنظيمية هي : الإثار، الالتزام العام، الكرم، الروح الرياضية، السلوك الحضاري، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقات ذات تأثير إيجابي لأبعاد العدالة التنظيمية على مكونات سلوك المواطنة التنظيمية، وأن أثر العدالة التفاعلية ذات تأثير أكبر على مكونات سلوك المواطنة التنظيمية من أثر العدالة التوزيعية والإجرائية، وأن العدالة التوزيعية والإجرائية يرتبطان بصورة كبيرة بمكون واحد فقط من مكونات المواطنة التنظيمية (الإيثار)، كما أن العدالة التفاعلية(ذو تأثير إيجابي على مكونات المواطنة التنظيمية في وجود دور علاقة الفرد برئيسه، و كما أشارت الدراسة إلى أن (LXM) تتوسط العلاقة بين العدالة التنظيمية والمواطنة التنظيمية بصورة جزئية .

كما تناول كلاً من (WALUMBWA, et al., 2009) دراسة **أثر العدالة التنظيمية وسلوك التعلم التطوعي والأداء الوظيفي كمتغيرات وسيطة في تحديد الهوية وعلاقة الفرد برئيسه (LMX)**، وقد أسفرت النتائج عن : أن العدالة التنظيمية ذات تأثير على سلوك التعلم التطوعي في وجود المعرفة بالهوية التنظيمية للمنظمة، و أن العدالة التنظيمية (التوزيعية، الإجرائية) تساهم في تعزيز الهوية التنظيمية، وأن العدالة الشخصية والمعلوماتية تعزز العلاقة بين الفرد و رئيسه، أن الأفراد هم أكثر اهتماماً بانتهاج سلوك التعلم التطوعي عندما يتعرفون على هوية المنظمة التي يعملون لديها، وبها قادة على مستوى عال من الكفاءة، وأن فاعلية الاتجاه نحو التعلم التطوعي يحسن من مستوى الأداء الوظيفي، وأن سلوك التعلم التطوعي يتوسط جزئياً بين علاقة الفرد برئيسه و تقييم الأداء الوظيفي

كما تناول (Bakhshi, et al., 2009) دراسة **أثر العدالة التنظيمية على الرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي**،وقد أسفرت النتائج على وجود علاقة ذات ارتباط إيجابي بين كل من العدالة التوزيعية والعدالة الإجرائية وكلاً من والرضا الوظيفي والالتزام التنظيمي .

فيما تتناول (Altaf, et al. 2011) دراسة **العلاقة بين منحى سلوك الموظف الموجه لخدمة العملاء في قطاع الرعاية الصحية في باكستان وبين توافر العدالة التوزيعية والعدالة الإجرائية**، وتشير النتائج إلى وجود علاقة ايجابية كبيرة لمنحنى سلوك الموظف الموجه لخدمة العميل مع الشعور بالعدالة الإجرائية والتوزيعية،وإن كانت العدالة في التوزيع لديها تأثير أكثرمن العدالة الإجرائية . إي هناك علاقة طرديه قوية بين السلوك الوظيفي الموجهة نحو خدمة العملاء (المتغير التابع) و العدالة التوزيعية والعدالة الإجرائية (المتغيرات المستقلة) مما يدل على أن إدراك العدل يلعب دور رئيسي في توجه سلوك الموظف نحو العملاء، وإن إيمان المنظمة بمشاركة الموظفين في تحقيق الأهداف التنظيمية هو ضمان العدالة في التوزيع من أجل تعزيز قدراتها على الأداء، وسوف تولد الارتياح الشديد بين الموظفين وولاءهم نحو الأهداف

التنظيمية. وأن كل توافر الشفافية سوف يعمل على تطوير ثقة الموظف،و تماسك فريق إدارة تطوير العمل في المؤسسة.

المحور الثاني : واقع العدالة التنظيمية بالمؤسسات الأكاديمية

استهدفت دراسة (نصر الدين، 1991) **اكتشاف اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو العوامل المسببة لحالة الرضا أو عدم الرضا الوظيفي، وكذلك تحديد أهم الخصائص الفردية لأعضاء هيئة التدريس المؤثرة على المستوى الرضا الوظيفي،** وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن مستوى الرضا العام لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات موضع الدراسة يعتبر متوسطا، وأن من العوامل التي ارتبطت بمستويات متوسطة من الرضا الوظيفي ظروف العمل المادية، وطريقة اختيار رؤساء الأقسام والعمداء وكذلك اختيار أعضاء التدريس للمناصب الإدارية، واقتراح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها إعادة النظر في سياسة الجامعة تجاه قواعد وإجراءات الترقية بما يمكن تيسيرها وضمان الدقة والموضوعية والعدالة، والتوصية بتوفير مزيد من الفرص لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في رسم السياسات، واتخاذ القرارات الخاصة بتطوير العملية التعليمية، وكذلك العمل على توفير المعلومات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس للإمام بمختلف العلمية في الجامعة .

في حين عملت دراسة (أبو سمره و عابدين، 2001) على **رصد تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس للمناخ التنظيمي السائد فيها** بشكل عام، وباعتبار أن أبعاد المناخ التنظيمي تتكون من ستة أبعاد هي : الأسلوب الإداري والقيادي، والعلاقات والاتصالات، واتخاذ القرارات والصلاحيات (العدالة التفاعلية)، والإجراءات والسياسات (العدالة الإجرائية)، وفرص التقدم والنمو المهني، وحوافز العمل (عدالة التوزيع، وقد أسفرت النتائج عن أن تقدير أعضاء هيئة التدريس للمناخ التنظيمي متدني في كل محاوره ويمكن أن يرجع ذلك إلى التدهور الواضح في أوضاع الجامعة المالية والإدارية مما يؤثر على سياساتها، ورضا العاملين، وروحهم المعنوية، وفرص التزود باحتياجاتهم المادية والبحثية لقيامهم بالبحث العلمي، وبالتالي فرص تقدمهم ونموهم المهني، كما وجد فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس للمناخ التنظيمي السائد فيها باختلاف كل من الجنس، ونوع الكلية، والدرجة الأكاديمية، وسنوات الخبرة في الجامعة .

لذلك سعت دراسة (الحلو، 2003) إلى التعرف على **مستوى المشكلات الأكاديمية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية، و.تحديد أكثر المشكلات الأكاديمية أهمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والتعرف على أثر المتغيرات الديمغرافية على المشكلات الأكاديمية التي تواجه أعضاء هيئة التدريس،** و لتحقيق أهداف الدراسة حدد الباحث المشكلات الأكاديمية التي تواجه عضو هيئة التدريس، وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج منها:

1. أن مستوى شعور أعضاء هيئة التدريس نحو المشكلات الأكاديمية التي تعترضهم في مجال المتعلق بعضو هيئة التدريس كان عاليا جدًا وخاصةً ضعف العلاقات الإنسانية والاجتماعية بين الأعضاء، وقلة مشاركة الأعضاء في الندوات والمؤتمرات العلمية، وكثرة المهام الأكاديمية والإدارية المطلوبة، بالإضافة لضعف التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس في المجالات الأكاديمية.
2. أن مستوى شعور أعضاء هيئة التدريس نحو المشكلات التي تواجههم في مجال الإدارة الجامعية كان عاليًا جدًا أيضاً وخاصة في غلبة الروتين والبيروقراطية على أجواء العمل الإداري، اعتماد إدارة الجامعة المركزية في اتخاذ القرارات وإصدار التعليمات، تردد إدارة الجامعة في اتخاذ الإجراءات القانونية الحازمة بحق الأعضاء من غير الملتزمين بعملهم،

قلة تشجيع إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس للاشتراك في الندوات والمؤتمرات العلمية، و قلة تبني إدارة الجامعة الموضوعية في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس .

3. مستوى شعور أعضاء هيئة التدريس نحو المشكلات التي تواجههم في مجال البحث العلمي كان عاليًا جدًا في عدم توفير التسهيلات اللازمة لعضو هيئة التدريس لإعداد البحوث العلمية ونشرها، قلة عدد مساعدي البحث والتدريس في الجامعة، قصور المواد المخصصة لخدمة البحث العلمي في الجامعة، عدم توفر مركز متخصص لتقديم الخدمات الإحصائية للأبحاث العلمية في الجامعة، نقص المراجع العلمية اللازمة للبحث العلمي عمومًا .
4. أن مستوى شعور أعضاء هيئة التدريس نحو المشكلات التي تواجههم في مجال الترقيات كان عاليًا في عدم وجود ما يشير إلى تحفيز أعضاء هيئة التدريس الملتزمين والغير الملتزمين في نظام الترقية المعتمدة، بالإضافة لعدم السماح لعضو هيئة التدريس بمراجعة لجنة الترقيات حول عدالة التقييم.
5. أن أكثر المشكلات حده كانت في مجالي المشكلات المتعلقة بالطلبة، والمشكلات المتعلقة بالبحث العلمي وعلى التوالي، في حين كانت أقلها حده في مجال المشكلات المتعلقة بنظام الترقية

وانطلاقاً من أهمية الدور الذي يؤديه رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات حيث يرى البعض أن الأقسام الأكاديمية هي قلب التنظيمات الجامعية وحجر الزاوية بها، لذا هدفت دراسة كل من (الدهشان و السبيسي، 2005) إلى **التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس حول درجة أداء رؤساء الأقسام العلمية لوظائفهم ومسئولياتهم المهنية، وبيان العلاقة بين أداءهم المهني ورضا أعضاء هيئة التدريس عن عملهم في جامعة المنوفية بجمهورية مصر العربية**، وقد توصلت الدراسة إلى أن:

1. أعضاء هيئة التدريس يعتقدون أن معظم المسئوليات المهنية في أداء رؤساء الأقسام مهمة بدرجة كبيرة سواء المتعلقة بالمسئوليات التعليمية والعملية أو المسئوليات الإدارية أو السياسية أو الاجتماعية، في حين لا يرون أن مسئولياتهم في خدمة المجتمع غير مهمة بدرجة كبيرة .
2. يؤدي رؤساء الأقسام العلمية مسئولياتهم الإدارية والاجتماعية والسياسية في حين ترى عينة الدراسة إنهم مقصرون في أداء مسؤولياتهم العلمية والتعليمية وتجاه خدمة المجتمع
3. توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين أداء رؤساء الأقسام العلمية لمسئولياتهم (العلمية والتعليمية،الإدارية، السياسية والاجتماعية) وإبعاد رضاء أعضاء هيئة التدريس (العائد المادي، ظروف العمل والحوافز، فرص الترقي، العلاقة مع الزملاء، العلاقة مع الطلاب، المناخ المؤسسي) .

وفي نفس السياق سعت أيضاً دراسة (السعود و سلطان، 2009) إلى التعرف على **مستوى العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية من وجهة نظر أعضاء الهيئات التدريسية، ومستوى الولاء التنظيمي لأعضاء الهيئات التدريسية من وجهة نظرهم، وكذلك العلاقة بين العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية والولاء التنظيمي لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية**، وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية :

1. أن مستوى ممارسة العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية بشكل عام كانت مرتفعة، وقد جاءت العدالة الإجرائية في المرتبة الأولى، ثم العدالة التوزيعية، وأخيراً العدالة التفاعلية
2. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية والولاء التنظيمي لأعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية .وهذا يعني أن الممارسات التي يقوم بها رؤساء الأقسام الأكاديمية والمتعلقة بالعدالة التنظيمية تسهم بدرجة كبيرة في رفع درجة الولاء التنظيمي لأعضاء الهيئات التدريسية.
3. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع أبعاد العدالة التنظيمية والولاء التنظيمي .إذ تعمل العدالة بأبعادها على زيادة الصورة الإيجابية للمنظمة من وجهة نظر الموظف، مما يزيد من تفاني الفرد في العمل، وبذله أقصى طاقاته، ورغبته في الاستمرار في العمل، والاستقرار فيه، وعدم تركه إلى أي منظمة أخرى

أوضح **(Pearce &Parter , 1986)** أن تقييم الأداء الوظيفي له انعكاسات قوية على قضيتين رئيسيتين هما : قضية العدالة في معاملة العاملين وقضية الكفاية الإنتاجية، لذا تناول كل من (الجندي و البنا، 2008) دراسة هدفت إلى **تحليل أساليب الرقابة على تقييم الأداء الوظيفي وإدراك الأبعاد النفسية للبيئة التعليمية، وعلاقتها بإحساس العاملين في المؤسسات التعليمية بالعدالة التنظيمية،** وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج منها:

1. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجات الإحساس بالعدالة التنظيمية تبعاً لاختلاف المرحلة التعليمية، في حين وجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجات الإحساس بالعدالة التنظيمية تبعاً لاختلاف الجنس ومستوى الخبرة الوظيفية
2. وجود تفاعل ثنائي بين كل من المرحلة التعليمية والجنس ذو تأثير دال إحصائياً على الإحساس بالعدالة التنظيمية، وكذلك بين الجنس والخبرة الوظيفية والإحساس بالعدالة التنظيمية، فيما وجد عدم وجود تفاعل ثنائي بين المرحلة التعليمية ومستوى الخبرة الوظيفية والإحساس بالعدالة التنظيمية، وأيضاً وجود تفاعل ثلاثي بين كل من المرحلة التعليمية والجنس والخبرة الوظيفية ذو تأثير دال إحصائياً على الإحساس بالعدالة التنظيمية.
3. يمكن التنبؤ بالإحساس بعدالة التنظيمية (التوزيع والإجراءات و التعاملات) بدرجة كبيرة من خلال أساليب تقييم الأداء الوظيفي وإدراك العاملين للأبعاد النفسية للبيئة التعليمية،مما يشير إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن الأثر المشترك الناتج عن إحساس عينة الدراسة بالعدالة التنظيمية، وقد اتفق في ذلك مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات منها دراسة (ريان، 2000) بوجود علاقة ارتباطيه موجبة بين العدالة التنظيمية (الإجرائية والتوزيعية) والاستقلال في مكان العمل .
4. من أكثر العوامل تأثيراً (تماسك الرفاق، الخبرة الوظيفية، الاستقلال، ضغوط العمل) على إحساس العاملين بالعدالة التنظيمية (عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات و عدالة التعاملات) .
5. يمكن التنبؤ بالإحساس بعدالة التنظيمية (التوزيع والإجراءات و التعاملات) بدرجة كبيرة متفاوتة من خلال أساليب مراقبة الأداء الوظيفي وإدراك العاملين للأبعاد النفسية للبيئة التعليمية، إي أن أساليب تقييم و رقابة الأداء الوظيفي تؤثر إيجابياً على إحساس العاملين بالعدالة التنظيمية

وكما تناول (العطوي، 2007) دراسة **أثر العدالة التنظيمية في الأداء السياقي،** حيث هدف من تلك الدراسة إلى تحديد مفهوم الأداء السياقي وإبعاده المختلفة، و الكشف عن مستوى تقييم الكادر التدريسي للعدالة التنظيمية، و الوقوف على مستوى الأداء السياقي للكادر التدريسي، و اختبار

تأثير مستوى إدراك العدالة التنظيمية من قبل الكادر التدريسي على مستوى أدائهم السياقي، قد اعتمد الباحث على ما ذهب إليه (Harris ,2003) باعتبار أن إبعاد الأداء السياقي تتمثل في بعد كل من المواطنة التنظيمية والالتزام التنظيمي، وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج منها : وجود توجه ايجابي نوعاً ما لدى الكادر التدريسي تجاه العدالة التوزيعية يقابله توجه بين المعتدل والمنخفض اتجاه إبعاد العدالة الإجرائية والعلاقاتية والمعلوماتية (المتبعة من قبل الكلية)، وأن مستوى الأداء السياقي بأبعاده(المواطنة التنظيمية، الالتزام التنظيمي) لدى الكادر التدريسي كان فوق المعتدل ينتابه ارتفاع بمقدار بسيط للبعد الفردي للمواطنة على البعد المنظمي، وكذلك لبعد المواطنة بشكل إجمالي على الالتزام التنظيمي، كما تبين وجود ارتباط معنوي ايجابي بين اغلب إبعاد العدالة التنظيمية وإبعاد الأداء السياقي، وهذا يعني بان الأداء السياقي للفرد يزداد بازدياد مستوى شعوره بالعدالة التنظيمية وخاصةً العدالة الإجرائية والعلاقاتية، وكذلك وجود تأثير معنوي لكل من بعد العدالة الإجرائية والعلاقاتية على الأداء السياقي بأبعاده الثلاثة، وهذا يعني ان العدالة الإجرائية والعلاقاتية تلعب الدور الأهم مقارنتاً بالعدالة التوزيعية والمعلوماتية في تحسين مستوى الأداء السياقي للفرد

فيما تناولت (حواله، 2009) **أهمية الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وعلاقتها بالرضا الوظيفي**، وقد توصلت إلى عدة نتائج منها :

1. أن مستوى رضا أعضاء هيئة التدريس عن الحرية الأكاديمية جاء متوسطاً وخاصةً في حرية اختيار المقررات الدراسية وتحديد محتواها العلمي، وحرية البحث في القضايا الشائكة، وحرية حضور المؤتمرات والندوات والملتقيات العلمية والنشر في الدوريات ومركز البحث الإقليمية والعالمية .
2. أن إتاحة الفرصة للنمو المهني والأكاديمي لعضو هيئة التدريس يتم بدرجة متوسطة أيضاً وخاصةً في الاحتكاك العلمي مع الآخرين، وتوافر الدورات التدريبية، فيما جاء بدرجة منخفضة في توفير أحدث الكتب العلمية المتخصصة والدوريات العلمية وقنوات النشر العلمي .
3. إن بيئة العمل الأكاديمي تسهم بدرجة متوسطة فيما يتعلق بالتشجيع على البحث العلمي، والشعور بالأمان الوظيفي، والعلاقات الاجتماعية بين أعضاء هيئة التدريس وبالتالي عدم إتاحة الفرصة للتعاون الأكاديمي بين الأعضاء .

وأيضاً تناول (الهزايمة، 2009) دراسة **الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعات الخاصة**، وذلك من أربعة مجالات (الإداري، النفسي، الأجور والحوافز، التدريبي)، وقد أسفرت النتائج عن أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للرضا الوظيفي لدى الهيئة التدريسية والإدارية للجامعات الخاصة من خلال متغيرات الدراسة، إي أن شعور عينة الدراسة بالعدالة التنظيمية لم ترقى إلى المستوى الذي يحقق لهم درجة الرضا الوظيفي سواء ما يتعلق بالأجور والمكافآت أو بالجوانب الإدارية أو التنمية الذاتية من خلال مجالات التدريب، كما أن الجوانب النفسية ليست بالمستوى الذي يجعل عينة الدراسة مقبولين على أداء عملهم ومتمسكين به .

التعليق على الدراسات السابقة

باستعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والتي تم بلورتها في محوريين رئيسيين، ويتضح من خلال **محورها الأول**الذي تناول أثر العدالة التنظيمية على بعض المتغيرات التنظيمية أوضحت نتائج تلك الدراسات أن العدالة الداخلية(عدالة الدخل) تؤثر على سلوك الدور الإضافي الذي يقوم به الفرد، وأن درجة حساسية المدراء للعدالة التنظيمية يؤثر في ترتيب الأهمية النسبية للعوائد الوظيفية، وأن النمط القيادي الذي ينتهجه المدراء ذو تأثير

بدرجات متفاوتة على إدراك واحساس الأفراد بالعدالة التنظيمية، مما يساهم في انتهاج الأفراد سلوكيات من شأنها تعزيز المواطنة التنظيمية، كما أن توفير معايير العدالة التنظيمية في بيئة العمل الوظيفي يساهم أيضاً في إدراك الأفراد للدعم التنظيمي، والتأثير على السلوك القيادي، ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات، مما يؤثر في مستويات الالتزام التنظيمي والشعور بالرضا الوظيفي وبالتالي زيادة دافعية الأفراد للإنجاز، كما أن العدالة التنظيمية تؤثر في علاقة الفرد برئيسه، وتعزيز الهوية التنظيمية للمنظمة، وتبني الأفراد سلوك التعلم التطوعي، إي أن زيادةإدراك الأفراد لمعايير العدالة التنظيمية يزداد ولاء وانتماء ورضاء وأداء وثقة الأفراد في المنظمة التي يعملون فيها .

كما أشار **المحور الثاني** من الدراسات السابقة الذي تناول واقع العدالة التنظيمية في المؤسسات الأكاديمية، حيث أوضحت نتائج تلك الدراسات ان واقع معايير العدالة التنظيمية لم تكن في مستوى طموح أعضاء هيئة التدريس مما أثر على رضاءهم الوظيفي، وخاصةً تجاه أسلوب اختيار رؤساء الأقسام العلمية والعمداء وتكليف أعضاء هيئة التدريس بالوظائف الإدارية، كما أعربوا عن عدم رضاءهم عن المناخ التنظيمي السائد في البيئة الأكاديمية، وأن أهم المعوقات تتمثل في ضعف العلاقات الإنسانية والتنسيق في المجالات الأكاديمية بين الأعضاء، وعدم توافر الدعم المادي والمعنوي لتنميتهم أكاديمياً، وغياب الإجراءات التي تسمح لعضو هيئة التدريس بالتظلم من قرارات لجنة الترقيات .

كما أشارت نتائج بعض الدراسات إلى وجود ارتباط معنوي ايجابي بين إبعاد العدالة التنظيمية وإبعاد الأداء السياقي (المواطنة التنظيمية، الالتزام التنظيمي)، كما أشارت الدراسات إلى أهمية دور رؤساء الأقسام العلمية ذو تأثير على الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، وهذا يعني أن الممارسات التي يقوم بها رؤساء الأقسام الأكاديمية والمتعلقة بالعدالة التنظيمية تسهم بدرجة كبيرة في رفع درجة الولاء التنظيمي لأعضاء الهيئات التدريسية.

وقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة من خلال الحصول على الكثير من المعلومات التي ساهمت في بناء أداة الدراسة بما يتفق مع البيئة الأكاديمية بالكليات التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وأن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في تناولها لأثر دور النقابات المهنية (رابطة أعضاء هيئة التدريس) في ترسيخ معايير العدالة التنظيمية، والعمل على تبني قضايا أعضاء هيئة التدريس، كما أن الدراسة الحالية تسعى إلى رصد مدى توافر معايير العدالة التنظيمية السائدة بما يساعد على بيان مدى التباين بين درجات توافر تلك المعايير في كل كلية حسب طبيعة المجال الأكاديمي لكل منها، والدراسة أيضاً سوف تعمل على فهم افضل لآراء وتوجهات نخبة متميزة من أعضاء هيئة التدريس بما يساعد على توفير بيئة عمل أكاديمية تساهم في إشاعة المساواة بين أعضاءها.

فروض الدراسة : -

يفترض البحث ما يلي : -

الفرض الأول : تتوافر بدرجات متفاوتة معايير العدالة التنظيمية في الكليات التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.

الفرض الثاني : تتباين آراء المبحوثين تجاه معايير العدالة التنظيمية (مجتمعة) السائدة في كليات الهيئة تبعاً لمتغيرات (النوع، الجنسية، المسمى الأكاديمي، سنوات الخبرة).

الفرض الثالث : تتباين آراء المبحوثين تجاه مستوى معايير لمعايير العدالة التنظيمية (مجتمعة) في الكليات التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تبعاً لطبيعة للمجال التعليمي .

الفرض الرابع: توجد علاقة ارتباط إيجابية بين معايير العدالة التنظيمية مجتمعة ومعايير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
الفرض الخامس: توجد علاقة ارتباط إيجابية بين فاعلية دور رابطة أعضاء هيئة التدريس معايير العدالة التنظيمية السائدة بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
الفرض السادس: تباين درجة تأثير معايير العدالة التنظيمية (مجتمعة) السائدة في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي على معايير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس
الفرض السابع: تباين درجة تأثير دور رابطة أعضاء هيئة التدريس على معايير العدالة التنظيمية السائدة في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي.

الإطار النظري

العدالة التنظيمية دور الهيئة العامة للتعليم التطبيقي في ترسيخ دعائمها

لقد ألقت بحوث العدالة التنظيمية ضوء كبير على كيفية استجابة الموظفين للعدالة التنظيمية وعندما يشعر الموظفين بمعاملة غير منصفة لهم، فإن ذلك ينعكس سلباً في التزامهم تجاه المنظمة وتدني مستوى الأداء الوظيفي والشعور بعدم الارتياح بالإضافة إلى الميل نحو عدم مساعدة الآخرين (Cropanzano, & Greenberg,1997)، والانخراط في انتهاج السلوكيات الخاطئة ببيئة العمل (Ambrose,2002)، كما أنالعدالة التنظيمية بناء متعدد الأبعادوأن تلك الأبعاد لا تزال قيد المناقشة حيثيتناولالباحثين والكتاب المعاصرين العدالة التنظيمية من زوايا مختلفة (colquitt, et al. 2005) .

إن قضايا العدالة التنظيمية تعد المصدر الرئيسي لشعور الأفراد في بيئات العمل المختلفة بالارتياح أو بعدم الارتياح والقلق، فالأفراد في كثير من الأحيان يقيسون ما يحصلون عليه من أجر نظير ما يبذلونه من جهد، كما يقارنون بين ما يحصلون عليه وما يحصل عليه زملاءهم (Adams, 1965; Leventhal, 1976)، كما أن الأفراد ينظرون إلى ما إذا كانت الإجراءات المتبعة في اتخاذ القرارات تتسم بالنزاهة ومتسقة وغير متحيزة ودقيقة ;(Greenberg, 1986 Leventhal, 1980; Thibaut& Walker,1975).، ليس هذا فحسب بل يتطلع الأفراد إلى معاملة تتسم بالاحترام والتقدير والمشاركة.(Bies&Moag, 1986; Greenberg, 1993)

إذن ماهي العدالة التنظيمية ؟ تناول العديد من الكتاب والباحثين الإجابة على هذا التساؤل فمنهم من عرفها بأنها " القيمة المتحصلة من نتيجة إدراك الفرد لنزاهة الاجراءات وموضوعية المخرجات الحاصلة في المنظمة (Saal& M00re, 1993)، فيما عرفها (Cropanzano, & Greenberg,1997) بأنها " إدراك الأفراد لحالة الإنصاف في المعاملة التي يتعاملون بها من قبل منظماتهم "، وقداعتمد الباحثان في هذه الدراسة على تصنيف معايير العدالة التنظيمية بثلاثة أبعاد مقبولة على نطاق واسع والتي تتضمن العدالة التوزيعية والعدالة الإجرائية، وأخيرا العدالة التفاعلية ,Folger&Cropanzano ,1998)(Niehoff& Moorman, 1993) .

العدالة التوزيعية :

وترجع نظرية العدالة التنظيمية لآدمز(Adams, 1965) عندما وضع نظرية المساواة حيث صاغ نظريته في سياق اجتماعي واسع باعتبار أن المعاملات تأخذ دائماً اتجاهين في كل جانب فإن الموظفين يقدمون خبراتهم ومؤهلاتهم العلمية وقدراتهم وكفاءتهم لأصحاب العمل مقابل الحصول على الأجور والرواتب والمكافآت، فينظر الموظفين إلى ما إذا كانت تلك الأجور والرواتب والمكافآت التي يحصلون عليها عادلة، وأيضاً ما إذا كانت متكافئة مع ما يتقاضاه زملائهم في العمل، أراد آدمز أن يفهم متى ولماذا الموظفين يشعرون بالعدالة أو عدم العدالة وكيف يمكن التصرف إزاء الشعور بعدم العدالة والظلم، وقال أن توزيع الأعباء والعوائد على

مجموعة من الأفراد ينبغي أن يؤثر في عدالة السلوك الاجتماعي(Adams, 1965)، ومن المبادئ الثلاث لتعزيز عدالة التوزيع " معيار الإنصاف، معيار التساوي، معيار الحاجة"، وقد أشار(Greenberg,1992) إلى أن العدالة التوزيعية تتضمن محورين الأول : المحور المادي والذي يعبر على مقدار ما يحصل عليه الفرد من أجور ومكافآت، والثاني : المحور الاجتماعي والذي يشير إلى المعاملة الشخصية للفرد من قبل متخذي القرار .

العدالة الإجرائية

تشير العدالة الإجرائية إلى تصورات الأفرادللإجراءات الرسمية التي يتم استخدامها لتحديد مرتبات وأجورالأفراد، أشار **Leventhal** في الفترة من 1976 : 1980 إلى أن الأفراد يمكنهم الوصول إلى العدالة الإجرائية بطريقتين، الأولى تقترح أن الأفراد يستخدمون التصورات العملية الحالية للتنبؤ بالكيفية التي سوف تجرى في المواجهات المستقبلية مع المنظمة، والثانية تشير إلى أن الأفراد سوف يتصرفون بطريقة تضمن إحساسهم بأنهم مطلوبين داخل المنظمة .

كما أشار إلى أن سماتالعدالة الإجرائية تأتي من خلال تحقيق عدة معاييرتعزيز مفاهيم العدالة الإجرائية منها : تطبيق معايير متسقة وثابتة، كما يجب على صانع القرار ان يعمل على مكافحة التحيز داخلة والا تؤثر على عملية اتخاذ القرار، كما يجب عليه استخدام معلومات دقيقة، وأن توضع آلية يوجد من خلالها فرصة لتصحيح الأخطاء، وأن يكون متخذ القرار له الصفة التمثيلية التي تؤهله لذلك، كما أشار إلى ضرورة مراعاة القواعد الأخلاقية عند اتخاذ القرار، وقد أوضح (Niehoff& Moorman, 1993) العدالة الإجرائية في ضوء مجموعة من المكونات التالية " عدم تحيز وثبات ودقة وصحة وواقعية الإجراءات واخلاقيتها ".

أسفرت بحوث العدالة الإجرائية عن نتائج تؤكد أن سلطة اتخاذ القرارات أحد العوامل الهامة لمفاهيم العدالة الإجرائية، وأشار (Brockner ,2002) إلى أن الأفراد بصفة عامة يدركون بصورة سريعة عدالة القرارات عندما يشعرون بأنهم قد شاركوا في صناعتها، وأن آراءهم قد تم تفعلها عند صدورها، وإنهم أكثر توجهاً لقبول نتائج ليست في مصلحتهم الذاتية إذا كان القرار عادلاً، ولا يبحثون عن تحقيق منافع إيجابية ذاتيه لهم عندما يتوقعون إجراءات عادلة في صنع القرار.

العدالة التفاعلية

يشير(Greenberg ,1987) إلى العدالة التفاعلية باعتبارها مدى إدراك الأفراد للعدالة المتصلة بعلاقتهم مع رؤسائهم، فيما يشير(Bobocel and Holmvall ,2001) إلى العدالة التفاعلية باعتبارها نوعية المعاملة التي يتلقاها الأفراد قبل وبعد صدور القرارات، ويتم تحقيق العدالة التفاعلية عندما يشعر الأفراد أن القيادة التنظيمية قد أوضحوا وقدموا المبررات الكافية التي استند إليها عند اتخاذهم للقرارات، وقد رأى (Foger, and Cropanzano, 1998) إن تقديم الأعذار والمبررات يساعد على تخفيف مشاعر الغضب تجاه صناع القرارات الجائرة، ومشيراً إلى أن الأفراد هم أكثر تسامحاً تجاه النتائج غير المواتية لهم عندما يقدم لهم تبريرات كافية لهم، وقد ميز العديد من الكتاب والباحثين بين الحساسية الشخصية (الاعتقاد بعدالة المعاملة والإذعان والاحترام) والحساسية الاجتماعية (الأعذار والمبررات) وهذا يفسر العلاقة بين العدالة الإجرائية والعدالة التفاعلية.

دور الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في ترسيخ دعائم العدالة التنظيمية

تسعى إدارة الهيئة إلى بذل الجهود الرامية والهادفةلترسيخ دعائم العدالة التنظيمية، وذلك من خلال إصدار اللوائح والقوانين والنظم التي تحقق تلك المفاهيم وخاصةً فيما يتعلق بطبيعة عمل أعضاء الهيئة التدريسية بالكليات التابعة لها، وسوف نستعرض فيما يلي بعضً من تلك الجهود:

لائحة المرتبات وما في حكمها :

تضافرت جهود كل من إدارة الهيئة ورابطة أعضاء هيئة التدريس في إصدار كادر مرتبات أعضاء هيئة التدريس إسوة بما هو متبع بجامعة الكويت أعطى فيه مميزات متعددة وتتفق مع المكانة العلمية والاجتماعية ويراعى فيه التدرج الاكاديمي والمساواة، بالإضافة إلى منح المكافأة التشجيعية وبدلات طبيعة العمل وبدلات السكن وغيرها بنفس القدر من التدرج وبما يتفق مع المسمى الأكاديمي لعضو هيئة التدريس، ويتضمن جدول مرتبات أعضاء الهيئة التدريسية في أعلاه درجة أستاذ، وفي أدناه معيد البعثة، وبما أن الهيئة تابعة للقطاع الحكومي بدولة الكويت فإن تطبيق تلك اللائحة يتم تطبيقها وفق الأطر المنظمة لذك على جميع أعضاء هيئة التدريس دون استثناء .

إن العبء التدريسي المكلف به عضو هيئة التدريس في كليات يختلف باختلاف المسمى الأكاديمي له، ويجوز تكليفه بساعات زائدة عن نصابه التدريسي نظير أجر يحصل عليه في نهاية الفصل الدراسي، ويعادل أجر الساعة التدريسية 3% من المرتب الأساسي له وبحد أقصى 250 د.ك شهرياً، وهو ما كان يشكل انتقاص من حق في حصول الأعضاء على أجر مناسب نظير ما يبذلونه من جهد، مما أوجد نقطة خلاف بين إدارة الهيئة من جهة ورابطة أعضاء هيئة التدريس من جهة أخرى، لذا تبنت الرابطة تلك القضية واستطاعت توضيح رأي أعضاءها وحقهم في الحصول على أجر مناسب نظير تلك الساعات الإضافية وأسوة بما هو مطبق بجامعة الكويت، وقد أسفرت تلك الجهود بمساعدة مدير عام الهيئة على إقرار لائحة تتضمن حقوق أعضاء هيئة التدريس.

البحوث العلمية

تبرز أهمية البحث العلمي باعتباره أحد الأدوات العلمية التي يمكن من خلالها وضع الحلول لكثير من المشكلات التي تعترض حياتنا اليومية سواء في المجالات العلمية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها، كما أنه يعد أداة لتطوير المجتمع وتنميته وازدهاره، انطلاقا من ايمان إدارة الهيئة بقوة وأهمية تأثير البحوث العلمية سواء في تنمية المجتمع أو تنمية القدرات والخبرات المهنية لأعضاء الهيئة التدريسية، فإنها عملت على إنشاء إدارة للبحوث العلمية هدفها تذليل الصعاب والعقبات التي تعترض أعضاء هيئة التدريس في المجال البحثي، كما تعمل على توفير الدعم المادي لتمويل البحوث العلمية التي يرغب أعضاء هيئة التدريس القيام بإجرائها، وبعد الموافقة عليها من قبل لجنة البحوث العلمية بالأقسام العلمية والكلية، وتتولى الإدارة توفير الأجهزة والمعدات المطلوبة للبحث العلمي، والبرامج الحاسوبية المطلوبة، وأجور المساعدين، والمستلزمات السلعية اللازمة، ومصاريف النشر وذلك حسب بنود الميزانية الداعمة للبحث العلمي وفق عقد يبرم بين الهيئة وعضو هيئة التدريس موضحاً فيه كافة البيانات والشروط .

جدول (1) ميزانية الهيئة المعتمدة للبحوث العلمية في الفترة من 2007/2006 حتى 2010/2009 *

الكلية	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
اجمالي ميزانية الكليات	244934	399628	396139	767215	877115
إدارات الهيئة	87470	88276	68786	102426	63640
إجمالي الميزانية المعتمدة	332404	487904	464925	869641	940755

- المصدر : إدارة البحوث العلمية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

كما تعمل إدارة الهيئة على تشجيع كافة الإدارات على إجراء البحوث العلمية في موضوعات تتعلق بطبيعة العمل، وضع حلول علمية للمشكلات التي تعترض تحقيق الهيئة لرسالتها وأهدافها، ولا يقتصر الدعم المادي للبحوث العلمية على الميزانية التي تخصصها إدارة الهيئة بل يحق لأعضاء هيئة التدريس الحصول على دعم من جهات أخرى تساهم في تشجيعهم على إجراء بحوثهم العلمية (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الهيئة العامة للبيئة)،ويشير جدول (1) إلى تنامي مضطرد للميزانية المعتمدة من قبل إدارة الهيئة للبحوث العلمية في الفترة من 2005 : 2010 حيث زادت عام 2010 بما يعادل 183 % من ميزانية 2005 مما يعد مؤشراً إيجابياً لاهتمام إدارة الهيئة بتنمية أعضاء هيئة التدريس، كما يشير جدول (2) إلى تناقص مضطرد للدعم المقدم من الجهات الأخرى خلال نفس الفترة، حيث تناقص الدعم في ميزانية 2010 م بنسبة قدرها 77 % تقريباً عن الدعم المخصص في ميزانية 2005، في مقابل تنامي الدعم من قبل إدارة الهيئة لتعوض ذلك التناقص الواضح في الدعم .

جدول (2) ميزانية البحوث العلمية المدعومة من خارج الهيئة في الفترة من 2007/2006 حتى 2010/2009*

الجهة الممولة	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
مؤسسة الكويت للتقدم العلمي	158546	123758	88492	88492	62895
الهيئة العامة للبيئة	183772	162290	143000	68700	14700
إجمالي الميزانية المدعومة	342318	286048	231492	157192	77595

كما يشير جدول (3) إلى زيادة الميزانية الإجمالية المخصصة لدعم البحوث العلمية سواء المدرجة بميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والمدرجة في ميزانية الجهات الخرى، حيث تنامى الدعم الإجمالي في ميزانية 2010 م بضعف الدعم المدرج في ميزانية 2005 تقريباً (جدول 3) .

جدول (3) الميزانية الإجمالية الداعمة للبحوث العلمية في الفترة من 2007/2006 حتى 2010/2009

الجهة الممولة	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي	332404	487904	464925	869641	940755
جهات أخرى	342318	286048	231492	157192	77595
إجمالي ميزانية البحوث	674722	773952	696417	1026833	1018350

وأيضاً يوضح جدول (4) تزايد عدد البحوث العلمية التي تم إجراءها من قبل اعضاء هيئة التدريس خلال الفترة من 2005 : 2010، حيث بلغ عدد البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس في العام الدراسي 2010/2009 (175 بحث) بزيادة قدرها 90 % تقريباً مقارنةً بالعام الدراسي 2006/2005، مما يشير إلى أنه قد تم دعم البحث العلمي الواحد في المتوسط بمبلغ 5455 د.ك (الدعم المخصص من الهيئة للكليات + الدعم المخصص من جهات أخرى ÷ عدد أبحاث الهيئة التدريسية بالكليات) ويشمل هذا الدعم الأجهزة والبرامج والمستلزمات وأجور المساعدين وحضور المؤتمرات ورسوم البحث في إحدى الدوريات العلمية .

جدول (4) عدد البحوث العلمية المدعومة حسب الجهة المستفيدة في الفترة من 2007/2006 حتى 2010/2009

الجهة الممولة	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
أعضاء هيئة التدريس	**92**	**119**	**145**	**184**	**175**
إدارات الهيئة	**11**	**12**	**6**	**9**	**5**
إجمالي عدد البحوث	**103**	**131**	**151**	**193**	**180**

المهام العلمية

لا تقتصر جهود إدارة الهيئة في تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس على تقديم الدعم لبحوثهم العلمية فقط، بل العمل أيضاً على وضع النظم واللوائح المنظمة لإيفادهم في مهمات علمية للارتقاء بكفاءتهم والاطلاع على أحدث التطورات العلمية في مجالات العلم والمعرفة بما يساهم في ارتقاء مستوى الهيئة، لذلك عهدت إدارة الهيئة إلى إدارة البعثات والعلاقات الثقافية

باتخاذ ما يلزم من إجراءات لاستكمال إيفاد أعضاء الهيئة التدريسية في المهمات العلمية المعتمدة من نائب المدير العام للتعليم التطبيقي والبحوث، وذلك طبقاً للشروط الواردة في اللائحة المنظمة وبما يتفق مع الميزانية المخصصة لذلك، وقد عرفت اللائحة المنظمة المهمة العلمية بانها **" الفترة التي يتفرغ فيها عضو هيئة التدريس حضور مؤتمر أو ندوة أو حلقة دراسية أو القيام بأبحاث أو تجارب أو إلقاء محاضرات"**، والقيام بالمهمة العلمية يتم بناء على طلب عضو هيئة التدريس ذاته وموافقة جهة الاختصاص والهيئة على الترشيح ولا تزيد مدة المهمة العلمية عن أربعة عشر يوماً كحد أقصى ولمرة واحدة في العام الدراسي لإتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من أعضاء هيئة التدريس، حيث تحدد اللائحة 10 % من أعضاء هيئة التدريس للحصول على المهمة العلمية .

وتعد مدة المهمة العلمية التي يقوم بها عضو هيئة التدريس مدفوعة الأجر،بالإضافة إلى مخصصات تشملتذاكر السفر والإقامة ورسوم التسجيل، وتختلف قيمة المخصصات تبعاً لجهات الإيفادوتنقسم لثلاث فئات تبدأ من 900 د.ك لدول الشرق الأوسط،و 1400 د.ك للدول الأوربية والمغرب العربي وما يوازيهم من دول آسيا، و1750 د.ك لأمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا والشرق الأقصى، ويجوز إيفاد عضو هيئة التدريس الغير كويتي في مهمة علمية وتحسب له مدة الايفاد اجازة عمل رسمية براتب دون صرف إي مخصصات مالية أخرى.

يشير جدول (5) إلى أن عدد أعضاء هيئة التدريس المستفيدين من المهمات العلمية لسنة 2010 /2011 بلغ 109 عضو بما يمثل تقريباً 10% من أعضاء هيئة التدريس البالغ عددهم 1146 عضو، وتعد تلك النسبة مطابقة للوائح المنظمة لذلك، وأن اختلاف قيمة الميزانية المعتمدة يرجع إلى اختلاف جهة الإيفاد والتي يحددها عضو هيئة التدريس بنفسه والتي يرغب بها .

جدول (5) ميزانية الهيئة المعتمدة للمهمات العلمية في الفترة من 2007/2006 حتى 2011/2010 *

بيان	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010
إجمالي الميزانية المعتمدة	175000	200000	133796	153804	117384
عدد المستفيدين	129	105	145	154	109
متوسط نصيب الفرد بالتقريب	1357	1905	923	999	1077

المصدر : إدارة البعثات والعلاقات العامة بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

التفرغ العلمي

إن اهتمام إدارة الهيئة بالارتقاء بالمستوى الأكاديمي لعضو هيئة التدريس ينصب كذلك على المساهمة في تدعيم اواصر الروابط العلمية بين الهيئة والمؤسسات الأكاديمية سواء العربية أو الإقليمية أو العالمية، وذلك من خلال منح عضو هيئة التدريس أجازه تفرغ علمي لمدة عام دراسي كاملاً يقوم خلالها عضو هيئة التدريس بتكثيف إنتاجه العلمي وذلك بإتاحة الفرصة له بالاشتراك في مشروعات بحثية كبيرة، أو تأليف كتاب في مجال تخصصه العلمي، ويمنح التفرغ

العلمي مرة واحدة خلال المسمى الأكاديمي له بشرط مرور أربعة سنوات متصلة من العمل الفعلي في هذا المسمى الأكاديمي بشرط الا يقل مسماه الاكاديمي عن " مدرس "، على أن يحصل عضو هيئة التدريس على موافقة المؤسسة الأكاديمية التي يرغب في إجراء بحثه بها سواء محلياً أو خارجياً، كما تمنح أجازه التفرغ العلمي لشاغلي الوظائف الإشراقية من أعضاء هيئة التدريس، وقد تمتد فترة تفرغهم العلمي لمدة سنتين دراسيتين حسب مدة شغلهم لتلك الوظائف الإشراقية وفق ضوابط محددة، كما تنص اللائحة المنظمة على إمكانية منح عضو هيئة التدريس الغير كويتي التفرغ العلمي في حالات استثنائية ولكن بدون مخصصات مالية وبما في ذلك المرتب طبقاً للشروط والضوابط المنصوص عليها في هذه اللائحة، كما عهد أيضاً لإدارة البعثات والعلاقات الثقافية باتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من استيفاء أعضاء هيئة التدريس لكافة الشروط الواردة في اللائحة المنظمة وأن لا يزيد عدد أعضاء هيئة التدريس عن 10 % من عدد أعضاء هيئة التدريس في كل قسم علمي، وفي حالة رفض طلب عضو هيئة التدريس يتم اخطاره كتابياً مع بيان أسباب الرفض في مدة اقصاها اسبوع من تاريخ الرفض، وكذلك متابعة صرف المخصصات المالية للتفرغ العلمي والتي لا تقل على ألفين ومائة دينار كويتي وفق بنود محددة لذلك .

جدول (6) ميزانية الهيئة المعتمدة للتفرغ العلمي في الفترة من 2007/2006 حتى 2011/2010 *

بيان	/2006 2007	/2007 2008	/2008 2009	/2009 2010	/2010 2011
اجمالي ميزانية	73500	94500	107100	117600	90300
عدد المستفيدين	35	45	51	56	43
متوسط نصيب الفرد(بالتقريب)	2100	2100	2100	2100	2100

المصدر : إدارة البعثات والعلاقات الثقافية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

يشير جدول (6) إلى زيادة عدد اعضاء هيئة التدريس الحاصلون على أجازة التفرغ العلمي خلال عام 2010/2009 (56 عضو) بميزانية قدرها 117600 د.ك، في حين أنخفض عدد الحاصلون خلال عام 2011/2010 إلى (43 عضو) بميزانية قدرها 90300 د.ك، ويمكن تفسير ذلك بأن الحصول على التفرغ العلمي يرجع في المقام الأول غلى رغبة عضو هيئة التدريس، وأن مجلس القسم العلمي أو إدارة الكلية لا تمانع في حصول عضو هيئة التدريس على أجازة التفرغ العلمي شريطة استيفاءه للشروط المنظمة لذلك .

الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة وتحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات

منهج الدراسة

اعتمد الباحثان على إتباع منهج يكمل بعضه البعض هما المنهج التاريخي الوثائقي والمنهجي الوصفي التحليلي لكي يتمكن الباحثان من اختبار مدى صحة الفروض ولتحقيق

أهداف البحث مرت هذه الدراسة بعدد من الخطوات الرئيسية وذلك في ضوء الإطار العام للدراسة والذي أشتمل على :

1. الدراسة المكتبية بالاطلاع على بعض الأدبيات والدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة في محاولة للتعرف على معايير العدالة التنظيمية وتأثيرها على الأداء الأكاديمي.
2. الدراسة الميدانية تقوم على توجيه استمارة استقصاء لعينة من أعضاء هيئة التدريس بغرض استطلاع آرائهم في موضوع الدراسة .
3. عرض وتحليل الدراسة الميدانية باستخدام البرامج الإحصائية واستخلاص النتائج والتوصيات على ضوء ما تتوصل إليه الدراسة من نتائج يمكن بلورة بعض التوصيات التي من شأنها المساعدة على توافر معايير العدالة التنظيمية.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والتي تتضمن الكليات التالية : كلية الدراسات التجارية، كلية التربية الأساسية، كلية الدراسات التكنولوجية، كلية العلوم الصحية، كلية التمريض، وسوف يتم مراعاة ذلك في تحديد حجم العينة بحيث يمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً متوازياً .

يشير جدول (7) إلى أن مجتمع الدراسة بلغ 1146 عضو هيئة تدريس موزعين على كليات الهيئة، حيث جاءت في المرتبة الأولى كلية التربية الأساسية وقد بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بها 426 عضو بنسبة قدرها 37 % تقريباً، يليها كلية الدراسات التكنولوجية حيث بلغ عدد أعضاءها من الهيئة التدريسية 333 عضو بنسبة قدرها 29 % تقريباً، وفي المرتبة الثالثة من حيث الكثافة كلية الدراسات التجارية 290 عضو بنسبة قدرها 25 % تقريباً، ويعود قلة عدد أعضاء هيئة التدريس في كليتي العلوم الصحية والتمريض إلى إحجام الطلاب على الالتحاق بتلك الكليتين، وبالتالي قبول أعداد محدودة بها بما لا يتناسب مع متطلبات التوسع بهما، ويشر الجدول أيضاً إلى أن أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه بلغ 668 عضو بنسبة قدرها 58 % تقريباً من مجتمع الدراسة، مما يعد مؤشراً على أن المعلومات التي تم الحصول عليها تعبر بموضوعية عن آراءهم تجاه موضوع الدراسة وتتسم بالصدق والصراحة.

جدول (7) التوزيع العددي لأعضاء هيئة التدريس بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب * في العام الدراسي 2011/2010

أسم الكلية / المسمى الأكاديمي	الدراسات التجارية	الدراسات التكنولوجية	التربية الأساسية	العلوم الصحية	التمريض	المجموع
أستاذ	7	6	23	4	1	37
أستاذ مشارك	20	26	57	8	0	107
أستاذ مساعد	73	118	291	34	8	524
محاضر	39	31	26	4	2	102
مدرس	102	66	22	13	3	206
مدرس مساعد	57	86	7	13	7	170
المجموع	**290**	**333**	**426**	**76**	**21**	**1146**

- المصدر : مركز المعلومات بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

عينة الدراسة

عمل الباحثان على نهج أسلوب العينة العشوائية الطبقية في تحديد حجم العينة من أعضاء هيئة التدريس بالكليات التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وذلك من خلال المعادلة التالية :

$$\text{حجم العينة} = \frac{\text{ت}^2 \times \text{ن} \times \text{ف}(1-\text{ف})}{\Delta^2 \text{ن} + \text{ت}^2 \text{ف}(1-\text{ف})}$$

حيث :

ت = الدرجة المعيارية المقابلة لدرجة الثقة 95 % = 1.96 %

ف = نسبة النجاح في التوزيع، من الطبيعي أن تكون نسبة النجاح والفشل = متساويتان

Δ = نسبة الخطأ المسموح به والمنتشر على طرفي التوزيع بمقدار متساوي وهى = 5 %

ن = حجم المجتمع

وباستخدام المعادلة السابقة يتضح أن حجم العينة :

$$\text{العينة} = \frac{(0.5-1)0.5 \times 1146 \times (1.96)^2}{(0.5-1)0.5 \times (1.96)^2 + 1146 \times (0.05)^2} = 288 \text{ مفردة}$$

كما قام الباحثان باختيار مفردات العينة من كل كلية بطريقة عشوائية وبما يتناسب مع عدد أعضاء هيئة التدريس بكل كلية من كليات التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي، ولتعكس كافة الآراء بما يخدم موضوع الدراسة، ويشير جدول (8) إلى زيادة النسبة المئوية لاستجابة أعضاء هيئة التدريس عن المعدلات المطلوبة فيما عدا كلية التربية الأساسية حيث أمكن تجميع عدد الاستبانات المطلوبة فقط .

جدول (8) توزيع حجم العينة على مجتمع الدراسة حسب الكثافة العددية في كل كلية

بيان	العدد	النسبة المئوية	حجم العينة في كل كلية	عدد الاستمارات المستوفاة	نسبة الاستجابة
ك . الدراسات التجارية	290	25.30	73	97	132.9
ك. الدراسات التكنولوجية	333	29.10	84	87	103.6
ك. التربية الأساسية	426	37.17	107	107	100
ك. العلوم الصحية	76	6.60	19	25	131.6
ك . التمريض	21	1.83	5	11	220
المجموع	1146	% 100	288	327	%113.5

أداة الدراسة

حدد الباحثان طبيعة نوع البيانات التي سيتم جمعها ميدانياً ومن استقراء الدراسات السابقة تم تطوير استمارة استقصاء مناسبة للحصول على البيانات المطلوبة وبما يتناسب مع طبيعة العمل الأكاديمي في المؤسسات الجامعية، وقد تضمنت أداة الدراسة أربعة أجزاء:

الأول : يشمل بيانات ديمغرافية لعينة الدراسة وتتضمن (النوع، العمر، المؤهل التعليمي، المسمى الأكاديمي، سنوات الخبرة، المهمات العلمية، الدورات التدريبية، الوظائف الإشراقية،

الإنتاج العلمي، التفرغ العلمي) وتعبر عنها الفقرات (Q1.1 : Q1.9)، كما يتضمن ثلاث استفسارات تعبر عنها الفقرات (Q1.10 : Q1.12)

الثاني : خصص لقياس مدى توافر معايير **العدالة التنظيمية (عدالة التوزيع** : تناول مدى تناسب ما يحصل عليه عضو هيئة التدريس من أجور ومكافآت وما في حكمها مع ما يبذله من جهد، بالإضافة إلى مدى عدالة توزيع المهام العلمية وتولي المناصب الإشراقية، وعضوية اللجان العلمية (11 فقرة، Q2.1 : Q2.11)، **عدالة الإجراءات** : تتناول مدي موضوعية أو عدم موضوعية الإجراءات التي يتبعها المسئولين في تطبيق اللوائح على الجميع دون تمييز، وما إذا كانت القرارات المتخذة تستند إلى المعلومات (13 فقرة، Q2.12 : Q2.24)، **العدالة التفاعلية** : تتناول أسلوب التعامل مع أعضاء هيئة التدريس عند اتخاذ قرارات ترتبط بمستوى أداءهم الأكاديمي، و تنمية قدراتهم ومهاراتهم (9 فقرات Q2.25 : Q2.33)، وقداعتمدالباحثان في بناء هذا المقياس على مقياس (Moorman, 1991) باعتباره من أكثر مقاييس العدالة التنظيمية صدقاً وثباتاً، وتطوير ذلك المقياس بإضافة بعض الفقرات بما يتناسب مع طبيعة العمل في المؤسسات الجامعية، والدور المنوط بعضو هيئة التدريس بها.

الثالث : مقياس مستوى الأداء الأكاديمي لأعضاء الهيئة التدريسية من وجهة نظرهم، وقد استمد هذا المقياس من الدور الأكاديمي المنوط بعضو هيئة التدريس والمتمثل في : المهام التدريسية (8 فقرات، Q3.1 : Q3.8)، مهام النمو المهني والتطور العلمي (5 فقرات، Q3.9 : Q3.13)، مهام خدمة المجتمع (6 فقرات، Q3.14 : Q3.19).

الرابع : مقياس مدى فاعلية الدور الذي تقوم به رابطة أعضاء هيئة التدريس في ترسيخ معايير العدالة التنظيمية وتنمية أعضاء هيئة التدريس بكليات الهيئة (8 فقرات، Q4.1 :Q4.8).

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات : نظراً لطبيعة البيانات المطلوب الحصول عليها من المستقصي منهم تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

1. الإحصاء الوصفي : الوسط الحسابي – الوزن النسبي – قيمة T
2. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الدراسة
3. اختبار (Spearman-Brown Coefficient)
4. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس صدق فقرات الأداة
5. اختبارOne Sample T test& Two Sample T test
6. اختبار Levene's Test for EqualityVariance
7. معامل كيندال تاو Kendall's tau للارتباط
8. معادلة تحليل الانحدارباستخدام اسلوب نمذجة المعادلة البنائية Structure Equation Modellingعن طريق البرنامج الإحصائي AMOS

صدق أداة الدراسة وثباتها

للتحقق من صدق أداة الدراسة اعتمد الباحثان على الصدق الظاهري من خلال عرض أداة الدراسة المقترحة على مجموعة من المحكمين والخبراء المختصين لإبداء آرائهم في مدى ملائمة الأداة بشكل عام وصلاحية فقراتها لقياس واقع العدالة التنظيمية في الكليات التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وفي ضوء اقتراحات المحكمين تم إجراء التعديلات المطلوبة لتكون ملائمة لتحقيق فروض الدراسة

كما تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي ويقصد به قوة الارتباط بين تقييم كل مستوى من مستويات الأهداف والتقييم الكلي لأداة الدراسة، وكذلك درجة ارتباط كل فقرة من فقرات الأداة بمستوى الأهداف الكلية الذي تنتمي إليه، وجرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي بتطبيق الأداة

على عينة استطلاعية مكونة من 50 عضو هيئة تدريس من خارج افراد العينة وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل فقرة من فقرات الأداة والدرجة الكلية، يشير جدول رقم (9) لمعاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية، وتبين أن (R) المحسوبة أكبر من قيمة (R) لفقراته، كما يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) وأن معظم معاملات الارتباط بين بنود الاداة والهدف العام لها تتراوح بين 0.055 و 0.801 وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه .

بالإضافة لاستخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس معامل ثبات القسمة النصفية لبنود المقياس (60) بنداً، ونجد أن معاملات ثبات الأبعاد الفرعية للمقياس تراوحت ما بين (76.5% : 80.2%)، حيث بلغ معامل الثبات الكلي للمقياس80.7% وهو معامل ثبات مرتفع مما يشير إلى الاتساق الداخلي لفقرات المقياس وثباتها بدرجة عالية تسمح بالاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة.

جدول (9) معاملات الارتباط الخطية (بيرسون) ومستوى الدلالة المعنوية

البنود	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
العدالة التوزيعية		
ما أحصل عليه من أجر يتناسب مع ما أبذله من جهد	0.737	0.000
ما أحصل عليه من أجر يتناسب مع مكانتي الأكاديمية	0.795	0.000
ما أحصل عليه من أجر يتناسب مع ما يتقاضاه زملائي من نفس الدرجة الأكاديمية في مؤسسات أكاديمية مناظرة	0.526	0.000
مكافآت الساعات الزائدة عن النصاب التدريسي مناسبة لما ابذله من جهد	0.353	0.000
أحصل على المهمات العلمية التي أرغب في القيام بها	0.755	0.000
أحضر المؤتمرات العلمية التي أرغب في حضورها	0.738	0.000
اختار المقررات الدراسية التي أرغب في تدريسها	0.587	0.000
اختار الساعات الدراسية لمقرراتي الدراسية	0.525	0.000
أحصل على الدعم المادي المناسب لبحوثي العلمية	0.316	0.000
توجد فرص متكافئة لأعضاء هيئة التدريس لتأليف الكتب	0.348	0.000
احصل على فرصتي كاملة في العمل بالفصل الصيفي والتدريب الميداني	0.443	0.000
العدالة الإجرائية		
نظام تحديد الأجور يراعي الفروق بين الدرجات الأكاديمية للأفراد	0.388	0.000
إجراءات الترقية تطبق بدرجات متساوية على جميع أعضاء هيئة التدريس	0.601	0.000
تطبق إجراءات الترشيح للمهمات العلمية على أعضاء هيئة التدريس دون تحيز	0.506	0.000
إجراءات الترشيح لشغل المناصب الإشرافية تتسم بالعلنية	0.619	0.000

تابع **جدول (9) معاملات الارتباط الخطية (بيرسون) ومستوى الدلالة المعنوية**

تطبق معايير اختيار شغل المناصب الإشرافية بحيادية من قبل أعضاء لجنة الاختيار	0.761	0.000
إجراءات تشكيل اللجان العلمية على مستوى الكلية تستند لمعايير محددة	0.705	0.000
تطبق معايير الاختيار للمشاركة في اللجان العلمية بحيادية دون تفرقة	0.743	0.000

تتاح الفرصة كاملة لأعضاء هيئة التدريس للتعبير عن آراءهم قبل إصدار القرارات	0.737	0.000
تحرص إدارة الكلية على مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرارات المرتبطة بالعمل	0.791	0.000
تجمعإدارةالكلية المعلوماتالكاملةقبلاتخاذالقراراتالخاصةبالعمل.	0.801	0.000
تعقد لقاءات دورية لأعضاء هيئة التدريس لتوضيح القرارات التي تم اتخاذها	0.714	0.000
توجد آلية تسمح لأعضاء هيئة التدريس بالاعتراض على القرارات الصادرة عنها	0.653	0.000
إدارة العمل داخل الكلية يتسم بالحيادية والمساواة بين الأعضاء	0.663	0.000
العدالة التفاعلية		
تتخذ إدارة الكلية النهج الديمقراطي كأساس في تعاملها مع أعضاء هيئة التدريس	0.768	0.000
تحرص إدارة الكلية على مناقشة عضو هيئة التدريس في القرارات المرتبطة بمستقبله المهني	0.729	0.000
تحرص إدارة الكلية على مساندة حقوق أعضاء هيئة التدريس بالكلية	0.715	0.000
تعمل إدارة الكلية على تذليل الصعاب لتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس	0.738	0.000
تساهم إدارة الكلية في نشر وإتاحة المعلومات لجميع أعضاء هيئة التدريس دون استثناء	0.586	0.000
المناخ الأكاديمي بالكلية يساهم في إيجاد علاقات صحية بين أعضاء هيئة التدريس	0.615	0.000
تشيع إدارة الكلية جواً من الشفافية والمساواة بين أعضاء هيئة التدريس دون تمييز	0.780	0.000
تقدم إدارة الكلية تبريرات منطقية عند اعتراضك على القرارات التي تبدو تعسفية	0.740	0.000
أشعر بأن مكانتي الأكاديمية تتأثر بطبيعة علاقاتي الشخصية مع إدارة الكلية	0.055	0.383
الأداء التدريسي		
أعمل على تحقيق الأهداف التدريسية من خلال أسلوب قابل للتطبيق	0.768	0.000
أسمح للطلاب بمناقشة الأهداف التدريسية للمقرر الدراسي	0.729	0.000
احرص على المشاركة الفعلية للطلاب خلال المحاضرات	0.715	0.000
أشجع الطلاب على التعبير عن آرائهم في أدائي التدريس بحرية	0.738	0.000
أشجع الطلاب على مراجعتي خلال الساعات المكتبية لتوضيح الموضوعات التي يصعب استيعابها لدى بعضهم	0.586	0.000
أكلف الطلاب بالبحث في الكتب والمراجع عن الموضوعات المرتبطة بالمقرر الدراسي لإعداد البحوث والتقارير	0.615	0.000

تابع **جدول (9) معاملات الارتباط الخطية (بيرسون) ومستوى الدلالة المعنوية**

احرص على إجراء قياس مستوى الأداء التدريس بمعرفة مركز القياس والتقويم مرة واحدة على الأقل سنوياً	0.780	0.000
أحرص على الإطلاع على نتائج تقويم الأداء التدريسي للاستفادة منه	0.740	0.000

التطور المعني		
أقوم بإجراء البحوث العلمية التي تحقق تنميتي الذاتية	**0.609**	**0.000**
أحرص على مشاركة أعضاء هيئة التدريس بإجراء بحوث علمية مشتركة	**0.597**	**0.000**
تعتبر أبحاثي العلمية قابلة للتطبيق في مؤسسات الدولة	**0.558**	**0.000**
احرص على إجراء بحوث علمية تتميز بالأصالة والإبداع	**0.578**	**0.000**
معظم أبحاثي العلمية تم نشرها في دوريات محكمة وذات مكانة علمية	**0.417**	**0.000**
خدمة المجتمع		
اعتبر نفسي عضوا فاعلاً في المؤتمرات والندوات ذات العلاقة بتخصصي الأكاديمي التي تعقد داخل البلاد	**0.347**	**0.000**
تحرص إدارة الكلية على استطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس في قضايا المجتمع	**0.735**	**0.000**
تحرص إدارة الكلية على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في منظمات المجتمع المدني	**0.721**	**0.000**
دوري في بث الوعي المجتمعي ذو العلاقة بتخصصي الأكاديمي ضرورة اجتماعية	**0.211**	**0.000**
أشارك في برامج تقيمها جمعيات النفع العام لتنمية أعضاءها	**0.607**	**0.000**
أحرص على الانتماء لإحدى منظمات المجتمع المدني	**0.505**	**0.000**
فاعلية دور رابطة أعضاء هيئة التدريس		
أعمل على تحقيق الأهداف التدريسية من خلال أسلوب قابل للتطبيق	**0.496**	**0.000**
أسمح للطلاب بمناقشة الأهداف التدريسية للمقرر الدراسي	**0.505**	**0.000**
احرص على المشاركة الفعلية للطلاب خلال المحاضرات	**0.456**	**0.000**
أشجع الطلاب على التعبير عن آرائهم في أدائي التدريس بحرية	**0.684**	**0.000**
أشجع الطلاب على مراجعتي خلال الساعات المكتبية لتوضيح الموضوعات التي يصعب استيعابها لدى بعضهم	**0.780**	**0.000**
أكلف الطلاب بالبحث في الكتب والمراجع عن الموضوعات المرتبطة بالمقرر الدراسي لإعداد البحوث والتقارير	**0.514**	**0.000**
احرص على إجراء قياس مستوى الأداء التدريس بمعرفة مركز القياس والتقويم مرة واحدة على الأقل سنوياً	**0.749**	**0.000**
أحرص على الإطلاع على نتائج تقويم الأداء التدريسي للاستفادة منه	**0.690**	**0.000**

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

محاور الدراسة		**معامل ألفا كرونباخ**
العدالة التنظيمية		**0.**765
عدالة التوزيع	**0.795**	
عدالة الإجراءات	**0.775**	
عدالة تفاعلية	**0.773**	

الأداء الأكاديمي		0.770
الأداء التدريسي	0.786	
النمو المهني	0.802	
خدمة المجتمع	0.781	
دور رابطة أعضاء هيئة التدريس		0.785

عدد المحاور الكلية	معامل ألفا كرونباخ
7	0.807

خصائص العينة :

1. يشير جدول (10) إلى أن عدد أعضاء هيئة التدريس من الذكور بلغ 277 مفردة بنسبة مئوية قدرها 84.7% من حجم العينة، فيما بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس من الإناث 50 مفردة بنسبة قدرها 15.3% من حجم العينة مما يعني أن غالبية أفراد العينة من الذكور، كما أشار إلى أن 81.7 % من حجم العينة من حاملي الجنسية الكويتية، في حين بلغ أعضاء هيئة التدريس ممن يحملون جنسيات أخرى 18.3 % من حجم العينة مما يشير إلى تعيين أعضاء هيئة التدريس في كليات الهيئة مساير للاتجاه العام للدولة نحو تكويت الوظائف.

جدول (10) التوزيع العددي والنسبي للعينة طبقاً لمتغير النوع والجنسية

النوع	العدد	النسبة المئوية	الجنسية	العدد	النسبة المئوية
ذكور	277	84.7	كويتي	267	81.7
أناث	50	15.3	غير كويتي	60	18.3
مجموع	327	100	المجموع	327	100

2. يشير جدول (11) إلى أن حملة شهادة الدكتوراه شاغلي المسميات الوظيفية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد) اكثر استجابة نسبياً لإجراء الدراسة حيث بلغت نسبتهم 63 % من حجم العينة، فيما بلغت نسبة حملة الماجستير ممن يشغلون وظيفة (محاضر، مدرس، مدرس مساعد) 37 % تقريباً، مما يساهم في الحصول على آراء اكثر واقعية عن موضوع الدراسة وتعبر عن كافة أطياف أعضاء هيئة التدريس، أن أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الأساسية أكثر مشاركة حيث بلغت نسبة مشاركتهم 32.7 % من حجم العينة، في حين جاء في المرتبة الثانية من حيث نسبة المشاركة كلية الدراسات التجارية 30 % تقريباً، وجاء في المرتبة الأخيرة كلية التمريض بنسبة قدرها 3.4 % مما يتوافق مع التوزيع الطبيعي لمجتمع الدراسة.

جدول (11) التوزيع العددي والنسبي للعينة حسب متغير المسمى الأكاديمي، وجهة العمل

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية	الكلية	العدد	النسبة المئوية
أستاذ	13	4	الدراسات التجارية	97	29.7
أستاذ مشارك	25	7.6	الدراسات التكنولوجية	87	26.6
أستاذ مساعد	168	51.4	التربية الأساسية	107	32.7
محاضر	45	13.8	العلوم الصحية	25	7.6
مدرس	28	8.5	التمريض	11	3.4
مدرس مساعد	48	14.7	**المجموع**	327	100
المجموع	327	100			

3. يشير جدول (12) إلى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة يشاركون في اللجان العلمية على مستوى القسم العلمي حيث بلغت نسبتهم 92 %، يليها في المرتبة الثانية المشاركون باللجان العلمية على مستوى الكلية 66.1 % تقريباً، في حين جاء في المرتبة الأخيرة المشاركون في اللجان العلمية على مستوى الهيئة (22.3 %)، وأن 0.9 % من حجم العينة لم يكن لهم إي مشاركة على الإطلاق .

جدول (12) توزيع العينة حسب متغير مستوى المشاركة في اللجان العلمية

		العدد	النسبة المئوية
المشاركة على مستوى الهيئة	لا	254	77.7
	نعم	73	22.3
	المجموع	327	100
111			
المشاركة على مستوى الكلية	لا	111	33.9
	نعم	216	66.1
	المجموع	327	100
26			
المشاركة على مستوى القسم العلمي	لا	26	8
	نعم	301	92
	المجموع	327	100
3			
لا توجد مشاركة	لا	324	99.1
	نعم	3	0.9
	المجموع	327	100

4. يتضح من الجدول (13) أن عدد كبير من أفراد العينة لم يتولوا مناصب إشرافيه من قبل إذ بلغت نسبتهم 61.2 % من حجم العينة، وجاء أفراد العينة ممن شغلوا وظائف إشرافية على الترتيب كما يلي : رئيس قسم علمي بنسبة قدرها 26.6 %، نائب رئيس قسم علمي 15.6 %، مساعد عميد للشئون الطلابية 4 %، مساعد عميد للشئون الأكاديمية 3.7 %، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الذين شغلوا منصب عميد كلية بنسبة قدرها 3.1 % .

5. يشير جدول (12) إلى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة يشاركون في اللجان العلمية على مستوى القسم العلمي حيث بلغت نسبتهم 92 %، يليها في المرتبة الثانية المشاركون باللجان العلمية على مستوى الكلية 66.1 % تقريباً، في حين جاء في المرتبة الأخيرة المشاركون في اللجان العلمية على مستوى الهيئة (22.3 %)، وأن 0.9 % من حجم العينة لم يكن لهم إي مشاركة على الإطلاق .

جدول (12) توزيع العينة حسب متغير مستوى المشاركة في اللجان العلمية

		العدد	النسبة المئوية
المشاركة على مستوى الهيئة	لا	254	77.7
	نعم	73	22.3
	المجموع	327	100
111			
المشاركة على مستوى الكلية	لا	111	33.9
	نعم	216	66.1
	المجموع	327	100
26			
المشاركة على مستوى القسم العلمي	لا	26	8
	نعم	301	92
	المجموع	327	100
3			
لا توجد مشاركة	لا	324	99.1
	نعم	3	0.9
	المجموع	327	100

6. يتضح من الجدول (13) أن عدد كبير من أفراد العينة لم يتولوا مناصب إشرافيه من قبل إذ بلغت نسبتهم 61.2 % من حجم العينة، وجاء أفراد العينة ممن شغلوا وظائف إشرافية على الترتيب كما يلي : رئيس قسم علمي بنسبة قدرها 26.6 %، نائب رئيس قسم علمي 15.6 %، مساعد عميد للشئون الطلابية 4 %، مساعد عميد للشئون الأكاديمية 3.7 %، في حين جاء في المرتبة الأخيرة الذين شغلوا منصب عميد كلية بنسبة قدرها 3.1 % .

جدول (13) توزيع العينة حسب متغير المناصب الإشرافية

المنصب الإشرافي		العدد	النسبة المئوية
عميد	لا	317	96.9
	نعم	10	3.1
	المجموع	327	100
اركة على مستوى			
مساعد العميد للشئون الأكاديمية	لا	315	96.3
	نعم	12	3.7
	المجموع	327	100

مساعد العميد للشئون الطلابية	لا	314	96
	نعم	13	4
	المجموع	327	100

رئيس قسم علمي	لا	240	73.4
	نعم	87	26.6
	المجموع	327	100

نائب رئيس قسم علمي	لا	276	84.4
	نعم	51	15.6
	المجموع	327	100

عدم تولي مناصب إشرافيه من قبل	لا	127	38.8
	نعم	200	61.2
	المجموع	327	100

7. يشير جدول (14) إلى 54.1 % من حجم العينة لديهم خبرة في المجال الأكاديمي تزيد عن 12 سنة، وأن 21.7 % من حديثي العمل في المجال الأكاديمي (أقل من 4 سنوات)، وأن 13.1 % من حجم العينة لديهم خبرة تتراوح بين 4 وأقل من 8 سنوات في المجال الأكاديمي، وأن 11 % من حجم العينة لديهم خبرة تتراوح بين 8 وأقل من 12 سنة في المجال الأكاديمي، كما تبين أن 23.5 % من حجم العينة لم يحصل على إي مهمة علمية أو المشاركة في حضور المؤتمرات العلمية، وجاء أفراد العينة وفق حصولهم على مهمة علمية لمرة واحدة أو المشاركة في حضور المؤتمرات على الترتيب كما يلي : مرة واحدة (21.4%)، ثلاث مرات (18%)، مرتان (16.8%)، وأخيرا ممن حصلوا على أكثر من 4 مرات بنسبة قدرها 16.5% من حجم العينة

جدول (14) التوزيع العددي والنسبي للعينة حسب متغير سنوات الخبرة، والمهمات العلمية

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية	بيان	العدد	النسبة المئوية
أقل من 4 سنوات	71	21.7	مرة واحدة	70	21.4
من 4: أقل من 8 سنوات	43	13.1	مرتان	55	16.8
من 8: أقل من 12 سنوات	36	11	ثلاث مرات	59	18
أكثر من 12 سنة	177	54.1	أربعة مرات	12	3.7
المجموع	327	100	أكثر من 4 مرات	54	16.5
			المجموع	327	100

8. يشير جدول (15) إلى أن ثلاثة أرباع تقريباً حجم العينة من أعضاء هيئة التدريس في كليات الهيئة يسعون إلى إجراء الأبحاث العلمية (73.1%)، وأن 35.2% من حجم العينة

قام بإعداد مذكرات علمية تخدم المقررات الدراسية بالكليات، وأن 25.4 % من حجم العينة قام بتأليف كتب في مجالات تخصصاتهم، وأن 16.8 % من حجم العينة لم يكن لهم مشاركة إيجابية في إي من مجالات الانتاج العلمي

جدول (15) توزيع العينة حسب متغير مستوى الانتاج العلمي

		العدد	النسبة المئوية
أبحاث علمية	لا	88	26.9
	نعم	239	73.1
	المجموع	327	100
كتب	لا	244	74.6
	نعم	83	25.4
	المجموع	327	100
مذكرات علمية	لا	212	64.8
	نعم	115	35.2
	المجموع	327	100

تابع جدول (15) توزيع العينة حسب متغير مستوى الانتاج العلمي

لا يوجد	لا	272	83.2
	نعم	55	16.8
	المجموع	327	100

9. يشير جدول (16) أن 67.1 % من حجم العينة لم يحصل على إي تفرغ علمي خلال فترة عملهم، وأن 26.6 % فقط من حجم العينة حصلوا على أجازة التفرغ العلمي مرة واحدة خلال فترة عملهم، وأن 6.1 % منهم حصل على إجازة التفرغ العلمي مرتان خلال فترة عملهم .

جدول (16) التوزيع العددي والنسبي للعينة حسب متغير الحصول على أجازة التفرغ العلمي

بيان	العدد	النسبة المئوية
مرة واحدة	87	26.6
مرتان	20	6.1
لم أحصل	220	67.3
المجموع	327	100

10. وعن شعور أفراد العينة للعدالة التنظيمية السائدة في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب اشار جدول (17) أن 66.7 % من حجم العينة لا يشعرون بتطبيق العدالة التنظيمية وهي نسبة مرتفعة نسبياً في حين يرى 31.2 % انهم يشعرون بتطبيق العدالة التنظيمية، ويرى 58.1 % من حجم العينة ان رؤساء القسام العلمية هم أكثر الجهات الحريصة على تطبيق العدالة التنظيمية عند ممارستهم لمهامهم الوظيفية، في حين يرى

30% من حجم العينة أن عمادة الكلية تحرص على تطبيق العدالة التنظيمية، فيما جاء في المرتبة الأخيرة مساعدي عمادة الكلية بنسبة قدرها 26% مما يفسر بأن عمادة الكلية ومساعديها لا يحرصون على تطبيق العدالة التنظيمية بصورة فاعلة، فيما يرى 26.9 % إنه لا يحرص إي منهم على تطبيق العدالة التنظيمية في ممارسة مهامهم الوظيفية (ج 18).

جدول (17) التوزيع العددي والنسبي للعينة حسب متغير الشعور بالعدالة التنظيمية .11

بيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	102	31.2
لا	225	66.7
المجموع	327	100

وجدول (18) توزيع العينة حسب متغير الجهة الأكثر حرصاً على تطبيق العدالة التنظيمية

الجهة		العدد	النسبة المئوية
عمادة الكلية	لا	229	70
	نعم	98	30
	المجموع	327	100
مساعدي عميد الكلية	لا	242	74
	نعم	85	26
	المجموع	327	100
رئيس القسم العلمي	لا	137	41.9
	نعم	190	58.1
	المجموع	327	100
لا يوجد	لا	239	73.1
	نعم	88	26.9
	المجموع	327	100

12. ويرى 75.8 % من حجم العينة ان أكثر المعوقات التي تحد من تطبيق العدالة التنظيمية يرجع إلى المجاملات الشخصية، في حين يرى 65.1 % من حجم العينة أن غياب المعايير في ممارسة العمل الأكاديمي تحد من تطبيق العدالة التنظيمية، فيما جاء في المرتبة الثالثة عدم توافر المهارات القيادية فيما يشغلون وظائف إشرافية بنسبة قدرها 56 %، فيما ويرى 39.7 % من حجم العينة أن تعسف استخدام السلطة أحد المعوقات التي تحد من تطبيق العدالة التنظيمية (جدول 19) .

جدول (19) توزيع العينة حسب متغير المعوقات التي تحد من تطبيق العدالة التنظيمية

			النسبة المئوية
غياب المعايير	لا	114	34.9
	نعم	213	65.1
	المجموع	327	100

ز2

المجاملات الشخصية	لا	79	24.2
	نعم	248	75.8
	المجموع	327	100

تعسف استخدام السلطة	لا	197	60.3
	نعم	130	39.7
	المجموع	327	100

عدم توافر المهارات القيادية فيمن يتولون مناصب إشرافية	لا	144	44
	نعم	183	56
	المجموع	327	100

التحليل الإحصائي

اعتمد الباحثان على المقياس الخماسي ليكرت في تقدير إجابات فقرات مقاييس الدراسة بحيث تحصل الإجابات موافق بشدة على (5) درجات، وموافق على (4) درجات، إلى حد ما (3) درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق بشدة (1) درجة واحدة، ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت الدراسة على الميزان التالي لتفسير الاستجابات :

ميزان الاستجابة	الدلالة اللفظية
أقل من 50 %	متوفر بدرجة منخفضة جداً
من 50 % إلى 59.9 %	متوفر بدرجة منخفضة
من 60 % إلى 69.9 %	متوفر بدرجة متوسطة
من 70 % إلى 79.9 %	متوفر بدرجة عالية
80 وأكثر	متوفر بدرجة عالية جداً

أولاً : معايير العدالة التنظيمية :

لقياس مدى توافر معايير العدالة التنظيمية في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت تم حساب المتوسطات الحسابية والاوزان النسبية وقيمة (T) لفقرات المقاييس الفرعية حيث أشارت نتائج التحليل إلى أن مقياس العدالة التوزيعية يعد أحد المقاييس الأكثر توفراً بدرجة نسبية في معايير العدالة التنظيمية بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي بدولة الكويت حيث جاء المقياس في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.07، وبوزن نسبي قدره 61.42 وبتقدير لفظي (متوفر بدرجة متوسطة) ويمكن تفسير ذلك بأن معظم فقرات المقياس ليس إدارة الكلية ارتباط بها حيث يتم تقريرها من خلال السياسات العامة لإدارة الهيئة والبعض الأخر من خلال السياسات المتبعة لرؤساء الأقسام العلمية بكليات الهيئة، وفيما جاء مقياس العدالة التفاعلية

في المرتبة الثانية من حيث درجة توافر معايير العدالة التنظيمية وبمتوسط حسابي قدره 2.62، وبوزن نسبي 52.34 وبدلالة لفظية (متوفر بدرجة ضعيفة)، وقد توافقت آراء المبحوثين على أن مقياس العدالة الإجرائية جاء بالمرتبة الأخيرة حيث بلغ المتوسط الحسابي له 2.57، وبوزن نسبي يعادل 51.97 وبدلالة لفظية (متوفر بدرجة منخفضة)، مما يعني أن السياسات التي تتبعها إدارة الكلية في تعاملها مع أعضاء هيئة التدريس يشوبها العديد من الأخطاء وعدم الوضوح، والمجاملات الشخصية، وعدم توافر المهارات القيادية فيمن يتولى وظائف إشرافية وهي المعوقات التي عبر عنها أفراد العينة بجدول رقم (22)، وكما يشير إلى عدم اهتمام إدارة الكليات بإتباع الإجراءات التي من شأنها العمل إتباع مفهوم التمكين الإداري في ضرورة مشاركة العاملين في إدارة العمل، مما يؤدي إلى عدم وجود مناخ أكاديمي يسوده العدالة التنظيمية في شقها الإجرائي .

ومن خلال استعراض نتائج تحليل المقاييس الفرعية للعدالة التنظيمية تبين صحة التحقق من الفرضية الأولى التي تنص على **" تتوافر بدرجات متفاوتة معايير العدالة التنظيمية في الكليات التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب "، وبصفة عامة أشار المتوسط العام للمقياس الفرعية للعدالة (التوزيعية والإجرائية والتفاعلية) أن مستوى العدالة التنظيمية متوفرة بدرجة ضعيفة في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي حيث بلغ الوسط الحسابي العام (2.75) وبوزن نسبي قدره 55.24** (جدول 20) **.**

جدول (20) الوسط الحسابي و الوزن النسبي لمقياس العدالة التنظيمية (ن = 327)

مقياس العدالة التنظيمية	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
التوزيعية	3.07	61.47	1.72	0.087	متوسطة
الإجرائية	2.57	51.38	-8.90	0.000	ضعيفة
التفاعلية	2.62	52.33	-7.66	0.000	ضعيفة
المتوسط العام	**2.76**	**55.12**	**-6.08**	**0.000**	**ضعيفة**

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

ثانياً : مقياس الأداء الأكاديمي

لقياس مستوى الأداء الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت تم حساب المتوسطات الحسابية والاوزان النسبية وقيمة (T) لفقرات المقاييس الفرعية تبين أن مقياس الأداء التدريسي قد جاء في المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره 83.94 وبدلالة لفظية (عالي جداً)، فيما جاء في المرتبة الثانية من حيث مستوى الأداء مقياس النمو المهني والتطور العلمي بوزن نسبي قدره 77.40 بدلالة لفظية (عالي)، ولم يكن دورهم في خدمة المجتمع لم يرتقي للمستوى الذي يتطلع إليه المجتمع وما تفرضه رسالتهم تجاه المجتمع مما يتطلب البحث عن الأسباب التي تحد من دورهم الإيجابي نحو المجتمع حيث نال المقياس المرتبة الثالثة والأخيرة بوزن نسبي قدره 65.20 بدلالة لفظية (أداء متوسط) .

جدول (21) الوسط الحسابي و الوزن النسبي لمقياس الأداء الأكاديمي (ن = 327)

مقياس الأداء الأكاديمي	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
الأداء التدريسي	4.20	83.94	29.65	0.000	عالي جداً
النمو المهني والتطور العلمي	3.87	77.36	16.83	0.000	عالي
خدمة المجتمع	3.25	65.09	5.61	0.000	متوسط
المتوسط العام	**3.77**	**75.47**	**20.47**	**0.000**	**عالي**

ثالثاً : مقياس رابطة أعضاء هيئة التدريس

أظهرت نتائج جدول (22) أن أفراد العينة ترى دور رابطة أعضاء هيئة التدريس ذو فاعلية في فقرتين من فقرات المقياس الأولى (Q4.1) " إقرار كادر رواتب يتناسب مع المكانة الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية " حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.79)، بوزن نسبي قدره (75.75) وبتقدير لفظي (دور عالي)، والثانية (Q4.5) " تعد الرابطة خير ممثلاً لهم " حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.52)، بوزن نسبي قدره (70.40) وبتقدير لفظي (دور عالي)، فيما يرى أفراد العينة أن دور الرابطة جاء متوسطاً في خمس فقرات (Q4.2 ,3.4.7,8) والتي ترتبط بإقرار لائحة شغل المناصب الإشرافية، واتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تعقدها منظمات المجتمع، وتبنى قضاياهم لدى إدارة الكليات، وأخيراً استقصاء آراءهم ومتابعة قضاياهم حيث تراوح الوزن النسبي لتلك الفرات بين 66 : 69 تقريباً، وقد حازت فقرة واحدة (Q4.6) على تقدير لفظي ضعيف وإن كان يقترب بشدة من (متوسط) بوزن نسبي (59.80) لدور الرابطة في توثيق الروابط العلمية مع نظرائهم في المؤسسات الأكاديمية الأخرى، **وبصفة عامة يرى أفراد العينة أن دور رابطة اعضاء هيئة التدريس في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي جاء متوسطاً ولا يلبي طموحات أعضاء هيئة التدريس .**

جدول (22) الوسط الحسابي و الانحراف لمقياس فاعلية دور رابطة أعضاء هيئة التدريس (ن = 327)

مقياس دور الرابطة	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
Q4.1	3.79	75.75	13.50	0.000	عالي
Q4.2	3.35	66.98	5.70	0.000	متوسط
Q4.3	3.23	64.59	3.80	0.000	متوسط
Q4.4	3.36	67.25	5.55	0.000	متوسط
Q4.5	3.52	70.40	8.18	0.000	عالي
Q4.6	2.99	68.99	-0.10	0.922	منخفض
Q4.7	3.13	68.99	2.13	0.034	متوسط
Q4.8	3.13	67.87	2.05	0.041	متوسط
المتوسط العام	**3.31**	**68.85**	**6.77**	**0.000**	**متوسط**

مدى تباين آراء أفراد عينة الدراسة نحو معايير العدالة التنظيمية باختلاف المتغيرات الشخصية :

1. **متغير النوع : بإجراء اختبار T لعينيتين مستقلتين لمقاييس العدالة التنظيمية بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت حسب النوع** (جدول23) وجد أن الاختبار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (P. value < .05) لكل من مقياس العدالة الإجرائية، والعدالة التفاعلية، وبلغت قيمة اختبار T لكل منهما 2.81، 4.71 على الترتيب، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تجاه لمقياس العدالة التوزيعية حيث أن مستوى الدلالة الإحصائية أكبر من 0.05، **إي أنه يوجد تباين في آراء أفراد العينة تجاه بعض مقاييس العدالة التنظيمية (الإجرائية، التفاعلية) يعود إلى اختلاف النوع، وأن الذكور أكثر إيجابية من الإناث تجاه كل من مقياس العدالة الإجرائية والتفاعلية (المتوسط الحسابي للذكور (2.62، 2.69) والإناث (2.24، 2.18)، كما وجد عدم وجود تباين في أراء أفراد العينة تجاه مقياس العدالة التوزيعية، كما وجد فروق ذات دلالة إحصائية تجاه مقاييس العدالة التنظيمية مجتمعة عند مستوى دلالة إحصائية** (P. value < .05) **تعزي لمتغير النوع وأن الذكور أكثر إيجابية تجاه معايير العدالة التنظيمية مجتمعة من الإناث .**

جدول (23) : نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين لمقياس العدالة التنظيمية حسب النوع							
المقياس	النوع	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T) (	درجة الحرية	معنوية الاختبار (P-value)
العدالة التوزيعية	ذكور	277	3.10	0.73	1.31	56.00	0.196
	إناث	50	2.91	1.00			
العدالة الإجرائية	ذكور	277	2.62	0.87	2.81	66.40	0.005*
	إناث	50	2.24	0.83			
العدالة التفاعلية	ذكور	277	2.69	0.92	4.71	85.00	0.000*
	إناث	50	2.18	0.64			
العدالة التنظيمية	ذكور	277	2.81	0.71	3.07	61.80	0.002*
	إناث	50	2.46	0.77			

* الاختبار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

2. **متغير الجنسية :** أشار جدول (24) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P. value < .05) في استجابات أفراد العينة نحو بعض مقياس العدالة التنظيمية (العدالة التوزيعية، التفاعلية) تبعاً لمتغير الجنسية حيث أن مستوى الدلالة أكبر من (0.05)، **إي أن آراء الأفراد تجاه مقياس العدالة التوزيعية والتفاعلية لا تختلف باختلاف الجنسية،** كما وجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات الأفراد تجاه مقياس العدالة الإجرائية تبعاً لمتغير الجنسية، وأن الغير كويتيين أكثر استجابة لمقياس العدالة الإجرائية من أعضاء هيئة التدريس الكويتيين، **كما تبين عدم فروق ذات دلالة إحصائية تجاه مقاييس العدالة التنظيمية مجتمعة عند مستوى دلالة إحصائية** (P. value < .05) **تعزي لمتغير الجنسية.**

جدول (24) : نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين لمقياس العدالة التنظيمية حسب الجنسية							
المقياس	النوع	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	درجة الحرية	معنوية الاختبار P-value
العدالة التوزيعية	كويتي	267	3.06	0.79	0.69	66.43	0.489
	غير كويتي	60	2.97	0.57			
العدالة الإجرائية	كويتي	267	2.50	0.87	-2.76	52.90	*0.008
	غير كويتي	60	2.91	0.88			
العدالة التفاعلية	كويتي	267	2.54	0.89	-1.86	56.00	0.064
	غير كويتي	60	2.81	0.81			
العدالة التنظيمية	كويتي	267	2.70	0.72	-1.65	56.03	0.100
	غير كويتي	60	2.90	0.66			

* الاختبار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

3. **متغير المسمى الأكاديمي :** وعند إجراء اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد لدراسة اختلاف آراء أفراد العينة تجاه معايير العدالة التنظيمية مجتمعة تبعاً لمتغير المسمى الأكاديمي وجد أن الاختبار له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، حيث بلغت قيمة تحليل التباين المحسوبة **(F = 4.28) وهي قيمة أكبر من قيمة (F) المجدولة عند درجة حرية (5، 322)، كما وجد فروق ذات دلالة إحصائية** على جميع المقاييس الفرعية (العدالة التوزيعية، الإجرائية، التفاعلية) حيث أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، **إي أن آراء الأفراد تجاه مقياس العدالة التنظيمية تختلف باختلاف المسمى الأكاديمي** (جدول 25)،

جدول (25) :جدول تحليل التباين لمقياس العدالة التنظيمية حسب المسمى الأكاديمي

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار ف	مستوى الدلالة p-) (VALUE
العدالة التوزيعية	بين المجموعات	12.73	5	2.55	4.52	0.001
	داخل المجموعات	179.10	322	0.56		
	المجموع	191.83	327			
العدالة الإجرائية	بين المجموعات	14.79	5	2.96	4.05	0.001
	داخل المجموعات	232.11	322	0.73		
	المجموع	246.90	327			

تابع جدول (25) :جدول تحليل التباين لمقياس العدالة التنظيمية حسب المسمى الأكاديمي

العدالة التفاعلية	**بين المجموعات**	**12.43**	**5**	**2.49**	**3.15**	**0.009**
	داخل المجموعات	**250.68**	**322**	**0.79**		
	المجموع	**263.12**	**327**			
العدالة التنظيمية	**بين المجموعات**	**10.65**	**5**	**2.13**	**4.28**	**0.001**
	داخل المجموعات	**158.19**	**322**	**0.50**		
	المجموع	**168.84**	**327**			

** الاختبار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%

ومن خلال إجراء اختبار دنكن للمقارنات المتعددة لمعايير العدالة التنظيمية جدول (26) وجد أن أعضاء هيئة التدريس من فئة المسمى الأكاديمي " أستاذ مشارك" هم أكثر شعوراً بمعايير العدالة التنظيمية، يليهم فئة " مدرس مساعد " وإن أقل فئة شعوراً بالعدالة التنظيمية فئة "مدرس " .

جدول (26) اختبار دنكن للمقارنات المتعددة للعدالة التنظيمية حسب متغير المسمى الأكاديمي

المسمى الأكاديمي	**حجم العينة**	**تجزئة المعلومات عند مستوى معنوية 0.05**	
		العينة 1	**العينة 2**
مدرس	28	2.63	
أستاذ مساعد	168	2.64	
أستاذ	13	2.64	
محاضر	45	2.85	
مدرس مساعد	48	2.90	2.90
أستاذ مشارك	25		3.26

4. **متغير سنوات الخبرة :** وبإجراء اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد لدراسة اختلاف آراء أفراد العينة تجاه معايير العدالة التنظيمية مجتمعة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة (جدول 27) حيث وجد أن الاختبار له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، وبلغت قيمة تحليل التباين المحسوبة **(F = 2.67**) وهي قيمة أكبر من قيمة **(F)** المجدولة، أي تباين آراء أفراد العينة تجاه معايير العدالة التنظيمية مجتمعة تعزي لمتغير سنوات الخبرة، كما وجد فروق ذات دلالة إحصائية على المقياس الفرعي للعدالة الإجرائية، إي أن آراء الأفراد تجاه مقياس العدالة الإجرائية تختلف باختلاف سنوات الخبرة، فيما وجد عدم فروق ذات دلالة إحصائية تجاه مقياس العدالة التوزيعية والتفاعلية تعزى لمتغير سنوات الخبرة أي عدم تباين آراء أفراد العينة تجاه معايير العدالة التوزيعية والتفاعلية تعزي لمتغير سنوات الخبرة .

جدول (27) :جدول تحليل التباين لمقياس العدالة التنظيمية حسب سنوات الخبرة

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار ف	مستوى الدلالة (p-VALUE)
العدالة التوزيعية	بين المجموعات	0.92	3	0.31	0.52	0.672
	داخل المجموعات	191.77	324	0.60		
	المجموع	192.69	327			
العدالة الإجرائية	بين المجموعات	10.44	3	3.48	4.72	*0.003
	داخل المجموعات	236.89	324	0.74		
	المجموع	247.34	327			
العدالة التفاعلية	بين المجموعات	3.99	3	1.33	1.64	0.179
	داخل المجموعات	259.82	324	0.81		
	المجموع	263.80	327			
العدالة التنظيمية	بين المجموعات	4.13	3	1.38	2.67	*0.047
	داخل المجموعات	165.32	324	0.52		
	المجموع	169.45	327			

ومن خلال إجراء اختبار دنكن للمقارنات المتعددة لمعايير العدالة التنظيمية حسب متغير سنوات الخبرة يوضح الجدول (28) أن أفراد العينة من أصحاب الخبرة الأكاديمية (أقل من 4 سنوات) أكثر شعوراً بمعيار العدالة الإجرائية ويمكن تفسير ذلك بأنهم ليس لديهم الخبرة الكافية لإدراك حقوقهم الأكاديمية لحداثة عهدهم بالعمل الأكاديمي، وأن أعضاء هيئة التدريس الذين لديهم خبرة في العمل الأكاديمي تتراوح بين 8 سنوات إلى أقل من 12 سنه هم أقل فئة لديهم شعور بمعايير العدالة الإجرائية بكليات الهيئة .

جدول (28) اختبار دنكن للمقارنات المتعددة للعدالة التنظيمية حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات خبرة	حجم العينة	تجزئة المعلومات عند مستوى معنوية 0.05	
		العينة 1	العينة 2
من 8 سنوات إلى أقل من 12 سنة	36	2.54	
من 4 إلى أقل من 8 سنوات	43	2.65	
أكثر من 12 سنة	177	2.76	2.76
أقل من 4 سنوات	71		2.92

وباستعراض تحليل مدى تباين آراء أفراد عينة الدراسة نحو معايير العدالة التنظيمية باختلاف المتغيرات الشخصية تبين وجود تباين في آراء تجاه معايير العدالة التنظيمية مجتمعة تعزي

لمتغيرات (النوع، المسمى الأكاديمي، سنوات الخبرة)، فيما وجد عدم وجود تباين في أراء عينة الدراسة تجاه معايير العدالة التنظيمية مجتمعة تعزي لمتغير الجنسية، وبالتحقق من صحة الفرضية الثانية " **تتباين آراء المبحوثين تجاه معايير العدالة التنظيمية (مجتمعة) السائدة في كليات الهينة تبعاً لمتغيرات (النوع، الجنسية، المسمى الأكاديمي، سنوات الخبرة)** تبين تحقق الفرضية الثانية بشأن كل من متغير النوع، المسمى الأكاديمي، سنوات الخبرة، فيما تحقق فرض العدم بشأن متغير الجنسية، وعليه يمكن صياغة الفرضية الثانية كما يلي : **تتباين آراء المبحوثين تجاه معايير العدالة التنظيمية (مجتمعة) السائدة في كليات الهينة تبعاً لمتغيرات (النوع، المسمى الأكاديمي، سنوات الخبرة)، وعدم تباين آراءهم تبعاً لمتغير الجنسية " .**

5. **متغير طبيعة المجال الأكاديمي :** وبإجراء اختبار تحليل التباين في اتجاه واحد لدراسة اختلاف آراء أفراد العينة تجاه معايير العدالة التنظيمية تبعاً طبيعة الكلية وجد أن الاختبار له دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 (جدول 29)، حيث بلغت قيمة تحليل التباين المحسوبة **(F = 17.13) وهي قيمة أكبر من قيمة (F) المجدولة، كما وجد فروق ذات دلالة إحصائية** على جميع المقاييس الفرعية (العدالة التوزيعية، الإجرائية، التفاعلية) حيث أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، **إي أن آراء الأفراد تجاه مقياس العدالة التنظيمية تختلف باختلاف طبيعة المجال الأكاديمي بالكليات .**

جدول (29) :جدول تحليل التباين لمقياس العدالة التنظيمية حسب المجال الأكاديمي بالكليات

المجال		مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار ف	مستوى الدلالة (p-VALUE)
العدالة التوزيعية	بين المجموعات	8.96	4	2.24	3.90	0.004*
	داخل المجموعات	183.73	323	0.57		
	المجموع	192.69	327			

تابع جدول (29) :جدول تحليل التباين لمقياس العدالة التنظيمية حسب المجال الأكاديمي بالكليات

العدالة الإجرائية	بين المجموعات	52.65	4	13.16	21.63	0.000*
	داخل المجموعات	194.69	323	0.61		
	المجموع	247.34	327			
العدالة التفاعلية	بين المجموعات	39.62	4	9.91	14.14	0.000*
	داخل المجموعات	224.18	323	0.70		
	المجموع	263.80	327			

العدالة التنظيمية	بين المجموعات	29.88	4	7.47	17.13	0.000*
	داخل المجموعات	139.57	323	0.44		
	المجموع	169.45	327			

** الاختبار ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%

ومن خلال إجراء اختبار دنكن للمقارنات المتعددة لمعايير العدالة التنظيمية حسب متغير طبيعة الكلية (جدول 30) حيث تبين أن أفراد العينة الأكثر شعوراً بمعايير العدالة التنظيمية بكلية التمريض، وجاء في المرتبة الثانية كلية العلوم الصحية، إي أن الكليات ذات العلوم الطبية هي من الأكثر الكليات الحريصة على توافر معايير العدالة التنظيمية، وأن كليات العلوم التكنولوجية جاءت في المرتبة الثالثة من حيث الحرص على تطبيق معايير العدالة التنظيمية، فيما جاءت كلية الدراسات التجارية في المرتبة الأخيرة مما يعني أن أعضاء هيئة التدريس بكلية الدراسات التجارية أقل شعوراً بالعدالة التنظيمية السائدة بالكلية .

جدول (30) اختبار دنكن للمقارنات المتعددة للعدالة التنظيمية حسب متغير طبيعة المجال الأكاديمي بالكليات

المجال الأكاديمي	حجم العينة	تجزئة المعلومات عند مستوى معنوية 0.05			
		العينة 1	العينة 2	العينة 3	العينة 4
الدراسات التجارية	97	2.47			
التربية الأساسية	107	2.62	2.62		
الدراسات التكنولوجية	87		2.91	2.91	
العلوم الصحية	25			3.12	
التمريض	11				3.62

ومن خلال استعراض التحليل السابق تبين صحة الفرضية الثالثة " تتباين آراء المبحوثين تجاه مستوى معايير لمعايير العدالة التنظيمية (مجتمعة) في الكليات التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تبعاً لطبيعة للمجال التعليمي ".

علاقات الارتباط بين معايير العدالة التنظيمية ومعايير الأداء الأكاديمي

وبإجراء اختبار نظرية Kendall's tau لتحديد العلاقة بين معايير العدالة التنظيمية ومعايير الأداء الأكاديمي عند مستوى معنوية قدرها 0.05، كشفت النتائج الواردة بجدول (31) أن هناك علاقة ارتباط طردي ذات دلالة إحصائية بين معيار العدالة التفاعلية ومعيار الأداء التدريسي بنسبة ارتباط قدرها 9٪، أي أنه كلما زاد تطبيق العدالة التفاعلية كلما زاد معه مستوى الأداء التدريسي، كما تبين وجود علاقة طردية عند مستوى دلالة 0.05 ما بين معايير العدالة التنظيمية مجتمعة و معيار الأداء التدريسي.

كما كشفت النتائج بأنه لا توجد اي علاقة ذات دلالة احصائية بين معايير العدالة التنظيمية ومعيار النمو المهني والتطور العلمي عند مستوى دلالة 0.05، ولكن نلاحظ في تفسير نسب

الارتباط بين العدالة الإجرائية و التفاعلية مع معيار النمو المهني والتطور العلمي بأن هناك ارتباط عكسي، أي أنه كلما زادت معايير العدالة الإجرائية والتفاعلية كلما قل سعي أعضاء هيئة التدريس لتطوير مستوهم المهني والعلمي في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، كما نلاحظ بأن هذه العلاقات ليست دالة إحصائيا وقد تستخدم كمؤشرات للتحقق في مدى ارتباط معايير العدالة التنظيمية مع النمو المهني والتطور العلمي.

وأيضاً وجد أن معايير العدالة التنظيمية مجتمعة لها ارتباطات إيجابية دالة إحصائياً مع معيار الأداء المجتمعي، حيث تبين وجود علاقات ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من معيار العدالة الإجرائية والتفاعلية ومعيار الأداء المجتمعي ماعدا معيار العدالة التوزيعية الذي له ارتباط إيجابي غير دال إحصائيا مع معيار الأداء المجتمعي، و كما نلاحظ أن أعلى معيار له ارتباط إيجابي مع الأداء المجتمعي هو العدالة التفاعلية بنسبة قدرها 20.2 %

وأخيرا فإنه تمت دراسة ارتباطات معايير العدالة التنظيمية مع متوسط الأداء الأكاديمي ككل، فإنه لوحظ من الجدول أدناه أن هناك علاقة ارتباط إيجابية وحيدة ذات دلالة إحصائية ما بين العدالة التفاعلية مع واقع الأداء الأكاديمي، وأن العدالة التفاعلية هي أكثر معيار له ارتباط مع معايير واقع الأداء الأكاديمي.

جدول(31) معامل اتفاق كندال لتحديد العلاقة بين معايير العدالة التنظيمية مقابل معايير الأداء الأكاديمي

معايير العدالة التنظيمية مقابل معايير الأداء الأكاديمي		العدالة التوزيعية	العدالة الاجرائية	العدالة التفاعلية	العدالة التنظيمية
الاداء التدريسي	حجم العلاقة	.047	.068	.090*	.084*
	مستوى الدلالة	.233	.080	.022	.030
	نوع العلاقة	لا يوجد علاقة	لا يوجد علاقة	يوجد علاقة	يوجد علاقة
الاداء البحثي	حجم العلاقة	.008	-.067	-.051	-.045
	مستوى الدلالة	.838	.088	.198	.245
	نوع العلاقة	لا يوجد علاقة	لا يوجد علاقة	لا يوجد علاقة	لا يوجد علاقة
الاداء المجتمعي	حجم العلاقة	.028	.109**	.202**	.114**
	مستوى الدلالة	.472	.005	.000	.003
	نوع العلاقة	لا يوجد علاقة	يوجد علاقة	يوجد علاقة	يوجد علاقة
واقع الاداء الاكاديمي	حجم العلاقة	.029	.045	.103**	.070
	مستوى الدلالة	.448	.231	.007	.065
	نوع العلاقة	لا يوجد علاقة	لا يوجد علاقة	يوجد علاقة	لا يوجد علاقة

* الاختبار ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5%

وباستعراض النتائج التي أسفر عنها تحليل علاقات الارتباط بين معايير العدالة التنظيمية ومعايير الأداء الأكاديمي تبين وجود علاقة طردية بين معايير العدالة التنظيمية مجتمعة وكل من معيار الأداء التدريسي ومعيار الأداء المجتمعي، وقد تبين أيضاً وجود علاقة عكسية بين معايير

العدالة التنظيمية مجتمعة ومعيار النمو المهني والتطور العلمي وأن كانت غير دالة إحصائياً، كما كشفت النتائج بأنه هناك علاقة ارتباط إيجابية بين العدالة التنظيمية مجتمعة ومعايير الأداء الأكاديمي مجتمعة وإن كانت تلك العلاقة غير دالة إحصائياً، وعلى الرغم من وجود تلك العلاقات الارتباطية إلا إن درجة ارتباطها ضعيف نسبياً .

وللتحقق من صحة الفرضية الرابعة " توجد علاقة ارتباط إيجابية بين معايير العدالة التنظيمية مجتمعة ومعايير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب " تبين مما سبق أن الفرضية الرابعة قد تحققت فقط بين معايير العدالة التنظيمية وكل من معيار الأداء التدريسي ومعيار الأداء المجتمعي، وقد تحقق فرض العدم في العلاقة بين معايير العدالة التنظيمية ومعيار النمو المهني والعلمي حيث تبين وجود علاقة عكسية سالبة، وعليه يمكن إعادة صياغة الفرضية الرابعة كما يلي " توجد علاقة ارتباط إيجابية بين معايير العدالة التنظيمية مجتمعة وكل من معيار الأداء التدريسي ومعيار الأداء المجتمعي لأعضاء هيئة التدريس بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب "

علاقات الارتباط بين دور رابطة أعضاء هيئة التدريس ومعايير العدالة التنظيمية السائدة في كليات الهيئة .

وباستخدام إختبار Kendall's tau لتحديد العلاقة بين دور رابطة أعضاء هيئة التدريس ومعايير العدالة التنظيمية عند مستوى معنوية 0.05، تبين من النتائج الواردة في جدول (32)، تبين أن دور رابطة أعضاء هيئة التدريس له ارتباط إيجابي دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.05 مع جميع معايير العدالة التنظيمية، حيث نلاحظ أن معيار العدالة الإجرائية هو أعلى معيار ذو علاقة ارتباطية مع دور رابطة أعضاء هيئة التدريس في الهيئة بنسبة قدرها 23.8٪، في حين أن العدالة التوزيعية هي اقل معيار ذو علاقة ارتباطية مع دور رابطة أعضاء هيئة التدريس في الهيئة بنسبة قدرها 10٪، كما وجد علاقة ارتباط موجبة بين دور رابطة أعضاء هيئة التدريس ومعايير العدالة التنظيمية مجتمعة عند مستوى دلالة إحصائية قدرها 0.05 وهذا يعني **أن** زيادة فاعلية دور رابطة أعضاء هيئة التدريس له ارتباط موجب طردي ذو دلالة إحصائية في ترسيخ معايير العدالة التنظيمية مجتمعة في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .

وباستعراض نتائج التحليل يتبين تحقق الفرضية الخامسة " توجد علاقة ارتباط إيجابية بين فاعلية دور رابطة أعضاء هيئة التدريس معايير العدالة التنظيمية السائدة بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب "

جدول (32) معامل اتفاق كندال لتحديد العلاقة بين دور الرابطة مقابل معايير العدالة التنظيمية

دور الرابطة مقابل العدالة التنظيمية		العدالة التوزيعية	العدالة الاجرائية	العدالة التفاعلية	العدالة التنظيمية
دور الرابطة	حجم العلاقة	.100*	.238**	.215**	.218**
	مستوى الدلالة	.010	.000	.000	.000
	نوع العلاقة	يوجد علاقة	يوجد علاقة	يوجد علاقة	يوجد علاقة

** الاختبار ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 1%

* الاختبار ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية 5%

ولقياس درجة تأثير معايير العدالة التنظيمية على معايير واقع الأداء الأكاديمي تم تطبيق معادلة الانحدار الخطي باستخدام اسلوب نماذج المعادلات البنائية AMOS.

1. درجة تأثير معايير العدالة التنظيمية على واقع الأداء التدريسي:

في هذا الجزء تم تطبيق إجراءات تحليل معادلة خط الانحدار للتحقق من مدى تأثير معايير العدالة التنظيمية على واقع الأداء التدريسي، وما هو نوع هذا التأثير؟ وهل هذا التأثير له دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 ؟ يتضح من النتائج الواردة في جدول (33) أن هناك تأثير سلبي للعدالة الإجرائية على واقع الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، في حين وجد أن معياري العدالة التوزيعية والتفاعلية لها تأثيرات على الأداء التدريسي ولكنها غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05

وعند عمل مقارنه في تفسير تأثير هذه المعايير على واقع الأداء التدريسي، نلاحظ أن العدالة الإجرائية لها التأثير الأعلى على واقع الأداء التدريسي بتقدير وزني يساوي 2.051 بتجاه السالب أي أن تأثير العدالة الإجرائية على واقع الأداء التدريسي هو تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية، فيما جاءت العدالة التوزيعية في المرتبة الثانية من حيث درجة التأثير على واقع الأداء التدريسي بتقدير وزني يساوي 1.454 بتجاه السالب وهو ليس دال إحصائيا، و فيما جاءت العدالة التفاعلية في المرتبة الأخيرة من حيث درجة التأثير على واقع الأداء التدريسي بواقع تقدير وزني يساوي 0.881 بتجاه السالب وهو غير دال إحصائيا.

وتم دراسة تأثير العدالة التنظيمية التي تشمل المتوسطات الحسابية لمعايير العدالة التنظيمية على واقع الأداء التدريسي، حيث لوحظ أن العدالة التنظيمية ككل لها تأثير على واقع الأداء التدريسي بواقع تقدير وزني يساوي 4.480 بتجاه الموجب أي أن تأثير العدالة التنظيمية على واقع الأداء التدريسي هو تأثير إيجابي ولكنه ليس دال إحصائيا. و أيضا تم عمل تحليل التباين لمتغيرات معادلة خط الانحدار (جدول 34) وتأثيرها على المتغير التابع "واقع الأداء التدريسي" فتبين أن المعادلة تعتبر دالة إحصائيا حيث أن مستوى الدلالة للمعادلة أقل من 0.05 وهذا يؤكد بأن التقديرات الوزنية لمتغيرات معادلة خط الانحدار لها تأثير مباشر على واقع الأداء التدريسي

الجدول (33) تأثير معايير العدالة التنظيمية على واقع الأداء التدريسي باستخدام معادلة خط الانحدار عن طريق تحليل AMOS

اوزان العلاقة بين تأثير معايير العدالة التنظيمية واقع الأداء التدريسي			التقدير الوزني	متوسط الخطأ	معامل الارتباط بالنسبة للخطأ	مستوى الدلالة
العدالة التوزيعية	←	واقع الأداء التدريسي	-1.454	0.829	-1.754	0.079
العدالة الاجرائية	←	واقع الأداء التدريسي	-2.051	0.961	-2.134	0.033
العدالة التفاعلية	←	واقع الأداء التدريسي	-0.881	0.599	-1.470	0.142
العدالة التنظيمية	←	واقع الأداء التدريسي	4.386	2.388	1.876	0.061
الأداء التدريسي		نقطة التلاقي	3.89	0.179	21.727	***

جدول (34) تحليل التباين لمتغيرات معادلة خط الانحدار و تأثيرها على المتغير التابع "واقع الأداء التدريسي"		
المعادلة	درجة الحرية	مستوى الدلالة للمعادلة
معادلة خط الانحدار لواقع الأداء التدريسي	15.0000	0.0000

درجة تأثير معايير العدالة التنظيمية على واقع النمو المهني والتطور العلمي:

يتضح من الجدول (35) أن هناك تأثير سلبي للعدالة الإجرائية على واقع النمو المهني والتطور العلمي لأعضاء هيئة التدريس ذو دلاله إحصائية عند مستوى معنوية 0.05، في حين وجد أن معياري العدالة التوزيعية والتفاعلية لها تأثيرات سلبية على النمو المهني والتطور العلمي ولكنها غير دالة إحصائيا عند مستوى 0.05، وعند عمل مقارنه في تفسير تأثير هذه المعايير على واقع النمو المهني والتطور العلمي، وجد أن العدالة الإجرائية لها التأثير الأعلى بتقدير وزني يساوي 2.552 بتجاه السالب هو تأثير سلبي دال إحصائيا، فيما جاءت العدالة التوزيعية في المرتبة الثانية من حيث درجة التأثير على واقع الأداء التدريسي بتقدير وزني يساوي 1.750 بتجاه السالب وهو ليس دال إحصائيا، و فيما جاءت العدالة التفاعلية في المرتبة الأخيرة من حيث درجة التأثير بتقدير وزني يساوي 1.243 بتجاه السالب وهو غير دال إحصائيا.

وتم دراسة تأثير العدالة التنظيمية التي تشمل المتوسطات الحسابية لمعايير العدالة التنظيمية على واقع النمو المهني والتطور العلمي وجد أن العدالة التنظيمية ككل لها تأثير على واقع النمو المهني والتطور العلمي بتقدير وزني يساوي 3.703 بتجاه الموجب أي أن تأثير العدالة التنظيمية على واقع النمو المهني والتطور العلمي هو تأثير إيجابي ولكنه ليس دال إحصائيا. وأيضا تم عمل تحليل التباين لمتغيرات معادلة خط الانحدار (جدول 36) وتأثيرها على المتغير التابع " النمو المهني والتطور العلمي " فتبين أن المعادلة تعتبر دالة إحصائيا حيث أن مستوى الدلالة للمعادلة أقل من 0.05 وهذا يؤكد بأن التقديرات الوزنية لمتغيرات معادلة خط الانحدار لها تأثير مباشر على واقع النمو المهني والتطور العلمي .

الجدول (35) تأثير معايير العدالة التنظيمية على واقع النمو المهني والتطور العلمي باستخدام معادلة خط الانحدار عن طريق تحليل AMOS					
اوزان العلاقة بين تأثير معايير العدالة التنظيمية واقع الأداء التدريسي			التقدير الوزني	متوسط الخطأ	معامل الارتباط بالنسبة للخطأ	مستوى الدلالة
العدالة التوزيعية	←	واقع النمو المهني	-1.75	1.058	-1.654	0.098
العدالة الاجرائية	←	واقع النمو المهني	-2.552	1.226	-2.081	0.037
العدالة التفاعلية	←	واقع النمو المهني	-1.243	0.765	-1.625	0.104
العدالة التنظيمية	←	واقع النمو المهني	5.569	3.048	1.827	0.068
النمو المهني		نقطة التلاقي	3.703	0.261	14.212	***

جدول (36) تحليل التباين لمتغيرات معادلة خط الانحدار و تأثيرها على المتغير التابع "واقع النمو المهني "		
المعادلة	درجة الحرية	مستوى الدلالة للمعادلة
معادلة خط الانحدار لواقع واقع النمو المهني والتطور العلمي	15.0000	0.0000

درجة تأثير معايير العدالة التنظيمية على واقع خدمة المجتمع:

يتضح من الجدول (37) أن يوجد تأثير إيجابي لكل معايير العدالة التنظيمية على واقع الأداء المجتمعي لأعضاء هيئة التدريس بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي ولكنه غير دال احصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وعند عمل مقارنه في تفسير تأثير هذه المعايير على واقع الأداء المجتمعي وجد أن العدالة التفاعلية أكثر تأثيرا على الأداء المجتمعي بتقدير وزني يساوي 0.969، فيما جاءت العدالة التوزيعية في المرتبة الثانية من حيث التأثير بتقدير وزني قدره 0.640، و فيما جاءت العدالة الإجرائية في المرتبة الأخيرة من حيث درجة التأثير بتقدير وزني يساوي 0.524 .

وتم دراسة تأثير العدالة التنظيمية التي تشمل المتوسطات الحسابية لمعايير العدالة التنظيمية على واقع الأداء المجتمعي، وجد أن العدالة التنظيمية ككل لها تأثير على واقع الأداء المجتمعي بتقدير وزني يساوي 1.995 بتجاه السالب أي أن تأثير العدالة التنظيمية على واقع الأداء المجتمعي هو تأثير سلبي وليس دال إحصائيا. وأيضا تم عمل تحليل التباين لمتغيرات معادلة خط الانحدار (جدول 38) وتأثيرها على المتغير التابع " الأداء المجتمعي " فتبين أن المعادلة تعتبر دالة إحصائيا حيث أن مستوى الدلالة للمعادلة أقل من 0.05 وهذا يؤكد بأن التقديرات الوزنية لمتغيرات معادلة خط الانحدار لها تأثير مباشر على واقع الأداء المجتمعي .

الجدول (37) تأثير معايير العدالة التنظيمية على واقع خدمة المجتمع باستخدام معادلة خط الانحدار عن طريق تحليل AMOS						
اوزان العلاقة بين تأثير معايير العدالة التنظيمية واقع خدمة المجتمع			التقدير الوزني	متوسط الخطأ	معامل الارتباط بالنسبة للخطأ	مستوى الدلالة
العدالة التوزيعية	←	واقع خدمة المجتمع	0.64	0.9	0.711	0.477
العدالة الاجرائية	←	واقع خدمة المجتمع	0.524	1.043	0.502	0.615
العدالة التفاعلية	←	واقع خدمة المجتمع	0.969	0.65	1.49	0.136
العدالة التنظيمية	←	واقع خدمة المجتمع	-1.995	2.592	-0.77	0.442
خدمة المجتمع		نقطة التلاقي	2.902	0.222	13.1	***

جدول (38) تحليل التباين لمتغيرات معادلة خط الانحدار و تأثيرها على المتغير التابع "واقع خدمة المجتمع "		
المعادلة	درجة الحرية	مستوى الدلالة للمعادلة
معادلة خط الانحدار لواقع خدمة المجتمع	15.0000	0.0000

وباستعراض نتائج تحليل درجة تأثير معايير العدالة التنظيمية على معايير واقع الأداء الأكاديمي تبين أن العدالة التنظيمية ككل لها درجة تأثير إيجابية ليس دالة إحصائياً على كل من معيار الأداء التدريسي ومعيار النمو المهني والتطور العلمي بتقدير وزني يساوي 4.480، 3.703 على الترتيب، كما تبين وجود درجة تأثير سلبية للعدالة التنظيمية مجتمعة على واقع الأداء المجتمعي، مما يشير إلى تباين درجة تأثير معايير العدالة التنظيمية على معايير الأداء الأكاديمي مما يتحقق معه الفرضية السادسة " تباين درجة تأثير معايير العدالة التنظيمية (مجتمعة) السائدة في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي على معايير الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس " .

قياس درجة تأثير دور رابطة أعضاء هيئة التدريس على معايير العدالة التنظيمية تم تطبيق معادلة الانحدار الخطي باستخدام اسلوب نماذج المعادلات البنائية AMOS.

يتضح من الجدول (39) أن يوجد تأثير إيجابي دال احصائياً عند مستوى معنوية 0.05 لدور رابطة أعضاء هيئة التدريس على معايير العدالة التنظيمية بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وعند عمل مقارنه في تفسير درجة التأثير وجد أن دور الرابطة أكثر تأثيرا على العدالة التفاعلية بتقدير وزني يساوي 0.345، فيما جاءت العدالة الإجرائية في المرتبة الثانية من حيث التأثير بتقدير وزني قدره 0.325، و فيما جاءت العدالة التوزيعية في المرتبة الأخيرة من حيث درجة التأثير بتقدير وزني يساوي 0.165.

الجدول (39) تأثير دور رابطة أعضاء هيئة التدريس على واقع معايير العدالة التنظيمية باستخدام معادلة خط الانحدار عن طريق تحليل AMOS					
اوزان العلاقة بين تأثير معايير العدالة التنظيمية واقع خدمة المجتمع			التقدير الوزني	متوسط الخطأ	معامل الارتباط بالنسبة للخطأ	مستوى الدلالة
دور الرابطة	←	العدالة التوزيعية	0.165	0.047	3.507	< 0.005
دور الرابطة	←	العدالة الاجرائية	0.325	0.067	4.874	<0.005
دور الرابطة	←	العدالة التفاعلية	0.345	0.079	4.385	<0.005
دور الرابطة	←	العدالة التنظيمية	0.272	0.042	6.446	<0.005
دور الرابطة		نقطة التلاقي	3.338	0.05	67.114	<0.005

وتم دراسة درجة تأثير دور الرابطة على واقع معايير العدالة التنظيمية، وجد أن دور الرابطة لها تأثير إيجابي على العدالة التنظيمية ككل بتقدير وزني يساوي 0.272، ولها دلالة إحصائية . وأيضا تم إجراء تحليل التباين لمتغيرات معادلة خط الانحدار (جدول 40) وتأثيرها على المتغير التابع " العدالة التنظيمية " فتبين أن المعادلة تعتبر دالة إحصائيا حيث أن مستوى الدلالة للمعادلة أقل من 0.05 وهذا يؤكد بأن التقديرات الوزنية لمتغيرات معادلة خط الانحدار لها تأثير مباشر على معايير العدالة التنظيمية، وباستعراض التحليل السابق يتبين تحقيق الفرضية السابعة " تباين درجة تأثير دور رابطة أعضاء هيئة التدريس على معايير العدالة التنظيمية السائدة في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي " .

جدول (40) تحليل التباين لمتغيرات معادلة خط الانحدار و تأثيرها على المتغير التابع "دور الرابطة "		
المعادلة	**درجة الحرية**	**مستوى الدلالة للمعادلة**
معادلة خط الانحدار لدور رابطة أعضاء هيئة التدريس	**15.0000**	**0.0000**

نتائج الدراسة

1. توافر العدالة التوزيعية بدرجة متوسطة بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي بدولة الكويت حيث جاء المقياس في المرتبة الأولى من حيث درجة توافر معايير العدالة التنظيمية ويمكن تفسير ذلك بأن توافر العدالة التوزيعية ليس إدارة الكلية ارتباط بها حيث يتم تقريرها من خلال السياسات العامة لإدارة الهيئة والبعض الأخر من خلال السياسات المتبعة لرؤساء الأقسام العلمية بكليات الهيئة .
2. ، توافر العدالة التفاعلية بدرجة منخفضة بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي بدولة الكويت حيث جاء المقياس في المرتبة الثانية من حيث درجة توافر معايير العدالة التنظيمية.
3. توافر العدالة الإجرائية منخفضة بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي بدولة الكويت حيث جاء المقياس في المرتبة الأخيرة من حيث درجة توافر معايير العدالة التنظيمية مما يعني أن السياسات التي تتبعها إدارة الكلية في تعاملها مع أعضاء هيئة التدريس يشوبها العديد من الأخطاء وعدم الوضوح، والمجاملات الشخصية، وعدم توافر المهارات القيادية فيمن يتولى وظائف إشرافية
4. وبصفة عامة توافر العدالة التنظيمية (التوزيعية والإجرائية والتفاعلية) بدرجة ضعيفة في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي .
5. تميز الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي من وجهة نظرهم حيث جاء مستوى أداءهم الأكاديمي على الترتيب " الأداء التدريسي، النمو المهني والتطور، خدمة المجتمع .
6. دور رابطة اعضاء هيئة التدريس في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي لا يلبي طموحات أعضاء هيئة التدريس حيث جاء مستوى أداء الرابطة متوسطاً.
7. تباين آراء عينة الدراسة تجاه معايير العدالة التنظيمية مجتمعة تعزي لمتغيرات (النوع، المسمى الأكاديمي، سنوات الخبرة)، فيما وجد عدم وجود تباين في أراء عينة الدراسة تجاه معايير العدالة التنظيمية مجتمعة تعزي لمتغير الجنسية .
8. تباين آراء عينة الدراسة تجاه مستوى معايير لمعايير العدالة التنظيمية (مجتمعة) في الكليات التابعة للهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب تعزي لطبيعة للمجال التعليمي، حيث تبين أن كليات العلوم الطبية هي من الأكثر الكليات حرصاً على توافر معايير العدالة التنظيمية، وجاءت كلية العلوم التكنولوجية بالمرتبة الثالثة من حيث الحرص على تطبيق

معايير العدالة التنظيمية، فيما جاءت كلية الدراسات التجارية في المرتبة الأخيرة مما يعني أن أعضاء هيئة التدريس بكلية الدراسات التجارية أقل شعوراً بالعدالة التنظيمية السائدة بالكلية .

9. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين معايير العدالة التنظيمية مجتمعة وكل من معيار الأداء التدريسي ومعيار الأداء المجتمعي، وقد تبين أيضاً وجود علاقة عكسية غير دالة إحصائياً بين معايير العدالة التنظيمية مجتمعة ومعيار النمو المهني والتطور العلمي
10. وجود علاقة ارتباط إيجابية غير دالة إحصائياً بين معايير العدالة التنظيمية مجتمعة ومعايير الأداء الأكاديمي مجتمعة وإن كانت درجة ارتباطها ضعيفاً نسبياً.
11. دور رابطة أعضاء هيئة التدريس له ارتباط إيجابي دال إحصائيا جميع معايير العدالة التنظيمية، حيث تبين أن معيار العدالة الإجرائية هو أعلى معيار ذو علاقة ارتباطية مع دور رابطة أعضاء هيئة التدريس في الهيئة، في حين أن العدالة التوزيعية هي اقل معيار ذو علاقة ارتباطية مع دور رابطة أعضاء هيئة التدريس في الهيئة
12. وجود علاقة ارتباط موجبة بين دور رابطة أعضاء هيئة التدريس ومعايير العدالة التنظيمية مجتمعة ذات دلالة إحصائية، وهذا يعني أن زيادة فاعلية دور رابطة أعضاء هيئة التدريس له ارتباط موجب طردي ذو دلالة إحصائية في ترسيخ معايير العدالة التنظيمية مجتمعة في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .
13. معايير العدالة التنظيمية مجتمعة لها درجة تأثير إيجابية ليس دال إحصائيا على كل من معيار الأداء التدريسي ومعيار النمو المهني والتطور العلمي، كما تبين أن للعدالة التنظيمية مجتمعة ذات درجة تأثير سلبي على واقع الأداء المجتمعي مما يشير إلى تباين درجة تأثير معايير العدالة التنظيمية على معايير الأداء الأكاديمي .
14. وجود تأثير إيجابي دال احصائياً لدور رابطة أعضاء هيئة التدريس على معايير العدالة التنظيمية مجتمعة بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وأن درجة تأثير دور الرابطة أكثر تأثيرا على العدالة التفاعلية، العدالة الإجرائية، العدالة التوزيعية على الترتيب .

توصيات الدراسة

1. اتباع مبدأ الشفافية في تطبيق السياسات والإجراءات المتبعة في مجالات العمل الأكاديمي بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بصورة واضحة مما يقضي على المحسوبية والأهواء الشخصية في إدارة العمل الأكاديمي.
2. العمل على نشر اللوائح والمعايير المنظمة للعمل الأكاديمي واتاحتها لأعضاء هيئة التدريس على الموقع الإلكتروني للهيئة، واستكمال وضع اللوائح والمعايير المنظمة لممارسة للمجالات الأكاديمية.
3. ضرورة أن تتضمن معايير اختيار شاغلي الوظائف الإشرافية معيار المهارات القيادية من خلال اجتياز دورات تدريبية في مجال إعداد القادة، وأن يكون رأي أعضاء هيئة التدريس في شاغلي الوظائف الإشرافية أحد معايير الاختيار.
4. تفعيل اللقاءات الدورية بين القيادات بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وأعضاء هيئة التدريس لتبادل الآراء والخبرات وتفعيل حرية نشر المعلومات واتاحتها .
5. ضرورة اتباع القيادات بكليات الهيئة مبدأ التدوير في تشكيل اللجان على مستوى الكلية وعدم اقتصارها على أعضاء بعينهم مما يحد من مشاركة أغلب الأعضاء في تلك اللجان.

6. ضرورة تفعيل مبدأ المتابعة الرقابية من قبل قيادات الهيئة على أداء القيادات بكليات الهيئة من خلال آليات محددة تقيس مستوى أدائهم كل فصل دراسي للوقوف على مدى التزامهم بتطبيق المعايير واللوائح المنظمة للمجالات الأكاديمية.
7. تفعيل دور رابطة أعضاء هيئة التدريس في مجالات تنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس من خلال تسهيل مشاركتهم في المؤتمرات والندوات سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو بالتعاون مع الكليات المنظرة.
8. تفعيل دور رابطة أعضاء هيئة التدريس في مجالات تعريف أعضاء هيئة التدريس باللوائح المعمول بها والتعديلات المستجدة عليها من خلال عقد الندوات واللقاءات.
9. أن تعمل قيادة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي على تفعيل الإجراءات التي من شأنها اعتبارها هيئة مستقلة مما يتيح لها حرية وضع سياساتها وتفعيل قراراتها دون الرجوع إلى ديوان الخدمة المدنية .
10. ضرورة أن تعمل إدارة الكليات وبالتنسيق مع رابطة أعضاء هيئة التدريس على استغلال التدريسية الهيئة أعضاء بين الاجتماعية العلاقات لتقوية المناسبات الاجتماعية والوطنية وإدارة الكليات .
11. إجراء دراسات لتقييم المناخ الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وعلاقته بالعدالة التنظيمية السائد في الهيئة للوقوف على المجالات السلبية والعمل على تقويمها.
12. ضرورة العمل على تعزيز مبدأ الشفافية في التعامل مع أعضاء هيئة التدريس وإيجاد قنوات اتصال مفتوحة لتقوية العلاقات بينهم وبين إدارة الكليات.
13. ضرورة تشجيع إدارة الكليات من قبل إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي على إجراء استطلاعات رأي دورية لأعضاء هيئة التدريس حول مستوى أداء إدارة الكليات وخاصة فيما يتعلق بمحوري العدالة الإجرائية والتفاعلية.

المراجع العربية :

1. حموده، عبد الناصر محمد (1999)، حساسية المدير للعدالة وعلاقتها بترتيب الأهمية النسبية للعوائد الوظيفية، دراسة ميدانية مطبقة على عينة من المدراء الكويتيين، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 6 عدد 2 ص 231 : 258 .

2. اليوسفي، أحمد و نعساني، عبد المحسن (2002)، دراسة أثر العدالة التنظيمية والثقة كمتغيرات وسيطة في علاقة القيادة التحويلية والتبادلية سلوكيات المواطنة التنظيمية، دراسة ميدانية، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، ع 32 .

3. المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح (2003)، "أثر محددات إدراك الدعم التنظيمي علي دافعية الأفراد للإنجاز بالتطبيق علي الشركات الصناعية التابعة لقطاع الأعمال العام بمحافظة الدقهلية "، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، الملحق الثاني، العدد الثاني .

4. حامد، سعيد شعبان (2003)، أثر علاقة الفرد برئيسه وإدراكه للدعم التنظيمي كمتغيرين وسيطين على العلاقة بين العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة، دراسة ميدانية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة جامعة القاهرة، السنة 42، العدد 61 .

5. الحوامده، نضال صالح (2004)، دراسة العلاقة بين مستوى إدراك فاعلية وعدالة نظام تقويم الأداء وكل من الأداء الوظيفي، والرضا الوظيفي، والولاء التنظيمي، الثقة التنظيمية في الوزارات الخدمية الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك سعود، م 16، العلوم الإدارية (1)، ص 61 : 99 .

6. الفضلي، فضل صباح و الغنزي، عوض خلف (2007)، العلاقة بين العدالة التنظيمية وبعض المتغيرات التنظيمية والديمغرافية في الأجهزة الحكومية في دولة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 14 عدد 1 ص 43 : 76.

7. وادي، رشدي عبد اللطيف (2007)، العدالة التنظيمية، دراسة ميدانية على الوزارات الفلسطينية في قطاع غزة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، م21، ع 1، ومتاحة على الموقع :
vb.aleppoeconomics.com/attachment.php?attachmentid=7025&d

8. الزعبي، خالد يوسف محمد (2008)، أثر الالتزام بالقيم الثقافية والتنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي لدى العاملين في القطاع العام بمحافظ الكرك (الأردن)، مجلة الاقتصاد والإدارة م 22، ع 1، ص 3 : 59، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية .

9. نصر الدين، سمير عبد الله (1991)، الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس السعوديين بالجامعات السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة الملك عبد العزيز،متاحة على الرابط الإلكتروني :
http://www.kau.edu.sa/Show_Res.aspx?Site_ID=306&LNG=AR&RN=2771

10. أبو سمرة، محمود أحمد و عابدين، محمد عبد القادر (2001)، المناخ التنظيمي في جامعة القدس كما يراه أعضاء هيئة التدريس فيها :دراسة حالة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد ١٥، ص 278 : 309

11. الحلو، غسان حسين (2003)، المشكلات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية في نابلس/ فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد ١٧، العدد (2)، ص 371 : 412 .

12. الدهشان، جمال علي و السيسي، جمال أحمد (2005)، أداء رؤساء الأقسام الأكاديمية لمسؤولياتهم المهنية وعلاقته برضا أعضاء هيئة التدريس، المؤتمر الثاني عشر لمركز تطوير التعليم الجامعي " تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد، جامعة عين شمس ديسمبر 2005 .

13. السعود، راتب و سلطان، سوزان (2009)، درجة العدالة التنظيمية لدى رؤساء الأقسام الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقتها بالولاء التنظيمي لأعضاء الهيئات التدريسية فيها، مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، عدد (1+2)، ص 199 : 231 .

14. الجندي، عادل السيد و البنا، عادل السعيد (2008)، الإحساس بالعدالة التنظيمية وعلاقته بأساليب تقييم الأداء الوظيفي وإدراك الأبعاد النفسية للبيئة التعليمية، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، م 14، ع 49، ص 9 : 130 .

15. ريان، عادل (2000)، محددات الإدراك الإداري للالتزام التنظيمي لدى المرؤوسين ونتائجه، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مج (3)، ص 455 : 482

16. العطوي، عامر علي حسين (2007)، دراسة أثر العدالة التنظيمية في الأداء السياقي، دراسة تحليلية لآراء أعضاء الكادر التدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، مج 10، ع 1 .

17. حواله، سهير محمد (2009)، الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في ضوء مقومات الرضا الوظيفي، دراسة ميدانية على جامعة طيبة بالمملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية جامعة الإسكندرية، مجلد 9 عدد 3 (أ)، ص 149 : 266 .

18. الهزايمة، أحمد (2009)، الرضا الوظيفي لأعضاء الهيئة التدريسية والموظفين الإداريين في الجامعات الخاصة (الأردن): دراسة ميدانية، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، ع43

المراجع الأجنبية :

1. Yusuf Ab. Aziz, Shamsuri, N. A.,(2006) , ORGANISATIONAL JUSTICE AS A DETERMINANT OF JOB SATISFACTION AND ORGANISATIONAL COMMITMENT , The Journal of The Malaysian Institute of Management , Vol. 41 , No. 1 , pp. 43:137
2. Cohen-Charash, Y., & Spector, P. E. (2001). The role of justice in organizations: A meta-analysis.Organizational Behavior and Human Decision Processes, 86 (2), 278-321.
3. Scholl, R. W. et al.,(1987) Referent Selection in Determining Equity Perceptions: Differential Effects on Behavioral and Attitudinal Outcomes, Personnel Psychology, (Vol. 40, No.2), PP. 113:124.
4. Tang, Thomas & Linda, Sarsfield (1996), " Distributive and Procedural Justice as Related to Satisfaction and Commitment " . Advanced Management Journal, 61 (93), pp. 25:31.
5. DeFrank, R. S., & Ivancevich, J. M. (1998). Stress on the job: An executive
6. update. Academy of Management Executive, 12, 55–66.
7. Hart, P. M., & Cooper, C. L. (2001). Occupational stress: Toward a more integrated framework. In N. Anderson, D. S. Ones, H. K. Sinangil, & C.
8. Viswesvaran (Eds.), Handbook of industrial, work, and organizational psychology (Vol. 2, pp. 93–114). Thousand Oaks, CA: Sage
9. Kahn, R. L., & Byosiere, P. (1992). Stress in organizations. In M. D.Dunnette & L. M. Hough (Eds.), Handbook of industrial and organizational
10. psychology (Vol. 3, pp. 571–650). Palo Alto, CA: Consulting Psychologists Press
11. Judge Timothy A. and . Colquitt Jason A, (2004) , Organizational Justice and Stress: The Mediating Role of Work–Family Conflict, Journal of Applied Psychology Copyright 2004 by the American Psychological Association, Vol. 89, No. 3, 395–404
12. Yusuf Ab. Aziz, Shamsuri, N. A.,(2006) Reference former
13. Chegini M., G.,(2009), The Relationship between Organizational Justice and
14. Organizational Citizenship Behavior, American Journal of Economics and Business Administration 1 (2): 171-174.
15. Ishak , Noormala Amir & Alam, Syed Shah (2009) , The Effects of Leader-Member Exchange on Organizational Justice and Organizational Citizenship Behavior: Empirical Study, European Journal of Social Sciences – Volume 8, Number 2, pp 324:334.

16. John, M. Maslyn and Mary Uhe-Bien,(2001), Leader- Member Exchange and sts Dimensions: Effects of Self-Effort and Other's Effort Relationship Quality, Journal of Applied Psychology, (Vol. 86, No. 4), PP. 697-708نقلاً عن : حامد، سعيد شعبان (2003)، مرجع سابق
17. WALUMBWA, F. O., et al., (2009) . Organizational justice, voluntary learning behavior, and job performance: A test of the mediating effects of identification and leader-member exchange, Journal of Organizational Behavior , Vol. 30 , pp. 1103 : 1126
18. Bakhshi , A., et al.(2009), Organizational Justice Perceptions as Predictor of Job Satisfaction and Organization Commitment , International Journal of Business management , Vol. 4, No.9, PP. 145:154
19. Altaf , M., et al. (2011) , Empirical analysis of organizational justice towards employee's customer oriented behavior: A case studyof Medical Institutions in Pakistan , African Journal of Business Management Vol. 5(4), pp. 1286-1292
20. Pearce , Johe & Porter , Lyman (1986), Employee Responses to Formal Performance Appraisal Feedback Journal of Applied Psychology (Vol. 71,No. 2, pp. 211–218).
نقلا عن : الحوامده، نضال صالح (2004) مرجع سابق .
21. Harris , A. F. (2003) . TOWARDS CULTURAL COMPETENCE: AN EXPLORATORY STUDY OF THE RELATIONSHIP BETWEEN RACIAL IDENTITY AND CONTEXTUAL PERFORMANCE INDICATORS OF PUBLIC EMPLOYEES . Unpublished dissertation , North Carolina State University , Raleigh, North Carolina
22. Cropanzano, R., & Greenberg, J. (1997). Progress in organizational justice: Tunneling through the maze. In C. Cooper & I. Robertson (Eds.), International review of industrial and organizational psychology (pp. 317-372). New York: Wiley
23. Ambrose, M. (2002). Contemporary justice research: A new look at familiar questions. Organizational Behavior and Human Decision Processes, 89, 803:812
24. Colquitt, J., Greenberg, J., & Zapata-Phelan, C. (2005). What is organizational justice? A historical overview. In J. Greenberg & J. Colquitt. (Eds.), Handbook of organizational justice (pp. 3-56). Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum Associates
25. Adams, J. S. (1965). Inequity in social exchange. In L. Berkowitz (Ed.), Advances in experimental social psychology (Vol. 2, pp. 267–299). New York: Academic Press

26. Leventhal, G. S. (1976). The distribution of rewards and resources in groups and organizations. In L. Berkowitz & W. Walster (Eds.), Advances in experimental social psychology (Vol. 9, pp. 91–131). New York: Academic Press
27. Greenberg, J. (1986). Determinants of perceived fairness of performance evaluations. Journal of Applied Psychology, 71, 340–342.
28. Leventhal, G. S. (1980). What should be done with equity theory? New approaches to the study of fairness in social relationship. In K. J. Gergen, M. S. Greenberg, & R. H. Willis (Eds.), Social exchange: Advances in theory and research (pp. 27–55). New York: Plenum.
29. Thibaut, J., & Walker, L. (1975). Procedural justice: A psychological analysis. Hillsdale, NJ: Erlbaum
30. Bies, R. J., & Moag, J. F. (1986). Interactional justice: Communication criteria of fairness. Research on Negotiations in Organizations, 1, 43:55.
31. Greenberg, J. (1993). Stealing in the name of justice: Informational and interpersonal moderators of theft reactions to underpayment inequity. Organizational Behavior and Human Decision Processes, 54, 81–103
32. Saal, F & Moore, S. (1993). "Perception of Promotional Fairness and Promotion candidates Qualification". Journal of Applied Psychology. Vol 78, 105-110
33. Cropanzano, R., & Greenberg, J. (1997).) Reference former
34. Folger, R. & Cropanzano, R. (1998). Organizational justice and human resource management. Thousand Oaks, CA: Sage Publications
35. Niehoff, B; Moorman, R. (1993). "Justice As a Mediator of The Relationship Between Methods of Monitoring And Organizational Citizenship Behavior". Academy of management Journal, Vol. 35 (3), 527-556.
36. Adams, J. S. (1965), Reference former
37. Greenberg, J. (1990), Organizational justice: yesterday, today and tomorrow" Journal of management, 16 : 399 : 432
38. Niehoff, B; Moorman, R. (1993). Reference former
39. Brockner, J. (2002), "Making sense of Procedural fairness: How high Procedural fairness can reduce or Heighten the influence of outcome favorability", Academy of Management Review, Vol. 27, 2002
40. Greenberg J (1987). "Reactions to procedural injustice in payment distributions: Do the means justify the ends?" J. Appl. Psychol., 72:55-71.
41. Bobocel, D. & Holmvall, C. (2001). Are interactional justice and procedural justice different? Framing the debate. In S. Gilliland, D.

Steiner, & D. Skarlicki (Eds.), Theoretical and cultural perspectives on organizational justice (pp. 85-110). Greenwich, CT: Information Age
42. Foger, R., and Cropanzano, R. (1998). Reference former.

obeikan.com

سلسلة التبريد للحد من الفاقد والمهدر من الغذاء في الوطن العربي

أ. بوخاري فاطنة
جامعة البليدة 2

الملخص:
بلغت قيمة الواردات الغذائية في الوطن العربي عام 2014 نحو 80.3 مليار دولار، وقد ساهمت درجات الحرارة الشديدة في ارتفاع قيمتها، ويعد الافتقار إلى طرق التبريد الضرورية من بين الأسباب الرئيسية لفساد اغلب المنتجات الزراعية، ليصل الفاقد من السلع الغذائية الى حوالي 85.98 مليون طن، ويمكن لتطوير سلسلة التبريد ان يلعب دورا هاما في تقليل فقد الغذاء ومن ثم تحسين الأمن الغذائي والتغذوي .
الكلمات المفتاحية:الوطن العربي، الفاقد والمهدر من الغذاء، درجة الحرارة، التبريد.

Summary:
In 2014, the Arab world Knew an increasing in the cost of food imports where the its value reached almost 80.3 billion dollars, One of the main reasons to reach this high value was the extreme temperature, besides to the lack of the methods cooling which spoiled many kinds of agricultural commodities, where the value of these losses was estimated to 85.98 million tons, however, the decrease in food quantity could be avoided by the chain cold.
key words : the Arab world, Food loss and waste, temperature, cooling .

مقدمة:
تعتبر عمليات جمع وإعداد وتخزين المنتجات الزراعية من العمليات الأساسية الهامة في الإنتاج الزراعي، وحتى يضمن المزارع أن يصل المنتج الزراعي لديه إلى المستهلك بحالة جيدة وللمحافظة على صفات المحصول ومنعه من التدهور والفساد يجب عليه الاهتمام بعمليات الجمع والإعداد والتخزين حيث أن هناك بعض الدراسات التي أوضحت أن نسبه الفاقد نتيجة لعدم الاهتمام بعمليات الجمع و الإعداد و التخزين يصل أحيانا في الوطن العربي إلى 20 – 55 % من كمية الإنتاج فهي سلع قابلة للتلف وعرضة لتحولات كيميائية وفيسيولوجية تجعلها غير صالحة للاستهلاك، لا بل سامة وللتمكن من الحفاظ على هذه المنتجات واستهلاكها في غير مواسمها، يمكن استخدام طرق عديدة من بينها التبريد، والتجفيف والمعالجة ويفضل التبريد لأن خصائص المنتج لا تتعرض لتغير كبير وكونه يوقف كل نشاط من شأنه إفساد السلعة الغذائية، هذا ما يدفعنا لطرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن لسلسة التبريد الحد من الفاقد والمهدر من الاغذية لتحسين الامن الغذائي والتغذوي ؟

وللإلمام أكثر بالموضوع تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية :

المحور الاول : الفاقد والمهدر من الاغذية مفاهيم اساسية
المحور الثاني : حفظ المنتجات الزراعية والغذائية بالتبريد للحد من الفاقد والمهدر من الغذاء
المحور الثالث : وضع سلسلة التبريد والفاقد من الاغذية في الوطن العربي

المحور الاول: الفاقد من الاغذية مفاهيم اساسية

يتم هدر الغذاء في جميع مراحل السلسلة الغذائية من الإنتاج الزراعي وصولا إلى الاستهلاك المنزلي وتختلف الاسباب في حدوثه وتعد درجة الحرارة المرتفعة احد هذه الاسباب خاصة في دول العالم النامي والدول العربية مما يتسبب في الاخير في آثار وخيمة على المستويات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

اولا.تعريف الغذاء

أية مادة مصنعة أو شبه مصنعة أو خام معدة للاستهلاك البشري، وأية مادة أخرى تستخدم في تصنيع الغذاء أو إعداده أو معالجته عدا مواد التجميل أو التبغ أو أية مادة لا تستخدم إلا كعقار[1].

ثانيا. انواع المواد الغذائية حسب قابلية التلف

تقسم المواد الغذائية إلى[2]:

1.المواد الغذائية سريعة التلف : تشمل أغلب الخضار ويمكن أن تحفظ لمدة ساعات إلى يوم أو يومين وليس أكثر من ذلك وخاصة الخضار الورقية، اللحوم والاسماك.

2. المواد الغذائية متوسطة التلف: تشمل الفاكهة مثل التفاح والبرتقال والبندورة وغيرها حيث تتميز بقشرة خارجية سميكة تحميها من العوامل الخارجية، تتحمل فترة أسابيع إلى أشهر قبل أن تتلف.

3. المواد الغذائية بطيئة التلف : تحوي نسبة رطوبة منخفضة جدا حيث لا تتجاوز نسبة% 14 وتبقى سنوات إذا لم تصل إليها الرطوبة (الرطوبة في الحبوب) .

ثالثا.الفاقد من الاغذية

يعرف الفاقد من الغذاء بأنه انخفاض في كمية وجود الاغذية وهو يشكل من المنتجات الزراعية او منتجات مصايد الاسماك المعدة للاستهلاك البشري التي لا يأكلها الناس في نهاية المطاف او التي شهدت تراجعا في قيمتها التغذوية او الاقتصادية او في سلامتها الغذائية[3].

يشار إلى جزء مهم من الفاقد الغذائي بالمهدر من الغذاء والذي يشير إلى التخلص من الغذاء المخصص للاستهلاك البشري في سلسلة الإمداد الغذائي اختياريا أو ترك الغذاء حتى يفسد أو تنتهي صلاحيته نتيجة للإهمال من جانب الفاعل الذي غالبا ولكن ليس حصريا يكون المستهلك النهائي على المستوى الأسري، لا يعرف المهدر من الغذاء بشكل محدد تماما غير أنه لا يزال يعرف على أنه شيء مختلف عن الفاقد الغذائي نظرا لأن الأسباب الأساسية للهدر في الغذاء واطار العمل الاقتصادي الخاص به ودوافع الجهات الفاعلة بسلسلة الإمداد الغذائي تختلف اختلافا كاملا عن فقد الغذاء غير المقصود[4].

رابعا.اشكال الفاقد من الغذاء

ينقسم الفاقد من الغذاء الى كمي و نوعي[5]:

---

[1] منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، الاطار التعريفي لفقد الغذاء المبادرة العالمية بشأن الحد من فقد وهدر الغذاء، 2014، ص 4 .

[2] صفاء بسيس، التصنيع الغذائي المنزلي، وزارة الزراعة الفلسطينية، 2014، ص10 .

[3] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، مبادرة دولية بشأن خفض الفاقد والمهدر من الأغذية منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014، ص 2.

[4] منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، الاطار التعريفي لفقد الغذاء، المبادرة العالمية بشأن الحد من فقد وهدر الغذاء، مرجع سق ذكره، ص 5.

[5] منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، الاطار التعريفي لفقد الغذاء، مرجع سبق ذكره، ص 5.

1.الفاقد الغذائي الكمي: يمكن أن يشار اليه بالفاقد الغذائي المادي أيضا ولكنه لا يشمل الانخفاض في الكتلة الناجم عن عمليات معالجة الغذاء مثل التجفيف والتسخين والإنضاج والتخمير، ولكنه يشمل التخلص من الغذاء من أجل التزيين أو الأسباب التسويقية الأخرى الناتجة عن عمليات معالجة الغذاء مثل التدريج والفرز.

2.الفاقد الغذائي النوعي : يعود الى انخفاض خصائص الجودة و انخفاض القيمة الغذائية.

خامسا:انواع الفاقد من الغذاء

تم تحديد خمسة انواع للفاقد والمهدر للسلع النباتية والحيوانية على امتداد السلسة الغذائية من الانتاج الزراعي وصولا الى الاستهلاك المنزلي كالتالي[6]:

1.الانتاج الزراعي:الفاقد الناجم اثناء الحصاد او بعده مباشرة .

2.المناولة والتخزين: فإن الفاقد فيه يشار اليه بعد مغادرة الانتاج المزرعة خلال المناولة والتخزين والنقل .

3. التصنيع والتجهيز: الفاقد الناجم اثناء التجهيز المنزلي او الصناعي.

4.التوزيع: يشمل الفاقد والهدر في نظام الأسواق، على سبيل المثال أسواق الجملة وتجار التجزئة.

5.الاستهلاك: يشمل الفاقد والمهدر أثناء الاستهلاك على المستوى المنزلي بما في ذلك المطاعم .

سادسا: اسباب الفاقد من الغذاء

تختلف اسباب الفاقد من الاغذية للخضر والفواكه عن الفاقد من الاغذية ذات الاصل الحيواني وتتشارك في اسباب اخرى والتي نذكرها كالتالي :

1.اسباب الخسائر من الخضر والفواكه قبل وأثناء الحصاد وبعده

تعتبر محاصيل الفاكهة والخضر من أكثر المنتجات الزراعية تعرضا للتلف خلال مسلكها التسويقي نظرا لطبيعتها ومدى تأثرها بالعوامل الطبيعية المختلفة بالإضافة الى العديد من الاسباب الاخرى والتي نذكر منها [7]:

- بعد موقع الإنتاج من محطات المعالجة أو السوق مما أدى إلى ارتفاع تكاليف النقل وزيادة فرص الخسائر الكمية والنوعية خصوصا عند نقل المنتجات الطازجة على الطرق غير المعبدة في حاويات وشاحنات غير مناسبة وتحت ظروف درجة حرارة عالية و انخفاض نسبة الرطوبة.
- عادة ما يستند اختيار نوع المحصول على الرأي الشخصي لا لربحية المتوقعة دون إجراء دراسة السوق أو التعاقد مع المشتري لضمان الربحية والتي قد تؤدي إلى انخفاض أسعار المحاصيل أو فقدان المحصول بأكمله بسبب تكاليف الحصاد عالية خلال ذروة وقت الإنتاج.

---

[6] brian lipinski and others, Reducing Food Loss and Waste ,working paper ,word resources institute, June 2013,P 05.

[7]Adel A. Kader , Role of Agro-industry in Reducing Food Losses in the Middle East and North Africa Region, Agro industry and Infrastructure Food and Agriculture Organization of the United Nations Regional Office for the Near East, Cairo, Egypt, February, 2012, P P 34-35 .

- تعرض المزارعين للتغيرات المناخية غير المتوقعة بسبب نقص المعدات المناسبة للتنبؤ بأحوال الطقس ونظام الإنذار المبكر.
- يؤدي تحديد مواعيد التسميد وبرنامج التغذية غير المتوازنة أو استخدام أسمدة غير موثوق بها إلى سوء نوعية المحاصيل وقصر في العمر الافتراضي للإنتاج بعد الحصاد.
- حصد الانتاج في مرحلة نمو غير سليمة .
- وجود اضطرابات (حروق الشمس، الصقيع...) .
- درجة حرارة عالية المحصول وفقدان كميات كبيرة من المياه يؤدي إلى انخفاض جودة المحاصيل ومدة الصلاحية.
- تساهم الأضرار الميكانيكية وفقدان كميات كبيرة من المياه خلال نقل المنتجات الطازجة في خفض جودة المحصول وتقليل العمر الافتراضي.
- عدم تمام النضج أو الإفراط في النضوج.
- الإفراط في التبريد للمحاصيل الحساسة .
- فقدان الوزن بسبب ارتفاع فقدان الماء ومعدل التنفس أثناء التخزين البارد الذي يؤثر سلبا على نوعية التسويق والعمر الافتراضي للمحصول.
- سوء أو عدم استخدام البنية الأساسية الموجودة للتغليف .
- غياب شبكات النقل والتوزيع الملائمة وخاصة في الظروف المناخية الصعبة (المناخات الحارة).

2.اسباب الفواقد والهدر التي تتعرض لها الأغذية من أصل حيواني

تتعدد اسباب الفواقد والهدر التي تتعرض لها الأغذية التي هي من أصل حيواني نذكر منها ما يلي[8]:

- موت الحيوانات أثناء الولادة، والاستغناء عن الأسماك غير المرغوبة أثناء الصيد، وانخفاض إنتاج الألبان بسبب مرض الأبقار بالتهاب الضرع).
- موتها أثناء النقل للذبح وعدم إجازتها في المسالخ وتعرض الأسماك للتلف والتفسخ أثناء عمليات التثليج، والتغليف، والتخزين، والنقل البري.
- تعرض الذبائح لسوء المعاملة في المسالخ وغير ذلك من العمليات الصناعية .

ترجع الأسباب الرئيسية لفواقد اللحوم الحمراء ولحوم الدجاج في الوطن العربي أساسا إلى سوء الممارسات المتبعة في الرعاية وعدم التقيد بمعايير سلامة الأغذية ما يؤدي إلى رفض أو إبادة كميات كبيرة من الذبائح بأكملها أو أجزاء منها، أو من المنتجات الغذائية بعد تصنيعها، ومن التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول العربية الشهور الطويلة شديدة الحرارة والجفاف، بينما يعد الافتقار إلى طرق التبريد الضرورية للحد من النمو الميكروبي من الأسباب الرئيسية لفساد اللحوم ولحوم الدجاج .

وعلى الرغم من ان اسباب الخسائر في الغذاء تختلف من بلد الى اخر الا انها تعود عموما الى النظم الزراعية الفقيرة، وقصور البنية التحتية والممارسات التي تحدث اثناء المراحل المختلفة لسلسة الامداد، وهذا يتضمن ممارسات التداول، النقل، تقنيات التجفيف، التخزين لاسيما

[8] منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، الحد من الفاقد من الاغذية لتحسين الامن الغذائي في الشرق الادنى، المؤتمر الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة للشرق الادنى، الدورة الحادية والثلاثون، روما، 2012، ص ص 6 7، بتصرف.

التخزين البارد، التلوث والإصابة بالكائنات الحية الدقيقة والقوارض والآفات الاخرى، عدم كفاءة الاسواق ونظام التسويق فضلا عن عدم توفر التمويل الكافي، تمثل عوامل رئيسية هامة في هدر الغذاء[9] وفقده.

3. درجة الحرارة والفاقد من الغذاء

تواصل الاغذية الطازجة استقلاب واستهلاك العناصر الغذائية طوال مدة صلاحيتها، من الحصاد أو الذبح والى التعبئة والتوزيع فالتسويق والبيع، ويتم تقسيم الكربوهيدرات والبروتينات والعناصر الغذائية الأخرى إلى مركبات أبسط مما يؤدي إلى انخفاض في نوعية أو كمية الاغذية، من خلال التنفس، التفكك الانزيمي والتحلل الميكروبي في كثير من الأحيان، كل هذه العمليات تعتمد بشكل كبير على درجات الحرارة، كما هو الحال بالنسبة لجميع العمليات البيولوجية، فارتفاع درجة الحرارة يسرع في احداث عمليات التدهور الطبيعي، مما يؤدي إلى فقدان اللون والنكهة والعناصر الغذائية وتغيرات في الملمس، بالإضافة إلى التدهور الفسيولوجي، قد تكتسب الاغذية الكائنات الدقيقة مثل البكتيريا والفطريات والتي يمكن أن تسبب لها العفن والاضمحلال وتخضع لفقدان المياه مما يؤدي إلى الذبول، فكل من معدل نمو الجراثيم ومعدل فقدان الماء يحدث بسرعة أكبر مع زيادة درجة الحرارة[10].

جدول رقم 01 : مدة التخزين والخسائر في الاطعمة الطازجة مع كل زيادة في درجات الحرارة

المنتج الغذائي	امكانية التخزين			
	درجة البرودة	درجة الحرارة +10°	درجة الحرارة +20°	درجة الحرارة +30°
السمك	10 ايام عند درجة حرارة 0°	4–5 ايام عند 10°	1–2 يوم عند 20°	عدة ساعات عند 30°
الحليب	اسبوعين عند 0°	7 ايام عند 10 °	2-3 ايام عند 20°	عدة ساعات 30°
الخضر الخضراء الطازجة	شهر عند 0°	اسبوعين عند 10°	اسبوع عند 20°	اقل من يومين عند 30°
البطاطا	5-10 اشهر عند درجة حرارة من 4°- 12 °	اقل من شهرين عند 22°	اقل من شهر عند 32°	اقل من اسبوعين عند 42°

Source : Lisa Kitinoja, **Use of cold chains for reducing food losses in , The Postharvest Education Foundation (PEF), developing countries** .December 2013 , P 03

يوضح الجدول العلاقة بين درجة الحرارة ومدة التخزين فكلما ارتفعت درجة الحرارة كلما قلت امكانية التخزين ومن ثم تتلف الاغذية وتفقد .

[9] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، الحد من الفاقد والمهدر من الغذاء في اقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا، المؤتمر الاقليمي للشرق الادنى، الدورة الثانية والثلاثون، صحيفة وقائع،2014 ، ص 2.

[10] Lisa Kitinoja, Use of cold chains for reducing food losses in developing countries , The Postharvest Education Foundation (PEF), December 2013 , P 03 .

سابعا.الاثار الناجمة عن فقد الغذاء وهدره

يفقد ويهدر الغذاء في كل مراحل السلسلة الغذائية ولهما آثار وخيمة على المستويات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، حيث يؤدي ذلك إلى خسارة وهدر في الموارد النادرة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية إنتاج الغذاء على غرار المياه والأراضي والطاقة والقوى العاملة، مما يتسبب في انخفاض العائدات الاقتصادية من الأعمال التجارية الزراعية وعائدات المزارعين ويزيد فقد وهدر الغذاء من انعدام الأمن الغذائي في البلدان ذات الموارد الضئيلة والتي عادة تكافح لتحمل كلفة الإمدادات المستوردة التي تكاد تلبي الاحتياجات الأساسية من الأغذية، ويشكل فقد وهدر الغذاء عاملا يكتسب أهمية حاسمة في البلدان التي تواجه قيودا تمنعها من زيادة الإنتاج الغذائي فيتعين عليها بالتالي الاعتماد على الواردات لتلبية احتياجاتها، كما هي حال كل بلدان الوطن العربي، ومن الناحية البيئية يساهم فقد وهدر الغذاء في زيادة انبعاث غازات الاحتباس الحراري وتدهور الموارد[11].

كما أن الفاقد من الأغذية النوعية قد يسبب انخفاضا في الحالة التغذوية، في حين أن المنتجات المتدنية النوعية قد تكون أيضا غير آمنة نظرا إلى آثارها السلبية على صحة المستهلكين، ورفاههم وإنتاجيتهم[12].

المحور الثاني: حفظ المنتجات الزراعية والغذائية بالتبريد للحد من الفاقد والمهدر من الغذاء

نظرا إلى حجم وتعقيد مشكلة الفاقد والمهدر من الأغذية الامر الذي يستدعي العديد من الاجراءات ويمكن الحد بدرجة كبيرة من الفواقد التي تتعرض لها كافة الأغذية بإنشاء سلسلة تبريد ملائمة واستخدام الممارسات الآمنة الخاصة بها .

اولا. تعريف التبريد

التبريد هو امتصاص كمية حرارة من حيز معين معزول بعازل حراري وطردها الى الوسط الخارجي سواء كان هواء او ماء، وينتج عن امتصاص كمية الحرارة من الحيز المعزول نقصان في درجة الحرارة وتسمى الالة التي تقوم بهذه العملية الثلاجة ونظرا لتطور الحياة الحديثة وإيقاعها السريع اصبحت تطبيقات التبريد متعددة الاغراض والفوائد ومنها انتاج المواد الغذائية وحفظها وتوزيعها ويتم باستخدام ثلاجات للحفظ والتجميد والتوزيع، غرف تجميد اللحوم والأسماك ثلاجات حفظ الخضراوات والفواكه[13] .

يتم بعد الحصاد مباشرة اجراء عملية التبريد او ما يعرف بالتبريد المبدئي وهو عبارة عن ازالة او التخلص من حرارة الحقل بعد الحصاد مباشرة وقبل أي تداول اخر وان أي تأخير في اجراء هذا التبريد الاولي سيؤدي الى قصر فترة حياة المحصول بعد الحصاد مباشرة وانخفاض الجودة والجدير بالذكر انه حتى المحصول الذي يتم تبريده ثم ارتفاع حرارته وبشكل متكرر فانه يتدهور بمعدل اقل من ذلك المحصول الذي لم يبق تبريده قط[14].

---

[11] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، الاطار الاستراتيجي الاقليمي للحد من فقد و هدر الغذاء في اقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا، القاهرة، 2015، ص1.

[12] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، مبادرة دولية بشأن خفض الفاقد والمهدر من الأغذية منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2014، ص 3.

[13] موسى محمد محمد موسى، تكنولوجيا التبريد والتكييف، الجزء الاول، قسم هندسة القوى الميكانيكية، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، 1995، ص3.

[14] عادل عبد القادر وليزا كيتنويا ترجمة عواد حسين وماجدة بهجت، ممارسات التداول بعد الحصاد للإمكانات المحدودة، نشرة المحاصيل البستانية، الطبعة الرابعة، جامعة كاليفوينيا، 2002، ص 8 .

ولكي لا تبدأ التحولات أثناء عملية التبريد، يجب أن تبقى الحرارة مستقرة قدر الإمكان منذ إدخال البضاعة إلى الغرفة المبردة حتى أوان استعمالها، ثم إن نقل السلع من مستودع إلى آخر يجب أن يتم بسرعة واحتراس تلافيا لعودة سخونتها ولتكثف رطوبة الجو على ظاهرها[15].

ثانيا. التطور التاريخي للتبريد[16]

كان قدماء المصريين أول من اكتشف التبريد في العالم وذلك في صعيد مصر ببلدة منا عندما استخدموا الاوانى الفخارية وملؤوها بالماء واللبن وتركوها على ضفاف النيل في ظل اشجار الصفصاف فوجدوا أن المياه تبرد وشرعوا يشربون هذا الماء البارد، ثم تلا ذلك دولة الصين القديمة عام 3000 قبل الميلاد، عصر الاسكندر الاكبر في اليونان ثم الرومان، وفي دول البحر المتوسط الاخرى في القرن الثامن والتاسع اشترى خليفة بغداد مثلجات، واشترى سلطان مصر ثلجا من لبنان واستخدمه في مطابخه في القرن الحادي عشر، وأول وحدات تبريد ميكانيكية تم تشغيلها في الولايات المتحدة الامريكية عام 1881 م في بوسطن، وقبل ذلك كانوا يستخدمون الثلج الطبيعي لتبريد مواسير تحتوي على كلوريد الكالسيوم ويركب خلف المواسير مروحة لدفع الهواء فيمر الهواء من خلال المواسير ليبرد ثم يبرد غرف التخزين ، وأول محاولة لبناء مخازن تبريد تجارية بأمريكا كانت عام 1898 م حيث انشئت مخازن تبريد لحفظ منتجات الالبان تبرد بالثلج الطبيعي وفي عام 1908 م اصبحت سعات هذه المخازن 180 الف متر مكعب يمتلكها 23 منشأة 17 منشأة تستخدم التبريد الميكانيكي و6 منها تستخدم الثلج الطبيعي وملح كلوريد الكالسيوم.

اما اول مخازن تبريد ميكانيكية تم تشغيلها في اوروبا كانت في ألمانيا عام 1899 م حيث انشئ في هامبرج مخزنان للتبريد سعة كل منهما 15000 م3، ثم في برلين حيث انشئت مخازن تبريد كبيرة سعة 300000 م3 اما في فرنسا فقد انشئ اول معمل للتبريد في باريس عام 1903 وتلاه بعد ذلك معمل في ليون عام 1904 م، ولم تلبث عمليات التبريد ان انتشرت في سولسبرغ عام 1905 م ثم في ايطاليا وهولندا والدانمارك وغيرها من الدول الاوروبية وكانت مخازن التبريد في فرنسا تبرد في بادئ الامر بالثلج الطبيعي لمدة طويلة ثم ما لبثت ان اصبحت تبرد ميكانيكيا.

ثالثا.سلسلة التبريد

تشير سلسلة التبريد إلى سلسلة متصلة من الأنشطة التي تحافظ على نطاق معين من درجات درجة الحرارة من نقطة الإنتاج وحتى المستهلك، وتبدأ إدارة سلسلة التبريد الفعالة بالتبريد المسبق، والتخزين البارد، النقل بالثلاجات، والعرض في الثلاجات أثناء التسويق[17].

رابعا.اهمية التبريد في حفظ المنتجات الزراعية والغذائية

و يعتبر الحفظ بخفض درجة الحرارة من احدث وأفضل طرق الحفظ للمواد الغذائية ومنتجاتها اذ تحتفظ بمعظم خواصها الطبيعية والكيميائية وقيمتها الغذائية ويرجع الفعل الحافظ لدرجة

---

[15] سمير مدور، تخزين المنتجات الزراعية، المؤسسة اللبنانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لبنان، 2001، ص3 .

[16] اكرم زين العابدين، حفظ الاغذية بالتبريد والتجميد، تم الاطلاع عليه يوم 2015/06/16، على الرابط التالي: http://kenanaonline.com/users/AkrumHamdy/posts/74158#

[17] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، الفاقد والمهدر من الاغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة، لجنة الامن الغذائي العالمي، 2014، ص105

الحرارة المنخفضة الى تثبيط او تقليل نشاط الاحياء الدقيقة على درجة تقرب الصفر من نشاطها على الدرجة العادية وكذلك الحال بالنسبة للإنزيمات وكذلك تقل سرعة التفاعلات الكيميائية[18].

لقد وجد أن الحرارة هي أهم عامل للمحافظة على جودة المحصول في الفترة مابين الحصاد والإستهلاك، إن الخضر والفاكهة وأزهار القطف هي أنسجة حيه تتنفس قد تم فصلها من النبات الأم، إن حفظ هذه المحاصيل عند أقل درجة حرارة يمكنها تحملها صفر مئوية بالنسبة لمحاصيل المناطق الباردة –10و–12 بالنسبة للمحاصيل الحساسة لأضرار التبريد سوف يزيد من فترة حياتها بعد الحصاد نتيجة لتقليل معدل التنفس و تقليل حساسيتها للإيثيلين وتقليل فقد الماء، إن تقليل فقد الماء يقلل من تعرضها للذبول والتي تتسبب في فاقد كبير بعد الحصاد[19].

كما ان للتبريد فوائد وأغراض جمة نذكر اهمها[20]:

1. تسهيل عمليات التصدير من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك وتخزينها لعدة اشهر.
2. تنظيم وتوزيع محاصيل الفاكهة والخضر الطازجة في الاسواق وذلك بحفظ الفائض منها الى حين انقضاء المواسم، مما يعمل علي تثبيت اسعارها وتوزيع السلع الموسمية من الخضار والفاكهة بكميات مناسبة طبقا للاستهلاك الفعلي وحاجة السوق وتنظيم العلاقة بين العرض والطلب وبالتالي تنظيم الاسعار المناسبة لجميع الاطراف.
3. التبريد أساسي لإنضاج وتحسين خواص ثمار بعض انواع الفاكهة .
4. التبريد اساسي لعمليات الانتاج والإكثار مثال ذلك تخزين تقاوي البطاطس لكسر طور السكون قبل زراعتها بالأرض..

خامسا. واقع التبريد والفاقد من الغذاء في العالم

كل عام يتم فقد 30 في المائة من الإنتاج الغذائي العالمي بعد الحصاد أو المهدر في المحلات التجارية ولدى الأسر وخدمات توريد الأغذية، ويمثل ذلك ما قيمته 750 مليار دولار أمريكي من حيث أسعار المنتجين، ليصل إلى ما يقرب من تريليون دولار امريكى من قيمة تجارة المواد الغذائية سنويا[21].

وتسبب مرافق التخزين الفقيرة والتي تنعدم فيها البنية التحتية فاقدا غذائيا في مرحلة ما بعد الحصاد في البلدان النامية في المناخات الحارة، يمكن أن تفسد المنتجات الطازجة مثل الفواكه والخضروات واللحوم والأسماك مباشرة من المزرعة أو بعد المصيد، بسبب عدم وجود البنية التحتية للنقل والتخزين والتبريد والأسواق[22].

---

[18] سليمان المصري، الصناعات الغذائية القسم النظري، جامعة دمشق، 1976، ص ص303- 304.

[19] عادل عبد القادر وليزا كيتنويا، ترجمة عواد حسين وماجدة بهجت، مرجع سبق ذكره، ص 105.

[20] اكرم زين العابدين، مقال تم الاطلاع عليه يوم 2015/06/16،على الرابط التالي:
http://kenanaonline.com/users/AkrumHamdy/posts/74158#

[21] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، لو كان هناك بد من دفع فاتورة للطبيعة فما الثمن الذي سنتكبده مقابل هدر الاغذية، مقال تم الاطلاع عليه يوم 2015/05/17، متوفر على الرابط التالي:
http://www.fao.org/zhc/detail-events/ar/c/243800/

[22] جيني غوستالفون وآخرون، الفاقد الغذائي والهدر الغذائي المدى والأسباب و الوقاية،الفصل الرابع، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي حفظ الاغذية، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2014، ص11.

جدول رقم 02: علاقة سلسلة التبريد بالفاقد من الغذاء في الدول المتقدمة والنامية

البيان	الدول المتقدمة	الدول النامية	العالم
عدد السكان 2009	1.23	5.60	6.3
عدد السكان في 2050 (توقعات مليار نسمة)	1.28	7.87	9.15
سعة التخزين(م3/1000 نسمة)	200	19	52
الفاقد من الاغذية (جميع المنتجات)	%10	%28	%25
الفاقد من الفواكه والخضر	%15	%40	%35
الفاقد من الاغذية القابلة للتلف بسبب عدم وجود التبريد	%9	%23	%20

Source: Lisa Kitinoja, **Use of cold chains for reducing food losses in developing countries ,** The Postharvest Education Foundation (PEF), December 2013, p 02.

يوضح الجدول حجم الفاقد من الاغذية بسبب غياب التبريد او نقصه بالنسبة للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، اذ يتسبب عدم وجود التبريد او نقصه في الدول النامية في خسارة للأغذية بنسبة تقدر23% مقارنة مع الدول المتقدمة بنسبة 9% وهو امر منطقي فمعظم الدول النامية تفتقر الى التبريد الضروري لتخزين الاغذية وحفظها.

كما يسبب عدم وجود التبريد على مستوى العالم في خسائر غذائية تقدر بنسبة 80 % من اجمالي الفاقد من الاغذية .

المحور الثالث: سلسلة التبريد والفاقد من الاغذية في الوطن العربي

يؤثر توافر سلسلة التبريد واستخدامها على نحو كفوء على الفاقد والمهدر من الأغذية، كما أن التحكم في درجة الحرارة هو العامل الوحيد الأهم في الحفاظ على الأغذية، وبخاصة في السلع القابلة للتلف، ويقدر أن معدل تدهور السلع القابلة للتلف يزداد ضعف أو ثلاثة أضعاف مع كل زيادة 01 درجة مئوية في درجة الحرارة ضمن درجة الحرارة الفيسيولوجية للسلع لذا يتسم الحفاظ على درجة حرارة منخفضة في المنتجات بدءا من حصادها حتى بيعها بالتجزئة (سلسلة التبريد) بأهمية قصوى في الحفاظ على الجودة كذلك، كما ان غياب بنية تحتية في سلسلة التبريد بما في ذلك الغرف المبردة موثوق بها، إمدادات الطاقة، ومرافق ومعدات النقل المبردة، بما يتيح لجميع الجهات الفاعلة في سلسلة الإمداد الغذائي ضمان درجة حرارة منخفضة في المنتجات من لحظة إنتاجها حتى بيعها بالتجزئة، يشكل سببا رئيسيا للفاقد والمهدر من الأغذية، وهذه الحالة أقل شيوعا في البلدان الصناعية، حيث توجد سلاسل مبردة فعالة ومطورة جيدا، على عكس ذلك في العديد من الدول العربية حيث لا وجود للبنية التحتية في سلسلة التبريد، أو يصعب على الجهات الفاعلة الوصول إليها [23].

[23] منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، الفاقد والمهدر من الاغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 80.

اولا . لمحة عن الوطن العربي

تتوزع أعداد سكان الوطن العربي المقدرة في عام 2014 م بنحو 388.2 مليون نسمة بين الريف والحضر بنسبة 41% و 59% على التوالي[24]، وتقدر المساحة التي تزرع في الدول العربية بنحو 72.1 مليون هكتار أي ما نسبته % 5.4 من إجمالي المساحة الجغرافية للوطن العربي، ويبلغ إجمالي موارد المياه المتاحة في الوطن العربي نحو 257.5 مليار متر مكعب، ويتراجع متوسط نصيب الفرد العربي منها بسبب عدم نمو هذه الموارد، وتزايد التعداد السكاني، ليبلغ في عام 2014 م نحو 663.3 متر مكعب في السنة، الأمر الذي يضع المنطقة العربية تحت خط الفقر المائي الذي يقدر بنحو ألف متر مكعب للفرد في السنة[25].

جدول رقم 03: قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي

البيان	2011	2012	2013	2014
الصادرات الكلية	965.7	957.7	983.0	985.5
الصادرات الزراعية	26.6	26.6	31.0	32.6
الصادرات الغذائية	20.6	23.2	23.5	25.1
الواردات الكلية	699.1	752.0	770.7	785.2
الواردات الزراعية	82.8	96.4	96.1	95.1
الواردات الغذائية	68.0	79.6	79.0	80.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اوضاع الامن الغذائي العربي**، 2014، ص 15.

بلغت قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية نحو 105.4 مليار دولار في سنة 2014 م، ساهمت فيها الصادرات بنحو 25.1 مليار دولار و الواردات بقيمة 80.3 مليار دولار، في حين ارتفعت قيمة الصادرات الكلية سنة 2014 نحو 2.5 مليار دولار مقارنة مع سنة 2013 اما الواردات الكلية فارتفعت بنحو 14.5 مليار دولار .

ثانيا. وضع سلسة التبريد في الوطن العربي

مع تزايد الوعي بمدى الفاقد والمهدر من الغذاء زادت دول المنطقة العربية من اهتمامها بمعالجة المشكلة، وتعتبر سلسلة التبريد(التبريد السريع، والنقل المبرد والتخزين التجاري المبرد، والعرض المبرد أثناء التسويق، والحفظ المبرد فى المنزل) ضرورة لقطاع الغذاء في الوطن العربي لتقليل فقد وإهدار الغذاء.

جدول رقم 04 : مقارنة لتقديرات السعة التخزينية لسلسلة التبريد في بعض الدول العربية مع المانيا والولايات المتحدة الامريكية

الدولة	الكثافة م3	سعة التقدير للفرد م3	السنة
تونس	0113101	0.122	2011
الجزائر	2500000	0.066	2011
المغرب	1700000	0.053	2011
المملكة العربية السعودية	22000000	0.088	2006
المانيا	21800000	0.262	2010
الولايات المتحدة الامريكية	107476000	0.344	2010

المصدر: الهادي يحي كازوز وجنيفر سمولاك،، **مرجع سبق ذكره**، ص1.

[24] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اوضاع الامن الغذائي العربي، 2014، ص 3.
[25] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، اوضاع الامن الغذائي العربي، 2014، ص 01.

من خلال الجدول نلاحظ ان الدول العربية كالجزائر والمغرب هي اقل بكثير من حيث السعة التخزينية لسلسة التبريد مقارنة بألمانيا والولايات المتحدة الامريكية هذا الامر الذي يزيد من كمية الفاقد من الغذاء .

ثالثا:الفاقد والمهدر من الأغذية في الوطن العربي

يفقد ويهدر من الغذاء سنويا على مستوى العالم 1.3 مليار طن بقيمة 1.0 تريليون دولار، وأما على مستوى الوطن العربي فتتفاوت نسبة الفاقد السنوي من حجم الإنتاج الكلي بين السلع الغذائية، فتصل إلى حوالي 19 مليون طن من الحبوب، وحوالي 2.81 مليون طن من البذور الزيتية و400 ألف طن من البقوليات، وحوالي 30.9 مليون طن من الخضروات و 4.99 مليون طن من البطاطس و18.87 مليون طن من الفواكه، وحوالي 5.25 مليون طن من الألبان ومنتجاته و 1.36 مليون من الاسماك واللحوم ليصل اجمالي الفاقد لعام 2014 حوالي 85.98 مليون طن.

جدول رقم 05 : الفاقد والمهدر من الغذاء في الوطن العربي عام 2014

الوحدة: مليون طن

المجموعات	الانتاج	الفاقد						الفاقد من اجمالي الفاقد %
		الانتاج	مابعد الحصاد والتخزين	التصنيع والتعبئة	التوزيع	الاستهلاك	الاجمالي	
الحبوب	64.08	3.84	5.13	1.28	2.56	6.41	19.23	**22.4**
البطاطا	15.12	0.76	1.21	1.51	0.60	0.91	4.99	**5.8**
البقوليات	1.39	0.17	0.08	0.10	0.03	0.03	0.40	**0.5**
البذور الزيتية	8.73	1.33	0.52	0.61	0.17	0.17	2.81	**3.3**
الخضر	56.19	7.30	4.50	5.62	7.30	6.18	30.90	**35.9**
الفاكهة	34.30	4.34	2.93	3.49	4.34	3.77	18.87	**21.9**
اللحوم	9.40	0.56	0.02	0.47	0.47	0.66	2.18	**2.5**
الاسماك	4.53	0.27	0.18	0.36	0.36	0.18	1.36	**1.6**
الالبان ومنتجاتها	26.23	0.79	1.57	0.52	1.84	0.52	5.25	**6.1**
الاجمالي	219.97	20.34	16.81	14.53	18.76	19.38	85.98	**100**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اوضاع الامن الغذائي العربي**،2014، ص12.

يشكل الفاقد من الحبوب نحو 22.4 %من هذه الكمية، والخضر حوالي 35.9%، والفاكهة حوالي 21.9 %لتكون الخضر في المرتبة الاولى من حيث الفاقد تليها الفواكه ثم الحبوب.

كما تأتي مرحلة الانتاج في المرتبة الاولى من حيث الفاقد تليها مرحلتي التوزيع والاستهلاك لتأتي مرحلتي التصنيع ومابعد الحصاد في المراتب الاخيرة من حيث الفاقد .

الخاتمة:

يعتبر الحد من الفاقد وسيلة لتحسين وفرة الأغذية وتعزيز الدخل وضمان الأمن الغذائي، لاسيما في بلدان الوطن العربي التي تعاني من معوقات حادة في مجال الموارد تحد من إمكانيات زيادة الإنتاج، بالاضافة الى الشهور الطويلة شديدة الحرارة والجفاف الامر الذي جعل من درجة الحرارة المرتفعة عامل اساسي في فقد وهدر الغذاء، ولكي ينجح أي مجهود في الحد من فواقد الأغذية وتعرضها للهدر كان لابد من تطوير سلسلة التبريد ذلك انها تلعب دورا هاما في خفض الفواقد الغذائية وتعرض المنتجات الغذائية للهدر وزيادة توافرها ويمكنها أيضا تحسين كفاءة سلاسل الإمداد بالغذاء وموافقتها لمعايير الجودة والسلامة الغذائية وبالتالي تقليل المشكلات الصحية والتكاليف التى تنجم عن استهلاك الغذاء غير الآمن والذي يعتبر خطوة أساسية في تحسين الأمن الغذائي والتغذوي وبالتالي الحد من حالة انعدام الأمن الغذائي.

المقترحات والتوصيات:

على الدول العربية بذل جهود فاعلة للتقليل من الكميات الكبيرة من الفاقد في السلع الغذائية ولسلسلة التبريد دور هام في خفض الفاقد والمهدر من الغذاء لذا كان لابد من الاهتمام بتطويرها من خلال :

- تطوير نظم تقييم فاقد وهدر الغذاء القيام بجمع البيانات وإجراء أبحاث تحليلية وتوليد المعرفة.
- على الحكومات أن تقدم خدمات أساسية مثل البنية الأساسية العامة.
- تتوقف كفاءة سلسلة التبريد على كفاءة أضعف حلقة بها وأي خطأ في أي من حلقاتها سيؤثر على سلسلة التبريد وجميع الأطراف المشاركين بها، ويعتبر القطاع الخاص طرفا أساسيا بالفعل ولكن من الضروري أيضا إشراك القطاع الزراعي والغذائي بوجه عام واللوجستي والبحثي والتقني والقطاعات الأخرى، ويعتبر التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة أمرا ضروريا لتطوير سلسلة التبريد .
- يمكن ان يستفيد التفكير الاستراتيجي ووضع خطط العمل من الحوار الثنائي أو الإقليمي بين دول المنطقة من أجل مشاركة الخبرات والممارسات الجيدة مع بعضهم البعض، وتلعب المنظمات الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة خاصة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة دورا كبيرا في هذا الشأن.
- يستطيع القطاع العام أن يراقب ويطبق معايير وضوابط الجودة والسلامة خاصة في السلاسل المحلية للإمداد، ويتطلب تفعيل تلك الضوابط بالضرورة تطبيق تقنيات سلسلة التبريد، ورفع الوعي وتطوير الكفاءات التقنية من أجل تحسين تداول الغذاء قبل وأثناء وبعد الحصاد، ويأتي منتجي ومتداولي الغذاء في الأهمية الأولى بالنسبة لسلسلة التبريد، فقدرتهم على ايصال الأغذية القابلة للفساد إلى مرحلة آمنة ومتحكم في درجة حرارتها مسبقا سيساعد على تحسين حجم الإنتاج المطلوب لتبرير الاستثمار في سلسلة التبريد وربط المنتجين والمتداولين بسلاسل القيمة بشكل أفضل، وخلق فرص عمل وتعزيز الأمن الغذائي .

- من بين جميع الأطراف الفاعلة في سلاسل القيمة، على المستهلكين وصناع السياسات رفع مستويات الوعي بأهمية سلسلة التبريد في الحفاظ على جودة وسلامة الغذاء وفي الحفاظ على قيمته الاقتصادية.
- تعزيز الخبرات التقنية في إدارة وتشغيل وصيانة المرافق المتخصصة.
- دعم البرامج التعليمية والتدريبية الجديدة وخاصة الموجودة بالفعل وخلق شهادات أو تقديرات للتعليم والتدريب، ومشاركة المنظمات المهنية ودعم فرص التطوير المهني الذي يقوده القطاع الخاص للخبراء والشركات التي ترغب في تدريب موظفيها.
- تسهيل الحصول على التمويل التجاري بمعدلات فوائد معقولة او بدون فوائد.
- دراسة احتياجات وعوائق الطاقة مع الوضع في الاعتبار تكاليف الطاقة والحصول على مصدر مستمر للطاقة من أجل النظم المبردة.
- دعم التعاون بين المؤسسات البحثية، وبين الأكاديميين والخدمات الملحقة، وخلق شبكات معرفية بين الباحثين، فيما يختص بسلسلة التبريد وربطهم بالمؤسسات المهنية والهيئات الصناعية والوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة وتطوير الملائمة من حيث التكلفة مثل التبريد التبخيري والتبريد السريع الأوتوماتيكي صغير النطاق وتقنيات النقل بعد الحصاد.

قائمة المراجع:

اولا. المراجع المعتمدة باللغة العربية:

1.اكرم زين العابدين، **حفظ الاغذية بالتبريد والتجميد**، مقال تم الاطلاع عليه يوم 2015/06/16، على الرابط التالي:
http://kenanaonline.com/users/AkrumHamdy/posts/74158#

2.جيني غوستالفون وآخرون، **الفاقد الغذائي والهدر الغذائي المدى والأسباب و الوقاية**،الفصل الرابع، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العالمي حفظ الاغذية، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2014.

3. سليمان المصري، **الصناعات الغذائية القسم النظري**، جامعة دمشق، 1976.

4. سمير مدور، **تخزين المنتجات الزراعية**، المؤسسة اللبنانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لبنان، 2001 .

5.صفاء بسيس، **التصنيع الغذائي المنزلي**، وزارة الزراعة الفلسطينية، .2014

6.عادل عبد القادر وليزا كيتنويا ترجمة عواد حسين وماجدة بهجت، **ممارسات التداول بعد الحصاد للإمكانات المحدودة**، نشرة المحاصيل البستانية، الطبعة الرابعة، جامعة كاليفورنيا، 2002.

7.منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الاطار الاستراتجي الاقليمي للحد من فقد و هدر الغذاء في اقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا**، القاهرة، 2015.

8.منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، **الاطار التعريفي لفقد الغذاء المبادرة العالمية بشأن الحد من فقد وهدر الغذاء**،2014 .

9.منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، **الحد من الفاقد من الاغذية لتحسين الامن الغذائي في الشرق الادنى**، المؤتمر الاقليمي لمنظمة الاغذية والزراعة للشرق الادنى، الدورة الحادية والثلاثون، روما، 2012.

10. منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الحد من الفاقد والمهدر من الغذاء في اقليم الشرق الادنى وشمال افريقيا**، المؤتمر الاقليمي للشرق الادنى، الدورة الثانية والثلاثون، صحيفة وقائع، 2014 .
11.منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، **الفاقد والمهدر من الاغذية في سياق النظم الغذائية المستدامة**، لجنة الامن الغذائي العالمي، 2014.
12.منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، **مبادرة دولية بشأن خفض الفاقد والمهدر من الأغذية منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة**، .2014
13.منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، **لو كان هناك بد من دفع فاتورة للطبيعة فما الثمن الذي سنتكبده مقابل هدر الاغذية**، مقال تم الاطلاع عليه يوم 2015/05/17، متوفر على الرابط التالي: http://www.fao.org/zhc/detail-events/ar/c/243800/
14.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **اوضاع الامن الغذائي العربي**، 2014.
15.موسى محمد محمد موسى، **تكنولوجيا التبريد والتكييف**، الجزء الاول، قسم هندسة القوى الميكانيكية، كلية الهندسة، جامعة المنوفية، 1995.

ثانيا. المراجع المعتمدة باللغة الاجنبية:

A. Kader , **Role of Agro-industry in Reducing Food Losses in the 16** . **Middle East and North Africa Region**, Agro industry and Infrastructure Food and Agriculture Organization of the United Nations . Regional Office for the Near East, Cairo, Egypt, February, 2012
brian lipinski and others **, Reducing Food Loss and Waste** ,working **7.1** .paper ,word resources institute, June 2013
Lisa Kitinoja, **Use of cold chains for reducing food losses in 18. ,** The Postharvest Education Foundation (PEF), **developing countries** .December 2013

openkan.com

اليقظة الإستراتيجية ودورها في تعزيز عملية الإبداع في المؤسسة من خلال دراسة نموذج المجموعة الفرنسية L'OREAL

أ. قادري محمد
المركز الجامعي غليزان

الملخص:
يهدف هذه البحث إلى إبراز أهمية اليقظة الإستراتيجية كعامل إستراتيجي مهم في خلق وتعزيز العمليات الإبداعية في المؤسسة من خلال مختلف أنشطتها وأنواعها وتبني هذا النظام بوضع آليات عمل تتم العملية وفقه، لما له من تأثير إيجابي على المؤسسة الباحثة عن التميز والإبداع وتدعيم الموقف التنافسي في ظل بيئة عمل تتميز بالتعقيد والاضطراب الشديد، وهو ما تقوم به المجموعة الفرنسية L'Oréal المجموعة الرائدة عالميا ورقم 1 في صناعة مستحضرات التجميل والعطور، من خلال التطرق لهيكلة نظام اليقظة الإستراتيجية على مستوى المجموعة الصناعية وأثر ذلك على العمليات الإبداعية والتميز والريادة في مجال الأعمال في قطاع النشاط.
الكلمات المفتاحية: المؤسسة، البيئة، المعلومات،الإبداع، اليقظة.

Résumé:
Cette recherché vise à mettre en évidence l'importance de la veille stratégique comme facteur nécessaire à la création et au renforcement des opérations innovatrices au sein de l'entreprise, à travers ses différentes activités, ainsi qu'à l'adoption de ce système pour la mise en place des outils de travail permettant opérationnalisation, vu son influence positive sur l'entreprise cherchant à se distinguer à innover et à renforcer sa position concurrentielle au sein d'un environnement de travail caractérisé par la complexité. Désormais, ce que le groupe Français l'OREAL groupe leader mondialement et numéro 1 dans la fabrication des produits cosmétique, est en train de faire concernant la structuration de son système de veille stratégique au niveau du groupe industriel pour son influence sur les opérations d'innovation, la distinction et sur la suprématie dans le secteur d'activité.
Mots clé : l'entreprise, l'environnement, l'information, l'innovation, la veille.

المقدمة:
يتزايد الاهتمام بالإبداع في ظل التحديات المتنامية التي تفرضها العولمة والتغيرات التكنولوجية والتقنية المتسارعة والمنافسة الشديدة وثورة المعلومات والمعارف، وتحول المؤسسة من النمط الصناعي إلى ما أصبح يعرف باقتصاد المعرفة. هذا واستجابت العديد من منظمات الأعمال للحاجة إلى الإبداع بطرق مختلفة ومتفاوتة، فالبعض تبنى سياسات شاملة للإبداع على مستوى الأفراد والمؤسسة ككل، وقامت بتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك والمناخ الملائم وإنشاء وحدات تنظيمية لتطوير الإبداع وتنميته باعتباره ميزة تنافسية، في ظل بيئة أعمال مضطربة وديناميكية وازدياد حدة المنافسة وخاصة الدولية، مما يتطلب من المؤسسات

رفع قدراتها التنافسية والتكيف مع المتغيرات التي تطرأ على بيئتها. ومن العوامل الرئيسية لخلق وتدعيم العمليات الإبداعية آلية اليقظة الإستراتيجية أين تكتسي أهمية كبيرة في نشاطات المؤسسة الباحثة عن التميز والإبداع، ووضع لها موقع تنافسي في السوق بين المنافسين في ظل المنافسة القوية والشديدة التي تميز البيئة العاملة بها، ولا يكون ذلك إلا من خلال تبني والتطبيق الفعال لهذا النظام بوضع آليات عمل تتم العملية وفقه، وهو ما تقوم به المجموعة الفرنسية L'Oréal المجموعة الرائدة عالميا ورقم 1 في صناعة مستحضرات التجميل والعطور، وعليه كانت **إشكالية** البحث: ما أهمية تبني اليقظة الإستراتيجية ودورها في تنمية وتعزيز عملية الإبداع في المؤسسة ؟ مع التطرق لنموذج شركة متعددة الجنسيات ممثلة في المجموعة الصناعية الفرنسية L'OREAL.

للإجابة على الإشكالية ارتأينا طرح الأسئلة التالية:

- ما هي اليقظة الإستراتيجية؟ ما أهمية تبنيها في المؤسسة؟
- ما هو الإبداع وما أهميته في المؤسسة؟
- كيف تساهم أنشطة اليقظة الإستراتيجية في خلق وتعزيز العمليات الإبداعية في المؤسسة؟
- كيف يتم هيكلة أنماط اليقظة المختلفة في مجموعة L'OREAL ؟

I. اليقظة الإستراتيجية وأهميتها:

إن اليقظة بمفهومها الشامل مصطلح حديث النشأة، ظهر في أدبيات إدارة الأعمال، وفي المجالات التي تعنى بالمعلومة وتسييرها، وعرف هذا المصطلح سجالا فكريا، بسبب تعدد مفاهيمه ودلالاته الأمر الذي أدى إلى اختلاطه وتداخله مع مفاهيم قريبة المعنى، إلا أن جميعها تندرج في سياق معلوماتي يسمح للمؤسسة بمراقبة وتحليل أحداث البيئة بهدف الحصول على المعلومات ورصد أية إشارات تساعدها على فهم أحداث البيئة بشكل استباقي.

عرفها Ribault بأنها المراقبة الشاملة والذكية لبيئة المؤسسة من خلال البحث على المعلومات الواقعية والمستقبلية[1]. وعرفها Choot على أنها ملاحظة وتحليل التطورات العلمية، التقنية، التكنولوجية والصدمات الحالية والمستقبلية من أجل تجنب التهديدات واقتناص الفرص من أجل تطور أي مؤسسة[2]. يعرفها LESCA. H 1994 بأنها عملية إعلامية تقوم المؤسسة من خلالها بالاستماع المسبق للإشارات الضعيفة في بيئتها، بهدف اكتشاف الفرص وتقليص عدم التأكد[3]. وحسب Laroche & Nioche1994 هي أداة مساعدة على عملية اتخاذ القرار[4]. اليقظة الإستراتيجية سيرورة معلوماتية إرادية، تبحث بواسطتها المؤسسة عن معلومات ذات طابع توقعي تتعلق بتطور بيئتها السوسيو اقتصادية بهدف خلق الفرص وتقليص التهديدات والأخطار

1. Marie-Laurence CARON-FASAN,LESCA. H et al, Comment collecter des signaux faibles potentiels pour rendre praticable la veille anticipative : problématique et proposition d'un outil, VSST' 2010, Toulouse, p 02.
2. Lesca. H, Veille stratégique pour le management stratégique de l'entreprise, Economies et Sociétés, série Sciences de Gestion, n 20, vol 05, 1994, p 32.
3. Emmanuel Pateyron, La veille stratégique, éd Economica, Paris, 1998, p 13.
4. Serge Amabile, Pratiques de veille stratégique par les PME exportatrices, revue management & Avenir, n 44, p 18.

المرتبطة بحالات عدم اليقين أو التأكد[5]. فاليقظة الإستراتيجية هي نشاط ملاحظة وتحليل التطور العلمي، التقني، التكنولوجي، التجاري، التنافسي، الاجتماعي، الآثار الاقتصادية الحالية والمستقبلية الموافقة لها لتبيان تهديدات وفرص تطوير المؤسسة والأعمال مع الأخذ بعين الاعتبار أنواع البيئة المختلفة[6].

هذا وتسمح اليقظة للمؤسسة بأن[7]:

- تسمح لها باتخاذ قراراتها بكل أمان وثقة، وعلى دراية بما يحدث من حولها؛
- تقوم برصد تنبؤ وتوقع الأحداث بشكل استباقي، دون حدوث مفاجآت في التغيرات البيئية من التكنولوجية وغير ها من العوامل الأخرى، والتي تعمل على كشف الفرص والتهديدات؛
- تقييم موقعها التنافسي الحالي والمستقبلي بكل موضوعية مقارنة مع منافسيها؛
- زيادة أرباحها من خلال تسويق منتجاتها بشكل أفضل وأحسن؛
- دعم وتعزيز القدرات والعمليات الإبداعية من طرح منتجات جديدة، ودخول أو التموقع في أسواق جديدة،...الخ؛
- امتلاك وجهة نظر ورؤية جيدة واستشرافية حول أعمال ونشاطات المنافسين الحالية والمستقبلية، وتوقع نواياهم.

II. الإبداع في المؤسسة:

يرجع الفضل في استعمال الإبداع لأول مرة في المجال الاقتصادي إلى المفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي النمساوي **جوزيف شومبيتر** والذي يعد المنظر الأول للإبداع، كما هو موضح في كتابه" نظرية التطور الاقتصادي" لسنة 1912، حيث قدم في هذا السياق نظرية الإبداع الحقيقية. ويعتقد **Schumpeter** أن الرأسمالية هي عملية ديناميكية تتكون من حركات طويلة، دورات النمو والأزمات تأتي وتذهب، هذا هو بالضبط الإبداع، الذي يعرف بأنه عملية التدمير الخلاق un processus de destruction-créatrice الذي يشكل محرك هذه الديناميكية. يقول Schumpeter (1942)بأن النمو الاقتصادي في نظام رأسمالي يحدث عن طريق التدمير الخلاق، فهي عملية أين يتم باستمرار تدمير القديم ومن ثم تحرير الموارد الجديدة[8]. في أولى أعماله يرى Schumpeter الإبداع بأنه ثمرة عمل الوكيل الاقتصادي على وجه الخصوص: صاحب المشروع الفردي الذي يكسر التدفق الدائري في الاقتصاد من خلال المراهنة على الطلب المستقبلي على منتجات أو عمليات جديدة، على افتتاح سوق جديدة، على استخدام نوع جديد من موارد طبيعية أو تنظيم قطاع بأكمله للاقتصاد، ويعتبر شومبيتر أن الإبداعات مصممة

5. Alain-Charles Martinet, Ahmed Silem, Lexique de Gestion, 7ème éd Dalloz, Paris , p 543.
6. Martinet. B et autres, La Veille Technologique, Concurrentielle et Commerciale, éd d'Organisation, Paris, p 30.
7. Etude 3.I.E (Institut d'Innovation Informatique pour l'Entreprise), La Veille stratégique : Les yeux et les oreilles de votre entreprise, Epita 2001, disponible en ligne : http://www.3ie.org, consulté le 12/10/2010 , p 05.

[8] Christian G. SANDSTROM, A revised perspective on disruptive Innovation-Exploring Value, Networks and Business madels, Thesis of doctorat Philosophy, Division of Innovation Engineering and Management, Department of Thecnology and Economics, Chalmers University of Technology, Goteborg, Sweden, 2010, p 01.

في فترات الأزمات، قبل أن تغذي نفسها النمو[9]. وقد عرفه بأنه "تنفيذ تركيبة جديدة من الموارد الإنتاجية"، يتوافق مع عملية توليد وملكية مجموعة من الموارد العلمية، التقنية والمالية للشركة أو مجموعة من الشركات، تؤدي إلى إنتاج السلع الجديدة، واعتماد تكنولوجيات وأساليب جديدة ومخططات تنظيم سوق العمل، وفتح أسواق جديدة"[10]. وعرفه كذلك بأنه "الحصيلة الناتجة عن ابتكار طريقة أو نظام جديد في الإنتاج يؤدي إلى تغيير مكونات المنتج وكيفية تصميمه"[11].

والإبداع مصطلح عام لا يعني فقط الإبداع التقني وإنما كذلك التقدم المعرفي والحوكمة، وهو محرك رئيسي للإنتاجية والتنافسية[12]، وللأداء والفعالية الاقتصادية. وهو استخدام معرفة جديدة من أجل تغيير العمليات التنظيمية أو خلق منتجات وخدمات يمكن تسويقها[13]، والعملية التي من خلالها يمكن صياغة أفكار جديدة ووضعها موضع التنفيذ[14]، بمعنى تحويل الأفكار الجديدة إلى تطبيقات ملموسة. يتم تعريف الإبداع بأنه إدخال منتجات جديدة أو محسنة بشكل ملحوظ، عمليات فنية جديدة، وأساليب تنظيمية، وأساليب التسويق في الممارسات التجارية الداخلية أو في السوق المفتوحة. الاستثمار في R&D وعوامل أخرى غير ملموسة مثل الاستثمارات في مجال البرمجيات، التعليم العالي، وتدريب العمال والإطارات،هي المدخلات الرئيسية الدافعة لعمليات الإبداع والابتكار[15]. جانب آخر من الإبداعات الحديثة تنطوي على التعاون الخارجي، فضلا عن الداخلي، سابقا كانت معظم الشركات المعنية بالبحث والتطوير R&D تعتمد السرية الكبيرة حول عملياتها، أما اليوم هناك ظهور ما يسمى" الإبداع المفتوح " نمط جديد من الإبداع تهدف الشركات من ورائه إلى تحقيق المنافع المتبادلة للجمع بين الموارد الإبداعية لما فيه المصلحة المشتركة[16]. وقد صاغ مصطلح " **الإبداع المفتوح** " **Henry Chesborough** في عام 2003.

---

[9] Anne SANDER, Les politiques de soutien à l'innovation, une approche cognitive. Le cas des Cortechs en Alsace, Thèse de doctorat en sciences économique, Université Louis Pasteur, Strarsbourg1, France, 2005, p 19.

[10] Dimitri UZUNIDIS, L'Innovation et l'économie contemporaine, De Boeck, 1èreéd, Bruxelles, 2004, p 08.

[11] Jean Lachlan, Le Financement des stratégie de I 'innovation, Economica Paris ;1993, p 10.

[12] Document de travail 9ème session de la Conférence des ministres Africains de l'économie et des finances de l'Union Africain, Innovation et transfert de technologie au service du renforcement de la productivité et de la compétitivité en Afrique thème : l'Industrialisation au service du développement inclusif et de la transformation en Afrique, Abuja-Nigeria le 29-30 Mars 2014, p 04.

[13] Gregory G. Dress et al, Strategic managment, Mc Graw Hill, USA, 2008, p 413.

[14] John R. Schermerrhorn, David S. Chappell, Principes de management, éd du Renouveau Pédagogique, Canada, 2002, p 332.

[15] Research & Development, Innovation, and the Science and Engineering Workforce (2012), A Companion to Science and Engineering Indicators 2012, National Science Board, USA, p 03.

[16] Authorless, Innovate or die: Why innovation is the key to business success in a changing world, Strategic Direction, Vol. 27 N 7/2011, p 13.

اليقظة الإستراتيجية والإبداع في المؤسسة

إن تطوير وتوقع ظهور الإبداعات في المؤسسة خاصة الإبداع التكنولوجي، مراقبة الإستراتيجيات التجارية للمنافسين، رصد وكشف الأذواق والميول الجديدة للزبائن أنشطة رئيسية هامة للمؤسسة. رصد ومراقبة البيئة لا تكون للمحيط العلمي والتكنولوجي فقط، بل تشمل المحيط التنافسي، البيئي (الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي، السياسي والتشريعي،...) بوصفه الأوسع ضمن العوامل البيئية للمؤسسة كونه يقوم برصد وتتبع كل الأحداث الجارية والممكن ظهورها أي المحتملة[17]، من خلال بروز الإشارات الضعيفة التي يكون لها تأثير على الوضعية الحالية للمؤسسة، والقيام بتحليل هذه الإشارات قد يؤدي إلى الإبداع والابتكار. أنشطة المراقبة والمتابعة تهتم بصورة مباشرة بعملية الإبداع، لأن تطور المحيط يقود المؤسسة إلى استحداث بدائل إستراتيجية جديدة، يجب أن تترجم بخلق وطرح منتجات جديدة، أو طرق و أساليب إنتاج جديدة. لقيادة فعالة للإبداع، فإن المؤسسة يجب أن تركز في أنشطة اليقظة على أربعة اتجاهات رئيسية هي[18]:

- السوق (تحليل الاتجاهات، الهيكلة، تحديد فرص التطوير والتنمية، متابعة وتحليل الجهات الفاعلة،...)
- الإستراتيجية (تحليل التقارير عن نقاط القوة في مختلف قطاعات السوق التي تعمل فيها المؤسسة)؛
- عروض المنتجات والخدمات (تحليل العروض الحالية ودراسة قيمها من وجهة نظر السوق)؛
- التكنولوجيا (تحليل معدلات التطور وإمكانية تحقيق تقدم، دراسة استطلاعية لتأثير التكنولوجيات الناشئة،...).

فإن الأبعاد المختلفة لليقظة الإستراتيجية تخدم المؤسسة لترسيخ مكانتها في محيطها وبناء إستراتيجية الإبداع[19]:

بفضل اليقظة التكنولوجية: يتعلق بمتابعة ورصد تطور المعرفة والتكنولوجيا لأسباب دفاعية وهجومية. من ناحية، يجب تجنب المؤسسة رؤية الإبداعات التكنولوجية التي تشكل جوهر التميز والتي أصبحت قديمة. من جهة أخرى، يجب أن تحدد المحاور التكنولوجية التي تمكن من خلق الإبداعات التي تتيح للمؤسسة ميزة تنافسية مستدامة.

بفضل اليقظة البيئية: على هذا المستوى، تحدد المؤسسة التقارب والتذاؤب بين أنشطتها مع القضايا الاجتماعية والقيم التي تتمسك بها البيئة الاجتماعية. من وراء ذلك صورتها، فإنه يمكن تقدير درجة الانفتاح أو مقاومة للإبداعات أين تضعه المؤسسة كهدف لتطويره.

بفضل اليقظة التجارية (التسويقية): انطلاقا من بيانات السوق، وتحليل علاقات القوة القائمة بين الموردين، العملاء، المنافسين والوافدين الجدد، فإن المؤسسة ستكون قادرة على إنشاء خريطة فرص الإبداع، وبالتالي ربح الوقت، تستطيع بناء المزيج التسويقي الأنسب والأقوى، التي من شأنها الحفاظ على تنافسيتها.

الأنواع المختلفة من اليقظة لا يمكن النظر فيها بشكل منفصل، فاليقظة التسويقية تتغذى من المعلومات ليس فقط القادمة من اليقظة البيئية، ولكن أيضا من المهندسين الذين يقومون

---

[17] Sandrine Fernez-Walch, François Romon, Management de l'Innovation De la stratégie aux projets, Librairie Vuibert, Paris, 2006, p 296.

[18] Jean-François Lacoste-Bourgeacq, Patrick Morin et autres, Innovation agile! surfer sur la vague du changement, Afnor,France, 2007, p 52.

[19] Ibid, pp 54-55.

بدراسة وتحليل المنتجات والتقنيات المستخدمة من قبل المنافسين. وبالمثل، عندما تكون اليقظة التكنولوجية، فالمهندسين قد يحتاجون إلى معرفة ما هي نقاط الضعف التي شهدها المستهلكين في المنتجات المنافسة. في حال المؤسسة تريد تبني وتطوير الإبداع التكنولوجي، فلابد لها من تفعيل نشاط اليقظة التكنولوجية، ففرق البحث والتطوير R&D، يمكن أن يكون مصدر هذه الفكرة، يجب أن يتم الاستفادة من المعارف المتاحة في مجال النشاط، والموجودة في الأدبيات العلمية والتكنولوجية وبراءات الاختراع. وعمل هذه الفرق يمكن أن يسير بشكل أسرع، بتجنب العثرات واستكشاف تحالفات تكنولوجية، يمكن تحفيز الإبداع بتعزيز الخيارات المتاحة، هل مفهوم المبدع الذي تريد المؤسسة إطلاقه سوف يجد مكان له في السوق؟

فاليقظة التجارية تساعد:

- فرق البحث والتطوير على اتخاذ أفضل التوجيهات وفقا لاحتياجات السوق؛
- الإدارة اتخاذ قرار ما إذا كان من المناسب تحمل المخاطر.

عند تحويل نشاطات أو عملية اليقظة إلى منتجات حقيقية، فإن المعلومات التي قدمتها اليقظة التسويقية (التجارية) تكون ذات قيمة لتحديد الأسعار، التموقع، قنوات التوزيع،...،عند إطلاق منتج وطرحه، في مرحلة النمو، اليقظة التجارية ستقوم بالتفكير في تطوير الأعمال التجارية مع إمكانية مراجعة السعر. في حين اليقظة التكنولوجية ستظل نشطة لرفع قدرة الإنتاج وتحسين الإنتاجية. واليقظة التجارية سوف تستمر في متابعة المنتج حتى يتراجع وينخفض، وهكذا يمكن أن تستمر الدورة. من أهداف اليقظة الإستراتيجية تحسين وتطوير القدرات الإبداعية في المؤسسة عن طريق[20]:

- التفاعل بشكل أسرع: أن يكون جاهزا في الوقت المناسب، لذلك يكون التوقع والتنبؤ بشكل استباقي؛
- دعم القرار؛
- تنمية وتعزيز القدرات الإبداعية عن طريق تفسير وترجمة المعلومات المجمعة من المحيط:

  - للكشف في وقت مبكر عن التغييرات الحاصلة في البيئة، والطريقة التي سوف تتكيف بها مع الأحداث الجديدة؛
  - لحفظ الموارد واقتصادها لأن فوات الأوان يصبح أكثر كلفة.
  - توقع التهديدات والصدمات وتجنب المفاجآت الإستراتيجية غير السارة.
  - لتقليل المخاطر وزيادة السلامة؛
  - لكسب عملاء جدد،...الخ.

إذن فاليقظة الإستراتيجية أداة ووسيلة من شأنها أن تسهم في خلق وتنفيذ عمليات الإبداع والابتكار. أولا، مهمتها هي الحد من "قصر النظر الإداري" « myopie managériale » إلى جانب رصد البيئة من خلال استكشافها ومراقبتها دون اتجاه واضح أو سؤال محدد سلفا[21]. والتركيز على موضوعات محددة وترك مجال واسع للظواهر الناشئة، والأحداث التي تطرأ، والديناميكيات الاجتماعية والتكنولوجية الكامنة. تساهم اليقظة الإستراتيجية في تحديد الظواهر

[20] Haythem Ayachi, L'Adéquation entre le système d'information et la veille stratégique dans une activité de construction de sens, Revue Management&Avenir, 2007/2-no 12, pp 52-53.

[21] ALBRIGHT K.S., Environmental scanning : radar for success, The Information Management Journal, Mai-Juin, 2004.

والأحداث المحتملة التي تكون مثيرة للاهتمام لتنمية وتطوير منتجات أو خدمات جديدة، فإنه يمكن في هذه الحالة تغذية وتعزيز الخطوات في وقت مبكر جدا من الإبداع. ثانيا، معالجة وتحليل ونشر من خلال البحث ورصد البيئة لمعلومات محددة تستجيب لحاجات محددة سابقا. بالإضافة إلى توفير المعلومات المساعدة في توليد المعرفة المفيدة لاتخاذ القرارات من المديرين، كجزء من مختلف الأنشطة المتعلقة بتطوير الإبداعات الجديدة، و الحد من عدم اليقين، إما الاستمرار في المشروع، إعادة مراجعة الإستراتيجيات من خلال البدائل المطروحة، أو بالتخلي عن تجسيد المشروع، ويكون ذلك بالحصول على معلومات محددة أو معلومات بخصوص نتائج محددة معينة تنطوي على جهد المخطط له[22].

III. اليقظة الإستراتيجية في مجموعة L'OREAL:

مجموعة l'Oréal[23] هي مجموعة صناعية فرنسية لمستحضرات التجميل، تأسست في 30 يوليو 1909 من قبل Eugène Schueller، أصبحت اليوم مجموعة دولية، رائدة عالميا في صناعة مستحضرات التجميل والعطور Cosmétique- Parfumفالشركة رقم 1 عالميا في نشاط صناعة مستحضرات التجميل والعطور، تنشط في أكثر من 130 بلد، 78600 متعاون، 22.53 مليار أورو رقم الأعمال لسنة 2014، 32 علامة تكميلية، 501 براءة مسجلة سنة 2014، هذه كلها أرقام تتحدث عن قيمة وقوة الشركة عالميا.

هناك 7 أنواع تم تحديدها لليقظة الإستراتيجية من قبل شركة L'OREAL[24] وهي اليقظة التجارية، التنافسية،التشريعية، الجغرافية، الجيوسياسية، المجتمعية، والتكنولوجيا. هذا يتيح لها زيادة ديناميكيتها وقدرتها على التفاعل مع بيئة عملها. ويتم استخدام هذه المعلومات على سبيل المثال لشراء شركات خارجية. بفضل اليقظة فإن المجموعة قد اعترفت، بأهمية المرأة في بكين على رأس الأولويات من الزبائن في عام 1995، حيث كان جزء صغير من المنتجات مناسبة للبشرة الآسيوية. هذه المعلومات أدت إلى شراء في عام 1996 شركة Maybelline، والوصول إلى أن المنتجات المتوسطة المدى هي المناسبة للبلدان الناشئة.

يتم تحويل المعلومات التي تم جمعها ومعالجتها إلى نائب الرئيس المسؤول عن الابتكار والإبداع، على سبيل المثال، القائمين على إستراتيجية التسويق يكرسون الكثير من وقتهم في إجراء دراسات عالمية حول عدم رضا الزبائن، تسعى L'OREAL باستمرار للكشف عن منافذ، بمعنى الرغبات والاحتياجات الخاصة للمستهلكين وتطلعاتهم من المنتجات والتي لم تطرح وتجسد بعد، هذه المنافذ يتم اكتشافها من قبل المنافسين لتمكين الشركة لإطلاق منتجات، أي المنتجات التي تتمتع بميزة واضحة، وذلك من خلال الإبداع، هذه الإستراتيجية تتيح L'OREAL السيطرة على هذه الأسواق الجديدة. نظام اليقظة هو تنظيم لامركزي، لكل مختبر جهاز يقظة تكنولوجية خاص به. الإدارة العامة تقوم بالتنسيق بين مختلف قطاعات اليقظة، ليتم تحويل ونقل المعلومات إلى نائب الرئيس وباستخدام الأدوات اللازمة: مثل محركات البحث، البرمجيات لاستغلال المعلومات ومن ثم إعادة توزيعها إلى الخلايا الأخرى.

إذن كيف يتم هيكلة أنماط اليقظة المختلفة في مجموعة L'OREAL ؟

---

[22] CHOO C.W., The Art of Scanning the Environment, American society for information science, vol. 25, n° 3, Février-Mars, 1999.

[23] Document De Référence 2014 de L'OREAL – Rapport Financier Annuel- p 07.

[24] Béatrice COLLIN, Daniel ROUACH, Management en Action – Le modèle L'Oréal : les stratégies clés d'une multinationale Française, Pearson, 2009, Paris, pp 20-28.

اليقظة التجارية: هي تحديد الممارسات الجديدة في المعاملات التجارية، والتوزيع، وعبر سلسلة القيمة. على سبيل المثال اليوم، التجارة الإلكترونية تتوسع تدريجيا مكان التجارية التقليدية. هدف لمجموعة كبيرة مثل L'OREAL هو أن تكون على اطلاع على طرق جديدة للعمل من الناحية التجارية، لأنه إذا تم إهمال هذا النوع من اليقظة، فإن العواقب يمكن أن تكون خطيرة على الشركة. هدف L'OREAL تفادي منافسيها والقيام بالسبق من حيث الممارسات التجارية، لتكون في المقدمة.

اليقظة التنافسية: تركز على المراقبة المستمرة للمنافسين على جميع المستويات، سواء من حيث الإبداع والابتكار أو التنظيم. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المنافسين المباشرين لمجموعة L'OREAL أيضا نشطين جدا وديناميكيين في هذا المجال، حيث المنافسة شديدة جدا. مجموعة مثل Shieseido، أو Procter&Gamble لديها عشرات من الموظفين الذين يراقبون باستمرار ما تفعله مجموعة L'OREAL من مبادرات أو إبداعات في منطقة معينة أو على خط إنتاج أو مجموعة من المنتجات، ويقررون بخصوص ردود الفعل إذا ما كانت مهمة.

اليقظة التشريعية: يتبع تطور القوانين واللوائح، إنها مهمة حساسة لأن القوانين تختلف من دولة لأخرى ليست هي نفسها في أوروبا والولايات المتحدة وآسيا. الخطوة الأولى هي تحديد أي وكالة أو جهة مسؤولة عن وضع هذه القوانين في مجال النشاط من L'OREAL. في الواقع الهدف من ذلك هو معرفة أين يتم اتخاذ القرارات وأيضا كيف تتم. مثل معظم شركات القطاع الصحي والتجميل الأخرى، L'OREAL تملك مجموعة ضغط سرية على السلطات الصحية في بلد مزاولة أنشطتها.

اليقظة الجغرافية: تتعلق بالكشف عن فرص التطور الإيجابي في مناطق جغرافية جديدة. هكذا بدأ بعض مديرو L'OREAL بدراسة ومتابعة الإمكانات الهائلة التي تتوفر عليها آسيا منذ بداية عام 1990، بما في ذلك الصين، مع أن الإدارة العليا لم تكن تعمل بمعزل عن الظاهرة، آسيا اليوم هي منطقة توفر وتتيح إمكانيات نمو قوية للمجموعة. اليقظة الجغرافية تسمح بوضوح بتوقع الفرص على المدى الطويل. وعندما يتم تحديد هذه المناطق من العالم، يجب تكيف المنتجات مع الأسواق الجديدة لأن الطلب يختلف عن مثيله في البلدان الغربية، وبين عامي 1992 و 1995 L'OREAL لديها فروع في معظم هذه البلدان، ولكن اختراق هذه السوق كان مشكلة وصعب النفاذ والتوسع فيه، كانت 1٪ فقط من كتالوج المنتجات L'OREAL تناسب آسيا، في الواقع معظم المنتجات لم تتناسب لا مع لون البشرة ولا مع الشعر. اليقظة الجغرافية مفهوم أكبر وأشمل من اليقظة الإستراتيجية حيث تنشط على نطاق أوسع، وخدمة لاستباق الظواهر البشرية. يسعى المسؤولون لتحديد التغيرات الكبرى التي سيكون لها تأثير على سوق مستحضرات التجميل. في الوقت الذي صدرت فيه توقعات البنك العالمي حددت البلدان التي لديها أقوى الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020، وهذه هي بالترتيب: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان والهند وألمانيا وإندونيسيا. وبالتالي فإن L'OREAL حولت وجهتها إلى هذه الأسواق في ذلك الوقت.

اليقظة الجيوسياسية: تهدف إلى تسليط الضوء على التطورات السياسية الرئيسية والعلاقات بين الدول لقياس تأثيرها على الاستهلاك، وتسليط الضوء على الاستقرار السياسي في البلد المراد إقامة عليه المشروع أو اختراقه إذا كان ذلك من الممكن تماما على المدى الطويل. على سبيل المثال تأثير التوترات في جنوب شرق آسيا على العلاقات التجارية بين الشركة اليابانية Shieseido ودول مثل الصين وكوريا الجنوبية. L'OREAL اعتمدت على حقيقة أنه على الرغم من جودة عالية لمنتجات مستحضرات التجميل للشركات اليابانية مثل Shieseido، فهذه

الشركات تجد صعوبة في تسويق منتجاتها في الدول التي تعرف فتور في علاقاتها السياسية مع اليابان.

اليقظة المجتمعية: إنه يساعد على فهم التطورات الرئيسية داخل البلد أو القارة. فهو يختلف عن اليقظة الجغرافية لأنه يركز بشكل كبير على تطورات السوق الداخلي في المنطقة المعنية. في أوروبا وفي التقديرات سوف ينخفض عدد السكان بحلول 2050 وخاصة فئة أكثر من 60 عاما فذلك سيكون مهما للغاية لدراسة الوضع الجديد والتأقلم معه والاستعداد لتغير التركيبة السكانية.

اليقظة التكنولوجية: في كل مختبر للشركة، يتم دراسة براءات الاختراع، والتطورات العلمية والممارسات التنافسية الجديدة في محاولة لمعرفة ما يجب عمله في الأفق. في كل فرع من النشاط، تحاول L'OREAL لاستباق براءات الاختراع التي قد يتقدم به المنافسين، حيث أنه في أي وقت يتم إطلاق جيل جديد من المنتجات قادرة على إحداث ثورة في السوق الحالي، كلما أطلق منافس براءة اختراع فالشركة تستعد للاستجابة والتأقلم مع الوضع الجديد. على سبيل المثال كان رد فعل L'OREAL فوري فيما يتعلق ببراءة المنتج بناء على أحماض الفواكه، وكانت الشركة قد رفضت في البداية هذه البراءة عام 1992، حيث يشتبه في هذه المنتجات لتكون ضارة على البشرة. ولكن في عام 1993 واستخدمت شركة Es tée Lauder هذه البراءة وتم إطلاق منتج يعتمد على أحماض الفواكه الذي حقق نجاحا باهرا. ثم وجدت L'OREAL نفسها في طريق مسدود، وتتخلى عن نجاح براءة الاختراع لمنافس لها. وأخيرا L'OREAL قامت بشراء هذه البراءة وأطلقت خط إنتاج لمنتجات تعتمد على أحماض الفاكهة في قطاع أكثر شعبية: منتجات ذات سعر أقل بكثير، ولكن لها نفس خصائص منتجات شركة Es tée Lauder. في L'OREAL يتم اختيار المراقبين أو المتيقظون (les veilleurs) من خبراء ذوي خبرة واسعة، اليقظة التكنولوجية للمجموعة تتكون من اثني عشر شخص مع وجود فرع في اليابان وآخر في الولايات المتحدة الأمريكية. تنظم خلية اليقظة كشبكة، تشمل المتيقظون في جميع المجموعات البحثية الثلاثة - الأساسية، التطبيقية، التطوير- وهناك أيضا وحدة رصد للمنتجات، والغرض منه هو تحليل منتجات المنافسين ومعرفة ما إذا كان جميع خصائص المنتج تتفق مع الإعلان الذي تم وضعه.

الخاتمة:

إن المؤسسات التي ترغب في البقاء في دائرة المنافسة يجب عليها أن تفكر في الإبداع بشكل عام، وتكون مرنة وتدمج في نشاطاتها وفي عمليات الإنتاج أساليب وتقنيات التطور التكنولوجي، واعتماد استراتيجيات جديدة في التسيير،وغيرها من محصلات التطور في البيئة العلمية والتكنولوجية. كل الفاعلين في النظام الاقتصادي، بغض النظر عن مستواهم وحجمهم، يجب أن يجد لهم مكان في نظام غامض ومتغير. فالإبداع هو الانتقال من فكرة جديدة إلى طرح منتج أو خدمة تجد لها سوق، والحاجة إلى فهم التطورات التكنولوجية، الاجتماعية، القانونية، المالية والتنافسية وتحديد الأهداف المحتملة، تكون لليقظة مكان مركزي ومهم في عملية الإبداع أين تكتسي اليقظة الإستراتيجية أهمية كبرى في نشاطات المؤسسة الباحثة عن التميز والإبداع والابتكار، والريادة في مجال الأعمال وتعزيز الموقف التنافسي في ظل المنافسة القوية والشديدة التي تميز البيئة العاملة بها، ولا يكون ذلك إلا من خلال تبني والتطبيق الفعال لهذا النظام بوضع آليات عمل تتم العملية وفقه، وهو ما تقوم به مجموعة L'Oréal من خلال دراسة جيدة للبيئة العالمية وفي مختلف الأسواق والمناطق عبر مختلف القارات خاصة الأسواق الكبرى المراد النمو والتوسع فيها أو المراد دخولها واختراقها كما تم دراسته في هذا البحث ومراقبتها ورصد التغيرات المسجلة وتوقع وتنبؤ الأحداث، وبجمع المعلومات من هذا النشاط والتي تمثل عصب

العملية من بيانات خام في المحيط وإشارات ضعيفة وتحويلها إلى معلومات مفيدة وفعالة للجهات المستخدمة لها لمساعدتها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، التي تتيح للمؤسسة التطور والتميز وتعزيز الموقف التنافسي، ولا يكون ذلك إلا بخلق إبداعات مختلفة تكون بمثابة علامة مسجلة باسمها. إن رؤية اليقظة الإستراتيجية يضع الاستخبارات في صميم عملية صنع القرار يسمح لمجموعة L'Oréal الهيمنة على قطاع نشاطها وعملياتها لتحقيق النجاح في الأسواق الناشئة. المجموعة حاليا في الطليعة في مجال الذكاء الاقتصادي واليقظة الإستراتيجية، وقد طورت نظام معقد لجمع وتحليل المعلومات لأغراض إستراتيجية. في بيئة حيث الإبداع والابتكار هو في صميم الحفاظ على القدرة التنافسية أين يرتبط الموقف المهيمن مباشرة بالدخول إلى قطاع جديد، تحتل فيه المعلومات عن مواقع ووضعية المنافسين أمر حيوي.

المراجع والهوامش:

1. Marie-Laurence CARON-FASAN,LESCA. H et al**,** Comment collecter des signaux faibles potentiels pour rendre praticable la veille anticipative : problématique et proposition d'un outil, VSST' 2010, Toulouse.
2. Lesca. H, Veille stratégique pour le management stratégique de l'entreprise, Economies et Sociétés, série Sciences de Gestion, n 20, vol 05, 1994.
3. Emmanuel Pateyron, La veille stratégique, éd Economica, Paris, 1998.
4. Serge Amabile, Pratiques de veille stratégique par les PME exportatrices, revue management & Avenir, n 44.
5. Alain-Charles Martinet, Ahmed Silem, Lexique de Gestion, 7ème éd Dalloz, Paris.
6. Martinet. B et autres, La Veille Technologique, Concurrentielle et Commerciale, éd d'Organisation, Paris.
7. Etude 3.I.E (Institut d'Innovation Informatique pour l'Entreprise), La Veille stratégique : Les yeux et les oreilles de votre entreprise, Epita 2001, disponible en ligne : http://www.3ie.org, consulté le 12/10/2010.
8. Christian G. SANDSTROM, A revised perspective on disruptive Innovation-Exploring Value, Networks and Business madels, Thesis of doctorat Philosophy, Division of Innovation Engineering and Management, Department of Thecnology and Economics, Chalmers University of Technology, Goteborg, Sweden, 2010.
9. Anne SANDER, Les politiques de soutien à l'innovation, une approche cognitive. Le cas des Cortechs en Alsace, Thèse de doctorat en sciences économique, Université Louis Pasteur, Strarsbourg1, France, 2005.
10. Dimitri UZUNIDIS, L'Innovation et l'économie contemporaine, De Boeck, 1èreéd, Bruxelles, 2004.
11. Jean Lachlan, Le Financement des stratégie de I 'innovation, Economica Paris ;1993.
12. Document de travail 9ème session de la Conférence des ministres Africains de l'économie et des finances de l'Union Africain, Innovation et transfert de technologie au service du renforcement de la productivité et de la compétitivité en Afrique thème : l'Industrialisation au service du développement inclusif et de la transformation en Afrique, Abuja-Nigeria le 29-30 Mars 2014.
13. Gregory G. Dress et al, Strategic managment, Mc Graw Hill, USA, 2008, p 413.

14. John R. Schermerrhorn, David S. Chappell, Principes de management, éd du Renouveau Pédagogique, Canada, 2002.
15. Research & Development, Innovation, and the Science and Engineering Workforce (2012), A Companion to Science and Engineering Indicators 2012, National Science Board, USA.
16. Authorless, Innovate or die: Why innovation is the key to business success in a changing world, Strategic Direction, Vol. 27 N 7/2011.
17. Sandrine Fernez-Walch, François Romon, Management de l'Innovation De la stratégie aux projets, Librairie Vuibert, Paris, 2006.
18. Jean-François Lacoste-Bourgeacq, Patrick Morin et autres, Innovation agile! surfer sur la vague du changement**,** Afnor,France, 2007.
19. Haythem Ayachi, L'Adéquation entre le système d'information et la veille stratégique dans une activité de construction de sens, Revue Management&Avenir, 2007/2-no 12.
20. Marie-Christine Chalus-Sauvannet, Intégration de la veille dans le système organisationnel de l'entreprise- quels enjeux pour l'innovation ?**,** La revue des Sciences de Gestion, 2006/2-no 218.
21. ALBRIGHT K.S., Environmental scanning : radar for success, The Information Management Journal, Mai-Juin, 2004.
22. CHOO C.W., The Art of Scanning the Environment, American society for information science, vol. 25, n° 3, Février-Mars, 1999.
23. Document De Référence 2014 de L'OREAL – Rapport Financier Annuel-.
24. Béatrice COLLIN, Daniel ROUACH, Management en Action – Le modèle L'Oréal : les stratégies clés d'une multinationale Française, Pearson, 2009, Paris.

opuscan.com

المحاسبه الإبداعية وأثرها على موضوعية مخرجات النظام المحاسبي

د. حسن توفيق محمود
جامعة الزرقاء الاردن

الملخص

مـع التقدم العلمي السريع الذي يشهده العصر أصبح للوظيفة التي تقوم بها المحاسبة أهمية كبيرة في رفد القرارت المالية بالمعلومات التي تجعلها أكثر قدرة على تحسين المركز المالي لمتخذي القرارت . وبعبارة أخرى , فإن نجاح القرارت يعتمد على دقة المعلومات التي توفرها المحاسبة باعتبارها المصدر الأساسي للمعلومات مما يجعلها قادرة على التحكم بالمعلومات المعروضة , وذلك من خلال إظهار الوضع المالي الذي تريده للشركة . وهذا بدوره يؤثر على دقة المعلومات المعروضة في التقارير المحاسبية وبالتالي على دقة القرارات المبنية عليها . إذ يمكن التوصل إلى ذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب المضللة التي يطلق عليها بأساليب المحاسبة الإبداعية التي يلجأ إليها كل من المحاسب والإدارة في محاولة منهما لتغطية الفشل في إحدى جوانب العمل المرتبطة بإظهار قوة المركز المالي للشركة لإظهار نتيجة معينة تتماشى مع أهداف الإدارة , وبما يسبب تشوية للبيانات المحاسبية بجعلها تظهر جانب مخالف للواقع عن أعمال الشركات وما يؤثر على مصداقية هذه البيانات بإعتبارها مخرجات للنظام المحاسبي

Abstract

With the accompaniment of the rapid scientific progress in this epoch, the role of accounting has been great in supplementing the financial decision with information .This information improves the decision – makers financial power. In other words, the success of decision relies on the accuracy of information set by accounting. Accounting is considered the primary source of this information, and therefore, accounting controls the given information through presenting the financial status that it wants for accompany. This in turn influences the accuracy of decisions. Using a set of fake means, which are named as creative accounting means, can attain this end. These means are utilized in an attempt to provide coverage for the failure in an aspect of the procedure relevant to the demonstration of the power of the financial status to exhibit with the administers goals. Subsequently , this results in distorting the accounting data and making them showing false facts about the real activities of the firms which , in turn , affects the truthfulness of these data as they are outcomes of accounting system .

المقدمة ومنهجية البحث: يشبه الكثير من الباحثين الغربيين المحاسب بالحكم, وكما يقال بأن الحكم هو ملك الملعب, فكذلك المحاسب يمكن في هذه المرتبة بالنسبة للحسابات التي يقوم بإعدادها. إذ بإمكانه أن يعكس المظهر الذي يريده عن الموقف المالي للمنشأة التي ينتمي إليها .

وعلى الرغم من ذلك , فإن هذا الرأي قد يكون محل خلاف بين بعض الباحثين فيما يخص الدولة النامية , نظرا لطبيعة النظام الإقتصادي لهذه الدول , والذي يفرض عليها تطبيق أنظمة محاسبية خاصة تلبي احتياجاتها من البيانات المحاسبية . إلا أن مثل هذه الأنظمة لا تكاد تخلوا من نقاط الضعف التي يمكن إرجاعها إلى أسباب كثيرة منها :

1. ان معظم هذه الانظمه المحاسبيه مقتبسه عن انظمة محاسبيه اخرى، مطبقة في دول قد تكون دول مختلفه في انظمتها الاقتصاديه والاجتماعيه .
2. ان الهدف الرئيسي من وضع هذه الانظمة هو تلبية احتياجات حكومات هذه الدول من البيانات المحاسبيه، وذلك لاعتبار ان حكوماتها هي المحرك الاول لعملية التنميه الاقتصاديه.
3. ان واضعي هذه الانظمة هم من فئات غالبا ماتكون منتمية الى القطاع المهني وبعيدة عن الاكاديمي، مما يجعل الفجوة مستمره بين الجانب النظري والتطبيقي في المحاسبة .
4. ان عمليات المراجعة الدوريه التي تتم على مثل هذه الانظمة للتأكد من سلامتها وانسجامها مع الواقع العملي، غالبا ماتكون مقتصرة على واضعي النظام .

وبصورة عامة يمكن القول انه على الرغم من وجود انظمة محاسبيه موحده فأن الامر لايخلو من امكانية التلاعب المحاسبي من خلال بعض القواعد المحاسبيه المكونه لهذه الانظمة، والتي يمكن بدورها ان تعكس عن أعمال الشركات جانب مخالف للواقع الفعلي، وبالتالي توصيل بيانات محاسبيه مضلله الى مستخدمي هذه البيانات .

أهمية البحث :تنبع اهمية البحث من ضرورة اتسام مخرجات النظام المحاسبي المطبق في المصارف الاهليه العراقية بالدقة والموضوعية، وابتعاد المحاسب والادارة فيها عن اي تلاعب من شأنه أن يسبب القصور في هذه المخرجات بما يجعلها مضلله لمن يعتمد عليها أو يتخذ قرارات على ضوئها .

مشكلة البحث : إن بعض البنوك الاهليه قد تلجأ الى استغلال نقاط الضعف الموجوده في النظام المحاسبي المطبق من قبلها بشكل يؤثر على موضوعية ومن ثم على دقة البيانات المعروضه في القوائم المحاسبيه، وما لذلك من تأثير سلبي على مستخدمي هذه البيانات، اذ تسعى هذه البنوك إلى المحافظة على المساهمين الحاليين فضلا عن السعي لاكتساب مساهمين جدد وذلك من خلال عرض بيانات تشير الى تحقيقها لارباح قد تكون في كثير من الاحيان ارباح وهميه .

هدف البحث : يهدف البحث الى قياس موضوعية البيانات المعروضة في قائمة الدخل المنشورة من قبل البنوك الاهلية العراقية وذلك على اعتبار إن الربح هو اكثر البيانات المحاسبيه اهمية بالنسبة لكافة مستخدمي هذه البيانات فضلا عن ان الهدف الاساسي لاغلب عمليات التلاعب المحاسبي هو تغيير رقم الربح بحيث يعكس نجاح الوحدة الاقتصاديه باعتباره اكثر المقاييس استخداما عند الحكم على كفاءة الاداء . ثم ربط الموضوعية بالمحاسبة الخلاقة وإظهار العلاقة بينهما .

فرضية البحث :وفي محاولة لايجاد حل لمشكلة البحث يفترض الباحث :

ان هناك علاقة عكسية بين الموضوعية والمحاسبة الابداعية اذ كلما قلت الموضوعية زادت الاثار السلبية للمحاسبة الابداعية والمتمثلة بعدم دقة المعلومات واستخدام الاساليب المصطنعة في تحديد قيمة الربح، اما في حالة زيادة الموضوعية فيقابل هذه الزيادة انخفاض في الآثار السلبية للمحاسبة الإبداعية والمتمثلة باقتراب المعلومات المحاسبية من الدقة وقلة استخدام المحاسب للأساليب الخلاقة.

منهج البحث : تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال عرض مفهوم وأساليب المحاسبة الإبداعية كما جاءت في الكتب والمجلات العلمية ثم عكسها على الواقع العملي من

خلال استخدام اسلوب رياضي لقياس موضوعية البيانات المنشورة في حساب ملخص الدخل وتوزيعاتها لعينة مختارة من البنوك الاهلية العراقيه لتحديد العلاقة بين الموضوعية والمحاسبة االابداعية.

عينة البحث : تم استبعاد كل من البنك الزراعي الاهلي، والبنك العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية من مجموع البنوك الاهلية العاملة في العراق باعتبارهما يخضعان لعوامل اخرى تتعلق بموسمية الانتاج الزراعي وخصوصية العمل في البنوك الاسلامية .

ولاختبار فرضية البحث فقد تم الاعتماد على النموذج الرياضي الذي اقترحه كل من الباحثين Robert K.Jaedicke و Yuji I Jiri (عبد العال)على التقارير المحاسبيه المنشورة من قبل البنوك الاهليه للأعوام 1998، 1999، 2000 .

الجانب النظري للدراسة :

اولا : مفهوم وطبيعة المحاسبة الإبداعية : يقصد بالمحاسبة الابداعية Creative Accounting محاولة ادارة الشركة التلاعب في حساباتها، بحيث تبدو ارباحها مختلفة عما هي في الواقع المالي (مركز البحوث المالية والمصرفيةً ص 65).

ان هذا التعريف يركز على جانب واحد يتمثل بهدف الربح، مما يعني ان اي تلاعب في الحسابات، وفي اي مجال من مجالات التعامل المالي يكون الهدف الاساسي من التلاعب برقم الربح سواء كان بالزيادة او بالنقصان .

ويمكن اعتبار كل من المتغيرات الاقتصادية والضغوط الرقابية سببا اخر من الاسباب المؤثرة على سلامة الاداء المالي، الذي يدفع الشركات الى التلاعب المحاسبي لاخفاء الاثار الناتجة عنهما والتي من شأنها ان تضعف الوضع المالي للشركة امام الغير .

ونظرا لكون الربح يمثل اكثر العناصر شيوعا في تقييم الاداء المالي، اذ يمكن من خلاله الحكم على ضعف او كفاءة الاداء المالي للشركات المختلفة، لهذا فان الشركات التي تستخدم أساليب المحاسبة الإبداعية فإنها تفعل ذلك بهدف اخفاء ضعف ادائها المالي امام المستفيدين منها سواء كان ذلك من خلال التلاعب بهذا الربح عند تسجيل العمليات المالية او عند الافصاح عنها .

إما Berea et al فعرف المحاسبة الإبداعية بأنها (التثبيط المتعمد للتقلبات في مستوى دخل الشركة حتى يبدو في وضع طبيعي) (2005,P211) وبحسب Griffiths تعد المحاسبة الإبداعية مرادفا للمحاسبة المخادعة حيث تنطوي على تقنيات محاسبية تسمح للشركات بالإبلاغ عن نتائجها المالية بشكل لايصور حقيقة نشاطاتها التجارية .

وبشكل أكثر تفصيلا عرفها Naser بأنها(عملية معالجة الأرقام المحاسبية عن طريق استغلال الثغرات في المبادئ المحاسبية واختيار المقاييس والإيضاحات بهدف تحويل القوائم المالية عما يجب أن تكون عليه إلى الوضع الذي يفضل مستخدم القوائم المالية رؤيته أو هي العملية التي تنظم فيها الصفقات بشكل يترتب عليه نتائج محاسبية مطلوبة سلفا بدلا من أن تكون النتائج محايدة ومتسقة).

اما Amat فقد عرف المحاسبة الابداعيه بأنها: العملية التي يستخدم من خلالها المحاسبون معرفتهم بالقواعد المحاسبية لمعالجة الأرقام المسجلة في حسابات منشآت الأعمال(Naser,K. and M.Pendlebury,1992,p807).

ويرىPhillips مفهومه عن المحاسبة الابداعيه بكونها عبارة عن : وصف شامل وعام لعملية التلاعب بالمبالغ أو العرض المالي لدوافع داخلية(Breton,G. and Taffler,R.J,p98).ويعطي Mulford تعريفة عن المحاسبة الابداعيه بأنها عبارة عن : الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية,باستخدام خيارات وممارسات

المبادئ المحاسبية أو أي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الأرباح أو تمهيد الدخل(Amat,O. and Blake,J,p22).

ويستخدم (العاني) اصطلاح المحاسبة المبدعة بدلاً من اصطلاح المحاسبة الابداعيه إذ يصفها بأنها : هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل الكشوفات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضل معد هذه الكشوفات أن يبلغ عنه,وهي أيضاً عملية تتم من خلالها هيكلة المعاملات لكي تنتج نتائج محاسبية مطلوبة بدلاً من الابلاغ عن هذه المعاملات بطريقة منسقة وحيادية(موقع المحاسبون دوت نت).

ويصف (Bamboweb Dictionary)المحاسبة الابداعيه بأنها تشير إلى استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة,وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على امتياز للدخل أو الممتلكات أو الموجودات أو الخصوم(موقع المحاسبون دوت نت).

كما يصف (Bamboweb Dictionary) أن نتائج تلك الممارسات تكون معقدة ومتعبة ومثيرة في التقارير المالية ولهذا الأمر فقد سميت بالإبداع (Creative) وبعض الأحيان تطلق مصطلحات ابتداع ابتكار (Innovative) أو مغامر(Aggressive).ويضيف أن هذه المحاسبة الإبداعية استخدمت أبجدية أكبر بقصد تحريف الدخل الحقيقي وممتلكات شركات الأعمال.

أما في (Accounting Dictionary) فتم تعريفها بأنها مفهوم عام عن تنظيم الحسابات إذ تعطي فوائد غير قانونية أو مشكوك فيها للحفاظ على كيان الحسابات.(موقع المحاسبون دوت نت).

الصخفي في مجال الأعمال والمحاسبة(Griffiths): إن كل شركة في البلد تتعامل مع أرباحها بطريقتها الخاصة,وإن كل مجموعة من الحسابات المنشورة تستند إلى أساس الدفاتر التي أعدت بصورة دقيقة أو سويت بصورة كاملة,وإن الأرقام التي يحصل عليها الجمهور المستثمر مرتين في السنة يتم تغيرها كلياً من أجل الحماية وإخفاء الجريمة,وتعد هذه أكبر حيلة منذ القدم,ويضيف.....في الحقيقة فإن هذا الخداع يكون معداً بمذاق شهي جداً,وهو شرعي بصورة كلية..."""إنها المحاسبة الابداعية"" (Amat,O. and Blake,J."The Ethics Of Creative Accounting,p8).

بينما يستعرضها (Jameson) من وجهة نظر المحاسب إذ يقول: تشتمل العملية المحاسبية على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الاحداث المالية والعمليات التجارية,وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب والغش أو الخداع والتحريف أو سوء العرض.وأصبحت هذه الأنشطة التي تمارسها عناصر مهنة المحاسبة تعرف "بالمحاسبة الابداعيه"(Amat,O. and Blake,J,p9).أما (Smith) فيقول وفقاً لخبرته كمحلل إستثماري " لقد شعرنا بأن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد البراعة المحاسبية أو المحاسبة الابداعيه وليست نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي,ويضيف...لقد بدأنا في كشف الأساليب الرئيسية الداخلة في ذلك وتقديم أمثلة حية عن الشركات التي تستخدم تلك الأساليب الابداعيه"(Amat,O. and Blake,J.p10).

ومن وجهة نظري فأني أرى أن مفهوم المحاسبة الابداعيه يكمن بأنها عبارة عن الممارسات التي يقوم بها المحاسبين لتظليل قارئ البيانات المالية لأي هدف من الأهداف سواء لتعزيز السهم في السوق أو تعظيم مكافآت مجلس الإدارة التنفيذية أو غيره.

ومن هنا نلاحظ أن المحاسبة الابداعيه تتصف بما يلي:

1) هي شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة.
2) ممارساتها تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية.
3) ممارساتها تنحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها,وبالتالي فهي ممارسات قانونية.
4) ممارسي المحاسبة الابداعيه,غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه.

دوافع استخدام المحاسبة الابداعيه (مطر والحلبي,2009,ص9):

1) التأثير الايجابي على سمعة الشركة في الأسواق بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأدائها.
2) التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية حيث تكون الغاية من ذلك تعظيم القيمة المالية ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية.
3) زيادة الاقتراض من البنوك.
4) التلاعب الضريبي وذلك عن طريق تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة المصاريف بهدف تخفيض الهامش الضريبي المترتب عليها.

ثانيا : أساليب المحاسبة الابداعية :

هناك مجموعة من الاساليب المستخدمة في التلاعب المحاسبي يمكن تحديد اهمها بالاتي :

1- تغيير الطرق المحاسبية

تلجأ العديد من الشركات الى تغيير الطرق االمحاسبية المعتمدة بهدف تغيير رقم الربح . كقيام شركة Ford-Motor عام 1976 بتغيير طريقة تسعير البضاعة المباعة من الـ Fifo الى طريقة Lifo، مما أدى إلى تخفيض صافي الربح في عام 1976 بمبلغ 85 مليون دولار عما سيكون عليه لو استمرت الشركة باستخدام طريقة (Paul, P . Fifo 325).

ان مثل هذه التغييرات في الطرق المحاسبية عادة ماتحصل لاخفاء مشكلات الاداء المالي غير الكفوء في الشركات، ومع هذا يمكن القول ان مثل هذه التغييرات تناسب الشركات الناجحة وغير الناجحه على السواء، خاصة في ظل وجود متغيرات خارجية مؤثرة على الاقتصاد الكلي .

وعلى الرغم من ان الوضع يختلف في حالة تطبيق انظمة محاسبية موحدة، نظرا لان الحرية لاجراء مثل هذه التغييرات في هذه الحالة ستكون قليلة جدا . لوجود طرق محاسبية ملزمة لكافة الشركات العاملة، الا ان بعض هذه الطرق اساسا يعاني من الضعف مما يسمح، وان كان بصورة غير مباشرة لكل من المحاسب والادارة بالتلاعب برقم الربح . وفيما يأتي عرض موجز لأهم نقاط الضعف التي يعاني منها النظام المحاسبي الموحد المطبق في البنوك الاهلية العراقيه

أ . اتباع النظام لمبدأ التحفظ وذلك من خلال اعتماده على التحقق لتحديد الايرادات المعترف بها فضلا عن اعتبار بعض انواع الخسائر كمصروفات مثل خسائر الفروع الخارجية وخسائر الديون المعدومة .

ان الكثير من العمليات الاقتصادية تخضع للمخاطر المحيطة بالبيئة الاقتصادية او مايعرف بحالات عدم التأكد، وتجنب هذه الحالات يحتاج الى احكام شخصية من قبل المحاسب وعلى هذا الاساس تقع على المحاسب مسؤولية الموازنة بين هذه المخاطر والمعلومات المعبرة عنها .

ولذلك فان البيانات الخاضعة للتحفظ تحتاج إلى جهد كبير من قبل مستخدمي هذه البيانات لفهمها والتعامل معها، مع وجود احتمال اكبر لإمكانية فشل القرارات المبنية على هذه البيانات نظرا لاستنادها على التقديرات المتحفظة . ولهذا يعتبر البعض التحفظ انه _ في افضل مايمكن ان يصل اليه _ طريقة تفتقر الى الكثير، وتستخدم لمعالجة عدم التأكد في التقييم والدخل، وفي اسوأ مايعبر عنه يؤدي الى تشويه كامل للبيانات المحاسبية.(بسيوني 2005) .

ب. استخدام مبدأ التكلفة التاريخية، مع اهمال تام لأثر حالة التضخم التي يعاني منها القطر مما يؤدي الى عدم التمييز بين الدخل النقدي، والدخل الحقيقي، والجدل الكبير حول معالجة اثر التضخم خاصة في ظل تمسك كل من النظام المحاسبي الموحد المطبق في البنوك، والمحاسب القومي، والهيئة العامة للضرائب بمبدأ التكلفة التاريخية في احتساب الدخل .

وعلى الرغم من ذلك نجد ان الاسلوب المتبع في محاولة لتقليل أثر التضخم على الموجودات الثابتة، والمطبق من قبل البنوك الاهلية لمعالجة الاندثار والمتمثل باستخدام نسب اندثار 100% لكل من الالات الحاسبة والاثاث والادوات المكتبية، والذي بدورة يتعارض مع مبدأ التحقق المعتمد من قبل النظام المحاسبي الموحد هذا من جهة، اما من الجهة الاخرى فهو يسمح بالتهرب الضريبي وتشوية البيانات، اذ تحمل السنة المالية بمبالغ كبيرة تخفض من الارباح فهي تسمح باندثار الاصل بالكامل في سنة واحدة.

ومع هذه الانتقادات الموجهة الى هذا الاسلوب الا ان وزارة المالية سمحت باتباعه، بل واعطت الحرية لمجلس الادارة في البنك الاهلي بتغيير نسب الاندثار من سنة الى اخرى، وفق طريقة القسط الثابت وسمحت لكل بنك بتطبيق نسب تختلف عن البنوك الاخرى وهذا الامر الذي يساعد الادارة على عكس الوجه المناسب لادائها او مايعرف بشهرة الادارة .

تكوين الاحتياطات والمخصصات :

سمح النظام المحاسبي الموحد الخاص بالبنوك الاهليه للمحاسب والادارة بتكوين عدة انواع من الاحتياطيات، كما افرد النظام الحساب رقم (212)(احتياطي رأسمالي) لمعالجة اندثار الموجودات الثابته التي بلغت قيمتها الدفترية صفرا، وهي لازالت في الخدمة . اذ ان ذلك يعني زيادة رأس المال بمقدار احتياطي ارتفاع اسعار الموجودات الثابتة، مما يؤدي الى تقليل الايرادات

ان وجود عدة انواع من الاحتياطيات، قد يفتح المجال امام بعض القائمين على ادارة البنك للتلاعب باموالة واستخدامها في تغطية الخسائر، او في احتجاز الارباح وتخفيض نسب الارباح الموزعة على المساهمين .

اما بالنسبة للمخصصات فنجد ان النظام الموحد افرد الحساب رقم (23) (تخصيصات طويلة الاجل) والمتضمنة مخصصات اندثار الموجودات الثابتة، فضلا عن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها . والذي يرتبط بعنصر عدم التأكد لاعتماد مبدأ التحفظ من قبل النظام المحاسبي الموحد كأحد اجراءات التحوط المالي .

الإفصاح الناقص :

أن للمعلومات المحاسبية دور مهم في ترشيد المستثمرين كجهة من الجهات المستفيدة من هذه المعلومات في اتخاذ القرارات المرتبطة بتوسيع الاستثمار الحالي فضلا عن توجيه الاستثمار إلى مجالات أخرى جديدة، وكل ذلك يعتمد على مدى ملائمة هذه المعلومات و تأثيرها على سلوك المستثمر. غير أن تحديد ملائمة المعلومات أمر يخضع لعدة عوامل ترتبط بالمستخدم من جهة و بالمحاسب من جهة أخرى لتحديد كمية و نوعية المعلومات المعروضة. "لهذا فان الأهمية النسبية تعتبر خاصية حاكمة لكافة الخصائص النوعية للبيانات المحاسبية" (الشيرازي

ص 206) و تطبيقها يدل على خضوع بعض الإجراءات المحاسبية لحكم المحاسب، و رأيه الشخصي مما يفسح المجال لحصول دمج لبعض البنود ومن ثم الإضرار ببعض مستخدمي هذه البيانات لان المحاسب عندما يقوم بعملية الدمج فهو يقوم بها وفقا لما يراه مناسبا، و ليس بناء على أساليب علمية.

ويمكن إظهار مواضع كثيرة تلجأ فيها البنوك الأهلية لعملية الدمج:

1. عند الإفصاح عن القروض، فان البنوك تتجاهل بعض البيانات المهمة كالأقساط المستلمة من القروض لغاية لحظة أعداد البيانات فضلا عن ميعاد الاستحقاق و الفائدة المستلمة من القروض. والتي يمكن إظهارها في التقارير المرفقة بالحسابات الختامية.
2. تكلفة الاستثمارات الطويلة و القصيرة الأجل حسب قطاعاتها المختلفة، رغم أن النظام المحاسبي الموحد قد أورد تفاصيل ذلك.
3. إظهار الموجودات الثابتة في الميزانية العموميه بالصافي، وهذا ما يخالف القاعدة المحاسبية رقم (10) النقطة (د) من الفقرة (16) (مجلس المعايير و القواعد المحاسبية ص 4-15) .
4. عدم التمييز بين مديني نشاط جاري و مدين نشاط غير جاري.
5. الدمج بين المصروفات و كذلك بين الإيرادات في حساب ملخص الدخل والتوزيع، مما يدفع مستخدمي هذه البيانات للرجوع إلى الكشوفات التفصيلية، والتي يتعمد البنك عدم نشرها، ويعتبرها من ضمن البيانات الداخلية.
6. عدم إظهار حصة الفروع من الأرباح، في الوقت الذي نجد فيه أهمية كبيرة لمثل هذه البيانات في ظل تأثير الموقع الجغرافي لكل فرع في زيادة أو تخفيض حصته من الأرباح مقارنة بحصة الشركة الام، وبالتالي إخفاء بيانات ضرورية في تقيم أداء الفروع و الجدوى الأقتصادية من استثمرارها.
7. عدم إهتمام البنوك الأهلية بالأفصاح عن تفاصيل التحوطات المالية كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها. على سبيل المثال ما ورد في المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) والذي يلزم الشركات في حالة التحوط لمخاطر مرتبطة بعمليات مستقبلية متوقعة الأفصاح عن الآتي (لجنة معايير المحاسبة الدولية ص46) .

أ- وصف العمليات المتوقعة بما في ذلك الفترة الزمنية المتبقية حتى تاريخ حدوثها .

ب- وصف أدوات التحوط وإذا ما كانت مسجلة على أساس التكلفة.

ج- المبالغ والتوقيت المتوقع لتحققه كايراد أو خسائر.

و تجدر الإشارة هنا الى عدم وجود إلزام قانوني للبنوك الأهلية بتطبيق القاعدة المحاسبية رقم (10) – الأفصاح عن البيانات المالية للبنوك و المنشأت المالية المماثلة – الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية و الرقابية العراقي.

كما يقود هذا للحديث عن متطلبات الأسواق المالية في العراق و المتمثلة بسوق بغداد للأوراق المالية، وما يصدره من نشرات تتضمن معلومات ذات أهمية خاصة تؤثر على المركز المالي، و أسعار الأسهم. كرسملة الأحتياطي و حجم الأرباح المتحققة و نسبة الأرباح الموزعة. غير أنه لا يمكن إعتبار مثل هذه النشرات تغني عن التقارير المحاسبية المنشورة من قبل البنك و ذلك لا يكون إلا عندما تصبح هذه السوق قوة مؤثرة كفاية لتدفع البنوك الأهلية إلى تطوير التقارير المحاسبية المنشورة من قبلها عن طريق تحسين مستوى الإ فصاح فيها بما يحقق توفير كل البيانات الضرورية لا اتخاذ القرارات .

الجانب التطبيقي للدراسة:

نظرا لان الهدف الأساسي من استخدام أساليب المحاسبة الابداعية التلاعب بالأرباح لتبدو اكبر مما عليه في الواقع. لهذا تم التركيز على حساب الأرباح و الخسائر و التوزيع، وذلك من خلال استخدام مقياس الموضوعية الذي اقترحه كل من (Ijiri, Jaedicke).

وقبل البدء بتطبيق هذا الأسلوب لابد من توضيح المعادلة التي سيتم استخدامها لقياس موضوعية المعلومات المعروضة في التقارير المحاسبية:

حيث أن:

n = عدد القياسات في المجموعة.

xi = تمثل القيم الفعلية.

X = معدل Xi لكافة القياسات.

V = تمثل الموضوعية

أولا: قياس موضوعية حساب ملخص الدخل المنشور من قبل المصارف الأهلية للعام 2008.

حساب ملخص الدخل والتوزيعات للسنة المنتهية في 2008/12/31.

	التجاري العراقي	مصرف بغداد	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار
إيرادات عمليات مصرفية	339948417	44679435	6992790	18350177
إيرادات استثمار	22665400	4714667	6045067	38672724
مصروفات عمليات مصرفية	135159	10226210	375768	2542353
إندثار	2565376	1965031	3616753	5608150
مصروفات إدارية	17047533	10982609	5492756	11236630
إيرادات تحويلية	—	—	—	—
إيرادات أخرى	2910949	213081	6841140	7015529
مصروفات تحويلية	119740	473805	417197	1147563
مصروفات أخرى	12560	350419	40374	293332

1-مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
18350177	10608307	7741870	59.936.547
38672724	10608307	28064417	787.611.487
2542353	10608307	-8065954	65.759.617
5608150	10608307	-5000157	25.001.572
11236630	10608307	628323	394.789
7015529	10608307	-3592778	12.908.055
1147563	10608307	-9460744	89.505.681
293332	10608307	-10314975	106.398.714
			1146816466

V=1/8(1146816466)=143.352.058

*** مقرب الى اقرب مليون**

1- مصرف الاستثمار العراقي

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
6992790	3727731	3265059	10.660.612
6045067	3727731	2317336	5.370.047
375768	3727731	-3351963	11.235.653
3616753	3727731	-110978	12.316
5492756	3727731	1765025	3.115.314
6841140	3727731	3113409	9.693.317
417197	3727731	-3310534	10.959.632
40374	3727731	-3687357	13.596.598
			46.643.494

V=1/8(46.643.494)=8.080.436

*** مقرب الى اقرب مليون**

3- مصرف بغداد

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
44679435	9200657	35478778	1.258.743.679
4714667	9200657	-4485990	20.124.107
10226210	9200657	1025553	1.051.758
1965031	9200657	-7235626	52.354.285
10982609	9200657	1781952	3.175.352
213081	9200657	-8987576	80.776.524
473805	9200657	-872852	76.157.948
350419	9200657	-8850238	78.326.714
			1.570.710.370

V=1/8(1.570.710.370)=196.338.796

*** مقرب الى اقرب مليون**

2- المصرف التجاري العراقي

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
39948417	10675642	29272775	856.895.370
22665400	10675642	11989758	143.754.302
135159	10675642	-10540483	111.101.776
2565376	10675642	-8110266	65.776.410
17047533	10675642	6371891.3	40.600.998
2910949	10675642	-7764693	60.290.453
119740	10675642	-10555902	111.427.061
12560	10675642	-10663082	113.701.312
			1.503.547.686

V=1/8(1.503.547.686)=187.943.460

*** مقرب الى اقرب مليون**

ثانيا : قياس موضوعية حساب ملخص الدخل والتوزيعات المنشور من قبل المصارف الاهلية للعام 2009 .

حساب ملخص الدخل والتوزيعات للسنة المنتهية في 2009/12/31 .

	التجاري العراقي	مصرف بغداد	الاستثمار العراقي	الشرق الاوسط العراقي للاستثمار
إيرادات عمليات مصرفية	155037867	131133985	30950175	111805592
إيرادات استثمار	83963836	40639364	64381912	253069364
مصروفات عمليات مصرفية	1138767	7218759	7301091	20744988
إندثار	69368379	22207027	47553205	72918468
مصروفات إدارية	88936916	48994190	37188628	79080335
إيرادات تحويلية	10000	----	----	45254608
إيرادات أخرى	7501006	296575	19417765	65597928
مصروفات تحويلية	101006	1589723	1665984	8299285
مصروفات أخرى	643060	15086	182904	773855

1- مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
111805592	73060491.44	38745100.56	1.501.182.817
253069364	73060491.44	180008872.6	32.403.19.198
20744988	73060491.44	-52315503.44	2.736.911.900
72918468	73060491.44	-142023.4444	20.170
79080335	73060491.44	6019843.556	36.238.516
45254608	73060491.44	-27805883.44	773.167.154
65597928	73060491.44	-7462563.444	55.689.853
8299285	73060491.44	-64761206.44	4.194.013.860
773855	73060491.44	-72286636.44	5.225.357.808
			46.925.776.279

V=1/9(469257762)=5.213.975.142 *** مقرب الى اقرب مليون**

2- مصرف الاستثمار العراقي

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
30950175	29779822.86	1170352.143	1.369.724
64381912	29779822.86	34602089.14	1.197.304.573
7301091	29779822.86	-22478731.14	505.293.385
47553205	29779822.86	17773382.14	315.893.112
37188628	29779822.86	7408805.143	54.890.393
19417765	29779822.86	-10362057.86	107.372.243
1665984	29779822.86	-28113838.86	790.387.935
182904	29779822.86	-29596918.86	875.977.605
			3.848.488.973

V=1/8(384848897)=481.061.121

3- مصرف بغداد

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
131133985	36011374.71	95122610.29	9.048.310.987
40639364	36011374.71	4627989.286	21.418.284
7218759	36011374.71	-28792615.71	829.014.719
22207027	36011374.71	-13804347.71	190.560.015
48994190	36011374.71	12982815.29	168.553.492
296575	36011374.71	-35714799.71	1.275.546.918
1589723	36011374.71	-34421651.71	1.184.850.106
15086	36011374.71	-35996288.71	1.295.732.801
			14.013.987.327

V=1/8(14013987327)=1.751.748.415

4- المصرف النجاري العراقي

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
155037867	50757222.13	10428644.9	10.874.452.895
83963836	50757222.13	33206613.88	1.102.679.205
1138767	50757222.13	-49618455.133	2.461.991.088
69368379	50757222.13	18611156.88	346.375.160
88936916	50757222.13	38179693.88	1.457.689.024
10000	50757222.13	-50747222.13	2.575.280.553
7501006	50757222.13	-43256216.13	1.871.100.233
101006	50757222.13	-50656216.13	2.566.052.232
643060	50757222.13	-50114162.13	2.511.429.245
			25.767.049.638

V=1/8(2576764963)=2.863.005.515

*** مقرب الى اقرب مليون**

ثالثا : قياس موضوعية حساب ملخص الدخل والتوزيعات المنشور من قبل المصارف الاهلية للعام 2010 .

حساب ملخص الدخل والتوزيعات للسنة المنتهية في 2010/12/31

	التجاري العراقي	مصرف بغداد	الاستثمار العراقي	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
إيرادات عمليات مصرفية	109387947	154980898	134366477	212264951
إيرادات استثمار	176917852	82986176	23432611	90301104
مصروفات عمليات مصرفية	11124835	27341297	46257505	94163913
إندثار	10797907	27252839	21669471	30069694
مصروفات إدارية	82681067	94282106	32411793	148825724
إيرادات تحويلية	----	----	----	43975253
إيرادات أخرى	840598	3549138	1984773	1032
مصروفات تحويلية	3082340	6330672	2835807	19273198
مصروفات أخرى	728780	21542	35568	3439621

مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
212264951	1.064.680.423.22	-852.415.472.22	726.612.137
9030110423	1.064.680.423.22	7.965.429.999.78	63.448.075.081
94163913	1.064.680.423.22	-970.516.510.22	941.902.296
30069694	1.064.680.423.22	-1.034.610.729.22	1.070.419.361
148825724	1.064.680.423.22	-915.854.699.22	838.789.830
43975253	1.064.680.423.22	-1.020.705.170.22	1.041.839.044
1032	1.064.680.423.22	-1.064.679.391.22	1.133.542.206
19273198	1.064.680.423.22	-1.045.407.225.22	1.092.876.266
3439621	1.064.680.423.22	-1.061.240.802.22	1.126.232.040
			71.420.288.263

V=1/8(71420288263)=7.935.587.584

مصرف الاستثمار العراقي

Xi	**X**	**Xi –x**	**(xi – x)2**
134366477	32874251	101492226	10.300.672.014
23432611	32874251	-9441640	89.144.558
46257505	32874251	13383254	179.111.558
21669471	32874251	-11204780	125.547.086
32411793	32874251	-462477.6	213.867
1984773	32874251	-30889478	954.159.827
2835807	32874251	-30038444	902.308.095
35568	32874251	-32838683	1.078.379.076
			13.629.536.024

V=1/8(1362953602)=1.703.692.003

1- مصرف بغداد

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
154980898	49593084	105387815	11.106.591.445
82986176	49593084	33393093	1.115.098.626
27341297	49593084	-22251787	495.142.002
27252839	49593084	-22340245	499.086.524
94282106	49593084	44689023	1.997.108.732
3549138	49593084	-46043964	2.120.044.917
6330672	49593084	-43262412	1.871.636.248
21542	49593084	-49571542	2.457.337.726
			21.662.046.223

V=1/8(21662046223)=2.707.755.777

2- المصرف التجاري العراقي

Xi	X	Xi –x	(xi – x)2
109387947	**49.445.165.75**	**59.942.781.25**	**3.593.137.023**
176917852	**49.445.165.75**	**127.472.686.25**	**16.249.285.739**
11128435	**49.445.165.75**	**-38.320.330.75**	**1.468.447.748**
10797907	**49.445.165.75**	**-38.647.258.75**	**1.493.610.608**
82681067	**49.445.165.75**	**33.235.901.25**	**1.104.625.131**
840598	**49.445.165.75**	**-48.604.567.75**	**2.362.404.006**
3082340	**49.445.165.75**	**-46.362.825.75**	**2.149.511.611**
728780	**49.445.165.75**	**-48.716.385.75**	**2.373.286.240**
			30.794.308.111

V=1/8(30794308111)=3.849.288.513

وبصورة عامة يمكن القول، بأنه كلما كانت قيمة V صغيرة فأن ذلك يعني ان البيانات المحاسبية المنشورة ذات موضوعية عالية والعكس صحيح .
ويمكن استعراض قيمة V للمصارف عينة الدراسة من خلال الجدول الاتي :
جدول (1)

	مصـــرف الشـــرق الاوســـط العراقـــي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف بغداد	المصرف التجـاري العراقي
2008	**143352058**	**8080436**	**196338796**	**187943460**
2009	**5213975142**	**482061121**	**1751748415**	**2863005515**
2010	**7935587584**	**170369200**	**2707755777**	**3849288513**

حيث نجد ان قيم V لجميع المصارف الاهلية وللسنوات 2008،2009،2010 كانت في تزايد . مما يعني ان موضوعية البيانات المحاسبية المنشورة في حساب الارباح والخسائر والتوزيع في نقصان ابتداء من العام 2008 وحتى العام 2010.

اما لو اردنا تحديد موضوعية حساب ملخص الدخل والتوزيعات في أي المصارف كانت افضل فاننا سنجد ان مصرف الاستثمار العراقي، افضل المصارف الاهلية، اذ ان قيمة V وللسنوات الثلاثة لهذا المصرف اقل من قيم V لبقية المصارف . على الرغم من انها سنويا في نقصان .

وزيادة في تأكيد النتائج التي تم التوصل اليها، سنعرض نسب الربحية للمصارف الاهلية لمقارنة هذه النسب مع متوسط النسب المحددة كمعيار للمصارف المتعثرة وغير المتعثرة، فضلا عن مقارنتها مع النتائج التي تم التوصل اليها في الجدول رقم (1) .

أولا : نسبة صافي الربح بعد الضرائب : اجمالي الموجودات .

جدول (2)

	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف بغداد	المصرف التجاري العراقي
2008	%5	%2	%2	%2
2009	%8	%1	%4	%2
2010	%1	%3	%5	%4

وقد بلغ متوسط هذه النسب 5% في المصارف المتعثرة في حين انها بلغت 9% في المصارف غير المتعثرة.

ومن مقارنة النسب الظاهرة في الجدول رقم (2) مع ما ذكر اعلاه، نجد ان جميع المصارف متعثرة، مما يعني فشل الادارة في السياسة الاستثمارية لاموال المساهمين .

اما لو تم مقارنة الجدول رقم (2) مع الجدول رقم (1)، نجد انه يؤكد النتائج التي تم التوصل اليها في هذا الجدول، فعندما تفشل الادارة في السياسة الاستثمارية فان ذلك يعني لجوئها الى اساليب كأساليب المحاسبة المصطنعة لتغطي هذا الفشل من خلال اظهار الارباح لجذب المساهمين الجدد، ولطمأنة المساهمين الحاليين .

ثانيا : نسبة صافي الربح القابل للتوزيع : حقوق المساهمين

جدول (3)

	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف بغداد	المصرف التجاري العراقي
2008	%22	%7	%10	%13
2009	%43	%7	%28	%22
2010	%6	---	%30	%30

اختلفت هذه النسب في المصارف المتعثرة عنها في المصارف غير المتعثرة . فقد بلغ متوسط قيمة هذه النسب في المصارف المتعثرة 6%، في حين بلغت 11% في المصارف غير المتعثرة. وبالرجوع إلى الجدول رقم (3) ومقارنة النسب مع الفقرة أعلاه نجد أن اثر التشويه واضحا في البيانات المحاسبية، إذ من مقارنة هذا الجدول مع الجدول رقم (2)، يظهر لنا بوضوح محاولة التلاعب المحاسبي بالبيانات كما أن الجدول رقم (4) سيظهر لنا بوضوح اكبر هذا التلاعب .

جدول (4)

	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف بغداد	المصرف التجاري العراقي
2008	%17 -	%5-	%8-	%11-
2009	%35-	%6-	%24-	%20-
2010	%5-	---	%25-	%26-

يظهر الجدول السابق العتلة المالية للبنوك الاهلية خلال السنوات الثلاثة، والملاحظ انها سالبة لجميع االبنوك، مما يعني انها تعمل لغير صالح هذه المصارف وهذا مايؤكد التلاعب المحاسبي الذي شوه النسب في الجدول (3) . مما يثبت النتائج التي تم التوصل اليها في الجدول (1) . وكنتيجة نهائية اثبات فرضية البحث

النتائج والتوصيات :

تلجأ الكثير من الشركات الى التلاعب المحاسبي من خلال استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية، لإظهار إرباح مختلفة عما هي في الواقع، سواء كان ذلك عن تسجيل المعاملات المالية او عند الافصاح عنها، ويمكن القول ان هناك الكثير من أساليب المحاسبة االابداعية وان تطبيق نظام محاسبي موحد لايحول دون وجود مثل هذه الاساليب كما ان خضوع هذه الانظمة للمراجعة والتقييم لايعني بالضرورة ملائمتها للواقع العملي .

ويمكن القول إن لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية اثأر سلبية كبيرة تنحصر بشكل واضح في التأثير على الارباح الظاهرة في حساب ملخص الدخل والتوزيع المنشور . مما يسبب تشوية للبيانات المحاسبية بما يعكس جانب مخالف للواقع عن اعمال هذه الشركات، وبالتالي توصيل بيانات محاسبية مضلله الى مستخدميها، وهذا ماأظهره مقياس الموضوعية الذي اقترحه كل من (Jaedicke و Ijiri) ومحاولة هذه الشركات من اظهار ارقام ربح مخالفة للواقع مما اثر على موضوعية حساب ملخص الدخل والتوزيع المنشور ومصداقية الأرقام الظاهرة فيه، اذ ارتفعت قيمة V لجميع المصارف الاهلية (شركات مساهمة) وللسنوات الثلاثة بما يعني ان موضوعية القياس فيها تسير باتجاه متناقص سنويا .

كما ان ما أظهرته جداول نسب الربحية أكدت النتائج التي تم التوصل اليها، واظهرت التلاعب المحاسبي واضحا بشكل ادى الى تشويه هذه النسب، اذ اصبحت العتلة المالية ولجميع البنوك سالبة، مما يعني ان هناك تضليل للمساهمين . وهذا عكس ماتهدف اليه المحاسبة .

وللحد من ظاهرة التلاعب المحاسبي يقترح الباحث منح الاهتمام الكافي لهذه الظاهرة من قبل نقابة المحاسبين العراقية عن طريق المتابعة الجدية لتطبيق قواعد السلوك المهني سواء من قبل

المحاسبين او من قبل المدققين وضرورة اخضاع المصارف الاهلية شأنها في ذلك شأن المصارف الحكومية لرقابة ديوان الرقابة المالية او على الاقل اخضاع البنوك الاهلية لرقابة لجنة احد اعضائها من ديوان الرقابة المالية .

كما يقترح الباحث تضمين قانون سوق بغداد للأوراق المالية رقم (24) لسنة 1991 لمواد تنص على معاقبة الشركات المساهمة التي تتلاعب بنتائج حساباتها الختامية لتظهر ارباح غير حقيقية بما يؤثر على حجم التداول بأسهمها داخل السوق . اذ يلاحظ على هذا القانون انه ركز في كل من المادة (8) والمادة (34) على عملية الافصاح ولم يعطي عملية القياس الدقيق اهمية تذكر .

المراجع العربية :

- .مركز البحوث المالية والمصرفية،" هل يمكن استخدام المحاسبة الإبداعية لحجب السلبيات عن المساهمين"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد السابع، العدد الثاني، يونيو 1999 .
- عباس مهدي الشيرازي، " نظرية المحاسبة "، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990 .
- جمهورية العراق، مجلس المعايير والقواعد المحاسبية، القاعدة المحاسبية رقم (10)، 1998 .
- لجنة معايير المحاسبة الدولية، المعيار المحاسبي الولي رقم (32)، ترجمة امين فرح، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 94، شباط، 1996 .
- احمد رجب عبد العال، المحاسبة الادارية، بدون دار نشر، الاسكندرية، 1974 .
- الخشاوي , علي محمود و الدوسري , محسن ناصر ,(2008), المحاسبة الابداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها , ديوان المحاسبة , عمان , الاردن .
- السعدني،مصطفى حسن بسيوني، (2005)، المراجعه الداخليه في إطار حوكمة الشركات من منظور خدمات المراجعه الداخليه، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الاول : التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، المنظمه العربيه للتنميه الإدارية،القاهره(24-26)سبتمبر.
- مطر , محمد و الحلبي , ليندا حسن ,(2009) , دور مدققو الحسابات الخارجية في الحد من اثار المحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة الاردنية المؤتمر العلمي الدولي السابع كلية الاقتصاد والعلوم الادارية , جامعة الزرقاء الخاصة , للفترة من 10 -11 نوفمبر , الزرقاء – الاردن .

المراجع الاجنبية :

-Amat. O, Gowthorpe C, (2004), Creative Accounting Nature, Incidence and Ethical Issues, Journal of Economic Literature Classification.

-Greet,H., (2004),Business Goals and Corporate Governance, Asia Pacific Business Review,Vol 10,no 3-4, Spring-Summer :www.Ingentaconnect.com.

-Johnson, H.J., (2000), Corporate Accountability and Risk,Tone at the top Journal Published by:Institute of Internal Auditors, Issue 6, April.

- Mulford, C. E. Comisky, (2002). The Financial Numbers Game, John Wiley & Sons, Inc.

-Oliveras. E, Amat. O, (2003). Ethics and Creative Accounting: Some Empirical Evidence on Accounting for Intangibles in Spain, University of Pompous Fabra, Economics and Business working paper No. 732. available in www.upf.edu.

-Rabin CE, (2004) "Determinates of Auditors Attitudes Towards Creative Accounting, University of the Witwaterss. available in www.soa.wits.ac.za

-Barnea A., Ronen J. and Sadan S : Classificatory smoothing of income with extraordinary items ; the Accounting Review , January 2005.

-Nasser, K. Exploring the influences and constraints on creative accounting, Prentice Hall, London. 2004.

-Griffiths, Ian , Creative Accounting: How to make your profits , London.

Obeikan.com

دور المشاريع المقاولاتية في دعم التنمية الاقتصادية

أ. مسيخ أيوب
جامعة سكيكدة

ملخص:
ركزت هذه الدراسة على تجلية دور المشاريع والمؤسسات المقاولاتية في سبيل دعم التنمية الاقتصادية، من خلال العمل على توضيح ما تتسم به هذه المؤسسات والمشاريع من خصائص تجعلها قادرة على المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي، وزيادة حجم الاستثمار، والابتكار والتحديث، وإعادة هيكلة النسيج الاقتصادي، إضافة إلى تجديد حظيرة المؤسسات. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذا النوع من المؤسسات يشكل أداة جد فعالة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمعات.
الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التنمية الاقتصادية، روح المقاولاتية.

Abstract :
The study focused on clarifying the role of entrepreneurial projects and companies in promoting the economic development, by working on clarifying the features of this companies and projects that make them capable in effective contribution in economic growth, raising investment, innovation and modernisation, restructuring of the economic fabric, in addition to renewing the companies park. The study concluded that this kind of companies considered as a very effective tool, which contributes in achieving the economic development of societies.
Key words: entrepreneurship, economic development, entrepreneurial spirit.

مقدمة:
خلال العقد الماضي، برزت المقاولاتية كواحدة من أهم القوى في الاقتصاد العالمي وحتى في دراسات الأعمال والإدارة. حيث نجد أن عدد كبيرا من المسيرين والممارسين وحتى الباحثين الأكاديميين مقتنعون بأن النجاح المؤسسي والتنظيمي في بيئة الأعمال الحالية الشديدة التنافسية والكثيرة الاضطراب يعتمد أساسا على المرونة، والإبداع، والابتكار، والسرعة، وخلق القيمة. وجميع العناصر الآنفة الذكر تمثل الركائز الأساسية للروح المقاولاتية.
هذا ويعتبر **Octave Gélinier** وذلك بعد سنوات قليلة من الأزمة البترولية الأولى بأن: "البلدان، والمهن، والمؤسسات التي تعمل على الإبداع والابتكار والتطوير هي تلك التي تمارس المقاولاتية". حيث أن إحصاءات النمو الاقتصادي، والتبادل الدولي، والإبداع، وبراءات الاختراع بالنسبة للثلاثينيات المجيدة ترسخ نقطة مهمة للغاية ألا هي: "لا يمكن القيام بالسابق بدون المقاول".
هذه النظرة تؤكد بوضوح أنه من الضروري الاهتمام بعملية إنشاء المؤسسات، وتنمية الروح المقاولاتية والمبادرات الفردية، لما تلعبه الظاهرة المقاولاتية من دور كبير في اقتصاداتنا ومجتمعاتنا.

إشكالية الدراسة:
كل هذه الحيثيات مجتمعة تدعونا لطرح التساؤل الرئيسي التالي:
كيف يمكن ان تساهم المشاريع المقاولاتية في دعم التنمية الاقتصادية؟
ويمكننا تجزئة الإشكالية الرئيسية الى جملة من الأسئلة الفرعية التي نذكرها كما يلي:

- ✓ ماهي خصائص العملية المقاولاتية؟
- ✓ فيما تتمثل الآثار الاقتصادية للمشاريع المقاولاتية؟
- ✓ كيف تدعم الظاهرة المقاولاتية عملية التنمية الاقتصادية؟

أهداف الدراسة:
تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات والمشاريع المقاولاتية في سبيل دعم التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال إبراز خصائص ومرتكزات هذا النوع من المشاريع، وتوضيح أهم الآثار التنموية للظاهرة المقاولاتية على الصعيد الاقتصادي للمجتمعات.
محاور الدراسة:
بغية الإجابة على التساؤل الوارد أعلاه، ارتأينا تقسيم البحث إلى قسمين أساسيين كما يلي:

- **المحور الأول: أساسيات حول المقاولاتية.**
- **المحور الثاني: الآثار التنموية الاقتصادية للمشاريع المقاولاتية.**

المحور الأول: أساسيات حول المقاولاتية.

1- تعريف المقاولاتية (Entrepreneurship):
تعتبر عملية إعطاء تعريف محدد لظاهرة المقاولاتية أمرا بالغ الصعوبة، نظرا لتغير هذه الظاهرة ومما تتسم به من التعقيد، إضافة إلى ما يكتنفها من الغموض، فلا يوجد تعريف موحـــد لها، وهو الأمر الذي دفـــع ولفترة زمنية طويلـــة لحدوث جدل كبير حول تقديم تعريف موحد لمصطلح المقاولاتية في ميدان البحث العلمي، حيث يخبر **Churchill** بأن كثرة وتباين تعاريف المقاولاتية تعد من بين عوائق الكثير من الأبحاث والدراسات المثمرة، فيقول " **ما نقول حقا بخصوص المقاولاتية**".
لكن الأمر تراجع نوعا ما في بعد، نظرا للاهتمام والتوجه نحو دراسة كل من المقاول والممارسات المقاولاتية.
وفيما يلي نحاول ذكر بعض التعاريف المسندة إلى هذا المفهوم:
يعرفها **Verstraete** على أنها ظاهرة تقود لخلق مؤسسة، مدفوعة من طرف فرد أو مجموعة أفراد يمثلون شركاء بالنسبة للفرصة.[1]
هذا وقد حاول جملة من الباحثين تحديد مفهوم المقاولاتية، وذلك كما جاء في الكتاب المحرر من قبل "**Burger-Helmchen**"، حيث عرفها "**Gratner**" على أنها: "إنشاء منظمات، وهي العملية التي من خلالها تأتي منظمات جديدة إلى حيز الوجود"، وعرفها "**P.Drucker**" أيضا على أنها ذلك العمل الذي ينطوي على الابتكار والإبداع ومنح الموارد المتوافرة إمكانات إنتاجية جديدة. ويقول "**Fenkataraman**" أن المقاولاتية: "تعنى بالكيفية، و على يد من، و بأي الفرص تمت التضحية لإيجاد و اكتشاف و إنشاء منتجات المستقبل".[2]

---

[1] : Thierry verstraete et Alain fayolle, Paradigmes et entrepreneuriat, revue de l'entrepreneuriat, Vol4, n°1, 2005, p : 37.

[2] : سيف الدين علي مهدي، متطلبات وتحديات ريادة الأعمال بالمملكة العربية السعودية، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، السعودية، 2014، ص: 109.

كما ذهب كل من **"طاهر محسن منصور الغالبي"** و **"وائل محمد صبحي إدريس"** إلى تعريف المقاولاتية على أنها:" مجموعة الخصائص المتعلقة ببدء الأعمال والتخطيط لها وتنظيمها وتحمل المخاطر والإبداع في إدارتها".[3]

وانطلاقا من كل ما سبق يمكن تعريف المقاولاتية على أنها عملية إنشاء شيء جديد قيم (منظمة جديدة أو تطوير منظمة قائمة) من خلال تخصيص الموارد المالية و المادية و البشرية و الوقت اللازم، إضافة إلى الأخذ بالمبادرة و العمل الحر و الرغبة في تحقيق الذات، و الإبداع و الابتكار، و الميل و الاستعداد نحو المخاطرة، بهدف خلق قيمة مضافة من خلال المنتجات و الخدمات المطروحة و الحصول على العوائد الناجمة عن المخاطرة في رؤوس الأموال المستثمرة، و ذلك كله في إطار بيئة مضطربة و معقدة يسودها الغموض و يكتنفها حالات عدم التأكد.

2- خصائص المقاولاتية:

يمكن ذكر أهم سمات وخصائص المقاولاتية في النقاط التالية:[1]

- هناك القيادة، بيد أن المقاولاتية تمثل القوة الدافعة وراء الحقائق الاقتصادية؛
- المقاولاتية هي رؤيا شاملة واضحة مدعومة بالعديد من الأفكار الإبداعية القوية المحددة والمتميزة، أي الجديدة في السوق.[2]
- في روح المقاول (**Spirit of the Entrepreneur**) هناك رؤية لما هو أحسن من الوضع الحالي؛
- عن طريق العملية المقاولاتية يتم إيقاظ الحدس والبصيرة التي تضرب بجذورها في الخبرة، حيث يعمل المقاول على تطوير الرؤية المنبثقة عن الروح المقاولاتية وكذا الاستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ؛
- يعمل المقاول على تنفيذ هذه الرؤية بسرعة وحماس، حيث أن هذا العمل يمكن أن يوفر له الشعور التام بالمعيشة والارتياح والرضا في خدمة المجتمع؛
- المقاولاتية تمثل العمل الشخصي الحر الممارس من طرف الفرد انطلاقا من المزج بين العناصر الابتكارية والإبداعية والرغبة في التفرد وتحمل المخاطر والعمل الدؤوب، وهذا كله بهدف تقديم أشياء جديدة والخروج عن المألوف.

3- استراتيجيات المقاولاتية:

تعتبر استراتيجيات المقاولاتية من أبرز الاستراتيجيات الدافعة بالمؤسسات إلى الميل نحو تحقيق حاجيات ورغبات الزبائن والعملاء، إضافة إلى الوصول إلى بهذه المؤسسات إلى تحقيق الميزة التنافسية والتميز والتفرد، وذلك لما تتميز به هذه الاستراتيجيات من أهمية بالغة في ظل المنافسة الشديدة في الأسواق ما بين منشآت الأعمال، وتتمثل أهم هذه الاستراتيجيات أو الأبعاد فيما يلي:[3]

- الابتكار:

---

[3] : طاهر محسن منصور الغالبي وعبد الستار محمد العلي، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2009، ص: 561.

[1] : Touhami Brahim, Entrepreneurship and Business management in the globalisation, Revue de recherches et études Humaines, N°6, Université 20 Aout 1955, Skikda, Algérie, 2010, p:10.

[2] : السيد سالم عرفة، الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص: 139.

[3] : بلال خلف السكارنه، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص: 46.

أشار (**Van de Ven et al**) بأن عملية الابتكار في المؤسسات تعبر عن تطوير وتطبيق الأفكار الحديثة من طرف الموظفين الذين يضمنون على مدار الوقت الإجراءات مع الآخرين داخل ترتيب تنظيمي. هذا ويصف (**Zhuang**) الابتكار على أنه عملية عقلية ديناميكية تستوجب أن يكون التفكير الإبداعي ضمن مدخلاتها، وذلك بغرض تطوير أفكار جديدة أو خلق استعمالات حديثة لمنتجات قائمة أصلا، مع التأكيد على إلزامية أن يكون التجديد نحو الأحسن.[1]

- الإبداع:

يعرف (**J.Schumpeter**) الإبداع على أنه: "الحصيلة الناتجة عن ابتكار طريقة أو نظام جديد في الإنتاج يؤدي إلى تغيير مكونات المنتج وكيفية تصميمه".[2]

كما يعرفه (**LAELLUND**) على أنه**:** "عمل شيء ما أفضل، وهو امتلاك رؤية بفكرة ما وتحديد الثغرات التي تعترض تلك الرؤية والوصول إلى نتاج مفيد وعملي في نهاية الأمر".[3]

ومن أهم العناصر المكونة لعملية الإبداع، نذكر الآتي:[4]

- ✓ **الطلاقة**: وذلك من خلال إنتاج أكبر كم ممكن من الأفكار الجديدة خلال فترة معينة؛
- ✓ **المرونة**: بمعنى القدرة على التكييف حسب الموقف؛
- ✓ **المخاطرة**: بمعنى الميل نحو المخاطرة والاستعداد لها عنج تبني الأفكار والأساليب الجديدة؛
- ✓ **التحليل**: وذلك من خلال تفكيك العمل الإنتاجي الابتكاري إلى وحدات بسيطة ليعاد ترتيبها؛
- ✓ **الخروج عن المألوف**: من خلال الإتيان بالجديد وهدم القديم والخروج عن النزعة التقليدية، وذلك بما يتوافق والحاجات والرغبات الحالية.

- الميل نحو أخذ المخاطرة:

تتعرض المشاريع المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعديد من الأخطار التي تستوجب على المقاول التعامل معها وإدارتها بطريقة علمية ومنهجية بغية تجاوزها وتحقيق الاستمرارية والديمومة لها. كما وتعتبر أخذا المخاطرة ميزة بالغة الأهمية في المقاولاتية، حيث تنشأ المخاطر عند عدم معرفة المحصلة النهائية واحتمال تعدد النتائج.

حيث ينوه "**Antoncic Bostjan**" بأن سلوك أخذ المخاطرة غير محدود بين الأفراد والمؤسسات بالنسبة للمشاريع المقاولاتية الجديدة، حيث أن مستوى المخاطرة هو الذي يحدد صفة الشخص، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان عاملا وكلما أخذت في الارتفاع اتجه نحو المقاول (**Entrepreneur**). حيث تقوم عملية الأخذ بالمخاطرة أساسا على مبدأ المقامرة والمغامرة وكذا المخرجات المحصل عليها من هذه المخاطرة (الفوائد والعوائد المتوقعة)، كما أنها متصلة بصفة قوية بعملية اتخاذ القرارات.[1]

---

[1] : ممدوح عبد العزيز رفاعي، استراتيجيات الابتكار، المؤتمر العلمي الأول بعنوان دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، جامعة عين شمس، مصر، 11-12 مارس 2012، ص:3.

[2] : زايد مراد، الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول المقاولاتية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010، غير مرقم.

[3] : برافين جوبتا، ترجمة أحمد المغربي، الإبداع الإداري في القرن الواحد والعشرين، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص: 125.

[4] : عاطف عوض، أثر تطبيق عناصر الإبداع الإداري في التطوير التنظيمي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثالث، سورية، 2013، ص: 209.

[1] : Bostjan Antoncic, Risk Taking in Intrapreneurship : translating the individual level risk aversion into the organizational risk taking, Journal of enterprising culture, VOL 11, N° 1, March 2003, p:03.

- التميز والتفرد:
والذي يقصد به تميز المؤسسة عن غيرها من المنافسين سواء في طبيعة المنتج أو الخدمة المطروحة في السوق أو نوعية الموارد المتوفرة للمنظمة أو فيما يتعلق بمدى قدرة منظمة الأعمال على الإتيان بالجديد من حيث أساليب الإنتاج الحديثة أو الطرق التسييرية الجديدة، والذي يكسبها موقعا تنافسيا قويا يمكنها من اكتساب مزايا تنافسية تحقق لها البقاء والاستمرارية على المدى البعيد.[2]
إضافة إلى أنها تمثل عملية تقديم منتجات وخدمات جديدة فريدة من نوعها يصعب محاكاتها من قبل الوسط المنافس، وذلك من خلال استراتيجيتي الإبداع والابتكار.

- المبادأة:
والتي تعد العنصر الرئيسي والمشجع للإتيان بالجديد وتبني المخاطرة والقيام بالعمليات الإبداعية. فالاستباقية أو المبادأة تمثل مختلف جهود المؤسسة لتحديد حجم المفرص المستقبلية، ومن ثم تولي زمام المبادرة بملاحقتها واقتناصها من خلال المشاركة الفعالة في مشاكل المستقبل والتغييرات والحاجات، إضافة إلى توقع الاحتياجات المستقبلية للسوق بغية تقديم الجديد المناسب وطرحه في السوق سواء تعلق الأمر بالمنتجات أو الخدمات أو طرق الإنتاج أو أساليب الإدارة، وهذا كله بهدف تحقيق التميز وكسب الميزة التنافسية بما يضمن لها الديمومة ويبلغها الأهداف المنشودة.[3]
وفي هذا الصدد يشير "**Caruana**" بأن المبادأة هي قدرة المقاول على أخذ درجة عالية من المخاطرة تفوق الظروف البيئية المحيطة والتي يكون فيها مسؤولا عن النتائج في حال عدم بلوغ النجاح المرجو. ويتضمن بعد المبادأة ثلاث نقاط رئيسة نذكرها فيما يلي: [4]

- ✓ إقرار ملاحقة المؤسسات المنافسة من عدمها عن طريق الابتكار والإبداع؛
- ✓ الاختيار بين المحاولات الفعلية فيما يخص الإبداع، النمو، والتطوير؛
- ✓ محاولة التعاون مع المنافسين من أجل احتوائهم.

المحور الثاني: الآثار التنموية الاقتصادية للمشاريع المقاولاتية
يمكن ذكر أهم الآثار الاقتصادية المرتبطة بالظاهرة المقاولاتية من خلال العناصر التالية:

1- أثر المقاولاتية على إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي:
تصاحب الظاهرة المقاولاتية وعملية إنشاء المؤسسات في كثير من الأحيان سيرورات التحولات الهيكلية، وتغيرات المحيط السياسي والاجتماعي والتكنولوجي وكذا التنظيمي، حيث أن هذه التحولات والتغيرات تولد من اللأكادة وعدم الاستقرار والتي ينجم عنها ظهور فرص إنشاء نشاطات اقتصادية ومؤسسات جديدة، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تنوع في النسيج الاقتصادي بين المناطق، إضافة إلى الانفتاح على الصعيد الدولي.

---

[2] : ياسر سالم المري، ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2013، ص: 26.
[3] : Thomas Zellweger, and Philipp Sieger, Entrepreneurial orientation in long-lived family firms, small business economics, January 2012 ,Volume 38 ,Issue 1, p: 70.
[4] : Caruana. A, The effect of centralization and formalization on entrepreneurship in export firm, Journal of small business management, Vol 36, Issue 1, 2000, p:16.

هذا وتعد المقاولاتية قوة دفع تسهم بشكل كبير في الاندماج الاجتماعي، حيث أنها تتيح للأفراد العاطلين عن العمل خلق أعمالهم الخاصة انطلاقا من روح المبادرة والابداع لديهم، بما يحقق التوسع في إنشاء المؤسسات المقاولاتية بما يضمن التنوع في الاقتصاد.[1]

2- أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي:

تعلب الأعمال المقاولاتية دورا هاما في تطوير الاقتصاد وزيادة العوائد الاقتصادية، حيث أن المشروعات المقاولاتية ورأس المال المستثمر فيها يؤدي إلى فائض اقتصادي أفضل قياسا بالمؤسسات الكبيرة. إضافة إلى أنها تسهم وبشكل فعال في زيادة متوسط الدخل الفردي والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع.[2]

وفي هذا الصدد نجد العديد من الدراسات المنجزة بخصوص الدور الذي تلعبه المقاولاتية في النمو الاقتصادي للبلد والتي من أبرزها النموذج المقدم من طرف المرصد العالمي للمقاولاتية (**GEM**)*، والذي يدرس الرابط بين الحركية المقاولاتية (**Le dynamisme entrepreneurial**) وبين النمو الاقتصادي (**La croissance économique**)[3] وذلك من خلال مؤشر رئيسي هو الناتج الداخلي الخام (**PIB**) للفرد من خلال القدرة الشرائية، وقياس المقاولاتية من خلال معدل النشاط المقاولاتي.[4]

حيث يلعب المقاول دورا محوريا في السيرورات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص في حركيات إنشاء وتوسيع وإعادة الهيكلة للمؤسسات، وحسب نموذج (**GEM**) تتبع الحركية المقاولاتية ظروف المقاولة والتي تحوي: السياسات الحكومية، البرامج المتخصصة، التمويل، التعليم والتدريب، تحويل التكنولوجيا، البنية التحتية، وكذا المعايير السوسيوثقافية .... إلخ.

ويمكن أن نوضح نموذج (**GEM**) فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية من خلال الشكل الموالي:

---

(1) : Alain Fayolle, Le métier de créateur d'entreprise, Op.Cit, p : 31.

(2) : Alain Fayolle, Le métier de créateur d'entreprise, éditions d'organisations, paris, 2003, p : 26.

* : Global Entrepreneurship monitor.

(3) : Louis Jacques et Allain Fayolle, Devenir entrepreneur, Village mondial, Paris, 2006, p : 21.

(4) : Abderrahmane ABEDOU et Ahmed Bouyacoub et Hamid Kherbachi, L'entrepreneuriat en Algérie (GEM), Données de l'enquête GEM 2011, édition 2013, p : 54.

الشكل رقم (01): نموذج GEM للتنمية الاقتصادية

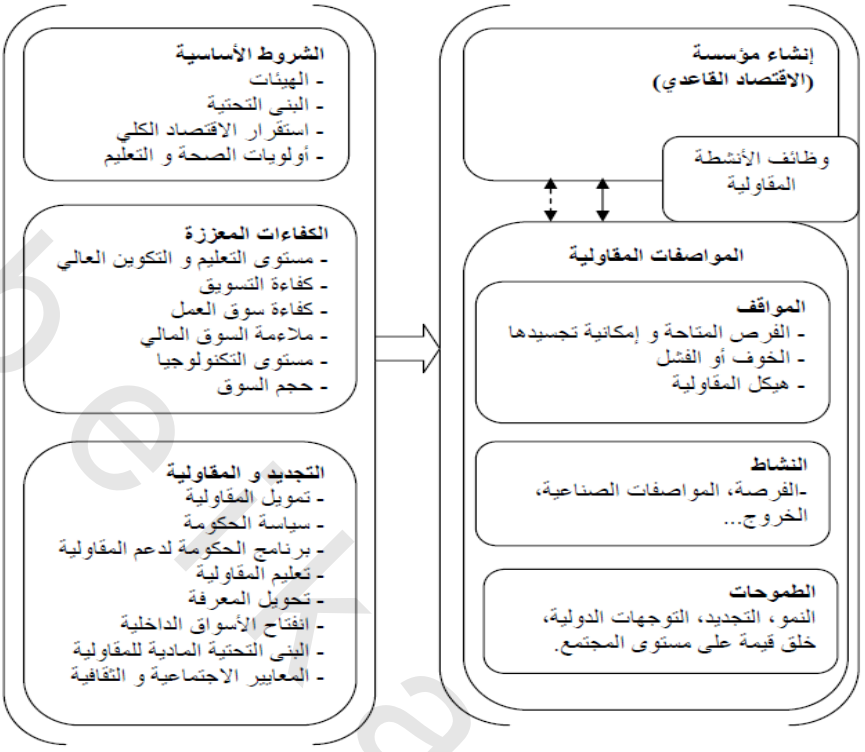

المصدر:

Dorota weclawska and Anna tarnawa, **Global entrepreneurship monitor report-Poland 2012**, Polska agencja, Warsaw, 2013, p: 11.

وكمثال عملي في هذا الصدد تساهم **3.6** مليون مشروع مقاولاتي في الصين بحوالي **56%** من **PNB**، و**75%** من القيمة المضافة الصناعية، و**62.3%** من الصادرات، و**75%** من التشغيل خارج الزراعة، و**65%** من براءات الاختراع، و**80%** من المنتجات الجديدة.[1]

3- أثر المقاولاتية على حجم الاستثمار:

تتميـــز المؤسســـات المقاولاتية و التي تكون غالبا مؤسسات صغيرة و متوسطة بارتفاع معدلات دوران رأس المال، و قدرة على تحقيق أعلى ربحية، حيث تؤدي هاتان الخصلتان إلى إضافة جزء من الأرباح المحققة لرأس المال، الأمر الذي ينجر عنه نمو في حجم رأس المال نتيجة للإضافات المتكررة، مما يجعل من هذه المشاريع نواة للصناعات الكبيرة و يؤثر بشكل إيجابي على اقتصاد الدول من خلال زيادة حجم الاستثمار الكلي و كذا معدلات النمو من خلال عمل مضاعفة الاستثمار المعجل، خاصة و أن غالبية كبريات المؤسسات المتواجدة في أماكن

[1] : Djemai Sabrina, Les PME exportatrices : croissance économique hors hydrocarbures, colloque international : évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement, la croissance économique, université de sétif1, Algérie, 11 et 12 mars 2013, p : 52.

مختلفة من العالم بما فيها أمريكا، أسست من طرف مقاولين يمتلكون رؤوس أموال غير كبيرة.[1]

4- أثر المقاولاتية على المؤسسات والهيئات:

تبحث الكثير من المؤسسات بما في ذلك بعض الهيئات عن تطوير وإيجاد والحفاظ على بعض الخصائص المقاولاتية من شاكلة روح تحمل المخاطرة، وروح المبادرة، والتوجه نحو الفرص بمرونة، أو بمعنى أشمل الروح المقاولاتية (**L'esprit entrepreneurial**).

ولهذا السبب فهي لا تتوانى عن التجند في نهج التغيير وأحيانا حتى التحول، ولذا تسعى العديد من المؤسسات في الوقت الحالي للاستحواذ على الكفاءات المقاولاتية. لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذه الحالة هو: كيف؟ والإجابة على هذا الأخير تتمحور أساسا في فكرتين أساسيتين نستعرضها فيما يلي:[2]

- ✓ تتمثل الفكرة الأولى في الحصول على الشروط الهيكلية والتنظيمية للمؤسسات، على اعتبار أنه: "من غير الممكن الحصول على رشاقة الغزال عندما نكون في وضعية الفيل". فخلال الثلاثين سنة الأخيرة تم اقتراح هذه الفكرة من قبل العديد من مسيري المؤسسات وكذا الاستشاريين.
- ✓ في حين تتمركز الفكرة الرئيسية الثانية في البحث عن الروح المقاولاتية (**L'esprit d'entreprendre**) وروح المؤسسة (**l'esprit d'entreprise**)، لدرجة تفكير البعض في إدراجها في النظام التعليمي بغية تعليمها والترويج لها على شاكلة " **Claude Allègre**" الذي يعتبر أن الهدف المرجو من التعليم العالي عموما هو تعويد الأفراد على إنشاء المؤسسات والابتكار والاختراع.

وانطلاقا من كل السابق فإن تأثير المقاولاتية على الاقتصاد ككل تأثير غير مباشر، والذي يتجلى أساسا من خلال مساهمة المؤسسات والهيئات المختلفة عن طريق البحث عن الروح المقاولاتية والعمل على الترويج لها بإنشاء المؤسسات والمشاريع المقاولاتية بشكل كبير، وما ينجر عن كل ذلك من خلق مناصب العمل وتخفيف حدة البطالة، الإبداع والابتكار، خلق القيمة والثروة ....إلخ.

5- أثر المقاولاتية في الإبداع والتجديد:

إن الابتكار والابداع ومحاولة الخروج عن المألوف تعتبر سمة أساسية تتعلق بإمكانيات المشروعات المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة في ردم الهوة بين الجوانب المعرفية وحاجيات السوق، وعليه فإن المقاولين يتبنون إنتاج سلع وخدمات جديدة إبداعية.

ويمكن القول بأن الرابط الأكثر وضوحا بين الابتكار والمقاولاتية، أو بين المبدع والمؤسسات الصغيرة يعزى إلى العمل المنجز من قبل الاقتصادي النمساوي "**J.Schumpeter**" والذي حدد خمسة مصادر أساسية للتدمير الخلاق (**Creative destruction**) والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:[1]

- ✓ إدخال منتج جديد؛
- ✓ تقديم أسلوب إنتاجي جديد؛
- ✓ فتح سوق جديد؛

---

[1] : صندرة سايبي، المقاولية وإستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2014، ص: 159.

[2] : Alain Fayolle, L'art d'entreprendre, Les Echos, Paris, 2007, p : 11.

[1] : David Deakins& Mark Freel, entrepreneurship and small firms, Mc Graw Hill education, UK, 2006, p: 116.

- ✓ خلق نوع جديد من المؤسسات الصناعية؛
- ✓ الحصول على مصدر جديد لتوريد المواد الأولية.

حيث يصف **Schumpeter** المقاولين بالأفراد المبدعين وينعتهم بوكلاء التغيير والتفكيك الخلاق، على اعتبار المقاول شخصا يكسر القيود والركود المسيطر في النظام الاقتصادي (يهدم القديم) ويبني على أنقاضه الحديث وغير المسبوق انطلاقا من الإبداعات الجديدة.

6- أثر المقاولاتية على تجديد حظيرة المؤسسات:

تسمح عملية إنشاء المؤسسات والأنشطة المقاولاتية بتجديد حظيرة المؤسسات (**Le parc d'entreprise)** بشكل متزايد من سنة لأخرى، والذي يكون في فرنسا مثلا في حدود **10%**، ذلك بما يسمح للأعمال المقاولاتية بضخ حوالي **2** مليون مؤسسة.[2]

الخاتمة:

إن الظاهرة المقاولاتية لا تعتبر وليدة اليوم، فهي قديمة، حديثة، ومتجددة في نفس الوقت. وهي تمثل عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة، سواء كان مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة، وذلك من خلال الابتكار، والابداع، والخروج عن المألوف، وأخذ المخاطرة، إضافة إلى المبادرة الفردية، بهدف خلق قيمة مضافة.

هذا وتلعب المشاريع المقاولاتية دورا جد فعال في التنمية الاقتصادية والمتجلي بشكل أساسي من خلال مساهمتها المعتبرة في زيادة حجم الاستثمار، وإعادة هيكلة النسيج الاقتصادي، والتجديد والإبداع، والمساهمة في النمو الاقتصادي، وتجديد حظيرة المؤسسات، إضافة إلى التأثير الكبير على المؤسسات والهيئات عن طريق البحث عن تنمية الروح المقاولاتية لدى الأفراد، الأمر الذي يسهم في زيادة أعداد الإنشاءات ومنه المؤسسات، وذلك كله بما يخدم الاقتصاد الوطني.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. السيد سالم عرفة، **الجديد في إدارة المشاريع الصغيرة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
2. برافين جوبتا، ترجمة أحمد المغربي، **الإبداع الإداري في القرن الواحد والعشرين**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.
3. بلال خلف السكارنه، **الريادة وإدارة منظمات الأعمال**، دار المسيرة، الأردن، 2008.
4. زايد مراد، **الريادة والإبداع في المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول المقاولاتية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010.
5. سيف الدين علي مهدي، **متطلبات وتحديات ريادة الأعمال بالمملكة العربية السعودية**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، السعودية، 109.
6. صندرة سايبي، **المقاولية واستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2014.
7. طاهر محسن منصور الغالبي وعبد الستار محمد العلي، **الإدارة الاستراتيجية**، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 561.
8. عاطف عوض، **أثر تطبيق عناصر الإبداع الإداري في التطوير التنظيمي**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد الثالث، سورية، 2013.

[2] : Alain Fayolle, Le métier de créateur d'entreprise, Op.Cit, p : 30.

9. ممدوح عبد العزيز رفاعي، **استراتيجيات الابتكار**، المؤتمر العلمي الأول بعنوان دعم وتنمية المشروعات الصغيرة، جامعة عين شمس، مصر، 11-12 مارس 2012.
10. ياسر سالم المري، **ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة في المملكة العربية السعودية**، أطروحة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

11. Abderrahmane ABEDOU et Ahmed Bouyacoub et Hamid Kherbachi**, L'entrepreneuriat en Algérie (GEM)**, Données de l'enquête GEM 2011, édition 2013.
12. Alain Fayolle, **Le métier de créateur d'entreprise**, éditions d'organisations, paris, 2003.
13. Alain Fayolle, **L'art d'entreprendre**, Les Echos, Paris, 2007.
14. Bostjan Antoncic, **Risk Taking in Intrapreneurship: translating the individual level risk aversion into the organizational risk taking**, Journal of enterprising culture, VOL 11, N° 1, March 2003.
15. Caruana. A, **The effect of centralization and formalization on entrepreneurship in export firm**, Journal of small business management, Vol 36, Issue 1, 2000.
16. David Deakins& Mark Freel, **entrepreneurship and small firms**, Mc Graw Hill education, UK, 2006.
17. Djemai Sabrina, **Les PME exportatrices : croissance économique hors hydrocarbures**, colloque international : évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi, l'investissement, la croissance économique, université de sétif1, Algérie, 11 et 12 mars 2013.
18. Dorota weclawska and Anna tarnawa, **Global entrepreneurship monitor report-Poland 2012**, Polska agencja, Warsaw, 2013.
19. Louis Jacques et Allain Fayolle, **Devenir entrepreneur**, Village mondial, Paris, 2006.
20. Thierry verstraete et Alain fayolle, **Paradigmes et entrepreneuriat**, revue de l'entrepreneuriat, Vol4, n°1, 2005.
21. Thomas Zellweger, and Philipp Sieger, **Entrepreneurial orientation in long-lived family firms**, small business economics, Volume 38 ,Issue 1, January 2012.
22. Touhami Brahim, **Entrepreneurship and Business management in the globalisation**, Revue de recherches et études Humaines, N°6, Université 20 Aout 1955, Skikda, Algérie, 2010.

مدى العلاقة التبادلية بين أنظمة التكاليف البيئية وترشيد القرار الاستراتيجي
دراسة استطلاعية على عينة من الشركات الصناعية

د .محمد المعتز المجتبى ابراهيم
جامعة الطائف السعودية
جامعة النيلين السودان
أ .محمد حازم إسماعيل الغزالي
جامعة الموصل العراق

المستخلص

هدف البحث للوصول الى أن انظمة التكاليف البيئية تؤثر على اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المحافظة الشركات الصناعية لإيصال النتائج للجهات المستفيدة مع الأخذ بالاعتبار الآثار البيئية والالتزامات والتكاليف المترتبة عليها. وركز البحث على اهمية الاهتمام المتزايد من قبل الشركات وأفراد المجتمعات المهتمة بالبيئة بضرورة المحافظة على البيئة من التلوث والوصول إلى جودة عالية للمنتجات من خلال اتخاذ قرارات ستراتيجية لاستمرارية الشركات الصناعية وابعاد المخاطر التي تترتب عليها مستقبلاً. وانطلق البحث من مشكلة مفادها ان انظمة التكاليف البيئية هي من أهم العوامل التي تدخل في القرارات الاستراتيجية للشركات الصناعية فقد افاقت الشركات الصناعية في غفلة من الضرائب البيئة التي تفرض عليها من خلال اللوائح والقوانين الموضوعة لحماية البيئة من التلوث والتي بخلافها يتم غلق المصانع بسبب مخالفاتها البيئية التي تضر العاملين فيها والمجتمع بشكل عام، وترجع اشكالية الدراسة الى أسباب تفوق اهتمام الشركات الأجنبية بالإنتاج الاخضر على الشركات العربية من حيث اهتمامها بالبيئة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ضمن الأساليب المتطورة التي تتبعها تلك الشركات في المحافظة على البيئة. واعتمد الباحث المنهج الوصفي في بناء القاعدة النظرية للبحث من خلال الرجوع الى الكتب والبحوث العلمية المنشورة ذات العلاقة بالموضوع. ومن ثم اعتماد المنهج التحليلي من خلال الاستبيان لدى افراد عينة البحث. ومن اهم استنتاجات البحث بوجود علاقة إيجابية بين نظم التكاليف البيئية والقرارات الاستراتيجية حيث تؤثر نظم التكاليف البيئية إيجابياً في على ترشيد القرار الاستراتيجي من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة حول الخطر المحدق بالمؤسسة، وسهولة التعامل مع الخطر والتقليل من آثاره إلى الحد الأدنى. بالإضافة الى تقليل المخاطر البيئية الفاعلة في الحد من الفساد الإداري والمالي في تلك الشركات الصناعية والتي ستؤدي إلى تحقيق المصداقية في الافصاح البيئي للتقارير المالية. ومن اهم التوصيات التي توصل اليها البحث إعداد خطط للتخفيف من حدة المخاطر البيئية التي اختيرت، والهدف من هذه الخطط هو وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات استراتيجية بعيد الامد لحماية حقوق ومصالح حملة الاسهم وحماية حقوقهم ومصالحهم في الوحدة الاقتصادية واتخاذ قرارات ذات تفكير استراتيجي يخدم المصالح.

Abstract

Research goal to get to the environmental costs that systems affect strategic decision-making in the province of industrial companies for the delivery points of the results of the beneficiary, taking into account the environmental impacts and obligations and the costs of them. Research the importance of increasingly center stage by companies to individuals interested communities to the environment necessity preserve the environment from pollution access high-quality products through the adoption of a strategy for the continuity of industrial companies and the dimensions of the decisions of the risks entailed in the future. And launched search of that problem that the environmental costs of systems are the most important factors involved in making the strategy of industrial companies were recovering industrial companies in the absence of the tax environment in which they imposed on them through regulations and laws designed to protect the environment from pollution and other than be closed factories because of environmental irregularities that harmful to workers and the community in general, and the study problematic due to reasons outweigh the interest of foreign companies on the Arab green production companies in terms of their interest in the environment in strategic decision-making within the sophisticated tactics of those companies in the preservation of the environment. Researcher descriptive method adopted in the construction of the theoretical base of the search by reference to published books and scientific research related to the subject, And then adopt the analytical method through the questionnaire with the research sample. The most important conclusions of the Research the existence of a positive relationship between environmental costs and strategic decisions affecting systems where the environmental costs of systems in a positive strategic decision to rationalize by providing the necessary data and information about the threat to the institution, and ease of dealing with risk and reduce its effects to a minimum. In addition to the actors to reduce environmental risks to the reduction of administrative and financial corruption in those industrial companies that will lead to achieving credibility in the environmental financial disclosure reports. It is the most important recommendations of the research prepare plans to mitigate the environmental risks that have been selected unit, the goal of these plans is to provide the necessary to take a long-term strategy to protect the rights and interests of shareholders and the protection of their rights and interests in the economic unit and take the same strategic thinking serves the interests Decisions information.

المقدمة

تعد عملية اتخاذ القرارات مسالة أساسية في كل منشأة صناعية أو منشأة حكومية ومدنية وفي مختلف المفاصل الإدارية. ويعد القرار عنصر حتمي في كافة صور ومراحل النشاط الإداري، وترتبط عملية اتخاذه ارتباطا وثيقا بالقيادة العليا، حيث يلعب القادة والمدراء دورا رئيسيا في هذه العملية من ناحية، ولمساهمة القرارات المتخذة في تحقيق إنجاز أهداف المنشأة والحاسمة في عملية ديمومة المنشأة، إذ تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل تنتهي باتخاذ القرار المناسب، كما أنها تخضع لتأثيرات عدة عوامل داخلية وخارجية وبدرجات مختلفة، ويعتبر القرار الاستراتيجي من أهم القرارات التي تقدم عليها المنشأة الصناعية لإنجاز الأهداف الرئيسية، وقد تتفرع منها قرارات تكتيكية أو مرحلية تتعلق بكيفية تحقيق هذه الأهداف، وتتضمن هذه القرارات استثمارات كثيرة والتزامات طويلة الأجل، وتشمل أكثر من إدارة في هيكلية صنع القرار، وتأخذ عدة جوانب مؤثرة في المنشأة كلها.

ولأنظمة التكاليف بشكل عام والتكاليف البيئية بشكل خاص دور مهم وأساسياً في صنع القرارات نظراً لما تقدمه من مساعده في معرفة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. ومع تزايد مصادر التلوث زادت التكاليف البيئية، وقد واكب هذا التزايد بالتكاليف البيئة اهتمام من قبل المحاسبين الإدرارين الذي قاموا بالبحث عن سبل حماية المنشأة من الضياع والذي يحدث عن طريق الهدر في التكاليف وتكون هذه التكاليف مستترة ضمن بنود التكاليف غير الصناعية حيث اجبر متخذي القرار الى البحث عن سبل لتطوير أسلوب العمل الإداري والابتعاد عن نهج التجربة والعشوائية في صنع القرارات الاستراتيجية.

مشكلة البحث:

تعد انظمة التكاليف البيئية من أهم العوامل التي تدخل في القرارات الاستراتيجية للشركات الصناعية فقد افاقت الشركات الصناعية في غفلة من الضرائب البيئة التي تفرض عليها من خلال اللوائح والقوانين الموضوعة لحماية البيئة من التلوث والتي بخلافها يتم غلق المصانع بسبب مخالفاتها البيئية التي تضر العاملين فيها والمجتمع بشكل عام، وترجع اشكالية الدراسة الى أسباب تفوق اهتمام الشركات الأجنبية بالإنتاج الاخضر على الشركات العربية من حيث اهتمامها بالبيئة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية ضمن الأساليب المتطورة التي تتبعها تلك الشركات في المحافظة على البيئة.

أهمية البحث:

تستمد اهمية البحث الى الاهتمام المتزايد من قبل الشركات وأفراد المجتمعات المهتمة بالبيئة بضرورة المحافظة على البيئة من التلوث والوصول إلى جودة عالية للمنتجات من خلال اتخاذ قرارات ستراتيجية لاستمرارية الشركات الصناعية وابعاد المخاطر التي تترتب عليها مستقبلاً.

هدف البحث:

يتمثل هدف البحث للوصول الى أن انظمة التكاليف البيئية تؤثر على اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المحافظة الشركات الصناعية لإيصال النتائج للجهات المستفيدة مع الأخذ بالاعتبار الآثار البيئية والالتزامات والتكاليف المترتبة عليها.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها" **هنالك علاقة واثر لأنظمة التكاليف البيئية في ترشيد القرارات الاستراتيجية للشركات الصناعية".**

منهجية البحث:
اعتمد الباحث المنهج الوصفي في بناء القاعدة النظرية للبحث من خلال الرجوع الى الكتب والبحوث العلمية المنشورة ذات العلاقة بالموضوع. ومن ثم اعتماد المنهج التحليلي من خلال الاستبيان لدى افراد عينة البحث.

حدود البحث:
تمثل الشركات الصناعية العراقية الحدود المكانية للبحث، وتمثل البيانات التي تم استقصائها للسنة 2016 حدوداً زمانية له, حيث ان جمع البيانات والمعلومات التي اعتمدت في جمع البيانات وتحليلها وفق برنامج الـspss المختص في التحليل الاحصائي.

محتويات البحث:

المبحث الاول: مفهوم أنظمة التكاليف البيئية.
المطلب الاول: مبررات وأسباب الاهتمام بالتكاليف البيئية.
المطلب الثاني: التكاليف البيئية ومكوناتها.
المبحث الثاني: ماهية القرارات الاستراتيجية.
المطلب الأول: مفهوم وأهمية ومميزات القرارات الاستراتيجية.
المطلب الثاني: أهمية القرارات الاستراتيجية.
المطلب الثالث: مميزات القرارات الاستراتيجية.
المبحث الثالث: علاقة أنظمة التكاليف البيئية في اتخاذ القرار الاستراتيجي.
المطلب الاول: تحليل مراحل عملية صناعة القرار الاستراتيجي البيئي.
المطلب الثاني: تحديد الأهداف الاستراتيجية للتكاليف البيئية.
المطلب الثالث: توليد واختيار البدائل الاستراتيجية لأنظمة التكاليف البيئية.
المبحث الرابع: الدراسة الميدانية.

المبحث الاول: مفهوم أنظمة التكاليف البيئية
إن مصطلح التكاليف البيئية قد ورد في معجم المهتمين بالبيئة، وأشير إليه بطرق مختلفة، فقد أشير الى التكاليف التي تحصل لأجل الاستجابة مع المعايير التنظيمية، أو انها هي التي تحصل لأجل تقليل أو إزالة الملوثات أو الحد من تحرير المواد الخطرة، فضلا" عن أشارته إلى كل من التكاليف الأخرى المرتبطة بممارسات المنشأة التي تروم من ورائها إلى تقليل الآثار البيئية والتكاليف الناجمة عن عدم الاهتمام بذلك[1]. وكما أن هنالك أسباب كثيرة استدعت الاهتمام بهذه التكاليف، حيث أن التكاليف المنسوبة إلى البيئية قد تكون تكاليف سببية، أو تكاليف مولودة بالفطرة (cost caused and cost borne) أي إنها موجودة منذ النشأة أو التصميم، وإن التكاليف البيئية السببية تعني تلك التكاليف المرتبطة مع الشركات المسببة فعلاً تدهوراً بيئياً بفعل الأنشطة التي تقوم بها، أما التكاليف المولودة بالفطرة فهي تلك التكاليف البيئية المولودة من لدن الشركات مستقلة فيما إذا كان لديها سبب فعلي أو محتمل للتدهور البيئي[2].
وإن تعريف التكاليف البيئية يعتمد على استخدام المعلومات للشركات الصناعية، حيث أن المشكلة الأساسية في المحاسبة الإدارية البيئية هي أنها تفتقر إلى تعريف معياري أو قياسي

[1]) US EPA: Incorporating Environmental cost and Consideration into decision making. Washington، 1996.p:6.

[2]) الشعباني، صالح إبراهيم. (1998): معايير التكاليف البيئية, اطروحة دكتوراه, جامعة بغداد, العراق، ص 47.

للكلف البيئية فهي تتضمن كلفاً متنوعة مثل كلف التخلص، وكلف الاستثمار، وأحياناً أيضاً كلفا" خارجية (كلفاً متحققة خارج الشركة)، فإن أغلب تلك الكلف لا يتم تتبعها عادة بصورة نظامية ولا يتم عزوها إلى العمليات والمنتجات ذات العلاقة ولكن ببساطة يتم تضمينها في حساب المصاريف الصناعية غير المباشرة، الأمر الذي يؤدي إلى سوء تحميل تلك التكاليف على الأنشطة والمنتجات المسببة لها، فضلاً عن الإخفاق في تشخيص فرص تخفيض الكلفة وفرص التحسين الأخرى، واتخاذ قرارات غير صحيحة لتسعير المنتوج أو الخدمة، وقرارات غير صحيحة بخصوص المزيج والتطوير، وهذا يقود إلى الفشل في تعزيز قيمة الزبون في الوقت الذي تزيد فيه المخاطر الجانبية للاستثمارات والقرارات الأخرى التي تنطوي على نتائج طويلة الأمد[3].

المطلب الاول: مبررات وأسباب الاهتمام بالتكاليف البيئية.

لقد تزايد الاهتمام بالتكاليف البيئية بصورة كبيرة، حيث قدرت التكاليف في المملكة المتحدة(UK) بمقدار(14) بليون جنيه إسترليني والذي يخص قطاع الأعمال منها(8) بليون جنية إسترليني، وفي الولايات المتحدة الأمريكية(USA) قدرت التكاليف البيئية في عام 1991 بحوالي (752) بليون دولار، إذ وصلت التكاليف البيئية في"Amoco Yorktown" وهي شركة لتكرير البترول في عام 1995 إلى (22%) من تكاليف التشغيل وهي نسبة عالية جداً، وعليه تعد التكاليف البيئية متعددة ومتنوعة حسب طبيعة أنشطة وأعمال كل شركة صناعية[4].

ونظرا" لكون الأداء البيئي أحد المقاييس المهمة لنجاح المنظمة فأن الكلف والأداء البيئة يستحقان اهتمام الإدارة للأسباب الآتيــة[5]:

1. تعد التكاليف البيئية هي واحدة من بين أنواع الكلف المختلفة التي تتحملها منظمات الأعمال عند قيامها بتصنيع السلع أو تقديم الخدمات لعملائها.
2. تعمل على تقليل أو تجنب الكثير من الكلف البيئية نتيجة قرارات المنظمة بدءا" من التغييرات التشغيلية والداخلية إلى الاستثمار في تكنولوجيا "العمليات الخضراء" لإعادة تصميم العمليات/المنتجات، إذ إن الكثير من الكلف البيئية مثل (مواد أولية تالفة) قد لا توفر قيمة مضافة إلى العملية، النظام أو المنتوج، عليه فبالإمكان تجنب مثل هذه الكلف.
3. ساعدت الكثير من الشركات في اكتشاف الكلف البيئية التي يمكن تخفيضها عن طريق توليد الإيرادات من خلال بيـع المخلفات والمنتجات العرضية أو تراخيص التكنولوجيا النظيفة.
4. إن فهم التكاليف البيئية وأداء العمليات والمنتجات يمكن أن يعزز إنشاء أنظمة أكثر دقة لتحديد الكلفة وتسعير المنتجات، مما يساعد الشركة في تصميم عمليات أكثر تفضيلا" من الناحية البيئية في المستقبل.
5. تمكن الإدارة من تحقيق الميزة التنافسيـة التي تنتج من العمليات، المنتجات، والخدمات بشكل أفضل لتكون مقبولـة من الناحية البيئية.

---

[3]) EPA، Victoria ،(2003)، What is Environmental management Accounting ،General publishing ،14 July ، http:// epa.vic.gov.uk

[4]) Heller، M.، Shields، D.، and Boloff (1995)، "Environmental Accounting- Case Study" Amoco Yorktown Refinery in green Ledgees: Washington Dc، World Resource Institute، PP7.

[5]) US EPA : an introduction to environmental accounting As a business management tool ; Key Concept and terms. Washington, June , 1995, p:2-1.

6. تعمل على زيادة التحاسب عن الكلف البيئيـة والأداء يمكـن أن يدعم تطور الشركة وعملياتها على مستوى نظام الإدارة البيئية الشاملة، مثل هذا النظام سيكون ضروريا" للشركات المرتبطة بالتجارة العالميـة من خلال اتفاقية المعيار العالمي (ISO 14001) المطورة من قبل المنظمة العالمية للتقييس.

ويرى آخرون أن هنالك مجموعة من العوامل التي أدت إلى ضرورة الاهتمام بمعلومات التكاليف البيئية وتتمثل تلك العوامل وفق الآتي[6]:

- الطبيعة الكمية المالية للكثير من المعلومات الخاصة بالأنشطة البيئية وتؤثر تأثيراً جوهرياً على أصول المشروع ونفقاتهِ والتزاماتهِ.
- الحاجة إلى المساهمة في اعداد تقرير تكاليف التلوث على المستوى القومي والذي يفيد في الحصول على المؤشرات التي تمكن من متابعة التلوث الناتج عن الأنشطة المختلفة وإجراءات الدراسات اللازمة التخصصية.
- إن الكثير من التكاليف البيئية يمكن تخفيضها أو حتى تجنبها نهائياً نظراً لكون هذه التكاليف لا تضيف أي قيمة للمنتجات، كما يؤدي ذلك إلى تحسين الأداء البيئي للشركة، بالإضافة إلى توفير معلومات أدق للشركة عن التكاليف البيئية، وتسعير منتجاتها، وتحقيق المنافسة لمنتجات الشركة من خلال الإعلان والترويج لمنتجات ذات مواصفات بيئية أفضل.

وعليه يرى الباحث أن زيادة وتنامي الوعي والاهتمام بالبيئة بشكل عام والتكاليف البيئية بصفة خاصة في الشركات المسببة للتلوث أو التي لها تأثير على البيئة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تأثرت بالقوانين والتشريعات البيئية وذلك بفرض ضرائب إضافية على الشركات المسببة للتلوث، إذ أن حساب التكاليف البيئية يُساعد على وضع القواعد والأسس لصنع القرارات الإدارية، والرقابة على العمليات الإنتاجية، وتقديم معلومات كافية للغير مثل المساهمين والموردين والضرائب، كما أن حساب هذا التكاليف يُساعد على زيادة العائد وتعظيم الأرباح وذلك عن طريق خفض أو التقليل من تكاليف الإنتاج، لذلك فإن تحديد عناصر التكاليف البيئية يُسهم في تحديد تكلفة المنتج الصحيحة وهذا بدوره يسهم في ترشيد قرارات التسعير وبالنهاية يؤدي إلى تحسين الأرباح وحماية البيئة. وسيقوم الباحث بالتطرق إلى مكونات التكاليف البيئية في الفقرة الثانية الوارد أدناه.

المطلب الثاني: التكاليف البيئية ومكوناتها.

لقد تباين المحاسبون الإداريون بوجهات النظر حول تصنيف التكاليف البيئية وذلك من خلال التعرف على طبيعة ومكونات التكاليف البيئية, ولإعطاء صورة شاملة وواضحة عنها والتي يجب ان تأخذ حيزاً كافياً لكي يتم تصنفها عبر مجموعات شاملة وتكون وفق الاتي:

1. تكاليف المواد للمخرجات السلعية (Materials costs of product output):

تغطي هذه المجموعة كلف شراء المواد التي تتحول في النهاية إلى مخرجات سلعية (منتجات، منتجات عرضية، تعبئة وتغليف) هذه المواد ذات آثار بيئية محتملة عندما تغادر المنظمة، على سبيل المثال، المنتوج الحاوي على مواد سمية بعد أن يتم التخلص منه من

[6]) الصوفي، فارس جميل حسين، وآخرون. (2012): " أهمية التكاليف والافصاح البيئي في ترشيد القرارات الادارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، ص220.

خلال طمره في نهاية حياته، فضلا" عن ذلك، فأن استخراج جميع الموارد الطبيعية سيكون له آثار بيئية مثل إزعاج النظام البيئي في موقع الاستخراج[7].

لذا فأن هذه المجموعة للتكاليف تتضمن كلف شراء المواد الداخلة التي يتم تحويلها الى منتجات، منتجات عرضية، وتعبئة وتغليف، وهذه البيانات الكلفوية تساعد الشركات الصناعية لكي تدير بفاعلية الآثار البيئية لمنتجاتها، فقد تقوم باستبدال المحتويات السمية للمنتوج ببديل أقل سمية وذو فاعلية من الناحية الكلفوية، كما إن الجانب الكمي للمحاسبة البيئية يوفر معلومات محاسبية مطلوبة لتقدير هذه التكاليف البيئية والتي بضمنها كلف شراء المواد والتي تحتاجها الشركات الصناعية باعتبارها كلف شراء المواد الداخلة التي تصبح جزءً من مخرجات المنتوج النهائي، وتشمل، (مواد أولية ومساعدة، مواد تعبئة وتغليف، المـــاء)[8].

كما أنه لا يتم تضمين كلفة شراء المواد التشغيلية في هذه المجموعة لأن هذه المواد لا يمكن أن تصبح أبدا" جزءا" من المنتج النهائي المادي. وبالنسبة للماء فقد يصبح جزءا" من المنتج النهائي أو يستخدم مادة تشغيلية، وهنا يمكن تضمين نسبة من الماء الداخل في المنتجات النهائية[9].

2. تكاليف المواد للمخرجات غير السلعية (Non-Product Materials Costs of (Output

على الرغم من أن المخرجات السلعية عادة ما تشكل المقادير الأكبر من المخرجات المادية في العمليات التصنيعية، فأن المخرجات غير السلعية (الفضلات والانبعاثات المتولدة في العمليات التصنيعية) يمكن أن تشكل نسبة كبيرة ومكلفة بالإضافة الى كونها مهمة من الناحية البيئية، لذلك فإن جميع المواد الداخلة تغادر الشركة كمخرجات سلعية وغير سلعية، بالإضافة الى أن كلف شراء المواد الداخلة المتحولة إلى مخرجات تكون ايضاً غير سلعية، على الرغم من أن الكثير من الشركات الصناعية قد تعدُّ هذه الكلف بأنها ذات علاقة بالكفاءة، أو النوعية فهي أيضا" ذات علاقة بالبيئة لأنها تساعد المنظمة على أدارة الآثار البيئية للفضلات والانبعاثات بفاعلية كلفوية. مثال ذلك قد يمكن اعتبار شراء معدات أكثر فاعلية (تولد فضلات أقل لكل وحدة منتجة)، في الواقع فأن كلف المواد للمخرجات غير السلعية غالبا" ما تكون أعلى من كلف الحماية البيئية المألوفة الظاهرة في المجاميع[10].

وعليه فإن هذه المجموعة تتضمن أيضا" كلف معالجة المواد الأولية والمساعدة إلى النقطة التي تتحول فيها إلى فضلات وانبعاثات، حيث أن كلف المعالجة هذه هي نسبة من اندثار

---

7) International Guidance workbook، IFAC workbook، Environmental Management Accounting , 2005، p:39.

8) Strobel: Flow Cost Accounting. Augsburg, Germany: Institute for Management Accounting, 2005, http://www.emawebsite.org/documents/emaric_347.pdf, In (IFA) international guidelines on environmental management Accounting (EMA), 2005. p.14

9) International Guidance workbook , IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005, p:42.

10) Schaltegger , S., K. Müller and H. Hinrichsen. Corporate Environmental Accounting. Chichester, UK: John Wiley & Sons, 1996.

المعدات وكلف العمل التي تستخدم للمساعدة في توليد الفضلات والانبعاثات، ويمكن تقدير هذه الكلف على الأغلب كنسبة من الكلف المعيارية للإنتاج[11].

3. تكاليف الرقابة على الفضلات والانبعاثات (Waste & Emission Control Costs)

إن هذه المجموعة تتألف من الكلف الاتية[12]:

- كلف المناولة.
- كلف المعالجة والتخلص من الفضلات.
- كلف الإصلاح والتعويض المتعلقة بالضرر البيئي.
- اندثار معدات السيطرة على الفضلات والانبعاثات.
- مواد تشغيلية.
- رسوم وضرائب وإجازات.
- غرامات.
- تأمين.
- أية كلف إلزامية متعلقة بالضوابط ذات الصلة بالرقابة على الفضلات والانبعاثات.

أي إن هذه المجموعة تتعامل مع كلف الرقابة ومعالجة جميع أشكال الفضلات والانبعاثات حالما يتم توليدها مثل فضلات صلبة، فضلات خطرة، ماء الفضلات وانبعاثات الغازات، بالإضافة الى انها تتضمن أنشطة الرقابة على الفضلات والانبعاثات مثال على ذلك، كصيانة المعدات، ومناولة الفضلات الداخلية، ومعالجة الفضلات والانبعاثات، وتدوير الفضلات بعيداً عن الموقع، والتخلص من الفضلات، ومعالجة المواقع الملوثة، وعمليات أخرى لتنظيف التلوث، وأية كلف إلزامية تفرضها الضوابط البيئية ذات الصلة بالفضلات والانبعاثات المتولدة.

4. تكاليف البحث والتطوير (Research & Development Costs):

تتكون هذه المجموعة من كلف أنشطة البحث والتطوير ذات العلاقة بالبيئة كالأبحاث حول السمية المحتملة للمواد الأولية، وتطوير المنتجات ذات الطاقة الكفؤة، واختبار تصاميم المعدات الجديدة ذات الاستخدام العالي الكفاءة). وكما تتضمن كلف البحث والتطوير ذات العلاقة بالبيئة كلفاً من جميع الأصناف مثل اندثار المعدات، مواد تشغيلية، ماء وطاقة، كلف الإفراد والخدمات الخارجية. قد يتم تصنيف كلف البحث والتطوير في مجموعة خاصة لأنها أحيانا" قد تكون مؤثرة مقارنة بالكلف الأخرى ذات العلاقة بالبيئة[13].

5.تكاليف الوقاية وكلف الإدارة البيئية الأخرى:

(Prevention & other Environmental Management Costs)

إن تكاليف الوقاية مرتبطة ارتباطاً مباشرة بالسعي البناء لمنع تراكم الفضلات والانبعاثات السامة، وإن تكاليف الوقاية تتضمن الاتي[14]:

---

[11]) International Guidance workbook، IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005.

[12]) International Guidance workbook , IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005, p: 44-45.

[13]) International Guidance workbook , IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005, p: 48.

[14]) International Guidance workbook , IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005, p: 47.

أ– كلف أنشطة الإدارة البيئية المانعة مثل أدارة النظام البيئي الفعال، أنتـاج أنظف، الشراء الأخضر، الإدارة البيئية لسلسلة التجهيز والمسؤولية الواسعة للمنتج. كما تتضمن كلف أنشطة الإدارة البيئية العامة الأخرى مثل التخطيط البيئي والنظم (نظم الإدارة البيئية، المحاسبة المالية البيئية، المحاسبة الإدارية البيئية) القياس البيئي (المراقبة، تدقيق الأداء، تقييم الأداء)، الاتصال البيئي (الإبلاغ عن الأداء، مجاميع الضغط على الحكومة)، وأية أنشطة أخرى ذات علاقة مثل (الدعم المالي للمشاريع البيئية في المجتمع). تتضمن هذه المجموعة كلفا" مثل، (اندثار المعدات، مواد تشغيلية، ماء وطاقة، خدمات خارجية، كلف أخرى).

ب–كلف أخرى: أية كلف أخرى ذات علاقة بمنع التلوث والإدارة البيئية يجب تضمينها في هذه المجموعة، مثال ذلك كلف أدارة النظم البيئية أو الهبات الممنوحة للمبادرات البيئية أو الاحتياطيات الطبيعية. وفي الوقت الذي تعدّ فيه الهبات لأغراض المبادرات البيئية والاحتياطيات الطبيعية جزءً من سياسة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، فقد يتم استخدامها أيضاً تعويضاً للآثار البيئية في البلدان التي تكون فيها الضوابط البيئية غير صارمة.

6. التكاليف شبه الملموسة (Less Tangible Costs)

جميع الكلف في المجاميع السابقة متوفرة نظرياً في مكان ما في نظم المعلومات المحاسبية والإداريـة في المنظمة، وكل ما سيحتاجه المحاسبون والكوادر الأخرى هو التعاون لتشخيص تلك الكلف ثم القيام بالتحقق من عمليات التلوث البيئي). فبعض الكلف الأقل أهمية ذات العلاقة بالبيئة هي كلف فعليـة ولكن يصعب تقديرها. مثـال ذلك قد يمكن الاستدلال على الزيادة في إيرادات المبيعات من خلال الصورة البيئية الايجابية للشركة في أذهان زبائنها أو كلف الإنتاجية، وقد تكون الصـورة مخالفة في حالة انخفاض الإنتاجية المقترنة بالعمليات التي تتضمن نسب هدر عالية. ومن الجدير بالذكر إلى أن مفهوم " الهدر" ذو معنى مزدوج فالهدر يمثل مادة قد تم شراؤها ودفع ثمنها ولكنها لم تتحول إلى منتوج قابل للتسويق، عليه فهو إشارة إلى عدم كفاءة الإنتاج، لذا لابد من إضافة كلف المواد المهدورة، رأس المال والعمل للوصول إلى الكلف الكليـة البيئية للشركة وللحصول على قاعدة واضحة في الاحتساب واتخاذ القرارات. فالهـدر في هذا السياق يستخدم كمصطلح عام (للفضلات الصلبة، ماء الفضلات، والانبعاثات إلى الهواء)، ولذا فأنه يشتمل على جميع المخرجات الغير مادية. أن جميع المواد المشتراة (بضمنها الماء والطاقة) وفي ضوء الحتميـة الطبيعية يجب أن تغادر الشركة أما كمنتوج أو فضلات وانبعاثات.

وعليه يمكن أن يلخص الباحث أن التكاليف البيئية ينبغي أن تشمل جميع المكونات التي وردت في الدراسات السابقة، لأن التكاليف البيئية ينظر إليها بأنها ذات مردود إيجابي فهي أحد أهم عناصر التكاليف الخفية أو المستترة التي تؤثر على كلفة المنتج بصورة مباشرة، أو قد تكون داخلة ضمن العمليات الإنتاجية، والتي تنشأ من خلال العلاقة ما بين أنشطة الوقاية البيئية أو الضارة للبيئة، والتي تشمل تكاليف الاجراءات المتخذة أو المطلوب اتخاذها لإدارة الآثار البيئية التي تترتب على نشاط ما والمهمة من أجل اتخاذ قرارات إدارية جيدة، وسيقوم الباحث بالتطرق في الفقرة الثالثة من هذا المطلب إلى تحديد الكلف البيئية.

المبحث الثاني: ماهية القرارات الاستراتيجية.

يحتل القرار الاستراتيجي موقعاً مهماً في حياة أي منشأة ومواردها المادية والمالية والبشريـة وهذا يُفسر اهتمام الإدارة العليا بهذا النوع من القرارات ويحتل القرار الاستراتيجي موقعاً في

هيكل القرارات في المنشأة أشبه بمهمة القائد ودورهُ بين أفراد التنظيم، ويُعد القرار استراتيجيا طالما تشتق منه القرارات الأخرى، وإن لكل قرار لابُدّ من تحديد مفهومه بشكل عام ومن ثم تحديد مفهوم القرار الاستراتيجي. إذ أن اختيار بديل من بين بديلين أو أكثر هو لتحقيق هدف معين وكما هناك من يرى أن القرار هو الاختيار الموجه نحو منهج محدد بهدف، وتختلف القرارات من كونها استراتيجية أو غير استراتيجية باختلاف طبيعتها وشموليتها من حيث التأثير في مهام ووظائف المنشأة.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية ومميزات القرارات الاستراتيجية.

بالرغم من الاختلاف الظاهري وتعدد المصطلحات المستخدمة في تحديد مفهوم القرارات الاستراتيجية فإن رؤية القرارات التي تتخذ في ظل احوال خاصة تمر بها المنشأة حول مشكلة يشوبها التعقيد وعدم التأكد، وغالباً ما ترتبط بتحقيق اهداف بعيدة المدى، وتستند الى خبرة ومهارة الادارة العليا عند صياغتها، وتعد ذات الطابع شديد التأثير في سياسة وسلوك المنشأة، وتمتاز بالتجدد والابتعاد عن التكرار. وتتوقف كفاءة صنع القرار على دقة المعلومات التي تصل إلى قيادة المنشأة وكل حسب مستواه. "يتدفق سيل كبير من المعلومات في الوقت الحاضر لوجود مؤسسات إعلامية عالمية تزودنا بالمعلومات على مدار الساعة، وتشاركنا تجارب شاملة مع مليارات الناس حول العالم، ويترتب علينا أقصى درجات الانتباه من خلال استهلاكنا لهذا الكم الهائل للمعلومات"[15].

ويواجه مدراء اليوم مهمة صعبة في صنع القرارات ضمن بيئات متزايدة التعقيد ومضطربة. "وإن التفكير في التخطيط السليم لأي قرار يعتمد بالدرجة الأولى على دقة ومصداقية المعلومات، وفي هذه الحالة لابد أن ترتبط استراتيجية المعلومات باختبار القرارات الرئيسية والفرعية ومسارات عمل المنشأة في المستقبل"[16].

وعليه يعتبر القرار الاستراتيجي من أهم القرارات التي تقدم عليها الدولة أو المنشأة لإنجاز الأهداف الرئيسية، وقد تتفرع منها قرارات تكتيكية أو مرحلية تتعلق بكيفية تحقيق هذه الأهداف، وتتضمن هذه القرارات استثمارات كثيرة والتزامات طويلة الأجل، وتشمل أكثر من إدارة في هيكلية صنع القرار، وتأخذ عدة جوانب مؤثرة في المنشأة كلها، ويشترك في اتخاذها القيادة العليا للدولة أو المنشأة.

المطلب الثاني: أهمية القرارات الاستراتيجية.

يُعد القرار الاستراتيجي من الأهمية جوهر العملية الإدارية ووسيلتها الأساسية في تحقيق أهداف المنشأة، وحظي القرار الاستراتيجي بعملية استثنائية في المجالات المختلفة للإدارة، لأنه يسهم بشكل أساسي في تمكين المنشأة من مواصلة أنشطتها الإدارية بكفاءة وفاعلية. وتبرز أهمية القرارات الاستراتيجية ابتداء من كونها تركز على استشراف المستقبل بعيد الأمد للمنشأة والتأثيرات المختلفة التي تمس مكانة المنشأة وسمعتها في ظل التنافس الشديد بين المنشآت. وان القرارات الاستراتيجية هي تلك التي تقع عادةً ضمن نطاق الإدارة العليا وتشكيلاتها فأنها تلك القرارات المهمة للمنشأة وبسبب أهميتها يجب أن ترتبط على نحو وثيق ببعضها البعض لتوحيد وتوجيه المنشأة من خلال أنموذج ثابت يعكس استراتيجية المنشأة. وتأتي أهمية القرارات الاستراتيجية من كونها تتعامل مع عنصر اللاتأكد واللايقين في بيئة المنشأة وخاصة البيئة

---

[15] ويند، يورام، وكروك،كولن،(2005)، أصول اتخاذ القرارات الإدارية الحاسمة، دار العربية للعلوم، طبعة 1، بيروت، ص164.

[16] Norton, R- L. 1966 " Information Management the Dynamic of Mis", N. Y., P47

الخارجية لما تتخللها من تغيرات سريعة تتطلب أن تتكيف لها المنشأة وذلك من خلال القرارات الاستراتيجية، لذا فأن مثل هذه القرارات تتطلب قدرات متميزة ونظرة شمولية للمستقبل، وان اهمية اتخاذ القرار الاستراتيجي يعود على المنشأة بزيادة الأرباح والفرص التنافسية كما أن للقرار دوراً مركزياً وجوهرياً للتأثير في حياة المنشأة ومُخرجاتها التي تؤثر فيما بعد على العاملين. وإن اهمية القرارات الاستراتيجية بأنها تهتم بتوزيع الموارد المالية والبشرية والتي تؤثر في التركيب السياسي والوضع القانوني للمنشأة ورسم الخطط التي تأخذ بعين الاعتبار جميع المخاطر التي تتعرض لها المنشأة. وإن مدراء منظمات اليوم يتعاملون مع نسبة عالية من القرارات المهمة (غير المبرمجة) وسبب ذلك أن بيئة العمل سريعة التغيير فهي قد زادت من عدد القرارات وتعقيدها لذلك فهي أوجدت الحاجة إلى عمليات جديدة لاتخاذ القرارات[17].

وتكتسب القرارات الاستراتيجية أهمية كبيرة لأنها ترتبط بالنشاط الساعي لاكتشاف أهداف جديدة أو تعديل الأهداف الحالية والقرار الاستراتيجي له أهمية كبيرة لأنه يُحددّ الرؤية المستقبلية للمنشأة وتتوقف قدرة المنشأة على الاستمرار بفعالياتها ونشاطاتها على إدارتها الجيدة لقراراتها الاستراتيجية وتأمين تطبيقها على أكمل وجه لتحقيق أهدافها. وتتجلى أهمية القرارات الاستراتيجية بتحديدها الرؤية المستقبلية للمنشأة ويكون تأثيرها شامل على الوحدة التنظيمية لكونها تتعلق باندماج المنشأة أو تحديد حجمها أو مركزها التنافسي أو المنتجات أو الخدمات التي تقدمها المنشأة[18].

وتتضح أهمية القرارات الاستراتيجية بأنها قرارات انتقاء استراتيجية من بين استراتيجيات بديلة تسهم في بلوغ أهداف المنشأة بشكل أفضل. ويعود نجاح اتخاذ القرارات الاستراتيجية على المنشأة بزيادة الأرباح وتهيئة الفرص التنافسية وزيادة أسعار الأسهم أو الحصة السوقية مع الحفاظ على البيئية الخارجية من التلوث ومن غلق المصانع التي بعبث بالطبيعة والتأثير في حياة المنشأة ومخرجاتها الي تؤثر فيما بعد على العاملين فيها.

المطلب الثالث: مميزات القرارات الاستراتيجية.

يلعب القرار الاستراتيجي دورا كبيرا في تحقيق الأهداف الادارة الاستراتيجية، التي يسعى صناع القرار الاستراتيجيين نحو تحقيقها بمستوياتها المختلفة القريبة المدى، والمتوسطة، والبعيدة، ويتم صناعة هذه القرارات بموجب الأهداف التي تحددها المنشأة، وتشكل بدورها الإطار النظري لها، وتمثل الترجمة الحقيقية التي تسعى المنشأة لإنجازها، حيث تصنع القرارات الاستراتيجية بظروف استثنائية نتيجة لتهديدات متوقعة، وفرص بيئية مؤثرة يحتمل ظهورها في المستقبل. "وتكون نتائج هذه القرارات بعيدة الأمد بالنسبة للمنشأة"[19]. يتطلب صناعة هذه القرارات استخدام المرونة الذهنية، وامتلاك المهارات الإبداعية للتعرف على أكبر نسبة من المتغيرات المؤثرة في عملية صناعتها، وتهيئة كافة المستلزمات والمعلومات لتنفيذها، وتقويمها، وتحليلها، ومراقبتها. تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات الموضوعية والغير موضوعية،

---

[17]) سعد، خـالد سلـمان، (2010)، " دور عملية الرصد البيئي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، رسالة ماجستير، العراق، ص94.

[18]) سعد، خـــالد سلـــمان، (2010)، مرجع سبق ذكره، ص99.

[19] boseman clenn& phatak, Arvind ,1999 ,(Stratigic Management) Text cases2 ndED, NewYork, Johnwily& sons, p.6-14

والمتغيرات البيئية المحيطة لغرض خلق حالة من الموازنة بين المواقف الأساسية منها والثانوية، لغرض ترشيد عملية صناعتها, **وتتميز القرارات الاستراتيجية بمجموعة من الخصائص[20]:**

- تتصف عملية صنع القرار بالواقعية للوصول إلى الحد المعقول وليس للحد الأقصى.
- تتأثر عملية القرار بالعوامل الإنسانية الناتجة من سلوكيات الفرد الذي يقوم بصنع القرار أو الاشخاص الذين يقومون باتخاذه.
- عملية صنع القرار هي عامة، لأنها تشمل معظم المنشآت على اختلاف تخصصاتها وتتضمن جميع المناصب الإدارية في المنشآت.
- تتأثر عملية صنع القرار بالعوامل البيئية المحيطة بها الداخلية والخارجية، وتتصف عملية اتخاذ القرار بالاستمرارية، أي أنها تمر من مرحلة إلى أخرى وباستمرار.
- أنها عملية تتكون من مجموعة خطوات متتابعة.

المبحث الثالث: علاقة أنظمة التكاليف البيئية في اتخاذ القرار الاستراتيجي.

إن علاقة القرار الاستراتيجي بدراسة أنظمة التكاليف البيئية من المواضيع المهمة لما لهذه العلاقة من تأثير أساسي فعال في عمل المشات الصناعية مما ينعكس على اقتصادات الدول كونها تختص بجانب المستقبل والبعد الزمني فقدرة المنشأة على الاستمرار تتوقف على ادارتها الجيدة لقراراتها الاستراتيجية وتأمين تطبيقها على أكمل وجه لتحقيق الاهداف المتوخاة لأنه من السمات الرئيسية للعالم اليوم التغير السريع والمستمر في التكنولوجيا وأساليب الانتاج[21]، حيث ان أنظمة التكاليف بشكل عام والبيئية بشكل خاص تعد أداة تجنب المستثمر المخاطر بحياة المنشآت الصناعية من الاغلاق بسبب عدم اتباعها للأنظمة البيئية وحمايتها ويجب ان تسبق أي دراسة اتخاذ قرار استراتيجي يحمي المنشأة من عواقب قد تؤدي الى انتهائها الفشل، وان احتساب التكاليف البيئية تجعل عملية اتخاذ القرار عملية متكاملة الابعاد في توجيه القرار الاستراتيجي للمنشآت الصناعية ليكون قرار رشيدا مستندا الى الاسس العلمية المحاسبية الشاملة والمتضمنة تكاليف البيئة ومبنيا على صلاحية المشروع من كافة الجوانب السوقية والمالية والفنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويرى الباحث وجود علاقة وثيقة بين أنظمة التكاليف البيئية والقرار الاستراتيجي لأنها تمثل خطة مستقبلية تفيد متخذ القرار في اختيار القرار المناسب والفعال لحماية المشات الصناعية من اغلاقها في حال حدث أي طارئ لم يدخل من دراساتها المستقبلية.

المطلب الاول: تحليل مراحل عملية صناعة القرار الاستراتيجي البيئي.

لقد انعكس التطور الهائل الذي يشهده هذا العصر في مجالات الاتصالات والمعلومات إيجاباً على التقدم الصناعي سواء في مجال التكنولوجيا، أو طرق الإنتاج أو أنظمة الإدارة، كما انعكس ذلك على مجال اتخاذ القرارات التي أخذت الإدارة تستخدم فيها طرقاً وأسالیباً مختلفة وجديدة وعديدة من أجل التوصل إلى ترشيد قراراتها بالاعتماد على المعلومات المتوفرة من الأنظمة المختلفة. ويعدُّ تدفق المعلومات من هذه الأنظمة نقطة ارتكاز مهمة جدا لاتخاذ هذه القرارات، والمساهمة في ترشيدها، وعادة ما يكون نظام المعلومات الكلي في المنشأة مكوناً من مجموعة

---

[20] الدوري، أعراف عبد الغفار، (2004) إدارة المعرفة ودورها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، مصدر سابق، ص44 وما بعدها.

[21]) اعثمان، سعيد عبد العزيز، (2000)، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 14.

من الأنظمة الفرعية، فمثلا نظام معلومات خاص بالإنتاج، ونظام معلومات التسويق، ونظام المعلومات المالية. وكما يعدُّ نظام المعلومات للتكاليف البيئية أحد أهم هذه الأنظمة وقد عرَّفت جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) أغراض المحاسبة بأنها تهدف إلى توفير المعلومات المحاسبية لتحسين أساليب الرقابة البيئة، وترتيب عملية اتخاذ القرارات سواء كان ذلك على مستوى الوحدة المحاسبية أو الاقتصاد القومي.

ولم تنبع قرارات الحماية البيئية من المصطلحات المالية، وإنما نبعت من متطلبات الأنظمة وقوانين الدول. وقد زادت في الآونة الأخيرة الحاجة إلى المعلومات البيئية من قبل كل من المنشآت الصناعية وكذلك المستثمرين لاتخاذ قرارات أكثر رشدا على اعتبار أن مثل هذه المعلومات تؤثر في تلك القرارات على الأمد الطويل أو المتوسط. أنه لا يمكن ترشيد القرارات الإدارية دون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والأضرار البيئية الناجمة عن المنشآت الصناعية بالإضافة إلى أنه لابد من توفر الأمن والحماية القانونية لهذا الإفصاح، وتحديد معايير وأساليب مناسبة لعمليتي القياس والإفصاح[22].

المطلب الثاني: تحديد الأهداف الاستراتيجية للتكاليف البيئية.

ان تحديد المدخل المناسب للحماية من التلوث غالباً ما يؤدي الى نتائج يجب أخذها في الاعتبار عند اتخاذ القرارات الإدارية، فقد تتضمن هذه القرارات الاختيار من بين المصروفات الرأسمالية وكذلك اتخاذ القارات المتعلقة بتشكيلة المنتجات وتحديد الأسعار المناسبة. ويتم ذلك من خلال استكشاف التكاليف الحقيقية لعمليات التشغيل وتكلفة المنتجات بما فيها التكاليف البيئية[2]. ويظهر دور التكاليف البيئية في ترشيد القرارات الإدارية في التالي23:

1- ترشيد قرارات قائمة في المنشأة، مثل: تحسين نوعية المنتجات الموجودة.
2- اتخاذ قرارات جديدة أكثر رشدا من القرارات القائمة، مثل إغلاق خط إنتاج قائم، أو فتح خط جديد.
3- استثمار جزء من أموال المنشأة في شراء مواد مباشرة، أو آلات جديدة صديقة للبيئة لاستثمارها في المدى الطويل أو المتوسط.
4- صرف جزء من أموال المنشأة في مجالات الأبحاث والتطوير المتعلقة بالجانب البيئي التي تعود على المنشأة، بالنفع، من خلال الوفورات والتطويرات التي تحدثها مثل هذه الأبحاث.

المطلب الثالث: توليد واختيار البدائل الاستراتيجية لأنظمة التكاليف البيئية.

تمثل مرحلة توليد البديل اتجاها فاعلا لوضع المشكلة في طريق الاختبار الموضوعي، من خلال معرفة طاقتها وقدرتها على الاستجابة والتحول والتأثير لهذا البديل، "وتكلف وحدة صنع واتخاذ القرار للبحث عن الحلول الممكنة وتقيم كل بديل منها، وتتضمن هذه المرحلة خطوتين أساسيتين، وهما[24]:

1. الخطوة الأولى: تحتاج إلى بحث المختصين والخبراء لهذه المشكلة القائمة، "وستبرز في هذه الحالة عدة بدائل يجري التحري عن الآثار الجانبية لكل بديل، ومعرفة مصادره من خلال

---

[22]) المرزوقي، مها عباس، (2004)، " دراسة وتحليل التكاليف البيئية وأهميتها في ترشيد القرارات الإدارية"، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية، ص84.

[2]) David shields, Beth bluff, Miriam Heller, Environmental Cost Accounting For Chemical and Oil Companies: Benchmarking Study, University of Huston, p.5

[23]) المرزوقي، مها عباس، (2004)، " مرجع سبق ذكره، ص84.

[24]) بسيوني، عبد الغني، (1999)، ولاية القضاء الإداري على أعمال الإدارة، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ص297.

الاستبصار بالأشياء، وطرق البحث العلمي وتوظيف النظريات العلمية، والدوافع الشخصية والقيم والحالات الدراسية المماثلة، والمنظومة الأخلاقية القائمة في المجتمع محط الدراسة والاهتمام بالمشكلة القائمة[25].

2. **الخطوة الثانية،** وتشمل هذه المرحلة في تقيم هذه البدائل الاستراتيجية بعد تعرضها لمجموعة من الاختبارات العلمية والعملية، لبيان مزايا ومساوئ كل واحد منها، ومدى إمكانية مساهمته في حل مشكلة موضوع البحث. حيث أن هناك علاقة بين البدائل والمرونة والتكيف الاستراتيجي للمنشأة، وإن فكرة توليد البدائل التي تعتمدها المنشأة، يعني امتلاك المنشأة للمرونة الاستراتيجية، وإن قيمة القرارات الاستراتيجية للمنظمة تزداد بأمرين: أولهما السرعة التي تستطيع المنشأة بواسطة استخدام خياراتها، وثانيهما انخفاض الكلفة من استخدام هذه الخيارات، التي تشمل المتطلبات الأساسية لعملية توليد البدائل الاستراتيجية (الإبداع، والمرونة، والتوقيت)[26].

وعليه تسعى الإدارة إلى خلق حالة الموائمة بين البدائل الاستراتيجية وإمكانات المنشأة الداخلية والخارجية في معالجة التلوث البيئي واحتساب التكاليف البيئية، وبما يوفر لها القدرة على اختيار البديل الاستراتيجي الأفضل من بين البدائل المتاحة.

وإن القرار الاستراتيجي البديل للتكلفة البيئة يخضع للاختبار التجريبي من قبل صانع القرار ومتخذه، ليتسنى لهم التأكد من سلامة اختيارهم له، ولضمان جدول نتائجه وتأثيراته تمهيدا لاعتماده قرارا استراتيجيا مستقبلياً عبر الواقع الميداني لحل المشكلة، وعند هذه الحالة يمكن القول ان العملية بدأت تدخل في صلب اتخاذ القرار، ويمكن تعرفيها بأنها عملية دقيقة تهدف إلى الاختيار بين البدائل والخيارات، أي اختيار البديل الذي يعتبره متخذ القرار صحيحا، أو قريبا من الصحة عندما لا تتيسر المعلومات الكافية والكاملة حول المشكلة، وهي عملية مفاضلة دقيقة بين بديلين أو أكثر.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية.

في هذا الفصل الى تعزيز الجوانب النظرية بدراسة تطبيقية يمكن من خلالها التعرف على مدى العلاقة التبادلية بين نظم التكاليف البيئية وترشيد القرارات الاستراتيجية التي تم الحصول عليها للوصول الى مجموعة من النتائج وذلك عن طريق عرض مجموعة من الأسئلة على العاملين بالشركات الصناعية.

وبعد استعراض الجانب النظري للدراسة وما يتعلق بمفهوم وأشكال أنظمة التكاليف البيئية ومن ثم التطرق الى مراحل والقرارات الاستراتيجية.

فإننا سنحاول في إيجاد البحث عن العلاقة التبادلية من خلال الدراسة الاستطلاعية لمجموعة من الشركات الصناعية العراقية، وتحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي(SPSS) بغية الوصول إلى العلاقة التبادلية بين أنظمة التكاليف البيئية وترشيد القرارات الاستراتيجية ومن ثم ابراز النتائج مع وضع أبرز التوصيات المهمة.

اولاً: وصف مجتمع الدراسة وعينتها.

تعيش حالياً الانظمة المحاسبية الإدارية في الشركات الصناعية العراق ومعظم المدن العربية في ظل عدد من التطورات بعيدة المدى في ظل النظام العالمي الجديد والذي نادى

---

[25] هيجان، عبد الرحمن أحمد، (2009) دور تحليل سياسات العامة في حل مشكلاتنا المعاصرة، الرياض، مجلة الإدارة، العدد 55، ص118.

[26] إعجام، إبراهيم محمد حسن، (2007)، تقانة المعلومات وإدارة المعرفة وأثرهما في الخيار الاستراتيجي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية، ص105.

بالمحافظة على البيئة والذي فرض على تلك الأنظمة الإدارية الحديثة, حيث إن معظم الانظمة المحاسبية الإدارية الصناعية في المدن العربية المعنية بتنمية معلوماتها المحاسبية ولاسيما الكلف البيئية وتطويرها.

تم التركيز على الوظائف المحاسبية والتدقيقية وادارة الانتاج وعملياتها من رأس الهرم والإدارة العليا والوسطى والدنيا في الشركات الصناعية وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة حجمها (100) فرداً موزعين على شركات القطاع الناعي وتم اختيار اربع واهم شركات صناعية مهمة وهي شركات اسمنت الماس في اقليم كردستان وشركة الزيوت النباتية وشركة الصناعات الجلدية وشركة ادوية المنصور وتم توزيعها على كافة الأقسام والفروع وتختلف درجاتهم ومسمياتهم الوظيفية والإدارية، حيث تم اختبار الموظفين المعنيين عبر توزيع (100) استبانة واستردادها جميعاً وهو ما يشكل (100%) من العينة مجتمعة.

ثالثاً: كيفية قياس المتغيرات:

بعد استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يُعرف على أنه، "محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة القائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع سياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها" ويتم اللجوء إلى هذا المنهج عند معرفة مسبقة بجوانب وأبعاد ظاهرة معينة. وقد تم الاعتماد على الاستبيان للوصول الى المعلومات.

رابعاً: اختبار صدق الاستبيان:

1- الصدق والثبات باستخدام التحليل الاحصائي

لاختبار مدى استفادة الشركات الصناعية من هذه العلاقة بين كل من نظم التكاليف البيئية وترشيد القرارات الاستراتيجية حيث تم توزيع استمارة الاستبيان على منتسبي الشركات الصناعية والجهات الساندة لها لبيان انعكاسها على العلاقة التبادلية بين نظم التكاليف البيئية وترشيد القرارات الاستراتيجية المقدمة الى صناع القرار، وكانت نتائج تحليل الاستبيان وفق الآتي:

❖ **الصدق:**

يعد الصدق من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدلل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صلاحيتها، وقد تحقق صدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المتخصصين في المحاسبة وإدارة الأعمال، وكانت نسبة الاتفاق للخبراء على فقرات المقياس (100%).

❖ **الثبات:**

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات بطريقتين:

أ- الثبات بطريقة التجزئة النصفية: تقوم فكرة التجزئة النصفية على أساس قسمة فقرات المقياس إلى نصفين متجانسين ولغرض حساب الثبات على وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات أفراد العينة والبالغ عددها (100) استمارة وتم تقسيم فقرات المقياس البالغ عددها (33) فقرة إلى نصفين وتم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجات النصفين فبلغ (0.95) وهي علاقة قوية بين المتغرين.

ب- معامل (ألفا) للاتساق الداخلي: ان معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة الى أخرى ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام جميع استمارات البحث البالغ عددها (100) استمارة، ثم استخدمت معادلة (ألفا) وقد بلغ

معامل ثبات المقياس (0.963) ويعد المقياس متسقاً داخلياً، لان هذه المعادلة تعكس مدى اتساق الفقرات داخلياً وفق الجدول رقم(1).

الجدول رقم(1)

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
0.963	33

2- **التحليل الإحصائية لفقرات الدراسة.**

وتتضمن الأفكار التي تم تناولها في الجزء النظري للدراسة، وفيها العبارات التي يمكن أن تدل على اهمية أنظمة التكاليف البيئية لترشيد قرارات الاستراتيجي، وتم تحليلها وفق لخماسيي ليكارت وتم استخراج المتوسطات للمحور بشكل عام للدراسة على الشكل التالي:

الجدول (2) استجابة أفراد العينة تجاه محاور الدراسة.

	المحور	Mean	Std. Deviation
1	**لأنظمة التكاليف البيئية دوراً فعالاً في ترشيد القرار الاستراتيجي.**	**4.06**	**0.56**
2	**للقرارات الاستراتيجية دور مهم في ديمومة المنشآت الصناعية.**	**4.07**	**0.57**

فإذا انطلقنا من مفهوم المتوسط الحسابي على أنه مجموع القيم مقسوماً على عددها، والناتج ليس من الضروري أن يكون موجوداً فعلاً في مجموع البيانات المشاهدة، وتكون مهمته الرئيسية تقديم ملخص للبيانات وتوافقها مع بعضها البعض، وانطلاقاً من تعريف الانحراف المعياري على أنه دليل لبعد النتائج عن المتوسط فكلما كانت قيمة الانحراف المعياري أصغر بالمقارنة مع قيمة المتوسط، هذا دليل على قرب البيانات من المتوسط وكلما كانت قيمته أكبر من المتوسط كان ذلك دليلاً على بعد البيانات عن المتوسط واذا كانت قيمة الانحراف مساوية للصفر كان هذا دليل على أن البيانات مطابقة للمتوسط.

ويبين الجدول (2) متوسط الاجابة عن كل عبارة وهل كانت تشكل حافزاً لوجود العلاقة التبادلية بين نظم التكاليف البيئية وترشيد القرارات الاستراتيجية في الشركات المستهدفة، وكل عبارة يكون متوسطها أكبر من (3.4) هو دليل على موافقة أفراد العينة على هذا العبارة، ومن ثم ما هي نسبة الموافقة عليها ويجب أن تكون نسبة الموافقة أكثر من (60%).

- **إنّ معدل المتوسط الحسابي للمحور الأول** بلغ (4.06)، وهو أكبر من (3.4)، وانحراف معياري قدره (0.56)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق بشدة)، مما يشير الى **أنّ موظفي المؤسسات يوافقون على إن لأنظمة التكاليف البيئية دوراً فعالاً في ترشيد القرارات الاستراتيجية يتجهان بتجاه واحد لتحقيق نفس الهدف.**
- **إنّ معدل المتوسط الحسابي للمحور الثاني** بلغ (4.07)، وهو أكبر من (3.4)، وانحراف معياري قدره (0.57)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارات وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق بشدة)، مما يشير الى **أنّ موظفي المؤسسات يوافقون على إن للقرارات الاستراتيجية دور مهم في ديمومة المنشآت الصناعية من خلال نظم التكاليف البيئية.**

ومن خلال قيم الانحراف المعياري والذي تراوحت بين (0.56-0.57) نستنتج من ذلك بأن إجابات العينة كانت متجانسة. **توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظم التكاليف البيئية وترشيد القرارات الاستراتيجية.**

3- اختبار فرضيات الارتباط العلاقة والاثر

لمعرفة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة تم استخدام معامل ارتباط بيرسون وكذلك الاختبار التائي لاختبار معامل الارتباط بين المتغيرات، لاختبار فرضية الارتباط **بين نظم التكاليف البيئية وترشيد القرارات الاستراتيجية**, ومن خلال الجدول رقم (3) الذي يبين معامل ارتباط بيرسون مع الاختبار التائي للارتباط بين المحورين لتحقيق الأهداف المرسومة، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (3)

اختبار الارتباط بين المتغيرين

المحاور	R	t-test	R^2	الدلالة
علاقة نظم التكاليف البيئية في ترشيد القرارات الاستراتيجية	0.96^{**}	33.336	92%	دال

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 0.01 ودرجة حرية 33 = 2,73

- ظهرت علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين انظمة التكاليف البيئية وترشيد القرارات الاستراتيجية حيث بلغت قيمة t المحسوبة (33.336) وهي أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (33) والبالغة (2,73)، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.96^{**}) وهي قيمة موجبة وهذا يعني إنه توجد علاقة بين المتغيرين وبدلالة احصائية اقل من (0.05).
- لنظم التكاليف البيئية دور مهم في رشيد القرارات الاستراتيجية اذا ان نظم التكاليف البيئية تؤثر بمقدار 92% على القرارات الاستراتيجي وهذا يعني بان لنظم التكاليف البيئية دور مهم في ترشيد القرارات الاستراتيجية.

وبهذه النتيجة قد تم اثبات فرضية الاثر والارتباط.

النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة:

1. ان موظفي المؤسسات يوافقون على إن لأنظمة التكاليف البيئية لها دوراً فعالاً في ترشيد القرارات الاستراتيجية.
2. ان موظفي المؤسسات يوافقون على إن للقرارات الاستراتيجية دور مهم في ديمومة المنشآت الصناعية من خلال نظم التكاليف البيئية.
3. وجود علاقة إيجابية تبادلية بين نظم التكاليف البيئية والقرارات الاستراتيجية حيث تؤثر نظم التكاليف البيئية إيجابياً في على ترشيد القرار الاستراتيجي من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة حول الخطر المحدق بالمؤسسة، وسهولة التعامل مع الخطر والتقليل من آثاره إلى الحد الأدنى.
4. تقليل المخاطر البيئية الفاعلة في الحد من الفساد الإداري والمالي في تلك الشركات الصناعية والتي ستؤدي إلى تحقيق المصداقية في الافصاح البيئي للتقارير المالية.
5. إن الإفصاح عن التكاليف البيئية يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية عن طريق التلاعب بإتباع طرائق وإجراءات محاسبية غير سليمة وغير موحدة التي يمتد أثرها إلى المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية.
6. إن لنظم التكاليف البيئية والمعلومات المحاسبية البيئية التي يقوم بتوفيرها تعد إحدى أهم عناصر اتخاذ القرارات المبنية على معلومات عادلة.

التوصيات:

1. ضرورة تدريس موضوع نظم التكاليف البيئية من خلال مناهج الكليات ولمختلف الاختصاصات مثل المحاسبة، الاقتصاد، الإدارة، القانون، لتوعية المجتمع بأهمية التكاليف البيئية التي يجب اخذ النظر فيها.
2. أن تتولى هيئة مشرفة مسؤولية متابعة مستوى التزام الشركات الصناعية بقواعد تقييم الإدارة البيئية وتشكيل لجان تتولى مراقبة عملية التطبيق.
3. إعداد خطط للتخفيف من حدة المخاطر البيئية التي اختيرت، والهدف من هذه الخطط هو وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات استراتيجية بعيد الامد.
4. حماية حقوق ومصالح حملة الاسهم وحماية حقوقهم ومصالحهم في الوحدة الاقتصادية واتخاذ قرارات ذات تفكير استراتيجي يخدم المصالح.
5. تعيين أعضاء في لجنة المراجعة البيئية من عناصر مؤهلة من خارج الشركة كأساتذة الجامعات والمدققين في مكاتب التدقيق التي لا تقوم بتدقيق حساب الشركة.
6. إلزام الشركات الصناعية بالإفصاح البيئي عن معلومات تؤدي الى تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية البيئية وبالتالي حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين.

المراجع

العربية:

1- صالح إبراهيم الشعباني. (1998): معايير التكاليف البيئية, اطروحة دكتوراه, جامعة بغداد, العراق.
2- فارس جميل حسين الصوفي، وآخرون. (2012): " أهمية التكاليف والافصاح البيئي في ترشيد القرارات الادارية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29.
3- خـــالد سلـــمان سعد، (2010)، " دور عملية الرصد البيئي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، رسالة ماجستير، العراق.
4- يورام ويند، كولن كروك،(2005)، أصول اتخاذ القرارات الإدارية الحاسمة، دار العربية للعلوم، طبعة 1، بيروت.
5- أعراف عبد الغفار الدوري، (2004) إدارة المعرفة ودورها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، اطروحة دكتوراه, الجامعة المستنصرية, بغداد.
6- سعيد عبد العزيز اعثمان، (2000)، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية.
7- مها عباس المرزوقي، (2004)، " دراسة وتحليل التكاليف البيئية وأهميتها في ترشيد القرارات الإدارية"، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، المملكة العربية السعودية.
8- عبد الغني بسيوني، (1999)، ولاية القضاء الإداري على أعمال الإدارة، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر.
9- عبد الرحمن أحمد هيجان، (2009) دور تحليل سياسات العامة في حل مشكلاتنا المعاصرة، الرياض، مجلة الإدارة، العدد 55.
10- إبراهيم محمد حسن إعجام، (2007)، تقانة المعلومات وإدارة المعرفة وأثرهما في الخيار الاستراتيجي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية, العراق.

الاجنبية:

1- US EPA: Incorporating Environmental cost and Consideration into decision making. Washington، 1996.
2- EPA، Victoria،(2003)، What is Environmental management Accounting،General publishing،14 July، http:// epa.vic.gov.uk
3- Heller، M.، Shields، D.، and Boloff (1995)، "Environmental Accounting- Case Study" Amoco Yorktown Refinery in green Ledgees: Washington Dc، World Resource Institute.
4- US EPA : an introduction to environmental accounting As a business management tool ; Key Concept and terms. Washington, June , 1995.
5- International Guidance workbook، IFAC workbook، Environmental Management Accounting , 2005.
6- Strobel: Flow Cost Accounting. Augsburg, Germany: Institute for Management Accounting, 2005, http://www.emawebsite.org/documents/emaric_347.pdf, In (IFA) international guidelines on environmental management Accounting (EMA), 2005.
7- International Guidance workbook , IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005.

8- Schaltegger , S., K. Müller and H. Hinrichsen. Corporate Environmental Accounting. Chichester, UK: John Wiley & Sons, 1996
9- International Guidance workbook، IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005
10- International Guidance workbook , IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005.
11- International Guidance workbook , IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005.
12- International Guidance workbook , IFAC workbook , Environmental Management Accounting , 2005.
13- Norton, R- L. 1966 " Information Management the Dynamic of Mis", N. Y.
14- boseman clenn& phatak, Arvind ,1999 ,(Stratigic Management) Text cases2 ndED, NewYork, Johnwily& sons.
15- avid shields, Beth bluff, Miriam Heller, Environmental Cost Accounting For Chemical and Oil Companies: Benchmarking Study, University of Huston.

Opkan.com

دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الحساب الجاري للعربية السعودية خلال الفترة (1995-2014)

د. سعيدي وصاف
جامعة الملك فيصل-المملكة العربية السعودية

المستخلص:
يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في الحساب الجاري للعربية السعودية باستخدام بيانات سنوية عن 11 متغير مستقل خلال الفترة 1995-2014، تلخصت مشكلة البحث في تحليل تطور الحساب الجاري لنفس الفترة في ظل الخصائص الرئيسة للاقتصاد السعودي والعوامل المحددة للحساب الجاري.
توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين رصيد الحساب الجاري من جهة، وإجمالي الواردات السلعية ومتوسط دخل الفرد من جهة أخرى، في حين نسجل وجود علاقة طردية بين رصيد الحساب الجاري، وباقي المتغيرات المستقلة الأخرى. أما بالنسبة لمدى معنوية النموذج ككل فتفيد نتائج الدراسة إلى وجود معنوية للنموذج تدل على ملاءمة نموذج الدراسة للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
الكلمات المفتاحية:
ميزان المدفوعات، الحساب الجاري، العربية السعودية، الناتج المحلي الاجمالي، المتغيرات الكلية، الانحدار الخطي المتعددة

Abstract:
This study aims to determine the impact of macro-economic variables on Saudi Arabia's current account during the period 1995-2014, by using annual data of 11 independent variables. We tried to explore and analyze the evolution of the current account for the period 1995-2014 in light of the main characteristics of the Saudi economy as well as the determinants of the current account.
The results demonstrate an inverse relationship with a significant effect between the current account on one hand, and goods imports and average per capita income on the other hand; the results also show a positive relationship between the current account and the rest of other independent variables. The model is relevant as it is significant.
Key words :
The balance of payments, current account, Saudi Arabia, gross domestic product, macroeconomic variables, Multiple linear regression.

مقدمة:
بعد أزمة الكساد العظيم لسنة 1929م وما تلاها من طروحات ونظريات أبرزها ما طرحه الاقتصادي جون مايناردكينز، في كتابه الشهير النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد، والذي ركز فيه على دور القطاعين العام والخاص في الاقتصاد أي الاقتصاد المختلط ، والذي يختلف

فيه مع السوق الحر (عدم تدخل الدولة)، معنى ذلك انه مع تدخل الدولة في بعض المجالات، كتشجيع الاستثمار...، كما يعتبر كينز السياسة المالية فعالة، والسياسة النقدية غير فعالة.

تشير تقارير المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) عن التنمية في العالم أن رصيد موازين مدفوعات بما في ذلك رصيد الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية خلال ثمانيات وتسعينات القرن الماضي (القرن العشرين) قد شهد اتجاها متزايدا للعجز، نتيجة للاضطرابات النقدية التي شهدتها تلك الفترة بسبب تبني الدول النامية لبرامج تنمية طموحة بالنظر إلى مواردها المحدودة المتاحة لتمويل تلك البرامج، فضلا عن الأزمات المالية التي واجهت الدول النامية في منتصف الثمانيات وأوائل التسعينيات مما دفع هذه الدول إلى الضغط على الواردات، وممارسة الضغط المستمر على سعر صرف العملة الوطنية، وهو ما أدى إلى تراجع ثقة المستثمرين المحلين والأجانب في دعم جهود التنمية في تلك الفترة

توصلت دراسات أجريت على موازين مدفوعات أربع دول خليجية (الكويت، عمان، السعودية، الامارات) خلال فترة (1970-2001)، إلى ضرورة اعتماد هذه البلدان لبرامج تصحيحية بهدف تحقيق استقرار ميزان مدفوعاتها ضد تقلبات أسعار النفط[1]. وهو ما تشهده العديد من البلدان المصدرة للنفط بعد انهيار أسعار البترول منذ سنة 2014م-أي بعد فترة الدراسة-.

يعد رصيد الحساب الجاري لأي بلد انعكاسا حقيقا لتوجهات البلد اتجاه العالم الخارجي، والعربية السعودية كباقي دول العالم يعد رصيد الحساب الجاري فيها من الحسابات الجديرة بالاهتمام، كما يعتبر الحساب الوحيدة من ضمن باقي حسابات ميزان المدفوعات الذي تميز رصيده بحالة الفائض لفترة طويلة، حيث استفادت المملكة من ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة محل الدراسة (1995-2014).

مشكلة الدراسة:

عرف رصيد الحساب الجاري السعودي خلال فترة (1995-2014)، حالة فائض بسبب ارتفاع أسعار النفط، ويبدو ذلك جليا بالنظر للميزان التجاري للسلع وما حققه طوال نفس الفترة، بحكم ان 90% من إجمالي الصادرات السلعية تتعلق بالصادرات النفطية، وبمقابل ذلك نلاحظ تراجع رصيد الحساب الجاري مع انخفاض أسعار البترول، بالرغم أن الحساب الجاري يتشكل من بنود أخرى من غير الميزان التجاري للسلع، وهي الخدمات بمختلف أنواعها، والتحويلات من جانب واحد، ودخل الاستثمار.

تبعا لما سبق تتبلور الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة من خلال التساؤل الجوهري التالي:

ما أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في رصيد الحساب الجاري للعربية السعودية خلال الفترة (1995-2014).

هدف الدراسة:

- معرفة العوامل المؤثرة في رصيد الحساب الجاري للعربية السعودية خلا الفترة (2005-20014)، وهي فترة اشتملت على مرحلتين مرحلة ما قبل انضمام المملكة للمنظمة العالمية للتجارة، ومرحلة ما بعد الانضمام الذي تم في(2005/11/11)، إضافة للتعديلات التي أجريت على مناخ الاستثمار في المملكة بصدور نظام الاستثمار الأجنبي الجديد، والذي

[1] Mohamad Ramadhan, Marawa Al-Musallam, Analysis Of the GCC Balances Of Payments Performance, Kuwait Economic Journal, No. XVIII, Ninth year, 2005.

أحتوى جملة من المزايا وفقا لما ورد في اللائحة التنفيذية لنظام الاستثمار الأجنبي، وهي كلها عوامل تؤثر بشكل أو بأخر على رصيد الحساب الجاري.

- تناول العوامل المؤثرة على رصيد الحساب الجاري في المدى الطويل (1995-2014)، بخلاف الدراسات السابقة التي كانت تفترض ثبات أسعار الصرف في الأجل القصير.
- تحديد أكثر المتغيرات والعوامل تأثيرا في رصيد الحساب الجاري للعربية السعودية خلال الفترة (1995-2014).

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى جملة من الاعتبارات، منها:

- اهتمام واضعي السياسة الاقتصادية العامة والاقتصاديين في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بموضوع الحساب الجاري كأحد الحسابات الهامة في ظل تنامي عجوزات هذا الحساب في العديد من دول العالم.
- يعد الحساب الجاري أهم حسابات ميزان المدفوعات السعودي، لذا يحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل لمعرفة طبيعة هذا الحساب والعوامل المؤثرة فيه.
- معرفة مركز المملكة العربية السعودية في المبادلات الدولية التي يعد الحساب الجاري أهم حساب يمكن أن يعبر عن ذلك نظرا لاحتوائه على حسابات تخص المبادلات الدولية (الميزان التجاري للسلع، والميزان التجاري للخدمات، وحساب الدخل، إضافة لحساب التحويلات من جانب واحد).
- معرفة المتغيرات المؤثرة على رصيد الحساب الجاري، وهل هي متغيرات اقتصادية أم متغيرات مالية أم متغيرات نقدية، وما طبيعة علاقة الحساب الجاري بباقي المتغيرات الأخرى، هل هي طردية أم عكسية.

وعليه نستعرض هذه الدراسة من خلال محورين أساسيين:

- **المحور الأول:** الإطار النظري والدراسات السابقة،
- **المحور الثاني:** تحليل العوامل المؤثرة على الحساب الجاري في للعربية السعودية خلال الفترة (1995-2014).

أولا: الإطار النظري والدراسات السابقة: نتطرق لهذا العنصر وفق ما يلي:

1- مفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة: نستعرض عدد من المفاهيم ذات الصلة بالموضوع وفق مايلي:

- **تعريف صندوق النقد الدولي لميزان المدفوعات:**

يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات بأنه بيان احصائي يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة[2].

- **تعريف إسماعيل ولد الخليفة لميزان المدفوعات:**

يعرف ميزان المدفوعات بأنه حالة محاسبية يتم فيه تسجيل جميع العمليات التي تجري خلال الفترة عادة ما تكون سنة بين الاعوان الاقتصادين المقيمين والاعوان الاقتصادين غير المقيمين[3].

[2] صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، واشنطن 2009، ص7.

- **تعريف استدامة الحساب الجاري:**

تعرف استدامة الحساب الجاري بإمكانية استمرار السياسات الاقتصادية الحالية بشكل لا يستلزم الحاجة إلى تحولات جذرية في هذه السياسات أو بدون أن يؤدي إلى حدوث أزمة[4].

- **الناتج المحلي الإجمالي:**

يعبر عن قيمة جميع المخرجات التي انتجت في بلد ما خلال سنة معينة وفق سعر السوق[5].

- **معدل النمو الاقتصادي:**

هو الزيادة في مجمل مخرجات الدولة خلال فترة زمنية معينة، ويقاس غالبا بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي[6].

- **معدل التضخم:**

يعبر عن النسبة المئوية للارتفاع السنوي في المستوى العام لأسعار[7].

- **الموزانة العامة:**

بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة السلطة التشريعية، وتعد من أدوات السياسة المالية، تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة[8].

- **درجة الانفتاح الخارجي:**

تقاس درجة الانفتاح الخارجي أو درجة الانكشاف الخارجي بإجمالي صادرات وواردات البلد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

- **السيولة[9]:**

يقصد بالسيولة قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو خلال فترة قصيرة، وتتكون السيولة من جزئيين:

سيولة حاضرة: وتشمل النقود بالعملة المحلية والأجنبية، والودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، إضافة للشيكات تحت التحصيل.

السيولة شبه النقدية: وتشمل الأصول التي يمكن تصفيتها (بيعا أو رهنها)، كأذونات الخزانة والكمبيالات المخصومة، والأوراق المالية القصيرة الأجل.

2- مكونات ميزان المدفوعات:

يتكون ميزان المدفوعات وفق لتصنيف صندوق النقد الدولي من الحسابات الرئيسة التالية:

- الحساب الجاري.
- الحساب الرأسمالي والمالي.

---

[3] Ismail Ould Klalef, La Balance Des Paiements, Law Journal, XXIX Volume, Maroc, Mars 2015, p107.

[4] سلطة النقد الفلسطينية، تقرير استدامة الحساب الجاري، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين، تموز 2015، ص 01

[5] بول آ. ساموبلسون، وآخرون، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامه الدباغ، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة عشر، عمان، الأردن، 2006، ص 777.

[6] المرجع السابق، ص 774.

[7] المرجع السابق، ص 779.

[8] محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن،2015، ص 141.

[9] قريشي محمد الجموعي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، الجزائر، العدد التاسع، سنة 2011، ص 265.

أ- الحساب الجاري:

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات (عدا المعاملات المدرجة في البنود المالية) التي تتضمن قيما اقتصادية وتقع بين جهات مقيمة وجهات أخرى غير مقيمة، كما يشمل كذلك القيود الموازنة للقيم الاقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل[10]. وباختصار يتكون الحساب الجاري من الحسابات الفرعية التالية:

- الميزان التجاري للسلع (صادرات وواردات السلع).
- الميزان التجاري للخدمات (صادرات وواردات الخدمات).
- حساب التحويلات من جانب واحد (يشمل الهبات، التبرعات، الإعانات والتعويضات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم (قد تكون تحويلات حكومية، أو تحويلات خاصة)).
- حساب دخل الاستثمار، ويشمل عوائد الاستثمارات الوطنية بالخارج والاستثمارات الأجنبية بالداخل.

ب- الحساب الرأسمالي والمالي:

يتضمن الحساب الرأسمالي والمالي عنصرين رئيسيين هما الحساب الرأسمالي والحساب المالي وهما متوفقان مع ذات الحسابين في نظام الحسابات القومية، وفي هذين الحسابين تعتبر الاستحقاقات على غير المقيمين أصولا، وتعتبر الالتزامات إزاء غير المقيمين خصوما، ويستبعد من الحساب الرأسمالي والمالي جميع تغيرات التقييم وغيرها من التغيرات التي تلحق بالأصول والخصوم الأجنبية دون أن يرجع التغيير إلى حدوث معاملات، وتدرج هذه التغييرات بدلا من ذلك في وضع الاستثمار الدولي[11].

3- **الدراسات السابقة:** نتطرق في هذا البحث لعدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وفق مايلي:

- **دراسة عبد الرحمن يس الدرديري وخالد حسن البيلي (2012)**[12]، هدفت التعرف على أثر حساب العمليات غير المنظورة (صافي حساب الخدمات والدخل والتحويلات) على الحساب الجاري وكذلك على الموقف الكلي لميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة (2000-2009)، وقد توصلت الدراسة إلى أن حساب العمليات غير المنظورة يؤثر على الحساب الجاري ومن ثم على الموقف الكلي لميزان المدفوعات.
- **دراسة فريد بشير طاهر (2001)**[13]، تناولت محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية باعتباره من أهم العوامل التي يمكن أن تسهم في معالجة عجز الحساب الجاري، وخلصت الدراسة أن للإنفاق الحكومي على الاستثمار أثر إيجابي على الادخار الخاص، وأن لكل من فائض الموازنة ووفرة قروض المستهلكين وتحويلات غير السعوديين إلى الخارج أثر سلبي على الادخار الخاص.

---

[10] صندوق النقد العربي، نشرية الإحصائيات الاقتصادية لدول العربية، 2015م، ص 309.

[11] المرجع السابق، ص312.

[12] جعفر عبد الرحمن يس الدرديري وخالد حسن البيلي، أثر حساب العمليات غير المنظورة على الحساب الجاري والموقف الكلي لميزان المدفوعات: دراسة حالة السودان خلال الفترة (2000-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 13، العدد 13، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2012، ص70-88.

[13] فريد بشير طاهر، محددات الادخار الخاص في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية)، المجلد الثاني، العدد الأول، ذو الحجة 1421 هـ (مارس 2001م)، ص 173- 196.

- **دراسة حازم علي مراشده (1999)**[14]، سعت إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها المنهج المالي في تحليل ميزان المدفوعات، والذي يؤكد وجود علاقة طردية بين كل من رصيد الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري للسلع والخدمات، بحيث يؤدي تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري، كما هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور ميزان المدفوعات في الاردن.
- **دراسة دائرة الأبحاث والسياسات النقدية لسلطة النقد الفلسطينية (2015)**[15]، هدفت إلى التعرف على مدى استدامة الحساب الجاري والعوامل المؤثرة فيه في الاقتصاد الفلسطيني من خلال تحليل الحساب الجاري الفلسطيني باستخدام عدة مؤشرات بعضها مرتبط بميزان المدفوعات، والبعض الأخر متعلق بمؤشرات الاقتصاد الكلي، إضافة لمؤشرات تخص المالية العامة للدولة خلال الفترة (2011-2015).
- **دراسة حمد بن عبد العزيز التويجري (2000)**[16]، هدفت إلى تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، حيث تم استخدام منهج تحليل العلاقة السببية المقترح من جرانجر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في الاجلين القصير والطويل، وهذا يعني أن السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لمعالجة العجز في أحد الحسابين ستؤثر ايجابا في تخفيض العجز في الحساب الأخرى.
- **دراسة نزار تيسير دنديس (2001)**[17]، هدفت إلى اختبار فعالية برنامج التصحيح الاقتصادي (1992-1998) في تفسير التحسن الملحوظ الذي شهده الحساب الجاري الأردني والذي تحول من عجز نسبته 16.3% من الناتج المحلي الإجمالي في العام الأول للبرنامج إلى فائض في سنتيه الأخيرتين، وقد تم اختبار ذلك من خلال تحليل مكونات الحساب الجاري خلال فترة التصحيح من جهة أخرى، بالإضافة إلى استخدام النموذج القياسي في اختبار معنوية أدوات وسياسات التصحيح المستخدمة في إحداث تلك التغيرات في الحساب الجاري خلال فترة التصحيح.
- **دراسة سعيد محمود الطراونه (2007)**[18]، هدفت إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية – إن وجدت- بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وباستخدام بيانات للفترة 1970-2005، تم تطبيق عدة اختبارات كشفت عن وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن استخدام تخفيض عجز الموازنه العامة كوسيلة لتخفيض عجز الميزان التجاري مع الاخذ بعين

---

[14] حازم علي مراشده، المنهج المالي في تحليل ميزان المدفوعات: حالة الأردن (1976-1996)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، سنة 1999، ص 1-137.

[15] سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 1- 18.

[16] حمد بن عبد العزيز التويجري، العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، المجلد 14، العدد الأول، 2000، ص41-52.

[17] نزار تيسير دنديس، أثر التصحيح الاقتصادي على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات الأردني خلال فترة (1988-1992)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، 2001، ص 1-98.

[18] سعيد محمود الطراونه، العلاقة السببية بي عجزي الموازنة العامة والميزان التجاري في الأردن: 1970-2005، مجلة النهضة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، المجلد 8، العدد 4، أكتوبر 2007، ص 33-52.

الاعتبار ضرورة أن يسبق تبني هذه السياسة استراتيجية تهدف إلى تطوير وتنويع القاعدة الإنتاجية نظرا لاعتماد الأردن بشكل كبير على الاستيراد.

- **دراسة عادل محمد أحمد المهدي (2000)**[19]، اشتملت على تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على رصيد الحساب الجاري في مجموعة من الدول العربية المختارة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرات الاقتصادية المختارة ورصيد الحساب الجاري بنسب مختلفة.
- **دراسة طه يونس حمادى (2008)**[20]، هدفت إلى تقدير وتحليل أثر المحددات الداخلية والخارجية للحسابات الجارية لدول الجوار الجغرافي للعراق، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة تبين أن المحددات الداخلية أكثر معنوية من المحددات الخارجية في تأثيرها في الحسابات الجارية.
- **دراسة الطاهرة السيد محمد حمية (2008)**[21]، هدفت إلى التعرف على محددات عجز الحساب الجاري في مصر باستخدام نموذج شامل وديناميكي من معادلة واحدة يعتمد على الربط بين المنهج الزمني للحساب الجاري والمتغيرات الاقتصادية الكلية وبعض المتغيرات الهيكلية، وقد توصلت الدراسة إلى أهم محددات رصيد الحساب الجاري في مصر.
- **دراسة فتحي خليل الخضراوي (1987)**[22]، هدفت إلى عرض الإطار النظري للعلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات ميزان المدفوعات من خلال دراسة العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية للفترة 1968-1973، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية تنفرد بها الدول النامية غير النفطية دون الدول النامية النفطية والدول الصناعية مؤداها أن فائض السيولة المحلية بهذه الدول وتزايده هو المسؤول عن وجود وتفاقم عجز موازين مدفوعاتها.
- **دراسة Idriss ELABBASSI, Abdelkader ELKHIDER(2007)**[23]، تناولت ديناميكية النقد بالمغرب باستعمال معطيات ثلاث أشهر لفترة (1960-2006)، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل خاص وإجراء توقعات في إطار النموذج النقدي لميزان المدفوعات بهدف تصحيح الاختلال في الطلب على النقد في المغرب.
- **دراسة Mohamad Ramadhan,Marawa Al-Musallam(2005)**[24]، حاولت اختبار آثار المرونات في أسعار النفط على أداء ميزان المدفوعات في أربع

---

[19] عادل محمد أحمد المهدي، محددات الحساب الجاري في موازين مدفوعات بعض الدول العربية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد3، مصر 2000، ص235-275.

[20] طه يونس حمادى، محددات الحساب الجاري لدول الجوار الجغرافي للعراق (1985-2000)، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمي بجامعة الموصل، العراق، المجلد الرابع، العدد العاشر، 2008، ص109-122.

[21] الطاهرة السيد محمد حمية، محددات عجز الحساب الجاري في مصر، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد الأول، 2008، ص511-541.

[22] فتحي خليل الخضراوي، العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية خلال الفترة (1968-1983)، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت المجلد الخامس عشر، العدد الرابع، 1987، ص39-74.

[23] Idriss ELABBASSI, Abdelkader ELKHIDER,La demande de monnaie au Maroc: etude theorique et empirique dans le cadre de l'approche monetaire de la balance des paiements, Journal marocain de l'économie et de droit comparé , Faculté des Sciences juridiques, économiques et sociales à Marrakech , Maroc , No 47,2007,p9-54.

[24] Mohamad Ramadhan, Marawa Al-Musallam ,Op cit,p7-29.

دول خليجية (الكويت، عمان، السعودية، الامارات) خلال فترة (1970-2001)، كما قامت بتحليل مؤشر نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الاجمالية. وتوصلت هذه الدراسة لجملة من التوصيات اتجاه الدول محل الدراسة تتعلق أساسا بضرورة اعتماد برامج تصحيحية لاستقرار ميزان مدفوعاتها ضد تقلبات أسعار النفط.

- **دراسة Hanan Morsy (2010)**[25]، هدفت إلى استكشاف المحددات الأساسية لرصيد الحساب الجاري متوسط الأجل لعينة كبيرة من الدول المصدرة للبترول وذلك من خلال استخدام تقنيات قائمة التقييم الديناميكية، وتوصلت هذه الدراسة أن العوامل التي لها تأثير في تحديد رصيد الحساب الجاري للدول المصدرة للبترول تتمثل أساسا في الموازنة العامة للدولة والرصيد البترولي والثروة البترولية وفترة الإعالة وأيضا درجة النضوج في إنتاج البترول.

تختلف دراستنا عن بقية الدراسات السابقة من عدة زوايا:

- المدة الزمنية، شملت الدراسة بيانات عن فترة حديثة (1995-2014)، ومدة طويلة نسبيا 20سنة. وهو ما يجعلها تتميز عن بقية الدراسات.
- اقتصارها على الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية فقط، عكس الدراسات السابقة التي شملت عدة دول، وهو ما يجعل التحليل أكثر تعمقا.
- متغيرات الدراسة، تم اختيار متغيرات متنوعة (أحد عشر متغيرا)، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو مالي ومنها ما هو نقدي، ومنها ما هو ذو تأثير خارجي، ومنها ما هو ذو تأثير داخلي.

فرضيات الدراسة:

على ضوء العرض السابق لمشكلة البحث، والدراسات السابقة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية العامة**: وجود علاقة بين رصيد الحساب الجاري وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد السعودي.
- **الفرضية الخاصة:** وجود متغيرات اقتصادية كلية تؤثر سلبا على رصيد الحساب الجاري السعودي خلال فترة الدراسة.

منهج الدراسة:

سنعتمد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي، باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث سنقوم باستنباط طبيعة العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ورصيد الحساب الجاري السعودي خلال فترة 1995-2014، ومناقشة فرضيات الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية المتمثلة في التقارير السنوية لهيئات إقليمية ودولية، ويتعلق الأمر بصندوق النقد العربي (AMF)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

ثانيا: تحليل العوامل المؤثرة في الحساب الجاري للعربية السعودية خلال الفترة (1995-2014): سنحاول تحليل العوامل المؤثرة في الحساب الجاري السعودي خلال فترة الدراسة وفق مايلي:

[25] Hanan Morsy,Current Account Determinants For Oil-Exporting Countreis, working paper No 511, Economic Reserch Forum, Cairo,Egypt ,2010,p1-11.

1- خصائص الاقتصاد السعودي:

يمتاز الاقتصاد السعودي بالخصائص التالية[26]:

- توفر البنية التحية (طرق برية والسكك الحديدية، والمطارات، والموانئ، ومصادر الطاقة...).
- المكانة الاقتصادية للمملكة في العالم، حيث تحتل المملكة المرتبة 23 ضمن الاقتصاديات الخمسة والعشرين الأكبر عالميا، والمرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- تمتلك المملكة أكبر سوق حرة في الشرق الأوسط.
- تمتلك المملكة 25% من الاحتياطي العالمي للنفط.
- تمتلك المملكة موارد طبيعية واعدة في مجال التعدين.
- للمملكة موقع جغرافي استراتيجي جعلها منفذ سهلا لأسواق أوروبا وآسيا وإفريقيا.
- عرف الناتج المحلي الإجمالي خلال العقدين الماضيين نمو كبيرا بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة، ومن جهة أخرى بسبب نمو الناتج المحلي غير النفطي.
- ثبات سعر صرف الريال بسبب ارتباط الريال بالدولار الأمريكي، كما لا يوجد قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية وتحويل رؤوس الأموال والأرباح للخارج.
- شهدت المملكة معدلات تضخم منخفضة خلال العقدين الماضيين.

2- تطور رصيد الحساب الجاري السعودي خلال الفترة (2005-2014):

نتناول في هذا العنصر تطور رصيد الحساب الجاري خلال الفترة محل الدراسة بتحليل الجدول رقم (01) وفق ما يلي:

جدول رقم (01) يوضح تطور رصيد الحساب في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2014-1995)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الحساب الجاري	السنوات	الحساب الجاري
1995	5.325	2005	90
1996	0.680	2006	99
1997	0.256	2007	93.3
1998	13.15-	2008	132.3
1999	0.411	2009	20.9
2000	14.317	2010	66.7
2001	9.353	2011	158.5
2002	11.873	2012	164.7
2003	29.661	2013	135.4
2004	51.490	*2014	76.9

(*) بيانات أولية

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للفترة 1995-2014 م.

[26] يونس أمجد سالم القويدر، أمجد سالم قويدر لطيفة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على الاقتصاد السعودي: دراسة تحليلية للفترة (1994-2008)، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، المجلد 1 العدد52، سنة 2014، ص 186- 193.

يعد الميزان الجاري أو الحساب الجاري السعودي خلال فترة الدراسة (1995-2014م)، الميزان الوحيد من بقية أرصدة ميزان المدفوعات الأخرى الذي حقق فائضا طوال فترة الدراسة بلغ أقصاه سنة 2012م بأكثر من 164 مليار دولار، بفضل صادرات النفط الناتجة ارتفاع أسعار النفط، أما أدنى رصيد للميزان الجاري فسجل سنة 1998 برصيد سالب بعد الأزمة المالية التي اجتاحت آسيا سنة 1997م واثرت على غالبية الاقتصاديات الدولية، ثم بدأت أسعار النفط بعد ذلك في الارتفاع خلال عام 1998 بعد تراجع كبير في أسعار النفط وصلت مستوى 12 دولارًا لفترة طويلة من الزمن.أما أهم مصادر العملات الأجنبية للمملكة خلال فترة الدراسة، فتتمثل في الصادرات النفطية ودخل الاستثمارات الوطنية بالخارج ، في حين نجد أهم مدفوعات المملكة خلال فترة الدراسة تتشكل من الواردات الاجمالية السلعية منها والخدمية، إلى جانب تحويلات العمالة الوافدة إلى بلدانهم ومساعدات المملكة الدولية.

سنحاول تحليل العوامل المؤثرة على رصيد الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1995-2014)، وفق متغيرات عديدة قد تؤثر إيجابا أو سلبا على رصيد الحساب الجاري وتتوزع بين متغيرات اقتصادية (نسبة متوسط دخل الفرد إلى الناتج الحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي، نسبة الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة)، ومتغيرات ذات الطبيعة المالية (نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي)، والبعض الأخر ذات الطبيعة النقدية (معدل التضخم، معدل نمو السيولة المحلية)، كما تم استخدام متغيرات ذات التوجه الخارجي (درجة الانفتاح الخارجي، نسبة إجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إجمالي الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي).

3- الإطار النظري للنموذج:

يتناول هذا العنصر من الدراسة توصيف وتفسير العلاقة النظرية بين رصيد الحساب الجاري والعوامل المؤثرة فيه للوصول إلى بناء نموذج انحدار خطي متعدد. إن غالبية العلاقات التي تقدمها النظرية الاقتصادية، يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، وهو ما يمكن من وضع تنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وحيث أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي مثل السعر، الدخل...إلخ، فإنه يمكن استخدام الأسلوب الرياضي في شرح العلاقات الاتجاهية كما تحددها النظرية الاقتصادية بين هذه المتغيرات[27].

وفيما يلي النموذج القياسي للعوامل المؤثرة في رصيد الحساب الجاري:

$$Y_i = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + \beta_6 X_6 + \beta_7 X_7 + \beta_8 X_8 + \beta_9 X_9 + \beta_{10} X_{10} + \beta_{11} X_{11} + u_i$$

حيث أن:

المتغير التابع:

Y_i= نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة

[27] شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 13.

المتغيرات المستقلة:

X_1= نسبة الاحتياطات الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة
X_2= نسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة
X_3= نسبة إجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة
X_4= نسبة إجمالي الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة
X_5= درجة الانفتاح الخارجي (الانكشاف الخارجي) خلال فترة الدراسة
X_6= نسبة متوسط دخل الفرد إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة
X_7= معدل التضخم خلال فترة الدراسة
X_8= معدل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة
X_9= نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة
X_{10}= نسبة الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة
X_{11}= معدل نمو السيولة المحلية خلال فترة الدراسة
α: معامل التقاطع أو الحد الثابت
β_1. β_2. β_3. β_4. β_5. β_6. β_7. β_8. β_9. β_{10}.β_{11} معاملات المتغيرات المستقلة
t=1,…..20 سنوات الدراسة
μ_i= الخطأ العشوائي للنموذج، حيث قيم الخطأ العشوائي مستقلة عن جميع قيم المتغيرات المستقلة

في حالة الانحدار المتعدد، ليس المطلوب فقط ضمان أن β_i أو أن تأثير X_{it} على Y_i ، يمكن عزله عن الحد الثابت α، ولكن أيضا يمكن عزله عن تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى كافة[28].

4- الإطار التحليلي للنموذج:

باستخدام بيانات سنوية عن المتغيرات المذكورة المجمعة من مصادر مختلفة (صندوق النقد العربي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية....) للفترة (1995-2014)، فقد تطلب الأمر اجراء بعض العمليات لتكون المتغيرات المستخدمة منسجة، وبناء عليه تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في الحصول على نتائج تقدير معادلة الانحدار الخطي المتعدد.

توضح نتائج الدراسة أن درجة الارتباط بين المتغيرات وفق مايلي:

وجود علاقة طردية وعكسية بالنسبة لمعامل بيرسون بين كل متغيرات الدراسة وتتراوح درجة الارتباط بين القوي والمتوسط، حيث نعتبر الارتباط قوي عندما يكون R أكبر من 50%، ومتوسط عندما يكون R في حدود30%، وضعيف عندما يكون R في حدود10%[29]:

- وجود **علاقة عكسية** بين رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج Y_i وإجمالي الواردات السلعية كنسبة من الناتج Y_i **(0.329)**، بمعنى أن أي زيادة في إجمالي الواردات السلعية تؤدي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري.
- وجود **علاقة عكسية** بين رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج Y_i ومتوسط دخل الفرد كنسبة من الناتج Y_i **(0.403)**، بمعنى أن أي زيادة في متوسط دخل الفرد

[28] هاري كليجيان، والاس اوتس، ترجمة المرسي السيد حجازي، عبد القادر محمد عطية، مقدمة في الاقتصاد القياسي: المبادئ والتطبيقات، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الطبعة الأولى،2001، ص 204.

[29] http://spss.espaceweb.usherbrooke.ca/pages/stat-inferentielles/correlation.php.

يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الوطنية والأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الاستيراد الذي بدوره يؤدي إلى زيادة العجز في الحساب الجاري.

- وجود **علاقة طردية** بين بقية المتغيرات المستقلة (الاحتياطات الأجنبية**0.598**، رصيد الموازنة العامة**0.931**، إجمالي الصادرات السلعية**0.948**، الانفتاح الخارجي**0.903**، معدل التضخم**0.422**، معدل النمو الاقتصادي**0.755**، إجمالي الاستثمار**0.297**، الاستثمارات الأجنبية الداخلة**0.528**، السيولة المحلية**0.788**) والناتج Y_i، بمعنى أن أي زيادة في الاحتياطي الأجنبي، أو رصيد الموازنة العامة، أو إجمالي الصادرات السلعية، أو درجة الانفتاح على الاقتصاديات الدولية، أو معدل التضخم، أو معدل النمو الاقتصادي، أو إجمالي الاستثمار، أو الاستثمارات الأجنبية الداخلة، أو السيولة المحلية المعبر عنها بعرض النقود بكل مكوناته، يؤدي إلى زيادة الفائض في الحساب الجاري.

وفيما يلي جدول ملخص لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع:

جدول رقم (02) يوضح ملخص لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

طبيعة العلاقة	المتغيرات	نسبة العلاقة	درجة العلاقة
علاقة عكسية	إجمالي الواردات السلعية	%32.9	**متوسطة**
	متوسط دخل الفرد	%40.3	
علاقة طردية	الاحتياطات الأجنبية	%59.8	**قوية**
	رصيد الموازنة العامة	%93.1	
	إجمالي الصادرات السلعية	%94.8	
	الانفتاح الخارجي	%90.3	
	معدل النمو الاقتصادي	%75.5	
	الاستثمارات الأجنبية الداخلة	%52.8	
	السيولة المحلية	%78.8	
	معدل التضخم	%42.2	**متوسطة**
	إجمالي الاستثمار	%29.7	

المصدر: من إعداد الباحث طبقا لنتائج البرنامج الاحصائي SPSS

- بالنسبة **للعلاقة بين المتغيرات المستقلة بعضها مع بعض** يتضح من الملحق رقم (02) وجود علاقة عكسية بين الكثير من المتغيرات المستقلة وأيضا علاقة طردية بين متغيرات أخرى، أما بالنسبة لدرجة الارتباط فإنها تتراوح بين القوي والمتوسط والضعيف.
- وجود **علاقات خطية** بين رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج Y_i(المتغير التابع) ونسبة الاحتياطات الخارجية ونسبة رصيد الموازنة العامة ونسبة اجمالي الصادرات السلعية ودرجة الانفتاح الخارجي ونسبة متوسط دخل الفرد ومعدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادي ونسبة الاستثمارات الأجنبية الداخلية ومعدل نمو السيولة المحلية (المتغيرات المستقلة)، وهو ما يعني أن نسبة التغير في المتغيرات المستقلة تقترب بدرجة كبيرة من نسبة التغير في المتغير التابع، وهو ما يفسر درجة معنوية أقل من 5%، وبالتالي مستوى ثقة عالي جدا بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع يتجاوز 95% . فضلا عن وجود علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض.

- يلاحظ أن العلاقات السالفة الذكر جاءت متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية باستثناء نسبة متوسط دخل الفرد (الذي يعد من المؤشرات التي تعكس مرحلة التنمية في البلد) التي جاءت بإشارة سالبة.

جدول رقم (03) يوضح ملخص نموذج العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
2.392	**.958**	**.980**	**.990a**	1

المصدر: نتائج الدراسة المستخلصة من البرنامج الاحصائي SPSS

يتبين من جدو ل رقم (03) المتضمن ملخص لنموذج العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة أن النموذج ككل يظهر:

- وجود علاقة ارتباط طردية قوية بمقدار 99% بين نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي والعوامل المؤثر فيه وهذا ما يوضحه معامل الارتباط، الذي يقيس متانة العلاقة بين متغيرين وأكثر.
- أظهرت نتائج التحليل أن معامل التحديد R^2 يساوي 98% بمعنى أن معادلة الانحدار تفسر العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بنسبة 98% تقريبًا كونه يأخذ بالاعتبار جميع المتغيرات الداخلة فيه، وهي نسبة جدا معتبرة.

جدول ANOVA رقم (04) يختبر معنوية النموذج ككل

Sig.	F	Mean Square	Df	Sum of Squares	Model	
.000b	**44.240**	**253.069**	**10**	**2530.689**	**Regression**	**1**
		5.720	**9**	**51.483**	**Residual**	
			19	**2582.172**	**Total**	

المصدر: نتائج الدراسة المستخلصة من البرنامج الاحصائي SPSS

يظهر جدول ANOVA الذي يختبر معنوية النموذج ككل:

- أن معنوية النموذج تساوي الصفر، أي أقل من 0.05 والتي تدل على ملاءمة النموذج للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وبالتالي تؤول النتائج إلى قبول الفرض البديل ورفض فرض العدم، من خلال اثبات العلاقة في النموذج ككل وتأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- تشير القيمة المقبولة من قيمة الاختبار (F=44.240) أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يفسر بهذا المقدار البيانات ومقارنتها بالاختلافات العشوائية.

توصلت الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، للبيانات المجمعة من مصادر إقليمية ودولية ان المتغير المستقل **نسبة اجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي** (المتغير الأكثر تأثير على رصيد الحساب الجاري في الاقتصاد السعودي في الفترة محل الدراسة 1995-2014التي شهدت ارتفاع كبير في أسعار النفط) ذا معنوية من الناحية الاحصائية وحسب اختبارtعند مستوى معنوية أقل

من 5% ($P \leq 0.05$) ، في حين أن المتغيرات الأخرى غير معنوية وليس لها تأثير معنوي في نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

جدول رقم (05) يوضح المتغيرات المستبعدة

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	درجة الانفتاح الخارجي (X_5)	.b	0.00	0.00	0.000	0.00

المصدر: نتائج الدراسة المستخلصة من البرنامج الاحصائي SPSS

إن المتمعن في الجدول رقم (05) المتعلق بالمتغيرات المستبعدة، يلاحظ أن المتغير المستقل المستبعد هو درجة الانفتاح الخارجي ومعامل ارتباطه هو 0.00 ومستوى الدلالة sig0.00 وهي دلالة إحصائياً، ومعامل الارتباط الجزئي 0.00 والمعيارية (الخطية) قيمتها 0.00، والذي يمكن تفسيره اقتصاديا بتماثل المتغير المستقل (درجة الانفتاح الخارجي) مع متغيرات أخرى داخل النموذج، ويتعلق الأمر بنسبة إجمالي الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة إجمالي الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يلي نموذج الانحدار الخطي المتعدد بعد التعويض:

$$Y_i = -32.960 - 0.212X_1 + 0.297X_2 + 0.929X_3 + 0.086X_4 - 0.059X_6 - 0.217X_7 - 0.039X_8 + 0.242X_9 - 0.096X_{10} + 0.070X_{11} + u_i$$

5- آفاق الاقتصاد السعودي على ضوء رؤية 2030:

بعد أن تناولنا مدى تأثير عدد من العوامل على رصيد الحساب الجاري السعودي، سنحاول في هذا العنصر استشراف آفاق الاقتصاد السعودي فيما يتعلق بالمجالات ذات الصلة بموضوع الدراسة على ضوء رؤية 2030 وفق مايلي[30]:

- رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 20 % إلى 35%.
- رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار ريال إلى ما يزيد عن 7 تريليونات ريال سعودي.
- نقل الاقتصاد السعودي من المركز 25 في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز العشرة الأولى في العالم.
- زيادة نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية في إجمالي الناتج المحلي من 3.5% إلى 5.7%.
- الوصول بمساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% على 65%.
- رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.
- رفع الإيرادات الحكومية غير النفطية من 163 مليار ريال إلى1 تريليون ريال سنويا.

[30] http://vision2030.gov.sa/

الخـــــاتمة:

اشتمل بحثنا على تقدير تأثير عدد من العوامل الاقتصادية على رصيد الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية خلال فترة 1995-2014. وقد تناولنا تقدير أثر كل من الاحتياطات الخارجية، ورصيد الموازنة العامة، وإجمالي الصادرات، وإجمالي الواردات، ودرجة الانفتاح الخارجي، ومتوسط دخل الفرد، ومعدل التضخم، والنمو الاقتصادي، وإجمالي الاستثمار، والاستثمارات الأجنبية الداخلة، والسيولة المحلية. وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- يتميز الاقتصاد السعودي بالأحادية في الإنتاج والتصدير معا (يشكل النفط أكثر من 90% من إجمالي الصادرات السلعية للمملكة)، وهو ما يجعل رصيد الحساب الجاري ومن خلاله رصيد ميزان المدفوعات يتأثر بشكل كبير بأسعار البترول.
- يتكون الحساب الجاري السعودي من كافة المعاملات الاقتصادية (عدا المعاملات المدرجة في البنود المالية) التي تتضمن قيما اقتصادية وتقع بين جهات مقيمة وجهات أخرى غير مقيمة، حيث يعد الحساب الجاري الحساب الوحيد من ضمن بقية حسابات ميزان المدفوعات الأخرى الذي حقق فائضا طوال فترة الدراسة في ظل أسعار النفط السائدة في تلك الفترة (تجاوزت 100 دولار للبرميل)، فتمثل الصادرات النفطية إلى جانب دخل الاستثمارات أهم مصادر العملات الأجنبية للمملكة، في حين تشكل الواردات الاجمالية السلعية منها والخدمية ، إلى جانب تحويلات العمالة الوافدة ومساعدات المملكة للخارج أهم مدفوعات المملكة خلال فترة الدراسة.
- وجود متغيرات مستقلة لها تأثير سلبي على رصيد الحساب الجاري، ويتعلق الأمر بإجمالي الواردات السلعية كنسبة من الناتج Y_i ومتوسط دخل الفرد كنسبة من الناتج Y_i ، حيث تتراوح درجة الارتباط بين 30% و40%.
- وجود متغيرات مستقلة لها تأثير إيجابي على رصيد الحساب الجاري، ويتعلق الأمر بباقي المتغيرات المستقلة الأخرى، (ادناه إجمالي الاستثمار ومعدل التضخم، وأقصاه إجمالي الصادرات السلعية ورصيد الموازنة العامة)، حيث تتراوح درجة الارتباط بين 30% و95%.
- نسجل معنوية النموذج ككل والتي تساوي الصفر، أي أقل من 0.05 مما يدل على ملاءمة نموذج الدراسة للعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- يرتقب أن يتغير هيكل الحساب الجاري السعودي من حيث درجة التنوع السلعي (الانتقال من الأحادية في التصدير إلى التعددية في التصدير سلعيا وخدميا)، حيث يتوقع أن تنتقل نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وفقا لرؤية المملكة 2030.

المـــــلاحـــــق:

ملحق رقم (01): يوضح نسب المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للحساب الجاري للمملكة العربية السعودية خلال الفترة (1995-2014)

السنوات	Y	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10	X11
1995	-4.2	6.05	-5.73	35.03	-18	53	4.81	4.87	0.2	19.8	0.41	2.92
1996	0.5	9.08	-3.62	38.4	-16.1	54.5	4.59	1.22	3.38	18.1	0.04	7.68
1997	0.2	9.02	-2.87	36.71	-16	52.7	4.44	0.06	2.59	18.3	0.03	5.22
1998	-10.2	9.74	-10.1	26.53	-18.9	45.4	4.26	-0.37	2.83	18.7	0.06	3.7
1999	0.3	10.6	-6.03	31.41	-16	47.4	4.05	-1.33	-0.75	17.6	0.08	6.77
2000	7.6	10.4	4.46	41	-14.7	55.7	4.17	-1.12	4.86	18.7	0.1	4.35
2001	5.1	9.61	-3.93	37.04	-15.6	52.7	4.78	-1.12	0.55	18.9	0.28	6.57
2002	6.3	10.9	-2.9	38.33	-15.7	54	4.66	0.25	0.13	19.7	0.24	14.7
2003	13.1	10.5	4.47	43.34	-15.8	59.1	4.55	0.61	7.66	19.8	0.36	6.93
2004	20.5	10.9	11.4	50.22	-16.3	66.5	4.43	0.52	9.25	18.1	0.78	18.84
2005	28.5	49.2	18.4	57.26	-17.3	74.6	4.33	0.48	7.26	18.2	3.84	11.61
2006	27.8	64.2	21	59.93	-18.1	78.1	4.22	2.21	5.58	18.9	5.2	19.31
2007	24.3	79.4	12.2	60.61	-21.5	82.1	4.01	4.17	5.99	21.4	6.32	19.55
2008	28.2	92.9	32.6	65.82	-21	86.8	3.88	9.87	8.43	22	8.28	17.6
2009	7.2	109	2.2	50.36	-21.8	72.2	3.75	5.06	1.83	24.9	9.68	10.74
2010	12.7	84.4	4.4	47.67	-18.5	66.2	3.63	5.34	7.43	30.7	5.55	5
2011	23.7	81.2	11.6	54.47	-17.9	72.4	3.52	5.83	8.87	26.8	2.44	13.25
2012	22.4	89.4	13.6	52.91	-19.3	72.2	3.43	2.89	5.81	26.3	1.66	13.91
2013	18.2	97.4	7.9	50.5	-20.6	71.1	3.33	3.51	3.95	27.2	1.19	10.86
2014	10.2	97.3	2.4	45.49	-21.1	66.6	3.25	2.58	3.6	26.7	1.06	11.92

المصدر: من تجميع الباحث طبقا لمصادر وطنية ودولية للفترة (1995-2014).

المراجع

- Mohamad Ramadhan, Marawa Al-Musallam, Analysis Of the GCC Balances Of Payments Performance, Kuwait Economic Journal, No. XVIII, Ninth year, 2005.
- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، واشنطن 2009، ص7.
- Ismail Ould Klalef, La Balance Des Paiements, Law Journal, XXIX Volume, Maroc, Mars 2015, p107.

سلطة النقد الفلسطينية، تقرير استدامة الحساب الجاري، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، رام الله، فلسطين، تموز 2015، ص 01

بول آ. ساموبلسون، وآخرون، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة أسامه الدباغ، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة عشر، عمان، الأردن، 2006، ص 777.

محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن،2015، ص 141.

قريشي محمد الجموعي، أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ، الجزائر، العدد التاسع، سنة 2011، ص 265.

صندوق النقد العربي، نشرية الإحصائيات الاقتصادية لدول العربية، 2015م، ص 309.

جعفر عبد الرحمن يس الدرديري وخالد حسن البيلي، أثر حساب العمليات غير المنظورة على الحساب الجاري والموقف الكلي لميزان المدفوعات: دراسة حالة السودان خلال الفترة (2000-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 13، العدد 13، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2012، ص70-88.

obeikan.com

دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة(1990-2014)

أ تمار أمين
جامعة البليدة 2

الملخص:
يهدف البحث الى دراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف الحقيقي و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990-2014) باستعمال اختبار التكامل المشترك لقياس العلاقة المتبادلة بين المتغيرين، حيث توصلت نتائج الدراسة الى غياب علاقة توازنية طويلة الاجل بينهما باعتبار ان الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر لا يساهم في تفسير تغيرات سعر الصرف الحقيقي إنما ارتبط اساسا بالتشريعات التي انتهجتها السلطات لتشجيع سياسة الاستثمار و توفير المناخ الملائم له،اما عمليتي تخفيض الدينار التي كانت سنتي 1994 و سنة 2001 لم تكونا كافيتان لتفسير سلوك تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كون ان الاولى ساهمت في تقريب سعر الدينار الرسمي من المستوى التوازني أما الثانية فكان هدفها أساسا الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لهذا نرى انعدام ردة فعل المستثمر الاجنبي اتجاه عملية التخفيض.
الكلمات المفتاحية : سعر الصرف الحقيقي، الاستثمار الاجنبي المباشر، التكامل المشترك، سببية جرانجر .

Abstract :
This research explores the Relationship between the fluctuation of the real exchange rate and the flow of forgien direct investment in Alegria during the period (1990-2014) using the co-integration tests , we tried to measure of interelationship between This variables ; More over , the result confirme the absence of equilibruim relationship with (RER) and (FDI), because the (FDI) in Algeria does not exegesis the real exchange rate fluctuation , the reason of This situation the Law to encourage investment Policy , while the process of lowring of dinar on 1994 and 2001, it was not to exegesis the flow of (FDI) because in the first result for approximation exchange rate of dinar from equilibruim level, further in the second for limit development of monetary mass in parellel market exchange rate ; in this research confirmed the absence the sensivity of (FDI) with reason lowering of dinar.
Key Word : The real exchange rate (RER) , Foreign direct investment (FDI), co-integration, Granger causality .

تمهيد :
تشكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية لما لها من مردود إيجابي على عمليات النمو الاقتصادي، ولأنه الأداة الأكثر فاعلية اذا توفرت شروط المناخ الاستثماري لكن هذه التدفقات الاستثمارية في الدول النامية اصدمت بعديد العقبات من بينها تقلبات سعر الصرف التي تشهدها اقتصاديتها ولما لها من اثار تتركه هذه التقلبات على مستوى الاقتصاد الكلي خاصة في العقود الثلاثة الاخيرة في اعقاب انهيار سعر الصرف الثابت عام 1981 وانتقال العديد من الدول النامية نحو نظام الصرف المرن وهذا ما جعل اسعار الصرف تأخذ منحى التقلبات المستمرة و مفرطة تنجر عنها مخاطر لها ارتباط بتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر و هذا ما تجلى من خلال دراسة (cushman،1985) و التي تناولت محددات تواجد الشركات متعددة الجنسيات و التي تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في العملة، كما أن هذه الشركات تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف من أجل تحديد التدفقات الإستثمارية، كما توصل(CAVES،1996) في دراسته إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي و الحقيقي مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا كما توصل أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثمار ي.
اما الجزائر فمنذ بداية التسعينات تبنت العديد من الاصلاحات الاقتصادية مسّت أساسا نظام الصرف المتبع، حيث انتهجت نظام وسياسة التعويم المدار لسعر صرفها بدلا من نظام التثبيت حيث تزامن ذلك مع صدور قانون للإصلاح المتمثل في قانون النقد و القرض المؤرخ في14 أبريل 1990 والذي اعتبر كخطوة هامة في تطور سياسة التوجه نحو جذب الاستثمار الأجنبي و الظفر بمزاياه، كما استخدمت السلطات للعديد من الحوافز و الامتيازات المالية و التمويلية لتطوير المناخ الاستثماري و رغم هذه العوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المتوفرة في الجزائر، فإن هناك جملة من العوائق التي تحد من جاذبيته لعل من بينها عدم استقرار اسعار الصرف و ما يشهده من تدهور في السنوات الاخيرة .
وبناء على ما سبق نطرح الاشكالية التالية :
هل توجد علاقة بين تقلبات سعر الصرف الحقيقي و تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و الى أي مدى تستجيب هذه التدفقات لتقلبات سعر الصرف ؟

فرضيات البحث

- ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تقلبات اسعار الصرف الحقيقية تؤثر في جذب او تراجع الاستثمارات الاجنبية المباشرة وان طبيعة ونمط هذه التأثيرات تحددها استجابة الدول والشركات للاستثمار في البلدان المضيفة .
- تفترض الدراسة فرضية أن هناك علاقة سببية مباشرة بين تقلبات اسعار الصرف الحقيقية و تدفقات رأس المال والتي تعكس حجم الاستثمارات الاجنبية مباشرة في جزائر.
- سياسة تخفيض سعر صرف الدينار لها اثر ايجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .
- تؤدي تدفقات رأس المال الداخلي للدولة الى زيادة الطلب على السلع غير التجارية مما يؤدي الى ارتفاع سعرها مسببا ارتفاع لسعر الصرف الحقيقي .

أهمية الدراسة
يستمد هذا البحث أهميته من خلال المكانة التي يلعبها الاستثمار الاجنبي المباشر في تعويض نقص المدخرات المحلية إلا أن هنالك مخاطر ومعوقات تواجه هذا النوع من الاستثمار من بينها

تقلبات سعر الصرف الذي يعتبر مسألة مهمة لاقتصاد الذي يبحث عن تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى توضيح العلاقة بين تقلبات سعر الصرف الحقيقي و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر من خلال استخدام الأساليب القياسية الحديثة، حيث سنعتمد في دراستنا على اختبار التكامل المتزامن لأنجل – غرانجر كما سنتطرق لسببية غرانجر لاختبار طبيعة واتجاه علاقة متغيرين و هذا بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1990-2014).

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي في تحليل أداء المتغيران وتطورهما خلال مدة البحث، كما اتبعت أساليب كمية حديثة في قياس العلاقة بينهما.

عرض بعض الدراسات السابقة

خضعت العلاقة بين سعر صرف وتدفقات الاستثمار الاجنبي للعديد من الدراسات فمن خلال اطلاعنا على بعضها والتي لها صلة بموضوع تحصلنا على دراسة **(Weifeng JIN, Qing Zang, 2013)**[1] حيث اعتمد الباحث على بيانات شهرية للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين ومؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي خلال فترة(1997– 2012) و قدم نموذج لاختبار أثر التغيرات في أسعار الصرف للبلد المضيف بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، ووفقا لنتائج التقدير اليوان الصيني اثبت البحث ان هذا الاخير يساهم في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة بعد الإصلاحات التي شهدها نظام سعر الصرف الصيني في عام 2005، و هذا الامر اتضح نتيجة التغيير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين للسنوات الأخيرة اما (**Kozo Kiyota , Shujiro Urata ، 2002)**[2] حيث تناولت دراستهما تأثير مستوى سعر الصرف الحقيقي و كذلك تقلباته على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من اليابان و الولايات المتحدة، حيث بينت هذ الدراسة أن تخفيض سعر صرف الدول يعزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة لكل من اليابان و الولايات المتحدة، و من زاوية أخر فان ارتفاع تقلبات سعر الصرف تؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر **اما (Osinubi, Amaghionyeodiwe Lloyd , Tokunbo, 2009)**[3] تناولت دراسته أثر تقلبات سعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد النيجيري و ذلك للفترة الممتدة من (1970-2004) باستخدام منهجية نموذج تصحيح الخطأ و التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية توصلت الدراسة من جهة الى وجود علاقة معنوية و ايجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف، و من جهة ثانية الأثر الايجابي لسياسة تخفيض

---

[1] Weifeng JIN, Qing Zang ; Impact of change in exchange rate on foreign direct investment: Evidence from China , Lingnan Journal of Banking, Finance and Economics , Vol. 4, Iss. 1, Art 1 ,2013.

[2] Kozo Kiyota , Shujiro Urata ; Exchange Rate, Exchange Rate Volatility and Foreign Direct
Investment The World Economy, Vol. 27, No. 10 , November ;2004.

[3] Osinubi, Tokunbo , Amaghionyeodiwe, Lloyd ; Foreign Direct Investment and Exchange rate Volatiltty in nigeria , International Journal of Applied Econometrics and Quantitative, Studies V6-2, 2009.

النيرة النيجيري على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وفي دراسة(**Syed Zeeshan 2012**[4] **, Haider ,Parvez azim**) وكان الهدف الرئيسي من البحث هو دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتقلبات في أسعار الصرف حيث توصل الباحث انه توجد مجموعة من العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون لها اهمية كبيرة جدا ولكن سعر الصرف أحد المحددات العميقة وقد استخدم في هذه الدراسة، بيانات السلاسل الزمنية للاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف، والانفتاح التجاري والتضخم من عام 1980 إلى 2010 لدولة باكستان، و بالاعتماد اختبار جذر الوحدة، التكامل المشترك، والعلاقة السببية بينت نتائج دراستة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجابيا مع انخفاض قيمة الروبية كما ان الانفتاح التجاري يزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير وأشارت نتائج اختبار السببية ان تقلب سعر الصرف يمكن أن يكون سبب في استثمار الأجنبي المباشر ولكن ليس العكس.

اولا/ تقديم موجز للمفاهيم المتعلقة بالدراسة

سنحاول من خلال هذه العنصر تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالدراسة المتمثلة في الاستثمار الاجنبي المباشر و سعر الصرف الحقيقي التي تم تناولهما في عديد الأدبيات الاقتصادية.

أ- الاستثمار الاجنبي المباشر : يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية بالنسبة للدول النامية ويعرف على انه "تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع بالإضافة إلى تحويله للموارد مالية و تقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا و الخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدول المضيفة.[5] **كما يعرف** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) **على انه"** ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم و شركة أو وحدة إنتاجية في القطر المستقبل للاستثمار.[6]

ب- سعر الصرف الحقيقي : يعرف سعر الصرف الحقيقي بين عملتين لبلدين ما على أنه القوة الشرائية النسبية لهاتين العملتين، حيث القوة الشرائية لعملة تساوي مقلوب مستوى الأسعار في بلد هذه العملة، وبصفة عامة إن سعر الصرف الثنائي الحقيقي بين عملتي البلدين i و j (التسعير غير المؤكد للبلد i) يكتب على الشكل التالي: [7]

$$=s_j^i \times \frac{P_{j.t}}{P_{i.t}} R^{\mathrm{i}}_{\mathrm{j.t}}$$

حيث:

$R^{\mathrm{i}}_{\mathrm{j.t}}$:سعر الصرف الحقيقي، $P_{i.t}$: مؤشر الاسعار بالبلدi

---

[4] Syed Zeeshan Haider ,Parvez azim ; Impact of exchange rate Volatility and Foreign Direct
Investment a Case Study of Pakistan ; Pakistan Economic and Social Review ,Vol 50, No. 2, 2012 .

[5] عمر صقر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، 2002-2003 ، ص 47.

[6] UNCTAD, Foreign Direct Investment and Development, UNCTAD/ ITE/IIT/10 (vol.1), New York, 1999, p07.

[7] Larbi Dohni, Carol Hainaut, Les taux de change (Déterminants, opportunités et risques), Edition DeBoeck Université, Bruxelles, 2004, p 16.

s_j^i: سعر الصرف الاسمي ، $P_{j.t}$: مؤشر الاسعار بالبلد j

وكانت بدايات استخدام مؤشر الصرف الحقيقي بدلا من الاسمي عندما بدأت معدلات التضخم في العالم بتسارع وكان يهدف استخدامها لقياس تغير القدرة الشرائية لعملة دولة معينة عبر الزمن مع شركائها التجاريين في ضوء حركة اسعار النسبية، وغالبا ما يختار محللون اسعار الصرف الحقيقية لقياس القدرة التنافسية للاقتصاد فكلما زاد عدد الوحدات من السلع الاجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية فان قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة وعندما تنخفض العكس .[8]

ثانيا :الخلفية النظرية للدراسة

تعددت الدراسات الساعية لقياس العلاقة بين سعر الصرف و الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث تباينت تلك الدراسات من حيث طرق المعالجة والنتائج التي تم التوصل إليها الباحثون، إذ أوضحت بعضا منها أهمية إستقرار مستويات أسعار الصرف في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ورفع معدلاته، في حين قامت دراسات أخرى بقياس تلك العلاقة آخذين بعين الإعتبار تأثير متغيرات أخرى، ولقد تباين حجم هذا الأثر بين الدول نتيجة لاختلاف العوامل الخاصة بكل دولة و هذا ما يدفعنا في هذا العنصر الى دراسة نظرية للعلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الاجنبي مباشر.

أ/علاقة تقلبات سعر الصرف بالاستثمار الاجنبي المباشر

ان استقرار سعر الصرف للبلد المضيف يعتبر امر مهم جداً بالنسبة للمستثمر الاجنبي لان استقرار سعر الصرف يعني استقرار العوائد المحصلة من الاستثمارات في البلد المضيف محولة للبلد الام بعبارة اخرى ان التغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المستثمر تكون اقل ثم اقل وهكذا، ويعد هذا خطر كبير يمكن ان يواجهه المستثمر الاجنبي مما يدفع الى تخفيض الاستثمارات من هنا تنشأ العلاقة السلبية اما استقرار سعر الصرف ينعكس بعلاقة موجبة مع اجتذاب الاستثمار الاجنبي مباشر .[9]

كما أن تقلبات أسعار الصرف من شأنها أن تخلق ما يعرف بكلفة المرور وهي الكلفة التي يتحملها المستثمر الأجنبي إذا ما قرر توجيه رأسماله نحو الدولة المعنية، وتتزايد هذه الكلفة مع تزايد تقلبات أسعار الصرف وإذ ما قورن هذا مع استقرار أسعار الصرف فإن كلفة المرور ستكون مساوية للصفر، إذ ما استبعدت القيود الأخرى المفروضة على انتقال رأس المال مثل التشريعات والقوانين المفروضة من قبل الدول المستقبلة، وبهذا فإن استقرار سعر الصرف من شأنه أن يزيد تحفيزه لتدفقات الاستثمارات الأجنبية شريطة توافر فرص استثمارية مريحة وهياكل إرتكازية جيدة.

ويعتقد أن استقرار أسعار الصرف من شأنه أن يجذب رأس المال الأجنبي إذا ما توافرت فرص استثمارية مربحة في حين تخلق تقلبات أسعار الصرف مخاطر عالية لمالكي رأس المال .[10] كما

---

[8] رجاء خضير عبود الربيعي ، صباح رحيم مهدي الاسدي ،أثر حركت أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، العدد 8 ،2013 ، ص 11.

[9] أنمار أمين البرواري ، عبد الغفور حسن المعماري ، محددات الـ FDI in world مع أشارة خاصة لمخاطر التغير في سعر الصرف دراسة مقارنة لعينة من الدول، ورقة بحثية مقدمة الى أعمال المؤتمر العلمي الدولي السابع لجامعة الزيتونه ، الاردن ،2007، ص5 .

[10] فواز جابر لله نايف ، سعدون حسين فرحان ، أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية ،مجلة تنمية الرافدين، العدد 93 ، 2000، ص ص 169-171.

يمكننا إبراز العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي من خلال النقاط التالية :

- أن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يترك أثرًا سلبيًا على المداخيل الحقيقية للصادرات الوطنية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- ان انخفاض سعر الصرف الحقيقي ينجم عنه ارتفاع في سعر الفائدة المحلية ويرفع من أسعار السلع الرأسمالية المستوردة، وبالتالي يرفع من تكلفة الاستثمار في البلد المضيف بحيث يؤدي ذلك إلى انخفاض في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.[11]
- تؤدي تدفقات رأس مال الداخلة للدولة الى زيادة الطلب على السلع غير التجارية مما يؤدي الى ارتفاع سعرها مسببا ارتفاعها للسعر الصرف الحقيقي .
- تلجأ الدول الى اتباع سياسات دائمية و ملائمة لسعر الصرف لتحافظ على استقرار سعر الصرف الحقيقي متوافقا مع سعر الصرف التوازني لتتمكن من جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة و تحقيق معدلات عالية من النمو .[12]

لكن من جهة اخرى يمكن ان يؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر بصورة مؤقتة على الصرف الحقيقي، ذلك لان تدفقات الاستثمار تخلق في البلدان زيادة في الطلب على مستلزمات الإنتاج الوطني كالعمالة والمواد الأولية مما يؤدي الى ارتفاع أسعارها ويترتب على ذلك ارتفاع مؤقت في سعر الصرف الحقيقي في البلد المضيف، وبنفس الوقت مادام الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من مخزون رأس المال المحلي وتحسين الإنتاجية الحدية للعمالة، فهذا يعني ضمنيا ارتفاع سعر الصرف الحقيقي .[13]

ب/دراسة فعالية سياسة تخفيض العملة و الاستثمارات الاجنبية مباشرة

يعتبر تخفيض العملة عاملا للجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، لوجود علاقة عكسية بين اسعار الصرف و الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة،[14]فعند تخفيض قيمة العملة المحلية ترتفع اسعار الصرف الحقيقية وتصبح المنتجات المحلية ارخص نسبيا في الاسواق الخارجية،وهذا يؤدي الى زيادة الطلب عليها وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات التي اصبحت ارخص في الاسواق الاجنبية وتخفيض استيراداتها التي اصبحت اغلى في الاسواق المحلية وهذا يحفز الاستثمار الاجنبي المباشر، وبالعكس عندما تنخفض اسعار الصرف الحقيقة فان العملة المحلية ترتفع قيمتها وتصبح المنتجات المحلية اغلى في الاسواق الاجنبية وهذا يؤدي الى انخفاض الطلب عليها، وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات التي اصبحت اغلى في الاسواق الاجنبية وزيادة استيراداتها التي اصبحت ارخص في الاسواق المحلية مما يؤدي الى انخفاض الطلب على الاستثمار الاجنبي المباشر.[15]

---

[11] حازم بدر الخطيب ،أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع ألصغيره حالة الأردن، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 أفريل2006 ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،ص ص 227-232.

[12] عبد الحسين الجليل الغالبي ، ليلى بديوي خضير ، تقلبات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في مصر، رسالة ماجستير ، كلية الادارة و الاقتصاد ،جامعة الكوفة ، ص ص 3- 10.

[13] حازم بدر الخطيب ، مرجع سابق ،ص ص 227-232.

[14] بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث، عدد 10، ص 102.

[15] سعد محمود الكواز،عمر غازي العبادي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ، العراق 2007 ، ص ص 7-8.

ثالثا : رؤية تحليلية حول الاستثمار الاجنبي المباشر و سعر الصرف الحقيقي في الجزائر

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف الحقيقي في الجزائر عدة فترات متباينة ارتبطت بالأوضاع الأمنية و الاجتماعية ومختلف الاجراءات الاقتصادية المنتهجة من قبل السلطات، فمنذ سنوات الثمانينيات خاصة بعد أزمة انخفاض أسعار البترول وكذا تراجع قيمة الدولار وجدت الجزائر نفسها وسط أزمة مالية خانقة، لأن انخفاض مداخيل البترول جعل الخزينة العامة تعاني من عجز في احتياطي الصرف، ومنه تعذّر على الدولة ضمان تمويل الاقتصاد الوطني مما انعكس سلبا على عملية التنمية و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (1) :يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة(1990-2014).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	
تدفقات الاستثمار المباشر	0.3349	11.638	30	13	15	25	270	260	606.6	
سعر الصرف الحقيقي	0,7005	20,0052	23,49	24,13	43,10	63,23	68,52	72,33	78,2409	
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
تدفقات الاستثمار المباشر	291.6	280.1	1107.9	1065	633,7	881,9	1156	1841	1686,73	
سعر الصرف الحقيقي	91,964	96,47	106,05	113,11	100,4	79,73	73,35	67,15	59,02	

2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
2638,60	2746,93	2300,36	2571,23	1500,402	1691,886	1504,685		
45,10	64,719	59,162	48,99	52,4757	55,864	58,640		

المصدر :* 1-تقرير البنك الدولي 2015 على موقع الالكتروني :
http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?page=2 تاريخ الاطلاع 2015./12/14

2-بنك الجزائر على موقع الالكتروني: http://www.bank-of-algeria.dz/ تاريخ الاطلاع 2015./12/18

3- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية:http://unctad.org/en/Pages/Statistics.aspx تاريخ الاطلاع 2015/01/03

* كيفية حساب سعر الصرف الحقيقي موضحة في دراسة القياسية .

الشكل رقم(1): يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة(1990-2014).

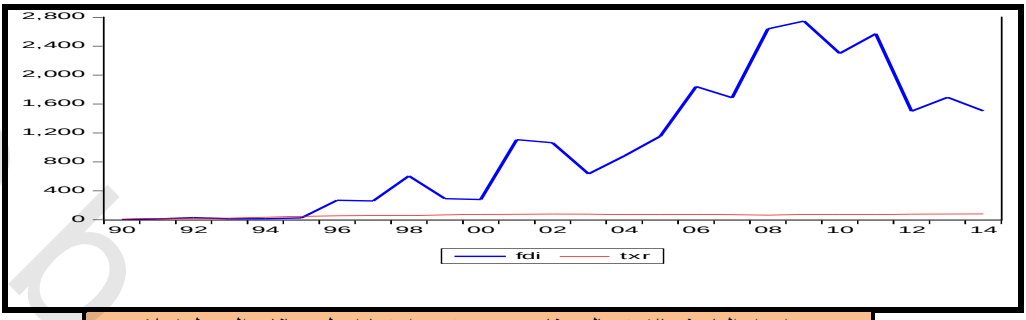

من اعداد الباحث بالاستعمال برنامج Eviwes9 اعتمادا على بيانات الجدول اعلاه

من خلال الجدول و المنحنى (1):

لقد شهدت الفترة(1990-1993) انطلاقة واسعة لتطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي، الذي ألزم السلطات على إعطاء اهتمام للإستثمار الأجنبي المباشر تجلى ذلك من خلال قانون 90-10 لـ 1990/04/14:هو قانون خاص بالقرض والنقد، و اعتبر كخطوة هامة للتوجه نحو هذا النوع من الاستثمار.[16] تزامن ذلك مع انخفاض قيمة الدينار الجزائري لمواجهة الخسائر التجارية خلال هذه الفترة، ففي عام 1991 (كجزء من محاولة لإعادة تنظيم الأسعار النسبية المحلية و زيادة الانفتاح) دعا بنك الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار بأكثر من 100 ٪ خلال الفترة(1991-1994) حوالي 24 دينار جزائري مقابل دولار أمريكي واحد في السوق الرسمية هذا الاستقرار النسبي للسعر الاسمي لم يتوافق مع الأسس الاقتصادية حيث أصبحت قيمة الدينار الجزائري تقدر بنسبة 50 من القيمة الحقيقية،اما من جانب تدفقات الاستثمار تميزت بغياب شبه كامل خلال الفترة (1993- 1995) ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر من تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وكذا التدهور للأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.[17] و إنطلاقا من سنة 1996 يلاحظ تحسن في حجم التدفقات حيث بلغت 270 مليون دولار لتصل الى 1107.9 مليون دولار في 2001 و نفسر ذلك إلى تحسن الوضع الأمني وبالإضافة إلى إصدار الأمر رقم 01-03 لسنة 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي تزامن ذلك بالإنفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2002 للعمل على تكريس حرية التبادل التجاري و تشجيع الإستثمار قد ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري بين عامي 1995 و 1998 بأكثر من 20 ٪ تليها انخفاض 13 ٪بين عامي 1998 و2001 حيث قام البنك الجزائري بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة تتراوح ما بين 2 ٪ و 5 ٪ هذا الإجراء هدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء وبسبب ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي تدخلت السلطات في سوق الصرف الأجنبي في

[16] أنظر الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) ،العدد 64 الموافق لربيع الثاني عام 1414 ، ص ص 3-10.

[17] ناجي بن حسين ، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 31، جوان 2009، ص 60.

النصف الثاني من عام 2003 من أجل إعادة تنظيم سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى مستواه السابق. وخلال الفترة(2001-2007) كان هناك ارتفاع في حجم تدفقات الاستثمار الوارد ماعدا سنتي
(2003-2004) و فسر هذا التزايد بارتفاع حجم الاستثمار المباشر في قطاع المحروقات، بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية، كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2008 ب9 نسبة كبيرة ما يعادل 2.6 مليار دولار مما أظهر عدم تأثر الاستثمار في الجزائر بالأزمة المالية لأن المؤشرات الاقتصادية كانت جيدة انذاك،[18] و بلغت قيمتها 1.69 مليار دولار في 2013 مقابل 1.5 مليار دولار في 2012، بزيادة تقدر بـ 13 بالمائة ولكن هذا لا يعكس حجم التسهيلات والامتيازات التي توفرها الجزائر للشركات الأجنبية.[19]

ثالثا: الدراسة القياسية

1/بناء النموذج : إن دراسة أية ظاهرة اقتصادية ينبغي على كل باحث تحديد متغيرات النموذج التي تؤثر في هذه الظاهرة قيد الدراسة، والتي تخضع للنظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى، والى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، وعلى هذا الأساس ركزنا على دراسة (Weifeng 2013 JIN , Qing ZANG) لبناء النموذج الخاص بأثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الاستثمار الجنبي المباشر في الجزائر.

حيث ان النموذج العام صيغته كالتالي : $\mathbf{FDI=f(TXR)}$

ويكون نموذج الدراسة المراد تقديره لدراسة اثر تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الاستثمار الجنبي المباشر في الصورة الخطية التالية:

$$\mathbf{lnFDI=\beta_0+\beta_1 lnTXR+u_t}$$

2/توصيف المتغيرات:

ا/سعر الصرف الحقيقي: يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الأسعار الأجنبية وربطها بمستوى الأسعار المحلية اما في حالة الاقتصادي الجزائري والذي يعتمد في صادراته على سلعة وحيدة تقريبا وهي البترول سنقوم بحساب سعر صرف دينار حقيقي مقابل دولار الامريكي على النحو التالي:

$$\mathbf{TXR}=TX.\left(\frac{p*}{p}\right)$$

TXR:سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري.

TX: سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي وفق التسعير الغير المباشر .

---

[18] Zine M.Barka, Annual report on international finance and développement inAfrica , 2009,Algerie, CeSPI, 2009, p11.

[19] حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على موقع:
http://www.djazairess.com/elhayat/40527 تاريخ الاطلاع2016/01/07.

P*: مستوى الاسعار الاجنبية و هو مؤخوذ على اساس المكمش الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية وفق سنة الاساس 2005 اعتمادا على بيانات البنك الدولي .

P: مستوى الاسعار المحلية وهو مأخوذ على اساس مكمش الناتج المحلي الاجمالي للجزائر وفق سنة الاساس 2005 اعتمادا على بيانات البنك الدولي، و سنرمز له في دراستنا ب lnEXR و هو يمثل اللوغاريتم النيبيري للسعر الصرف الحقيقي .

ب/ الاستثمار الاجنبي المباشر FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي حيث سنرمز له في دراستنا بالرمز ln FDI و يمثل اللوغاريتم النيبيري لتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

3-اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يهدف جذر الوحدة إلى اختبار سكون السلاسل الزمنية لكل متغيرات قيد الدراسة ولاختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج يستوجب دراسة خصائص الاستقرار بالاعتماد على اختبارين: اختبار ديكي-فولار البسيط(DF)، ثم ديكي- فولار الموسع (ADF) باستعمال المعادلات الست الآتية :

النموذج (1) $\Delta X_t = \Phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad / \quad \Phi = \varphi - 1$

النموذج (2) $\Delta X_t = \alpha_1 + \Phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad / \quad \Phi = \varphi - 1$

النموذج (3) $\Delta X_t = \alpha_2 + \beta\left(t - 1 - T/2\right) + \Phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad / \quad \Phi = \varphi - 1$

النموذج (4) $\Delta X_t = \Phi X_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \Phi ; \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad / \quad \Phi = \varphi - 1$

النموذج (5) $\Delta X_t = \alpha_1 + \Phi X_{t-1} + \Sigma\Phi ; \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad / \quad \Phi = \varphi - 1$

$$\Delta X_t = \alpha_2 + \bar{\beta}\left(t - p - \frac{T - P + 1}{2} + \Phi X_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} \Phi \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t / \right. \qquad \Phi = \varphi - 1$$

النموذج (6)

والجدول أدناه يستعرض نتائج اختبار جذر الوحدة .

الجدول رقم (2): نتائج جذر الوحدة بالاستعمال اختبار ADF عند المستوى و بعد اجراء

نوع الاختبار	المتغيرات	عند المستوى			بعد اجراء الفروق الاولى		
		نوع النموذج	tQ_{μ}	1% 5% 10%	نوع النموذج	tQ_{μ}	1% 5% 10%
اختبار ADF	lnFDI	(1)	0.447	-2.664853 -1.955681 -1.608793	(1)	-6.046	-2.669359 -1.956406 -1.608495
		(2)	-4.129	-3.737853 -2.991878 -2.635542	(2)	-6.139	*-3.752946 *-2.998064 *-2.638752
		(3)	-3.947	*-4.394309 *-3.612199 -3.243079	(3)	-6.184	*-4.416345 *-3.622033 *-3.248592
	lnEXR	(1)	1.189	-2.669359 -1.956406 -1.608495	(1)	-5.511	-2.669359 -1.956406 -1.608495
		(2)	-7.413	-3.737853 -2.991878 -2.635542	(2)	-5.636	*-3.752946 *-2.998064 *-2.638752
		(3)	-5.024	-4.394309 * -3.612199 * -3.243079	(3)	-5.969	*-4.416345 *-3.622033 -3.248592

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviews9

الفروق الاولى.

(1) : نموذج بدون ثابت و اتجاه عام / **(2)**: نموذج بوجود الثابت / **(3)**: نموذج بوجود ثابت و اتجاه عام

- : تم استخدام أقل قيمة لمعياري AICو SC اتوماتيكيا حيث (lag=0) لتحديد طول الفجوات الزمنية p المناسبة.

** : القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 1%، 5%، و10% على الترتيب .

*: تشير الى عدم معنوية معلمة الاتجاه العام او ثابت عند مستوى معنوية 1%، 5%، و10% المقابلة لها .

وعلى ضوء نتائج الاختبارين نلاحظ أن إحصائية المعلمة t المقدرة للمعلمة (φ) غير معنوية مما يدل على أن متغيرات السلاسل الزمنية غير مستقرة في شكلها الأصلي أي عند I(0) (يوجد جذر أحادي) وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى(P=1) لكل سلسلة حذف منها الجذر

الأحادي وأصبحت مستقرة من الدرجة الأولى على الأقل باستخدام اختبار (ADF) الأمر يوحي بإمكانية تمتعها بخاصية التكامل المشترك.

4-اختبار التكامل المتزامن:

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، تبين لنا أن كل متغير على حدة متكامل من الدرجة الأولى أي من الدرجة I(1)، أي أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق الأول. وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة، حيث يشير (Engle-granger :1987) الى امكانية توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار من السلاسل الزمنية غير المستقرة. واذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فان هذه السلاسل الزمنية تعتبر غير ساكنة،واذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فان هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة، وبالتالي فانه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفا، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى الطويل وتكوين المزيج الخطي من النموذج الأول يكون كالآتي:

$$ECT_t = \ln FDI_t - \left(\widehat{\alpha} + \widehat{\beta} \ln TXR_t\right)$$

وعلينا التحقق إذا كان هذا المزيج الخطي (ECT_t) ، والمتولد من متغيرات النموذج، متكامل من الدرجة صفر أي عند I(0)، أي أن سلسلة زمنية ساكنة فإذا كان هذا المزيج متكامل من الدرجة صفر، فان متغيرات النموذج تحقق التكامل المشترك أي أنها متكاملة من نفس الدرجة، وبما أننا لدينا فقط متغيرين نستعمل **اختبار التكامل المشترك بطريقة انجل-غرا نجر-Engle) Granger test) .**

يبدأ اختبار (Engle-granger) للتكامل المشترك بتقدير انحدار العلاقة طويلة الأجل بين رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف الحقيقي كالآتي:

$$\ln FDI = \alpha_0 + \alpha_1 \ln TXR + u$$

وبتقدير نموذج الانحدار المشترك للعلاقة أعلاه تحصلنا على النتائج التالية:

LFDI = -9.23195938213 + 3.7652745978 **LTXR**
(-7.375439) (12.11899)

DW=0.813 **R**=0.86 **R.adj**=0.85 **F**=146.87

ثم نقوم باختبار مدى استقرار السلسلة (u) بتقدير العلاقة التالية:

$$u = \ln FDI - (\alpha_0 + \alpha_1 \ln TXR)_t$$

$$(Du_t) = \varphi(Du)_{t-1}) + \varepsilon_t$$

بعد تقدير النموذج كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (3): نتائج اختبارات ADF لاستقرار سلسلة البواقي (u)

نوع الاختبار	ADF		
نوع النموذج	النموذج :(1)بدون ثابت أو اتجاه	النموذج : (2) مع ثابت	النموذج : (3) مع ثابت واتجاه
قيمة المحسوبة	-2.4455	-2.372248	-2.58109
القيم الحرجة عند 5 %	-1.9556	-2.9918	-3.6121
الاحتمال الحرج	0.0177	0.1595	0.2909
المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviwes9			

بما أن فرضية العدم لم نتمكن من رفضها، وبالتالي تكون السلسلة (u) غير مستقرة و بيانات سلسلتي كل من lnFDIو lnTXr لا تتصفان بخاصية التكامل المشترك، وبالتالي يكون تقدير العلاقة بينهما زائفا أي لا يمكن الاعتماد على هذه العلاقة في اتخاذ القرارات، ومنه لا يمكن تصميم نموذج تصحيح الخطأ في تقدير العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر.

5-اختبارات العلاقة السببية لجرانجر :

عندما نتحدث عن العلاقة السببية في الاقتصاد القياسي، فنحن نتساءل عن ما إذا كان التغير في متغير ما يسبب التغير في متغير آخر وتعد مساهمة Granger (1969) الأبرز بين باقي الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية وطبقاً له، فإن التغير في متغير ما (Xt) يسبب التغير في متغير آخر (Yt) بمعنى أن (Xt➔Yt) وذلك عندما يكون توقع قيم Yt الحالية بشكل أفضل باستخدام قيم Yt الماضية وذلك بالمقارنة مع توقعها بدون هذه القيم وهذا يشير إلى أن التغيرات في X_t تسبق التغيرات في Yt.[20] فعندما نقبل فرضية العدم H_0 نقول ان X_t سبب فيY_t كما هو موضح في صيغة (1) و في حالة قبول الفرضية البديلة نقول X_t ليست سبب في Y_t.[21]

$$Y_t = \sum\alpha_i Y_{t-i} + \Sigma\beta_j X_{t-j} + U_t$$

$$H_0 : \beta j = o\ (X \rightarrow Y) \quad HA : \beta j \neq o\ (X \rightarrow Y) \text{.....(1).}$$

$$X_t = \sum\alpha_i X_{t-i} + \Sigma\beta_j Y_{t-j} + U_t$$

$$H_0 : \beta j = o\ (Y \rightarrow X) \quad HA : \beta j \neq o\ (Y \rightarrow X)$$

و لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، أجرينا اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين سعر الصرف الحقيقي و الاستثمار الاجنبي المباشر وذلك بالاعتماد على برنامج Eviwes9 مع أخذ عدد الفجوات الزمنية تساوي 2(lags=2) اين

تحصلنا على النتائج المعروضة في الجدول رقم (3):

[20] Zhang Chutang, Emil Sudath Kumara ; Impact of Short-Term Interest Rates on Stock Prices: Evidence from Sri Lanka ; Proceedings of the 7th International Conference on Innovation & Management ; p1091.

[21] Sarbapriya Ray ; Searching Causal Connection between Stock Price and Interest Rate in India ; Vol. 1, No. 2, 2013,p45.

الجدول رقم(3): نتائج اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين متغيرين دراسة .

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/05/16 Time: 18:19
Sample: 1990 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LTXR does not Granger Cause LFDI	23	5.84776	0.0110
LFDI does not Granger Cause LTXR		2.56669	0.1045

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على مخرجات برنامج Eviwes9

حيث نستخدم اختبار فيشر للحكم على وجود علاقة سببية من عدمها بين المتغيرات دراسة، ويتضح ان Fc المحسوبة و مقدرة ب 5.847 اكبر من Ft المجدولة3.47عند مستوى معنوية 5% و درجة حرية 2 للبسط 21 للمقام وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر التي تساوي 0,01 وهي اصغر من 5 % وبالتالي توجد علاقة سببية من سعر الصرف الحقيقي بالاتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر أي أن التغير في سعر الصرف الحقيقي يؤدي الى التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

اما عن العلاقة السببية من الاستثمار الاجنبي المباشر الى سعر الصرف الحقيقي نلاحظ ان Fc المحسوبة والمقدرة بـ 2.5666 اقل من Ft المجدولة 3.47عند مستوى معنوية 5% و درجة حرية 2 للبسط 21 للمقام ومنه نقبل فرضية العدم و بالتالي لا توجد علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و سعر الصرف الحقيقي أي أن التغير في الاستثمار الاجنبي المباشر لا يؤدي الى تغير في سعر الصرف الحقيقي كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج الموافق لإحصائية فيشر التي تساوي 10.45 % و هي اكبر من 5% .

إذن نستنتج أن سعر الصرف الحقيقي يسبب الاستثمار اما الاستثمار الاجنبي المباشر لا يسبب سعر الصرف الحقيقي بمعنى توجد سببية في اتجاه واحد .

رابعا : نتائج الدراسة و التوصيات

من خلال عرضنا للدراسة في شقيها النظري و التطبيقي و بناءا على نتائج الدراسة القياسية المتعلقة باختبار العلاقة الطويلة المدى بتقنية التكامل المشترك بين سعر الصرف الحقيقي وتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر والتي كانت معدومة اي غياب اي علاقة ما بين المتغيرين في المدى الطويل سنحاول تقديم تفسيرات واضحة ومنطقية للنتائج المتوصل إليها، بغرض الإجابة على السؤال المطروح في الإشكالية و التفسير المحتمل لما سبق كتالي :

- تعتبر حصة الجزائر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة حيث لا تتجاوز 3% من الناتج الداخلي الخام و معضمها متعلق بقطاع المحروقات . و يفسر ذلك الى وجود عدة معوقات من أهمها مشكلة التمويل و التسهيلات الإئتمانية فضلا على ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للجزائر لم تساهم في تنوع صادرات البلاد ولم تزد من من طلب الدول الاخرى على عملة الدينار.
- استنادا الى اختبار علاقة السببية نخلص إلى أن سعر الصرف الحقيقي يؤثر في الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير، و تفسير ذلك في الاقتصاد الوطني على انه لا يعود

اساسا الى المتغيرة الاولى و إنما لعملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر التي بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال الهيئات و التشريعات الصادرة في تلك الفترة بالإضافة الى التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار وصدور أمر رقم 01-03 في أوت 2001 حيث قدم العديد من الحوافز والتسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية،اما نتيجة الاختبار الثانية والتي ترمي الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر في سعر الصرف في المدى القصير تبدو منطقية كون تدفقات رأس المال الداخلة للاقتصاد الوطني محدودة ولا تؤدي الى زيادة الطلب على السلع غير التجارية التي تعتبر نسبتها ضئيلة جدا في الجزائر ولا تأثر في سعر الصرف الحقيقي.

- قيام البنك الجزائري بعملية تخفيض الدينار التي كانت سنة 1994 لم تكن كافية لتفسير سلوك تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ذلك لان الدينار الجزائري كان مقوما أعلى بكثير من قيمته التوازنية وبالتالي فان عملية التخفيض ساهمت في تقريب سعر الدينار الرسمي من المستوى التوازني اما عملية التخفيض الثانية لسنة 2001 كان تهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء، كما ان السلطات في سوق الصرف الأجنبي في النصف الثاني من عام 2003 كان من أجل إعادة تنظيم سعر الصرف الحقيقي لهذا نرى انعدام ردة فعل المستثمر الاجنبي اتجاه عملية التخفيض التي لا نراها سوى عودة الى المعقول.
- الاستثمار الاجنبي المباشر في في الجزائر لا يساهم في تفسير سعر الصرف الحقيقي حيث بعد مرور أكثر من عقد من الزمن من انتهاج نظام التعويم المداري ما يزال الدينار الجزائري غير مؤثر في حركة رؤوس الأموال الأجنبية كما تجلى ذلك في الدراسة القياسية التي أكدت غياب أي علاقة في المدى الطويل بين سعر الصرف الحقيقي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

التوصيات

- لابد الاعتماد على سياسات أسعار الصرف التي تدعو إلى تحقيق الاستقرار النسبي و جعلها كأداة ضبط التجارة الخارجية من اجل جذب أكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة مع التوجه نحو نظام صرف اكثر مرونة وتحقيق استقلالية أكبر للسياسة النقدية التي من شأنها مواجهة الصدمات و تسهيل اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي ماما يخلق بيئة مواتية لزيادة تدفقات رأس المال الاجنبي .
- ضررة الالتزام بسياسية واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لتفادي التذبذبات الكبيرة التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية في العقدين الاخيرين عن طريق تحسين بيئة الاعمال والتعريف بالفرص الاستثمارية و مؤهلاته في جزائر وتسويقها خارج قطاع المحروقات و رفع درجة الاستقرار السياسي و اعادة ترشيد الحوافز الضريبية و محاربة الفساد الاداري .
- ينبغي على السلطات النقدية في الجزائر توجيه السياسات الاقتصادية في اتجاه استقرار سعر الصرف الحقيقي حول مستواه التوا زني و محاربة السوق الموازي للعملة الوطنية مما يساهم ذلك في تحقيق اهداف السياسات الاقتصادية ورفع ثقة المستثمر الاجنبي .
- وجوب العناية الكافية بالدراسات القياسية فيما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة، مع انشاء قاعدة بيانات حول كل المؤشرات الاقتصادية الهامة مما يساعد للباحث على إجراء دراسات تهتم بالبلد وتساعد في دراسة الوضع الاقتصادي بالاعتماد

على الوسائل الإحصائية و النماذج الاقتصادية القياسية الحديثة تتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري لتحليل السياسات الاقتصادية بأكثر فعالية .

الملحقات

الملحق(1): دالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك

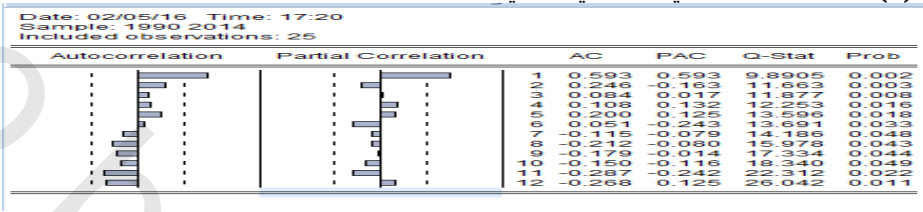

			AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.593	0.593	9.8905	0.002
2	0.248	-0.163	11.662	0.003
3	0.084	0.017	11.877	0.008
4	0.108	0.132	12.253	0.016
5	0.200	0.125	13.596	0.018
6	0.051	-0.243	13.691	0.033
7	-0.115	-0.079	14.186	0.048
8	-0.212	-0.080	15.978	0.043
9	-0.179	-0.014	17.334	0.044
10	-0.150	-0.116	18.340	0.049
11	-0.287	-0.242	22.312	0.022
12	-0.268	0.125	26.042	0.011

قائمة المراجع:

1. Weifeng JIN Qing Zang ; **Impact of change in exchange rate on foreign direct investment: Evidence from China ,** Lingnan Journal of Banking, Finance and Economics , vol 4, Iss. 1, Art 1 ,2013.
2. Kozo Kiyota , Shujiro Urata ; **Exchange Rate, Exchange Rate Volatility and Foreign Direct Investment The World Economy**, Vol. 27, No. 10, 2004.
3. Osinubi, Tokunbo , Amaghionyeodiwe, Lloyd ; **Foreign Direct Investment and Exchange rate Volatiltty in nigeria** , International Journal of Applied Econometrics and Quantitative, Studies V6-2, 2009.
4. Syed Zeeshan Haider ,Parvez azim ; **Impact of exchange rate Volatility and Foreign Direct Investment a Case Study of Pakistan** ; Pakistan Economic and Social Review Volume 50, No. 2, 2012.
5. عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، 2002-2003.
6. UNCTAD, **Foreign Direct Investment and Development**, UNCTAD/ ITE/IIT/10 (vol.1), New York, 1999.
7. Larbi Dohni, Carol Hainaut, **Les taux de change (Déterminants, opportunités et risques)**, Edition DeBoeck Université, Bruxelles, 2004.
8. رجاء خضير عبود الربيعي، صباح رحيم مهدي الاسدي،**أثر حركت أسعار الصرف على النمو الاقتصادي في ظل تحرير التجارة العالمية**، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، العدد 8،2013 .
9. أنمار أمين البرواري،عبد الغفور حسن المعماري، **محددات الـ FDI in world مع اشارة خاصة لمخاطر التغير في سعر الصرف دراسة مقارنة لعينة من الدول**، ورقة بحثية مقدمة الى أعمال المؤتمر العلمي الدولي السابع لجامعة الزيتونه، الاردن،2007.
10. فوازجابر لله نايف، سعدون حسين فرحان،**أثر تقلبات سعر الصرف على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عدد من الدول النامية**،مجلة تنمية الرافدين، العدد 93، 2000.
11. حازم بدر الخطيب،**أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع ألصغيرة حالة الأردن**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية .يومي 17 و 18 أفريل2006 ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2006.
12. عبد الحسين الجليل الغالبي، ليلى بديوي خضير، **تقلبات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة في مصر**، رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة الكوفة، 2008.
13. بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.
14. سعد محمود الكواز،**عمر غازي العبادي**،**مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة لعينة من الدول العربية**،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة الموصل،العراق، 2007.
15. ناجي بن حسين، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية،، العدد 31، 2009.

16. Zine M.Barka, **Annual report on international finance and développement inAfrica** , 2009,Algerie, CeSPI, 2009.

17. حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على موقع:
http://www.djazairess.com/elhayat/40527 **تاريخ الاطلاع**2016/01/7.

18. Zhang Chutang, Emil Sudath Kumara ; Impact of Short-Term Interest Rates on Stock Prices: Evidence from Sri Lanka ; Proceedings of the 7th International Conference on Innovation & Management .

19. Sarbapriya Ray ; Searching Causal Connection between Stock Price and Interest Rate in India ; Vol. 1, No. 2, 2013 .

obeikan.com

المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية
-الريادة والتميز في تحلية مياه البحر وتوليد الطاقة الكهربائية-

أ.د.كمال بوعظم
جامعة سطيف-1-
أ.آمال ينون
جامعة جيجل

ملخص الدراسة

حققت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية،الفارق في المعادلة المائية السعودية بكونها المنتج الرئيسي للمياه المحلاة؛هذا المصدر غير التقليدي،الذي أضحى الخيار الاستراتيجي للمملكة في ظل غياب بدائل أخرى قادرة على منافسته.

ونجحت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة أن تكون رائدة في المملكة في هذه الصناعة، ولم تكتف المحطات التابعة لها بإنتاج المياه المحلاة وفقط بل تجاوزت ذلك لتوليد الطاقة الكهربائية.فكان دور المؤسسة،دور ريادي ومتميز في خريطة مياه المملكة خاصة مع الإستراتيجية التي انتهجتها المؤسسة، والقائمة على دعم قدرات البحث في مجال تقنيات التحلية وتوسيع دائرة التعاون والشراكة مع الجهات المهتمة بصناعة تحلية مياه البحر إن كان على المستوى الداخلي أو الخارجي.

كلمات مفتاحية: المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، المملكة العربية السعودية، المياه المحلاة، توليد الطاقة الكهربائية، تقنيات التحلية، التعاون والشراكة.

Abstract

Saline water conversion corporation (swcc) was realized the difference in Saudi water equation in kingdom, because it became the main producer of desalinated water; this unconventional source, which has became strategic choice of kingdom in the absence of other alternatives which have capabilities to its concurrence.

the swcc was succeed to be the leader in the kingdom in this industry, and our affiliate stations not suffice to produce desalinated water only but its passed to generate electric power. For this, the role of swcc, was featured and leading role in the water map of kingdom especially with its strategy which have follow by swcc that focus on search capabilities support in desalination technologies and expansion of partnership and cooperation circle with the interested partners in seawater desalination industry whether on external or internal level.

Keywords: saline water Conversion Corporation, electric power generation, desalination technologies, partnership and cooperation, Saudi Arabia kingdom.

تمهيد

لقد حظيت صناعة تحلية مياه البحر في المملكة بدعم مالي ومؤسسي كبير جدا، من قبل سلطات البلاد؛ هذا الدعم، الذي نبع من حرص المسئولين في المملكة على توفير أهم مادة إستراتيجية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، وهي الماء العذب.ويعد الدعم المالي الذي قدمته المملكة لهذه الصناعة هو الأكثر تكلفة على المستوى العالمي،لأن خريطتها تضم عشرات المحطات الكبرى في العالم التي تنتج أزيد من(05) مليون/م^3 يوميا؛هذا الدعم،كان نتيجة منطقية للوفورات المالية الضخمة التي أوجدتها الثروة النفطية التي تتوفر عليها المملكة(كأول منتج و أكبر احتياطي للنفط في العالم)،والتي تعد إحدى المدخلات الرئيسية والأكثر أهمية لهذه الصناعة.

وإذا كان الدعم المالي، هو محور أساسي لنجاح هذه الصناعة المعقدة والمكلفة؛فإنه لم يكن لينتج ويحقق الأهداف المسطرة لولا وجود دعم مؤسساتي جسدته مختلف الهيئات والمؤسسات التي أنشأتها المملكة لهذا الغرض. وخصصت لها حيزا كبيرا من ميزانيتها الوطنية، لإدراكها التام أن الدعم المالي لن يسهم في تحقيق أي هدف إذا لم تكن هناك هياكل مؤسسية قائمة بذاتها ومستقلة تشرف على تحلية مياه البحر.

وكانت أهم انجازات المملكة في هذا الإطار،المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة؛ الهيكل الاقتصادي الأغلى على الإطلاق، والذي يتولى الإشراف على(28) محطة تحلية موزعة عبر أراضي المملكة على الساحلين الشرقي والغربي؛ هذه المحطات، التي تميزها خاصية الإنتاج المزدوج للماء المحلى والطاقة الكهربائية.

1) إشكالية الدراسة

لقد أسهمت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بدرجة كبيرة في توطين صناعة تحلية مياه البحر على أراضي المملكة بمجاميعها المختلفة(إنشاء،إنتاج،توزيع،تعاون وشراكة)، وأثرت بشكل كبير في خريطة المياه السعودية بل تجاوز تأثيرها هذا الجانب ليشمل خريطة الطاقة أيضا، ومن هنا نتساءل :

إلى أي مدى نجحت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في دعم القدرات المائية والكهربائية للمملكة العربية السعودية؟

2) فرضية الدراسة

ساهمت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في القضاء على العطش المائي في المملكة العربية السعودية، وتحقيق وفورات طاقوية بفضل تميز أداء محطاتها العاملة على الساحلين الشرقي والغربي.

3) أهمية الدراسة

صنعت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة الفارق في صناعة تحلية مياه البحر تحديدا في المملكة العربية السعودية. وأسهمت بشكل كبير في انتشار هذه الصناعة على أراضي المملكة، كما كان لها السبق في دعم القدرات المعرفية في مجال تقنيات التحلية لدى القائمين على شؤون هذه المحطات في المملكة إلى جانب أشكال التعاون الفني،التقني مع مراكز بحثية على المستوى العالمي.وهذا ما عزز من مكانتها،كأول هيكل اقتصادي مؤثر في خريطة التحلية في المملكة مع تنوع مهامها وأدوارها.

4) أهداف الدراسة

نهدف من خلال دراستنا إلى:

أ) معرفة إستراتيجية المؤسسة في مجال صناعة تحلية مياه البحر؛

ب)تقديم صورة واضحة عن إنتاجية محطات التحلية التابعة للمؤسسة؛

ت)تسليط الضوء على آليات عمل المؤسسة في مجال نقل وتوزيع الماء المحلى؛
ث)تحديد أطر ومقومات نجاح المؤسسة في ريادة صناعة التحلية وتوليد الطاقة الكهربائية في المملكة.

أولا:تقديم عام للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

كان للجغرافية الطبيعية للمملكة العربية السعودية تأثير كبير على جغرافيتها المائية، وبدا واضحا أن المملكة لن تكون بمنأى عن مشكلة الندرة المائية ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك خاصة مع تزايد عدد سكان المملكة والتطور الاقتصادي الذي عرفته.

وكانت التوجهات كلها صوب تحلية مياه البحر؛ هذه الأخيرة، كانت بمثابة الحل السحري لكل مشاكل المملكة المرتبطة بالمياه،والتي بدأت أولى خطواتها مع بداية القرن العشرين في صورة واضحة تعكس سعة الإدراك الجماعي للقائمين على شؤون المملكة لندرة المياه وما ستلاقيه بلادهم في العقود التي تليها.

1.1.نشأة وتطور المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

كان إنشاء المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، بمثابة دعم حقيقي لنجاح صناعة التحلية في المملكة؛هذا النجاح،هو سلسلة من التطورات المتلاحقة التي ارتبطت بتاريخ التحلية في المملكة، والتي يمكن تلخيص أهم المحطات في حياة هذه المؤسسة فيمايلي:[1]

1) نشأة مكتب التحلية (سنة 1965)، تم إنشاء إدارة للتحلية تابعة لوزارة الزراعة والمياه آنذاك؛ وذلك لدراسة الجدوى الاقتصادية والخطوات التمهيدية لإنشاء محطات لتحلية المياه المالحة.وكان مقر المكتب عبارة عن مبنيين متجاورين على طريق مكة المكرمة القديم؛

2) من مكتب التحلية إلى وكالة الوزارة لشؤون تحلية المياه المالحة(سنة 1392ه)، تم تحويل مكتب التحلية إلى وكالة،بعد التوسع الذي شهدته مشاريع التحلية في المملكة، والحاجة الملحة لخدمات التشغيل والصيانة بغرض الإشراف المباشر على تصاميمها وتشغيلها وصيانتها؛

3) من وكالة إلى مؤسسة،بعد التطور الكبير الذي شهدته صناعة التحلية، والحاجة الماسة لإنشاء محطات جديدة تقتضي دعم مؤسسي كبير،تم الإقرار بتحويل الوكالة إلى مؤسسة عامة وعمل لائحة نظام المؤسسة والمبالغ اللازمة لها،وذلك وفق المرسوم الملكي رقم(م/49) من(سنة 1394ه).

2.1.تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة قابضة

لقد طرحت فكرة تخصيص المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة سنة2005، بتوقيع العقود مع الاستشاريين (استراتيجي، مالي، فني وقانوني). وكان الغرض من هذه العقود، هو تقديم دراسة متكاملة حول المؤسسة بغرض التوصل إلى قرار بشان خصخصتها من عدمه.

وتناولت الدراسات التي استغرقت ثمانية أشهر أكثر من (20) نموذجا، شملت تقييم أصول المؤسسة ومراجعة أنظمتها والخيارات الممكنة لمشاركة القطاع الخاص في ملكية هذا القطاع. وتم التوصل إلى اختيار ثلاثة نماذج قابلة للتطبيق، وهي:[2]

1) الخيار الأول، تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة وبمشاركة القطاع الخاص ومن خلال بيع جزئي للشركة بطرح جزء للاكتتاب العام،وضم شريك استراتيجي يدعم خبرات المؤسسة الفنية والإدارية؛

---

[1].المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة،قصة التحلية في المملكة (النشأة،التطور والازدهار)،العدد الأول،المملكة العربية السعودية،2006،ص ص:63-97 .

[2].نفس المرجع، ص ص:333-335 .

2) الخيار الثاني، تحويل المؤسسة إلى شركة قابضة مع شركات إنتاج تابعة وإشراك القطاع الخاص فيها، وفي شركات الإنتاج، مثل:شركات الإنتاج المستقلة حالياIWPP؛
3) الخيار الثالث، تحويل المؤسسة إلى شركة قابضة مع شركات إقليمية ويكون إشراك القطاع الخاص من خلال عقود الامتياز.

وتم الاستقرار في نهاية الأمر على الخيار الثاني. وفي سنة2008 بموجب القرار رقم(92/2)،تم تحويل المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة إلى شركة مساهمة قابضة مملوكة بالكامل للدولة.وتتبع لها شركات إنتاج من محطات المؤسسات القائمة والمقترحة.ويتم طرح شركات الإنتاج لمشاركة المستثمرين والمطورين من القطاع الخاص، على أن لا تقل نسبة مشاركة القطاع الخاص عن(60%) في ملكية كل شركة من شركات الإنتاج التابعة.[3]

3.1.المحاور الإستراتيجية للمؤسسة(2013-2017)

منذ إنشاءها،اهتمت المؤسسة بدعم القدرات المائية والطاقوية للمملكة العربية السعودية وكانت أهدافها واضحة في هذا المنحى.وقد حددت المؤسسة إستراتيجية تمتد على أربع سنوات(2013-2017)، وارتكزت على المحاور الإستراتيجية التي يوضحها الشكل أدناه.

الشكل رقم(1.1):المحاور الإستراتيجية للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة(2013-2017)

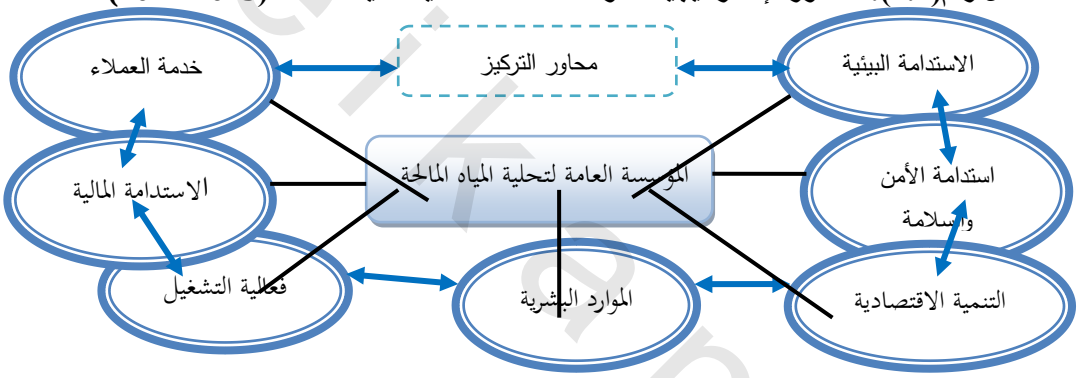

المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على: http://www.swcc.gov.com

يلاحظ من خلال قراءة الشكل، مدى التكامل والارتباط بين المحاور الإستراتيجية للمؤسسة والتي تصب كلها في خدمة العميل. وشملت جميع المجالات ذات الصلة بمورد المياه (اجتماعية، اقتصادية وبيئية).

وشملت المحاور السبعة،الغايات الإستراتيجية التالية:[4]

1) تلبية احتياجات عملائنا من مياه البحر المحلاة والكهرباء وتأمين خدماتنا بأعلى جودة وموثوقية؛
2) تحقيق أعلى مردود اقتصادي من خلال زيادة العائدات وتخفيض التكاليف؛
3) تحقيق الكفاءة والفعالية في المنتج والعمليات؛
4) تنمية وتطوير الموارد البشرية،وتحفيزها وبناء الكفاءات الوطنية في مناخ تسوده العدالة وروح الفريق الواحد مع الشعور بالمسؤولية والانتماء؛

---

[3]. لجنة الموارد المائية،تحلية المياه المالحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تاريخها وحاضرها ومستقبلها،الإصدار الثاني،مجلس التعاون لدول الخليج العربي،الرياض،المملكة العربية السعودية،2014،ص:30.

[4]. http://www.swcc.gov.com/Arabi/About swcc/pages/strategicplan.aspx

5) المشاركة الفعالة في تطوير وتوطين صناعة التحلية؛
6) الالتزام بأفضل ممارسات الأمن والسلامة؛
7) الالتزام بتطبيق قواعد وأنظمة البيئة.

ثانيا:المياه المحلاة والطاقة الكهربائية:منتجات التميز لمحطات التحلية التابعة للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

تحصي المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة(28) محطة تعمل تحت إشرافها وتخضع لمختلف قوانينها ولوائحها التنفيذية، وتنتج أغلب المحطات التابعة لها، نوعين من المنتجات(ماء محلى وطاقة كهربائية)، وهذا ما منحها ميزة تنافسية عالية.

1.2. خريطة محطات التحلية التابعة للمؤسسة:الإنتاج، التقنية المستخدمة والتوزيع

تتنوع خريطة محطات التحلية التابعة للمؤسسة تنوعا كبيرا من حيث عدة أبعاد:تنوع سعات الإنتاج،نوع التقنيات المستخدمة والأهم من ذلك أنها تعطي نوعين من المنتجات إلى جانب توزعها على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة. وهذا ما أسهم بشكل كبير في إيصال المياه المحلاة لجميع أقاليم المملكة ضمن خطوط الأنابيب المنتشرة عبر أراضيها.

الجدول رقم(1.2): تطور إنتاج المياه المحلاة في محطات التحلية التابعة للمؤسسة - حسب السواحل- (الوحدة:مليون م^3)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الساحل الشرقي	553	553	561	494	526	534	526	571
الساحل الغربي	540	543	453	389	407	464	529	569

المصدر: هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج،الكتيب الإحصائي السنوي لصناعتي الكهرباء وتحلية مياه البحر،الإصدار السابع،الرياض،المملكة العربية السعودية، 2014، ص:19.

الجدول رقم(2.2): تطور إنتاج المياه المحلاة- حسب الشركات المرخص لها- (الوحدة:مليون م^3)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	1,093	1,097	1,013	884	933	997	1,055	1,140
شركة الشعيبة للمياه والكهرباء	-	-	98	297	303	292	278	289
شركة الجبيل للمياه والكهرباء	-	-	-	151	264	273	275	270
آخرون	36	47	78	153	186	201	204	213

المصدر: نفس المرجع، ص:19.

من خلال قراءة معطيات الجدولين أعلاه،نلاحظ:

1) تأتي أكبر كمية منتجة من المياه المحلاة من محطات الساحل الشرقي. وقد شهدت كميتها تراجعا ملحوظا خلال سنتي(2010) و(2013) فيما يتعلق بمحطات الساحل الشرقي، وسنتي(2009) و(2010) فيما يتعلق بمحطات الساحل الغربي.لكن الملاحظة العامة،أن إنتاج المؤسسة(الساحلين الشرقي والغربي)،حقق نموا كبيرا سنة2014،أين تجاوزت كمية المياه المحلاة المنتجة مليار م^3؛

2) تحتل المؤسسة العامة لتحلية المالحة صدارة ترتيب المنتجين للمياه المحلاة مقارنة بباقي الشركات الأخرى،حيث وصل إنتاجها منذ سنة 2013،إلى أكثر من مليار م^3 وتواصل ذلك سنة 2014،فيما تأتي شركة الشعيبة وشركة الجبيل للمياه والكهرباء في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي؛

3) تذبذب إنتاج المؤسسة خلال الفترة (2007-2014)، مابين الانخفاض والارتفاع حيث سجلت سنة 2010، أخفض كمية (884مليون م^3، بسبب تراجع الإنتاج في محطات الساحل الشرقي والغربي على حد سواء كما يظهره الجدول الأول). ليعاود الارتفاع في الفترة (2011-2014)، كما سجلت باقي الشركات أيضا انخفاضا (سنة 2012 لشركة الشعيبة، وسنة2014 لشركة الجبيل).

الجدول رقم(3.2):إنتاج المياه المحلاة تبعا للتقنية المستخدمة(الوحدة:نسبة مئوية)

	الساحل	MSF	MED	RO
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	الشرقي	32	-	07
	الغربي	42	14	36
شركة الجبيل للمياه والكهرباء	الشرقي	-	81	-
	الغربي	-	-	-
شركة الشعيبة للمياه والكهرباء	الشرقي	23	-	-
	الغربي	-	-	-
أخرى	الشرقي	-	-	05
	الغربي	02	01	52

المصدر: نفس المرجع، ص:104.

تظهر معطيات الجدول،ان تقنية(MSF) هي التقنية الرائدة(أو المسيطرة) في محطات تحلية المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بنسبة(74%)،أين(32%) تستفرد بها محطات الساحل الشرقي و(42%) لمحطات الساحل الغربي،تليها تقنية(RO) بنسبة(42%) تتوزع بين(36%) لمحطات الساحل الغربي و(07%) لمحطات الساحل الشرقي،فيما تأتي تقنية(MED) ثالثا بنسبة(14%) وتختص بها فقط محطات الساحل الغربي.

2.2. توليد الطاقة الكهربائية:الإنتاج والطاقة التصديرية

إن اعتماد جزء كبير من محطات التحلية التابعة للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة على التقنيات الحرارية(تقنية التبخير الومضي متعدد المراحل(MSF)،تقنية التبخير متعدد التأثير(MED))،كان له فائدة كبيرة بالنسبة لصناعة التحلية في المملكة(رغم استهلاكها الكبير للطاقة)،إلا أنها في الوقت ذاته،تنتج نوعين من المنتجات:ماء محلى وطاقة كهربائية.

وتنتج جميع المحطات التابعة للمؤسسة والتي تعمل بهذه التقنيات، كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية تتقاسمها محطات الساحل الشرقي والغربي على حد سواء.

الجدول رقم(4.2):توليد الطاقة الكهربائية من محطات المؤسسة(الوحدة:ميجاواط ساعي)

	الساحل الغربي	الساحل الشرقي	المؤسسة
2010	8,214,616	16,491,461	24,706,077
2011	9,134,402	14,973,214	24,107,616
2012	8,925,472	14,721,727	23,647,199
2013	9,497,994	15,382,609	24,880,603
2014	8,542,940	21,147,492	29,690,432

المصدر:المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، التقرير السنوي2014، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص:19.

تظهر معطيات الجدول، ذلك التباين الكبير بين محطات الساحل الشرقي والغربي في توليد الطاقة الكهربائية من جهة، و تذبذب الإنتاج من جهة أخرى،حيث:

أ) تتفوق محطات الساحل الشرقي في توليد الطاقة الكهربائية على نظيرتها في الساحل الغربي، ويبدو الفارق كبير جدا حيث وصل سنة 2014، إلى أكثر من (12,000,000 ميجاواط ساعي). وهذا يعكس حجم الأهمية الكبرى لمحطات الساحل الشرقي، والتي تضم أكبر المحطات العاملة في المملكة (الجبيل، الشعيبة، رأس الخير...الخ)؛

ب) هناك تذبذب في توليد الطاقة الكهربائية في محطات الساحلين على حد سواء، لكن هذا التذبذب لم يكن بشكل كبير حيث كانت الكمية المنتجة تتراوح بين(8,200,000 و9,500,000 ميجاواط ساعة) في محطات الساحل الغربي. مقابل ذلك، سجلت محطات الساحل الشرقي انخفاض نسبي لكنها في الوقت ذاته سجلت أعلى كمية منتجة سنة2014، وصلت(21,147,492 ميجاواط ساعة)؛

الجدول رقم(5.2):الطاقة الكهربائية المصدرة من محطات المؤسسة خلال (04 سنوات) الأخيرة(الوحدة: ميجاواط ساعي)

	2011	2012	2013	2014
جدة	1,605,053	2,043,656	1,438,671	328,656
الشعيبة	1,213,170	963,690	1,546,842	1,315,684
ينبع	1,246,498	1,927,644	1,452,759	1,416,746
الشقيق	19,251	71,446	341,972	304,704
الساحل الغربي	**4,954,241**	**4,251,664**	**4,780,244**	**3,365,790**
الجبيل	4,624,180	4,690,739	3,434,359	3,800,724
الخبر	6,046,289	5,636,318	7,639,590	7,497,104
رأس الخير	-	-	-	4,812,190
الساحل الشرقي	**10,670,469**	**10,327,057**	**11,073,949**	**16,110,018**
المؤسسة	**15,624,710**	**14,578,721**	**15,854,193**	**19,475,808**

المصدر: نفس المرجع، ص:29.

من خلال قراءة معطيات الجدول،نلاحظ:

1) تباين الكميات المصدرة من محطات الساحلين(الشرقي والغربي)، حيث تأتي أغلب الكميات من محطات الساحل الشرقي بنسب تتراوح بين (70.84%) و(82.72%)، مقابل نسب تتراوح بين (20.43%) و(31.71%) لمحطات الساحل الغربي؛

2) تتفاوت الكميات المصدرة من محطات كل ساحل فيما بينها تفاوتا واضحا،حيث تأتي محطة الخبر أولا في محطات الساحل الشرقي، تليها محطة الجبيل فيما تحل رأس الخبر ثالثا(في انتظار عمل جميع وحداتها)، أما بالنسبة لمحطات الساحل الشرقي، فتتقاسم محطات(الشعيبة، ينبع وجدة) نفس المستوى من الكمية المصدرة تقريبا(مع تراجع كبير جدا في الكمية المصدر من محطة جدة سنة 2014،إلى أدنى مستوياتها.

الجدول رقم(6.2):استهلاك الوقود السنوي لتوليد الكهرباء للمرخص لهم(الوحدة:نسبة مئوية)

	غاز طبيعي	زيت خام	زيت الوقود الثقيل	الديزل
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	60	18	20	02
آخرون	60	31	09	-

المصدر:هيئة توليد الكهرباء والإنتاج المزدوج، مرجع سبق ذكره، ص:82.

تظهر معطيات الجدول،أن المحطات التابعة للمؤسسة العامة لتحلية المياه تستخدم الغاز الطبيعي كمصدر أساسي لتوليد الطاقة الكهربائية بنسبة (60%)، يليها زيت الوقود الثقيل وزيت خام بنسبة (20%) و(18%) على التوالي. وتستخدم الشركات الأخرى أيضا، نفس النسبة فيما يرتبط بالغاز الطبيعي (60%)، فيما يأتي زيت خام ثانيا بنسبة (31%) يليه زيت الوقود الثقيل بنسبة (09%).

إن تركيز المؤسسة على استخدام القسم الأكبر من وقودها السنوي على الغاز الطبيعي أسهم بشكل كبير في تخفيف حجم الانبعاثات الغازية المؤثرة على البيئة،والتي يأتي أغلبها من استهلاك زيت خام والوقود الثقيل.

وتجدر الإشارة، إلى أن محطات التحلية التابعة للمؤسسة تقوم باستهلاك نسبة من الطاقة الكهربائية المولدة داخليا، فيما النسبة المتبقية تصدر للشركة السعودية للكهرباء.وبلغت الكمية المعاد استهلاكها داخليا في محطات المؤسسة(6.5) مليون ميجاوات ساعة) وبنسبة (26.3%) من إجمالي التوليد في المؤسسة سنة 2013.[5]

3.2. نقل المياه المحلاة

لم تكتف المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة بالإشراف على إنتاج المياه المحلاة وتوليد الطاقة الكهربائية، بل تجاوزت ذلك وحملت على عاتقها مهمة أخرى يجسدها إيصال المياه المحلاة من محطاتها إلى العديد من مدن ومحافظات المملكة عبر سلسلة من خطوط الأنابيب.

1.3.2. خطوط الأنابيب العاملة

في هذا الإطار، قامت المؤسسة بتنفيذ عدد من مشاريع أنظمة نقل المياه بلغت(21) نظاما لنقل المياه المحلاة عبر شبكة كبيرة من خطوط الأنابيب يبلغ مجموع أطوالها حوالي(5,684كلم)، بأقطار تتراوح بين(8-80بوصة).

وتضمنت هذه الخطوط:[6]

[5]. المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، تقرير الصيانة والتشغيل، الرياض، المملكة العربية السعودية،2013، ص:68.

[6]. المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، التقرير السنوي2014،مرجع سبق ذكره،ص:35.

1) إنشاء (45) محطة لضخ المياه إلى خزانات المؤسسة، البالغ عددها (243) خزانا بسعة استيعابية حوالي (11,601,800م^3) ؛
2) إنشاء (15) محطة لخلط المياه المحلاة بالمياه الجوفية و(08) محطات طرفية.

الجدول رقم(7.2): خطوط الأنابيب العاملة

اسم المشروع	طول الخط (كم)	عدد الخزانات	سعة الخزانات (10 ^{3}م^3)
خط مياه الجبيل-الرياض(أ.ب)	932	08	330
خط أنابيب الجبيل-الرياض(الخط الثالث)	375	06	300
خطوط تغذية مدينة الرياض	132,5	6	300
خط أنابيب الرياض-سدير-الوشم-القصيم	897	17	-
نظام نقل مياه رماح	118	06	520
خط نقل مياه الشعيبة(عرفة-الطائف)	88	12	300
نظام نقل مياه الشعيبة مكة المكرمة-جدة	637,297	14	860
خطوط نقل مياه ينبع المدينة المنورة (المرحلة الأولى)	175,4	02	2,080
خطوط نقل مياه ينبع المدينة المنورة (المرحلة الثانية)	364,631	22	40
خط نقل مياه الشقيق(عسير) المرحلة الأولى	215	04	1,255
خط نقل مياه الشقيق(عسير) المرحلة الثانية	958,5	50	178
خطوط أنابيب المنطقة الشرقية(المرحلة الأولى)	126,481	60	904
نظام نقل المياه إلى مدن المنطقة الشرقية (المرحلة الثانية)	125,274	10	594,200
نظام نقل مياه الخبر-الهفوف	143,031	02	675
خطوط مياه الجبيل/الهيئة الملكية	87,7	09	45
خط مياه الخفجي	10	02	388.95
نظام نقل مياه القنفدة	64	04	113.65
نظام نقل مياه رابغ	130	06	4
نظام نقل مياه الليث(المرحلة الأولى)	06	02	18
نظام نقل مياه الليث(المرحلة الثانية)	96,8	06	8
نظام نقل مياه فرسان	02	01	9
الإجمالي	56,840,614	243	11,601.80

المصدر: نفس المرجع، ص:35.

2.3.2.مشروعات تحت التنفيذ

إلى جانب الخطوط العاملة، لازالت هناك مجموعة من المشاريع تضم سلسلة من الخطوط التي ستكون في الخدمة في السنوات القليلة القادمة، نجملها في الجدول الموالي.

الجدول رقم(8.2):مشاريع تحت التنفيذ

اسم المشروع	طول الخط(كم)	السعة التشغيلية(10 ^{3}م^3/اليوم)
نظام نقل مياه رأس الخير- الرياض	914.1	2,600
نظام نقل مياه رأس الخير- حفر الباطن	384,261	-
نظام نقل مياه ينبع- المدينة المنورة(المرحلة الثالثة)	604.7	1,654
نظام نقل مياه الطائف- الباحة	221.98	-

المصدر: نفس المرجع، ص ص:37-40.

إلى جانب هذه المشروعات، والمرتبطة أساسا بنقل المياه المحلاة لكافة محافظات المملكة. هناك مشروعين مهمين جدا فيما يرتبط بإنشاء محطات التحلية.

الجدول رقم(9.2):مشاريع محطات تحلية تنفذها المؤسسة

اسم المحطة	المدن والمراكز المستفيدة	التقنية المستخدمة	الطاقة التصميمية	
			مياه(10 ^{3}م^3/اليوم)	كهرباء(ميجاواط ساعة)
محطة رأس الخير	شركة معادن-الرياض-سدير-الوشم حفر الباطن-النعيرية-قرية العليا.	RO+MSF	1,050	2,400
محطة ينبع3	المدينة المنورة-ينبع البحر-محافظة المهد-الصويدرة-الحناكية.	MSF	550	2,500

المصدر: نفس المرجع،ص:36.

تظهر معطيات الجدول، أن محطة رأس الخير هي أكبر محطة لإنتاج المياه المحلاة في المملكة العربية السعودية والعالم بسعة تتجاوز(مليون م^3/اليوم). وتعمل بتقنيتي(MSF وRO)، وهذه ميزة إضافية لخريطة تحلية محطات المؤسسة العامة كما أن دخول محطة ينبع3، الخدمة سيسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية اليومية لمحطات المؤسسة مع العلم أن جزء من وحدات محطة رأس الخير قد دخلت الخدمة فعلا.

ثالثا:دعم القدرات البحثية وتشجيع الشراكة:الدور المعرفي للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

لم يقتصر دور المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة على الإشراف على إنتاج،توزيع ونقل المياه المالحة وتوليد الطاقة الكهربائية انطلاقا من المحطات التابعة لها، بل تعدى دورها لإنتاج المعرفة في مجال تحلية مياه البحر حيث أصبحت واحدة من أهم المؤسسات الداعمة للبحث العلمي والتقني في مجال تحلية المياه في المملكة والمنطقة العربية. ويتجلى ذلك من خلال الإسهام في إنشاء معهد

الأبحاث وتقنيات التحلية، وهو الصرح العلمي الأهم بل أبرمت المؤسسة سلسلة من الاتفاقيات مع جهات أجنبية لدعم هذا الرصيد البحثي المهم.

1.3.معهد الأبحاث وتقنيات التحلية:الوجه الآخر لتميز المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

تمكن المعهد منذ تأسيسه من تقديم العديد من الجوانب المعرفية في مجال تحلية مياه البحر خاصة ما ارتبط بتطوير تقنيات التحلية، وما ساعد على ذلك توفر المعهد على العديد من الأقسام التي أسهمت في خلق المناخ الملائم للباحثين لكي يقدموا خبراتهم. ويحصي المعهد العديد من الأوراق البحثية المهمة التي تم عملها إلى جانب براءات اختراع، وكل هذا مرجعه إلى رؤية ورسالة المعهد:

رؤيتنا:"التميز في الأبحاث التطويرية لتقنيات تحلية المياه المالحة."[7]

رسالتنا:"تطوير تقنيات تحلية المياه المالحة بإجراء البحوث والدراسات الإبداعية ليكون المعهد مرجعا علميا عالميا."[8]

أهدافنا: تتمثل أهم الأهداف التي يصبو المعهد لتحقيقها في:[9]

1) توطين وتطوير تقنيات تحلية المياه المالحة؛
2) التميز في أبحاث تحلية المياه المالحة؛
3) خفض تكاليف إنتاج المياه المحلاة؛
4) إيجاد الحلول العلمية للمشاكل التي تتعرض لها محطات التحلية وأنظمة نقل المياه؛
5) مراقبة جودة المياه المنتجة والمحافظة على الوضع البيئي حسب المقاييس الوطنية والعالمية؛
6) تسويق خدمات المعهد محليا وعالميا،وتطوير إجراءاته ليعمل على أسس تجارية؛
7) تطوير الكفاءات السعودية المتخصصة في أبحاث تحلية المياه المالحة؛
8) تنمية القدرات العلمية والفنية بالتعاون مع الجهات البحثية المحلية والعالمية.

2.3.الاتفاقيات والتعاون:البعد الدولي لريادة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

دعمت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة جهودها،لجعل صناعة التحلية في المملكة صناعة عالمية بامتياز لا من حيث حجم الإنتاج اليومي وفقط بل أيضا من حيث المساهمة في تطوير تقنيات التحلية التي تعود بالمنفعة على اقتصاد المملكة خاصة ما ارتبط بتخفيض تكلفة التحلية وحماية البيئة.فكان توجهها للتعاون وتبادل الخبرات مع شركات أجنبية وسعودية، تعكس الإستراتيجية العامة للمؤسسة.

وأهم الاتفاقيات التي وقعتها المؤسسة (أو المعهد)، نجد:[10]

1) الاتفاقية التعاونية مع المعهد الفرنسي للتآكل؛
2) الاتفاقية التعاونية مع شركة هيتاشي زوس اليابانية في مجال الطاقة الشمسية؛
3) اتفاقية التعاون البحثي مع شركة كورتك الأمريكية؛
4) الاتفاقية التعاونية مع جامعة الملك سعود في مجال الطاقة الشمسية؛
5) الاتفاقية التعاونية مع شركة دوسان الكورية في مجال الطاقة الشمسية.

---

[7].http://www.swcc.gov.sa/Arabic/Pages/Home.aspx/

[8].Ibid.

[9].المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة،مرجع سبق ذكره،ص:50- 53.

[10]. نفس المرجع ،ص ص:50-51.

ويلاحظ أن جميع هذه الاتفاقيات تضمنت الاهتمام بجانب من جوانب صناعة التحلية لكنها ركزت على الاهتمام أكثر باستخدام الطاقة الشمسية في تحلية مياه البحر؛ وهذا يعكس، درجة الوعي والإدراك للقائمين على شؤون المؤسسة بضرورة الاعتماد على الطاقات المتجددة في تحلية مياه البحر في العقود المقبلة لكونها طاقة نظيفة، وأيضا لها ميزة المحافظة على موارد الطاقة غير المتجددة. وفي هذا الصدد، نشير إلى أن هناك مشروعات قيد الانجاز لمحطات تحلية تعمل بالطاقة الشمسية(محطة الخفجي على سبيل المثال).

وفي مجال التعاون الدولي، ترتبط إدارة التعاون الدولي بمحافظ المؤسسة مباشرة وتهدف إلى تعزيز التعاون الدولي مع الشركات والمنظمات والجهات المماثلة والاستفادة من الاتفاقيات الدولية الموقعة بين المملكة والدول الأخرى.كما تشارك المؤسسة في لجان التعاون العلمية والمؤتمرات والمعارض، إضافة إلى التعاون مع الجامعات والمراكز البحثية والجهات العلمية.

3.3.حماية البيئة:مجال معرفي خصب ضمن إستراتيجية المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

أولت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة منذ إنشاءها موضوع حماية البيئة والمحافظة عليها أهمية قصوى في إستراتيجيتها العامة،خاصة مع الخصائص التي تميز صناعة تحلية مياه البحر؛ فتجاوز دورها الإنتاج والتوزيع والصيانة،إلى الحماية والمحافظة على الموارد البيئية خاصة البحرية منها.ومن أجل ذلك، استحدثت المؤسسة أقسام عديدة للاهتمام بهذا الجانب تتوزع بالساحلين الشرقي والغربي،تتمحور مهامها حول:[11]

1) المراقبة البيئية (للتربة والماء والهواء)، والتأكد من تطبيق المعايير والمقاييس البيئية ورصد التجاوزات ووضع الحلول والمقترحات لها؛
2) الإشراف على تطبيق خطط حماية مآخذ المياه لمحطات المؤسسة من التلوث النفطي؛
3) التنسيق بين المحطات والإدارة بالساحل والإدارة العليا والجهات الخارجية ذات العلاقة فيما يخص الأمور البيئية؛
4) المشاركة في التقاييم البيئية للمشاريع القائمة ودراسات الجدوى البيئية للمشاريع الجديدة ومتابعة العقود المبرمة مع الشركات الخاصة بالأمور البيئية والتخلص من المواد بالطرق السليمة بيئيا؛
5) متابعة المستجدات المحلية والدولية في مجال المحافظة على البيئة؛
6) إعداد التقارير البيئية الدورية وتقديم المقترحات الضرورية لتطوير بيئة العمل؛
7) نشر الوعي البيئي بين منسوبي المؤسسة والرد على الاستفسارات الخاصة بالبيئة؛
8) التنسيق مع إدارة التدريب لوضع البرامج التدريبية وإقامة المحاضرات والندوات البيئية بالإضافة إلى المشاركات الخارجية.

وأهم المجالات البيئية التي ترتكز عليها الإستراتيجية البيئية للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة:[12]

1) مخلفات احتراق الوقود-الرماد الكربوني: ينتج من احتراق الوقود كميات كبيرة من الرماد الكربون في محطات الساحل الغربي،وتم التعاقد مع شركة متخصصة للتخلص من تلك الكميات.وتقوم أقسام البيئة بمراقبة أعمال التفريغ، النقل، تسجيل الكميات والتخلص منها بطريقة سليمة بيئيا؛

[11].المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، التقرير السنوي للتشغيل والصيانة،الرياض،المملكة العربية السعودية،2012،ص:138.
[12].نفس المرجع، ص ص:140-141.

2) المخلفات الصلبة والزيوت المستخدمة: تم التعاقد مع شركات تقوم بعملية التخلص منها بيئيا،وتشرف أقسام البيئة على عمليات النقل والتخلص منها بطريقة سليمة بيئيا؛
3) متابعة نتائج تحاليل الصرف الصحي: تتم معالجة مياه الصرف الصحي معالجة ثنائية أو ثلاثية، ويتم في بعض المحطات الاستفادة من المياه المعالجة في عملية الري وفي باقي المحطات يتم تصريف المياه المعالجة إلى البحر.كما يقوم قسم البيئة بالتنسيق مع شعبة المختبرات لمراقبة نتائج التحاليل الكيميائية لمياه الصرف الصحي قبل عملية تصريفها للبحر،للتأكد من التقيد بالمواصفات والمعايير البيئية؛
4) التلوث الإشعاعي: ويشمل توفير جهاز لقياس التلوث الكهرومغناطيسي؛القيام بقياس مستويات التلوث الكهرومغناطيسي في المحطات؛إصدار التوصيات بشأن عمل العاملين في المناطق الملوثة بالموجات الكهرومغناطيسية الضارة...الخ؛
5) التلوث الضوضائي: ويتم عن طريق:توفير جهاز لقياس التلوث الضوضائي في المحطات؛القيام بالقياسات للتلوث الضوضائي في المحطات؛منع العاملين من العمل في المناطق الخطرة ضوضائيا دون استخدام المعدات الواقية؛دراسة المناطق ذات الضوضاء ومحاولة وضع الحلول لها؛إصدار التوصيات بشأن شراء الآلات والمعدات ذات الضوضاء المناسبة للمحطات.

وقد حصدت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة،العديد من الجوائز العربية والعالمية عرفانا بأفضليتها وتميزها ودورها الإستراتيجي في نجاح صناعة تحلية مياه البحر في المملكة العربية السعودية، وتمكنها من سعودة غالبية اليد العاملة التي تشتغل بمحطاتها العاملة. وأهم الجوائز التي تفخر بها المؤسسة، والتي حصدتها هذه السنة:[13]

أ) جائزة أفضل محطة تحلية في العالم (محطة رأس الخير)، أكتوبر- اليونان؛
ب) جائزة أفضل منظمة تحلية في العالم، أكتوبر- اليونان.

خاتمة الدراسة

لم يكن لصناعة تحلية مياه البحر في المملكة العربية السعودية أن تحقق المنافع المطلوبة لولا وجود المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة؛التي لعبت دورا محوريا في تشكيل خريطة التحلية في المملكة؛هذه الخريطة،التي تعد الأغنى في العالم من حيث سعات الإنتاج وتنوع التقنيات المعتمدة، والأهم إنتاج منتجين أساسيين،هما:الماء المحلى والطاقة الكهربائية.

ولم تكتف المؤسسة بهذا الدور،بل أخذت على عاتقها مهمة تطوير تقنيات التحلية وتوسيع دائرة المعرفة والبحث في هذا الجانب الخصب بما يسهم في جعل صناعة تحلية مياه البحر في المملكة،صناعة وطنية بكوادر سعودية.

ومن النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

1) المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة هي الدعامة المؤسسية لصناعة تحلية مياه البحر في المملكة العربية السعودية، واليد الحديدية لنجاح جهود المملكة في التغلب على ندرتها المائية والتخلص من التبعية المائية؛
2) تنوع أدوار المحطات التابعة للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من إنتاج المياه المحلاة وتوليد الطاقة الكهربائية،إلى تكوين كوادر بشرية في مجال تقنيات التحلية وتوسيع دائرة البحث العلمي في هذا الجانب؛

[13].http://www.swcc.gov.com/Arabic/About swcc/Prizes/Pages/default.aspx/

3) تنتج محطات التحلية التابعة للمؤسسة أكثر من نصف إنتاج المملكة من المياه المحلاة عبر(28)محطة تابعة لها وبطاقة إنتاج سنوي تتجاوز مليار م^3،وتتفوق محطات الساحل الشرقي في الإنتاج على محطات الساحل الغربي؛

4) تسهم محطات التحلية التابعة للمؤسسة في إنتاج الطاقة الكهربائية بكميات كبيرة؛ هذه الكميات، يتم تصديرها من قبل المؤسسة لوزارة الكهرباء والمياه،وللشركات ذات الصلة.ويأتي أغلب الإنتاج من محطات الساحل الشرقي؛

5) تنوع تقنيات التحلية المستخدمة في محطات المؤسسة، بين التقنيات الحرارية(MSF:74% وMED:14%)، والتقنيات الغشائية(RO:42%). وهذا ما ساعدها على تحقيق مزايا متعددة انعكست على تكلفة التحلية تحديدا، مع توقع اتساع دائرة الاعتماد على تقنية (RO) في العقود القليلة القادمة؛

6) تدعيم قدرات التعاون وبناء شراكات على المستوى المحلي والدولي،إحدى أهم السياسات التي تقوم عليها إستراتيجية المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة لدعم صناعة التحلية في المملكة والاستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المنحى.

وأهم الاقتراحات،التي يمكن الخروج بها من دراستنا:

1) تعميم دائرة التعاون والشراكة بين المؤسسة ودول عربية لها باع قصير أو تجارب حديثة في مجال تحلية مياه البحر للاستفادة من خبرتها الممتدة على مدار عقود طويلة ؛

2) فتح المجال أمام الباحثين من مختلف الدول العربية للقيام بزيارات ميدانية للمحطات التابعة للمؤسسة لتكوين إطار معرفي وعلمي، يسهم في تحقيق منافع متعددة لدولهم وخاصة في مجال تقنيات التحلية؛

3) عقد دورات تدريبية وتكوينية لفائدة المسئولين والقائمين على شؤون محطات التحلية العاملة في دول عربية على غرار الجزائر في معهد التحلية وبحوث التقنية، بما يساعد على نقل خبرات المؤسسة والاستفادة منها؛

قائمة المراجع

1. المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة،قصة التحلية في المملكة(النشأة،التطور والازدهار)،العدد الأول،الرياض،المملكة العربية السعودية،2006.
2. لجنة الموارد المائية،تحلية المياه المالحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تاريخها وحاضرها ومستقبلها،الإصدار الثاني،مجلس التعاون لدول الخليج العربي،الرياض،المملكة العربية السعودية،2014.
3. هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، الكتيب الإحصائي السنوي لصناعتي الكهرباء وتحلية مياه البحر، الإصدار السابع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.
4. المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، التقرير السنوي2014، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.
5. المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، تقرير التشغيل والصيانة، الرياض،المملكة العربية السعودية،2011.
6. المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة، تقرير التشغيل والصيانة، الرياض،المملكة العربية السعودية،2013.
7. http://www.swcc.gov.sa/Arabic/Pages/Home.aspx.
8. http://www.swcc.gov.sa/modules/chart/chart/html/
9. http://www.swcc.gov.sa.
10. http://www.swcc.gov.sa/Arabic/Aboutswcc/Pages/StrategicPlan.aspx.
11. .http://www.swcc.gov.sa/Arabic/Aboutswcc/Prizes/Pages/default.aspx.

قياس مدى الإفصاح عن الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية
-دراسة تطبيقية على بعض المصارف الإسلامية-

أ. حنان درحمون
جامعة سطيف 1

الملخص:
نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إظهار الأهمية الاجتماعية والأخلاقية للمصارف الإسلامية، وقياس مدى التزام المصارف الإسلامية بدورها الاجتماعي تجاه بعض أصحاب مصالحها، وذلك بالاعتماد على "مؤشر الهوية الاجتماعية"؛ وقد توصّلنا إلى أنّ المصارف الإسلامية عموما لا تولِ اهتماما كبيرا بالإفصاح عن هويتها الاجتماعية، حيث يوجد تقصير في التزامها بدورها الاجتماعي، ما يستدعي ضرورة عمل هذه المصارف على تقويم إفصاحها عن دورها الاجتماعي من خلال تقاريرها السنوية، بما يسمح لها تحسين صورتها أمام المجتمع وتعزيز مكانتها في السوق المصرفية.
الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، الدور الاجتماعي، قياس، مؤشر الهوية الاجتماعية.

Abstract:
This Study aimed to show the social and ethical importance of Islamic banks, and measured social role disclosure of these banks towards their stakeholders, by using "Social Identity Index". In so doing, we found a set of results, including: that Islamic banks have not a high level of social role disclosures, and that Islamic banks should disclose an ideal level of social role, which would be evident in their annual reports, to enhance their image in society, as well as to reinforce their position in the banking market.
Keywords: Islamic banks, social role, measuring, Social Identity Index.

مقدمة:

تمهيد:
تُعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية ومصرفية ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية، تقوم بتجميع الأموال واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية بما يتوافق والأحكام الشرعية، فهي مؤسسات تنموية تسعى لوضع المال في مساراته الصحيحة، بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية إلى جانب تحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي ظل ما تشهده السنوات الأخيرة من عودة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والأخلاقية على مستوى الاقتصاد التقليدي من مختلف مؤسساته الاقتصادية والمالية والمصرفية، بإدماج بعض المفاهيم التي تعكس الأداء المعاصر لدورها الاجتماعي والتي تُعدّ المسؤولية الاجتماعية من أبرزها، يستدعي من المصارف الإسلامية ضرورة إحياء دورها الاجتماعي تجاه مختلف أصحاب مصالحها المعنية بذلك، من عملائها ومواردها البشرية والمجتمع الذي تنشط فيه.

إشكالية الدراسة:

لا شك أنّ تزايد إقبال مختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية عموما والمصارف التقليدية خصوصا، على تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية التي تعكس الأداء المعاصر للدور الاجتماعي، يفرض على المصارف الإسلامية ضرورة إحياء دورها الاجتماعي الذي سُطِّرَ لها منذ تأسيسها، وذلك إلى جانب دورها المالي من ثم دورها الاقتصادي ككل.

من هنا، جاءت إشكالية هذه الدراسة لتُطرح في صيغتها التالية:

ما مدى التزام المصارف الإسلامية بدورها الاجتماعي، على ضوء ما تُفصِح عنه من بيانات ومعلومات في تقاريرها السنوية؟

فرضيات الدراسة:

بغرض معالجة إشكالية الدراسة ووصولا لأهدافها، يمكن طرح الفروض التالية:

- هناك تقصير في التزام المصارف الإسلامية بدورها الاجتماعي؛
- لا تعكس البيانات والمعلومات المُفصَحِ عنها في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية عن دورها الاجتماعي الفعلي.

أهداف الدراسة:

سنحاول في هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- إظهار طبيعة الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية وعلاقته بمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛
- تحديد أهم أصحاب المصالح المعنية بالدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية؛

- إبراز مدى اهتمام بعض المصارف الإسلامية بدورها الاجتماعي عمليا.

منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ذلك أنّ الدراسة تتطلب تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها بهدف الوصول إلى نتائج يُمكِن تعميمها؛ بالإضافة إلى منهج المسح بتحليل المحتوى والذي سيعتمد في الدراسة التطبيقية، وذلك من خلال العمل على جمع البيانات والمعلومات من التقارير السنوية للمصارف الإسلامية؛ إلى جانب المنهج المقارن والذي سيُعتَمد في مقارنة النتائج المتوصل إليها.

أولا: الإطار النظري للدراسة

1- طبيعة الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية:

لقد جاءت المصارف الإسلامية كنتيجة لحركة إصلاح اجتماعي واقتصادي، غايتها إعادة النظام الإسلامي للمجتمعات الإسلامية الذي اندثر بفعل المستعمرات بدءًا بالمعاملات المالية، لذلك نجد أنّ المصارف الإسلامية يُنظَر لها كجزء من نظام مجتمعي إسلامي تُعنى بأداء دور اجتماعي والمساهمة في تحقيق تنمية اجتماعية، بالموازاة مع تحقيق تنمية اقتصادية وتحصيل ربح اقتصادي في ظل مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وهذا ما يظهر في فكر المؤسسين الأوائل للمصارف الإسلامية*[1].

---

* عدّد الباحث عبد الحليم غربي في كتابه: "البنك الإسلامي النموذجي: بين التنظير والتطبيق" المفكرون المؤسسون الأوائل للمصارف الإسلامية في ستة مؤسسين وهم: محمد عزير (الباكستان)، محمد عبد الله العربي (مصر)، محمد باقر الصدر (العراق)، محمد نجاة الله صديقي (الهند)، عيسى عبده (مصر)، أحمد عبد العزيز النجار (مصر).

[1] عبد الحليم غربي، البنك الإسلامي النموذجي: بين التنظير والتطبيق، مجموعة دار أبي الفداء العالمية، حماة، ط1، 2014، ص: 55.

ويمكن تعريف الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية على أنه ممارسات المسؤولية الاجتماعية تجاه بعض أصحاب مصالحها المعنية بذلك، والتي تتجسد بصورة مباشرة من خلال اهتمام هذه المصارف بالخدمات الاجتماعية المتعلقة بالزكاة والقروض الحسنة والتبرعات...، وهو ما يُمثِّل دور هذه المصارف في تَبنّيها للتكافل الاجتماعي، أو بصورة غير مباشرة وذلك عن طريق صيغ التمويل الإسلامية والتي تتميز بالعديد من الخصائص، فهي تعمل على تصحيح وظيفة رأس المال والعمل على تحريك الثروة وتداولها وإعادة توزيعها، وكذا تخليص المجتمع من المعاملات القائمة على الفائدة الربوية، إلى جانب سماحها لنشر الوعي الثقافي المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى الاهتمام بالاستثمار المحلي ومدى تحقيق التوازن في تمويل القطاعات ومدى الاهتمام بالمعايير الاجتماعية عند دراسة المشروعات التي يتم تمويلها، وكذا مدى الاهتمام بتمويل الصناعات الصغيرة والتي تُظهِر دور هذه المصارف في تحقيق العدالة الاجتماعية...[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المصارف الإسلامية في بداياتها حاولت إظهار طبيعة دورها الاجتماعي في قوانين تأسيسها، حيث جاء في قانون تأسيس بنك فيصل الإسلامي استهدافه للمساهمة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي في المجتمع، وورد في قانون تأسيس بنك ناصر الاجتماعي تولّي شيخ الأزهر ووزير الأوقاف التأكد من التزام البنك بتخصيص الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية، وجاء أيضا في قانون إنشاء بنك دبي الإسلامي أنّ العائد الاجتماعي يُعتبر الميزة الأساسية للمصرف...[3].

هذا، إلاّ أنّه لا يزال الجدل قائما حول أداء المصارف الإسلامية لدور اجتماعي؛ حيث يرى البعض أنّ الهدف الرئيس للمصارف الإسلامية هو خدمة وتنمية المجتمع وهو أولى من تحقيق الأرباح، ويرى البعض الآخر أنّ الهدف الأساس للمصارف الإسلامية هو تحقيق الأرباح، أما تنمية المجتمع فهي من الأدوار الموكلة للدول؛ إلاّ أنّ هناك فريقا ينطلق من فكرة ارتباط التنمية الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية ما يستدعي ضرورة أداء المصارف الإسلامية لدور اجتماعي، يتيح تحقيق التنمية بشتى أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهو الهدف الذي نَظَّر له المفكرون المؤسسون لنموذج المصارف الإسلامية[4].

2- مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية:

يعود الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية إلى أوائل القرن الثامن عشر، نتيجة العديد من العوامل أهمها الانتقادات المستمرة التي واجهت المؤسسات حول اهتمامها بتعظيم الأرباح فقط[5]؛ وعلى العموم، فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (الشركات) هي الترجمة لمصطلح(La Responsabilité Sociale des Entreprise/ The Corporate Social

---

[2] راجع: إبراهيم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه منشورة، دار النفائس، الأردن، ط1، 2008، ص: 34؛ لجنة من الأساتذة والخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، تقويم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996، ص: 23- 25؛ جميل أحمد، الوظيفة التنموية للمؤسسات المالية الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996، ص: 61.

[3] حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، القاهرة، ط1، 2006، ص: 88.

[4] كامل القيسي، دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في التنمية الاجتماعية، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط1، 2008، ص: 22- 28.

[5] صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، مؤتمر القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، 23- 25 مارس 2009، ص: 3.

Responsibility) واختصارها (RSE/ CSR)، والذي يعود ظهوره إلى سنة 1923؛ وقد وردت عدة تعريفات لها، مفادها أنّ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي ممارسة المؤسسات لنشاطاتها مع مراعاتها للجوانب الاجتماعية والأخلاقية والبيئية والقانونية دون إهمالها لأهدافها الربحية، بما يعود بالنفع على جميع أصحاب المصالح، وبما يسمح بالمشاركة في تحقيق التنمية المستدامة.

هذا، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية أصبح يُستعمل كبديل عن مفهوم الدور الاجتماعي لمختلف المؤسسات في الاقتصاد التقليدي، وهو ما انعكس على المصارف الإسلامية أين أصبحت العديد من المراجع تُعبِّر عن الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية بالمسؤولية الاجتماعية لها كذلك، وصار يُدمج ضمنها لاعتقاد أنّه أكثر تعبيرا عن الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، خاصة مع المتغيرات المعاصرة التي مسّت الممارسات المصرفية لاسيما مع سنوات التسعينات، أين أصبحت المصارف التقليدية تُعنى كذلك بمسؤولية اجتماعية، وترتّب عن ذلك إعادة هندسة ممارساتها بما يسمح بتحقيق أثر اجتماعي أكثر؛ إلاّ أنّ مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية أوسع من مفهوم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية لاشتمالها على بعد اقتصادي وبعد اجتماعي الذي يندرج ضمنه البعد الخيري وبعد بيئي إلى جانب البعد الأخلاقي الذي لا ينفصل عن الأبعاد الأخرى، ويعبر عن ممارساتها بالأداء الاجتماعي والأداء البيئي بما لا يؤثر عن الأداء الاقتصادي، بينما يتركز مفهوم الدور الاجتماعي على البعد الاجتماعي والبعد الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية، والذي يُعبّر عن ممارساته بالأداء الاجتماعي ومجالات الدور الاجتماعي تجاه بعض أصحاب المصالح للمصارف الإسلامية.

3- أصحاب المصالح المعنية بالدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية:

يعود ظهور مصطلح أصحاب المصالح إلى سنة 1708 أين تم تداوله في مجال المراهنات والودائع[6]، أما الاهتمام به كمفهوم فيعود إلى سنة 1930 نتيجة تطور الفكر الإداري، والانتقال من الاهتمام بمصالح المساهمين إلى الاهتمام بمصالح أطراف أخرى معنية كذلك بوجود واستمرارية هذه المؤسسات والتي تشمل كلا من المجتمع والعملاء والموارد البشرية والمنافسين والموردين والبيئة...، ما أدى إلى بروزه كمصطلح بشكل فعلي سنة 1963 من خلال مذكرة داخلية أصدرها "معهد ستانفورد للأبحاث"، من ثم انتشر استعمال المصطلح خاصة بعد إصدار "إدوارد فريمان" كتابه سنة 1984 حول "الإدارة الإستراتيجية: مدخل أصحاب المصالح" (Strategic management: a stakeholder approach)، ليُصبح من أهم المداخل الفكرية لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية...[7].

وعلى العموم، فإنّ أصحاب المصالح هي الترجمة لمصطلح (les parties prenantes/ stakholders)؛ وقد وردت عدة تعريفات لهم، مفادها أنّ أصحاب المصالح هم جميع الأطراف الضروريين لبقاء المؤسسات سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين، والذين يُؤثّرون و/أو يتأثرون بأهدافها وممارساتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

---

[6] علاء الجبوري، علي أحمد، قياس رضا بعض أصحاب المصالح: دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، ع 109، 2012، ص: 237.

[7] Abderrahman JAHMANE, la fidélisation des parties prenantes centrales (actionnaires et personnels) et leur impact sur la performance financière de l'entreprise, thèse de doctorat, non publiée, Université de Lille1, France, 2012, p. 33-34.

هذا، ويتم تصنيف أصحاب المصالح إلى تصنيفات عديدة، أهمها وأكثرها استعمالا هي أصحاب مصالح داخلية وأصحاب مصالح خارجية وكذا أصحاب مصالح رئيسية وأصحاب مصالح ثانوية...[8]؛ حيث:

أ- أصحاب المصالح الداخلية وأصحاب المصالح الخارجية: ونميز بينهما كما يلي[9]:

- **أصحاب المصالح الداخلية:** هم جميع الأفراد والجماعات المتواجدين بالمؤسسات والذين يتأثرون و/أو يؤثرون فيها، ويشملون أعضاء مجالس الإدارة والمساهمين والعاملين؛

- **أصحاب المصالح الخارجية:** يظهرون في جميع الأفراد والجماعات المتواجدين خارج المؤسسات والذين يتأثرون و/أو يؤثرون فيها، ويتمثلون في العملاء والمنافسين والموردين والمجتمع المحلي والأجيال القادمة والبيئة، إلى جانب الممولين الآخرين من غير المساهمين كحاملي السندات وكذا مؤسسات التمويل المختلفة، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية مثل النقابات والاتحادات، وكذا الحكومات...

ب- أصحاب المصالح الرئيسية وأصحاب المصالح الثانوية: لقد ميّز مُنظِّرون آخرون بين أصحاب المصالح الرئيسية وأصحاب المصالح الثانوية؛ حيث[10]:

- **أصحاب المصالح الرئيسية:** وهم جميع الأفراد والجماعات الذين تربطهم علاقة تعاقدية ورسمية مع المؤسسات والذين يتأثرون و/أو يؤثرون فيها، ويشملون كلا من المساهمين والعاملين والعملاء والموردين والموزعين والمجتمع المحلي، ويُعدّون من أبرز الأفراد والمجموعات التي يُهتم بمصالحها؛

- **أصحاب المصالح الثانوية:** وهم جميع الأفراد والجماعات الذين قد تربطهم علاقة مُحتملة مع المؤسسات، تجعلهم يتأثرون و/أو يُؤثِّرون فيها، ويتمثلون في الأجيال السابقة والأجيال القادمة والبيئة، إلى جانب المنافسين والممولين الآخرين من غير المساهمين، وكذا الحكومات والمنظمات غير الحكومية من النقابات والاتحادات وغيرها، بالإضافة إلى وسائل الإعلام، والتي غالبا ما يُعبّر عنها بأصحاب المصالح الأخرى.

هذا، ويُمكن كذلك أن نَخُصَّ أصحاب المصالح بتصنيف آخر، وذلك وفقا للأدوار التي تقوم بها المؤسسات؛ حيث نميز:

جـ- أصحاب المصالح الاقتصادية الاجتماعية وأصحاب المصالح الاجتماعية الاقتصادية: وفقا لهذا التصنيف، نميز بين أصحاب المصالح كما يلي:

- **أصحاب المصالح الاقتصادية الاجتماعية:** وهم جميع الأفراد والجماعات الذين تربطهم علاقة اقتصادية اجتماعية بالمؤسسات، حيث يتأثرون و/أو يؤثرون فيها، وهم المعنيون المباشرون من الدور الاقتصادي والمالي للمؤسسات في الدرجة الأولى سواء من خلال الاستفادة من هذا الدور أو من خلال وضع السياسات والتوجيهات الخاصة بذلك ثم يأتي بعد ذلك الدور الاجتماعي، ويشملون كلا من المساهمين والموردين والموزعين والممولين الآخرين من غير

---

[8] Ezzeddine BOUSSOURA, dimension institutionnelle et finalité de la performance sociétale de l'entreprise en Tunisie, thèse de doctorat non publiée, Université de Bourgogne, France, 2012, p. 192- 195.

[9] السعيد قاسمي، التفاعل بين الرسالة والبيئة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "دراسة حالة بعض مؤسسات صناعة الأدوية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، 2011- 2012، ص: 84؛ 88- 114.

[10] Observe: Andrew FRIEDMAN, Samantha MILES, stakeholders: theory and practice, Oxford University Press Inc, New York, 1st edition, 2006, p.13- 14; Samuel MERCIER, l'apport de la théorie des partes prenantes au management stratégique: une synthèse de la littérature, conférence de l'association internationale de management stratégique, faculté de l'administration, Université Laval Québec, Canada, 13- 15 Juin 2001, p.6.

المساهمين والأجيال السابقة واللاّحقة والحكومة، كما يشمل أيضا أصحاب المصالح الاجتماعية الاقتصادية بدرجة أقل؛

- **أصحاب المصالح الاجتماعية الاقتصادية:** وهم جميع الأفراد والجماعات الذين تربطهم علاقة اجتماعية اقتصادية بالمؤسسات، حيث يتأثرون و/أو يؤثرون فيها، وهم المعنيون الرئيسيون بالدور الاجتماعي للمؤسسات في الدرجة الأولى ثم يليه بعد ذلك الدور الاقتصادي، ويشملون كلا من المجتمع المحلي والعاملين والعملاء، كما قد تشمل أيضا أصحاب المصالح الاقتصادية الاجتماعية.

ومنه، فإنّ أهم أصحاب المصالح المعنية بالدور الاجتماعي لمختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية ومنها المصارف الإسلامية إذن تشمل كلا من المجتمع والعملاء والموارد البشرية، وهم ما يمثلون ما أسميناهم بأصحاب المصالح الاجتماعية الاقتصادية، إلاّ أنّ هذا لا يمنع من استفادة بعض أصحاب المصالح الأخرى من الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، وهم ما أسميناهم بأصحاب المصالح الاقتصادية الاجتماعية.

4- مجالات الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية تجاه أصحاب مصالحها:

يُمكن توضيح أهم مجلات الدور الاجتماعي تجاه أبرز أصحاب مصالحها الاجتماعية الاقتصادية، وهي المعنية أساسا بهذا الدور فيما يلي:

أ- **مجالات الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية تجاه المجتمع:** يمكن إظهار أهم مجالات الدور الاجتماعي التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تؤديها تجاه المجتمع في[11]:

- توفير الحاجات الأساسية للمجتمع، ومراعاة ذلك عند إنتاج واستراد السلع؛
- الاهتمام بتحقيق التوازن في تمويل القطاعات الاقتصادية؛
- المساهمة في التخفيف من المشكلات الاجتماعية بتوفير فرص العمل؛
- قبول أموال التبرعات والصدقات وتسهيل وصولها لمستحقيها؛
- العمل على تنمية المناطق الجغرافية التي تتواجد فيها، خاصة منها المناطق الريفية؛
- القيام بمختلف الأعمال الخيرية؛
- تنمية الوعي الادخاري لأفراد المجتمع؛
- جذب الأموال التي كانت محبوسة عن التشغيل في أيدي الممتنعين عن التعامل بالربا مع مجموعة من المصارف التقليدية؛
- تقديم مجموعة من أساليب التمويل القائمة على المشاركة في الربح والخسارة؛
- تفعيل منح القروض الحسنة وتحصيل وإنفاق الزكاة وكذا تشجيع الوقف؛
- المساهمة في نشر الوعي الثقافي المصرفي الإسلامي، وذلك من خلال إصدار الكتب والمراجع والنشرات المصرفية المفيدة، وكذا إقامة الندوات والمؤتمرات، بالإضافة إلى الاهتمام بالدور الإعلامي، مع التوسع في إنشاء المصارف الإسلامية وفروعها و زيادة فتح الحسابات المصرفية.

ب- **مجالات الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية تجاه العملاء:** يشير الباحثون إلى أنّ المصارف الإسلامية يمكن أن تؤدي دورا اجتماعيا مهما تجاه عملائها، من خلال[12]:

---

[11] راجع: محمد عياش، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: طبيعتها وأهميتها، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 2010، ص: 108- 109؛ عبد الحميد المغربي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996، ص: 53- 54؛ محمد حفيظ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في البنوك الإسلامية، ملتقى التمويل الإسلامي: فرص واسعة لمنطقة المغرب العربي، تونس، 5- 6، جويلية 2011، ص: 5.

[12] راجع: محمد عياش، مرجع سابق، ص108؛ عبد الحميد المغربي، مرجع سابق، ص: 53.

- تيسير سياسات وإجراءات تقديم الخدمات لعملائها؛
- بث الثقة عند العملاء في تصميم وتكوين وجودة الخدمات المقدمة؛
- تقديم الخدمة في الوقت والمكان المناسب لهم؛
- القيام بالدراسات التسويقية لتحديد احتياجات العملاء؛
- العمل على تحقيق رضا المودعين من العائد المحقق؛
- الاهتمام بشكاوي العملاء والرد عليها وإعلانها، مع الاهتمام بمقترحاتهم وآرائهم؛
- الالتزام بأخلاقيات التعامل مع العملاء؛
- الحفاظ على شرعية وسلامة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء؛
- شرح وتوضيح شروط التعامل مع المصارف الإسلامية وتحديد العوائد بوضوح، وهو ما يبرز أهمية التزامها بالحوكمة في هذا المجال؛
- شرح الخدمات المصرفية للمصارف الإسلامية للعملاء بها؛
- إبراز المنافع الخاصة في التعامل مع المصارف الإسلامية.

جـ- مجالات الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية تجاه الموارد البشرية: يُمكِن إبراز أهم مجالات الدور الاجتماعي التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تلتزم بها تجاه مواردها البشرية، فيما يلي[13]:

- الاهتمام بأنظمة الأجور، مع وضع وتطوير أنظمة للحوافز والمكافآت؛
- العدالة في إجراءات تعيين وإدارة والموارد البشرية، دون تمييز الجنس والسن...؛
- إتاحة فرصة امتلاك أسهم بالمصارف عند إجراء التوسعات لهذه المصارف؛
- توفير بيئة عمل ملائمة من حيث التجهيزات والمعدات...؛
- نشر روح الحوار المتبادل بين رؤساء المصارف الإسلامية ومواردها البشرية؛
- إعداد وتنفيذ برامج الرعاية الصحية والسّكنية والثقافية والعلمية للموارد البشرية؛
- إدماج الموارد البشرية في صنع قرارات المصارف الإسلامية؛
- تدريب وتأهيل الموارد البشرية؛
- الاهتمام بشكاوي الموارد البشرية.

ثانيا: الإطار التطبيقي للدراسة

1- تحديد المصارف الإسلامية محل الدراسة:

لقد تمّ تحديد المصارف الإسلامية محل الدراسة بتسعة مصارف موزعة على ثمانية دول إسلامية ودولة واحدة غير إسلامية، وتتمثل في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية والأردن والسودان وماليزيا والمملكة المتحدة، وقد تم الحصول على البيانات المستعملة من التقارير السنوية لهذه المصارف، والتي تم تحميلها من مواقعها الإلكترونية؛ ويمكن إظهار هذه المصارف في الجدول التالي:

[13] راجع: محمد عياش، مرجع سابق، ص: 107- 108؛ عبد الحميد المغربي، ص: 52- 53.

الجدول رقم (01): المصارف الإسلامية محل الدراسة

المصرف الإسلامي	تاريخ تأسيسه	مقره
1- بنك دبي الإسلامي (DIB)	1975	- دبي (الإمارات العربية المتحدة)
2- مصرف قطر الإسلامي (QIB)	1982	- الدوحة (قطر)
3- بنك البحرين الإسلامي (BisB)	1979	- المنامة (البحرين)
4- بيت التمويل الكويتي (KFH)	1977	- الكويت (الكويت)
5- مصرف الإنماء (alinma)	2006	- الرياض (المملكة العربية السعودية)
6- البنك الإسلامي الأردني (JIB)	1978	- عمّان (الأردن)
7- بنك فيصل الإسلامي السوداني (fibsudan)	1977	- الخرطوم (السودان)
8- بنك معاملات ماليزيا Bank Muamalat Malaysia(muamalat)	1999	- كوالالامبور(ماليزيا)
9- بنك لندن والشرق الأوسط Bank of London and meadel east (BLME)	2006	- لندن (المملكة المتحدة)

المصدر: من إعداد الباحثة

يظهر في الجدول السابق المصارف الإسلامية محل الدراسة؛ حيث يتبين أنّ أقدم مصرف من ضمن المصارف التسعة المدروسة يعود إلى سنة 1975، ويتمثل في "بنك دبي الإسلامي" بالإمارات العربية المتحدة، وأحدث مصرفين ضمن هذه المصارف يعود تأسيسهما إلى سنة 2006، ويتمثلان في كل من "بنك لندن والشرق الأوسط" بالمملكة المتحدة و"مصرف الإنماء" بالمملكة العربية السعودية.

2- أداة الدراسة:

سنعتمد في دراستنا هذه على "مؤشر الهوية الأخلاقية" (Ethical Identity Index: EII) الذي تم وضعه من قِبَل الباحثين (HANIFA Roszaini and HUDAUB Mohammad (2007)؛ حيث هدفا من خلاله إلى تقييم البعد الأخلاقي للمصارف الإسلامية، وذلك عن طريق تحديد 8 أبعاد أساسية تعكس الهوية الأخلاقية للمصارف الإسلامية من وجهة نظر الباحثين والتي تتمثل في: رؤية ورسالة المصرف، مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، المنتجات، الموظفون، المدينون، المجتمع، هيئة الرقابة الشرعية، كما حددا العناصر التي يجب الإفصاح عنها عن كل بعد في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية، ومقارنتها بما يتم الإفصاح عنه فعليا؛ بالإضافة إلى دراسة الباحثين (ZUBAIRU Umaru et.al) (2012)، والذين اعتمدوا في تقييمهم للممارسات الاجتماعية للمصارف الإسلامية على مؤشر الهوية الأخلاقية للدراسة السابقة كذلك، وحافظوا على الأبعاد الثمانية مع إضافة بعد البيئة؛ واستعملوا البعد السنوي لمؤشر الهوية الأخلاقية (Annual Dimention EII: ADE).

وبالموازاة مع ذلك، سنعمل في دراستنا هذه على استبدال تسمية هذا المؤشر بـ "مؤشر الهوية الاجتماعية" (Social Identity Index: SII) وكذا تغيير بعض أبعاد وعناصر الإفصاح التي وضعتها الدراسات السابقة بما يعكس الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، مع محافظتنا على طريقة القياس نفسها؛ حيث سنعمل على تحديد أبعاد وعناصر الإفصاح التي تتناسب مع مجالات الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية ببعديه الاجتماعي والأخلاقي، كما أشرنا إلى ذلك سابقا في الإطار النظري للدراسة، لتكون بذلك أهم أبعاد وعناصر الإفصاح التي تعكس الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، والتي ينبغي أن تظهر في التقارير السنوية لها، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): أبعاد وعناصر الإفصاح عن الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية في تقاريرها السنوية

البعد	عناصر الإفصاح عنه	البعد	عناصر الإفصاح عنه
1- المجتمع	- البنك كمسؤول عن الزكاة؛ - المبلغ المدفوع عن الزكاة؛ - مصادر أموال الزكاة؛ - استخدامات/ المستفيدين من الزكاة؛ - رصيد الزكاة غير الموزعة؛ - أسباب رصيد الزكاة؛ - وثائق صادرة عن الهيئة الشرعية خاصة بمصادر واستخدامات أموال الزكاة؛ - وثائق صادرة عن الهيئة الشرعية تثبت أن حساب الزكاة تمت وفقا للمبادئ الشرعية؛ - الزكاة الواجب دفعها من قبل مجموع الأفراد؛ - مصادر أموال الصدقات والتبرعات؛ - استخدامات أموال الصدقات والتبرعات؛ - مصادر أموال القروض الحسنة؛ - استخدامات أموال القروض الحسنة؛ - السياسات المتعلقة بمنح القروض الحسنة؛ - توفير فرص عمل؛ - دعم المنظمات التي لها أهداف اجتماعية تعود على المجتمع؛ - المشاركة في النشاطات الحكومية الاجتماعية؛ - رعاية الأنشطة المقدمة للمجتمعات؛ - الالتزام بالدور الاجتماعي؛ عقد مؤتمرات في الاقتصاد الإسلامي.	**4- الرؤية والرسالة**	- الالتزام بالعمل ضمن المبادئ الشرعية؛ - الالتزام بتوفير عوائد في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية؛ - التركيز على التوازن في مراعاة أصحاب المصالح؛ - التوجّهات الحالية في توفير احتياجات المجتمع الإسلامي؛ - التوجهات المستقبلية في توفير احتياجات المجتمع الإسلامي؛ - الالتزام بالمشاركة في العمليات الاستثمارية المسموح بها؛ - الالتزام بالمشاركة في العمليات التمويلية المسموح بها.
2- العملاء	- لا مشاركة في الأنشطة غير المسموح بها؛ - المشاركة في الأنشطة غير المسموح بها؛ - سبب المشاركة في الأنشطة غير المسموح بها؛ - التعامل مع إيرادات الأنشطة غير المسموح بها؛ - تقديم المنتجات الجديدة؛ - الموافقة المسبقة من قبل هيئة الرقابة الشرعية؛ - الاعتماد على المبادئ الشرعية في الموافقة على المنتجات الجديدة؛ - تعريف المنتجات الجديدة؛ - المشاريع التمويلية العامة؛ - الأنشطة الاستثمارية العامة؛ - سياسة التمويل؛ - مبالغ الديون المشطوبة؛ - نوعية تمويلات الأنشطة عامة؛ - نوعية تمويلات الأنشطة تفصيلا.	**5- مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية**	- أسماء أعضاء مجلس الإدارة؛ - مناصب أعضاء مجلس الإدارة؛ - صور خاصة بأعضاء مجلس الإدارة؛ - نبذة مختصرة عن أعضاء مجلس الإدارة؛ - حصص أعضاء مجلس الإدارة من أسهم المصرف؛ - وجود إدارات متعددة؛ - عدد أعضاء لجان المراجعة والتدقيق؛ - أسماء أعضاء فريق الإدارة التنفيذية؛ - مناصب أعضاء فريق الإدارة التنفيذية؛ - صور أعضاء فريق الإدارة التنفيذية؛ - موجز أو نبذة عن أعضاء فريق الإدارة التنفيذية.

3- الموارد البشرية	- الاستماع وتقدير الموظفين؛ - عدد الموظفين؛ - سياسة تكافؤ الفرص؛ - رفاهية الموظفين؛ - التدريب: على الأحكام الشرعية؛ - تدريب: الخاص والموظفين الجدد؛ - تدريب: على الممارسات المصرفية؛ - تدريب: لأغراض أخرى؛ - مكافأة الموظفين.	**6- هيئة الرقابة الشرعية**	- أسماء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛ - صور لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية؛ - تعويض الأعضاء؛ - توقيع التقرير من قبل جميع أعضاء الهيئة؛ - عدد الاجتماعات المنعقدة من قبل الهيئة؛ - فحص الهيئة لجميع المعاملات السابقة واللاحقة؛ - فحص الهيئة لعينة من المعاملات السابقة واللاحقة؛ - تقرير الهيئة عن المنتجات التي فيها خلل شرعي؛ - توصيات الهيئة لتصحيح العيوب في المنتجات؛ - الإجراءات المتخذة من قبل الهيئة لتصحيح العيوب في المنتجات؛ - تقرير الهيئة عن توزيع الأرباح والخسائر وفقا للأحكام الشرعية.

Source: observe: Bassam MAALI et.al, social reporting by Islamic banks, ABACUS, Accounting foundation, the university of Sydney, vol 42, n°2, 2006, p.278- 279; Roszaini HANIFFA, Mohammad HUDAUB, Exploring the ethical identity of Islamic banks via communication in annual reports, Journal of Business Ethics, Springer Science+ Business Media, Berlin, Germany, Vol.76, Issue.1, March 2007, p.112- 113; practices of Islamic banks in Umaru ZUBAIRU et.al, Evaluation of social reporting Saudi Arabia, electronic journal of business ethics and organization studies, vol.17, n°1, 2012, p.48- 50.

يظهر من خلال الجدول السابق الأبعاد الستة الأساسية ومختلف العناصر التي تعكس مدى التزام المصارف الإسلامية بدورها الاجتماعي، والتي ينبغي أن يتم مراعاة الإفصاح عنها في تقاريرها السنوية، إذ تعكس كلا من البعد الاجتماعي والبعد الأخلاقي للدور الاجتماعي؛ حيث نجد عشرين عنصرا عن بعد المجتمع، ونجد أربعة عشر عنصرا عن بعد العملاء، ونجد تسعة عناصر عن بعد الموارد البشرية، ونجد سبعة عناصر أساسية تُعبِّر عن بعد رؤية ورسالة المصارف الإسلامية، إلى جانب إحدى عشر عنصرا عن بعد مجلس الإدارة والإدارة العليا وكذلك عن بعد هيئة الرقابة الشرعية.

وعلى أساس هذه العناصر والأبعاد، سنعمل على تحليل محتوى التقارير السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة، وذلك لثلاث سنوات متتالية من 2013 إلى 2015 بهدف تقييم مدى إلتزامها بدورها الاجتماعي، وقياس مدى إفصاحها عن مختلف عناصر أبعاد الهوية الاجتماعية لها؛ حيث سنعطي قيمة 1 أو قيمة 0 لكل عنصر تم الإفصاح عنه أو لم يتم الإفصاح عنه في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة عن كل بعد في كل سنة، وذلك لتحديد مدى الإفصاح عن الأبعاد الستة، من ثم سيتم احتساب قيمة "مؤشر الهوية الاجتماعية" لهذه المصارف عن كل بعد خلال السنوات المدروسة بنفس طريقة حساب "مؤشر الهوية الأخلاقية"، وذلك وفقا للعلاقة الحسابية التالية[14]:

[14] Rozaini HANIFFA, Muhammad HUDAUB, Exploring the ethical identity of Islamic banks via communication in annual reports, Journal of Business Ethics, Springer - 104; Science + Business Media, Berlin, Germany, Vol.76, Issue.1, March 2007, p.103

$$SII_y = X_y / X_j$$

حيث:

SII_y: مؤشر الهوية الاجتماعية للبنك (y).

X_y: عدد العناصر التي يفصح عنها المصرف (y) في إطار البعد (X).

X_j: العدد المثالي من العناصر التي ينبغي الإفصاح عنها في إطار البعد (X).

3- عرض النتائج: يمكن عرض نتائج تحليل محتوى التقارير السنوية خلال السنوات المدروسة، ونتائج حساب قيم "مؤشر الهوية الاجتماعية" للمصارف الإسلامية محل الدراسة في الجدول التالي:

Opeikan.com

practices of Islamic banks in Umaru ZUBAIRU et.al, Evaluation of social reporting Saudi Arabia, electronic journal of business ethics and organization studies, vol.17, n°1, 2012, p.45.

جدول رقم (03): قيم مؤشر الهوية الاجتماعية للمصارف الإسلامية محل الدراسة خلال الفترة (2013- 2015)

البنك(y) / البعد(X)	بنك دبي الإسلامي (DIB)				مصرف قطر الإسلامي (QIB)				بنك البحرين الإسلامي (BisB)				بيت التمويل الكويتي (KFH)				مصرف الإنماء (alinma)				البنك الإسلامي الأردني (JIB)				بنك فيصل الإسلامي السوداني (fibsudan)				بنك معاملات ماليزيا (Muamalat)				بنك لندن والشرق الأوسط (BLME)				متوسط $**SII_y$ عن كل بعد
	SII_y 2013	SII_y 2014	SII_y 2015		SII_y 2013	SII_y 2014	SII_y 2015		SII_y 2013	SII_y 2014	SII_y 2015		SII_y 2013	SII_y 2014	SII_y 2015		SII_y 2013	SII_y 2014	SII_y 2015		SII_y 2013	SII_y 2014	SII_y 2015		SII_y 2013	SII_y 2014	SII_y 2015		SII_y 2013	SII_y 2014	SII_y 2015		SII_y 2013	SII_y 2014	SII_y 2015	
1- المجتمع	0,25	0,25	0,25		0,35	0,40	0,35		0,60	0,70	0,65		0,30	0,25	0,25		0,35	0,25	0,25		0,60	0,50	0,60		0,20	0,40	0,20		0,55	0,65	0,55		0,10	0,10	0,15	0,36
	*0,25				0,36				0,65				0,26				0,28				0,56				0,26				0,58				0,11			
2- العملاء	0,50	0,50	0,50		0,57	0,50	0,50		0,71	0,57	0,50		0,57	0,50	0,50		0,42	0,42	0,42		0,50	0,50	0,64		0,35	0,42	0,42		0,57	0,64	0,57		0,57	0,64	0,57	0,51
	0,50				0,52				0,59				0,52				0,42				0,54				0,36				0,59				0,59			
3- الموارد البشرية	0,11	0,11	0,11		0,77	0,33	0,44		0,66	0,66	0,88		0,44	0,33	0,33		0,77	0,55	0,66		0,55	0,55	0,54		0,44	0,22	0,33		0,55	0,66	0,66		0,33	0,55	0,77	0,49
	0,11				0,51				0,73				0,36				0,66				0,54				0,33				0,62				0,55			
4- الرؤية والرسالة	0,71	0,71	0,71		0,86	0,86	0,86		0,85	0,85	0,85		1	1	1		0,85	0,85	0,85		0,85	0,85	0,85		0,57	0,57	0,57		0,85	1	1		0,71	0,85	0,85	0,82
	0,71				0,86				0,85				1				0,85				0,85				0,57				0,95				0,75			
5- مجلس الإدارة والإدارة العليا	0,18	0,18	0,18		0,82	0,82	0,82		0,90	1	1		0,90	0,90	0,90		0,63	0,54	0,54		1	0,91	1		0,63	0,63	0,63		0,90	0,90	0,90		0,90	0,90	0,81	0,75
	0,18				0,82				0,96				0,90				0,57				0,97				0,63				0,90				0,87			
6- هيئة الرقابة الشرعية	0	0	0		0,36	0,36	0,36		0,45	0,45	0,45		0,63	0,63	0,63		0,09	0,09	0,09		0,54	0,54	0,54		0,36	0,36	0,36		0,54	0,54	0,54		0,36	0,36	0,36	0,37
	0				0,36				0,45				0,63				0,09				0,54				0,36				0,54				0,36			
متوسط $***SII_y$ لكل مصرف	**0,29**				**0,57**				**0,70**				**0,61**				**0,47**				**0,66**				**0,41**				**0,69**				**0,53**			

المصدر: من إعداد الباحثة

*: تشير إلى متوسط SII_y لكل مصرف عن كل بعد خلال السنوات الثلاثة.

**: تشير إلى المتوسط الإجمالي لمجموع متوسطات SII_y لجميع المصارف عن كل بعد خلال سنوات الدراسة الثلاثة.

***: تشير إلى المتوسط الإجمالي لمجموع متوسطات SII_y لكل مصرف عن جميع الأبعاد خلال سنوات الدراسة الثلاثة.

يتّضِح من خلال هذا الجدول نتائج حساب "مؤشر الهوية الاجتماعية" للمصارف الإسلامية وفقا لتوافر تقاريرها السنوية خلال سنوات الدراسة: 2013، 2014، 2015؛ وهي متاحة على مستوى جميع المصارف محل الدراسة، والتي تظهر في كل من "بنك دبي الإسلامي" و"مصرف قطر الإسلامي" و"بنك البحرين الإسلامي" و"بيت التمويل الكويتي" و"مصرف الإنماء" و"البنك الأردني الإسلامي" و"بنك فيصل الإسلامي السوداني" و"بنك معاملات ماليزيا" و"بنك لندن والشرق الأوسط".

كما نميز من خلال هذا الجدول أنواع المؤشرات التي قمنا بحسابها وهي: "مؤشر الهوية الاجتماعية" لكل مصرف عن كل بعد عن كل سنة، ومتوسط "مؤشر الهوية الاجتماعية" لكل مصرف عن كل بعد خلال السنوات الثلاثة المدروسة، وبعدها المتوسط الإجمالي لمجموع متوسطات "مؤشر الهوية الاجتماعية" لجميع المصارف عن كل بعد خلال سنوات الدراسة الثلاثة، من ثم المتوسط الإجمالي لمجموع متوسطات "مؤشر الهوية الاجتماعية" لكل مصرف عن جميع الأبعاد خلال سنوات الدراسة الثلاثة.

4- تحليل النتائج:

يظهر في الجدول السابق أنّ قيم "مؤشر الهوية الاجتماعية" متفاوتة من بعد إلى بعد آخر ومن مصرف إلى مصرف آخر، وتظهر أكثر الأبعاد إفصاحا عنها في بعد "الرؤية والرسالة"، حيث سُجِّلت قيمة 1 كأعلى قيمة له بالمتوسط خلال السنوات الثلاثة على مستوى "بيت التمويل الكويتي"، في حين سجلت قيمة 0,57 كأدنى قيمة له على مستوى "بنك فيصل الإسلامي السوداني"، وهذا ما يؤكده كذلك قيمة المتوسط الإجمالي لمجموع متوسطات "مؤشر الهوية الاجتماعية" لجميع المصارف عن كل بعد خلال سنوات الدراسة الثلاثة حيث سجلت 0,82 كأعلى قيمة من بين جميع القيم المحسوبة على هذا المستوى، ما يعكس عمل المصارف على الإفصاح عن معظم عناصر بعد "الرؤية والرسالة" في تقاريرها السنوية، وهذا ما يعكس اهتمام المصارف بأحد أبعادها الأخلاقية لدورها الإجتماعي.

بينما تظهر أقل الأبعاد إفصاحا عنها في بعد "المجتمع"، حيث سجلت قيمة 0,11 كأقل قيمة لمؤشر الهوية الاجتماعية بالمتوسط خلال السنوات الثلاثة وذلك على مستوى "بنك لندن والشرق الأوسط"، في حين سجلت قيمة 0,65 كأعلى قيمة له على مستوى "بنك البحرين الإسلامي"، وهذا ما يؤكده كذلك قيمة المتوسط الإجمالي لمجموع متوسطات "مؤشر الهوية الاجتماعية" لجميع المصارف عن كل بعد خلال سنوات الدراسة الثلاثة حيث سجلت 0,36 كأدنى قيمة من بين جميع القيم المحسوبة على هذا المستوى، ما يعكس عمل المصارف على الإفصاح عن معظم عناصر بعد "الرؤية والرسالة" في تقاريرها السنوية، وهذا ما يعكس اهتمام بأحد أبعدها الاجتماعية لدورها الاجتماعي.

هذا، ويتضح من الجدول السابق كذلك أنه من بين المصارف الإسلامية محل الدراسة، نجد أنّ "بنك البحرين الإسلامي" أكثرها إفصاحا عن دورها الاجتماعي، حيث سُجِّلت قيمة 0,70 كأعلى قيمة بالمتوسط الإجمالي لمجموع متوسطات "مؤشر الهوية الاجتماعية" لكل مصرف عن جميع الأبعاد خلال السنوات الثلاثة، يليه "بنك معاملات ماليزيا" حيث سجّلت للمؤشر قيمة 0,69، ثم يأتي "البنك الإسلامي الأردني" والذي سجّلت على مستواه قيمة المؤشر بـ 0,66، من ثم يأتي "بيت التمويل الكويتي" حيث أخذ المؤشر قيمة 0,61، وبعدها يأتي "مصرف قطر الإسلامي" والذي سجلت للمؤشر قيمة 0,57، يليه "بنك لندن والشرق الأوسط بقيمة 0,53، ليأتي بعده "مصرف الإنماء" بقيمة 0,47، ثم يأتي"مصرف فيصل الإسلامي السوداني" بقيمة 0,41، في حين تظهر أقل المصارف إفصاحا عن دورها الاجتماعي في "بنك

دبي الإسلامي" حيث سُجلت عنده قيمة 0,29 كأقل قيمة بالمتوسط الإجمالي لمجموع متوسطات "مؤشر الهوية الاجتماعية" لكل مصرف عن كل بعد خلال السنوات الثلاثة.

5- مناقشة الفرضيات:

أ- يتضح من خلال الجدول رقم (03) تذبذب وتفاوت وانخفاض معظم قيم مؤشر الهوية الاجتماعية، خاصة ما يتعلق ببعد "المجتمع"، و"الموارد البشرية" والتي تُمثِّل أهم أصحاب المصالح التي تعكس البعد الاجتماعي للدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، وكذا بعد "هيئة الرقابة الشرعية" والتي تعكس البعد الأخلاقي للدور الاجتماعي لهذه المصارف، إذا استثنينا قيم مؤشر الهوية الاجتماعية لبعد "الرؤية والرسالة" وبعد "مجلس الإدارة والإدارة العليا" والتي تعكس البعد الأخلاقي للدور الاجتماعي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى والمتعلقة بأنه **"هناك تقصير في التزام المصارف الإسلامية بدورها الاجتماعي"**.

ب- يعكس انخفاض معظم قيم مؤشر الهوية الاجتماعية على مستوى معظم المصارف الإسلامية محل الدراسة، نقص الإفصاح عن العناصر التي تعكس دورها الاجتماعي والمحددة في الجدول رقم (02)، في حين أنّ مواقعها الإلكترونية تتيح معلومات إضافية من شأنها أن ترفع من قيم مؤشر هويتها الاجتماعية إذا ما أُخذت بعين الاعتبار، وهو ما يؤدي إلى صحة الفرضية القائمة على أنه **"لا تعكس المعلومات والمعطيات المفصح عنها في التقارير السنوية للمصارف الإسلامية عن دورها الاجتماعي الفعلي"**.

الخاتمة:

لا يقتصر دور المصارف الإسلامية على جذب الأموال والمدخرات، وتوجيهها إلى التمويل والاستثمار تحقيقا للعوائد والأرباح مع ما يتوافق والأحكام الشرعية، باعتبارها أهم الأهداف المصرفية والمالية والاقتصادية، بل يتسع دورها ليشمل مختلف الأهداف الاجتماعية تجاه أصحاب مصالحها، بغية في التخفيف من حدة الفقر والتقليل من البطالة، إضافة إلى تحقيق التكافل الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل والثروة...، وهو ما يعكس طبيعة الدور الاجتماعي الذي سطّره لها المفكرون المؤسسون الأوائل للمصارف الإسلامية؛ وفي هذا الإطار، جاءت هذه الدراسة بهدف تقييم مدى التزام المصارف الإسلامية بدورها الاجتماعي، مع قياس مدى إفصاحها عن هذا الدور في تقاريرها السنوية، وقد تم الخروج بمجموعة من النتائج على المستوى النظري وعلى المستوى التطبيقي، أهمها:

1- لم يعد تقييم أداء المؤسسات وبناء سمعتها يعتمد على الجوانب الاقتصادية فقط، بل أصبح يرتكز كذلك على الجوانب الاجتماعية، وهو ما يعكس توجه الاقتصاد التقليدي نحو مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ما يستدعي من المصارف الإسلامية ضرورة اهتمامها بدورها الاجتماعي، والذي يعكس البعد الاجتماعي والأخلاقي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية؛

2- يُعتبر أصحاب المصالح أحد مفاهيم الإدارة الإستراتيجية التي برزت نتيجة الاهتمام بالجوانب غير المالية للمؤسسات ومن بينها الجوانب الاجتماعية، وقد ساهم هذا المفهوم بشكل كبير في ضرورة الاهتمام بالدور الاجتماعي لمختلف المؤسسات الاقتصادية والمالية؛

3- إنّ أهم أصحاب المصالح المعنية بالدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية تشمل كلا من المجتمع والعملاء والموارد البشرية، وهم ما يمثلون ما أسميناهم بأصحاب المصالح الاجتماعية الاقتصادية، إلاّ أنّ هذا لا يمنع من استفادة بعض أصحاب المصالح الأخرى من الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، وهم ما أسميناهم بأصحاب المصالح الاقتصادية الاجتماعية كالمساهمين والمنافسين والمراجعين...؛

4- يُعدّ "مؤشر الهوية الاجتماعية" والذي استنتجناه من الدراسات التي وضعت "مؤشر الهوية الأخلاقية" بمثابة مقياس مهم، يسمح بقياس مدى التزام المصارف الإسلامية بالإفصاح عن دورها الاجتماعي من خلال تقاريرها السنوية؛

5- لقد تبين من خلال الدراسة التطبيقية أنّ المصارف الإسلامية لا تولي اهتماما كبيرا للإفصاح عن دورها الاجتماعي، إذا استثنينا كلاّ من "بنك البحرين الإسلامي" و"بنك معاملات ماليزيا" وكذا "البنك الإسلامي الأردني"، حيث كانت النتائج الإجمالية لمؤشر الهوية الاجتماعية المسجلة نتائج مقبولة إلى حدٍّ ما، خاصة ما يتعلق بالبعد الأخلاقي لدورها الاجتماعي، بينما تعتبر النتائج الاجمالية لمؤشر الهوية الاجتماعية متوسطة على مستوى كل من "بيت التمويل الكويتي" و"مصرف قطر الإسلامي" و"بنك لندن والشرق الأوسط"، و"مصرف الإنماء" و"بنك فيصل الإسلامي السوداني"، في حين يمكن اعتبار النتائج الإجمالية لمؤشر الهوية الاجتماعية ضعيفة جدا على مستوى "بنك دبي الإسلامي".

وعلى ضوء ما تمّ التوصل إليه من نتائج، يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1- ينبغي على المصارف الإسلامية إحياء دورها الاجتماعي الذي سطره لها المفكرون المؤسسون لها، والذي من شأنه دعم البعد الاجتماعي والبعد الأخلاقي لمسؤوليتها الاجتماعية؛

2- يجب على المصارف الإسلامية ضرورة التزامها بالإفصاح عن مختلف البيانات والمعلومات المتعلقة بدورها الاجتماعي، والتي تعكس فعليا هويتها الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب مصالحها المعنية بذلك؛

3- ينبغي على المصارف الإسلامية التي حققت نتائج متوسطة كـ"مصرف الإنماء" و"بنك فيصل الإسلامي السوداني"، والمصارف التي حققت نتائج ضعيفة كـ"بنك دبي الإسلامي" أن تعمل على تقويم إفصاحها عن دورها الاجتماعي من خلال تقاريرها السنوية، بما يسمح لها بتحسين صورتها أمام المجتمع وبتعزيز مكانتها في السوق المصرفية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية

1- إبراهيم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، رسالة دكتوراه منشورة، دار النفائس، الأردن، ط1، 2008.

2- جميل أحمد، الوظيفة التنموية للمؤسسات المالية الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996.

3- حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة التقوى، القاهرة، ط1، 2006.

4- السعيد قاسمي، التفاعل بين الرسالة والبيئة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "دراسة حالة بعض مؤسسات صناعة الأدوية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف، 2011-2012.

5- صالح السحيباني، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، مؤتمر القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف، المعهد العربي للتخطيط، بيروت، 23- 25 مارس 2009.

6- عبد الحليم غربي، البنك الإسلامي النموذجي: بين التنظير والتطبيق، مجموعة دار أبي الفداء العالمية، حماة، ط1، 2014.

7- عبد الحميد المغربي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996.
8- علاء الجبوري، علي أحمد، قياس رضا بعض أصحاب المصالح: دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة الأدوية في نينوى، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، ع 109، 2012.
9- كامل القيسي، دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في التنمية الاجتماعية، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط1، 2008.
10- لجنة من الأساتذة والخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، تقويم الدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، موسوعة تقويم أداء البنوك الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، ط1، 1996.
11- محمد حفيظ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في البنوك الإسلامية، ملتقى التمويل الإسلامي: فرص واسعة لمنطقة المغرب العربي، تونس، 5- 6، جويلية 2011.
12- محمد عياش، المسؤولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية: طبيعتها وأهميتها، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ط1، 2010.

ثانيا: باللغات الأجنبية

13- Abderrahman JAHMANE, la fidélisation des parties prenantes centrales (actionnaires et personnels) et leur impact sur la performance financière de l'entreprise, thèse de doctorat, non publiée, Université de Lille1, France, 2012.
14- Andrew FRIEDMAN, Samantha MILES, stakeholders: theory and practice, Oxford University Press Inc, New York, 1st edition, 2006.
15-Ezzeddine BOUSSOURA, dimension institutionnelle et finalité de la performance sociétale de l'entreprise en Tunisie, thèse de doctorat non publiée, Université de Bourgogne, France, 2012.
16- MAALI Bassam et.al, social reporting by Islamic banks, ABACUS, Accounting foundation, the university of Sydney, vol 42, n°2, 2006.
17- Rozaini HANIFFA, Muhammad HUDAUB, Exploring the ethical identity of Islamic banks via communication in annual reports, Journal of Business Ethics, Springer Science + Business Media, Berlin, Germany, Vol.76, Issue.1, March 2007.
18-Samuel MERCIER, l'apport de la théorie des partes prenantes au management stratégique: une synthèse de la littérature, conférence de l'association internationale de management stratégique, faculté de l'administration, Université Laval Québec, Canada, 13- 15 Juin 2001.
19- Umaru ZUBAIRU et.al, Evaluation of social reporting practices of Islamic banks in Saudi Arabia, electronic journal of business ethics and organization studies, vol.17, n°1, 2012.

ضرورة تفعيل نظام الرقابة المالية كمدخل لمكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر

أ.د . سليمان بوفاسة
أ. بناصر جبارة
جامعة المدية

المستخلص:
تهدف هذه الورقة العلمية إلى التعرف على حقيقة الفساد المالي والإداري في الجزائر، وكذا الجهود المبذولة لمكافحته والحد من أثارة، بالإضافة إلى التطرق إلى آليات الرقابة المالية في ظل التطورات الحاصلة في مجال التسيير العمومي الحديث وانعكاساته على أداءها وفاعليتها، ذلك أن الرقابة المالية الفعالة تعتبر أحد أهم الآليات التي ينتفي بوجودها الفساد وينحصر في أدنى مستوياته، ولقد تم استعمال المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع مختلف البيانات الخاصة بالظاهرة المدروسة وتبويبها وتفسيرها ثم تحليلها وخلصت الدراسة إلى ضرورة بناء نظام معلومات فعّال للرقابة تُستوحى قوانينها من القواعد السليمة للرقابة المالية، كما أوصت الدراسة بضرورة تخفيف الرقابة القبلية والتركيز على الرقابة البعدية التي يقوم بها مجلس المحاسبة بعد منحه الاستقلالية والحرية في تحرياته ومساءلاته من أجل لعب دورها في مجال حماية المال العام من كل مظاهر الفساد.

الكلمات المفتاحية: الرقابة المالية، الفساد المالي والإداري، المال العام.

Abstract:
This study aimed to clarify the reality of financial and administrative corruption in Algeria, also all the efforts to cut its effects. In addition to explain the financial control tools during the development in the public management and its implications in performance and efficiency, that is to say financial control is the efficient financial control way to reduce corruption.

Researcher used the descriptive analysis method through collecting the different data which is related to the corruption. This study concluded the obligation of creating an efficient information control system. Those financial control laws should be inspired by the proper financial control rules.

The study recommended the obligation to reduce the primary control to make more Subsequent control which is used by the accounting council after its independence, to make more public money protection from all types of corruption.

Keywords: financial control, financial and administrative corruption, public money.

المقدمة

تبقى إشكالية حماية المال العام وترشيد إنفاقه الشغل الشاغل للحكومات المعاصرة خاصة في ظل استشراء ظاهرة الفساد المالي والإداري وتفشيها في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وان كان بنسب مختلفة، حيث تحتل الجزائر مراتب متأخرة في تصنيفات الهيئات الدولية وعلى رأسها منظمة الشفافية الدولية، وذلك على الرغم من تعدد أوجه الرقابة المعتمدة لديها وكذا الهيئات المكلفة بها، هذا ما حتّم على المسيرين العموميين ضرورة إجراء إصلاحات في المجال الإداري والنظام المالي العمومي سعيا لتفعيل إجراءاتها الرامية إلى مكافحة الفساد والحد من أثاره، لاسيما تلك المتعلقة بمباشرة اعتماد الموازنة القائمة على النتائج ومسك محاسبة حكومية موافقة للمعايير الدولية، ذلك أن هاذين العنصرين هما الضامنان الوحيدان لتحقيق الشفافية في تسييرالمال العام والمحافظة عليه من خلال إحكام الرقابة بشكل عام والرقابة المالية بشكل خاص.

فما هي سبل تفعيل الرقابة المالية للحد من الفساد المالي والإداري في الجزائر؟

ومن التساؤل رئيسي هذا يمكن صياغة **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما هي حقيقة ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجزائر؟
- ما هي آليات الرقابة المالية في مكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر؟
- كيف يمكن تفعيل الرقابة المالية في الجزائر لتلعب دورها في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري ؟

فرضيات البحث: تطلبت دراستنا صياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر الفساد المالي والإداري ظاهرة في الجزائر؛
- تعتبر رقابة المطابقة والمشروعية من أهم الآليات في مكافحة الفساد المالي والإداري؛
- يمكن تفعيل الرقابة المالية في الجزائر للحد من الفساد المالي من خلال منحها الاستقلالية المالية والوظيفية الكافية.

أهمية الدراسة: يحظى المال العام بأهمية كبيرة لذا وجب حمايته من كل أشكال الفساد المالي والإداري وضمان إنفاقه في الأوجه المخصصة له، ولا يتم ذلك إلا من خلال إحكام الرقابة عليه، حيث أصبحت الرقابة المالية تحظى باهتمام وذلك لمكانتها في مجال كشف الانحرافات المالية وتحسين نوعية التسيير العمومي، خاصة في ظل لتوجه الجزائر نحو عصرنة أنظمتها المالية والمحاسبية المتماشية مع مبادئ الإفصاح والشفافية والحكم الراشد .

من أجل معالجة الإشكالية والإجابة على الأسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات تضمنت هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها ثلاث محاور، ثم خاتمة عامة تتضمن نتائج الدراسة والتوصيات.

أولا- تشخيص ظاهرة الفساد المالي والإداري في الجزائر:

أثبتت مختلف الدراسات والتصنيفات العالمية أن الجزائر تعد من بين الدول الأكثر فسادا أهمها "مؤشر مدركات الفساد" الصادر عن منظمة الشفافية العالمية.

1- تعريف الفساد المالي والإداري: تعددت تعاريف الفساد تبعا لتعدد وجهات نظر أصحابها، ولكن هناك إجماع على آثاره الكارثية، حيث تعرفه منظمة الشفافية العالمية "الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة" [1]، كما عرفه البنك الدولي بأنه: "مجموعة من

[1] الفساد الإداري والمالي، متاح على الموقع الالكتروني www.hrdiscussion.com، تاريخ الاطلاع 2015/02/10.

الأعمال المخافة للقوانين والهادفة إلى التأثير بسير الإدارة العامة أو قراراتها أو أنشطتها بهدف الاستفادة المادية المباشرة أو الانتفاع الغير مباشر"[2]. وعليه فالفساد هو انحراف عن القيم الاجتماعية والأعراف السائدة وقصور القيّم والانحراف السلوكي لإشباع الأطماع المالية، وسوء استخدام السلطة المالية والتهرب من الكلفة الواجبة، والحصول على منافع غير مشروعة.

في حين أعطى المشرع الجزائري تعريفا للفساد من خلال تحديد أشكاله وذلك حسب القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته كما يلي: يقصد بالفساد كل الجرائم المتعلقة برشوة الموظفين العموميين، الرشوة في مجال الصفقات العمومية والامتيازات غير المبررة في منحها، اختلاس الممتلكات من قبل الموظف العمومي أو استعمالها على نحو غير شرعي، الغدر، الإعفاء أو التخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم، استغلال النفوذ، إساءة استغلال الوظيفة، إخلال الموظف العمومي بالتزام الإبلاغ عن تعارض المصالح أي ضرورة إخبار الموظف العمومي سلطته الرئاسية بتعارض مصالحه الخاصة مع المصلحة العامة، أخذ فوائد بصفة غير قانونية، عدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات، الإثراء غير المشروع، تلقي الهدايا، التمويل الخفي للأحزاب[3].

بالإضافة إلى الرشوة في القطاع الخاص، واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، تبييض العائدات الإجرامية، الإخفاء وجريمة عدم الإبلاغ عن الجرائم وإعاقة السير الحسن للعدالة ورشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية.

2- تحليل تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر: تقبع الجزائر في مراتب متأخرة وفقا لمؤشر مدركات الفساد، حيث يتكون هذا المؤشر من سلم متدرج من 0 إلى 10 حيث يشير 0 إلى أن الفساد في أشد صوره، أما 10 فهي تشير إلى خلو البلد المصنف فيها من الفساد وهو يعتمد على معايير اقتصادية معترف به دوليا يصنف الدول وفقا لمستويات الفساد في قطاعها العام،والجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر في الجزائر للفترة(2003-2015).

جدول (1): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة(2006-2015)

س	2006		2007		2008		2009		2010	
ج	ر	م	ر	م	ر	م	ر	م	ر	م
	84	3.1	99	3	92	3.2	111	2.8	105	2.9

2011		2012		2013		2014		2015	
ر	م	ر	م	ر	م	ر	م	ر	م
112	2.9	105	3.4	94	3.6	100	3.6	88	3.6

ر:الرتبةم:المؤشر س: السنوات ج:الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مجموعة تقارير منظمة الشفافية الدولية.

نلاحظ من الجدول أن الجزائر تحتل مراتب جد متدنية في ترتيب مؤشر مدركات الفساد، رغم الجهود المبذولة في مجال مكافحته، حيث نجد أنها تحتل المرتبة 84 سنة 2006 وهي مرتبة غير مشرفة، كما نلاحظ تدحرج ترتيب الجزائر بـ 15رتبة من 2006 إلى 2007 وانخفاض قيمة

---

[2]عادل السن، متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية، الملتقى العربي الأول حول تطوير الجهاز الإداري الحكومي، الإسكندرية، 11-14 أغسطس 2008، ص08.

[3] ج ج د ش، وزارة العدل، القانون 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في 2006/02/20 ،الجريدة الرسمية، عدد 14 2006/03/08، ص08-12،المادة من 25الى 46.

المؤشر من 3.1 إلى 3 رغم صدور القانون 06-01 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ما يدفعنا الى القول أن المشكلة ليست مشكلة فراغ قانوني وإنما تكمن المشكلة في عدم وجود جهاز رقابي فعال يسهر على التطبيق الفعلي والصارم لهذا القانون ليتحسن ترتيب الجزائر في سنة2008 بـ7 مراتب وارتفاع المؤشر إلى 3.2، لتعاود التدرج إلى المرتبة 111 لانخفاض قيمة المؤشر إلى 2.8، لتنتقل إلى المرتبة 105 متحسنة ب 6 مراتب، كما نلاحظ تدهور ترتيب الجزائر من المرتبة 105سنة 2010 إلى المرتبة 112 سنة 2011 رغم ثبات قيمة المؤشر مما يدل أن تدهور ترتيب البلد لا يعكس بالضرورة تدهور قيمة المؤشر والعكس صحيح، وكذلك رغم تحسن قيمة المؤشر سنتي 2012 و2013 والتي تمثل أحسن قيمة له 3.6 وثباتها طيلة الثلاث سنوات التالية، إلا أن الترتيب بقي محصورا بين 88 إلى 105، ما يؤكد جدية الخطر الذي تواجهه البلاد بسبب هذه الظاهرة التي لم تفلح الترسانة القانونية التي تتوفر عليها البلاد في الحد من تفشيه واستشرائه والذي يؤثر سلبا على مجهودات التنمية الاقتصادية وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر كون هذا الأخير يتطلب بيئة إدارية نزيهة وشفافة ونظيفة من مختلف أشكال الفساد، وهذا المؤشر يؤكد على أن هذا الواقع في غير صالح الجزائر، حتى أن هناك من يرجع تدني مستوى المعيشة رغم الوفرة المالية إلى وجود الفساد المالي الأمر الذي يستدعي إجراء إصلاحات وتفعيل الأجهزة الرقابية لوقف نزيف الثروة.

3- وسائل مكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر: هذه المراتب المتأخرة فرضت على الحكومة الجزائرية اتخاذ مجموعة من الوسائل والإجراءات الوقائية والعلاجية.

3-1- الوسائل القانونية: إصدار قانون الوقاية من الفساد ومكافحته والمرسوم الرئاسي رقم 15-247 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام وكذا إجراء إصلاحات في مجال الوظيفة العمومية ونظم التكوين واعتماد شبكة جديدة للأجور وإنشاء هيئة مكافحة الفساد.

3-1-1- قانون الوقاية من الفساد ومكافحته: يعتبر صدور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته تجسيدا لمصادقة الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003 والذي تضمن أحكاما عامة من حيث تقنين وسائل الوقاية من الفساد وتتبعه وعلاجه في حالة حدوثه، وهو يسعى الى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته، تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص، وتسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته[4].

3-1-2- قانون الصفقات العمومية: عرفت الجزائر عدة قوانين منظِّمة صفقات العمومية وذلك تبعا للظروف الاقتصادية والمراحل التي مرت بها منذ الاستقلال، آخرها المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2 ذي الحجة سنة 1436 الموافق 16 سبتمبر سنة 2015 يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الذي حمل في قسمه الثامن إجراءات مكافحة الفساد من المادة 88 إلى المادة 94، كما تم إنشاء لجنة ضبط الصفقات وتفويضات المرفق العام بموجب المادة 213 من نفس المرسوم وهي تابعة لوزير المالية وتتمتع باستقلالية التسيير[5].

3-1-3- إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته: لقد نصت المادة 17 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على ضرورة إنشاء هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد وهي هيأة ذات سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

---

[4] القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، مرجع سابق، المادة 01.

[5] ج ج د ش، وزارة المالية، مرسوم رئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2015/09/16 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ، الجريدة الرسمية، العدد 50، 2015/09/20، ص25-26 و48.

2-3- الإصلاح الإداري في الجزائر: والذي تجلى في إصلاح القانون الأساسي للوظيفة العمومية لدوره في تفعيل أداء الإدارة العامة الجزائرية من خلال تركيزه على الاستثمار في تكوين الموارد البشرية في مختلف عمليات التسيير لاسيما التوظيف والترقية[6]، كما تم إعادة النظر في الشبكة الوطنية للأجور باعتماد شبكة جديدة لإصلاح الإختلالات في النظام القديم ولتوفير حياة كريمة للموظف العمومي لاسيما وأن تدني الأجور يعد من أهم أسباب انتشار الفساد المالي والإداري في الجزائر.

3-3- التوجه نحو إصلاح المالية العمومية: باشرت الجزائر هذه الإصلاحات منذ 2006 ولكن لم تفلح في تجسيدها ميدانيا، ذلك أن قوانين المالية للجمهورية الجزائرية لازالت تخضع لأحكام القانون العضوي 84/17 فترة تبني النظام الاشتراكي الذي يمثل العقبة الكبرى أمام الإصلاح المأمول، وهي ترجو من هذه الإصلاحات تنفيذ برامج الإنفاق بكفاءة وفعّالية من خلال إضفاء الشفافية على الموازنة العامة لتوضيح اختيارات السياسة الاقتصادية والاجتماعية وإنشاء نظام موازني متكامل لعدة سنوات لتعزيز القدرات التنبؤية لوزارة المالية، كما تهدف إلى تبسيط اتخاذ القرار للمسيرين عن طريق اعتمادهم المعلومة الفنية وتعزيز شفافية المالية العامة من خلال إخضاعها لمختلف أنواع وهيئات الرقابة المالية، مع تقوية مصداقية المعلومة الموجهة إلى الغير[7].

ثانيا- آليات الرقابة المالية في مكافحة الفساد المالي والإداري في الجزائر

تعتبر الرقابة المالية هي أداة متابعة أعمال تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة بقصد التعرف على الانحرافات ومعالجتها في الوقت المناسب والحفاظ على المال العام من عمليات الاختلاس أو الضياع أو سوء الاستعمال والتي تعتبر من أهم أشكال الفساد المالي.

1- الأدوات التقليدية للرقابة المالية: وأهمها المراجعة والتدقيق، التفتيش، الملاحظة الشخصية، تحليل النسب ...الخ

1-1- المراجعة والتدقيق: تعتبر المراجعة أهم أدوات الرقابة المالية كونها تعمل بموضوعية في تقييم البيانات المدونة في السجلات والملفات المالية، وتهدف إلى اختبار الصدق والكفاءة في السجلات المالية، إذ أنها وثائق لا يمكن إهمالها، والتي يشترط أن تكون كافية وبالشكل المطلوب حتى يتم مراجعتها وتحديد الانحرافات من خلالها إن وجدت.

1-2- التفتيش: ويقصد بالتفتيش فحص الأعمال من الناحيتين الشكلية والموضوعية وفقا للبرامج المعدة مع إفراغ نتائج الفحص في تقارير خاصة ترفع إلى الجهات المختصة، ويمكن أن يتم التفتيش بشكل فجائي أو مخطط له[8].

1-3- التقارير الرقابية: تعتبر التقارير الوسيلة المثلى التي تستخدمها الرقابة المالية والمتضمنة خلاصة الاستنتاجات والاقتراحات والتوصيات والمسؤوليات المترتبة على المخالفات المالية التي تصل إلى الهيئة الرقابية[9].

1-4- الملاحظة الشخصية: تعتبر الملاحظة الشخصية من أقدم الوسائل الرقابية، والتي تتميز بقدرتها على ترقية العلاقة بين الرئيس والمرؤوسين نتيجة الاتصال المباشر والمستمر بينهم

---

[6] ج ج د ش، أمر رقم 06-03 المؤرخ في 2006/06/05 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العامة،الجريدة الرسمية، العدد46، ص3.

[7] Ministère des finances, séminaire sur la mise en œuvre du plan comptable de l'état, direction générale de la comptabilité, 6-7/10/2008, p21.

[8] موسى اللوزي، التنمية الإدارية المفاهيم الأسس التطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص122.

[9] نواف كنعان، الرقابة المالية على الأجهزة الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة مقارنة)، مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد2، العدد2، ص43.

والتي تعمل على إزالة الحواجز بينهم[10]، وتستخدم للحصول على المعلومات الملائمة للأنشطة الرئيسية التي تمارسها الوحدة الحكومية.

2- الآليات الحديثة للرقابة المالية: تعتبر موازنة الأداء والبرامج من أهم الأدوات الحديثة للرقابة المالية، وكذا المحاسبة الحكومية الموافقة للمعايير الدولية.

2-1- موازنة الأداء والبرمجة ودورها الرقابي: تعتبر من أهم وأنجع الموازنات العامة لخصائصها الفريدة في تسيير وحماية المال العام.

2-1-1- تعريف موازنة الأداء: موازنة البرامج والأداء ما هي إلا نظام متطور للموازنة العامة للدولة يعتمد على التركيز على الهدف من الإنفاق وليس على الإنفاق بحد ذاته.

2-1-2- أهداف موازنة الأداء: تهدف موازنة الأداء إلى تحسين مراجعة الموازنة العامة وعملية اتخاذ القرار من خلال تفعيل جهاز الإدارة الداخلية، وقياس مدى التقدم نحو الأهداف طويلة الأجل والتقريب بين عمليات الموازنة والتخطيط، كما تسهل عملية نشر التقارير وجعل عمليات الحكومة مفهومة بشكل واضح بالنسبة للجمهور والمجلس التشريعي. [11]

2-1-3- نحو تبني موازنة الأداء في الجزائر: تتمحور فكرة تبني موازنة الأداء حول النتائج والأهداف، من أجل جعل الموازنة أكثر مقروئية، بحيث تجعل النفقات العمومية تجمع وتخصص حسب طبيعة نشاط كل هيئة عمومية وحسب الوظائف والمهام المحددة للسياسات العمومية ، هذه النفقات الجديدة من شأنها لعب دور هام في رقابة البرلمان على الاعتمادات خصوصا كون هذه الأخيرة ستناقش وسيصوت عليها حسب المهام التي ستمثلها [12]، وتهدف هذه الإصلاحات في تبسيط دراسة وتحليل الموازنة العامة للبرلمان مما يمكن البرلمان من محاسبة الحكومة بناء على مدى كفاءة وفعّالية تلك السياسات، معرفة طريقة استخدام الموارد وتحسين وتوسيع قدرات هيئات وزارة المالية لاسيما في مجال تسيير المال العام وعصرنة دورة الموازنة بضمان توزيع الموارد بشكل يتماشى مع الأولويات، اعتماد مبدأ تعدد السنوات كإستراتيجية من أجل توضيح الخيارات اللازمة في مجال النفقات العمومية و تعزيز الشفافية من خلال تدخلات البرلمان في مجال الترخيص والرقابة على الموازنة العامة، مع توسيع مجال حرية المسؤولين من أجل زيادة الفعّالية[13].

2-2- التوجه نحو عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر: تسعى الجزائر للتكيف مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لمواكبة عصرنة الموازنة العامة بهدف تبسيط اتخاذ القرار للمسيرين عن طريق اعتمادهم المعلومة الفنية وتعزيز شفافية المالية العامة من خلال إخضاعها لمختلف أنواع وهيئات الرقابة المالية [14].

2-2-1- مبادئ عصرنة نظام المحاسبة العمومية: تقوم عصرنة المحاسبة العمومية على إعداد الحسابات المستقبلية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتطبيق مبدأ الاستحقاق،

---

[10] كامل ابو ماضي، مدى فعالية أساليب الرقابة في المؤسسات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2004، ص43.

[11] إبراهيم على عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء، عمان، دون سنة، ص34.

[12] Ministère de finance, Rapport sur l'état des lieux Démarrage, direction général de comptabilité.

[13] Ministère des finances, rapport sur l'état des lieux démarrage, direction général de la comptabilité,p2 .

[14] Ministère des finances, séminaire sur la mise en œuvre du plan comptable de l'état, direction générale de la comptabilité, p21.

الربط بين الموازنة والنظام المحاسبي للدولة وذلك لتعزيز الشفافية على النظام المحاسبي للدولة، إعادة تنظيم شبكات المحاسبة في تحصيل الضرائب[15].

2-2-2- أهداف مشروع عصرنة نظام المحاسبة العمومية: يهدف مشروع عصرنة المحاسبة العمومية إلى اعتماد معايير محاسبية وطنية موافقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطوير الأدوات وفقا للخصائص المحددة، إيجاد بيئة تنظيمية مستقرة من خلال إصلاح الأطر القانونية لنظام المحاسبة العمومية، وضع الصيغة النهائية لتصنيف حسابات الدولة وفقا لمعايير المحاسبة الحكومية للقطاع العام، إلغاء الازدواجية بين الجهات المكلفة بتنفيذ النفقات العمومية، إعادة تحديد نطاق الرقابة السابقة واللاحقة، تحديث طرق التدقيق والرقابة الداخلية، دعم وتعزيز الرقابة على المخاطر والمعوقات، تحديث مناهج الرقابة على الخدمات المقدمة[16]، وتجدر الإشارة في هذا المقام أن الإصلاح النظام المالي يجب أن يكون في إطار قانون عضوي يستجيب لمتطلبات الإصلاح والذي لم يصدر إلى يومنا هذا على الرغم من صدور عدة مشاريع قوانين كان آخرها في 2013.

ثالثا- سبل تفعّيل الرقابة المالية في الجزائر

من أجل تحقيق الفعّالية في أنظمة الرقابة المالية لابد من توافر مجموعة من المقومات والخصائص المتمثلة في الاستقلالية للأجهزة الرقابية[17]، الكفاءة المهنية والتأهيل العلمي للمراقبين ووجود نظام مالي ومحاسبي سليمين[18].

1- تطور الرقابة المالية نحو التناسق: يتمحور مفهوم تناسق الرقابة المالية حول هدفين أساسيين، الأول جعل الرقابة أكثر ديمقراطية والثاني جعلها أكثر فعالية.

1-1- ديمقراطية أكبر للرقابة: تتحقق ديمقراطية الرقابة المالية من خلال عنصرين أساسيين، تعزيز استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وتوسيع دور البرلمان.

1-1-1- استقلالية الهيئات العليا للرقابة: يجب أن تتوفر للرقابة المالية الاستقلالية التي تمكنها من القيام بأعمالها بفعالية، وقد أوضح إعلان ليما ضرورة تمتع أجهزة الرقابة المالية العليا بالاستقلال التام، حيث نصت الفقرة الأولى من القسم الخامس على هذه الاستقلالية المالية والوظيفية والتنظيمية لهيئات الرقابة المالية العليا[19]، فيتعين قيام الأجهزة الرقابية بإعداد موازنة مستقلة بنفسها دون تدخل السلطة التنفيذية، كما يجب عدم تبعيتها لأي سلطة مع منحها الحرية الكاملة فيما يتعلق بالموظفين العاملين بالجهاز من حيث التعيين والنقل والترقية وكل ما يتعلق بوظيفتهم.

1-1-2- تعزيز دور البرلمان: تعتبر الهيئة العليا للرقابة كوحدة مساعدة للبرلمان أو بالعكس كجهاز يوضع تحت تصرف السلطة التنفيذية، يحرر مجلس المحاسبة تقارير تقوم من خلالها

---

[15] Ministère des finances, projet d'architecteur des comptes de l'état, direction générale de la comptabilité,p 3-5.

[16] Ministère des finances, choix des option et développement des concepts, direction générale de Comptabilité, p06.

[17] الانتوساي، استقلالية التدقيق الداخلي في القطاع العام، متاح على الموقع htp.www.intosai.org تاريخ الاطلاع 2011/02/22.

[18] للمزيد انظر اللمعايير العامة في الرقابة الحكومية، الانتوساي، ص 18. متاح على الموقع www.issai.org/Media(53,1033)issai200E.pdf تاريخ الاطلاع 2015/03/07.

[19] إعلان ليما بشان المبادئ الأساسية للرقابة المالية، ترجمة الدكتور طارق الساطي، متاح على الموقع www.find-docs.com تاريخ الاطلاع 2015/01/27.

بإعلام البرلمان بشروط تنفيذ العمليات المالية، والمعروف في الجزائر أن البرلمان يتجاهل انعكاسات تنفيذ الميزانية حيث أنه لا يعير الاهتمام مطلقا لقانون ضبط الميزانية.

إن إصلاح طرق إعلام ورقابة البرلمان له هدفين الأول يتعلق بتسيير الاعتمادات المرخصة من طرف السلطة التشريعية في إطار قانون المالية، الذي يعني السماح للبرلمان بمتابعة طرق استعمال الاعتمادات التي قام بالمصادقة عليها، والثاني يتعلق بوضع المالية العامة بصفة عامة من خلال السماح للبرلمان انطلاقا من معلومة تتميز بدقة أكبر بممارسة رقابة ذات فعالية أكبر على تطور المالية العامة[20].

1-2- تفعيل الرقابة المالية: تستوجب الفعالية مصداقية العرض الميزاني والشفافية المطلقة للحسابات، فيجب أن تلفت تقارير الهيئات العليا للرقابة انتباه السلطة التشريعية الى نقاط العجز التي يتم ملاحظتها وتحرير توصيات تتعلق بذلك، وتجدر الإشارة في هذا المقام أنه من المهم أن يتم تعيين شخصية من المعارضة في منصب رئيس للجنة المالية والميزانية البرلمانية بحيث يصبح بشكل غير مباشر مراقبا لتنفيذ المالية العامة وليس معارضا بسيطا لمشروع قانون المالية.

إن فعالية التسيير العمومي تكشف أخيرا عن زاوية جديدة تتمثل في تحميل المسؤولية لصاحبي القرار فلن يتعلق الأمر فقط بوضع الآمرين بالصرف أمام غرفة الانضباط الميزاني والمالي أو معاقبتهم في حالة وقوعهم في المخالفات ولكن الأهم هو تقييم جودة تسييرهم وهذا تبعا للنتائج المتحصل عليها مقارنة بالأهداف التي تم وضعها مسبقا.

2- تكيُّف الرقابة المالية مع تقنيات التسيير العمومي الجديد : عرفت المالية العامة تغيرات هامة بمختلف أشكالها إدارية، برلمانية أو قضائية وذلك من اجل أن تعرض أسلوبا جديدا للحكم المالي الراشد، يتمحور حول الأداء والفعَّالية وتطبيق رقابة تسيير حديثة لتحقيق هذا الهدف، هذا الأسلوب الذي يعتبر أحد مميزات المالية العامة المعاصرة، وهذا ما يبرر تمثيل الهيئات للإجراءات وفقا للمعايير، حيث أن هذه الظاهرة كان لها تأثيرا مهما على آليات المالية العامة التقليدية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ولكن إجراءات الإصلاح تختلف من دولة إلى أخرى وهذا ما يثبط الخاصية الدولية لحركة الإصلاح، وفي الحقيقة فان كل الدول المعنية بالإصلاحات تحاول الإجابة على سؤالين الأول يتعلق بترشيد الإنفاق العام نظرا لارتفاع حجم الدين العمومي من ناحية، و تدهور في الموارد الجبائية من ناحية أخرى الذي أصبح سمة لمعظم الدول المعاصرة، والثاني يخص إرساء الحكم المالي الراشد، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار ممارسات التسيير الجيدة حيث أن محاولات الإصلاح تسعى إلى دمج مفاهيم الأداء والنتائج في الخطط المالية[21].

وتجدر الإشارة في الأخير أنه تم تدعيم هذا البعد الدولي للإصلاح والذي يمس اليوم أغلب الأنظمة المالية العمومية بأساليب ومعايير الحكم المالي الراشد، من خلال مجموعة من المعايير من أمثلتها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام "IPSAS "التي تم الشروع في تطبيقها في عدد من الدول وهذا في إطار عصرنة النظام المحاسبي العام وهو حال الجزائر التي مازالت لم تجد حلا لتجسيدها.

---

[20]J- Jaques Pordini et Claude Deves, La réforme de l'Etat ,Bruylant, Bruxelles, 2005, p 57.

[21]Marie Christine Esclassan, un phénomène international : l'adaptation des contrôles financiers publiques a la nouvelle gestion publique, Revue française des finances publiques, N° 101, Mars 2008, « les cours des comptes en action », p 29-30.

2-1- من رقابة المشروعية إلى رقابة نوعية التسيير: يعرف منطق الرقابة المالية تطورا متسارعا نحو البحث عن تحقيق رقابة الفعالية[22]، وهذا نتيجة تقاربه مع طبيعة الرقابة السائدة في القطاع الخاص نتيجة الآليات التي يقوم عليها التسيير العمومي الجديد هذه الآليات تحوي أشكالا رقابية تختلف في طبيعتها وغايتها عن أشكال الرقابة التقليدية، فدعم القطاع العمومي بمفاهيم جديدة كمفهومي الأداء وتحميل المسؤولية ساهم في تقدم رقابة نوعية التسيير[23] على حساب رقابة المشروعية، كما أن تطبيق الدولة لمحاسبة منتظمة للسنة المالية من شأنه أن يؤدي إلى التوجه نحو رقابة تهتم بالنتائج والحسابات، ولكن هذا لا يعني اختفاء رقابة المشروعية وإنما ستجد هذه الأخيرة نفسها شريكة لرقابة الأداء والنتائج.

وفي الجزائر نجد أن مجلس المحاسبة يمارس مهامه الرقابية على نوعية التسيير طبقا للمواد من 69-73 من الأمر 95-20 المتعلق بمجلس المحاسبة على النحو التالي، يقوم مجلس المحاسبة برقابة نوعية تسيير الهيئات الخاضعة لرقابته وتقييم استعمالها للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية وتسييرها على مستوى الفعّالية والنجاعة والاقتصاد[24].

2-2- تحول الهيئات الرقابية وإجراءاتها: نجد أن الرقابة الإدارية هي الأكثر تأثرا، وكذا الرقابة الخارجية التي عرفت هي الأخرى تطورات مهمة.

2-3- التقدم الشامل لإجراءات وآليات الرقابة: وتمثل هذا التقدم في خاصيتين أساسيتين فمن ناحية تتجه الرقابة للتطور نحو الإنتاج المشترك ومن ناحية أخرى فان المقاربة التقليدية ستحل محلها مقاربة انتقائية جديدة.

2-3-1- منطق التسيير التشاركي: جاءت رقابة الشراكة بين الآمر بالصرف والمحاسب العمومي لتغيير المفهوم التقليدي للرقابة الآنية التي كان يقوم بها المحاسب العمومي على الآمر بالصرف، إن رقابة الشراكة تقوم على التعاون عكس المفهوم التقليدي الذي يدعو للفصل بين أعوان التنفيذ، ومن أهم سمات رقابة الشراكة هو مساهمة كل الأعوان في إنتاج المعلومة، فالمحاسبين العموميين يمسكون المحاسبة على أساس العناصر التي وفرها الآمرون بالصرف، والآمرين بالصرف يمسكون محاسبة والتي هي من الأمور المهمة لتحقيق مبدأ مصداقية الحسابات.

2-3-2- المقاربة الجديدة للرقابة: هي نتاج التقدم الحاصل في مجال تحليل المخاطر الذي لم يعد حكرا على المجال المحاسبي، ما أدى إلى تراجع الرقابة التقليدية تراجعا واضحا مقابل تقدم ملحوظا لمقاربة انتقائية مبنية على تحليل المخاطر، هذا التقدم الناتج عن تقارب الرقابة العامة مع الرقابة الخاصة من حيث الإجراءات والأساليب، يأخذ هذا التوجه بعض خصائص التسيير العمومي الجديد التي تهتم بالنتائج وبتحقيق الأداء، كما أنه يعزز دور الرقابة الوقائية وذلك بالتدخل سواء في مرحلة التقديرات أو أثناء التنفيذ.

الخاتمة

وفي الأخير خلصنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

- يعتبر الفساد المالي ظاهرة في الجزائر لذا ينبغي تبني إستراتيجية متعددة الجوانب لمكافحته تنطلق من تحديد مسبباته، وذلك من خلال تفعيل الأجهزة الرقابية والقانونية وتعزيز قيم النزاهة

---

[22] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2009، ص242.

[23] الأمر 95-20 يتعلق بمجلس المحاسبة، ج ج د ش، رئاسة الجمهورية، أمر رقم 95-20 مؤرخ في 19 صفر 1416 الموافق 17يوليو 1995 يتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، عدد39، 23/يوليو/1995، المادة69.

[24] نفس المرجع، المادة18.

والشفافية والإفصاح، بالإضافة إلى تسريع تطبيق الإصلاحات المالية والإدارية وإعادة النظر في القوانين وتكييفها مع ظروف الإصلاح وفقا للمستجدات الحاصلة؛

- يجب أن تتجه آليات الرقابة نحو التسيير العقلاني وأن تساهم في تحقيق الفعالية والكفاءة المنشودة، من خلال معالجة النقائص والصعوبات التي تقف في طريقها، فقلة الإمكانيات البشرية والمادية التي تعاني منها مختلف الهيئات الرقابية لا تسمح بتحقيق الأهداف المسطرة، يقتضي ضرورة تدعيمها بإمكانيات معتبرة وأساليب عمل مكيّفة بشكل مناسب؛

- من الضروري تخفيف الرقابة القبلية مقابل دعم الرقابة البعدية وخاصة تلك التي يمارسها مجلس المحاسبة، هذا ما يعطي حرية أكبر لمتخذي القرارات حول الأموال العمومية، كما يجب إعادة النظر في الطبيعة الرقابية لمجلس المحاسبة، من خلال منحه الاستقلالية الكافية؛

- يجب التنسيق بين البرلمان ومجلس المحاسبة وهذا ما سينتج عنه منافع معتبرة، حيث أن مجلس المحاسبة يقوم كل سنة بتحرير تقرير حول التسيير المالي للبلاد، وهذا ما يسمح بإعلام ممثلي الشعب بأهم الملاحظات التي تساعد النواب آداء عملهم الرقابي بفعالية؛

- ينبغي وضع مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية للعمل بها من أجل تطبيق الإصلاح الذي باشرته الدولة وذلك من خلال توضيح إجراءات التطبيق وكيفية تحديد أهداف السياسة العامة وكذا مسؤوليات أعوان التنفيذ.

- يجب أن تُستوحي التشريعات التي تحدد مهام الأجهزة العليا للرقابة وشروط سيرها وكيفيات ممارسة وظيفتها الرقابية من المبادئ والمفاهيم الأساسية لرقابة الأموال العامة كما نصت عليها توصيات الانتوساي، وتوسيع مجال اختصاص مجلس المحاسبة ليشمل الإدارات الحكومية والمؤسسات التي تساهم فيها الدولة ؛

- يجب أن تكون نتائج التقويم الذي يجريه الجهاز الرقابي بمثابة قاعدة لصياغة التوصيات الضرورية من أجل حث المسؤولين المعنيين على اتخاذ تدابير التنظيم الداخلي اللازمة لحماية الأموال، وأن يضبط خطة تنمية الموارد البشرية تتكفل بعملية تحسين مستمر لكفاءات المستخدمين القائمين بالتدقيق، حتى يتسنى لهم مواكبة التطورات لاسيما تلك المتعلقة بالإصلاحات المالية.

قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية:

1- الفساد الإداري والمالي، متاح على الموقع الالكتروني www.hrdiscussion.com، تاريخ الاطلاع 2015/02/10.

2- عادل السن، متطلبات مواجهة المخالفات المالية والإدارية، الملتقى العربي الأول حول تطوير الجهاز الإداري الحكومي، الإسكندرية، 11-14 أغسطس 2008.

3- ج ج د ش، وزارة العدل، القانون 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المؤرخ في 2006/02/20 ،الجريدة الرسمية، عدد 14، 2006./03/08

4- ج ج د ش، وزارة المالية، مرسوم رئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2015/09/16 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام ، الجريدة الرسمية، العدد 50، 2015./09/20

5- ج ج د ش، وزارة المالية، مرسوم رئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 2010/10/07 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 58، 2010./10/07

6- ج ج د ش، أمر رقم 06-03 المؤرخ في 2006/06/05 يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العامة،الجريدة الرسمية، العدد.46
7- عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، ط3، مطبعة الانتصار، الإسكندرية، 2005.
8- موسى اللوزي، التنمية الإدارية المفاهيم الأسس التطبيقات، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
9- نواف كنعان، الرقابة المالية على الأجهزة الإدارية في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة مقارنة)، مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد2، العدد.2
10- كامل ابو ماضي، مدى فعالية أساليب الرقابة في المؤسسات في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2004.
11- إبراهيم على عبد الله، أنور العجارمة، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء، عمان، دون سنة.
12- الانتوساي، استقلالية التدقيق الداخلي في القطاع العام، متاح على الموقع htp.www.intosai.org تاريخ الاطلاع 2015/02/22.
13- الانتوساي، المعايير العامة في الرقابة الحكومية. متاح على الموقع www.issai.org/Media(53,1033)issai200E.pdf تاريخ الاطلاع 2015./03/07
14- اعلان ليما بشان المبادئ الأساسية للرقابة المالية، ترجمة الدكتور طارق الساطي، متاح على الموقع www.find-docs.com تاريخ الاطلاع 2015./01/27
15- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإدارة الرشيدة والإصلاح الإداري والمالي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2009.
16- الأمر 95-20 يتعلق بمجلس المحاسبة، ج ج د ش، رئاسة الجمهورية، أمر رقم 95-20 مؤرخ في 19 صفر 1416 الموافق 17يوليو 1995 يتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، عدد39، 23/يوليو/1995.
ثانيا- باللغة الفرنسية:
1 - Ministère des finances, séminaire sur la mise en œuvre du plan comptable de l'état, direction générale de la comptabilité, 6-7/10/2008.
2 - Ministère des finances, rapport sur l'état des lieux démarrage, direction général de la comptabilité .
3 -Ministère des finances, séminaire sur la mise en œuvre du plan comptable de l'état, direction générale de la comptabilité.
4 - Ministère des finances, projet d'architecteur des comptes de l'état, direction générale de la comptabilité.
5 - Ministère des finances, choix des option et développement des concepts, direction générale de Comptabilité.
6 - J. Jaques Pordini et Claude Deves, La réforme de l'Etat ,Bruylant, Bruxelles, 2005.
7 - Marie Christine Esclassan, un phénomène international: l'adaptation des contrôles financiers publiques a la nouvelle gestion publique, Revue française des finances publiques, N° 101, Mars 2008, « les cours des comptes en action ».

دور بطاقة التقييم المتوازن في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي.

أ. بونقيب أحمد
جامعة برج بوعريريج.
أ. هباش سامي
جامعة سطيف 1

ملخص:
يهدف هذا البحث إلى إبراز الأهمية الكبيرة لضرورة تبني مفهوم الأداء المتوازن في مؤسسات التعليم العالي كمدخل لتحسين أدائها والارتقاء بها إلى مصاف جامعات النخبة، و تأهيلها للانتقال من الممارسات الإدارية العشوائية إلى انتهاج سلوك إداري سليم يمكنها من مواجهة التحديات، وقد اشتمل البحث على عرض أهم المعايير العالمية الشائع استخدامها في تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي، مع تبيين طريقة عمل بطاقة الأداء المتوازن في الجامعات العمومية.
الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، تقييم الأداء، بطاقة الأداء المتوازن.

Abstract :
Through This research, we attempt to identify the balanced scorecard efficiency and its importance for higher education institutions to confront the challenges, the research includes the most important international standards used to evaluate the performance of higher education institutions, with showing the working method of the Balanced Scorecard in public universities.
Key words: higher education, Performance assessment, Balanced Scorecard.

تمهيد
يعتمد رقي الأمم وازدهارها على مدى تقدمها العلمي والمعرفي، فالمؤسسات التعليمية تساهم في بناء الإنسان الذي يعتبر محور كل قضايا التنمية، وتزوّد المجتمع بالطاقات البشرية والعلماء والمبدعين والمفكرين القادرين على التعامل مع العوائق التي تصدّ مسيرة التطور، فالتعليم العالي هو المنارة الشامخة لنشر الوعي بين الأفراد، وهو الاستثمار الناجح الذي يؤتي أكله من حيث المبدأ والفائدة في كل جيل صاعد. ولقد شهد التعليم العالي في الآونة الأخيرة تطورا ملحوظا حمل معه العديد من التحديات والضغوطات، كون مصير الأمم مرتبط بمدى نجاح مؤسساتها التعليمية وجامعاتها و قدرتها على التكيف ومسايرة التغيرات السريعة التي يعيشها العالم.

ولقد طوّر الفكر الإداري أداة حديثة وفعالة في العملية الإدارية تعرف بـــ "بطاقة الأداء المتوازن" "Balanced Scorecard"، والتي تهدف إلى تقييم الأداء في ضوء بعد استراتيجي وفي مجالات متعددة وبشكل متزامن، ونتيجة للنجاحات التي حققها استخدام بطاقة الأداء المتوازن في القطاعين الإنتاجي والخدمي وحتى القطاع الحكومي والمستشفيات؛ بدأ التفكير على

استعارة هذا المدخل من منبته الصناعي وتجربته في الميدان التعليمي ساعية في ذلك إلى تحسين خدماتها والارتقاء بها و التحكم في أنشطتها و تحقيق أهدافها وبسط أعمالها والزيادة من فاعليتها بقدر أكبر بكثير. وفي خلال السنوات القليلة الماضية تزايد عدد الجامعات التي أخذت بإدارة الأداء المتوازن في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا؛ بعد تطويع مبادئ هذا النظام بما ينسجم وطبيعة عمل الجامعات.[1]

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية على النحو الآتي:

" كيف تساهم بطاقة الأداء المتوازن في تحسين الكفاءة الإدارية لمؤسسات التعليم العالي؟

وللإجابة على هذا الإشكال قسّمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: التحديات ودواعي التغيير.

المحور الثاني: المداخل الحديثة في تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي.

المحور الثالث: استخدام بطاقة الأداء المتوازن في مؤسسات التعليم العالي.

المحور الأول: التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: التحديات ودواعي التغيير.

يمرّ العالم اليوم بمرحلة عصيبة تتميز بالتعقّد وكثرة التغيير في شتى جوانب الحياة، وانطلاقا من أن منظومة التعليم العالي مرتبطة بكل عناصر التنمية، فإنها تقع على عاتقها مسؤولية عظيمة في مجابهة هذه التحولات العالمية التي حملت في طياتها جملة من التحديات، والتي نحاول إيجازها في النقاط الآتي ذكرها:

أولا: التعليم العالي والعولمة.

من الواضح أن البيئة الجامعية تتغير بشكل متسارع عبر عولمة اقتصاد المعرفة وتدويل التعليم العالي، وتتمثل عموما أهم التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في هذا الوقت الراهن في ما يأتي:

- ظهور منافسين ومستثمرين جدد في مجال التعليم العالي، كالجامعات الافتراضية، وبالتالي يمكن القول أن هناك سوقا دولية بلا حدود للتعليم العالي.
- تنامي ظاهرة تسويق وبيع نتائج الأبحاث.[2]
- التوجه التسويقي لدى مؤسسات التعليم العالي؛ حيث أن سوق مؤسسات التعليم العالي يتكون من مجموعات من العملاء ومنهم الطلبة و الموظفون والخريجون ...؛ وعليه فإن العمل على تلبية حاجات هذه المجموعات يتطلب توجها تسويقيا لاتساع نطاق هذه المجموعات واختلاف توقعاتها من المؤسسات التعليمية.[3]
- أصبحت مؤسسات التعليم العالي معنية بصورة مباشرة بهذا التحول الدراماتيكي في طبيعة الأسواق التنافسية، وهذا ما انعكس في ضرورة قيامها بإجراء تغييرات جوهرية

---

[1] Binden W, Mziu H, & Suhaimi M, Employing the Balanced Scorecard (BSC) to Measure Performance in Higher Education – Malaysia, International Journal of Information and Communication Technology Research, Vol 4 No. 1,Iran, January 2014,p.39.

[2] Laurent Meriade, L'évaluation de la performance des universités françaises : entre simplification de la complexité et complexification de la simplicité, thèse de Doctorat en Sciences de Gestion, Soutenue le 19 avril 2011, université de la nouvelle –Calédonie ,pp.128-129.

[3] هاني حامد الضمور و حمزة نبيه الشمايلة، التوجه التسويقي لدى مؤسسات التعليم العالي الأردني" دراسة تحليلية ميدانية "، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3،العدد،عمان ،2007، ص 303.

في نظمها ومنهجها وربما حتى في فلسفتها بهدف التمكن من تزويد سوق العمل بمخرجات مؤهلة للتعامل مع هذه التحولات في التقنيات.[4]

ثانيا: التقدم التكنولوجي والانفجار المعرفي.

لقد قيل أن الجامعة التقليدية سيتم تجاوزها من قبل تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا، و منهم من يتحدث عن وفاة الجامعة التقليدية غير أن الملاحظ هو استفادة العديد من مؤسسات التعليم العالي من توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة و الاستفادة منها لتعزيز جودة عملياتها، والتحدي الأكبر الذي تواجهه الجامعات في هذا القرن الحادي والعشرين هو إيجاد مكان لها ضمن هذه المعادلة.[5]

ثالثا: ارتفاع تكاليف تمويل التعليم العالي.

ارتفعت تكلفة التعليم العالي في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين بشكل كبير، بسبب زيادة الاهتمام بالتعليم العالي من طرف الأفراد و المجتمعات واعتباره مولّد الثروة، و توجه العديد من الدول إلى الاستثمار في التعليم وجعله مجانيا وإلزاميا في المراحل الابتدائية والمتوسطة وتزامنه مع الأزمات الاقتصادية التي تعيشها معظم الدول[6].

رابعا: التعليم العالي وسوق العمل.

تواجه الكثير من دول العام مشكلة ارتفاع معدلات البطالة نتيجة عدم تلبية التعليم لحاجات سوق العمل الكمية والنوعية، فمخرجات التعليم لا تتناسب مع كثير من قطاعات العمل نظرا لسرعة تغير متطلبات العمل.وهنا يظهر التحدي الذي يجب على مؤسسات التعليم العالي مواجهته، ألا وهو تأهيل الطلبة وإعدادهم لسوق العمل وتنمية مهاراتهم وقدراتهم للتكيف مع متغيرات الحياة، من خلال ضرورة ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي أي الاستجابة لمتطلبات سوق العمل.

خامسا: الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي.

لقد احتل ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي صدارة الاهتمامات السياسية لعديد من الدول، فمؤسسات التعليم العالي أصبحت مطالبة بإعداد خريجين يتمتعون بمهارات عالية ومعارف إدراكية هائلة، تمكّنهم من ولوج هذا العالم الشديد التعقيد، و قد ظهرت تصنيفات عالمية ترتب الجامعات على أساس مجموعة من المعايير، حيث أصبح تحسين ترتيب الجامعات ضمن هذا التصنيف الهدف الرئيسي في سياسة بعض الدول[7]؛ لما لهذا الترتيب من مزايا تتمثل في جذب الطلبة والكفاءات نحوها. كما أصبح ينظر إلى الطلبة كعملاء لهذا القطاع حيث يجب جلبهم و إرضاؤهم والأهم من ذلك الاستفادة منهم في عملية تمويل مؤسسات التعليم العالي، فمصاريف التسجيل التي يدفعها الطلبة الأجانب تساهم في تمويل نظام التعليم العالي.

---

[4] بسمان فيصل محجوب، جامعتنا والعولمة، مجلة بحوث مستقبلية ،العدد الخامس، مركز الدراسات المستقبلية ، جمهورية العراق-الموصل- كانون الثاني،2002، ص 94.

[5] Philip G. Altbach, Liz Reisberg and Laura E. Rumbley, Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution A Report Prepared for the UNESCO 2009 World Conference on Higher Education, p xvii- xviii.

[6] Philip G. Altbach, Liz Reisberg and Laura E. Rumbley, OpCit,p .67.

[7] Philip G. Altbach, Liz Reisberg and Laura E. Rumbley, Op.Cit, p 62.

سادسا: ظهور طراز جديد من مؤسسات التعليم العالي.

قدّمت معاهد التعليم والجامعات التقليدية لوقت طويل المعارف ولازالت وليومنا هذا تقوم بدورها التوعوي والتكويني ونشر المعرفة، غير أن رياح التقدم التكنولوجي والمعرفي جلبت معها أنماطا حديثة و أشكالا متميزة من أشكال تقديم العلم، مثل الجامعة مدى الحياة[8].

المحور الثاني: المداخل الحديثة في تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي.

لقد أسالت عملية تقييم الأداء الجامعي الكثير من الحبر ودفعت بالعديد من المفكرين إلى البحث عن مقاييس أداء تعكس فعلا أداء الجامعات، و ذلك راجع لطبيعة العمل المعقدة لمؤسسات التعليم العالي وإلى تعدد وتعارض أهدافها ومهامها نتيجة للضغوطات والتحديات التي تواجهها؛ هذا ما يجعل من عملية تحديد طبيعة الأداء وتقييمه أمرا عسيرا.

أولا: الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم العالي.

تضطلع مؤسسات التعليم بمهام عديدة نلخص بعضا منها في النقاط التالية:

- المشاركة في رسم السياسات الوطنية ؛
- المساهمة في نشر المعرفة من خلال البحث والإبداع الفكري والتعليم مع مراعاة احتياجات المجتمع والاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- تكوين طلبة مؤهلين لأن يكونوا مواطنين صالحين ومحفزين متمتعين بفكر تحليلي نقدي وقادرين على تحليل المشاكل والبحث عن الحلول التي تواجه مجتمعاتهم.[9]
- نشر ثقافة ريادة الأعمال حيث ظهر ما يسمى بمؤسسات التعليم العالي الريادية والتي تهدف إلى تمكين الموظفين والطلاب على إنشاء مؤسساتهم الخاصة.[10]

ثانيا: المعايير الشائع استخدامها في تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي.

إن أهداف ومهام مؤسسات التعليم العالي متعددة، وكذا نجدها تختلف من دولة لأخرى، فكل مؤسسة تعليمية لها غاياتها الخاصة وسياساتها، فعلى سبيل المثال نجد أن جامعات الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى كالمملكة المتحدة ونيوزيلاندا وكندا تطور باستمرار مؤشرات لقياس أدائها وتجبر مؤسساتها التعليمية وجامعاتها بمؤشرات قياس الأداء. وتتمثل المؤشرات التي تستعمل لتقييم أداء الجامعات في مؤشرات الأداء التعليمي كعدد الطلبة و برامج التعليم والموظفين و رضا الطلاب، وكفاءة الدراسة، معدل البقاء، ومعدل التسرب، وعدد المتخرجين ونسبة المتخرجين الذين تم التحاقهم بسوق العمل بالإضافة إلى مؤشرات الأداء البحثي

---

[8] Jin Yang, Chripa Schneller and Stephen Roche, The Role of Higher Education in Promoting Lifelong Learning, UIL Publication Series on Lifelong Learning Policies and Strategies: No. UNESCO Institute for Lifelong Learning,2015,, p 10, available at site web: http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002335/233592e.pdf.

[9] UNESCO, Vers un agenda 21 pour l'enseignement supérieur, Défis et tâches dans la perspective du XXIe siècle à la lumière des Conférences régionales, Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur L'enseignement supérieur au XXIe siècle ,Vision et actions, Paris, 5-9 octobre 1998, p 7, disponible au site web :http://www.unesco.org/education/educprog/wche/principal/ag-21-f.html.

[10] A.Gibb, A-R.Hofer and M.Klofsten, The entrepreneurial higher education institution, A review of the concept and its relevance today, p3, at site web: https://heinnovate.eu/.../heinnovate_concept_note_ju.

كالإنجازات العلمية والبحوث المنشورة من طرف الأساتذة والباحثين، ومؤشرات الأداء الإداري للمؤسسة التعليمية[11] ، و يبين الجدول الرقم (01) بعض هذه التصنيفات.

الجدول رقم (01): أهم التصنيفات المعتمدة عالميا في ترتيب الجامعات.

التصنيف	المعايير المستخدمة في التقييم
تصنيف شانغهاي[12]	➢ **جودة التعليم**، ويأخذ نسبة 10%، وهو عبارة عن عدد الحاصلين على جوائز نوبل وأوسمة فيلدز من خريجي الجامعة. ➢ **جودة الهيئة التدريسية**، ويشكل نسبة 40%، وهي تقسم بين مؤشرين الأول: أعداد أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على جوائز، والثاني: مؤشر للباحثين الأكثر استشهاداً بهم في 21 تخصصاً علمياً. ➢ **مخرجات البحث**، ويشكل نسبة 40%، وهو مؤشر للمقالات المنشورة في مجلتي Nature و Science ويأخذ 20%، و أيضاً المقالات الواردة في دليل النشر العلمي الموسع ودليل النشر للعلوم الاجتماعية ودليل النشر للفنون والعلوم الإنسانية بنسبة 20%. ➢ **نصيب الفرد من الأداء الأكاديمي**، ويأخذ نسبة 10%، وهو حاصل قسمة مجموع أوزان المؤشرات الخمسة السابقة على أعداد أعضاء هيئة التدريس العاملين في مجالات التخصص المحددة.
تصنيف كيو إس للتعليم العالي[13]	➢ **السمعة الأكاديمية**، ويأخذ نسبة 40%، و يتم قياس السمعة الأكاديمية من خلال عمل مسح عالمي لسؤال الأكاديميين عن مكان وجود أفضل الأعمال داخل مجالات تخصصاتهم من خلال خبراتهم العلمية. ➢ **تقييم أرباب العمل**، ويأخذ نسبة 10%، و هو نظرة أصحاب العمل للجامعات التي تقوم بإعداد أفضل الخريجين. ➢ **نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس**، وتشكل وزن 20%، وهي دليل على جودة العملية التعليمية بالجامعة. ➢ **الاستشهاد في المنشورات العلمية**، وتمثل نسبة 20%، وهو دليل على مستوى النشاط البحثي، كما يهدف إلى تقييم نتائج بحوث الجامعات من خلال قياس مدى الاستشهاد بها، وتُجَمّع معلومات الاستشهاد بالأبحاث من قاعدة بيانات سكوبيس. ➢ **نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين (5%) ونسبة الطلاب الدوليين (5%):** يعني تنوع جنسيات أعضاء هيئة التدريس وتنوع جنسيات الطلاب، حيث يدل هذا المؤشر على قدرة الجامعة على استقطاب طلاب ومدرسين من جنسيات مختلفة ، وهو ما حيث أن يخلق بيئة أكاديمية غنية بالتجارب العلمية والحياتية، مما سيعزز من السلوك الإيجابي للخريجين.

[11] Binden W, Mziu H, & Suhaimi M, Employing the Balanced Scorecard (BSC) to Measure Performance in Higher Education – Malaysia, International Journal of Information and Communication Technology Research, Vol 4 No. 1, January 2014,p.40.

[12] Ranking of world Universities, Shanghai Academic . http://www.shanghairanking.com/ARWU-Methodology-2011.html

[13] QS World University Rankings: Methodology, http://www.topuniversities.com/university-rankings-articles/world-university-rankings/qs-world-university-rankings-methodology.

و في قراءة سريعة لمعايير التصنيف الموضحة في الجدول رقم (01) نجد أن هناك إجماعا شبه كلي على مصداقية وموضوعية هذه التصنيفات، غير أن هناك بعض النقاط السلبية التي تشترك فيها هذه التصنيفات أهمها اعتمادها على اللغة الإنجليزية في تصنيف البحوث العلمية، وهذا ما يفسر لنا إلى حد كبير رجحان كفة الجامعات التي تنتمي إلى البلدان الناطقة بالإنجليزية في هذه التصنيفات. وقد لوحظ أنه منذ نشر التصنيف الأول لجامعة شنغهاي أنه كان لمصلحة جامعات الدول الناطقة باللغة الإنجليزية لأن البحوث بغير هذه اللغة أقل نشراً وأقل استشهاداً بها، وهذا ما جعل اللغة الإنجليزية تتحول إلى لغة النشر العلمي الأساسية، وما يصاحب ذلك من شعور متزايد بأن الدراسات المنشورة بغير اللغة الإنجليزية أقل قيمة أو أنها بحوث من الدرجة الثانية. وللتخفيف من وطأة هذه المعضلة اللغوية أصبحت الجامعات في مختلف أنحاء العالم تشجع وتطالب أساتذتها بالنشر في المجلات التي تعتمد اللغة الإنجليزية باعتبارها دليلا على جودة المعرفة. وقد أظهرت دراسة أجريت من قبل فريق التصنيف الذي تقوم به الجامعة الهولندية "ليدن" أن تأثير الاقتباس من منشورات الجامعات الفرنسية والألمانية المنشورة على التوالي، باللغتين الفرنسية أو الألمانية كان أقل من تأثير الاقتباس من المنشورات للجامعات ذاتها التي نشرت باللغة الإنجليزية.[14] كما أن ظهور هذه التصنيفات أثّر بشكل كبير على أداء الجامعات فراحت تسعى جاهدة إلى تحسين ترتيبها الدولي من خلال نشر عدد كبير من البحوث مما يسهم في تحقيق مراتب جيدة لهذه الجامعات ما يسمح باستقطاب الطلبة و زيادة المداخيل.

كما يرى بعض المفكرين من العالم العربي أن هذه المعايير والتصنيفات ما هي إلا محاولة الدول المتقدمة لاحتكار سوق العمل، من خلال فرض القياسات واحتكار حق اعتماد أصحاب الكفاءات في الدول النامية من خلال أسلوب : التوصية فالاعتماد، فالاستبعاد، يتم بناء عليه إعطاء الحق للدول المتقدمة في استبعاد عمالة الدول النامية غير المعتمدين من دخول حلبة المنافسة العالمية.[15]

المحور الثالث: استخدام بطاقة الأداء المتوازن في مؤسسات التعليم العالي.

تعتبر مؤسسات التعليم العالي منظمات شأنها شأن المنظمات الأخرى من حيث البنى التنظيمية والمكونات المادية والبشرية، فهي تحتاج إلى تخطيط استراتيجي في تسيير عملياتها وإدارة أنشطتها بشكل سليم، وبطاقة الأداء المتوازن تعتبر من أحدث النماذج الإدارية التي تعالج مشكلات التخطيط الاستراتيجي الكبرى والمتمثلة في صعوبة نقل الخطة الاستراتيجية من التصميم إلى التنفيذ، فهي تسمح بترجمة الاستراتيجية الخاصة بالمنشأة ورسالتها إلى مقاييس أداء دقيقة تقدم إطار عمل لنظام الإدارة والقياس الاستراتيجي.

أولا: نظرة حول بطاقة الأداء المتوازن.

يرجع أول ظهور لبطاقة الأداء المتوازن إلى بداية تسعينيات القرن العشرين على يد الباحثين الأمريكيين Robert S.Kaplan و David P.Norton "روبرت كابلان وديفيد نورتن"، و قد كانت أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأداة هي وجود المؤسسة في محيط تنافسي يتطلب القدرة على رؤية الأداء في مجالات متعددة و بشكل متزامن، بالإضافة إلى

---

[14] سعيد الصديقي، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز ، دورية رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المجلد الثاني العدد 06 إبريل 2014، ص 31.

[15] جواد كظم لفتة، الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي، الطبعة الأولى 2011 م-1432 هـ ، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، ص 29.

الهاجس الكبير الذي يواجهه المدراء، و المتمثل في وجود هوة كبيرة بين استراتيجية المؤسسة و بين النشاطات اليومية التنفيذية، وزيادة الاعتقاد بأن النتائج المالية المحققة ما هي إلا ثمرة لسلسلة من العمليات الأساسية في المؤسسة كالبحث و التطوير والاهتمام بالعنصر البشري، لذا أصبح من الواجب الاهتمام بها ووضع مؤشرات لمتابعتها و تحسينها.

تضم بطاقة الأداء المتوازن أربعة منظورات لرؤية الأداء بشكل جيد، وهذه المنظورات هي المنظور ومنظور العملاء ومنظور العمليات الداخلية و منظور التعلم والنمو، وتزود بطاقة الأداء المتوازن المدراء بإطار عمل متكامل يتم من خلاله ترجمة استراتيجية المؤسسة إلى مجموعة متناسقة من مؤشرات الأداء[16].

تعمل بطاقة الأداء المتوازن بطريقة رائعة ومنفردة ، حيث أن تدعيم وتطوير جوانب المعرفة والمهارات للعمالة داخل المنظمة (محور التعلم والنمو)، يدعّم طريقة العمل وعمليات التشغيل (محور العمليات الداخلية) مما ينتج عنه تحقيق جودة أفضل ورضاء أكبر للعملاء(محور العملاء) وهذا ما يسمح بتحقيق منافع نقدية معتبرة(المحور المالي).

ثانيا: تحديات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المنظمات غير الهادفة للربح.

إن سهولة ومرونة بطاقة الأداء المتوازن جعلتا من السهل تطبيقها في العديد المنظمات غير أن تطبيقها في المنظمات غير الهادفة للربح أظهر تحديات فريدة من نوعها، لابأس بذكرها من أجل مراعاتها في عملية تطبيق البطاقة في هذا النوع من المنظمات. والتي نلخصها في النقاط التالية:[17]

- الاعتقاد باستحالة قياس أفعال ونتائج القطاع الحكومي:
- الإيمان الراسخ بأن النتائج موجهة للمحاسبة والعقاب؛
- الغموض الموجود في رسالة المنظمات غير الهادفة للربح؛
- نقص الثقة في الأساليب الإدارية للقطاع الخاص:؛
- وجود خلل في نظام الحوافز؛
- عدم تقبل الجمهور للنتائج السلبية للمنظمات الحكومية.

ثالثا: طريقة عمل بطاقة الأداء المتوازن في الجامعات العمومية.

لقد جاءت بطاقة الأداء المتوازن أساسا لمعالجة القصور الموجود في أنظمة تقييم الأداء التقليدية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية و الخدمية، وأصبحت الآن تطبق في المؤسسات الصحية والحكومية والتعليمية، لذا فإن مكونات المحاور الأربعة للبطاقة تختلف من قطاع إلى قطاع فهي ترتبط برسالة المنظمة ورؤيتها وأهدافها، وزد على ذلك؛ فإن تطبيق البطاقة في مؤسسات التعليم العالي يجب أن يراعى فيه رسالة وأهداف هذه المنظمات.

وفي فيما يلي سنقدم نموذجا لمكونات بطاقة الأداء المتوازن في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.

1- **المنظور المالي:** إن أهداف ورسالة مؤسسات التعليم العالي على وجه العموم هي تحقيق الريادة والتميز في تقديم المعرفة والعلم وتزويد المجتمع بكفاءات متميزة قادرة على النهوض باقتصاديات دولها، لذا نجد أن مؤسسات التعليم العالي- التابعة للدولة وليست الخاصة-

[16] R.S,Kaplan et D.P.Norton. Le Tableau de Bord Prospectif Pilotage Stratégique : Les 4 Axes Du Succès, Traduit de l'américain par M. Sperry, ed :Organisation,2001,p.35.37.

[17] Paul R. Niven, Balanced Scorecard Step-by-Step Maximizing Performance and Maintaining Results, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken New Jersey,2002, pp 301-306.

تهتم بالجانب المالي ليس من ناحية تحقيق الأرباح بل تهتم بالشقّ المتعلق بضمان الدعم المالي الحكومي لتمويل نشاطات البحث العلمي وتكوين الطلبة و الأساتذة والإداريين وكل نشاطات الجامعة التي تتماشى مع رؤيتها، و تسعى كذلك إلى ترشيد عمليات الإنفاق واحترام الميزانية المخصصة، و زيادة الموارد المالية من خلال البحث عن مصادر مالية جديدة، خاصة وقد أثقلت المصاريف المنفقة على التعليم العالي كاهل الكثير من الدول، وأهم الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات والمبادرات التي نجدها في المحور المالي ممثلة في الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02): المنظور المالي في الجامعات الحكومية.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	المبادرات
الفعالية في استخدام الموارد	حجم الوفرات المالية في الميزانية.	تفعيل نظام الرقابة الداخلية. إرساء نظام محاسبة التكاليف.
زيادة وتنويع مصادر الدخل	إجمالي التمويل الذي يقدمه القطاع الخاص.	إبرام اتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية في مجال التمويل . تطوير أنشطة استثمارية للجامعة .

المصدر: من إعداد الباحثين.

2- **منظور التعلم والنمو**: يعتبر محور التعلم والنمو من أخطر المحاور فهو أساس ومحرك المحاور الأخرى، فنجاح المنظمات مرهون بالتحكم الجيد في هذا المجال الحيوي الذي يتضمن تطوير رأس المال البشري أي تكوين الموظفين وأعضاء الهيئة التدريسية بالخصوص وتنمية مهاراتهم ، كما نجد أن محور التعلم والنمو يركّز على تنمية رأس المال المعرفي ونعني به ضرورة توفير أنظمة معلوماتية متطورة وقواعد بيانات متاحة من أجل الارتقاء بنوعية التعليم العالي و تأهيل إطارات متعلمة ومتدربة وعلى قدر راق من المهارات والقدرات. كما نجد أن هذا المحور يهتم بتحسين رأس المال التنظيمي؛ من خلال خلق جو مناسب للعمل و التحفيز وتشجيع المبادرات الفردية، وأهم الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات والمبادرات التي نجدها في محور التعلم والنمو ممثلة في الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): منظور التعلم والنمو في الجامعات الحكومية

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	المبادرات
توفير أنظمة معلوماتية متطورة و قواعد بيانات متاحة	▪ معدل الرضا عن جودة نظام المعلومات. ▪ عدد قواعد البيانات المكتبية التي تشترك فيها الجامعة.	✓ تطوير الشبكات المعلوماتية داخل الجامعة بغرض تسهيل الاتصال و نشر المعلومات لكافة الأطراف المعنية. ✓ تجهيز القاعات الدراسية بالوسائل الإعلام الحديثة.
تكوين الأساتذة وتنمية مهاراتهم	▪ عد الدورات التدريبية للأساتذة. ▪ عدد الأساتذة المشاركين في المؤتمرات. ▪ عدد البحوث المنشورة للأستاذ في المجلات المصنفة عالميا. ▪ عدد المبادرات الأكاديمية الجديدة للأستاذ.	✓ تكوين الأساتذة في مجال مهارات التواصل والتدريس باستخدام التكنولوجيات الحديثة. ✓ عمل دورات تدريبية لإرساء المعايير الأخلاقية للبحث العلمي وتنمية المهارات البحثية للأساتذة. ✓ إنشاء مخابر لتكوين الأساتذة في مجال اللغة الانجليزية لنشر بحوثهم دوليا. ✓ تشجيع ودعم الجامعة حضور الأساتذة المؤتمرات المحلية والدولية.

تكوين و تدريب الموظفين	▪ عدد الدورات التدريبية للموظفين كل بحسب اختصاصه. ▪ معدلات الأداء الوظيفي.	✓ إقامة ورشات عمل في الجامعة لتطوير مهارات التواصل. ✓ القيام بدورات تدريبية متعلقة بالتطور المهني ونظام الجودة و بالتعامل مع أنظمة المعلومات المتطورة .

المصدر: من إعداد الباحثين.

3- **منظور العمليات الداخلية**: ويقصد بالعمليات الداخلية في مؤسسات التعليم العالي محور العملية التعليمية هو العلاقة التفاعلية بين الأستاذ والطالب، فتكون أهم الأهداف الاستراتيجية لهذا المنظور هي إنشاء وتقديم نوعية عالية من التعليم والتعلم والأبحاث، واتباع الطرق الحديثة في التدريس، والتحسين في كفاءة استغلال الموارد، وضمان الجودة في الخدمات المقدمة للموظفين والأساتذة والطلبة، وخاصة متابعة الطلبة في مسارهم الدراسي. وأهم الأهداف الاستراتيجية والمؤشرات والمبادرات التي نجدها في محور العمليات الداخلية الخاصة بالجامعات ممثلة في الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): منظور العمليات الداخلية في الجامعات الحكومية.

الأهداف الاستراتيجية	المؤشرات	المبادرات
❖ **توفير جو مناسب لتعلم الطالب**	▪ عدد الشكاوى المسجلة من طرف الطلبة.	✓ إنشاء مراكز خاصة للاستماع إلى انشغالات الطلبة. ✓ إجراء مسح ميداني لقياس رضا الطلبة.
❖ **تقديم نوعية عالية من التكوين (د2)**	▪ نتائج أداء الطلبة. ▪ عدد التربصات الميدانية الإجبارية. ▪ نسبة مشاركة الطلبة في الملتقيات والأيام الدراسية.	✓ تقديم برامج تعليمية تناسب متطلبات المجتمع وسوق العمل. ✓ إنشاء خلية لتقييم البرامج التعليمية ومراجعتها دوريا. ✓ تقديم دروس تكميلية للطلبة عبر الانترنت. ✓ تعزيز مهارات الطالب الفكرية والإبداعية.
❖ **التحسين المستمر في تقديم الخدمات الإدارية**	▪ الوقت المستغرق لمعالجة الطلبات. ▪ عدد الشكاوى المسجلة ضد الموظفين.	✓ تكليف الموظفين بالمهام التي تناسب قدراتهم ومؤهلاتهم. ✓ قياس رضا الطلبة والأساتذة عن جودة الخدمات المقدمة.
❖ **التميز في البحث العلمي**	▪ نسبة البحوث المنشورة في المجلات المصنفة عالميا. ▪ عدد المخابر و مشاريع البحث. ▪ عدد البحوث المنتجة من طرف مخابر البحث والمجسّدة.	✓ ربط مشاريع البحث بمخططات التنمية للمنطقة التي توجد بها الجامعة. ✓ ربط البحث العلمي بنظام حوافز مادي ومعنوي (استحداث جائزة التأليف العلمي المتميز).

المصدر: من إعداد الباحثين.

4- **منظور العملاء**: تهدف مؤسسات التعليم العالي إلى تقديم تعليم مميز، وإنتاج بحوث إبداعية تخدم المجتمع ، لذا نجد أن هناك العديد من عملاء مؤسسات التعليم العالي؛ فنجد في المقام الأول الطلبة وأولياء الأمور الذين يتحصلون على خدمات من مؤسسات التعليم، ونجد كذلك مؤسسات التشغيل وأرباب العمل فهم من العملاء الرئيسيين لهذه المؤسسات فهم ينتظرون

من الجامعات تزويدهم بخريجين مؤهلين، كذلك نجد المجتمع والدولة كطرف ثالث في محور العملاء؛ فالدولة تنفق على مؤسسات التعليم العالي لتزودها بالتطوير العام للمعارف والقيم والثقافة في المجتمع المحلي، وإعداد الكفاءات من الباحثين والعلماء والمتخصصين. وأهم الأهداف والمؤشرات والمبادرات التي نجدها في محور العملاء ممثلة في الجدول رقم (05).

الجدول رقم (05): منظور العملاء في الجامعات الحكومية.

الأهـــــــــداف الاستراتيجية	المؤشرات	المبادرات
❖ **تعزيز وتنمية معارف الطلبة)**	■ **نتائج أداء الطلبة (معدلات التخرج).**	✓ تطوير نظام لتقييم مستوى التكوين لدى الطلبة. ✓ اعتماد نظم تشجيعية للمتفوقين.
❖ **فرص تعليمية دائمة**	■ **عدد التخصصات في الدراسات العليا.**	✓ فتح تخصصات في الدراسات العليا لإكمال الدراسة.
❖ **وضعية جيدة للطالب بعد التخرج**	■ **نسبة الخريجين أصحاب المشاريع الفردية.** ■ **معدل توظيف الخريجين.**	✓ إقامة مركز خاص لمتابعة تطور المسار المهني للخريجين. ✓ إقامة ملتقى توظيف بغرض تعريف سوق العمل بالشهادات الجامعية التي تمنحها. ✓ استطلاع آراء أصحاب العمل عن مستوى الخريجين.
❖ **بناء سمعة جيّدة محليا وعالميا**	■ **عدد المؤتمرات الدولية المنظّمة.** ■ **مركز الجامعة في التصنيف العالمي.**	✓ تنظيم مؤتمرات دولية تعالج القضايا الدولية المعاصرة. ✓ إنشاء مراكز خاصة مهمتها تحسين صورة الجامعة وتوفير الإحصائيات اللازمة للهيئات المكلفة بترتيب الجامعات.

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال عرض المحاور الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن للجامعات الحكومية نلاحظ الترابط بين أهداف كل محور، فالمحور المالي الذي يهدف إلى توفير الأموال والموارد لتمويل نشاطات المؤسسة ، والذي نجده يؤثر في المحور المتعلق بالتعلم والنمو من حيث توفير الأموال وضمان تدريب الموظفين والأساتذة وتوفير التكنولوجيات الحديثة في الإدارة والتدريس، كما أن تأهيل الأساتذة وتطوير مهاراتهم وتوظيف التكنولوجيات الحديثة يؤدي حتما إلى إنتاج بحوث جيدة ونوعية أفضل من التعليم، وهذا ما يسمح تعزيز وتنمية المعارف وتحقيق وضعية جيدة للطلبة بعد التخرج، و الشكل رقم (01) يوضح علاقات السبب والنتيجة بين الأهداف فيما يسمى بالخريطة الاستراتيجية للجامعات الحكومية.

الخاتمة:

إن التطور الكبير الذي شهده العالم أدى إلى زيادة الضغط على قطاع التعليم العالي، وإثقال كاهله بالمسؤوليات الجسيمة المتعلقة بالنهوض بالأمة فكريا وتلبية احتياجاتها، فالجامعات كغيرها من المنظمات الأخرى تواجه تحديات عدة مرتبطة بإفرازات العولمة والانفجار المعرفي والتكنولوجي وتطور أساليب التدريس و زيادة الطلب على التعليم و ارتفاع تكاليف تمويله، بالإضافة إلى تأهيل الطلبة وإعدادهم لسوق العمل وتنمية مهاراتهم وقدراتهم للتكيف مع متغيرات

الحياة. ولقد ساهمت كلا من عمليتي تدويل التعليم العالي و ظهور التصنيفات المتعلقة بترتيب الجامعات في التأثير على أداء الجامعات التي راحت تسعى جاهدة إلى تحسين ترتيبها الدولي من خلال استقطاب أفضل الكفاءات والقدرات لتحقيق مكانة أفضل ومراتب أرقى بين الجامعات المنافسة، غير أن الرهان الكبير الذي مازالت تعاني منه مؤسسات التعليم العالي يتعدى عملية قياس الأداء إلى تطويره وتحسينه، ولهذا وجب تطبيق أدوات تسيير حديثة على غرار بطاقة الأداء المتوازن التي تساعد على تحسين أداء الجامعات و توفر لغة مشتركة للتفكير الاستراتيجي و إطارا للحوار والتعاون.

قائمة المراجع:

1. بسمان فيصل محجوب، جامعتنا والعولمة، مجلة بحوث مستقبلية ،العدد الخامس، مركز الدراسات المستقبلية ، جمهورية العراق-الموصل- كانون الثاني،2002.
2. جواد كظم لفتة، الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي، الطبعة الأولى 2011 م-1432 هـ ، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.
3. سعيد الصديقي، الجامعات العربية وتحدي التصنيف العالمي: الطريق نحو التميز ، دورية رؤى استراتيجية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المجلد الثاني العدد 06 إبريل 2014.
4. هاني حامد الضمور و حمزة نبيه الشمايلة، التوجه التسويقي لدى مؤسسات التعليم العالي الأردني" دراسة تحليلية ميدانية "، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3،العدد،عمان ،2007.

1. *A.Gibb, A-R.Hofer and M.Klofsten, The entrepreneurial higher education institution,* A review of the concept and its relevance today, at site web: https://heinnovate.eu/.../heinnovate_concept_note_ju.
2. Binden W, Mziu H, & Suhaimi M, Employing the Balanced Scorecard (BSC) to Measure Performance in Higher Education – Malaysia, International Journal of Information and Communication Technology Research, Vol 4 No. 1,Iran, January 2014.
3. Binden W, Mziu H, & Suhaimi M, Employing the Balanced Scorecard (BSC) to Measure Performance in Higher Education – Malaysia, International Journal of Information and Communication Technology Research, Vol 4 No. 1, January 2014.
4. Jin Yang, Chripa Schneller and Stephen Roche, The Role of Higher Education in Promoting Lifelong Learning, UIL Publication Series on Lifelong Learning Policies and Strategies: No. UNESCO Institute for Lifelong Learning,2015 available at site web: http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002335/233592e.pdf.
5. Paul R. Niven, Balanced Scorecard Step-by-Step Maximizing Performance and Maintaining Results, John Wiley & Sons, Inc., Hoboken New Jersey,2002.
6. Philip G. Altbach, Liz Reisberg and Laura E. Rumbley, Trends in Global Higher Education: Tracking an Academic Revolution ,A Report Prepared for the UNESCO 2009 World Conference on Higher Education.
7. QS World University Rankings: Methodology, http://www.topuniversities.com/university-rankings-articles/world-university-rankings/qs-world-university-rankings-methodology.
8. R.S,Kaplan et D.P.Norton. Le Tableau de Bord Prospectif Pilotage Stratégique : Les 4 Axes Du Succès, Traduit de l'américain par M. Sperry, ed :Organisation,2001.
9. Shanghai Academic Ranking of world Universities,

http://www.shanghairanking.com/ARWU-Methodology-2011.html.
10. UNESCO, Vers un agenda 21 pour l'enseignement supérieur, Défis et tâches dans la perspective du XXIe siècle à la lumière des Conférences régionales, Conférence mondiale sur l'enseignement supérieur L'enseignement supérieur au XXIe siècle ,Vision et actions, Paris, 5-9 octobre 1998.disponible au site web :http://www.unesco.org/education/educprog/wche/principal/ag-21-f.html.

obeikan.com

التحفيزات الجبائية كآلية لترقية التشغيل في الجزائر

أ.د.فريد كورتل
أ.دموش وسيلة
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة

ملخص:
نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التحفيزات الجبائية والتي تعتبر من بين الآليات التي تستخدمها الحكومة من أجل بعث النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار من خلال تخفيف العبء الضريبي الذي غالبا ما يحول دون تحقيق تراكم رأسمالي معتبر يسمح بخلق مشاريع جديدة وتوسيع القائم منها، وقد أقر المشرع الجزائري منذ أكثر من عشرية من الزمن، وفي إطار جملة من الإصلاحات مجموعة من التحفيزات الجبائية مست كل القطاعات الاقتصادية ومنها سوق العمل ، الذي يعد مجالا هاما يظهر السياسة الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة في كل دولة، وكان الهدف من هذه التحفيزات تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على إنشاء المؤسسات، والعمل على خلق المزيد من فرص العمل والحفاظ على المناصب الموجودة، وهو ما يساعد على تخفيض معدل البطالة، وقد خلصت الدراسة إلى أن النتائج المحققة في هذا الإطار تبقى بعيدة عن الأهداف المرجوة من منح هذه التحفيزات الجبائية.

الكلمات المفتاحية: التحفيزات الجبائية، سوق العمل في الجزائر، مناصب العمل، معدل البطالة.

Résumé :
Cette étude vise à mettre la lumière sur l'importance des incitations fiscales qui sont considérées comme l'un des mécanismes utilisés par le gouvernement pour stimuler l'activité économique et encourager l'investissement, en en réduisant le fardeau fiscale, qui souvent défavorise un cumul immense du capital servant à créer des nouveaux projets et élargir ceux existants. Le législateur algérien a agréé depuis plus qu'une décennie et dans un cadre de réformes, un ensemble d'incitations fiscales qui ont touché tous les secteurs économiques, y compris le marché du travail, qui est révélée la politique économique et sociale adoptées dans chaque pays. Notons bien que l'objectif ciblé de ces d'incitations était l'encouragement des investisseurs locaux et étrangers à la création des entreprises, de nouvelles occasions de travail et l'entretien des postes présents, ce qui mène à la diminution du taux de chômage et l'amélioration de la situation générale du marché de travail. Enfin, cette étude affirme que les résultats obtenus dans ce cadre restent loin des objectifs visés par l'octroi de ces incitations fiscalités.

Mots clés : incitations fiscales, marché algérien du travail, postes de travail, taux de chômage.

1- مقدمة:

عرفت الجزائر تغيرات كثيرة على جميع الأصعدة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية خاصة منذ الأزمة البترولية لسنة 1986، أين بدأت الجزائر في تطبيق جملة من الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية الداعية للانفتاح الاقتصادي وتراجع دور الدولة في الاقتصاد وتشجيع عمليات الخوصصة في كل القطاعات، وكنتيجة إيجابية فقد ساهمت هذه الإصلاحات في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لدرء سلبياتها التي طالت الجانب الاجتماعي، وقد تجلى ذلك في تدني مستويات المعيشة وتفشي الفقر بسبب تسريح العمال بعد عمليات الخوصصة التي تعاقبت عليها الكثير من المؤسسات، مما أدى إلى الارتفاع المتزايد في معدلات البطالة و التي بلغت أعلى مستوياتها نهاية التسعينات بحوالي 30 %.

وبالرغم مما سبق، فقد دأبت الجزائر على إتباع منهجية الإصلاحات، خصوصا مع الراحة المالية التي دعمتها العوائد النفطية الكبيرة بداية الألفية الجديدة، والتي كانت حافزا مهما لوضع وتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية، سعيا منها إلى تحسين مجمل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها معدلات البطالة؛ إذ حاولت تحسين مناخ الأعمال وتوفير بيئة مناسبة وتقديم الدعم اللازم للمستثمرين لتشجيعهم على المحافظة على مناصب العمل القائمة واستحداث المزيد منها. وتعتبر التحفيزات الجبائية أو الضريبية من أهم أشكال الدعم المقدم، والتي تتمحور حولها إشكالية هذه الدراسة التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

كيف ساهمت التحفيزات الجبائية في استحداث مناصب الشغل في الجزائر؟

- **التساؤلات الفرعية**: وتندرج تحت هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية:
- ما المقصود بالتحفيزات الجبائية وما أنواعها؟
- ما هو واقع سوق العمل في الجزائر؟
- هل قدمت التحفيزات الجبائية التي أقرها المشرع الجزائري الدعم اللازم في مجال التشغيل؟ هل حققت الجزائر ما كانت تصبو إليه من التحفيزات الجبائية في مجال التشغيل؟
- **الفرضيات:**
- يعاني سوق العمل من انتشار البطالة خاصة بين الشباب حاملي الشهادات الجامعية؛
- قدمت الجزائر الكثير من التحفيزات الجبائية لتشجيع الاستثمار و خلق مناصب الشغل.
- **أهمية الموضوع:**

تبرز أهمية الموضوع من أهمية متغيرات الدراسة، فسوق العمل يعتبر مرآة عاكسة للحالة الصحية للاقتصاد، فأي اختلال في الاقتصاد يتجلى في سوق العمل في شكل بطالة ، ونظرا لخطورة هذه الأخيرة فالدولة الجزائرية وغيرها من دول العالم تسعى جاهدة للتخفيف من حدتها و تعتبر التحفيزات الجبائية أحد الأدوات المستخدمة في الحفاظ على المناصب القائمة إضافة إلى خلق مناصب جديدة.

- **أهداف الموضوع:**

تهدف الدراسة إلى إبراز مختلف التحفيزات التي قدمتها الحكومة الجزائرية سواء للمؤسسات أو للمستثمرين الجزائريين أو الأجانب، وهذا لتشجيعهم على استحداث مناصب عمل جديدة من جهة و المحافظة على المناصب القائمة من جهة أخرى، كما سعينا إلى إبراز نتائج هذه التحفيزات في سوق العمل الذي يعاني من شبح البطالة خاصة لدى حاملي الشهادات و الشباب.

- منهجية الدراسة:
في الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى المنهج التاريخي، وهذا من خلال إبراز أهم تطورات سوق العمل من حيث معدلات التشغيل و البطالة و مناصب الشغل المستحدثة، كما تم التطرق إلى أهم التحفيزات المقدمة من أجل تشجيع خلق المزيد من مناصب الشغل.

2- ماهية التحفيزات الجبائية:

2-1- مفهوم الحوافز الضريبية أو الجبائية: هناك عدة مصطلحات تطلق على التحفيز الضريبي وهي الحث الجبائي أو الضريبة الحافزة، وهي تشير إلى مجموعة الإجراءات والترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم بقيمة نقدية، تمنحها الدولة للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب لكامل الاستثمارات أو بعضها[1]، كما قد تمنحها لمؤسسات قائمة وهذا من أجل تحقيق جملة من الأهداف يمكن إدراجها فيما يلي:[2]

- **الجانب الاقتصادي:** تهدف سياسة التحفيز إلى بعث حركية النشاط الاقتصادي وتنمية الاستثمار، حيث تعمل الحوافز الجبائية على تشجيع تراكم رؤوس الأموال بتخفيض العبء الضريبي ومن ثم حجم التكاليف، كما تهدف إلى تحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج وتخفيض تكلفة اليد العاملة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تخفض من تكلفة الاستثمار ومن ثم إمكانية منافسة السلع الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج المحروقات؛

- **الجانب الاجتماعي :** أما في هذا الجانب فهي تهدف إلى تشجيع المشاريع التي توفر مناصب الشغل وبالتالي تساهم في امتصاص البطالة، كما تساهم في تحقيق التوازن الجهوي من خلال توجيه الاستثمارات نحو المناطق المحرومة والأنشطة ذات الأولوية في المخطط الوطني للتنمية.

2-2- أنواع الحوافز الضريبية :

2-2-1- الإعفاءات الضريبية : الإعفاء الضريبي هو إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين فيما يخص مبلغ الضرائب واجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعه الجغرافي ونطاقه، كما قد يكون هذا الإعفاء جزئيا أو كاملا، وتتراوح مدة الإعفاء بين سنتين وخمس سنوات وقد تصل إلى 15 سنة في بعض الدول[3] وهناك نوع من الإعفاءات الضريبية التي تأخذ شكلا مؤقتا؛ إذ تشير إلى الإعفاء من دفع الضريبة لفترة معينة، هذا النوع من الإعفاء يعد الأكثر انتشارا في الدول النامية، لكن بالرغم من بساطة إدارتها إلا أن هناك العديد من المآخذ عليها[4]:

-هذه الإعفاءات تفيد المستثمر الذي يتوقع تحقيق أرباح كبرى، في حين أن غياب هذه الحوافز ما كان ليؤثر على عزمه على الاستثمار؛

-تمثل هذه الإعفاءات حافزا قويا للتهرب الضريبي، حيث يمكن للمشاريع الخاضعة للضريبة أن تدخل في علاقات اقتصادية مع المشاريع المعفاة لتحويل أرباحها من خلال التسعير القائم على

---

[1] معيفي لعزيز، دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد 2011/02، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية، ص 53.

[2] نفس المرجع السابق، ص 57.

[3] طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 317.

[4] عمرو هشام محمد، السياسة الضريبية المحلية في ظل العولمة (مع إشارة خاصة لبلدان جنوب شرق آسيا)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13/ عدد 45، سنة 2007، ص 06.

التحويلات المتبادلة، كدفع سعر مبالغ فيه مقابل السلع المشترات من الشركة الأخرى ثم استرداده في صورة تسديدات مستترة؛

– هناك فرص لتحايل المستثمرين على فترة الإعفاء وتمديدها، وذلك من خلال تحويل المشروع الاستثماري القائم إلى مشروع جديد؛

– هذا الإعفاء يجذب المشاريع الصغيرة التي عادة ما تكون غير ذات نفع كبير للبلاد.

2-2-2- التخفيضات الضريبية: هي تقليص يمس قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، أي يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناءا على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

2-2-3- المعدلات التمييزية: وتشير إلى تصميم جدول للأسعار الضريبية يحتوي على عدد من المعدلات ترتبط بنتائج محددة لعمليات المشروع، حيث ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع أو مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية، فتزداد المعدلات تدريجيا كلما انخفضت نتائج عمليات الاستثمار والعكس صحيح[5].

2-2-4- الاعتمادات الضريبية: يتميز هذا النوع من الحوافز بكونه يركز على تشجيع أنواع معينة من الاستثمارات، كما أن تكلفة إدارتها تتميز بقدر أكبر من الشفافية وسهولة المراقبة، و إحدى الطرق الفعالة في إدارة الاعتمادات الضريبية هي تحديد قيمة الاعتماد الضريبي للشركة المؤهلة وإيداع هذا المبلغ في حساب ضريبي خاص على هيئة قيد محاسبي، وتعامل الشركة في كل الجوانب الأخرى كأي ممول ضريبي عادي بحيث تخضع لكل اللوائح الضريبية المعمول بها، لكن في ما يخص التزاماتها المتعلقة بضريبة الدخل فتدفع من الاعتمادات المحسوبة من حسابها الضريبي، و يؤخذ على هذا النوع من الحوافز أنها تميل إلى تشجيع الأصول الرأسمالية قصيرة الأجل، بحيث يتم توفير المزيد من الإعفاءات و الاعتمادات في كل مرة يتم فيها استبدال أحد الأصول، إضافة إلى محاولة الشركات المؤهلة أن تستغل النظام من خلال بيع وشراء ذات الأصول للمطالبة باعتمادات و إعفاءات متعددة، وقد تعمل كوكيل مشتريات لشركات غير مؤهلة للحصول على مثل هذه الحوافز[6].

2-2-5- الإهلاك المعجل: هذا الشكل من الحوافز ينطوي على أقل قدر من العيوب المرتبطة بالإعفاءات الضريبية وجميع المزايا التي توفرها الاعتمادات الضريبية.

3- التحفيزات الجبائية في الجزائر:

لقد استفادت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من جملة من التحفيزات الجبائية التي أقرها المشرع الجزائري قصد تسهيل القيام بمختلف أنشطتها الاقتصادية، وتمكينها من دخول عالم الأعمال بخطى واثقة، وقد استفادت العديد من المؤسسات من هذه التحفيزات بغض النظر عن نوعها أو أهدافها أو القطاع المنتمية إليه، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

3-1- التحفيزات الجبائية لفائدة المؤسسات:

– تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقامة والمنتجة في ولايات الجنوب والهضاب العليا والمستفيدة من الصندوق الخاص لتنمية الجنوب الكبير والصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، من تخفيض في مبلغ الضريبة على أرباح الشركات المستحقة على أنشطتها المتعلقة بإنتاج المواد والخدمات المقدمة على مستوى هذه الولايات، ويقدر هذا التخفيض بـــ

[5] طالبي محمد، مرجع سابق، ص ص 317-318.

[6] عمرو هشام محمد، مرجع سابق، ص 07.

15% لفائدة ولايات الهضاب العليا، 20 % لفائدة ولايات الجنوب، وللإشارة فإنه تستثنى المؤسسات العاملة في مجال المحروقات من هذا الإجراء[7]؛

– تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50 % على الاستثمارات المتواجدة في إليزي و أدرار و تمنراست لمدة خمس سنوات، إضافة إلى تقليص النسبة العادية للضريبة على أرباح الشركات من 25 % إلى 19 % بالنسبة لبعض النشاطات الإنتاجية والسياحية[8]؛

– تستفيد من تخفيض في **الضريبة على الدخل الإجمالي أو من الضريبة على أرباح الشركات** تبعا للحالة، المؤسسات التي تنشئ وتحافظ على مناصب عمل جديدة، يحدد هذا التخفيض في الضريبة بنسبة 50 % من مبلغ الأجور المدفوعة بعنوان مناصب الشغل المنشأة والمحافظ عليها، وفي حدود 5 % من الربح الخاضع للضريبة دون أن يفوق هذا التخفيض مبلغ مليون دينار (1.000.000دج) بالنسبة للسنة المالية الجبائية، ويطبق هذا التخفيض لمدة أربع سنوات اعتبارا من الفاتح جانفي 2007، ويتعين على المؤسسات الراغبة في الاستفادة من الامتياز المذكور أعلاه أن تصرح لفائدة الإدارة الجبائية عن عدد مناصب الشغل المنشأة في أجل أقصاه 31مارس من كل سنة، وتسلم شهادات الانخراط في الضمان الاجتماعي للعمال الجدد[9]؛

– تمدد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات من ثلاث إلى خمس سنوات، لفائدة المؤسسات التي تستحدث أكثر من مئة منصب شغل عند انطلاق النشاط[10]؛

– يستفيد من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشر سنوات الحرفيون التقليديون وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي فني[11]؛

– يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من الإعفاء أو التخفيض في الضريبة على أرباح الشركات، في إطار نظام دعم الاستثمار، إعادة استثمار حصة من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل أربع سنوات ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها لنظام تحفيزي، ويجب أن تنجز إعادة الاستثمار بالنسبة لعنوان كل سنة مالية أو بعنوان عدة سنوات مالية متتالية، وفي حالة تراكم السنوات المالية، يحسب الأجل المذكور أعلاه ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية الأولى، وتطبق هذه الأحكام على النتائج المحققة خلال السنوات المالية لسنة 2008 وما يليها، وكذا النتائج مؤجلة التخصيص إلى غاية صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2008، ويترتب على عدم احترام هذه الأحكام إعادة استرداد التحفيز الجبائي مع تطبيق غرامة جبائية نسبتها30 %[12]؛

– يطبق على **الأرباح المعاد استثمارها** تخفيض نسبته 30 % فيما يخص تحديد الدخل الواجب إدراجه في أسس الضريبة على الدخل الإجمالي وفقا للشروط الآتية[13]:

- يجب إعادة استثمار الأرباح في الاستثمارات الاهتلاكية (المنقولات أو العقارات) باستثناء السيارات السياحية التي لا تشكل الأداة الرئيسية للنشاط خلال السنة المالية لتحقيقها أو خلال

---

[7] الجريدة الرسمية، العدد 83، المؤرخة في 29 ديسمبر 2003، ص 05.
[8] التدابير المتخذة لفائدة التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي، وزارة المالية، ديسمبر 2010.
[9] الجريدة الرسمية، العدد 86، المؤرخة في 27 ديسمبر 2006، ص 20.
[10] التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، وزارة المالية، ديسمبر 2010.
[11] الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخ في 20 يوليو سنة 2011، ص 04.
[12] الأمر رقم 08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة الرسمية، العدد 42، المادة 62، المؤرخ في 2008/07/27، ص 03.
[13] الجريدة الرسمية، العدد 80، المؤرخ في 30 ديسمبر 2010، ص 04.

السنة المالية الموالية، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على المستفيدين من هذا الامتياز اكتتاب التزام بإعادة الاستثمار دعما لتصريحاتهم السنوية؛

- للاستفادة من هذا التخفيض يجب أن يمسك المستفيدون محاسبة منتظمة، وفضلا عن ذلك يجب أن يبيّنوا بصورة وجيزة في التصريح السنوي نتائج الأرباح التي يمكنها الاستفادة من التخفيض وإلحاق قائمة الاستثمارات المحققة مع الإشارة إلى طبيعتها وتاريخ دخولها في الأصول وكذا سعر كلفتها؛
- يجب على الأشخاص في حالة التنازل أو وقف التشغيل الذي حدث في أجل أقل من خمس سنوات ولم يتبع باستثمار فوري، أن يدفعوا لقابض الضرائب مبلغا يساوي الفرق بين الضريبة المفروض دفعها والضريبة المسددة في سنة الاستفادة من التخفيض و تطبق على الحقوق الإضافية المفروضة على هذا النحو زيادة قدرها 5 %، كما تؤسس ضريبة تكميلية ضمن نفس الشروط في حالة عدم احترام الالتزام مع زيادة قدرها 25 %.

2-3- التحفيزات الضريبية لتشجيع الاستثمار :

لقد حددت الدولة مجالات الاستثمار التي يمكن أن تستفيد من التحفيزات الجبائية في الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات، الاستثمار في إطار منح الامتياز أو الرخص، أما عن أشكال الاستثمارات فقد تم تحديدها في إنشاء نشاطات جديدة منمية للقدرات والمعدة للتأهيل أو الهيكلة، المساهمة في إطار رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية، استعادة النشاطات الاستثمارية في إطار الخوصصة، أما فيما يخص التحفيزات الجباية الممنوحة للمستثمرين فإنه يتم تقديمها على مستويين، منها ما يتعلق بمرحلة إنجاز المشروع وأخرى باستغلال المشروع:

- التحفيزات الممنوحة للمستثمرين في المراحل الأولى لإنجاز المشروع[14] :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة من المزايا والمستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛

-تطبيق حق التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 2 ‰، فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- الامتيازات الجبائية في مرحلة بعد الاستغلال[15]:

-الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الرسم على النشاط المهني؛

- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار؛

- منح تحفيزات ومزايا إضافية من شأنها تسهيل وتحسين الاستثمار كتأجيل العجز وآجال الاستهلاك.

---

[14] الجمهورية الجزائرية، الأمانة العامة للاستثمار، قانون الاستثمار، 2007، ص ص 04-05.

[15] نفس المرجع السابق، ص 05.

3-3- التحفيزات الجبائية الممنوحة للشباب في إطار وكالات التشغيل:

– تستفيد الاستثمارات المنجزة من طرف الأفراد المؤهلين للاستفادة من نظام دعم إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات والمسير من طرف **الصندوق الوطني للتامين عن البطالة** من المزايا التالية[16]:

-تطبيق المعدل المخفض 5 % من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للتجهيزات والخدمات الداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار والموجهة للأنشطة الخاضعة لهذا الرسم؛

-الإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة لكل الاقتناءات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار المعني.

أما الامتيازات أو **التحفيزات الجبائية الممنوحة في مرحلة الاستغلال** فهي[17]:

-الإعفاء من الرسم على الدخل الإجمالي أو من الرسم على أرباح الشركات (IBS أو IRG)؛

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP)؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات المبنية.

– تستفيد من **الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي** لمدة خمس سنوات بالنسبة للمستثمرين في النشاطات أو المشاريع المؤهلة للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر[18]؛

– تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، من إعفاء كلي من **الضريبة على الدخل الإجمالي** لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال، ترفع مدة الإعفاء إلى ست سنوات إذا كانت النشاطات الممارسة في منطقة يجب ترقيتها، وذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال؛ وتمدد فترة الإعفاء هذه بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة[19]، ويترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة سحب الاعتماد أو المطالبة بالحقوق والرسوم مستحقة التسديد[20]؛

– تعفى من **الرسم العقاري على الملكيات المبنية**[21] : البنايات وإضافة البنايات المستعملة في النشاطات التي أسسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ إنجازها، وتكون مدة الإعفاء ست سنوات إذا ما أقيمت هذه البنايات وإضافة البنايات في مناطق يجب ترقيتها؛

– تعفى من **رسم نقل الملكية** الاقتناءات العقارية التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة قصد إنشاء نشاطات صناعية؛

---

[16] الجريدة الرسمية، عدد 83، ص 24.
[17] الجريدة الرسمية، العدد 81، المؤرخ في 14 ديسمبر 2005، ص ص 07-09.
[18] الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ في 31 ديسمبر 2008، ص 04.
[19] الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخة في 20 يوليو سنة 2011، ص ص 04-05.
[20] الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 31 ديسمبر 2009، ص 05.
[21] نفس المرجع السابق، ص 06.

– تعفى من جميع **حقوق التسجيل**، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة؛

– يستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء أو التوسيع، عندما تقوم بها مؤسسات تمارس نشاطات أنجزها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ولا تستفيد السيارات السياحية من هذا الحكم إلا إذا كانت تشكل الأداة الرئيسية في النشاط؛

– تستفيد النشاطات التي أسسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب أو الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، من تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، حسب الحالة، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كما يأتي:

- تخفيضا قدره 70% في السنة الأولى من الإخضاع الضريبي؛
- تخفيضا قدره 50 % في السنة الثانية من الإخضاع الضريبي؛
- تخفيضا قدره 25 % في السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

كما تستفيد من هذه التخفيضات للمرحلة المتبقية، النشاطات المذكورة أعلاه التي استفادت من الإعفاء ولازالت جارية في السنوات المعنية بالتخفيض دون إمكانية المطالبة باسترداد ما دفعه.[22]

4- آثار التحفيزات الجبائية على سوق العمل في الجزائر:

يعد سوق العمل من المؤشرات الهامة لتحديد سلامة وعافية الاقتصاد، والجزائر من الدول التي عانت لسنوات طويلة من شبح البطالة الذي أرهق كاهلها خاصة في فترة التسعينات، أين وصلت معدلاتها 30 %، لكن هذا الوضع تغير تدريجيا، بحيث بدأت تسجل تراجعا مهما منذ بداية عام 2000 ليصل إلى حدود 11 % سنة 2012، وقد اقترن هذا بتحسن في معدلات التشغيل وتحسن الوضعية العامة لسوق العمل، هذا التحسن الذي كان سببه الجهود المبذولة من طرف الدولة التي وفرت الظروف الملائمة وهيئت الأرضية المناسبة لخلق الكثير من مناصب الشغل، وفي هذا الإطار نجد أن التحفيزات الجبائية الممنوحة سواء للمؤسسات أو المستثمرين كانت من أهم العوامل التي ساهمت في تحسين بيئة الأعمال واستحداث العديد من مناصب الشغل.

4-1- واقع سوق العمل في الجزائر: إن النظرة الإجمالية لسوق العمل تشير إلى تسجيل الجزائر نتائج قياسية فيما يخص معدلات البطالة، التي انخفضت بحوالي 19,09 نقطة من 28,98 **%** إلى 11 **%** بين سنتي 2000 و2012، لكن بالرجوع إلى توزيع العاطلين حسب الوسط فإن الإحصائيات تشير إلى أن هناك ارتفاعا في معدل البطالة في الحضر مقارنة بالريف، حيث قدر متوسط معدل البطالة في الحضر بـ 64,85 % خلال الفترة 2003-2008، بينما قدر متوسط معدل البطالة في الريف بـ 35,14 % خلال نفس الفترة، وقد سجل أكبر عدد للعاطلين عن

[22] الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخة في 20 يوليو سنة 2011، ص ص 04-07.

العمل في الريف بـ 3578209 عاطل سنة 2006، في حين وصل عددهم إلى 3302000 سنة 2012، لكن يبقى دائما عدد العاطلين في الريف أقل من الحضر الذي سجل أكبر قيمة بـ 7749000 عاطل سنة 2008، ووصل عددهم إلى 6297000 عاطل سنة 2012، ويفسر هذا بالاختلال في توزيع السكان بين الحضر والريف إلى جانب الهجرة نحو المدن.

أما من حيث الجنس فقد سجلت البطالة بين الذكور نسبا مرتفعة مقارنة بالإناث؛ بحيث انتقل عدد العاطلين من 2510863 عاطل إلى 125300 عاطل بين 2000 و2012 بالنسبة للذكور، في حين انتقل من 797083 عاطل إلى 586400 عاطل في نفس الفترة بين الإناث، مع تسجيل زيادات وصلت أقصاها سنة 2011 بعدد 1561000 عاطلة عن العمل.

وتحيط الإحصائيات كذلك بعامل مهم آخر وهو العمر، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الفئات الأكثر معاناة من شبح البطالة هي فئة الشباب، إذ يمثل الأفراد ما بين 20 و30 سنة حوالي 60 % من الفئة العاطلة (متوسط معدلات البطالة)، أي حوالي 6544955 شاب عاطل عن العمل إنتاجيتهم الحدية صفر، وهذا يمثل خسارة كبيرة للاقتصاد الوطني، أما من حيث المستوى التعليمي فقد مثل خريجي الجامعات نسبة كبيرة من عدد العاطلين عن العمل.

بالرجوع إلى **الفئة المشتغلة**، فقد سجل عدد المشتغلين زيادة انتقلت من 6179922 عامل إلى 10788000 بين 2000 و2012، أي بزيادة بـ 74,56 %، والجدول الموالي يبين تطور الفئة المشتغلة و معدل التشغيل:

جدول رقم (1): تطور الفئة المشتغلة خلال الفترة 2000-:2012

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007
نسبة التشغيل%	30,5	29,8	30,4	34,7	34,7	37,2	35,3
عدد المشتغلين	6179922	6228772	6684656	7798000	8044000	8869000	8594000

2008	2009	2010	2011	2012
37	37,2	37,6	36	**37.4**
9145000	9472000	9735000	9599000	**10170000**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

و تتركز هذه العمالة بأكثر من 50 % في قطاع الخدمات، وحسب آخر الإحصائيات (2012) فقد سجل قطاع الخدمات نسبة عمالة جاوزت 60 % من إجمالي اليد العاملة يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 16.35 % ثم الصناعة ب 13,12% وأخيرا الفلاحة بحوالي 9 %. أما توزيع العاملين حسب المهن فتشير الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء إلى: فيما يخص مساهمة **مساعدي الأسر** من إجمالي اليد العاملة فهي منخفضة حيث لم تتجاوز نسبتهم 10 % خلال الفترة 2000-2008، وفي سنة 2009 قدرت نسبتهم بـ 5 % بعدد 473000 عامل، ثم شهدت تراجعا مستمرا ليستقر عددهم عند 217000 سنة 2012، أما بالنسبة **لأرباب العمل والأحرار** فقد زاد عددهم لينتقل من 1673670 عامل سنة 2000 إلى 2655000 عامل سنة 2008 بزيادة سنوية تقدر في المتوسط بـ 9,08 %، وقد استمر عدد

العمال الأحرار وأرباب العمل في الارتفاع حتى بلغ 2882000 عامل سنة 2012، أما فيما يخص **الأجراء غير الدائمين** فقد سجل ارتفاع تدريجي انتقل من 19,5% من اليد العاملة لسنة 2000 إلى 30,8 % سنة 2008 وقدرت الزيادة السنوية في المتوسط بـ 13,37% وهي الأعلى مقارنة بباقي المهن، وبالأعداد فقد انتقل عدد العمال من 1785000 عامل سنة 2004 إلى 3396000 عامل سنة 2012، وهذا بزيادة قدرها 8,2 % في المتوسط (خلال الفترة من 2004-2012).

أما نسبة **الأجراء الدائمين** من إجمالي العمالة فقد سجلت انخفاضا تدريجيا حيث كانت تمثل 48 % من اليد العاملة سنة 1997 لتنخفض إلى 46,7 % سنة 2000 ثم إلى 34,96 % سنة 2008، ثم إلى 33,1 % سنة 2009، وقدرت نسبة الزيادة بـ 3,38 % في المتوسط خلال الفترة من 2004-2012، وهي تعتبر الأضعف مقارنة بباقي المهن.

فيما يخص توزيع العاملين بين القطاع العام والخاص، فقد مثل عدد العمال في القطاع الخاص حوالي ضعف العمال في القطاع العام وهذا من ما بين 2004-2010.

إن التحسن المسجل في سوق العمل يرجع أساسا إلى مناصب العمل المستحدثة في إطار برامج التشغيل والمؤسسات، بحيث:

– سجلت خلال الفترة 2000 إلى 2012 زيادة مستمرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث انتقل عددها من 177365 مؤسسة سنة 2000 إلى 700000 مؤسسة سنة 2012، أي بزيادة قدرها 294,66 %؛

– إجمالي المشاريع الاستثمارية (محلية وأجنبية) المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بلغت حوالي67808 مشروع بين 2000 و2012، يعود النصيب الأكبر منها لقطاع الخدمات بـ 46847 مشروع، أما فيما يخص مناصب الشغل المستحدثة خلال نفس الفترة فقد قدرت بـ 940.832 منصب عمل كان أهمها في قطاع الخدمات بـ 362.847 يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 248.207 منصب ثم قطاع الصناعة بـ 244.225 وأخيرا قطاع الزراعة بـ 28.933 منصب عمل[23].

– حسب الإحصائيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل (ANSEJ)، فقد تم تسجيل لغاية 2007/12/31 تمويل 86380 مشروع، الأمر الذي مكن من استحداث 243308 منصب شغل، وقد زادت المشاريع الممولة لتصل في مجموعها إلى 292186 مشروع، تم خلالها استحداث 710788 منصب عمل، والجدول الموالي يبين عدد المشاريع الممولة إضافة إلى مناصب الشغل المستحدثة بين 2007 و2012:

[23] محمد إبراهيم مادي، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000-2010)، رسالة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2012-2013، ص ص 199-200.

جدول رقم (2): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل

السنوات	إلى غاية 12/31/ 2007	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع
المشاريع الممولة	86380	10634	20848	22641	42832	65812	249147
مناصب الشغل المستحدثة	243308	31418	57812	60132	92682	129203	614555

المصدر: www.Ansej.org.dz

– تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة زيادة متواصلة يمكن إبرازها في الجدول الموالي:

جدول رقم (3) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين 2000-2012:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد المؤسسات	159507	179893	261863	288587	312956	342788	376767
نسبة تطور المؤسسات(%)	-	12.78	45.56	10.20	8.44	9.53	9.91
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
عدد المؤسسات	410959	519526	570838	607297	659309	711832	
نسبة تطور المؤسسات %)	9.07	26.41	9.87	6.38	8.56	7.96	

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

– أما بحسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقد تم بين 2002-2012 تعيين ما يقارب 35177 مشروع بحيث: تم التخلي عن 593 مشروع (2 %)، 2580 مشروع لم يتم انجازه (7 %)، في حين تم إنجاز 32004 بنسبة 91 %، وكنتيجة لذلك تم خلق 300000 منصب شغل، ومن بين المشاريع المنجزة كذلك نجد 410 مشروع استثماري أجنبي والذي أوجد 42959 منصب شغل، وللإشارة فإن نسبة 56 % من المشاريع الأجنبية المنجزة تعمل في القطاع الصناعي، تمكنت من استحداث 57 % من مناصب الشغل[24].

ويمكن توضيح توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط، من خلال الجدول الموالي:

[24] www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements/22.09.2013

جدول رقم(4): توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط:

القطاع	عدد المشاريع	عدد مناصب الشغل	نسبة مناصب الشغل(%)
النقل	18697	46079	15
BTPو الهيدروليك	5900	100991	34
الصناعة	3445	103660	35
الخدمات	2844	35147	12
الفلاحة	491	5139	2
الصحة	430	4582	2
السياحة	195	3517	1
التجارة	2	0	0

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

و خلال سنة 2012 قدر عدد الأجراء في المؤسسات العمومية بـ 47375 أجير موزع على 557 مؤسسة مشتغلة في كل القطاعات، والجدول الموالي يبين توزيع العاملين في المؤسسات العمومية لسنة 2012:

جدول رقم (5) : توزيع المؤسسات العمومية والعاملين على فروع النشاط الاقتصادي لسنة 2012:

القطاع	عدد الأجراء	عدد الأجراء (%)	عدد المؤسسات	عدد المؤسسات (%)
صناعة	20618	43,52	171	30,70
خدمات	12081	25,50	151	27,10
زراعة	8515	17,97	184	33,03
بناء و أشغال عمومية	4747	10,02	40	7,18
مناجم و محاجر	1414	2.98	11	1,97
المجموع	47375	100	557	100

المصدر: علوطي لمين، مرجع سابق، ص .

يتضح من خلال الجدول أن كلا من قطاعي الصناعة والخدمات قد استحدثا خلال سنة 2012: 43,52% و25,50 % من مناصب الشغل على التوالي، وهو ما يبرز الأهمية الكبيرة والدور البارز الذي يلعبه كلا القطاعين في استقطاب اليد العاملة، هذه الأخيرة التي يعتبر وجودها كثيفا ومتطلبا رئيسيا لنجاح كل قطاع منهما.

النتائج:

من خلال الدراسة تبين أن الجزائر قدمت العديد من التحفيزات الجبائية في مجال الاستثمار، فقد منحت تحفيزات جبائية لفائدة المؤسسات بهدف تشجيعها على الحفاظ على مناصب الشغل القائمة أو استحداث مناصب جديدة، ومنح تحفيزات ضريبية لتشجيع الاستثمار في المراحل الأولى لإنجاز المشروع و امتيازات جبائية في مرحلة بعد الاستغلال، كما تم تقديم تحفيزات للمشاريع

المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، وقد ساهمت هذه التحفيزات الجبائية المقدمة سواء للمؤسسات القائمة أو للمستثمرين في استحداث العديد من مناصب الشغل ، وهذا من خلال توفير الأرضية المناسبة لإنشاء مؤسسات جديدة و المحافظة على مناصب الشغل في المؤسسات ، لكن رغم ذلك فان مازالت الجزائر تعاني من شبح البطالة وخاصة فئة الشباب وحاملي الشهادات، كما أن مناصب الشغل المستحدثة في اغلبها مؤقتة و بهذا فان التحفيزات الجبائية المقدمة لم تحقق الأهداف المنشودة منها بعد.

التوصيات:

-ضرورة الشفافية في تطبيق التحفيزات لأن مشكل الشفافية سواء في توفير المعلومة أو في النتائج المترتبة عن تطبيق هذه التحفيزات يمثل العائق أمام تحقيق الاستفادة القصوى منها.

- يجب على المسؤولين السهر على التطبيق السليم و في التوقيت المناسب للتحفيزات، كما يجب التأكد من استفادة الفئات التي يعطيها القانون حق الاستفادة منها.
- ضرورة المتابعة المستمرة للمستفيدين من هذه التحفيزات، للتأكد من عدم الإخلال بقواعدها.
- يجب أن توجه هذه التحفيزات إلى خلق مشاريع ذات مناصب شغل دائمة ليس مؤقتة.
- ضرورة ربط التحفيزات الجبائية مع آليات سوق العمل .

المراجع:

معيفي لعزيز، دور المعاملة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي وتوجيهه في قانون الاستثمار الجزائري، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد 2011/02، جامعة عبد الرحمن ميرة- بجاية، ص 53.

طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، ص 317.

عمرو هشام محمد، السياسة الضريبية المحلية في ظل العولمة (مع إشارة خاصة لبلدان جنوب شرق آسيا)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 13/ عدد 45، سنة 2007، ص 06.

الجريدة الرسمية، العدد 83، المؤرخة في 29 ديسمبر 2003، ص 05.

التدابير المتخذة لفائدة التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي، وزارة المالية، ديسمبر 2010.

الجريدة الرسمية، العدد 86، المؤرخة في 27 ديسمبر 2006، ص 20.

التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، وزارة المالية، ديسمبر 2010.

الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخ في 20 يوليو سنة 2011، ص 04.

الأمر رقم 08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي 2008، الجريدة الرسمية، العدد 42، المادة 62، المؤرخ في 2008/07/27، ص 03.

الجريدة الرسمية، العدد 80، المؤرخ في 30 ديسمبر 2010، ص 04.

الجمهورية الجزائرية، الأمانة العامة للاستثمار، قانون الاستثمار، 2007، ص ص 04-05.

الجريدة الرسمية، عدد 83، ص 24.

الجريدة الرسمية، العدد 81، المؤرخ في 14 ديسمبر 2005، ص ص 07-09.

الجريدة الرسمية، العدد 74، المؤرخ في 31 ديسمبر 2008، ص 04.

الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخة في 20 يوليو سنة 2011، ص ص 04-05.

الجريدة الرسمية، العدد 78، المؤرخة في 31 ديسمبر 2009، ص 05.

الجريدة الرسمية، العدد 40، المؤرخة في 20 يوليو سنة 2011، ص ص 04-07.

محمد إبراهيم مادي، فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2000-2010)، رسالة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2012-2013، ص ص 199-200.

www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements/22.09.2013

obeikan.com

Hinterhuber, H. (2004): Strategische Unternehmensführung - Band I: Strategisches Denken, 7. Aufl., Berlin/New York: deGruyter.
Hinterhuber, H. (2004): Strategische Unternehmensführung - Band II: Strategisches Handeln, 7. Aufl., Berlin/New York: deGruyter.
Holme, R./ Watts, P. (2000): "Corporate Social Responsibility: Making good business sense", Geneva: World Business Council for Sustainable Development, 2006, 1-32.
Jones, T. M. (1980): "Corporate social Responsibility revisited, redefined", California Management Review, Vol. 22 (2), 59-67.
Maclagan, P. (1999): “Corporate Social Responsibility as a participative Process”, Business Tehics, Vol. 8 (1), 43-49.
Margolis, J. D./Walsh, J. P. (2003): “Misery Loves Companies: Rethinking Social Initiatives by Business”, in: Administrative Science Quarterly, Vol. 48, 268-305.
Maurer, M./ Sachs, S. (2005): "Implementing the Stakeholder View", Journal of Corporate Citizenship, Spring - Issue 17, 93-107.
Nunnally, R./ Marlowe, H. (1997): “Psychometric Theory”, London: Routledge.
Peters, T./ Waterman, R. (1982): “In Search of Excellence”, New York: Harper & Row.
Post, J. E./ Preston, L. E./ Sachs, S. (2002): "Managing the extended Enterprise: The new Stakeholder View", California Management Review, Vol. 45 (1), 6-28.
Tyrrell, A. (2006): "Corporate Social Responsibility - What's Your view?" Accountancy Ireland, Vol. 38 (1).
Valentine, S./ Barnett, T. (2003): “Ethics Code Awareness, perceived ethical Values, and organizational Commitment, Journal of Personnel Selling and Sales Management, Vol. 23 (4), 359-367.

Vogelsang, G./ Burger, C. (2004): Werte schaffen Wert, Berlin: Econ-Verlag.
Mosgaller, T., Putting Social Responsibility into Practice. The Journal for Quality & Participation, Cincinnati: Jan 2012. Vol. 34 Iss. 4; pg. 39, 2 pgs.

McPeak, C., Oianwen Demi Dai. Environmental Issues as a part of sustainability and how they impact financial performance. Journal of Global Business Issues. Burbank: Fall 2011. Vol. 5, Iss. 2; pg.49, 5 pgs.

value creation, i.e. cost reduction and increase of profits, even though they do not explain much of the variance.

In summary, this study makes a valuable contribution to a better understanding of the drivers of long-term economic value creation and competitive advantage of responsible and ethical behavior of business leaders. To deepen the understanding of the impact of value orientation on value creation, future research should include more stakeholders in models like the one presented in the paper.

References:

1- موسى القريوتي واخرون " دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية ، دراسة حالة شركة زين للاتصالات، مجلة دراسات – العلوم الادارية- جامعة اليرموك – المجلد رقم 41 العدد 1 سنة 2014م .

2- مقدم وهيبة " تقييم مدى استجابة منظمات الاعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية – دراسة تطبيقية " رسالة للحصول على درجة الدكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية والاداريو – جامعة وهران – الجزائر – 2014 م .

Brammer, S./ Millington, A./ Rayton, B. (2006): "Do CSR Policies affect Employees' Commitment to their Organization", www.peoplemanagement.co.uk.

Deal, T./Kennedy, A. (1982): “Corporate Cultures”, Reading: Addison-Wesely Publishing Company.

Engelbrecht, A./ van Aswegen, A./ Theron, C. (2005): „The Effect of ethical Values on transformational Leadership and ethical Climate in Organizations“, South African Journal of Business Management, Vol. 36 (2), 19-26.

Freeman, R./Gilbert, D. (1987): “Managing Stakeholder Relationships”, in Sethi, S./ Falbe, C. (Eds.): “Business and Society: Dimensions of Conflict and Cooperation”, Lexington: Lexington Books, 397-424.

Freeman, R. / Reed, D. (2004): "Stockholders and Stakeholders: A new Perspective on Corporate Governance", in deWit, B./Meyer, R. [Eds.]: Strategy - Process, Content, Context, London: Thomson, 616-621.

Freeman, R./ Wicks, A.C./ Parmar, B. (2004): "Stakeholder Theory and “The Corporate Objective Revisited”", Organization Science, Vol. 15 (3), 364-369.

Habisch, A. (2004): “Social Responsibility, Social Capital and SMEs, in: Spence, L./ Habisch, A./ Schmidpeter, R.: Responsibility and Social Capital, London, 25-35.

Habisch, A./ Jonker, J. / Wegner, M. / Schmidpeter, R. (2005), Corporate Social Responsibility across Europe, Heidelberg: Springer.

Harrison, J./ Freeman, R. (1999): “Stakeholders, Social Responsibility, and Performance: Empirical Evidence and theoretical Perspectives”, Academy of Management Journal, Vol. 42 (5), 479.

Model 1 Value creation through increase in profits						Model 2 Value creation through cost reduction					
R	R^2	Correct. R2	F	Durbin-Watson	Signi-ficance	R	R^2	Correct. R2	F	Durbin-Watson	Signi-ficance
,573[a]	,329	,313	20,742	2,069	,000[a]	,691[a]	,477	,467	46,509	1,972	,000[a]

[a] dependent variable: **increase in profits**

Independent variables: (constant) lower price sensibitity, employee satisfaction, reputation/image, employees' motivation, constructive feedback, customer satisfaction

[a] dependent variable: **cost reduction**

Independent variables: (constant) image/reputation, customer satisfaction, employee satisfaction, employees' motivation, feedback, absenteeism

Figure 4: Summary of the two sub-models

The findings suggest that the second sub-model is a little better than the first one. The relatively low R^2 in both sub-models are probable due to the exclusion of a lot of other important stakeholder groups. However, the study showed that it is possible to explain economic value creation via instruments/measurements of a value-based interaction with different stakeholder groups.

Conclusions & Implications

The study of Palestinian small and medium-sized enterprises via addressing the members of the PBMA and GM was designed to shed light on the question whether an executive's personal ethical and moral values can lead to economic value creation. The investigation of an ethical value orientation of executives towards a firm's stakeholders was limited to three different stakeholder groups which had been identified as most important to SMEs.

Various insights have been gained as a result of this study. **First,** the results supported previous findings that employees, customers and society are the most important stakeholders of SME. Particularly, respondents agreed that the value orientation towards employees is very important. **Secondly,** the instruments or measurements chosen to represent the value orientation towards the three stakeholder groups showed internal consistency and proved to be applicable to the assessment of the value basis of executives and their effects. **Thirdly,** the results indicated that there is a significant relationship between the value-based instruments and the proposed organizational effects with regard to the three stakeholders. The value orientation towards employees had a positive effect on absenteeism, employee's satisfaction and motivation level. The value orientation towards customers had a positive effect on customers' satisfaction, their willingness to give constructive feedback and the reduction of price sensitivity of customers. **Finally,** the value orientation towards society has a positive effect on the firm's reputation. All the potential effects lead to economic

Instruments/ measurements / Effects	Participation in decision-making	Employee-oriented design of work	Support of employees	Provision of honest information	Compliance of quality standards	Fair price/performace ratio	Proper dealing with complaints	Donations	Partnerships	Integration of fringe groups	Social engagement of entrepreneur
Employee satisfaction	.267**	.231**	.200**								
Fewer times absent	.226**	.345**	.251**								
Increased motivation	.311**	.286**	.324**								
Customer satisfaction				.167**	.230**	.139**	.279**				
Lower price sensibility				.198**	.198**	.331**	.293**				
Constructive feedback				.284**	.223**	.260**	.309**				
Image & reputation								.296**	.198**	.186**	.260**

*** = significant at a (two-tailed) level of 0.01*

Table 4: Correlations

The findings support the hypotheses. A value-based interaction with the three stakeholder groups leads to positive effects with regard to these groups. Therefore, the last step was to test whether these effects lead to the creation of economic values, i.e. cost reduction and an increase in profits (Hinterhuber 2004).

Two models have been developed for the analysis of values and their impact on economic value creation. Model #1 was designed to test value creation through increase in profits. Lower price sensibility, employee satisfaction, reputation, employees' motivation, constructive feedback and customer satisfaction were chosen as independent variables which should explain the dependent variable "increase in profits". In Figure 4, the regression model #1 explained approximately 33% of the variance (R^2 = 0.329). The significance test was also acceptable (Durbin-Watson = 2.069), indicating that there is no auto-correlation.

Model #2 addressed the value creation through cost reduction. This time, image/reputation, employees' satisfaction, motivation and absenteeism as well as customers' satisfaction and feedback were selected as independent variables. 47.7% of the variance could be explained. Like in the first model, the significance test was acceptable (Durbin-Watson = 1.972).

important stakeholder groups was assessed. The author assumed that value orientation towards employees becomes evident in three different kinds of instruments: employee participation, employee-oriented design of work as well as support and gratification of employees. These subscales proved to be satisfactorily as Cronbach's alpha was 0.81. Four items were chosen to measure the value orientation towards customers: Compliance with quality standards, provision of honest information, proper dealing with customers' complaints and the offer of a fair price/performance ratio. The Cornbach's alpha value was also satisfactorily ($\alpha = 0.827$). Finally, the instruments/ subscales of value orientation towards society were defined as donations, partnerships, integration of fringe groups and the executive's social engagement. The alpha for these four subscales accounted for 0.797 and therefore could be accepted as it lies above the generally established value of 0.70 (Nunnally/Marlowe 1997).

Scale: 5: applies very much 1: does not apply at all 0: no answer		**Support of employees**	**Employee-oriented design of work**	**Participation in decision-making**	**Compliance of quality standards**	**Provision of honest information**	**Proper dealing with complaints**	**Fair price/performace ration**	**Social engagement of entrepreneur**	**Donations**	**Partnerships**	**Integration of fringe groups**
N	valid	261	261	261	261	261	261	261	261	261	261	261
	missing	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Mean		4,17	4,17	3,98	3,95	3,94	3,37	3,74	4,04	3,26	3,34	2,75
Median		5,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	3,00
Stand. dev.		1,32	1,21	1,35	1,42	1,36	1,45	1,40	1,28	1,41	1,43	1,38
Variance		1,74	1,45	1,83	2,02	1,84	2,09	1,95	1,64	1,99	2,03	1,89
Min.		0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Max.		5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5

Table 3: Instruments of value orientation

In order to test the hypotheses whether the three instruments/measurements of a value orientation towards employees are positively related to three specific effects (fewer times absent, employee satisfaction, increased motivation of employees) a matrix of Pearson correlation coefficients was calculated. The results in (Table 4) show the correlations coefficients between the instruments of value orientation and their possible effects. The linear relationship is positive and significant. Also, the correlation coefficients for the instruments of value orientation towards customers and their effects on customers are positive and significant. Finally, there is again a positive and significant correlation between donations, partnerships, the integration of fringe groups and the personal social engagement of the executive and the image/reputation of the firm.

	In general	Towards employees	Towards customers	Towards society
Candidness	4,07	4,04	3,82	3,26
Honesty	4,39	4,21	4,06	3,48
Fairness	4,33	4,10	4,00	3,46
Respect	4,26	4,02	3,92	3,39
Trust	4,25	4,11	3,91	3,43
Solidarity	3,69	3,61	3,16	3,05
Reliability	4,49	4,19	3,05	3,49

Table 2: Personal values and their potential of being realized towards stakeholders

As can be seen in (Table 2), values cannot be realized equally well with regard to the different stakeholder groups. The personal value orientation of respondents expressed through these seven values is shown most easily towards employees, followed by customers and society. Taking a closer look at the different values, it became obvious that reliability and honesty are those values that can be expressed best in the dealing with the different stakeholders. In contrary, solidarity was least applicable in the interaction with stakeholders.

When it comes to the importance of the personal value orientation with regard to the specific stakeholders, it became clear that according to the respondents, the value orientation towards employees is most important (234 entries for "very important"), followed by customers (164 entries) and society (119 entries). This supports previous findings in the literature. A value orientation towards competitors was perceived as least important. Only 55 out of 261 respondents rated a value orientation towards this group as very important.

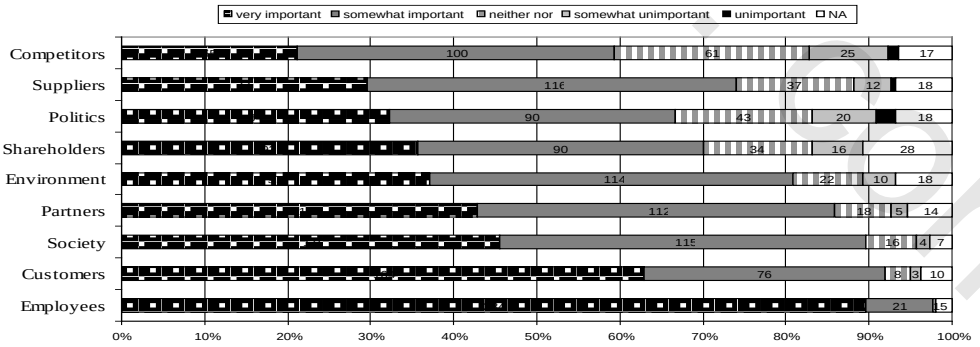

Figure 3: Importance of value orientation

After having compared the results concerning the value orientation towards all potential stakeholders, the value orientation towards the three most

insight in the respondents' perception of the importance of executives within their companies as well as their role in society. Section C measured the value orientation in general and also with regard to the different stakeholders. Particular focus was on the three stakeholder groups – employees, customers, society. In section D socially responsible behavior was assessed and the last section E was designed to give indication of the demographics of the participants.

Phase Two: began with a pretest of the questionnaire before it was distributed. In August 2015, the questionnaire was sent to all available PBMA members (n=260), and (50) General Manager. From the total population, 261 returned their questionnaire, which lead to an effective response rate of 84.20%. The data analysis for this compete inventory count was done by SPSS 16.0.

Results & Discussion

The proposed research model was designed to give an answer to the central research question whether a moral and ethical value orientation will lead to financial value.

Before directing the discussion towards the central research question, the characteristics of the respondents are shown in (Table 1.), The majority of respondents was male and had a university degree. One third of the respondents indicated to be more than 15 years member.

Sex	**Male**	**Female**	**N/A**			
	239	14	8			
Age	**≤ 40 yrs**	**≤ 50 yrs**	**≤ 60 yrs**	**≤ 70 yrs**	**> 70 yrs**	**N/A**
	23	68	56	66	46	2
Education	**University Degree**	**Master craftsman's diploma**	**University entrance diploma (Abitur)**	**Secondary school degree**	**Other**	**N/A**
	172	13	31	35	4	6
Professional status	**Pursuing profession career**	**Retired**	**N/A**			
	203	56	2			

Table 1: Characteristics of respondents

In order to assess the value basis of the respondents, they were asked to rate certain values or secondary virtues, which had been identified in the course of the qualitative analysis as being essential. The results (means) are summarized in (Table 2):

influence satisfaction, loyalty of existing customers and also attract new ones.

The four instruments that cause positive effects on social interest groups, namely the executive's personal social engagement, donations and partnerships as well as the integration of fringe groups will create a supportive social environment for the company. Furthermore, the entrepreneur's/manager's engagement will also help acquiring new customers as they notice the firm's social activities and increase the commitment of the firm's employees as they become proud of their company.

All effects mentioned above will either lead to a reduction of costs or an increase in profits, and consequently in the company's long-term value creation. If employees are less absent from work, more satisfied, motivated and committed to the company, work will be done more efficient leading to a reduction of costs, but also to an increase in profits as employees may take initiatives and develop new ideas. The same is true for the firm's customers. Particularly, customer satisfaction and retention, but also lower price sensitivity or the willingness to pay premiums may increase profits. On the other hand, constructive feedback of clients may help improving products and as such leads to a decrease in costs. A supportive social environment affects both profit increase and cost reduction on a long-term basis.

The proposed research model serves as the conceptual basis of an empirical study in order to find out to what extent the instruments/ measurements and their effects are interrelated.

Research Design & Methods

The target population was defined as small and medium-sized companies in Palestine. With regard to this, the Palestinian Securities Exchange pex.ps consists 50 company, and the Palestinian Businessmen Association PBMA, this association was founded in 1997 and currently consists of roughly 400 members. Both was chosen as research sample.

The research design was divided in two phases. Phase One: included an exploratory, qualitative study via personal in-depth interviews that was conducted in Jon 2015. Eight managers were addressed and interviewed via a semi-standardized questionnaire. The findings of these interviews shed light on questions concerning the value basis and personal motives of socially responsible engagement.

Based on these findings, a standardized questionnaire was designed. It consisted of five sections. Section A was designed to clarify the motives of respondents to become a full member of the PBMA. Section B should give

issue raised in this context is how the ethical disposition of a manager is actually reflected in the daily treatment of the three stakeholder groups.
Based on previous studies, participation of employees in decision-making, an employee-oriented design of work-rules (i.e. flexible working hours, consideration of an employee's needs, etc.) as well as support and gratification of employees have been selected as indicators for a value-based orientation towards the human resources of a company.
Besides, four instruments have been selected to represent a manager's ethical disposition towards customers: The compliance of quality standards, the provision of honest and true information about the firm's activities, a proper dealing with clients' complaints and finally the setting of a fair price/performance-ratio for the firm's products and services.
Interventions of an ethical manager towards society are reflected in his personal engagement in society, e.g. by volunteering in community organizations. Additionally, donating money to local communities as well as the non-monetary support in form of partnerships is also seen as instruments to show one's ethical disposition towards society. Furthermore, integration fringe groups into the business activities of the firm could also be an indicator for a value-based behavior of the respective executive or entrepreneur.
The effects of these interventions are displayed in the research model. The author hypothesize that participation in decision-making leads to a reduction of times absent, an increase in employees' satisfaction, motivation and overall commitment to the company. It shall be tested whether employee-oriented work-rules end up in fewer times absent. The support and interest for employees' needs and concerns has an impact on all possible effects.
In analyzing the effects of a value-based disposition on customers, it is proposed that the compliance of quality standards leads to satisfaction, loyalty, a lower price sensitivity or the willingness to pay premiums. Being known for quality, a firm will also more easily acquire new customers and make this stakeholder group an active partner in developing new ideas and realizing product or service improvement potential. Secondly, providing honest and true information is suggested to end up in increased satisfaction, customer retention, lower price sensitivity and a constructive two-way communication between the company and its customers. Existing customers might also be willing to pay more and new customers might be attracted by this intervention. Thirdly, dealing with customers' complaints properly will increase their satisfaction, their loyalty and will prompt them to give valuable feedback. Finally, offering fair prices will positively

members of their local community and are therefore the backbones of CSR

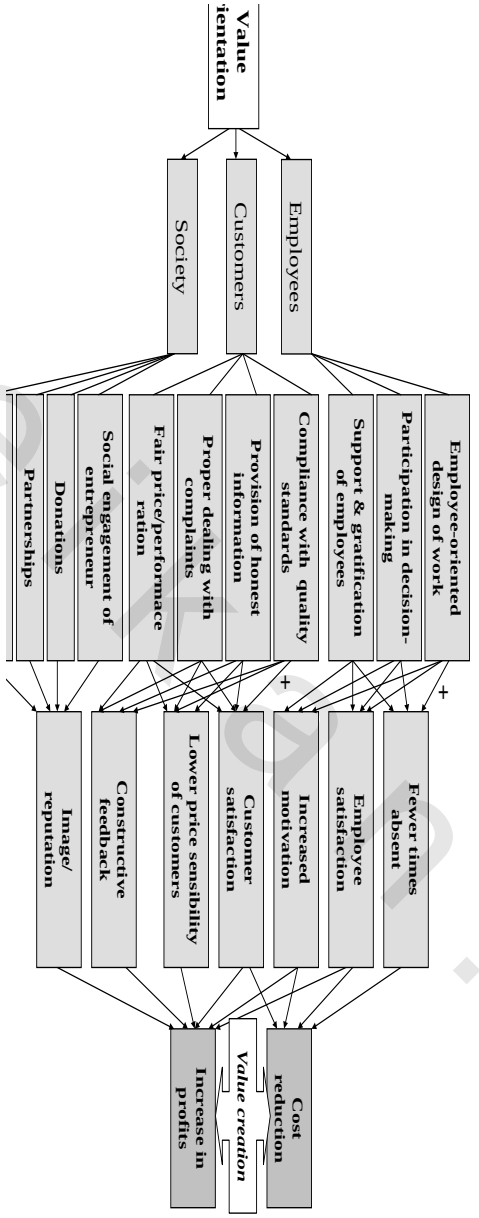

for their communities (Habisch 2004). Figure 2:

In this model, it is hypothesized that the ethical disposition of a manager has a positive impact on employees, customers as well as the society. The

regard, effective stakeholder management may be a tool to successfully resolve dilemmas such as generating high returns for shareholders, while on the same time meet the expectation of other stakeholders (Freeman/Gilbert 1987).

Companies must both sufficiently focus on their contribution to the welfare of society in the longer term and contribute to the relationship with their stakeholders and society at large (SER 2001). The decision-making concerning social initiatives has become much more strategic and focused on providing tangible returns to the firm (Margolis/Walsh 2003). Therefore, managing the relationship with stakeholders may help managers to integrate business issues with social responsible organizational behavior.

In a broader scope, an orientation towards sustainability and stakeholders is connected to Corporate Social Responsibility. In this regard, CSR can be defined as the business commitment and contribution to the quality of life of employees, their families and the local community and society overall to support sustainable economic development (Holme/Watts 2000). A pure definition of CSR in terms of the impact of organizational activities misses important points. Instead, social responsibility should be understood as a process, through which individuals' moral values and concerns are articulated (Maclagan 1999).

Research Issues & Hypotheses

Based on the heterogeneous discussion whether CSR activities lead to economic and financial performance or not, the main question raised in this paper concerns the concrete mechanisms and instruments with which executives demonstrate their responsible behavior and on the same time might influence the firm's financial performance. The paper proposes a research model of the relationship between manager's ethical disposition and the economic value creation of a firm. As such, corporate social responsibility should be understood both as being process-oriented and outcome-oriented (Figure 2).

In the proposed model, it is hypothesized that the ethical disposition of a manager has a positive impact on stakeholder groups, rather than focusing on all interest and influence groups of a company, in this study three out of the whole range of stakeholders have been selected: Employees, customers and society. This selection is supported by literature (see Brammer 2006; Tyrrell 2006 as well as Vogelsang 2004). The authors believe that these three groups play a very important role for small and medium-sized enterprises, which are in the focus of this study. The reason for this particular selection is based on the consideration that small and medium-sized enterprises (SME) quite often act more than large corporations as

(CSR) a research model was developed to test the impact of ethical values on financial value.

Corporate Social Responsibility and the Stakeholder Perspective

Socially responsible leadership and CSR are about the effects of entrepreneurial engagement on the different stakeholders of a company (Habisch 2004). In the wide sense of the stakeholder concept proposed by Freeman (2004), stakeholders are "any identifiable group or individual who can affect the achievements of an organization's objectives or who is affected by the achievement of an organization's objective (Public interest groups, protest groups, government agencies, trade associations, competitors, unions, as well as employees, customer segments, shareowners, and others are stakeholders, in this sense)". Freeman continues that, "any group or individual on which the company is dependent for its continued survival". The range of possible stakeholders is illustrated in Figure 1.

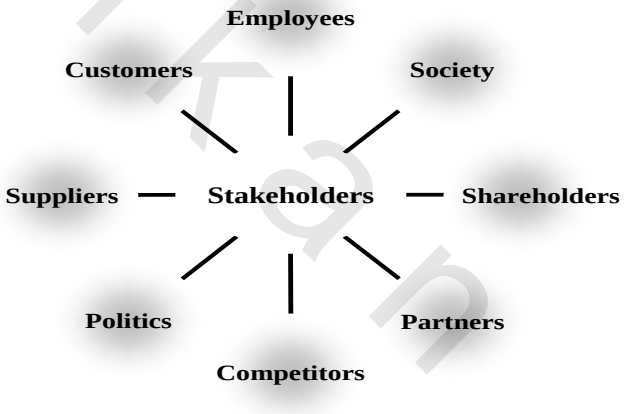

Figure 1: Corporate Stakeholders (Freeman , 2004)

For an organization doing business in today's turbulent environments, stakeholders may be seen as important sources for long-term value creation (Maurer/Sachs 2005). But while there is a wide agreement among executives that customers, employees and suppliers have a stake in the enterprise, there is still some resistance against the inclusion of adversary groups such as competitors (Freeman/Reed 2004). Obviously, a company's stakeholders vary considerably in their nature and characteristics, as some are internal stakeholders while others are external to the company. For a firm it is vitally important to know who the relevant stakeholder groups are, what they expect and how managers can meet their legitimate claims (Post 2002), in order to be able to balance their demands and interests. With this

process-oriented and outcome-oriented model which was then tested empirically. The results indicate that there is a positive relationship between ethical issues and financial values.

The Impact of ethical Values:

Business ethics, leadership and social values have become an important issue in business and society and are considered as vital ingredients for the long-term success of businesses (Engelbrecht et al 2004). In the past, unethical behaviour was the basis for corporate scandals, fraud, and harassment at work or the creation of misleading financial reports. Issues like these have sensitized people worldwide towards the degree of social responsibility displayed by companies. Social responsibility of companies in turn is based on the conduct of entrepreneurs and executives at the top.

To contribute to an ethical climate, leaders at the top or business organizations have to feel that there is a need for ethical behaviour and that strategic importance has to be given to ethical and moral values. As characteristics of top level executives appear to be related to organizational outcomes, they are the ones that have to think and act on the basis of ethical and moral values (القريوتي، 2014).

Values help to both define the "core" of people and explain, why people make sacrifices, who they are and what they are willing to give up to attain their goals. For an organization, values serve to give a sense of identity to its members, enhance the stability of its social system, direct manager's attention to important issues and guide their decisions. As such, values are an essential part of a company's overall culture, affecting many important activities and relationships, such as competitive strategies, personnel policies and relationships with different stakeholder groups (Valentine/Barnett 2003).

Values are the basis for defining the normative standards for the organization's members. They have consequences for the respective organization, including the legitimization of entrepreneurial and managerial actions, the quality of products, improved trust, a greater organizational commitment and increased effectiveness due to a strengthened organizational culture (Engelbrecht et al 2005). Besides, Peters & وهيبة (2014) point out that firms that show superior performance have a well-defined set of shared ethical values. In this regard, values are necessarily and explicitly part of doing business (Freeman 2004).

In this article, we argue that values are essential for creating sustainable economic and financial value because only those organizations which are able to import values and appreciate the relationships with their stakeholders will be successful in the future. In taking into account the Stakeholder theory and the business case of Corporate Social Responsibility

The Impact of business ethics on value orientation and value creation
The Case of Palestine

Dr. Yasser Shaheen
Palestine Ahliya University – Palestine

الملخص: هناك اليوم إدراك متزايد بين المنظمات بأن نجاح الأعمال التجارية المستدامة وعملية خلق القيمة للمساهمين لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال تعظيم الأرباح على المدى القصير، ولكن ذلك يتم من خلال السلوك الموجه نحو السوق وتبني المسؤولة الاجتماعية اتجاه كل الاطراف ذوي المصالح (May 2011). لقد اصبحت الشركات ومنظمات الاعمال تدرك أنه يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال إدارة العمليات لتعزيز النمو الإقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية، مع ضمان حماية البيئة وتعزيز دور المسؤولية الاجتماعية، بما في ذلك مصلحة المستهلك وتحقيق رغباته.

لا شك ان قضية المسؤولية الاجتماعية للشركات قد تم تناولها بشكل مكثف بين الباحثين في السنوات الأخيرة. فقضايا العولمة والقضايا البيئية وفضائح الشركات فتحت الباب امام نقاش كبير حول المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات. والسؤال الذي لا يزال يحتاج لإجابة شافية حول الأثر المالي والاقتصادي لسلوك الشركات من مدخل المسؤولية الاجتماعية. الغرض من هذه الورقة هو دراسة ما إذا كانت القيم الأخلاقية وممارسة المسؤولية الاجتماعية لقطاع الاعمال تؤدي إلى خلق القيمة المالية والاقتصادية للشركات في فلسطين، حيث قام الباحث باختبار نموذج تم اختباره، حيث اشارت النتائج إلى أن هناك علاقة إيجابية بين القضايا الأخلاقية والقيم المالية.

الكلمات المفتاحية: اخلاقيات الأعمال، المسؤولية الاجتماعية للشركات، الميزة التنافسية، خلق القيمة الاقتصادية .

Abstract : Today there is a growing perception among enterprises that sustainable business success and shareholder value cannot be achieved solely through maximizing short-term profits but instead through market-oriented yet responsible behavior, Mahajan (May 2011). Companies are aware that they can contribute to sustainable development by managing their operations to enhance economic growth and increase competitiveness whilst ensuring environment protection and promoting social responsibility, including consumer interest.

The business case of CSR is intensively discussed among scholars in recent years. Globalization, environmental issues and corporate scandals have sensitized people worldwide towards the degree of social responsibility displayed by companies. The question that can still not be answered satisfactorily is about the financial and economic impact of socially responsible corporate behaviour. Therefore, the purpose of this paper is to investigate whether ethical values displayed by small business executives lead to financial and economic value in Palestine. The author developed a

11. Ait ziane, K. Ait ziane, H (2006). « la gestion des risques de crédits bancaire: Cas de l'Algérie ». Colloque International : « Création d'entreprises et territoires » 03 et 04 Décembre 2006 Tamanrasset, Algérie.
12. Daoud, S (2006). « Développement de la petite et moyenne entreprise en Algérie : politiques et blocages », communication dans le colloque international «mondialisation, institutions et systèmes productifs au Maghreb » 22 et 23 juin 2006, Hammamet, Tunisie.
13. Tahraoui, M. (2008), Pratiques bancaires des banques étrangères envers les PME algériennes : cas de la Société Générale Algérie, Mémoire de Magistère ès-sciences économiques option finance et économie international, Oran.

Oreikan.com

Donc, les résultats aux quels nous avons abouti grâce à notre fonction score, peuvent être considérés comme une contribution à l'analyse du risque d'insolvabilité des entreprises.

Conclusion

Cet étude a permis de mettre en pratique les principaux aspects liés au crédit Scoring et d'élaborer, à partir d'un échantillon de crédits d'exploitation accordés à des entreprises privées de secteurs d'activité différents ayant contracté un prêt auprès de la banque, le modèle de crédit scoring basé sur les hypothèses de l'analyse discriminante dite de Fisher.
Notre modèle d'analyse discriminante nous a permis d'élaborer une fonction constituée de 5 variables quantitative et 2 variables qualitatives, nous renseignant entre autres sur la capacité et la volonté de remboursement de l'emprunteur, la fonction discriminante obtenue à partir des ratios par le logiciel SPSS nous a permis de classer 86,83% des entreprises correctement, soit un taux 13,17% d'erreur.

La Bibliographie :

1. Bessis J. : Gestion des risques et gestion actif-passif des banques ; Edition : Dalloz, Paris, 1995.
2. De Servigny A. : Le risque de crédit ; Edition : Dunod, Paris ; 2006.
3. Desbois D. ; Une introduction à l'analyse discriminante avec SPSS ; La Revue Modulad ; n°30 ; 2003.
4. Hadj Sadok T. : Les risques de l'entreprise et de la banque ; Edition : Dahleb, Alger ; 2008.
5. Leblond S. : Guide d'économétrie appliquée ; Edition: Economica ; Paris ; 2009.
6. Marie A. & Du Sert P. : Risque et contrôle du risque ; Edition: Economica ; Paris ; 2008.
7. Marie-Laure Gavard-Perret, David Gotteland Christophe Haon, : Méthodologie de la recherche en sciences de gestion ; Edition : Economia, Paris ; 2002.
8. Roncalli T. : La gestion des risques ; Edition : Economica ; Pris ; 2006.
9. Koenig g. : Entreprise en difficultés : des symptômes aux remède ; Revue française de gestion n°50 ; 1985.
10. Banque d'Algérie (2003) : « Rapport sur la situation économique et financière. »

entreprise ont été mal reclassés et 132 bien reclassés. Au total, c'est donc 178 entreprise (46 + 132) qui ont été correctement reclassés soit 86,83% de réussite (178 / 205 = 86,83%), et 27 (19 + 08) qui ont été mal reclassés soit (27 / 205 = 13,17%) d'erreur.

5. Qualité représentation de l'échantillon de validation :

Notre échantillon de validation est composé de 110 entreprises dont 80 saines et 20 défaillantes, les statistiques de classement indiquent qu'on a pu classer correctement
101 entreprises soit un pourcentage égal à 92%.

Tableau n°16 : Résultats du classement

R33			Appartenance au groupe prévu		Total
			défaillante	saine	
Original	Effectif	défaillante	26	4	30
		saine	5	75	80
	%	défaillante	86,7	13,3	100,0
		saine	6,3	93,8	100,0
Validé-croisé	Effectif	défaillante	25	5	30
		saine	10	70	80
	%	défaillante	83,3	16,7	100,0
		saine	12,5	87,5	100,0

Source : résultat de traitement des données par l'SPSS

Interprétation des résultats :

Après avoir appliqué notre fonction score sur les 110 entreprises qui constituent notre échantillon de validation nous avons obtenu le tableau ci-dessus, on a 75 entreprises saines
On remarque un taux de bon classement égal à 24%, pour les entreprises défaillantes, et
68% de bon classement pour les entreprises saines. Le taux global de bon classement pour l'échantillon de validation est de: [(75+26)/110]=92 %.
Le taux d'erreur global pour le même échantillon est de [(5+4/110)]=8 %.
Avec un taux d'erreur de 8% observé sur l'échantillon de validation, la fonction score obtenue ne peut être considérée par la banque comme la seule technique permettant de prévoir la défaillance des entreprises dans le remboursement du crédit.

opérations soumises à un régime particulier (vente de tabacs fabriqués, de produits de récupération, etc.) .

R_{23} : Résultat net de l'exercice / chiffre d'affaires : qui est un ratio de rentabilité et souvent utilisé par les analystes financiers. Il mesure la capacité de l'entreprise à générer un bénéfice net à partir de son chiffre d'affaires. Le signe du coefficient de cette variable est positif, ce qui est parfaitement convenable, puisque plus l'entreprise est rentable, plus le risque de défaut est faible.

R_{26} : **Résultats d'exploitation / total bilan :** L'évolution de ce ratio donne une évaluation de l'évolution de la performance des activités de la société.

Seul le résultat d'exploitation peut être rapporté aux ventes, le résultat de l'exercice ne résultant pas uniquement des activités d'exploitation de l'entreprise. En outre en rapportant le résultat net de l'exercice au total bilan, on tient compte des charges financières des fonds de tiers. Lors de comparaisons interentreprises, le ratio serait donc influencé par des différences de structures financières.

4. Qualité de représentation de l'échantillon de construction :

On observe la qualité de la représentation : on s'assure que la fonction discriminante classifie bien les individus en sous-groupes. Pour cela, on analyse la matrice de confusion qui regroupe les individus bien classés et les mal classés :

Tableau n°15 : Résultats du classement

R33 (état de l'entreprise)			Appartenance au groupe prévu		Total
			Défaillante (G_1)	Saine (G_2)	
Original	Effectif	Défaillante (G_1)	46	8	54
		Saine (G_2)	19	132	151
	%	défaillante	85,2	14,8	100,0
		saine	12,6	87,4	100,0
Validé-croisé	Effectif	défaillante	45	9	54
		saine	20	131	151
	%	défaillante	83,3	16,7	100,0
		saine	13,2	86,8	100,0

Source : résultat de traitement des données par l'SPSS.

Interprétation des résultats :

Ainsi, 46 éléments du groupe G_1 ont été bien reclassés grâce à la fonction discriminante et 08 l'ont mal été. De même, pour le groupe G_2, 19

On constate que toutes les variables sélectionnés pour la fonction score ont un pouvoir discriminant élevé. La variable comportement passé **(R_{28})** vient en pole position d'après son coefficient standardisé. En effet, on a démontré dans la section présidante qu'il y a une forte dépendance ente cette variable et le défaut de remboursement, on remarque aussi l'importance de la variable Résultat net de l'exercice / Chiffre d'affaires (**R_{23}).**

Le modèle de score construit à partir de la méthode d'analyse discriminante linéaire a permis d'extraire sept variables pertinentes. On remarque la présence de différentes catégories de variables dans cette fonction score, en effet, on trouve deux variables extracomptables qui sont le comportement passé et l'âge de l'entreprise, un ratio de structure qui est la variable(FR /ACT), un ratio de rentabilité (RNE /CA) et d'autre ratios chiffre (d'affaire/ fond propre) et(Résultats d'exploitation / total bilan) , ainsi que le ratio d'endettement(Dette Nette / Capitaux Propres)

Nous allons indiquer la significativité de chaque ratios :

- **Significativité des variables de la fonction score :**

R5 : Le taux d'endettement net (Dette Nette / Capitaux Propres), aussi connu sous le nom de Gearing, est un ratio qui mesure le niveau d'endettement d'une société par rapport à ses fonds propres. Plus le ratio est élevé, plus l'entreprise est endettée. De plus, il donne des indications sur la structure financière de la société. Il existe des normes pour ce ratio.Il est préférable que le ratio d'endettement soit inférieur à 100% (ou 1x). Dans le cas où il serait trop faible, on pourrait en conclure que la société dépend beaucoup des investisseurs et se montre trop prudente dans sa gestion. Si, au contraire, ce ratio est trop élevé, la société est très endettée et dépend des préteurs (banques). Dans ce cas de figure, les charges financières risquent d'avoir un impact négatif sur le résultat net de l'entreprise et ses conditions d'emprunt.

R12 : fond de roulement/ actif à court terme : Le fonds de roulement présente une ressource durable mise à la disposition du l'entreprise pour financer des emplois du cycle d'exploitation, elle constitue une marge de sécurité financière destinée a financier une partie de l'actif circulant. Le signe du coefficient de la variable Fonds de roulement / Actif à court terme est positif, ce qui est correct puisque le fonds de roulement pour les entreprises saines est nettement supérieur à celui des entreprises défaillantes

R15 : chiffre d'affaire/ fond propre : Le chiffre d'affaires annuel représente : L'ensemble des opérations réalisées par l'assujetti dans le cadre de ses activités économiques durant une période, en ce compris les opérations exonérées de la TVA (exportations, livraisons intracommunautaires, etc.), les opérations réalisées à l'étranger ainsi que les

R_{28} : comportement passé
R_{32} : âge de l'entreprise.
Afin de voir la relation entre le risque du défaut de remboursement des crédits et le score, on calcule le score moyen des entreprises saines et des entreprises défaillantes. Le moyen est calculé à partir de la somme des scores attribués aux entreprises (saines et défaillantes) sur le nombre total des entreprises (saines et défaillantes) :

Tableau n°14 : Fonctions aux centrioles des groupes

R33 état de l'entreprise	Fonction
	1
Défaillante μ_0	-1,531
Saine μ_1	,547

Source : résultat de traitement des données par l'SPSS.
On constate, d'après ce tableau, que le risque de défaut et le score sont corrélés négativement c'est–à–dire que l'augmentation du score va diminuer le risque de défaut de remboursement. Il nous reste de déterminer le seuil de discrimination (Z*). Celui-ci est égal à la moyenne des moyennes des scores des deux groupes :

$$Z^* = (\mu_0 + \mu_1)/2 = (-1{,}531 + 0{,}547)/2 = -0{,}492$$

Le seuil de discrimination est égal à -0.492, donc une entreprise est considérée saine si la valeur de son score est supérieure à ce seuil et défaillante sinon.

- Z* > -0 ,492 entreprise est saine
- Z* < - 0,492 entreprise est défaillante

Afin de juger l'importance de chaque variable dans le score d'analyse discriminante linéaire, c'est-à-dire le pouvoir discriminant de la variable, on doit calculer la valeur du coefficient de la fonction discriminante canonique standardisée, ce coefficient résulte de la division du coefficient de la fonction discriminante sur l'écart type de la variable, le tableau suivant donne le résultat de cette opération :

Variables	**R5**	**R12**	**R15**	**R23**	**R26**	**R28**	**R32**
Coefficient standardisé	-,244	,365	,377	,412	,367	,500	,339

• **Le Lambda de Wilks :** Le Lambda de Wilks s'observe quant à lui dans le tableau «**Lambda de Wilks**».

Tableau n°12 :Lambda de Wilks

Test de la ou des fonctions	Lambda de Wilks	Khi-deux	ddl	Sig.
1	,542	122,335	7	,000

On observe également que plus la significativité tend vers 0, plus le modèle est bon.

3. Estimation des coefficients de la fonction discriminante.

On observe le pouvoir discriminant des axes grâce au tableau **«Coefficients de la fonction discriminante canonique».**

Tableau°13 : Coefficients de la fonction discriminante canonique

	Fonction
R5	-,035
R12	,221
R15	,085
R23	2,262
R26	2,769
R28	1,215
R32	,024
(Constante)	-2,080

Ce tableau permet d'obtenir la fonction discriminante, qui est égale à :

$$z = -2{,}080 - 0{,}035R_5 + 0{,}221R_{12} + 0{,}085R_{15} + 2{,}262R_{23} + 2{,}769R_{26} + 1{,}215R_{28} + 0{,}024R_{32}$$

Z : Valeur du score.
R_5 : Dettes / fonds propres
R_{12} : Fonds roulement /actif à court terme.
R_{15} : Chiffre d'affaires / fonds propres.
R_{23} : Résultat net de l'exercice / chiffre d'affaires
R_{26} : Résultats d'exploitation / total bilan

Le test du F et du Lambda de Wilks s'observe dans le tableau «**tests d'égalité des moyennes de groupes » ;** L'examen du F dans notre exemple nous confirme que ce sont bien les variables R12 ; R23, R25, R26, R28 sont les plus discriminantes

De plus, d'après le test du Lambda de Wilks, uni varié pour chacune des variables est ≤0.90 pour cinq variables, ainsi, l'existence des groupes est justifiée.

2. Vérification de la validité de l'étude :

On estime la validité d'une analyse discriminante à partir des indicateurs suivants:

• Le test de Box :

On observe le test de Box grâce au tableau «Résultats du test».

Tableau n°10 : Résultats du test

Test de Box		198,282
F	Approx.	6,717
	ddl1	28
	ddl2	36634,629
	Sig.	,000

Source : résultat de traitement des données par l'SPSS

La significativité du test de F doit tendre vers 0. S'il est supérieur à 0,05, l'analyse n'est pas valide.

• La corrélation globale :

La corrélation globale se mesure quant à elle se retrouve dans le tableau « Eigenvalues »
(Valeurs propres).

Tableau n°11 : Valeurs propres

Valeurs propres				
Fonction	Valeur propre	% de la variance	% cumulé	Corrélation canonique
1	,846[a]	100,0	100,0	,677

Source : résultat de traitement des données par l'SPSS

On observe notamment la colonne (Corrélation Canonique), Plus elle est proche de 1, le model est meilleur.

- **SPSS 22 :** est utilisé pour la sélection des variables permettant une meilleure discrimination entre les deux catégories d'entreprises (saines et défaillantes) ainsi que l'élaboration du modèle de l'Analyse Discriminante ;

L'élaboration de la fonction score consiste à déterminer une équation, qui est une combinaison linaire d'un certain nombre de variable comptables et extracomptables parmi celles sélectionnées et qui sont les plus discriminantes entre les deux groupes d'entreprise. Cette fonction se présente comme suit:

Avec :

X_i : Ratios retenus par l'an

β_i : Pondérations (poids) at ;

α : Constante ;

n : Nombre de ratios retenus.

$$Z = \sum_{i=1}^{n} \beta_i \times X_i + \alpha$$

Les coefficients β_i étant optimisés pour une prédiction optimale de **Z**.

On a utilisé la procédure pas à pas de l'analyse discriminante en se basant sur la minimisation de la statistique **Lambda de Wilks,** qui va permettre de détecter les variables les plus pertinentes. Une analyse discriminante se déroule en 3 étapes :

1. On vérifie l'existence de différences entre les groupes.
2. On valide l'étude.
3. On vérifie le pouvoir discriminant des axes.

La 3ème étape peut être passée dans la plupart des cas.

1. Vérification de l'existence de différences entre les groupes La différence entre les groupes se vérifie grâce à trois indicateurs : la moyenne ou la

Variance, le test du F et le Lambda de Wilks. Ils s'interprètent comme suit :

	En cas d'influence	**En cas d'absence d'influence**
Moyenne ou variance	**Différence**	**Similitude**
Test de F	**F élevé** **Sig F tend vers 0.000**	**F faible** **Sig ≥0.01 ou 0.05**
Lambda de Wilks,	**≤ 0.90**	**Tend vers 1**

Cette première analyse permet de déterminer quelles sont les variables qui sont les plus Discriminantes entre les groupes ; En analysant la différence entre les moyennes et les écarts types des groupes, les variables R12, R23, R25, R26, R28 semblent être les variables les plus discriminantes. Le test du F et du Lambda de Wilks s'observe dans le tableau « test d'égalité des moyennes de groupes »

entreprises saines et celles défaillantes. Ensuite nous allons discuter les résultats

4.2.1. La comparaison des moyennes [56]: L'analyse de la relation entre les variables quantitatives et le défaut de remboursement est effectuée en utilisant le test des espérances de Student, la statistique de Student est définie :

$$T = \frac{\overline{X_1} - \overline{X}_2}{\sqrt{(n_1 S_1^2 + n_2 S_2^2)(\frac{1}{n_1} + \frac{1}{n_2})}} \rightarrow T(n_1 + n_2 - 2)$$

$\overline{X}_1$: Moyenne de la variable pour les entreprises saines.

$\overline{X}_2$: Moyenne de la variable pour les entreprises défaillantes.

S^2 : Variance empirique de l'échantillon : $S^2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(X_i - \overline{X})^2$

H_0 :u1 = u2

H_1 :u1 ≠ u2

On rejette H0 si : T ≥ Tα (n1+n2-2)

4.2.2. Discussion des résultats :

L'analyse des moyennes des entreprises saines et celles défaillantes montre que 17 ratios vérifient l'hypothèse H_0 (14 ratios quantitatifs et 3 ratios qualitatifs) ne sont pas importants dans la détection du défaut de remboursement.

L'analyse des ratios montre que 13 ratios quantitatifs parmi 15 sont significativement et moyennement différents entre les entreprises saines et celles défaillantes (vérifient l'hypothèse $H_{1)}$.

La conclusion la plus importante qu'on peut déduire de cette analyse univariée est la Capacité des ratios financiers et les variables qualitatives de prédire la défaillance des entreprises. Cette capacité fournie par ces variables qualitatives et quantitatives offrent une grande possibilité de baisser les taux de défaillance dans le portefeuille de la banque mais elle n'est pas suffisantes donc la nécessité de recourir à d'autre méthode plus efficace.

3. Construction et Validation des Modèles

Pour exploiter la base de données précédemment constituée, nous allons faire recours à des logiciels d'analyse et de traitements des données :

- **EXCEL** : est utilisé pour le calcule des ratios financiers ;

[56] Brigitte Tribout, ibid, p571.

- **Les hypothèses :**

H0 : indépendance entre la nature de produit et la défaillance de l'entreprise.
H1 : dépendance entre la nature de produit et la défaillance de l'entreprise.

L'utilisation de test khi deux par logiciel **SPSS 22** a donné les résultats suivants

$$X^2_{c=}0.121 \text{et} \quad < \quad X_{t(3)=}\ 3.84$$

Décision : La variable nombre de produit a été codé d'une manière binaire de façon à distinguer les entreprises qui concentrent leur production dans un seul produit et les entreprises qui préfèrent la diversification de produits. L'analyse de cette variable indique qu'il y a indépendance entre le défaut de remboursement et la variable nombre de produits. En effet, la statistique du Khi-deux calculée est inférieure à la statistique tabulée, d'où le rejet de l'hypothèse de dépendance des deux variables.

4.1.2 Age de l'entreprise"R_{32}" :

Tableau n°6 : défaillance-âge de l'entreprise

Effectif		**R32**					
		[1-21[	[21-41[	[41-61[	[61-81[	[81-101[	Total
R33	défaillante	46	8	0	0	0	54
	saine	107	31	8	3	2	151
Total		153	39	8	3	2	205

Source : résultat de traitement des données par l'SPSS.

D'après le tableau ci-dessus on remarque que la défaillance est élevée dans les entreprises ayant un âge trop élevé par rapport à celle ayant un entre 1 an et 41 ans.

- **Les hypothèses :**

H0 : indépendance entre l'âge et la défaillance de l'entreprise.
H1 : dépendance entre l'âge la défaillance de l'entreprise.

L'utilisation de test khi deux par logiciel **SPSS 22** a donné les résultats suivantes :

$$X^2_{c=}75.707 \ > \quad X_{t(3)=}\ 3.841$$

Décision : La statistique du Khi-deux calculée est supérieure à la statistique tabulée, donc l'âge de l'entreprise influe sur le comportement de l'entreprise quant au remboursement de crédits.

2.2. Analyse des variables quantitatives : Nous allons, dans un premier temps, procéder à une comparaison des moyennes des variables entre les

2.1.3. Le statut juridique "R_{30}":

Tableau n°4: défaillance – statut juridique

Effectif		R30				Total
		SPA	SARL	EURL	SNC	
R33	défaillante	25	17	7	5	54
	saine	68	52	20	11	151
Total		93	69	27	16	205

Source : résultat de traitement des données par l'SPSS.

Nous constatons, d'après le tableau ci-dessus, que le pourcentage de défaillance est élevé chez les Sociétés par Action avec un pourcentage 46%, suivie par les Sociétés à Responsabilité Limitée, avec un pourcentage de 32%, ensuite EURL avec un pourcentage 13%, enfin les Sociétés au Nom Collectif avec un pourcentage de 9%**.**

Pour améliorer notre analyse on va tester les hypothèses suivantes :

- **Hypothèses :**

H0 : indépendance entre le statut juridique et la défaillance de l'entreprise
H1 : dépendance entre le statut juridique et la défaillance de l'entreprise.

L'utilisation de test khi deux par logiciel **SPSS 22** a donné les résultats suivantes

$X^2_{c=}0.318 \quad < \quad X_{t(3)=}\ 7.81$

Décision : la statistique du Khi-deux calculée est inférieure à la statistique tabulée, ce résultat conduit à l'acceptation de l'hypothèse d'indépendance des deux variables. Donc la forme juridique n'influe pas sur le comportement de l'entreprise quant au remboursement de crédits.

4.1.1 Nature de produit "R_{31}":

Tableau n°5: défaillance- nature de produit

Effectif		R31		Total
		unique	Divers	
R33	défaillante	24	30	54
	saine	63	88	151
Total		87	118	205

Source : résultat de traitement des données par l'SPSS.

Nous constatons, d'après le tableau ci-dessus que le pourcentage de défaillance est inférieur chez les entreprise qui concentrent leur production dans un seul produit que celle qui préfère la diversification. Pour confirmer les résultats on a utilisé le test de khi deux comme suit :

- **Décision :** L'analyse de la variable comportement passé par le test de Khi-deux indique qu'il y a une forte dépendance entre cette variable et le défaut de remboursement des crédits. En effet, l'hypothèse nulle d'indépendance des deux variables est rejetée puisque la statistique calculée est largement supérieure à la statistique tabulée.

On remarque à l'aide de schéma que 48% des entreprises qui avaient un bon comportement passé (ils respectaient les termes du contrat de crédit) continuent de rembourser leurs crédits dans les délais.

2.1.2. Secteur d'activité "R_{29}":

Tableau n°3 : défaillance- secteur d'activité

Effectif		**R29**				**Total**
		industrie	commerce	service	agriculture	
R33	défaillante	21	13	12	8	54
	saine	48	25	35	43	151
Total		69	38	47	51	205

Source : résultat de traitement des données par l'SPSS.

Nous constatons, d'après le tableau ci-dessus que le pourcentage de défaillance est un peut élever dans l'entreprise industrielle avec un pourcentage de 39% suivi par les entreprises commerciales avec un pourcentage de 24 % puis le secteur service avec 22% enfin le secteur agricole avec 15%. pour confirmer les résultats on a utilisé le test de khi deux comme suit :

- **Les hypothèses :**

{ H0 : indépendance entre le secteur d'activé de l'entreprise et sa défaillance.
H1 : dépendance entre le secteur d'activité de l'entreprise et sa défaillance.

L'utilisation de test khi deux par logiciel **SPSS 22** a donné les résultats suivantes :

$X^2_{c=}22.71 >$ $X_{t(3)=}$ 7.81

- **Décision :** L'utilisation du test du Khi-deux indique qu'il y a dépendance entre le secteur d'activité et le défaut de remboursement, la valeur de la statistique de Khi-deux est supérieur à la statistique tabulée, ce qui nous ramène à rejeter l'hypothèse nulle de ce teste qui est la dépendance entre les deux variables considérées.

On rejette H0 et donc la dépendance des deux variables qualitatives testées si :

$X_c^2 \geq X_{\alpha(p-1)(k-1)}^2$ Avec :

X_c^2 : La valeur tabulée de Khi-deux au seuil de confiance α.

P, k : sont les nombres de modalités des deux variables testées.

Les résultats des tests sont les suivants :

Le test d'hypothèse au seuil de confiance α=0.05 est mené :

H_0 : indépendance entre deux variables qualitatives

H_1 : dépendance entre deux variables qualitatives

Pour mieux représenter notre échantillon, nous allons présenter quelques caractéristiques de notre échantillon et ce, via la description de quelques variables clés. Pour cela nous avons choisi des variables extracomptables à savoir :

2.1.1. Comportment passé "R_{28}:

Tableau n°2 : défaillance –comportement passé

Effectif		**R28**		**Total**
		remboursement<3	remboursement>3	
R33	Défaillante	26	28	54
	Saine	25	126	151
Total		51	154	205

Source : résultat de traitement des données par l'SPSS

d'après l'étude des dossiers, la répartition des entreprise en deux classe saines et défaillante et l'analyse des tableau ci-dessus , on remarque que la défaillance de l'entreprise est lié à son comportement passé dont on a enregistré un pourcentage de 52% pour celles qui ont marqué un retard de remboursement supérieur à 3 mois et un pourcentage de 48% pour celle qui ont enregistré un retard inférieur à 3 mois.

Pour confirmer les résultats on a utilisé le test de khi deux :

- **Les hypothèses :**

H0 : indépendance entre le comportement passé de l'entreprise et sa défaillance.

H1 : dépendance entre le comportement passé de l'entreprise et sa défaillance.

L'utilisation de test khi deux par logiciel **SPSS 22** a donné les résultats suivante

$X^2_{c=}21,241 \quad > \quad X_{t(3)=}\ 3.84$

des documents fiscaux et juridiques: acte de constitution de l'entreprise...etc.

Ainsi la base de données peut être présentée comme suit :

- ✓ Comportement passé : c'est une variable dichotomique
- ✓ Le secteur d'activité :
- ✓ Le statut juridique :
- ✓ Age de l'entreprise : entrée en relation : Le nombre d'années de relation de la banque avec l'entreprise.
- ✓ Nombre de produit : variable dichotomique dont la valeur 1 indique une diversité de produit de l'entreprise, 0 indique qu'elle n'a qu'un produit unique.

2. Analyse statistique et exploratrice des données :

L'objectif est d'étudier la relation entre les variables explicatives et la variable indicatrice par défaut, ainsi on pourra distinguer les variables qui détectent les entreprises défaillantes. Pour les variables qualitatives on utilise la statistique de khi-deux afin de mesurer l'indépendance entre le défaut et les variables qualitatives, chacune prise d'une manière isolée.

On se base sur le test d'indépendance Khi-deux pour déterminer la relation de dépendance ou d'indépendance entre les variables qualitatives et la variable indicatrice du défaut de remboursement. Dans le cas des variables quantitatives nous allons procéder à une comparaison entre les moyennes des entreprises saines et celles défaillantes par le test de Student pour déterminer les variables dont les moyennes diffèrent entre la population saine et celle défaillante.

2.1 Analyse des variables qualitatives[55] :

Le test d'indépendance de Khi-deux nous renseigne sur la relation entre la défaillance et les variables qualitatives qui sont dans notre cas: La nature de la demande, le secteur d'activité, la forme juridique, le comportement passé, et le nombre de produits.

La statistique qui nous permet de réaliser le test est défini comme:

$$X_c^2 = \sum_{i=1}^{p} \sum_{j=1}^{k} \frac{(n_{ij} - n_{i.} n_{.j} / N)}{n_{i.} n_{.j} / N}$$

Avec les hypothèses suivantes :

H0 : Indépendances des deux variables qualitatives

H1 : dépendances entre le deux variables qualitatives

[55] Brigitte Tribout, **« Statistique pour économistes et gestionnaires »**, IECS-Ecole de management de Strasbourg (université Robert Schuman), paris, 2007, p 583.

- ✓ **151** entreprises saines, soit un pourcentage de 73,65%
- ✓ **54** entreprises défaillantes, soit un pourcentage de 26,35%

L'échantillon de validation: composé **110** entreprises, cet échantillon est réparti :

- ✓ **30** entreprises saines, représentant un pourcentage de 27,27%
- ✓ **80** entreprises défaillantes, représentant un pourcentage de 72,73%

Tableau n°1 : Classement des entreprises selon l'état (Saine / Défaillante)

Entreprise / Echantillon	Saine	Défaillante	Total
Construction	151 (73.65%)	54 (26.34%)	**205** **(100 %)**
Validation	**30** **(27.27%)**	**80** **(72.27%)**	**110** **(100%)**

Source : par nos soin,

Il faut rappeler que la base de données constituée tient compte que des dossiers ayant bénéficié des crédits ou des renouvellements durant ladite période, alors que les dossiers, dont la décision du Comité de Crédit était défavorable, ont été préalablement rejetés.

1.4. La Sélection des variables

La sélection des variables constitue une étape cruciale pour l'élaboration d'une fonction score car la prise en compte ou non d'une variable influe à priori sur la fonction score.

C'est pour cela, et pour éviter toute subjectivité, on va essayer d'établir la liste des variables communément utilisées pour évaluer le risque de l'emprunteur et ce, sous contrainte de la disponibilité de l'information. Pour expliquer la qualité du risque des entreprises, nous avons fait recours à plusieurs variables que nous avons scindées en deux catégories : comptables et extracomptables.

3.1 Les variables comptables : Les variables comptables sont essentiellement les ratios financiers calculés à partir des bilans financiers et des comptes de résultats.

3.2 **Les variables extracomptables :** Les variables extracomptables représentent des variables telles que l'âge de l'entreprise, date d'entrée en relation avec la banque,...etc. Ces variables sont collectées essentiellement

1.1 La population ciblée : La population ciblée dans cette étude est celle des petites et moyennes entreprises privées domiciliées auprès de la Banque Extérieure d'Algérie. Ces entreprises ont bénéficié d'un renouvellement de crédit d'exploitation ou bien d'un nouveau concours au cours de la période 2011-2014.

1.2 Le critère de défaillance : La population précédemment citée est répartie en deux sous-populations :

- **Les entreprises saines :** Cette sous-population englobe toutes les entreprises qui ont, jusqu'à présent, remboursé les crédits consentis par la banque d'une manière régulière et ponctuelle, en respectant toutes les tombées d'échéances.
- **Les entreprises défaillantes :** Ces entreprises sont subdivisées, par la banque, en deux groupes :

✓ Les entreprises précontentieuses : qui ont des difficultés à honorer leurs crédits, dont le retard de remboursement est compris entre 15 jours et 6 mois. Les entreprises de cette catégorie ne présentent pas des signes alarmants quant à leur situation financière.

✓ Les entreprises contentieuses : qui ont dépassé un retard de remboursement égale ou supérieur à six mois, ce retard étant énorme, la procédure judiciaire semble être la seule façon pour la banque de ce faire rembourser..

Cette classification ne répond pas aux besoins du modèle que nous somme entrain de construire .Il nous faut deux classes d'entreprises : une classe saine et une autre défaillante.

Pour effectuer la répartition de notre échantillon en deux classes, nous avons défini comme critère de défaillance des entreprises, le retard de remboursement égale ou supérieur à 3 mois (entreprises précontentieuses et entreprises contentieuses), à partir dés quels la banque doit procéder au provisionnement. Nous avons donc choisis le délai à partir duquel le retard de remboursement influence les écritures comptables de la banque. Aussi, parce que ce délai donne lieu à une meilleure séparation entre les entreprises saines et celles défaillantes car les symptômes de la défaillance sont plus forts à partir de ce délait.

1.3. L'échantillonnage : Notre échantillon initial comprend 268 entreprises. Après traitement des dossiers choisis et vu l'existence de quelques anomalies et le manque de certaines informations dans quelques uns, l'échantillon final est constitué de **205** entreprises et subdivisé en deux sous échantillons :

L'échantillon de construction : constitué de **205** entreprises réparties comme suit :

La gestion des risques du crédit par la méthode scoring

Pr. REZAZI OMAR
Université Blida2
Doctorante TEMAM Sihem
l'ENSSEA KOLEA

Résumé :
Dans cet article, à travers l'analyse d'un échantillon des crédits d'exploitation accordés par la banque extérieure d'Algérie aux petites et moyennes entreprises appartenant au secteur privé algérien, on a essayé d'effectuer une étude empirique en vue de développer un outil fiable d'aide à la décision pour l'octroi de crédit ; on se basant sur l'estimation d'un modèle traité par l'analyse discriminante.

ملخص: نهدف في هذا المقال إلى تحليل عينة من قروض الاستغلال الممنوحة من طرف البنك الخارجي الجزائري إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في القطاع الخاص؛ حيث حاولنا القيام بدراسة تحليلية بهدف تطوير وسيلة كمية فعالة، تتمثل في طريقة التنقيط، تساعد البنك في إتخاذ قرارات منح القروض في ظل التأكد. كما إعتمدنا في الدراسة التطبيقية على تحديد و تقدير النموذج المقبول للتقدير بإستعمال أسلوب التحليل الأحادي.

Introduction

Toute banque fixe des objectifs selon sa stratégie ; cependant, la banque cherche à minimiser les risques d'octroi des crédits aux investisseurs afin d'atteindre ses objectifs, qui est la source d'une gestion efficace de tout les activités exercés par la banque.

A travers cet article on tente de répondre à la problématique suivante:

Comment la banque peut gérer efficacement les risques de ses crédits ?

Pour bien mener l'étude, et afin d'atteindre les objectifs précédemment fixés, nous allons suivre la méthodologie suivante:

- ✓ L'analyse descriptive des données, cette phase comprend les étapes suivantes :

- Le choix de la population ciblée ;
- La délimitation de l'échantillon de l'étude ;
- La sélection des variables comptables et extracomptables.

- ✓ Construction et Validation des Modèles :

- Vérification de l'existence de différences entre les groupes
- Vérification de la validité de l'étude
- Estimation des coefficients de la fonction discriminante

1. L'analyse descriptive et statistique des données

Dès lors, toutes les normes conventionnelles relatives aux droits sociaux, inscrites dans les instruments internationaux ratifiés par le Maroc et respectueuses de l'identité nationale immuable sont susceptibles d'être invoquées et appliquées, du moins en théorie, devant/par les juridictions nationales.

3- La troisième évolution concerne la création d'une nouvelle Cour constitutionnelle dotée d'une compétence de contrôle, à *posteriori*, des lois, à travers le mécanisme de l'exception d'inconstitutionnalité[52], constituant une modalité d'accès indirecte à la justice constitutionnelle[53].

Cette démarche peut contribuer à l'amélioration de la justiciabilité des droits sociaux.

Conclusion : À la recherche de la dignité sociale

Les années 2000 ont été le théâtre d'un nouveau paradoxe : alors que le rythme des privatisations des établissements publics à caractère économique s'accélérait, on a assisté à l'amélioration progressive du statut des droits sociaux.

Du fait de leur position privilégiée dans la Constitution, ces droits ont une efficacité directe de par la création, l'interprétation et l'application de l'ensemble des règles de l'ordre juridique ; ils représentent l'aboutissement démocratique d'un projet politique

De plus, les droits économiques et sociaux connaissent une protection par la mise en œuvre d'une série de garanties juridictionnelles qu'illustre la jurisprudence de la Cour constitutionnelle. Pourtant Au Maroc, le recours au juge pour exiger le respect et la protection des droits sociaux demeure une exception[54].

On outre, pour une meilleure protection, une adhésion de tous les membres de la société est nécessaire, afin de déterminer les besoins des citoyens eux-mêmes.

[52] Constitution de 2011, Article 133.

[53] Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH), « Mémorandum sur la loi organique relative à l'exception d'inconstitutionnalité », p. 4, [En ligne],

[54] KHILO (I.), Les droits à l'éducation et à la santé dans les pays arabes du Maghreb et du Moyen-Orient sont-ils justiciables ? », in « La justiciabilité des droits sociaux: vecteurs et résistances », ROMAN Diane (dir.), Editions A. PEDONE, 2012, p. 267.

Openkan.com

Il est évident que les récentes évolutions constitutionnelles auront un impact sur la dynamique des droits sociaux au Maroc. Effectivement la reconnaissance progressive des droits sociaux, a conduit à une analyse juridique de la leur justiciabilité.

Néanmoins, ces évolutions permettraient-elles une réelle émergence d'un mouvement de justiciabilité? Comme il serait toujours légitime de s'interroger sur la portée réelle de la justiciabilité à garantir l'effectivité des droits sociaux.

Pour répondre à ces questions il est loisible de faire la distinction entre deux catégories de droits sociaux :

1- les « droits sociaux fondamentaux »

La première catégorie inclut les droits sociaux ayant un caractère fondamental. Les droits sociaux appartenant à cette catégorie sont le droit à l'éducation (article 31 §4), le droit de se syndiquer (article 29) et le droit de grève (article29).

Ces droits qui appartiennent à la première catégorie sont justiciables : les requérants peuvent faire l'objet d'un recours devant les tribunaux ordinaires.

2- les droits sociaux à un « simple caractère constitutionnel »

Le droit au travail (article 31§8-9), ce droit lie les autorités publiques et peut faire l'objet d'un recours devant les juridictions classiques comme il peut faire l'objet d'un recours devant la Cour constitutionnel.

Du point de vue de la justiciabilité la Constitution de 2011 ayant accordé un statut à part aux droits sociaux, elle a des dispositions assez spécifiques et une évolution remarquable Selon le professeur H .Yaagoub de l'Université Mohamed 1er Oujda.[50]

1- La première tient à l'extension du catalogue constitutionnel des droits sociaux. Ainsi, de nouveaux droits à caractère économique et social, exclus des anciennes Constitutions, sont désormais susceptibles d'être invoqués devant les juridictions nationales, notamment administratives, tels le droit aux soins de santé; à la protection sociale; au logement décent; à l'accès à l'eau et un environnement sains, entre autres.
2- La seconde évolution, allant dans le même sens, se rapporte à la reconnaissance constitutionnelle de la primauté des Conventions internationales dûment ratifiées sur le droit interne et l'impératif d'harmoniser la législation nationale pertinente, en conséquence[51].

[50] Yacoobi : La justiciabilité des droits sociaux, indispensable mais fragile Une perspective marocaine. Article in https://www.jus.uio.no/english/research/news-and.../w4-hassan.

[51] Constitution de 2011, Préambule

- Protection de la famille (article 32) « la famille, est la cellule de base de la société ».
- Faciliter l'accès des jeunes la culture, à la science, à la technologie, à l'art, au sport et aux loisirs (article 33)
- Droit à une éducation moderne (article31)
- Protection des besoins en matière de logement (article 31) « droit à un logement décent»
- Droit à un environnement sain et à l'accès à l'eau (article 31)
- Protection des droits des enfants (article 32) « assure une égale protection juridique et une égale considération sociale et morale tous les enfants, abstraction faite de leur situation familiale ».

Ainsi on peut distinguer entre deux catégories de droits sociaux dans la constitution marocaine :

1- Les droits sociaux inconditionnels ou originaux

Par exemple, le droit de grève et le droit de choisir une occupation librement. Ces droits ont une valeur semblable à celle des droits civils et politiques leurs spécificités c'est qu'ils sont directement applicables.

2- les droits sociaux conditionnels

Par exemple le droit à l'éducation, le droit à la santé, et dans une certaine mesure le droit de travailler. Leur application dépend, d'une part de l'intervention des pouvoirs publics, et d'autre part si les conditions de leur réalisation ont été mises en place.

Il faut encore préciser que la constitution de 2011 a proposé un partage des compétences entre l'État central et les régions qui ont désormais un plus grand pouvoir au niveau local concernant les droits civils et sociaux (article 31) qui stipule : « l'Etat, les établissements publics et les collectivités territoriales œuvrent à la mobilisation de tous les moyens disposition pour faciliter l'égal accès des citoyennes et des citoyens aux conditions leur permettant de jouir des droits… »

Mais peut-on parler d'une destruction de l'uniformité existante du fait des différences de moyens entre les différentes régions ?

Non puisque l'État central conserve le pouvoir « de déterminer le niveau minimum de services concernant les services civils et sociaux qui doivent être garantis sur l'ensemble du territoire. Toutefois les régions peuvent cependant aller au-delà du minimum national.

En effet, en dépit des avancées fondamentales dans la constitution, et malgré les efforts pour l'élimination ou la réduction d'inégalités matérielles, et pour l'amélioration des conditions de vie de la société marocaine ; dans la pratique et dans la réalité, la concrétisation de ces droits est encore loin d'être pleinement garantie.

V- Reconnaissance suivie de la justiciabilité des droits sociaux

familiales, chômeurs de longue durée, travailleurs âgés, femmes de condition économique modeste.

Malgré les différentes initiatives entrepris par les sociétés modernes, vis-à-vis de ces individus, des obstacles à l'accès à la protection sociale, à la santé, à l'emploi, au logement ou à l'éducation sont encore nombreux.

Un autre obstacle à l'accès aux droits sociaux est lié au suivi et à l'application inadéquate des lois en vigueur. Il ne suffit pas de disposer d'une législation adéquate et de bons systèmes de prestations ; encore faut-il contrôler leur mise en œuvre pour lutter contre la pauvreté et l'exclusion sociale, notamment pour les plus vulnérables.

Reste un problème assez épineux c'est les tribunaux qui invoquent souvent le caractère politique des choix budgétaires que la satisfaction des droits sociaux.

IV- La Constitution marocaine est-elle véritablement sociale ?

La Constitution marocaine présente, dans son premier article, le Maroc comme « une monarchie constitutionnelle, démocratique, parlementaire et sociale ». S'agissant des droits sociaux ils sont garantis dans le titre II de la constitution de 2011 « Les libertés et droits fondamentaux».

Effectivement on les retrouve à la fois dans les libertés ''les droits de'' et dans l'affirmation des conditions sociales nécessaires à une vie digne ''les droits à''.

Quels droits constitutionnels sont des droits sociaux ?

La Constitution marocaine protège de manière assez extensive les droits sociaux fondamentaux. Même en l'absence d'une définition générale, leur reconnaissance par la Constitution permet leur identification et leur différenciation des droits dits classiques. La reconnaissance constitutionnelle des droits sociaux au Maroc apporte une contribution quant à la caractérisation classique des droits économiques, sociaux et culturels comme des droits de «seconde classe ».

En effet les droits sociaux constitutionnels comprennent :

- Droit de propriété (article 35) « le droit de propriété est garanti»
- Droits relatifs au travail (article 31) « … le droit au travail et l'appui des pouvoirs publics en matière de recherche d'emploi ou d'auto-emploi» « …le droit à l'accès aux fonctions publiques selon le mérite».
- Droit aux soins de santé (article31)
- Droit de grève (article 29).
- Droit la protection sociale (article 31) « droit à la protection sociale et à la couverture médicale ».
- Protection des personnes handicapées (article 34) « …intégrer dans la vie sociale et civile les handicapés ».

des accords économiques susceptibles d'assurer à chaque nation une vie saine en temps de paix pour ses habitants - partout dans le monde »[47].
Quant à la Charte sociale européenne et la Charte sociale européenne révisée garantissent une série de droits fondamentaux qui concernent l'emploi, la protection sociale, la santé, l'éducation, le logement et la non-discrimination et établissent un système de contrôle qui assure leur respect par les Etats contractants.
Néanmoins, l'année – 2008- connaîtra un événement particulièrement symbolique en faveur de ces droits: l'adoption du Protocole facultatif se rapportant au Pacte International relatif aux droits économiques, sociaux et culturels (ci-après PIDESC). L'adoption de ce Protocole, tant attendu, dans la foulée des crises susmentionnées, fut perçue comme étant un événement historique par de nombreux acteurs, en particulier ceux de la société civile, à l'instar d'Amnesty International qui s'est félicitée du fait que « les Nations-Unies ont fait sortir les droits économiques, sociaux et culturels de la guerre froide »[48].

III- Les obstacles à l'accès aux droits sociaux : « ce qui devrait être et qui n'est pas »

Les droits sociaux « utilisent l'égalité en tant que différenciation comme un moyen pour tenter de réaliser l'objectif d'égalité en tant qu'égalité concrète». Ils sont définis de façon normative (comme ce qu'ils devraient être) et non de façon descriptive (comme ce qu'ils sont)[49].

En revanche dans certaines régions du monde une partie grandissante de la population peuvent être confrontée à des taux de chômage très élevés, à la détérioration des systèmes de santé et de protection sociale et à une dégradation progressive des conditions des logements sociaux.
Ces personnes peuvent être: réfugiés, personnes âgées, minorités ethniques, personnes handicapées physiques et mentales, personnes sortant d'un établissement psychiatrique ou de prison, malades ou personnes en mauvaise santé, personnes sans domicile fixe (SDF) ou mal-logées, demandeurs d'asile, familles monoparentales, femmes ayant des charges

[47] Roman Diane. Les droits sociaux, entre « injusticiabilité » et « conditionnalité » : éléments pour une comparaison. In: Revue internationale de droit comparé. Vol. 61 N°2(1),2009. pp. 285-313.
[48] Amnesty international (Belgique), « Les Nations-Unies font sortir les droits économiques, sociaux et culturels de la Guerre froide », [en ligne], http://www.amnestyinternational.be/doc/s-informer/actualites-2/article/les-nations-unies-font-sortir-les
[49] G. PECES-BARBA MARTÍNEZ, loc. cit., 2004, p. 287

situation de vulnérabilité ou qui sont exclus dans les sociétés. En ce sens, le principe de solidarité est fondamental car il participe à la réalisation des droits sociaux constitutionnels.

II- L'importance des droits sociaux dans le droit international

Les droits sociaux sont des droits de collectifs et l'histoire prouve à l'évidence leur importance et la gravité de leur méconnaissance. C'est dans ce sens que le droit international lui accorde une grande importance.

La Déclaration Universelle des Droits de l'Homme divise les droits de l'Homme, et qui sont normalement indivisible, en droits civils et politiques, considérés comme les seuls « *vrais* » droits, et les droits économiques, sociaux et culturels, érigés en catégorie spécifique, frappée d'une certaine «*vulnérabilité normative et contentieuse »*[46].

Le préambule de la Déclaration universelle faisait de l'abolition de la pauvreté un des objectifs premiers de la fondation des Nations-Unies.

Soulignant l'importance accordée à la protection contre la misère, la Déclaration universelle reconnaissait pour la première fois des droits économiques et sociaux à égalité avec les droits civils et politiques.

Article **22** : « toute personne, en tant que membre de la société, a droit à la sécurité sociale ; elle est fondée à obtenir la satisfaction des droits économiques, sociaux et culturels indispensables à sa dignité et au libre développement de sa personnalité, grâce à l'effort national et à la coopération internationale, compte tenu de l'organisation et des ressources de chaque pays ».

Article **25** : « toute personne a droit à un niveau de vie suffisant pour assurer sa santé, son bien-être et ceux de sa famille, notamment pour l'alimentation, l'habillement, le logement, les soins médicaux ainsi que pour les services sociaux nécessaires ; elle a droit à la sécurité en cas de chômage, de maladie, d'invalidité, de veuvage, de vieillesse ou dans les autres cas de perte de ses moyens de subsistance par suite de circonstances indépendantes de sa volonté ».

L'ambition du texte de 1948 était de garantir une protection globale contre la pauvreté, dans la continuité du discours prononcé par Roosevelt le 6 janvier 1941 et qui classait parmi les quatre libertés essentielles celle consistant « à être libéré du besoin - ce qui, sur le plan mondial, suppose

[46] **ROMAN** (D.), « La justiciabilité des droits sociaux ou les enjeux de l'édification d'un État de droit social » , in *La Revue des Droits de l'Homme*, N° 1, juin 2012, p. 18, [en ligne]

Devant ce nouveau contexte, une récente construction intellectuelle s'impose entre les sociétés modernes dans leurs relations économiques et sociales ; cette lignée se base sur le bien-être «social» de l'homme et de ses droits.

Les questions qui s'imposent sont :

- C'est quoi les droits sociaux ?
- Quelles sont les orientations politiques qui peuvent rendre l'accès aux droits sociaux plus faciles, notamment pour les plus vulnérables ?
- Quelle valeur accorder à un droit que l'on ne peut effectivement exercer?
- Quels sont les obstacles à l'accès aux droits sociaux ?
- Ces droits créent-ils un système complet de protection sociale ou sont-ils seulement des « coquilles vides ».
- Y'a-t-elle pas une différenciation entre les droits sociaux « mieux » ou « moins bien » protégés ?
- Le rôle de la justiciabilité des droits sociaux dans la Constitution marocaine ?

Nous étudierons en premier lieu la signification des droits sociaux et les différentes façons de conceptualiser les droits individuels en général. Dans un deuxième temps, nous présenterons brièvement l'importance des droits sociaux dans le droit international. Après quoi, nous montrerons la place des droits sociaux dans la constitution marocaine et obstacles à l'accès des droits sociaux et enfin les efforts des juridictions.

I- Droits des pauvres, les droits sociaux sont-ils de pauvres droits ?

Les droits sociaux c'est la reconnaissance d'un ensemble de droits à chaque citoyen, afin que son bien-être ne dépende plus uniquement de son aptitude à assurer sa subsistance ou de la charité ; comme droit à la protection de la santé, droit à la sécurité sociale, droit au travail et à une rémunération assurant un niveau de vie décent, droit à l'alimentation ou au logement…

Ces droits sont distingués des droits individuels, civils et politiques ; ils sont également compris comme un type de droits qui ne requiert pas de l'État de «donner » mais de « créer ». À ce titre, les droits sociaux permettraient à leurs bénéficiaires d'agir pour exiger le bénéfice de leurs droits au travers du système mis en place par l'État. C'est-à-dire que les droits sociaux sont des droits positifs, exigeant l'adoption de mesures de la part de l'État permettant aux personnes qui y ont droit d'obtenir leurs pensions ou autres prestations sociales, d'avoir une place dans une école publique ou dans un hôpital public.

Les droits sociaux sont, tout simplement, les droits ayant pour but l'amélioration des conditions de vie des personnes qui se trouvent dans une

Le droit aux Droits sociaux

Dr.NAIMI MALIKA
Université de Tanger Maroc

Résumé : Les droits sociaux émergents au 19ème siècle , Ils s'inscrivent dans les revendications ouvrières, aux problèmes des travailleurs et la nécessité de prendre en compte les inégalités existantes.
Ils ont pour but l'amélioration des conditions de vie des personnes selon le principe de solidarité .La Déclaration universelle reconnaissait des droits économiques et sociaux soumis aux accords économiques susceptibles d'assurer à chaque nation une vie saine en temps de paix pour ses habitants - partout dans le monde ».
Dans ce cadre, La Constitution marocaine protège les droits sociaux fondamentaux.Les droits sociaux dans la constitution marocaine distingue:
Les droits sociaux inconditionnels ou originaux : exemple, le droit de grève
les droits sociaux conditionnels : exemple le droit à l'éducation, le droit à la santé.la justiciabilité est constitutionnellement reconnue et les Conventions internationales dûment ratifiées.
Mots clés : droit , social ,éducation ,accord , constitution , déclaration ,solidarité

ملخص: برزت الحقوق الاجتماعية في القرن التاسع عشر نتيجة موجة من احتجاجات العمال المطالبة بضرورة التكفل بمشاكلهم و العمل على مكافحة المعاملة التمييزية المتواجدة.
وجهت تلك الحقوق بهدف تحسين الظروف المعيشية للعمال تطبيقا لمبدأ التضامن. أعترف التصريح العالمي بالحقوق الاقتصادية و الاجتماعية الخاضعة للاتفاقيات الاقتصادية التي من شأنها أن تضمن لكل أمة حياة آمنة في وقت السلم بالنسبة لمواطنيها المتواجدين في العالم.
و في هذا السياق، عمد المؤسس الدستوري المغربي على تكريسه الحماية للحقوق الاجتماعية الأساسية سواء كانت مشروطة كحق التعليم أو غير مشروطة كالحق في الإضراب.
الكلمات المفتاحية :حق ، اجتماعي ، تعليم ، إتفاق ، دستور ، إعلان ، تضامن

Introduction

Les droits sociaux émergents au 19ème siècle, ils sont rattachés à la crise du libéralisme bourgeoise et aux événements révolutionnaires. Ils s'inscrivent dans une généalogie de révoltes, de luttes de classes, de revendications ouvrières, aux problèmes des travailleurs et la nécessité de prendre en compte les inégalités existantes.

Actuellement c'est l'événement de la mondialisation et la transition vers une économie de marché, qui ont contribué à des nouveaux problèmes tels l'augmentation de la pauvreté et le risque d'exclusion.

Engle. C, Hamilton. J.D, Long swings in the Dollar: are they in the data and do the markets know it? American economic review, 80, 1990, p 691.
Bourbonnais.R, Econométrie, 7ième édition, Dunod, Paris, 2009, p 69.

obeikan.com

Source : Résultats générés par Eviews7

Ainsi, le modèle retenu s'écrit sous la forme :

$$dle_t = 0.089 - 0.254(dlpib_t) - 0.624(dlm_t)$$

Conclusion générale :

Le taux de change est un instrument clé dans l'analyse des relations d'une économie avec l'extérieur. Ce dernier a pris une importance considérable avec l'accroissement du commerce extérieur et la nécessité d'utilisation des monnaies étrangères.

L'objectif de cette étude est de déterminer l'impact des variables monétaires sur le taux de change du Dinar Algérien. En effet, nous sommes arrivés aux résultats suivants :

-La masse monétaire influence sur le taux de change du Dinar Algérien ;

- Le niveau général des prix n'influence pas sur le taux de change du Dinar Algérien ;

- les taux d'intérêt n'ont pas d'influence sur le taux de change du Dinar Algérien.

En effet, la nécessité de prendre la recommandation suivante :

- La libération du secteur bancaire à travers la mise en place d'une politique de change plus rigoureuse.

Bibliographie :

Ilmane.M. C, Note de travail sur l'opportunité de dévaluer le Dinar Algérien, Les cahiers de la réforme, 2ième édition, ENAG, Alger, 1990, p 116.

Abdoun. R, Economie générale du taux de change, les cahiers de la réforme, édition ENAG, Alger, 1990, p39. 157.

Naas.A, le système bancaire Algérien, de la décolonisation à l'économie de marché, Edition INAS, Paris, 2003, p 216.

Rapport de la banque mondiale, Stratégie macro-économique à moyen terme pour l'Algérie, mai 2003, p 09.

Hakiki. F, Economie officielle et pratiques monétaire et financière étatique (1962-1982), revue Notes Critiques et Débats, ISEN 5, 1982.

Hadjseyid. M, L'industrie Algérienne crise et tentative d'ajustement, édition l'harmatan, Paris, 1996, p 48.

Mekkideche. M, L'économie Algérienne à la croisée des chemins : Repères actuels et éléments prospectifs, édition Dahleb, Alger, 2008, p 49.

Rapport du CNES La conjoncture économique et sociale du premier semestre 2003, p 19.

Bulletin trimestriel de la banque d'Algérie, numéro 9, décembre 2009, p.45.

5.3.2 Test de significativité globale du modèle :

Pour tester la significativité globale du modèle, nous utilisons le coefficient de détermination ajusté $\bar{R}^2$ qui consiste et le test de Fisher qui consiste à tester l'hypothèse :

$H_0 : \forall\ \beta_i, \beta_i = 0$ *pour* $i = 0,1,2,3,4$ *contre* $H_1 : \exists$ *aumoins un* $\beta_i \neq 0$, la statistique de Fisher étant : $F_{calculée} = \dfrac{(T-k-1)R^2}{kR^2}$, avec :

T , K, R^2 représentent le nombre d'observations, le nombre de variables explicatives, le coefficient de détermination, respectivement.

L'hypothèse H_0 est rejetée si $F_{calculée} \geq F_{tabulée}$

D'après les résultats de l'estimation, nous avons $\bar{R}^2$ =84.08 pour cent, c'est-à-dire que les variables explicatives expliquent 84.08 pour cent le taux de change, et $F_{calculée} = 29.52 \succ F_{tabulée} = 2.46$, d'où le modèle est globalement significatif.

Ainsi, nous procédons à l'élimination des variables associées à ces coefficients, et nous avons ré-estimé le modèle :

$$dle_t = \beta_0 + \beta_1(dlpib_t) + \beta_2(dlm_t) + \varepsilon_t \quad \text{.....(2.2)}$$

Nous avons obtenu les résultats suivants dans le tableau (3.2) :

Tableau (3.2) Ré-estimation du modèle choisi

Dependent Variable: dlet
Method: Least Squares
Date: 05/18/14 Time: 16:55
Sample (adjusted): 1971 2012
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.089183	0.010605	8.409118	0.0000
Dlpib	-0.253891	0.099390	-2.554486	0.0147
Dlm	-0.623607	0.078260	-7.968385	0.0000

R-squared	0.810131	Mean dependent var	0.064270
Adjusted R-squared	0.800394	S.D. dependent var	0.151134
S.E. of regression	0.067522	Akaike info criterion	-2.483967
Sum squared resid	0.177811	Schwarz criterion	-2.359848
Log likelihood	55.16332	Hannan-Quinn criter.	-2.438473
F-statistic	83.20251	Durbin-Watson stat	1.429903
Prob(F-statistic)	0.000000		

obeikan.com

Tableau (3.1) Estimation du modèle choisi

Dependent Variable: dlet

Method: Least Squares

Date: 05/18/15 Time: 15:13

Sample (adjusted): 1972 2012

Included observations: 41 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.085168	0.010408	6.858491	0.0000
Dlpib	-0.457400	0.156746	-2.918086	0.0080
Dlm	-0.537005	0.103227	-5.202180	0.0000
Dipc	0.004167	0.003096	-0.455202	0.5920
Di	0.004460	0.007824	-0.727359	0.5744

R-squared	0.870265	Mean dependent var	0.121418
Adjusted R-squared	0.840780	S.D. dependent var	0.153421
S.E. of regression	0.061218	Akaike info criterion	-2.564326
Sum squared resid	0.082449	Schwarz criterion	-2.275854
Log likelihood	41.85856	Hannan-Quinn criter.	-2.474054
F-statistic	29.51537	Durbin-Watson stat	1.482914
Prob(F-statistic)	0.000000		

Source : Résultats généré par Eviews 7.

5.3.1 Test de significativité des coefficients :

Pour tester la significativité des coefficients, nous utilisons le test de Student qui consiste à tester l'hypothèse[45] :

$H_0 : \beta_i = 0$ *pour* $i = 0,1,2,3,4,5$ *contre* $H_1 : \beta_i \neq 0$, la statistique de Student étant : $t_{calculée} = \dfrac{\beta_i}{SE(\beta_i)}$ *avec* $SE(\beta_i)$: *ecart type de* β_i. L'hypothèse H_0 est rejetée si $|t_{calculée}| \geq t_{tabulée}$.

D'après le test de Student, les coefficients β_3, β_4, ne sont pas significatifs, car les statistiques calculées sont inférieures à la statistique tabulée qui vaut 2.0317.

[45] Bourbonnais. R, Econométrie, 7ième édition, Dunod, Paris, 2009, p 69.

5.1 Présentation des données :

Pour cette étude, nous allons utiliser les séries annuelles du taux de change nominal du Dinar Algérien par rapport au Dollar Américain, et les séries du produit intérieur brut, de la masse monétaire, de l'indice des prix à la consommation, des taux d'intérêt, pour une période allant de 1970 à 2012. Les séries des variables fondamentales sont issues de la banque d'Algérie, pour les variables du pays domestique, et de la banque fédérale de Saint Louis des Etats-Unis pour les variables du pays étranger.

La série du taux de change est calculée comme suit :

dlet = $\ln\left(e_t / e_{t-1}\right)$, cela correspond à une approximation assez précise da variation du taux de change entre la période t et t-1[44].

$$\ln\left(e_t / e_{t-1}\right) = \ln(e_t) - \ln(e_{t-1}) \approx \frac{e_t - e_{t-1}}{e_{t-1}}$$

De plus, en utilisant le logarithme, cela permet de voir les coefficients de régression comme des élasticités, c'est-à-dire le degré de sensibilité ou le pourcentage de changement d'une variable envers une autre.

Ainsi, toutes les variables fondamentales sont comptabilisées de la même manière que le taux de change.

5.2 Présentation du modèle :

Après avoir choisi les variables fondamentales influant en théorie sur le taux de change, nous allons considérer le modèle suivant :

$dle_t = \beta_0 + \beta_1(dlpib_t) + \beta_2(dlm_t) + \beta_3(dipc_t) + \beta_4(di_t) + \varepsilon_t$ Ou :

$dle_t = \ln\left(e_t / e_{t-1}\right)$ représente la différence des logarithmes des taux de change entre la période t et t-1.

$dlpib_t = \ln\left(pib_t / pib_{t-1}\right) - \ln\left(pib_t^* / pib_{t-1}^*\right)$ représente la différence des différences entre les logarithmes du produit intérieur brut de l'Algérie et le produit intérieur brut des Etats-Unis.

Il en est de même pour la masse monétaire, les taux d'inflation et les taux d'intérêt.

5.3 Estimation du modèle :

Après estimation de ce modèle par la méthode des moindres carrés ordinaires, nous avons obtenus les résultats suivants :

[44] Engle. C, Hamilton. J.D, Long swings in the Dollar: are they in the data and do the markets know it? American economic review, 80, 1990, p 691.

particulièrement à la hausse significative des prix des produits agricoles frais[41].

4 L'évolution des taux d'intérêt :

Selon le régime économique poursuivi par l'Algérie à savoir le régime administré, les taux d'intérêt n'avaient pas échappé à la fixation, ceci depuis l'indépendance jusqu'aux années quatre-vingt dix, ou celui-ci avait été libéré. .

La manipulation du taux de réescompte avait constitué pendant longtemps le principal outil de la politique monétaire Algérienne. En effet, la procédure de réescompte était la source privilégiée du refinancement des banques, et le taux de réescompte constitue ainsi, le taux directeur de crédit à l'économie.

Il y'a eu une stabilité des taux de réescompte à partir des années 1970 jusqu'à 1986. Cela montre l'absence relative de la politique monétaire, en donnant priorité à la réalisation des plans d'investissement.

Ainsi, le taux avait progressé pour atteindre un niveau de 15 pour cent en 1994.

A partir de 2004, le taux de réescompte avait connu une stabilité et cela jusqu'à 2012. Pour ce qui est des taux créditeurs et des taux débiteurs, le taux d'intérêt créditeurs était le premier taux à êtres libéralisé en 1990, après les réformes monétaires, le taux d'intérêt débiteur n'a été libéralisé qu'en 1994[42]. Sur le taux d'intérêt débiteur, il a été maintenu un plafond de marge bénéficiaire de 5 pour cent. En vérité ces deux taux sont restés administrés du fait de l'entente qui existait entre les banques publiques. En effet, dans un document de l'ABEF[43], nous apprenons que les taux d'intérêt ne sont devenus effectivement libres qu'en janvier 2003.

Ainsi, à partir de 2003, les taux créditeurs et débiteurs pratiqués par les banques étaient libres et déterminés par le marché.

5 Etude empirique de l'impact des variables monétaires sur le taux de change du dinar Algérien :

Afin de déterminer quelles sont les variables monétaires qui ont une influence sur le taux de change du Dinar Algérien, nous allons prendre en compte les variables explicatives suivantes : le différentiel du produit intérieur brut, le différentiel de la masse monétaire, le différentiel des taux d'inflation, le différentiel des taux d'intérêt.

[41] Bulletin trimestriel de la banque d'Algérie, numéro 9, décembre 2009, p.45.
[42] Règlement 94-13 du 02 juin 1994.
[43] L'ABEF : L'association des banques et établissements financiers Algériens.

Nous allons suivre ainsi l'évolution de l'inflation durant les périodes passées par l'économie Algérienne.

- L'inflation durant la période 1970-1989 :

Durant cette période, le système des prix fixé avait maintenu artificiellement l'inflation à un niveau raisonnable. En effet durant cette période l'intervention de l'administration s'opérait sur les trois niveaux de prix :

- Les prix des biens importés ;
- Les prix des biens industriels et services locaux ;
- Les prix agricoles.[37]

- L'inflation durant la période 1990-1998 :

Cette période était caractérisée par une pente ascendante de l'inflation ou le taux avait passé de 17.50 pour cent en 1990 à 25.89 pour cent en 1991, pour atteindre un pic de 31.67 pour cent en 1992. Cela pouvait s'expliquer par deux facteurs :

Ainsi, cela avait permis :

- La suppression du contrôle sur les marges bénéficiaires avait touché la majorité des produits de bases[38] ;

Cependant, sous l'effet conjugué de la libération des prix et la deuxième dévaluation du Dinar Algérien, le taux d'inflation avait atteint 31.4 pour cent. Mais celui-ci n'avait pas tardé de chuter à 18.9 pour cent au début de 1996 pour se stabiliser autour de 4.95 pour cent en 1998[39].

- L'inflation durant la période 1999-2012 :

Les taux d'inflation avaient baissé jusqu'à atteindre un niveau de 2.64 pour cent en 1999, la décélération s'était accentuée en 2001, avec un taux de 0.34 pour cent.[40]

Entre 2002 et 2005, l'Algérie avait renforcé d'une manière soutenue la stabilité macro-financière, tout en réalisant une performance économique robuste en termes de maitrise de l'inflation, 1.6 pour cent en 2005. Après la stabilité monétaire qui avait émergé en 2005, l'inflation continuait de progresser entre 2006 et 2009 allant de 2.5 pour cent à 5 pour cent, comme en témoigne la hausse modérée des prix à la consommation, qui est du

[37] Hadjseyid. M, L'industrie Algérienne crise et tentative d'ajustement, édition l'harmatan, Paris, 1996, p 48.

[38] Sauf pour le sucre, les huiles comestibles, l'huile céréale et les fournitures scolaires.

[39] Mekkideche. M, L'économie Algérienne à la croisée des chemins : Repères actuels et éléments prospectifs, édition Dahleb, Alger, 2008, p 49.

[40] Rapport du CNES La conjoncture économique et sociale du premier semestre 2003, p 19.

La période de gestion de l'économie planifiée (1970-1989) a été caractérisée par un très fort accroissement de la masse monétaire, elle passe de 13.08 Milliards de Dinars à la fin de 1970 à 308.14 Milliards de Dinars à la fin de l'année 1989, c'est-à-dire plus de vingt six fois le montant de l'année 1970.

Cependant, durant la période de gestion de l'économie planifiée[36](1970-1989) a été caractérisée par un très fort accroissement de la masse monétaire M2.

-Durant la période 1990 - 1998 :

La période (1990-1998) est caractérisée au début par l'instauration des réformes économiques, ainsi, l'année 1990 avait connu l'établissement de réformes monétaires apporté par la loi 90/10 sur la monnaie et le crédit dans le but d'instaurer de nouveaux mécanismes financiers basés sur les règles économiques, et afin de mettre définitivement fin à la triple crise d'endettement, d'inflation et de gestion monopolistique.

Cependant la masse monétaire M2 avait connu un accroissement, elle passait de 343.324 Milliard de Dinar en 1990 à 1291.4 milliard de Dinar en 1998.

Durant la période (1990-1993), la masse monétaire a connu un taux d'accroissement élevé, le caractère inflationniste de la politique monétaire est toujours très marqué, le crédit à l'économie constituait la cause de création monétaire.

- Durant la période 1999-2012 :

Cette période est attribuée au changement de la structure économique, qui est celle d'une économie de transition et les accords avec les institutions monétaires internationales, spécialement le FMI qui ont affecté la nature des relations entre le trésor public et le système bancaire, le trésor se désengage ainsi, à l'égard des banques. Les avoirs extérieurs ont enregistré une évolution favorable en raison du rééchelonnement de la dette extérieure, et le niveau de la masse monétaire est en progression continue.

3 Evolution de l'inflation en Algérie :

Evoluant dans une économie planifiée, l'Algérie a adopté un régime ou la variable prix est une constante et cela dans le cadre de sa politique de protection sociale. Cet état de fait, dans un contexte de rigidité de l'offre par rapport à une demande quantitativement et qualitativement en hausse, a conduit à une inflation refoulée qui est manifestée par des pénuries généralisées.

[36] Hakiki. F, Economie officielle et pratiques monétaire et financière étatique (1962-1982), revue Notes Critiques et Débats, ISEN 5, 1982.

à un panier de monnaies, choisi en fonction de ses principaux partenaires commerciaux. Le Dollar Américain occupait une place relativement prédominante, en raison de sa présence importante dans les recettes des hydrocarbures et du service de la dette extérieure[32].

Les coefficients de pondération utilisés étaient calculés sur la base d'une structure sur la colonne dépenses de la balance des opérations courantes, chacune des monnaies du panier était ainsi représentée par son poids dans le compte courant[33]

1.3 La période du régime intermédiaire (1986-1994) :

Le contre choc pétrolier de 1986 avait conduit l'état Algérien à abandonner l'ancrage à un panier de monnaies.

L'ajustement du taux de change s'est effectué d'abord par un glissement progressif non annoncé, ensuite par des dévaluations officielles importantes.

1.3.1 Le glissement progressif :

La politique de glissement progressif consistait à faire baisser de manière continue et sans que ne soit annoncée la valeur de Dinar. En fait, ce glissement n'est qu'une dévaluation douce[34] de la monnaie nationale.

1.3.2 Les dévaluations officielles :

Face à la détérioration de la situation économique, les autorités Algériennes ont fait appel au Fond Monétaire International pour l'adoption d'un programme d'ajustement macro-économique en 1991, et des dévaluations officielles importantes ont eu lieu, la première en 1991. Quant à la deuxième a été initié en 1994, elle s'adaptait aux exigences des réformes structurelles qui visaient l'amélioration de l'allocation des ressources par le biais du réalignement des prix relatifs et la libération progressive du commerce extérieur[35].

1.3 La période du régime flottant (1995 à nos jours) :

Depuis 1995, la politique de change adopté en Algérie est celle du flottement dirigé. Le cours du Dinar Algérien est déterminé par le jeu de l'offre et de la demande sur le marché interbancaire.

2 L'évolution de la masse monétaire :

-Durant la période 1970-1989 :

---

[32] Ilmane.M. C, Note de travail sur l'opportunité de dévaluer le Dinar Algérien, Les cahiers de la réforme, 2ième édition, ENAG, Alger, 1990, p 116.

[33] Abdoun. R, Economie générale du taux de change, les cahiers de la réforme, édition ENAG, Alger, 1990, p39. 157.

[34] Naas.A, le système bancaire Algérien, de la décolonisation à l'économie de marché, Edition INAS, Paris, 2003, p 216.

[35] Rapport de la banque mondiale, Stratégie macro-économique à moyen terme pour l'Algérie, mai 2003, p 09.

L'impact des variables monétaires sur le taux de change du dinar Algérien

Dr MERABET Assia
Université Blida 2

Résumé :
L'objectif de cet article est de déterminer l'effet des variables monétaires (masse monétaire, le taux d'inflation, les taux d'intérêt) sur le taux de change du dinar Algérien contre le dollar Américain en appliquant la méthode des moindres carrées ordinaires.

Mots clés :
Taux de change, masse monétaire, taux d'inflation, taux d'intérêt, moindres carrées ordinaires

ملخص:
الهدف من هذا المقال هو دراسة اثر المتغيرات النقدية (الكتلة النقدية، معدل التضخم، معدلات أسعار الفائدة) على سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، و ذلك باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الكتلة النقدية، معدل التضخم، معدل أسعار الفائدة، مربعات الصغرى العادية.

Introduction :

Le taux de change est une variable macroéconomique, clé par laquelle sont sensées s'ajuster entre elles les économies nationales a retenu depuis longtemps l'attention des économistes, en particulier des économètres. Dans le cas de l'Algérie qui possède une économie fortement dépendante des hydrocarbures, connaitre l'impact des variables monétaires sur le taux de change du dinar Algérien est une question primordiale.

Dans ce qui va suivre, nous allons examiner l'évolution du taux de change du Dinar Algérien, ainsi que les variables monétaires.

1 L'évolution du taux de change du Dinar Algérien :

Le Dinar Algérien est passé par trois politiques de change, le régime fixe, le régime intermédiaire et le régime flottant.

1.1 Ancrage par rapport au Franc Français (1964-1973) :

Depuis son institution le 10 avril 1964 jusqu'à 1973, le Dinar Algérien était ancré au Franc Français et émis à parité égale avec le Franc (1DA=1FF=180 mg d'or). (La valeur du Dinar était de 4,94 Dinar pour un Dollar Américain de 1964 jusqu'à 1970 avant de passer à 4,19 en 1973).

1.2 Ancrage par rapport à un panier de monnaies (1974-1986) :

A partir de 1973 fut l'avènement du flottement des monnaies au niveau international, chose qui a emmené les autorités algériennes pour des raisons politiques, à compter de janvier 1974, de rattacher la valeur de sa monnaie

- Saad Mahjoub, La sécurité économique à l'épreuve de la mondialisation, Thèse de doctorat en Science politique, à Lyon 3, 2015, p53.consulter le : http://www.theses.fr/.
- Armand Bahouka-Debat. Appropriation et mise en œuvre de l'intelligence et de la sécurité économique dans le contexte de l'´economie congolaise. Consulter le : https://tel.archives-ouvertes.fr.
- Masson Hélène, Les fondements politiques de l'intelligence économique, Thèse de doctorat en Sciences Politiques, Université Paris Sud XI Faculté Jean Monnet à Sceaux Droit- Economie- Gestion, Paris, 2001.

3. Articles & Autres Documents de source Electronique :

- Bourguignon François, Stabilité, sécurité et développement : une introduction, Revue d'économie du développement 4/2006 (Vol. 14), p. 7. Consulter le : www.cairn.info/revue-d-economie-du-developpement-2006-4-page-5.htm.
- Dorval Brunelle, La sécurité économique depuis le 11 septembre : changement ou renforcement ? Consulter le :
- http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/brunelle.pdf
- Philippe clerc**,** repenser la sécurité économique en savoir plus sur http://blogs.lesechos.fr/intelligence-economique/repenser-la-securite-economique-a3161.html#rfydmhp5wu69xqkh.99.
- *Amine KHERBI, Sécurité du développement et nouvel ordre mondial, consulterle :http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=276&id_article=4309*
- Franck Bulinge, L'équation de la sécurité, une analyse systémique des vulnérabilités de l'entreprise : vers un outil de gestion globale des risques, Université de Toulon-Var- Laboratoire Lepont France Var Novembre 2002. Disponible sur: bulinge.univ tln.fr/Franck_Bulinge/.../Equation_securite.doc.
- Thierry Balzacq , La sécurité : définitions, secteurs et niveaux d'analyse. Consulter le : http://popups.ulg.ac.be/1374-3864/index.php?id=216
- Georges Menahem et Veneta Cherilova, Relations entre sécurité économique, sécurité sociale et état de santé dans l'Union Européenne. Consulter le : http://www.irdes.fr/

un stratège, dans sa capacité d'anticipation des menaces globales, et un accompagnateur des entreprises, tout au long de leur cycle de vie économique. L'Etat moderne se veut également le régulateur des intérêts fondamentaux de la nation, tant en matière de politique intérieure, que vis-à-vis de ses partenaires étrangers.

La puissance publique régalienne connaît une mutation historique, à travers laquelle la finalité de sécurité nationale se substitue peu à peu à celle de défense nationale. A cet égard, nous assistons à une redéfinition du triptyque, pouvoir, puissance et souveraineté, qui conduit l'Etat à centrer son action autour des fonctions économiques stratégiques. Dans ce domaine comme dans d'autres, la puissance publique ne doit pas demeurer isolée.

Les résultats de la recherche :

Favoriser une gestion efficace et concertée du risque international: Une lutte efficace contre toutes les formes de déstabilisation et la levée des entraves au développement passe donc par une gestion efficace et concertée du risque international et une participation plus grande des pays en voie de développement, au processus de prise de décision dans les affaires internationales, assurant équitablement une maîtrise de l'interdépendance.

Dans cette perspective, la création d'un conseil de sécurité économique, ou d'un conseil de gouvernance globale, est plus que jamais nécessaire pour conférer un rôle plus grand à l'ensemble de la communauté des nations dans l'élaboration, la formulation et la mise en œuvre d'une politique globale novatrice du développement économique et social.

Références Bibliographiques :

1. **Ouvrage :**

- PARDINI Gérard, Introduction à la sécurité économique, édition Lavoisier, paris, 2009,.
- Bernard Besson et J.C. Possin, De l'intelligence des risques à la mission de protection : Pratique de la mission de protection –sécurité, T.2 Institut Français de l'Intelligence Economique (IFIE), 2008.
- BESSON Bernard et J.C. POSSIN, L'audit d'intelligence économique. Mettre en place et optimiser un dispositif coordonné d'intelligence collective, Paris Edition DUNOD, 1998.
- Daguzan Jean-François & Hélène Masson, L'Intelligence Economique Quelles perspectives ?, Paris, Edition l'Harmattan, 2004,.
- Delbecque Eric & Gérard Pardini "Les politiques d'intelligence économique" Paris Editions PUF 2008 126 pages-
- Jacques Fontanel, économie politique de la sécurité internationale, édition harmattent, paris, 2010,

2. **Les thèses:**

crises économiques actuelles et dessiner les contours d'un système de sécurité collective viable. Les risques, les enjeux et les défis auxquels font face tous les pays ne peuvent être mis en évidence sans rapprocher le mouvement de déclin de l'interdépendance dans le monde et d'accroissement du risque international de la dégradation de leur situation interne. [29]

Ce processus d'interdépendance a été accentué par le renforcement des liens et des phénomènes transnationaux échappant en partie au contrôle des Etats et influençant fortement la politique de ces derniers : terrorisme, criminalité organisée, trafic de drogue et des migrants, délinquance informatique, mouvements internationaux des capitaux et flux culturels. Ce constat met en évidence la complexité et l'instabilité du système international ainsi que la nécessaire transformation de son fonctionnement pour en assurer l'unité et la cohésion. [30]

En raison des interdépendances croissantes, l'adoption par la communauté internationale d'un plan audacieux et convaincant de sortie de crise, pour empêcher que d'autres crises, sans doute plus graves, ne surviennent, constituerait une étape qualitative vers l'instauration d'un ordre mondial plus équilibré et plus juste. Aussi trois postures au moins s'imposent.

Il convient en premier lieu de prendre en compte la réalité multidimensionnelle de la sécurité économique couvrant les domaines politiques, sociaux, environnementaux, de la criminalité et du « cybermonde ».

Il convient ensuite de penser la sécurité économique dans une perspective de coopération. Les enjeux de sécurité sont tels qu'ils ne peuvent être traités que sous le sceau du partage et des solidarités,

Il s'agit enfin d'appréhender la sécurité économique dans sa dimension sociétale. Afin de lutter contre l'affaiblissement de l'Etat providence et l'intensification des fractures sociales et des inégalités. Il convient d'installer l'impératif de sécurité économique au cœur des stratégies de relance. [31]

Conclusion:

A travers la sécurité économique, la puissance publique trouve un nouvel élan dans la mise en œuvre de ses politiques de réforme. L'Etat est à la fois,

---

[29] - Amine KHERBI , Sécurité du développement et nouvel ordre mondial, consulter le :http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=276&id_article=4309.

[30] - Amine KHERBI , Sécurité du développement et nouvel ordre mondial, consulter le :http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=276&id_article=4309.

[31]-Philippe clerc, repenser la sécurité économique. Consulter le : http://blogs.lesechos.fr/intelligence-economique/repenser-la-securite-economique-a3161.html#RFYDMhP5wu69XQKH.99.

équitables et/ou égalitaires, d'une démocratie non pipée et sur la sécurité extérieure. [25]

Ces constats impliquent qu'aucune « étanchéité » ne saurait être entretenue entre la sécurité économique et ces facteurs qui interagissent avec elle, l'affecte, l'impacte et conditionne l'acte de développement. Aussi, la question sécuritaire exige un réexamen analytique et conceptuel qui en dernière instance aura des incidences sur la manière dont la sécurité va s'enseigner, se penser et se pratiquer tant à l'échelle d'une entreprise, d'un territoire, d'une nation, d'une communauté d'Etats-nation ainsi qu'à l'échelle mondiale. [26]

III. Adapter la sécurité des Etats :

La sécurité des Etats est toujours perçue sous l'angle de la défense nationale et du rapport de forces alors que tout commande qu'elle doit être reconsidérée afin d'évoluer vers un système global de sécurité prenant en compte les dimensions politique, économique, sociale et humaine ainsi que les aspects institutionnels d'une politique de sécurité rénovée et adaptée susceptible d'aider les pays à faire face aux nouveaux risques et menaces inhérents à la mondialisation débridée.

Cela suppose que la doctrine et les missions de la sécurité soient revues pour donner des capacités accrues aux Etats, afin qu'ils puissent mieux maîtriser les risques et résister aux chocs et aux crises. [27] D'autant que la fin des menaces militaires ne fait pas naître automatiquement de nouvelles structures de défense adéquates pour la gestion des crises nouvelles. Or, il s'agit de répondre aux évolutions du monde en créant les moyens d'une dynamique publique face aux menaces. Une structure souple, formalisée, pourrait permettre d'y répondre.

Il faudra pour cette raison, d'autant que les incertitudes du monde accentuent la nature des crises, insister sur l'instauration de rapports rénovés entre pays développés et pays en voie de développement fondés sur la confiance et la solidarité pour promouvoir un partenariat global répondant aux besoins de sécurité et de développement de tous les pays. [28]

Dès lors, la relation entre sécurité et développement doit être au cœur des questions à débattre aujourd'hui pour apporter les véritables réponses aux

---

[25] - Georges Menahem et Veneta Cherilova, Relations entre sécurité économique, sécurité sociale et état de santé dans l'Union Européenne. Consulter le : http://www.irdes.fr/

[26] - Jacques Fontanel, op.cit, p51.

[27] - Amine KHERBI , Sécurité du développement et nouvel ordre mondial, consulter le :http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=276&id_article=4309.

[28] - Masson Hélène, Les fondements politiques de l'intelligence économique, Thèse de doctorat en Sciences Politiques, Université Paris Sud XI Faculté Jean Monnet à Sceaux Droit- Economie- Gestion, Paris, 2001, p 103.

de mesures de réassurance compatibles avec le modèle de société, qu'elles sont destinées à consolider et à sauvegarder ;

- et à offrir un cadre de convergences, d'harmonisations et de solidarités concrètes aux politiques de sécurité nationale des états qui font parties de cette organisation régionale. [22]

3. Etat et la question sécurité économique :

Cinq facteurs ont transformé l'analyse et les pratiques de la sécurité nationale ces dernières années :

- L'érosion de la souveraineté des Etats – nation.

- Le sous-développement induit par une dominance systémique des Etats-nation dont le développement est compromis entre autre, à cause des mécanismes et logiques inertielles connues et occultes qui entretiennent cet état de fait. A cette insécurité économique, sociale et politique organique et structurelle se jouxte une mondialisation qui, au-delà des opportunités qu'elle pourrait présenté, se réalise malgré tout, sur fond de guerre et d'insécurité économique, génératrice de non cohésion sociétale. [23]

- L'éclatement conflictuel de la scène internationale sous-tendue par des dynamiques identitaires, égalitaires et religieuses.

- L'émergence de nouveaux phénomènes sociétaux tels que l'insécurité environnementale, sanitaire, alimentaire, humaine, l'insécurité économique et énergétique, la sécurité et la défense des entreprises nationales, la sécurité éducationnelle et de l'emploi, qui sont en fait liés aux problématiques du sous développement, de la mondialisation et du modèle de développement et de société en crise. L'ensemble de ces facteurs ont donné un contenu nouveau au concept de « sécurité » par rapport auquel des unités institutionnelles pertinentes que sont les ONG, les associations, les OIG, les mouvements syndicaux, les entreprises qui sont devenus des acteurs déterminants de la question sécuritaire. Ce sont ces nouveaux acteurs

qui désormais assurent une co-gestion avec l'Etat de la donne « sécuritaire » nationale. [24]

- L'impact de la gouvernance des Etats - nation et les carences démocratiques sur la sécurité nationale, notamment sur l'occurrence des conflits infra - étatiques de succession, sur fond de revendications

---

[22] - BESSON Bernard et J.C. POSSIN, op.cit, p 31.

[23] - Dorval Brunelle, La sécurité économique depuis le 11 septembre : changement ou renforcement ? Consulter le : http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/brunelle.pdf

[24] - Jacques Fontanel, économie politique de la sécurité internationale, édition harmattent, paris, 2010, P51.

manière dont cette entité entend mettre en œuvre sa politique de sécurité, en définissant des options alternatives dans l'emploi des instruments ;

- un ensemble d'architectures (institutionnelle, fonctionnelle et organique) articulées entre elles de manière cohérente, et au moyen desquelles doit se déployer la stratégie de sécurité ;
- ainsi qu'une stratégie des moyens qui précise la nature et le volume des ressources (organisationnelles, financières, matérielles, humaines...) que cette entité dédie à sa politique de sécurité. [18]

2. Politique de sécurité :

Pour un État, une politique de sécurité constitue un élément central du système de sécurité découlant du modèle de sécurité que cet État a édifié. Elle consiste :

- à établir un équilibre acceptable de responsabilités et d'obligations mutuelles entre, d'une part, les détenteurs institutionnels des pouvoirs en matière de sécurité pour le compte de cet État et, d'autre part, la collectivité nationale qu'elle rassemble et leurs environnements extérieurs ; [19]
- à concevoir et à mettre en œuvre, tant pour son pilier interne que pour son pilier externe, un ensemble cohérent de garanties positives et de garanties négatives, assorti de mesures de confiance ainsi que de mesures de réassurance compatibles avec le modèle de société qu'elles sont destinées à consolider et à sauvegarder. [20]

Pour une organisation régionale, une politique commune de sécurité constitue un élément central du système de sécurité découlant du modèle de sécurité que cette organisation a édifié. Elle consiste :

- à établir un équilibre acceptable de responsabilités et d'obligations mutuelles entre, d'une part, les détenteurs institutionnels des pouvoirs en matière de sécurité pour le compte de cette organisation régionale en tant que telle et, d'autre part, ceux de ses États membres, la collectivité qu'elle rassemble et leurs environnements extérieurs ; [21]
- à concevoir et à mettre en œuvre, tant pour son pilier interne que pour son pilier externe, un ensemble cohérent de garanties positives et de garanties négatives, assorti de mesures de confiance ainsi que

[18] - Daguzan Jean-François & Hélène Masson, L'Intelligence Economique Quelles perspectives ?, Paris, Edition l'Harmattan, 2004, p26.

[19] - Delbecque Eric & Gérard Pardini , Les politiques d'intelligence économique, Paris, Editions PUF, 2008 , 29.

[20] - BESSON Bernard et J.C. POSSIN, op.cit, p 31.

[21] - Thierry Balzacq , La sécurité : définitions, secteurs et niveaux d'analyse. Consulter le : http://popups.ulg.ac.be/1374-3864/index.php?id=216

dilution de l'activité des mafias dans l'économie légale, cyber attaque sur l'Estonie ou campagnes mondiales de désinformation. [14]

- **La menace sans précédent des formidables iniquités sociales dans le monde** : qui brutalement risquent de déstabiliser nos économies (flux migratoires incontrôlés, conflits civils, fractures et éclatements de sociétés) ?

L'ensemble de ces menaces appellent à une mobilisation générale en matière de sécurité économique. Les déchiffrer, concevoir les organisations et les stratégies nécessaires pour y répondre, relèvent de l'urgence nationale. C'est d'un grand élan prospectif dont nous avons besoin pour penser la sécurité économique du 21ème siècle comme sécurité multidimensionnelle et collective. Seule une chaine d'acteurs coordonnée emmenée par l'Etat pourra redonner à la sécurité économique une valeur réellement collective. [15]

II. L'approche sécuritaire appliquée par les pouvoir publique :

1. Système de sécurité :

Un système de sécurité est constitué des éléments suivants :

- un socle de principes et de concepts qui déterminent la conception de la sécurité propre à l'entité sociopolitique qui le conçoit, qui l'adopte et/ou qui le met en œuvre, conformément aux ressorts et aux déterminants du modèle de société auquel il est associé ; un modèle porteur à la fois d'une identité articulée sur un système de valeurs et de principes, d'une vision du monde et de son évolution, ainsi que d'un projet politique et sociétal pour elle-même (et parfois également pour le monde) ; [16]
- un cadre politique – une politique de sécurité – qui a vocation à fixer de manière qualitative des objectifs de sécurité (objectifs politiques, objectifs stratégiques, niveaux de sécurité…), et à définir le cadre doctrinal à partir duquel, et les régimes de garanties sur la base desquels, cette entité entend agir pour atteindre de tels objectifs, conformément à sa propre conception de la sécurité ; [17]
- une stratégie de sécurité – ou tout au moins, un concept stratégique pour la politique de sécurité – qui a pour objectif de déterminer la

[14] - Bernard Besson et J.C. Possin , op.cit., p224.

[15] - Philippe clerc, repenser la sécurité économique. Consulter le : http://blogs.lesechos.fr/intelligence-economique/repenser-la-securite-economique-a3161.html#RFYDMhP5wu69XQKH.99

[16] - BESSON Bernard et J.C. POSSIN, L'audit d'intelligence économique. Mettre en place et optimiser un dispositif coordonné d'intelligence collective, Paris, Edition DUNOD, 1998, p29.

[17] - Bernard Besson et J.C. Possin , op.cit., p224.

risques sociaux et privés, et proposé une politique optimale de sécurité. L'enjeu est de « trouver le moyen de satisfaire le besoin apparent de renforcement de la sécurité sans entraver inutilement l'efficience économique et les droits des citoyens des sociétés libérales ». [10]

- Au sein de l'ONU plusieurs initiatives ont été présentées pour créer un Conseil de Sécurité Économique : le président Chirac en 2002, puis en 2004, la Belgique et l'Allemagne et finalement Angela Merkel en 2009 ont proposé de transformer l'ECOSOC en un Conseil de sécurité économique (social et environnemental). [11]

Tous les spécialistes s'accordent sur le fait que, d'une part la sécurité économique est une variable essentielle pour un environnement économique sûr, les innovations et investissements, et d'autre part, la sécurité (individuelle ou collective) face à des risques et menaces, peut être envisagée en tant que valeur, objectif, droit, fonction. Ainsi les membres du G8, principale enceinte d'orientation et d'impulsion au plan international, s'intéressent-ils entre autres domaines à la sécurité internationale et à l'économie mondiale, s'efforçant d'identifier ensemble des mesures à prendre sur les grandes questions touchant aux enjeux politiques de la sécurité et de la mondialisation. [12]

3. Quelles sont ces menaces ?

- Celles liées à la guerre de l'intelligence mondialisée : La puissance et l'influence économique et culturelle s'expriment aujourd'hui à travers les affrontements entre grands réseaux de dominance par l'expertise. Ces hauts lieux de créativité et de pouvoir économique et culturel contrôlent l'élaboration et la diffusion des normes technologiques, comptables, éducatives, juridiques. La faible présence dans ces réseaux, la menace de notre exclusion placeraient notre pays en état de dépendance et à terme de déclin. [13]

- Menaces imbriquées : du terrorisme, de la criminalité et de la cyber guerre. Combien d'exemples emblématiques de cette hydre et de son impact sur l'activité économique : prise d'otages dans un hôtel à Bombay,

[10] - PARDINI Gérard, op.cit., p 32.

[11] - Bernard Besson et J.C. Possin , De l'intelligence des risques à la mission de protection : Pratique de la mission de protection –sécurité , T.2 Institut Français de l'Intelligence Economique (IFIE), 2008, p223.

[12] - Armand Bahouka-Debat, op.cit, p253.

[13] -Philippe clerc, repenser la sécurité économique. Consulter le : http://blogs.lesechos.fr/intelligence-economique/repenser-la-securite-economique-a3161.html#RFYDMhP5wu69XQKH.99.

mécanismes institutionnels de régulation analogues à ceux que l'on pouvait retrouver dans un cadre national ». Malgré quelques rejets, les britanniques, les américains, de nombreux libéraux et économistes ont contribué à faire évaluer rapidement ce projet. [6]

Par ailleurs, diverses organisations internationales l'ont traitée selon leur champ d'action.

- Pour l'Alliance atlantique « la sécurité économique est un aspect déterminant des priorités que l'OTAN s'est fixées avec les Alliés et ses partenaires dans le monde », « la collaboration économique internationale est une condition sine qua non de la stabilité et de la sécurité » en s'appuyant sur l'article 2 du traité de l'Atlantique Nord qui précise que les parties «... s'efforceront d'éliminer toute opposition dans leurs politiques économiques internationales et encourageront la collaboration économique entre chacune d'entre elles ou entre toutes. » [7]

- Lors du processus d'Helsinki (1973-75) de la CSCE-OSCE , les états participants ont réaffirmés leur conviction que la coopération dans les domaines économique, de la science, la technologie ou l'industrie, contribue au renforcement de la paix et de la sécurité en Europe et dans le monde. [8]

- L'Organisation internationale du travail (OIT) constate dans un rapport de 2004 que « la sécurité économique, non seulement favorise la tolérance et confère un sentiment de bien-être, mais encore est bénéfique pour la croissance et la stabilité sociale » . Tandis qu'un nombre considérable des habitants de par le monde ne jouissent pas de cette sécurité.

- Du point de vue humanitaire « le CICR en œuvrant pour la sécurité économique, veut permettre aux communautés et aux ménages touchés par un conflit ou d'autres situations de violence armée de subvenir à leurs besoins essentiels et de conserver ou de retrouver des moyens d'existence stables». Les activités déployées pour promouvoir la sécurité économique sont étroitement liées aux programmes mis en œuvre dans les domaines de la santé, de l'eau et l'habitat. [9]

- Lors du Forum sur « La Nouvelle économie de la sécurité» qui a eu lieu à Paris en décembre 2002, l'OCDE a analysé l'impact de la sécurité dans les économies des pays membres, décrit les sources de

---

[6] - PARDINI Gérard, opcit, p 31.

[7] - Franck Bulinge « L'équation de la sécurité, une analyse systémique des vulnérabilités de l'entreprise : vers un outil de gestion globale des risques. » Université de Toulon-Var-Laboratoire Lepont France Var Novembre 2002. Disponible sur: bulinge.univ-tln.fr/Franck_Bulinge/.../Equation_securite.doc

[8] - Saad Mahjoub, op.cit, p57.

[9] - Armand Bahouka-Debat, op.cit, p252.

susceptibles d'altérer durablement les actifs fondamentaux du développement, de générer des déséquilibres et dépendances préjudiciables durables à sa souveraineté. D'autre part, de concevoir et déployer un système informationnel intégré dans un dispositif et des démarches adéquates de prévention, de protection, de défense et de promotion d'actifs vitaux et stratégiques garant de la puissance économique et sociale, des intérêts nationaux, de la souveraineté et de la capacité de présence, d'influence et de compétition économique et culturelle de l'Etat- nation. A la lumière de l'état de l'art succinct, et de la présente définition, il apparaît donc que la question sécuritaire exige un réexamen analytique, conceptuel et opérationnel. Nous aborderons ces différents volets (du reste liés) en partant de l'hypothèse selon laquelle la sécurité nationale dépend de la manière dont est assurée en amont la sécurité économique et sociétale. [3]

2. Quelque positionnement de la sécurité économique:

Depuis toujours, la sécurité économique a constitué pour les Etats et les gouvernements un facteur de puissance de politique nationale et internationale. A l'échelle mondiale, des alliances associant sécurité internationale et économie ont été créés, car le risque de perturbations du flux de ressources économiques (personnes, marchandises et produits de base stratégiques) peut engendrer des défis pour la sécurité. Celle-ci est liée à la fois étroitement au développement, à la coopération, la cohésion sociale et aux investissements des secteurs publics et privés dans un territoire donné. [4]

Ce sujet est devenu un enjeu majeur dans un contexte complexe de compétitivité mondialisée, de guerre économique tous azimuts, et constitue un pilier essentiel des politiques publiques de puissance. La communauté internationale la reconnaît comme l'un des composants essentiels de la sécurité humaine. Aux Etats-Unis, elle « est identifiée comme levier de la relance économique et sociale » en tant que stratégie. [5]

Pour le professeur Deblock, « Keynes était préoccupé par la sécurité économique car pour lui cela voulait dire deux choses: d'une part, que la sécurité économique soit assurée sur la scène économique internationale pour que celle-ci puisse être réalisée dans un cadre national, et d'autre part, que soit transposé sur la scène internationale des

---

[3] - Bourguignon François, « Stabilité, sécurité et développement : une introduction. », Revue d'économie du développement 4/2006 (Vol. 14), p. 7. Consulter le : www.cairn.info/revue-d-economie-du-developpement-2006-4-page-5.htm.

[4] - Armand Bahouka-Debat. Appropriation et mise en œuvre de l'intelligence et de la sécurité économique dans le contexte de l'´economie congolaise, p252. Consulter le : https://tel.archives-ouvertes.fr

[5] - Saad Mahjoub, op.cit., p54.

Le développement d'une politique de sécurité économique efficace est devenu un enjeu économique majeur, soutenu par la puissance publique. Pour une meilleure compréhension de ce thème, nous proposons de scinder cet article aux segments suivants :

- Le premier parle des fondements de la sécurité économique.
- Le second est consacré a la démonstration de la démarche sécuritaire appliquée par les pouvoirs publiques.
- Le troisième se concentrera sur les stratégies d'adaptation de la sécurité économique au niveau des pouvoirs publiques.

I. Vision globale sur la sécurité économique :

1. Qu'est-ce que la sécurité économique ?

La recherche d'une définition s'impose avec d'autant plus de force que l'expression recouvre un nombre de plus en plus grand de questions tout à fait distinctes.

La sécurité économique est la capacité d'une personne, d'un ménage ou d'une communauté à pourvoir durablement et dignement à ses besoins essentiels. Ces derniers peuvent varier en fonction des besoins physiques, de l'environnement et des normes culturelles en vigueur. La nourriture, l'abri, les vêtements et l'hygiène sont considérés comme des besoins essentiels, générant des dépenses inévitables ; les ressources indispensables pour gagner sa vie, ainsi que les coûts associés aux soins de santé et à l'éducation, font aussi partie des besoins essentiels. [1]

Elle peut aussi définir la sécurité économique comme la matérialisation d'une politique d'Etat visant à protéger et à promouvoir les intérêts stratégiques d'une nation. Dans son volet défensif, la sécurité économique regroupe les activités suivantes :

- protection du patrimoine ;
- délimitation des périmètres industriels et technologiques critiques ;
- et la lutte contre les activités de renseignement économique étrangères.

Dans une perspective offensive, il s'agit notamment d'accompagner le développement à l'international des firmes. [2]

La sécurité économique et sociétale d'un État – nation est l'ensemble des moyens et démarches construits en un système cohérent et dynamique, créateur d'une part des capacités de développement endogène, de détection anticipée et de neutralisation des vulnérabilités, des menaces et risques

[1] - Saad Mahjoub, La sécurité économique à l'épreuve de la mondialisation, Thèse de doctorat en Science politique, à Lyon 3, 2015, p53.consulter le : http://www.theses.fr/

[2] - PARDINI Gérard, Introduction à la sécurité économique, édition Lavoisier, paris, 2009, p3.

Sécurité économique : un levier des nouvelles politiques publiques

Dr- Ramdani Laala
Dr- Charef Abdelkader
Université de l' Laghouat

Résumé :

Cet article à pour thème central la sécurité économique. Cette dernière constitue d'ailleurs, un objectif essentiel à atteindre. Elle recouvre tout un champ d'actions permettant d'assurer les conditions optimales du développement économique. Par ailleurs, adopter une posture de sécurité économique, permet d'assurer à la population, un niveau de vie constamment en progression, lui garantissant un environnement économique dynamique, favorisant et protégeant les innovations et les investissements.

Mots clés : stratégie de sécurité économique, politique de développement.

الملخص:

يتناول هذا المقال موضوع الأمن الاقتصادي. حيث يشكل هذا الأخير هدف أساسي ينبغي الوصول إليه. وهو يشمل مجال عمل يسمح بتأمين الشروط القصوى للتنمية الاقتصادية. من جانب أخر فان تبني وضعية امن اقتصادي يسمح بتامين للسكان مستوى معيشي في تصاعد مستمر، يضمن لهم مناخ اقتصادي حيوي يناسب و يحمي الإبداع و الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية : إستراتيجية الأمن الاقتصادي، سياسة تنموية

Introduction :

Protéger les frontières matérielles ne suffit plus. Désormais, l'Etat s'engage dans la préservation des patrimoines économiques et immatériels. En théorie, cela doit se traduire par un changement de paradigme. En pratique, la puissance publique usera de ses prérogatives régaliennes, afin d'assurer la défense légitime des intérêts fondamentaux.

La sécurité économique est au cœur de cet enjeu. Elle apparaît clairement comme un objectif essentiel à atteindre. Elle recouvre tout un champ d'actions, permettant d'assurer les conditions optimales du développement économique. Adopter une posture de sécurité économique, permet d'assurer à la population, un niveau de vie en progression, de garantir un environnement économique dynamique, favorisant et protégeant les innovations et les investissements.

Dans cette étude, nous allons tenter de répondre à la problématique suivante :

Quelles sont les différents enjeux de la sécurité économique pour l'état ? Et quelle sont les différents initiatives que peuvent développer les gouvernements dans ce domaine ?

obeikan.com

SOMMAIRE

Dr- Ramdani Laala Dr- Charef Abdelkader Université de l' Laghouat	Sécurité économique : un levier des nouvelles politiques publiques	07
Dr MERABET Assia Universite Blida 2	L'impact des variables monétaires sur le taux de change du dinar Algérien	19
Dr.NAIMI MALIKA Université de Tanger Maroc	Le droit aux Droits sociaux	29
Pr. REZAZI OMAR Université Blida2 Doctorante TEMAM Sihem l'ENSSEA KOLEA	La gestion des risques du crédit par la méthode scoring	37
Dr. Yasser Shaheen Palestine Ahliya University – Palestine	The Impact of business ethics on value orientation and value creation The Case of Palestine	55

openian.com

Directeur de publication

Professeur Kamel Rezig

Rédacteur en chef

M. Rahmoun Boualem

Rédacteur en chef
Dr. Lellouchi Mohamed

Comité de rédaction

Pr. Khadraoui
Sassia Pr . Mansouri
Zine
Dr. Merrakchi Med
Lamine Dr. Ameur Bachir
Dr. Kaci
Yassine Dr.
Nacer Charfi
Dr. Mezoug
Adel
Dr. Hadj Aissa Sidahmed
Dr. Berkane Zahia
Dr. Agoune
Abdeslame Dr. Ait
Akkache Samir

Conception et Impression

Dar EL TEL

Comité Scientifique :

Pr Souici Abdelouaheb Université d'Alger 3 - Algérie
Pr Khales Safi Saleh Université de Blida 2 - Algérie Pr
Sakhri Omar Université Alger 3- Algérie
Pr Ali Abdellah Université Alger 3 -Algérie
Pr Taib yassine Université Alger 3- Algérie
Pr Keddi Abdelmadjid Université Alger 3- Algérie
Pr Benhamouda Mahboub Université Alger 3- Algérie Pr
Farid Kourtel Université de Skikda- Algérie
Pr Saleh Salhi Université de Sétif- Algérie
Pr Boudjellal Mohamed Université de Msila- Algérie
Pr Haouari Maaradj Université de Ghardaia- Algérie Pr
Zekan Ahmed ENSSA ex inps K OLEA Algérie Pr
Zairi Belkacem Université d'Oran- Algérie
Pr Taib Daoudi Université de Biskra- Algérie
Pr. Benazouz Benali Université de Chleff- Algérie Pr
Ratoul Mohamed Université de Chleff- Algérie
Pr Abderrezak Benhabib Université de Tlemcen- Algérie Pr
Abirat Mokadem Université de Laghouat- Algérie
Pr Ramdan Echerrah Université de Koweit- Koweit
Pr Abdelhafid Belarbi Université El Ain-Les Emirats A.U Pr
Ghaleb Ioued Elrifai Université El Ain-Les Emirats A.U Pr
Tarek El Hadj Université Ennadjah- Palestine
Pr. Zaghdar Ahmed Université de Médéa- Algérie Pr.
Allache Ahmed Université de Blida 2 - Algérie Pr.
Madi Belkacem Université d'Annaba - Algerie Pr.
Hamel Ali Université de Batna - Algerie
Pr. Dermane Soulaimen Sedek Université D'ahouk - Irak Pr.
Haider Ahmed Abbas Université de Damas- Syrie
Pr. Bachi Ahmed Université Alger 3 - Algérie
P.r. Ait Ziene Kamel Université Khemis Meliana - Algérie
P.r. Ousrir Menouer Université Boumerdes - Algérie
P.r. Bouksani Rachid Université Bouira - Algérie
P.r. Kaouter Abadji Université Benisouif - Egypt
P.r. Benabdelfeteh Dahmane Université Adrar - Algérie Pr.
kamel benmoussa u. alger 3
Pr . Ghezazi Omar Université de Blida 2 - Algérie Dr.
Djelid Nouredine Université de Tipaza - Algérie
Dr. Abdelkarim Ahmed Guendouz Université du roi Faiçal-
Arabie Saoudite
Dr. Samira Sandouga Institut Moudjez d'Apprentissage et de
formation- Arabie Saoudite
Dr. Mohamed El kadhi Université Zaitouna- Jordanie
Dr. Hassan Taoufik Université Ezzerkaa- Jordanie
Dr. Talbi Badreddine ENSSA ex inps K OLEA Algérie

REVUE D'ECONOMIE ET DE DEVELOPPEMENT HUMAIN

Périodique International Scientifique indexé

Correspondances et informations
Toutes les correspondances doivent être transmises au
Professeur Kamel Rezig
Directeur de la Revue d'Economie et de Développement Humain
Laboratoire de Développement Economique et Humain en Algérie
Université Blida 2 – Algérie
dehalg.revue@yahoo.fr

obeikan.com

obeikan.com

Université Blida 02
Laboratoire Développement Economique et Humain en Algérie

REVUE D'ECONOMIE ET DE DEVELOPPEMENT HUMAIN

Périodique International Scientifique indexé

N 15 - Décembre 2016

Dépôt légal :65-2011
ISSN : 0827-2253

openkan.com

Université Blida 2 - Algerie
Lounici Ali

Laboratoire Développement Economique et Humain en Algérie

REVUE D'ECONOMIE ET DE DEVELOPPEMENT HUMAIN

Périodique International Scientifique indexé

N 15 - Décembre 2016

Dépôt légal :65-2011
ISSN : 0827-2253

دار التل للطباعة

obeikan.com